

اسمى حميد المهدوى  
الاشترائية  
والاستثمارات الخاصة



نقد عقلا فى علمى للاقتصاد الماركسى

ثلاثية الأيديولوجية الجديدة

١٩٩٠



ثلاثية الايديولوجية الجديدة  
الكتاب الثاني

# الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

اسماعيل المهدوي

نقد عقلاني علمي للاقتصاد الماركسي

حقوق الطبع والنشر للمؤلف

١٩٩٠

تصميم الغلاف : للفنان الكبير الأستاذ عفتيت داويشاشي

### **حقوق الطبع والنشر للمؤلف**

وعنوانه الثابت : ٤ (1) شارع الدكتور محمود ابراهيم، أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر، القاهرة  
تليفون : ٦٠١٥٣٧



## تنويه

كنت قد جهزت نفسى على إصدار هذا الكتاب فى أواخر العام الماضى، بعد شهرين من الموعد المقرر لصدر الكتاب الأول فى هذه الثلاثية (وعنوانه «معنى الديمقراطية»). وكان المفروض أن يصدر ذلك الكتاب السابق فى سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٩ على الأكثر. لكنه تعرض لمشاكل واعتداءات ضخمة شديدة ومتكررة، بحيث لم يصدر الا فى يناير ١٩٩٠. وقد أشرت فى ملحقاته إلى بعض الوقائع الأولى لهذه المطاردات غير القانونية.

وبعد جهود مضنية من أجل إصدار الكتاب السابق المذكور عن الديمقراطية، فكرت فعلا فى أن ابدأ بإصدار هذا الكتاب عن الاقتصاد الاشتراكى، وأن أوجل كتاب الديمقراطية إلى أن تتاح ظروف مناسبة. لكن ظهور إمكانيات أو ثغرات حقيقية فى سور المطاردات الشاملة، جعلنى أوصل محاولتى وأتعلق بالأمل فى أن تصدر الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة بترتيبها المطلوب: الديمقراطية، ثم اشتراكية الاستثمارات الخاصة، ثم فلسفة التاريخ. وكانت النتيجة أننى لم أستطيع أن أدفع هذا الكتاب الجديد إلى المطبعة، إلا فى فبراير ١٩٩٠. وأرجو أن يصل قريبا إلى يدي القارئ. أما الكتاب القادم عن فلسفة التاريخ، فلا أعرف متى ستسمح الامكانيات المالية بإصداره، فى ظروف الاهدار الشامل التى تضطرنى إلى تحمل تكاليف وأعباء النشر، وليس فقط ضغوط الارهاب والتخريب فى عملية النشر والتوزيع. وإزاء ضعف إمكانياتى الخاصة فى مجال الطباعة والنشر والتوزيع، أكرر هنا أيضا مناشدة القارئ الكريم أن يتقبل هذه الصفحات بما تستحق من تسامح وتعاطف واهتمام.

فبراير ١٩٩٠

## محتويات الكتاب

- \* خلاصة المقدمة العامة عن الأيديولوجية وأجهزة السلطة.
- \* هذا الكتاب.
- \* الفصول التقديمية المضافة بعنوان "علم الاقتصاد والاشتراكية" (٣ فصول كبيرة).
- \* الفصول الأصلية للكتاب عن اشتراكية الاستثمارات الخاصة (٩ فصول) \* تدويل: نظرة إحصائية جامعة المخطط التدهور البشرى، مصر، مصر.
- \* العالم (٣ بنود كبيرة).
- \* ملحقات ديمقراطية أخرى.
- \* الفهرس وأعمال المؤلف.

## خلاصة المقدمة العامة

### عن

## الايديولوجية وأجهزة السلطة (١)

### كلمة «إيديولوجية»

المعروف أن هذه الكلمة ظهرت في كتابات الفيلسوف المادى العقلانى كوندتياك (١٧١٥-١٧٨٠) وتلاميذه المباشرين (خصوصا دى تراسى وكابانى) فيما كان يسمى «مدرسة الايديولوجيين». وكان هؤلاء يستعملون الكلمة بمعناها الاشتقاقى (إيديا + لوجوس)، أى بمعنى «علم الأفكار». وكانوا يقصدون بذلك الدراسة العلمية للأفكار فى مجالين هما: ١- مجال الذهن الفردى: وهذا يعنى دراسة الاحساسات والادراكات والمعانى ومن ثم قرائن التفكير والمنطق، أى تأسيس علم نفس فكرى عقلانى فى القرن الثامن عشر، قبل ظهور وانحراف علم النفس الحديث إلى الاتجاهات اللاعقلية والطبية المرضية بحجة التجريبية السطحية.

٢- مجال المجتمع: وهذا يعنى دراسة القواعد والقوانين العقلانية للتربية والأخلاق والسياسة والظواهر الاجتماعية الأخرى، لاقامة «مجتمع علمى»، قبل ظهور وانحراف علم الاجتماع الحديث الذى اتخذ أيضا اتجاه التجريبية السطحية المسماة بالوضعية. وبسبب ذلك الاتجاه العقلانى العلمى الموسوعى لبدائيات الايديولوجية/ علم الأفكار، أجهضت وصفت محاولات «مدرسة الايديولوجيين»، وتعرضت الكلمة نفسها للتشويه والتحويل والتعكيس، لالغاء دورها ككلمة مفتاحية تنجبه إلى أهم المراكز العصبية للبحث الصحيح فى العلوم الذهنية والاجتماعية. وكانت أشهر عمليات التشويه والتعكيس التى نقلها لنا التاريخ، هى تعليقات ناهليون وبونايرت الجاهلة والتجهيلية المضللة عن كلمة «إيديولوجية».

فقد كان يزعم مثل غيره، أن الفوضى الارهابية التى وقعت فيها مرحلة الثورة الدهمائية قبل إعدام روبسبير، كانت نتيجة التنظير المجرد والفكر المجرد غير المدعم بالخبرة الواقعية، الذى أطلقوا عليه اسم «الايديولوجية»! ذلك أنهم لم يدركوا أن المرحلة المذكورة كانت عملية إجهاض دهمائى للثورة الحقيقية- وهى الثورة الفلسفية العقلانية التى بدأها فلاسفة فرنسا ومنهم كوندتياك- ومن ثم لم يدركوا أنها كانت نتيجة الفساد الذهنى وانعدام الفكر والمنطق، وكانت نتيجة مخططات أجهزة وشبكات التحكم السرى التى تصنع وتستخدم للاعقل واللامنطق وتصنع وتستخدم الانفجارات الفوضوية والقوغيائية ضد الفكر العقلانى. وبهذا

(١) أرجو أن يسمح لى القارئ بأن أسترجع هنا من الكتاب السابق عن الديمقراطية، خلاصة عناصر المقدمة العامة للثلاثية، وذلك لتوضيح الاطار العام الذى يربط الكتب الثلاثة المتوالية تحت اسم «الايديولوجية الجديدة».

المعنى المشوه المعكوس، كان نابليون وأمثاله يكررون أن «الأيديولوجية هي عمل المثقفين الذين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكاراً نظرية مأخوذة من الكتب»! وكان يجمع كثيراً عن ضرورة اعتماد السياسة على الخبرة العملية وليس على أيديولوجية الكتب، ومن ثم غرق في أحوال الانتهازية العملية وتصالح مع الكتيبة وأشعل الحروب وأطلق الجيوش ضد أوروبا كلها. وكانت نتيجة هذه الانتهازية العملية المضادة للأيديولوجية وللغفك العقلاى والفلسفة، هى الهزائم المتوالية ووقوع باريس تحت الاحتلال وانطفاء الانطلاق العقلاى فى فرنسا!

والمهم أن الكلمة اتخذت منذ عهد نابليون معنى مشوها معكوساً، هو معنى الفكر السياسى المقطوع عن الواقع وعن التجربة، وبالتالى أصبحت تستعمل بمعنى النقيض المقابل لكلمة «السياسة البرجماتية» أو «السياسة العملية»! واعتمد هذا التشويه التعكيسى أيضاً على الانطباع الذى انتشر ضد تخيلات وسفسطات هينجل اللاهوتية، بخصوص ما يسمى «الفكرة المطلقة» أو الأصل الفكرى اللاهوتى للوجود. وبهذا التشويه التعكيسى الذى ارتبط باسم نابليون، وبعبية رفض التخليط اللاهوتى الهيجلى، التقط كارل ماركس فى القرن التاسع عشر كلمة «إيديولوجية» واستخدمها فى نفس هذا الاتجاه المتفاقماً

ولم يكتف ماركس والمجلز بالتقاط المعنى المشوه المذكور للكلمة، بل إنهما قاما بتكريسه مذهبياً وطبقياً، وهكذا أصبحت الكلمة تعنى عندهما: أولاً، التهويم الفكرى أو التداعى الفكرى المنسلخ عن الواقع. وثانياً، التبرير أو التنظير الفكرى اللاشعورى واللاإرادى، الذى يرجع إلى ما يعتبرانه تصورات لاشعورية طبقية. وبذلك اعتبروا «الأشكال الأيديولوجية القانونية والسياسية والدينية والمالية والفلسفية»، الخ، أشكالاً من التبرير أو الاندفاع الفكرى الذى يسطعه الفكر شعورياً ويتوهم أنه يعبر به عن الحق والعقل والمنطق، رغم أنه يرجع فى الحقيقة إلى أسباب اقتصادية وطبقية لاشعورية ولا إرادية! ورغم أن المجلز بالذات لم يتخرج من الجامعة ولم يكن يستطيع أن يتعمق موضوعات الفلسفة والأيديولوجية، إلا أنه كتب كثيراً عن ذلك الوهم أو الاندفاع الذاتى المزعم الذى أسماه «التصور الأيديولوجى»، والذى يقول إن «المفكرين» و «الفلاسفة» يقعون فيه بدون وعى!

وهذه التشويهات البرجماتية للاعقلية للكلمة «إيديولوجية» التى وجدناها عند نابليون ثم عند ماركس والمجلز، لمجدها أيضاً عند بعض الوجوديين اللاحقين، مثل ألبير كامى الذى كان يهاجم ما يعتبره جرائم إيديولوجية يسميها «جرائم المنطق»، حيث كان يرجع جرائم الارهاب وما يسميه العنف السياسى إلى ما يعتبره تبريرات فكرية ومنطقية! وهكذا لم يقتصر الاتجاه التشويهى على كلمة «فلسفة» (التي أصبحت تعنى السفسطة والتخلط الفارغ)، وعلى كلمة «إيديولوجية» (التي أصبحت تعنى الأوهام الفكرية)، بل امتد أيضاً إلى كلمة «المنطق»! (كما حدث لكلمة Justification فى الأفرنجية وكلمة «حجة» فى العربية اللذين أصبحا يعبران عن معنى الـ Pretext).

### المعنى المعاصر للأيديولوجية

رغم التشويهات والتعكيسات السابقة، استمر الأصل العقلاى القديم لكلمة «إيديولوجية» يفرض إيجاباته وتأثيراته على الثقافة الأوروبية. ولهذا حدث فى العصر الحاضر نوع من التخفيف أو التراجع الجزائى عن المعنى التنظيرى المذكور للكلمة. وحتى فى الماركسية، بدأوا يستعملونها بمعنى عام- يتضمن المعنى الطبقي اللاشعورى واللا إرادى المذكور- ولكن لا يصل إلى درجة الوهم والاندفاع الذاتى والتهويم المنفصل عن الواقع! أما فى الثقافة البرجوازية الرسمية، فقد جعلوا لها معان شبه ماركسية، مثل : «الأفكار الخاصة

مجموعة أو بعصر كتعبير عن عصر تاريخي» (الاروس)، أو «نظام الأفكار الذي يستهدف تفسير وتغيير العالم كليهما» (الانسيكلويديا البريطانية)، الخ.

وعلى كل حال، فأقرب ترجمة عربية لمعنى المصاحص للكلمة بدون تشويه، هي: «التكوين الفكري» أو «التكوين العقائدي» (بالمعنى العام للاعتقاد). وفي معارلاتى لاعادة تحديد الكلمة. تحديداً متسقاً، استعملتها للتعبير عن تركيبة «الأصول» الفكرية والفلسفية لمختلف العلوم والمعارف وقروح الثقافة. وهذه الأصول تشكل «المبادئ النظرية الأولى» بالنسبة للعلوم الدقيقة، كما تشكل مبادئ «الاتجاهات أو المذاهب الفكرية بالنسبة للدراسات التي لم تخضع بعد لتجهيزات العلوم الدقيقة. ومعنى ذلك أن كلمة «إيديولوجية» تشبه كلمة «فلسفة»، ولكن تعتبر أوسع وأعم منها، بحيث تشمل التصورات العلمية والاتجاهات أو المذاهب الفلسفية والثقافية والاجتماعية والاعتقادية عموماً.

وبهذا المعنى، فإن عنوان «الايديولوجية الجديدة» هنا يشمل أصول أو اتجاه الفلسفة المادية العقلانية (التي تناولت مبادئها في الكتاب الأسبق)، بينما يشمل في هذه الثلاثية أصول أو اتجاه السياسة الاجتماعية اللاتطبيقية (في الكتاب السابق عن الديمقراطية)، وأصول أو اتجاه الاقتصاد الاشتراكي (في هذا الكتاب عن الاشتراكية والاستثمارات الخاصة)، وأصول أو اتجاه التصور العقلاني للتاريخ (في الكتاب التالي عن فلسفة التاريخ).

وفضلاً عن ذلك، فإذا أخذنا كلمة «فكر» بالمعنى الخاص الذي يتميز عن معنى «الفن والأدب» من ناحية وعن معنى «العلم» من ناحية أخرى، نجد أنها يمكن أن تعبر تقريباً عن المعنى الشائع حالياً لكلمة «إيديولوجية»، أي عن معنى الأصول والاتجاهات. لكن كلمة «فكر» لها معنى آخر عام - يشبه معنى كلمة «تفكير» - بحيث يشمل كل أنواع الأفكار والتصورات والمعتقدات والآراء والتعبيرات، الخ. وقد استعملت في هذه المقدمة كلمة «فكر» بهذين المعنيين العام والخاص، أي للتعبير عما هو أوسع من معنى «الايديولوجية» ومن معنى أى كلمة نوعية أخرى.

### أجهزة السلطة وأنواع الفكر

في مقابل الفكر الرسمي أو المعتمد رسمياً، يوجد فكر يعتبر غير رسمي أو غير معتمد رسمياً - لكن مسموح له بالتواجد القانوني أو بالتواجد العملي. والفكر غير المعتمد رسمياً يتكون من عدة أنواع أو حلقات - من حيث درجة تباعده عن الشكل الرسمي أو المعتمد رسمياً - تتدرج كما يلي:

١- فكر غير معتمد رسمياً ولكنه منسوب إلى الاتجاه الرسمي. من ذلك مثلاً، فكر الصحافة الحكومية غير المعتمدة رسمياً، وفكر الجهات شبه الحكومية التي تسمى باللفة الدبلوماسية والتلفظ غير الحكومية» (مثل لجان التضامن الأفريقي الآسيوي).

٢- فكر غير منسوب إلى الاتجاه الرسمي ولكن مقبول رسمياً. من ذلك مثلاً فكر كرادر أو وزراء العهد الناصري الذين لا زالوا يتمتعون بالدعم الحكومي والاجتماعي (مثل محمد هيكل وثروت عكاشة وأمين هويدى وأحمد بهاء الدين، الخ). ومن ذلك أيضاً كرادر الاتجاه الاسلامي أو أحزاب المعارضة الرسمية الذين تعتبرهم مرافق الحكومة والمجتمع «معتدلين» (مثل عبد المنعم النمر ومصطفى محمود وإسماعيل صبرى عبدالله، الخ).

٣- فكر تتصل منه الجهات الرسمية قانونياً، لكن تسمح له بالتواجد العملي. أما الأجهزة العليا للسلطة، فقد تعتبره بديلاً أو احتياطياً للاتجاه الحاكم يستخدم عند الاضطرار. من ذلك مثلاً فكر الاسلاميين الاخوانيين غير المعادين للجسكرية المصرية في حزب العمل، والفكر

الناصري في حزب التجمع.

٤- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية وتنفر منه، لكن قد تسمح له بالتواجد العلني، بينما تعتبره الأجهزة العليا للسلطة بديلا شعبيا أو اجتماعيا يطرح بطريقة أو بأخرى على بعض قطاعات الرأي العام ليعمل به الأفراد أو القوى الساخطة أو المعادية التي تبحث عن بديل إيديولوجي. من ذلك مثلا إيديولوجية الرفد، وإيديولوجية التمرس الناصري، وإيديولوجية التنظيم الأراهبي الناصري المدعوم دعائيا المسمى "ثورة مصر".

٥- فكر مقضوب عليه وشديد التباعد عن الاتجاه الرسمي وتقاومه الجهات الحكومية بشدة كما تقاومه الأجهزة العليا للسلطة بدرجة أو بأخرى، لكنها تسمح له بالتواجد على مسرح الرأي العام بدرجة أو بأخرى، لأنها تعتبره بديلا فكريا لهؤلاء الذين يكونون أشد بعدا وأشدّ عدا. من ذلك مثلا فكر المتطرفين الأراهبيين الإسلاميين، وكذلك فكر التنظيمات الماركسية البدينية في مصر (من ذوى الاتجاه القومي الغرواني السطحي الذي يشوه الشيوعية الأممية، ويهدر العقلانية الراقية والثقافة الفكرية، ويخدم مصالح العسكرية المصرية بالاشتراك في الهيستريا الفلسطينية والعدا الأثاري ضد إسرائيل).

وفي كل هذه الأنواع أو الحركات المتدرجة، نجد بدائل احتياطية قريبة أو بعيدة بالنسبة للاتجاه الرسمي، بعضها بدائل يحتمل قبولها أو يحتمل الاعتراف بها رسميا في وقت ما، وبعضها بدائل تؤدي فقط دور العدو اللدود لتنميط وفرض قوالب إيديولوجية معينة على احتمالات الانقلاب والعداء، وبعضها تعتبر مجرد بدائل أو قطع غيار للاعتقاد والتفكير حتى في خواطر الذهن، الخ.

وصناعة مثل هذه الأنواع أو الدرجات من البدائل وقطع الغيار الإيديولوجية، هو تقليد قديم منذ عصور الكهنوت الفرعوني الذي كان يصنع مختلف العبادات والحرفات المتصارعة ومختلف الآلهة المتصارعة داخل وخارج مصر، بحيث أن من كان يرفض عبادة رع مثلا كان يقع في عبادة آمون، ومن كان يرفض عبادة المعجل كان يقع في عبادة القط، ومن كان يؤمن بالتسامح الديني كان يقع في عبادة جميع الآلهة Pantheonism، ومن كان يرفض عبادة الحيوانات أو الوثنية وتعدد الآلهة Polytheism كان يقع في عبادة رئيس الآلهة Mon-othoism، الخ. وهنا المنظور، يمكن أن نفهم موقف الغرب الأنجلوأمريكي إزاء الماركسية، التي صنعت في لندن كبديل تضليلي زائف للمادية العقلانية الأوروبية الصحيحة وللعلمية الموضوعية الصحيحة وللأشتركية اللاتينية الارتقائية. كما يمكن أن نفهم موقفهم إزاء الاتجاهات الإسلامية في العالم (خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية).

ومن ترسانة أو ورشة البدائل وقطع الغيار الإيديولوجية المسموح بتواجدها عمليا بدرجة أو بأخرى ولوفى دور العدو اللدود، تنتقل إلى النقطة الأهم والأخطر في هذه التقسيمات والتحديدات، وهي أنه في مقابل ذلك كله يوجد نوع من الفكر المحرم بدرجة لا تسمح له أصلا بالتواجد على مسرح الرأي العام ولا حتى في دور العدو اللدود. وهذا هو الفكر غير المعلوم، أي الذي لا يعرف معظم الناس عن وجوده أصلا، ولا يصل أي خبر عنه إلى الأجيال التالية، لأنه لا يحصل على أي وسائل عملية للظهور أو للتسجيل، ولا على أي إمكانيات للوصول إلى دوائر قادرة على الاستفادة منه في الحاضر أو في المستقبل، وينطبق ذلك على الفكر التبصيري التنويري الحقيقي، أي المرشد إلى الحقائق والوقائع في مختلف المجالات التي تتعرض جذريا للتعمية والتجهيل والتخليط والتضليل والتخريف والتحوير، الخ، خصوصا في مجالات الدين والتاريخ والسياسة والمجتمع منذ عصور الكهنوت الفرعوني وطقوس "اللغة" الفرعونية

الصریحة.

ومعنى ذلك أنه فى مجال التفكير، يجب التمييز - ليس فقط بين أتباع أو أنصار أو متتبعى السلطة والنظام وبين البدائل والمحموم والأعداء المسموح لهم عملها بالوصول إلى رأى العام - لكن أيضا يجب التمييز بين هذين الجانبين كليهما وبين هؤلاء الذين لا يسمح لهم أصلا بالوصول إلى رأى العام أو التاريخ الرسمى ولو كأعداء.

### الموقف اللاعقلى المتوارث ضد الفكر العقلانى

فى النصوص التاريخية القديمة والمنقولة من العصور الوسطى، نجد إشارات متكررة ولكن مطموسة المعنى أو محوَّرة ومغلوبة، عما يسمى "أسرار مصر" و "ضربات مصر" و "لعنة الفراعنة" و "لفز سينكس" (=أبو الهول/ "عذاب الهول")/ التسجيد أو تنكيس الكلب - Cn - nis)، و "سحر مصر" (أو "الجهت والطاغوت")، و "هجرات عبيد مصر" (إسرا/ إسرائيل/ مسرا، وجيسى وجيتانو، و "دار السجن" / "بيت العبودية")، الخ. والقدرات السرية الموهولة التى تشير إليها هذه الكلمات، تعبر فى الحقيقة عما كانت قد اغتصبتها الأجهزة الكهنوتية الفرعونية من الحضارات العقلانية البهراوية (التي كانت فى شمال مصر قبل فرعونية مينا) من معلومات وغبرات كيميائية وطبية ونفسية وتقنية وإشعاعية وفلكية. لكن الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم الشرقية المكملة لها فى العصور التالية، استخدمت ذلك التراث العقلانى اللائضى كوسائل لصناعة السحر والمعجزات وصناعة المرض والجنون والموت السرى والتأثير فى الطبيعة والحياة وإسقاط المطر والتحكم السرى الفردى والاجتماعى وتنظيم وإطلاق الاكتساحات القطعانية، أى عموما فى صناعة الغيبيات واللاعقل والتدهور والسيطرة على العالم.

واستمرت الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم سلالاتها القبطية فى استخدام هذه الوسائل السرية بطريقة غيبية ولا عقلية آلاف السنين، حتى وصول الحملة الفرنسية على مصر وانتقال المركز القبادى لأجهزة التحكم السرى اللاعقلى الشامل إلى بريطانيا والغرب، وذلك بدون أن تسمح تلك الأجهزة البديلة بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم التاريخ الفرعونى المظموس، الذى لقى على النقيض كل أنواع التجميل والتسجيد التعكيسى، وبذلك استمرت وتطورت فى أوكار الأجهزة العليا البريطانية والغربية وفى قدراتها التكنولوجية والعلمية المتزايدة، «أسرار» و «ضربات» و «لعنات» صناعة اللاعقل والتدهور والحروب وغيرها من الوسائل الفرعونية للتحكم الشامل والسيطرة على العالم، بدون أن يسمح بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم الحكم والتحكم فى العصر الحديث أيضا.

ومن ناحية أخرى، ألفوا من بقايا التاريخ المعروف أى إفادة عن الشعوب أو الجماعات البهراوية العقلانية التى «خرجت» قرارا من شمال مصر قبل وأثناء اكتساحات مينا وقطعان الجنوب المصرى الأسود. بل قلبوا معنى "الخروج" أو "الاسراء" إلى المعنى الإسرائيلى القديم لهجرات الاكتساح القطعانى (حيث إسراء = إيل = هجرة الله). وقلبوا كلمة "أوزير" / "عزير" من معنى وزير أو حاكم الوجه البحرى إلى اسم إله الموت الفرعونى، ثم إلى اسم معبود إسرائيل ابن الله (كما سجلت النصوص العربية والقرآنية القديمة)، وطمسوا معنى كلمة موسى/ موصى/ musa / mousa فجعلوها اسم شخص لا توجد أى إشارة فى أى نص صحيح من التاريخ القديم تفيد عن وجوده (حيث أن الأصل البهراوى للكلمة يعنى المعلم العقلانى أو المرشد/ المشير/ الناصح، ومن ثم استمرت الكلمة فى اليونانية واللاتينية تعبر عن التعليم العقلانى واكتساب الموهبة والالهام؛ ومنها museum / mouseion بمعنى مدرسة أو

مكتبة وأيضا مكان التأمل التفكيرى أو الاستلهام العقلى/متحف/مطاف).

كذلك طعنوا المعنى الأصلي لكلمة ايونيا ويونان أو يونس وذى النون وكلمة نوح (وكلمها من جذر نون- أو نوا أى الماء)، فآلفوا أصلها الذى كان يعبر عن أهل الشمال البحرأرى المطاردين من مصر، والذي كان يعبر بالتالى عن هجرات الفرار العقلانية التى ترمز إليها شعلة بروجميس (= العقل أو المعرفة) إلى مهاجر الشام ثم اليونان والغرب والشرق الاقصى، الخ. وآلفوا أيضا أى إفادة عن مطاردات وضربات وكوارث الأجهزة الكهنوتية المصرية ضد هجرات شعلة بروجميس العقلانية هذه، وعن الاكتساحات القطعانية التى كانت تدهام مهاجر بروجميس من مصر أو من محطات ومستودعات بشرية أخرى بتنظيم وقيادة الأجهزة الكهنوتية المصرية، وبالاتماد على المعجزات المصنوعة والوسائل الاشعاعية والربانية والكيميائية وغيرها من التقنيات التى كانت تنسب إلى السحر والغيب، وذلك بهدف إبادة أو تحطيم واستبعاد بقايا تلك الجماعات وسكان المهاجر واسترقاق الاتاث وفرض الغيبيات والمبادات وأنواع التخريف والتزييف ومن ثم استئصال أو طمس وتزوير التراث الفولكلورى.

ووصل الامر إلى درجة أنهم آلفوا من الاستحالات اللغوية فى اللغات القديمة التى تحكموا فيها، المعانى الأصلية الأقدم لكل الكلمات الاستراتيجية المفتاحية فى التراث العقلانى القديم، وحذروها تشويهيا أو قلبوها تعكسيا إلى كلمات كهنوتية. من ذلك مثلا: كلمة "نتر" أو "نتشر" التى كانت تعنى الطبيعية (natura)، قلبها الكهنة فى اللغة الهيروغليفية إلى معنى "رب" وكلمة "إيل" أو "هيل" التى كانت تعنى المادة الطبيعية (ومنها فى اليونانية هيبولى/ مسادة، وهيلاد وهيلين/ أى اليونان ذات الإجماء الطبيعى)، قلبوها إلى معنى "إله" أو كذلك كلمة "دين" (وفى اليونانية دينون) التى تعنى الواجب أو الالتزام الأخلاقى، وكلمة "هوديون" أى هدى العقل التى قلبوها إلى معنى اليهودية أو اليهودية المعروفة (أى أنهم قلبوا اسم العقلانية الأقدم إلى اسم دين غيبى) ثم كلمة "صوفست" أى حكيم أو فيلسوف، قلبوها إلى معنى المسقطة وإلى معنى الصوفية التخريفية، الخ الخ

ومع ذلك، فإن عمليات إلقاء الحقائق وإلغاء الفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد فى أى مكان، لم تستطع إلغاء كل آثاره قاما. ذلك أنه لا توجد منطقيا جريمة كاملة، وإنما تتجبع الجريمة وتختفى آثارها بمقدار ما تتوفر وتستمر قدرات تركيبها. وهكذا بقيت من الحقائق ومن الفكر العقلانى "الملعون" رواسب كثيرة متفرقة فى التراثات التاريخية، بعضها مقطعة ومبتسرة كالشظايا الفسيفسائية mosaïque وبعضها كالتبر الضائع فى أكوام تراب التاريخ الرسمى، وبعضها يختفى تحت المعالجات الخيالية الأسطورية كما يختفى الشئ الثمين تحت طمسات الطين، أو يمكن استخلاصها بالاستدلال من ثنائيات التحويرات والتخريفات والتعكيسات فى النصوص الغيبية، أو فى فولكلوريات التفكير والسلوك والعادات الاجتماعية - وخصوصا فولكلوريات التعبير اللغوى والأصول اللغوية القديمة، ومن خلال التحليلات الفيلولوجية وأبحاث فلسفة اللغة وفلسفة الأديان، الخ. فضلا عن ذلك،بقى بعض التبر أيضا فى تراب النصوص الفلسفية والفكرية القديمة والمنقولة عن العصور الوسطى.

وقد قدموا ولا زالوا يقدمون بدائل مزيفة ونماذج مضللة كثيرة لمختلف الأفكار المفتاحية، وخصوصا للعقلانية اللاهوتية. من ذلك مثلا، المادية التنجيمية (الفلكية) والسميائية أو الطلسمية فى العصور القديمة والوسطى، والحركة "التعليمية" التى ربطوها بذهب الامام أو المعلم الدينى المعصوم، ومبدأ سيادة الارستقراطية الوراثية أو التفوق القومى والعنصرى بدلا من سيادة العقل والقدرات الفكرية الأرقى حيثما تكون، والحركة الفكرية "الباطنية" التى



ربطوها بمنهج التأويلات الدينية بدلا من منهج النشاط الفكرى السرى، وفكرة "المهدية" (وأصلها الاعتقاد فى دور المسيح/Messie) المخلص العقلاى أو الهادى المرشد أو الفيلسوف القائد) التى ربطوها بخرافة المهدي المنتظر رجوعه من العالم الآخر أو مهدى التجديد الدينى. وفى العصر الحديث، كانت أشهر البدائل المزيفة والنماذج المضللة للفكر الحر، هى العدمية والفوضوية والوجودية والماركسية والبرجماتية الوضعية. ومع ذلك، يمكن أن نجد خارج (بل وأحيانا فى ثنايا) هذه البدائل والنماذج المضللة التى تمتعت بأضواء الشهرة والرواج، الكثير من بقايا الأفكار التبصيرية والتثورية والتحديثات والتحليلات الفلسفية العقلاية والمفاتيح الفكرية واللغوية الحرة.

\* \* \*

والمهم فى ذلك كله، أن نتنبه إلى النوعية الجملرية لموقف أجهزة السلطة اللاعقلية طوال عصور التاريخ: ضد الفكر المحرم الذى لا يُسمح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح ولو فى دور العدو اللدود، وضد أى باحث عقلاى مدقق ومتعمق يحاول أن يستخرج ويشكل صورة "سيفسائية" متكاملة للحقائق المطموسة ولل فكر المحرم، بالتقاط شذراتها وشظاياها ورواسبها من أكوام نفايات وتزييفات وأثرية التاريخ الرسمى. لكن هذه اللعنة المطلقة بدأت تنجس إلى التلاشى. فمن حسن حظ البشرية أنه حدث منذ أواخر السبعينات تغير فى ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الغرب الأنجلو أمريكى والمعسكر الاشتراكى بجنانية، أدى إلى تفوق القدرات السوفيتية. ومن ثم بدأ عصر تاريخى جديد يختلف جذريا عن المراحل والفتلات العقلاية السابقة منذ فرعونية مينا. وكما سأوضح فى الكتاب التالى عن فلسفة التاريخ، فإن التاريخ تصنعه الأجهزة المحركة للبشر وللحكومات؛ هى التى تصنع العدهود واللاعقل، وهى التى تصنع العقلاية والارتقاء، لأنها هى التى تظهر الشعوب والمجموعات والافراد أو تخطط لتعطيلهم أو تستخدمهم كوسائل للعدو والتجهيل، وهى التى يمكن أن نحردهم وتطلقهم فى طرق التنوير.

وفى هذا العصر الجديد، بدأت تتغير تدريجيا إمكانيات السماح للفكر العقلاى الجذرى بالتواجد على خشبة المسرح، بالقدر الذى يتيح تطور المراحل الانتقالية الاضطرابية للتغييرات الدولية الجديدة. ولولا ذلك، لما أمكن أن يصل إلى يدى القارئ مثل هذا الكتاب..

## هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الثاني فى كتاب أكبر، يتكون من ثلاثة كتب فرعية: الأول بعنوان «معنى الديمقراطية»، والثانى بعنوان «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة»، والثالث بعنوان «فلسفة التاريخ».

وكما أوضحت فى الكتاب الأول، كنت قد كتبت أصول هذه الكتب الثلاثة وجهزت منسوخاتها فى مستشفى المجانين بالعباسية، فى الفترة من ٢٢ يونيه ١٩٧٦ إلى ١٠ فبراير ١٩٧٧. وكان العنوان السابق للثلاثة هو «الديمقراطية والشيوعية»، ثم جعلته عند النشر «الايديولوجية الجديدة».

وكن قد فصلت من عملى الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تعسفيا أذانه القضاء الابتدائى والاستئنافى، ثم أودعت تزويرا منذ أبريل ١٩٧٠ فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا وباعتماد النيابة العامة بتهمة الاتصال بمصحفين أجانب للاتارة ضد نظام الحكم الناصرى، وذلك بدون أى سؤال أو تحقيق، بل وبدون السماح لى بالاطلاع على أمر القبض الصادر ضدى حتى اليوم! أما السبب الحقيقى للقبض على وإيداعى على ذمة النيابة فى مستشفى المجانين (فى فترة استخدام شعاعات اليسار المزيف فى مسئوليات الدولة والمجتمع، ثم لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور)، فهو تمسكى بمبادئى ودفاعى عن العقلانية والثقافة الفلسفية والفكر الحر، وإبتعادى عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، ثم تراجعى سلبيا عن تأييد النظام الناصرى بعد أن عرفت من بعض «الاتصالات» الخاصة أن التأييد السوفييتى للنظام هو موقف تكتيكى اضطرارى لم يحقق النجاح المطلوب.

وقد تعرضت فى مستشفى المجانين خلال هذه السبعة عشر عاما وثلاثة شهور لأهوال وأخطار كثيرة، ولمحاولات فاشلة للتصفية الجذرية بدنيا أو طبيا، ولاعتداءات خطيرة (أجهضت إشعاعيا قبل أن تصل إلى نتائج جذرية). لكن بفضل الاتفاقات بين الأجهزة السوفييتية والأجهزة المصرية منذ إيداعى عام ١٩٧٠، ثم بفضل القدرات السوفييتية الخارجية ووسائلهم الخاصة وضغوطهم المباشرة وغير المباشرة (بعضها من خلال الغرب)، كنت أقتنع منذ اليوم الأول بحق القراءة والكتابة وإرسال الأوراق والخطابات إلى مختلف الجهات بالوسائل المسجلة وغير المسجلة. ولم ينجح جحيم مستشفى المجانين والمحاولات والاعتداءات الخطيرة المذكورة- التى كانت تتكرر دوريا- فى حرمانى من هذه الحقوق والامكانيات (الإخلال عدة شهور عام ١٩٧٣ كما أوضحت فى الكتاب السابق، ثم أعادوا لى أوراقى عند وصول الجيش الاسرائيلى إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة!). ولهذا استطعت أن أقوم داخل المجمع المجانينى بدراسات كثيرة فى مختلف المجالات الفلسفية والايديولوجية والعلمية والسياسية وفى نصوص الأديان، كنت أرسل منسوخاتها أولا بأول إلى عديد من الجهات، وعندما نجحت القدرات والضغوط الخارجية فى إرغامهم على الافراج عنى أخيرا عام ١٩٨٧، نجحت فى إنقاذ أوراقى وكتاباتى، رغم استيلائهم عليها، ورغم أنهم حتى آخر لحظة استمروا فى تكرار محاولاتهم لتصفيتى وتصفية أوراقى بحجة نقلى إجباريا إلى مستشفى خاصة (بهمان) قبل إلقائى على قارعة الطريق!

وسأوضح الوقائع والتفاصيل ذات الدلالة بهذا الخصوص، فى مذكرات قادمة، بعد أن

أوردت توضيحات عامة عنها في الكتاب الأول عن الديمقراطية. لكن يهمني أن أؤكد هنا أن الكثير من هذه الأوراق يستحق الاهتمام، بحيث سأعمل على أن أنشر تباعاً ما يسمع القانون بنشره منها، بعد إجراء المراجعات والتعديلات اللازمة عليها، وتوحيدها بالدراسات الإضافية الجديدة.

ومن المؤسف أن ما أتعرض له من حرمان من العمل والرزق ومن التعبير عن الرأي ومن حق النشر في الوسائل المتاحة للآخرين، وغير ذلك من سوء المعاملة والقتل المدني الحكومي خارج الأسوار كامتداد للقتل المدني الحكومي وراء الأسوار، مع تعرضي أيضاً لنفس هذا الموقف الشامل (أي القتل المدني أو الإعدام المدني العام) من المعارضة الرسمية المكتملة للحكومة ومن صحفها ووسائلها للنشر المكتملة لصحف ووسائل الحكومة، هو موقف يفرض على بلاشك صعوبات وأعيا، ومشاكل كثيرة في القيام بعملية نشر كتاباتي - ومنها هذه الثلاثية عن الابدولوجية - باستخدام وسائل الشخصية والعائلية والرفاقية الضعيفة. لكنني على ثقة من أنني سأصل إلى نشرها.

والمهم أنه كان قد حدث في عام ١٩٧٦ أنني تلقيت بعض «الاشارات» أو «الايحاءات» من بعض المصادر السوفييتية، تفيد بأن الجهات ذات القدرة في الاتحاد السوفييتي تخطط لاجراء تغييرات بعيدة المدى في الابدولوجية الماركسية اللينينية، وأنها تستطلع الأفكار المطلوبة بهذا الخصوص. ومن ثم أسرع إلى كتابة عدة فصول في نقد الفلسفة الماركسية (نشرتها في يولييه ١٩٨٩ بعنوان «المبادئ الفلسفية الجديدة»)، ثم بدأت من يونيو ١٩٧٦ في كتابة الأبواب أو الكتب الثلاثة المذكورة كتقد للفروع الثلاثة الأخرى للابدولوجية الماركسية اللينينية - وهي فروع السياسة والاقتصاد وفلسفة التاريخ. وقد انطلقت في ذلك كله، من اقتناعي بضرورة وضع النظرية العلمية اللاتطبيقية الجديدة في موسكو والاستفادة من أنصار موسكو، وليس في لندن كالماركسية.

\* \* \*

وبخصوص فصول هذا الكتاب الثاني الاقتصادي، كتبها وجهزت منسوخاتها في الفترة من ١٥ يولييه ١٩٧٦ حتى نوفمبر ١٩٧٦. ثم أرسلت صورها الكرتونية إلى الأستاذ على نجيب (الذي كان محرراً اقتصادياً لمجلة «دراسات اشتراكية»)، وإلى الاقتصادي المعروف الدكتور عبدالرازق حسن (وهذا فضلاً عن مكتب النائب العام كالمعتاد، حيث كنت أرسل إليه نسخاً من كل مراسلاتي، بهدف التسجيل للمستقبل، وليس فقط كوقائع عن استمرار قدراتي العقلية وقدراتي على الكتابة والاتصال والارسال).

وفي السنوات التالية، لحصت أفكارها وأرسلتها مع دراسات وموضوعات اقتصادية أخرى إلى عديد من المتخصصين في الاقتصاد، منهم الدكتوران محمد عبداللّه وجلال أحمد أمين. وكان الجميع يتخذون موقف اللامبالاة إزاء مراسلاتي. بل وكان بعضهم يتصورون أن عشرات أومئات الصفحات التي أكتبها وأرسلها، هي مهربات من وراء ظهر السلطة المتحكمة داخل وخارج مستشفى المجانين!!

وفي عام ١٩٨٩، بعد أن انتهيت من تجهيز كتابي المذكور عن «المبادئ الفلسفية الجديدة» وسلمته إلى المطبعة، بدأت على الفور عملية مراجعة وإعادة كتابة الكتب الثلاثة عن الابدولوجية الجديدة، وإضافة الدراسات التقديرية الجديدة إلى كل منها. وفي هذا الكتاب الاقتصادي، أضفت إلى الفصول الأصلية (وعدها ٩ فصول صغيرة) دراسة تقديرية من ثلاثة فصول كبيرة، على غرار ما فعلت في كتاب الفلسفة وفي كتاب الديمقراطية. وقد كتبت مسودة

هذه الفصول التطبيقية الكبيرة فى يونيو / يولييه ١٩٨٩، بعنوان «علم الاقتصاد  
والاشتراكية».

\*\*\*

فى ختام هذه الكلمة، أرجو من القارئ الكريم أن يسمح لى بملاحظة خاصة.  
إننى لست متخصصا فى علم الاقتصاد. لكننى مع ذلك عملت محررا اقتصاديا لصحيفة  
«المساء» فى الخمسينات، كما توليت تحرير ركن اقتصادى خارجى (بمنوان «الاقتصاد  
والعالم») فى صحيفة «الجمهورية» فى الستينات. وارتبطت هذه الخبرات العملية بدراسات  
كثيرة ومستمرة منذ عام ١٩٥٢ للاقتصاد الماركسى وللإقتصاد المصرى وللإقتصاد العالمى  
وللمطبوعات الاقتصادية عموما. ورغم ذلك كله، فأنا لا أتناول الاقتصاد هنا من زاوية  
موضوعاته المتخصصة، لكن من زاوية قواعده ومنطلقاته واتجاهاته الفلسفية المنهجية  
والايدولوجية.

يولييه ١٩٨٩

(١)

## الفصول التقديمية للكتاب علم الاقتصاد والاشتراكية

كل القرائن العلمية من أى نوع، يجب أن تكون موضوعية، أى حتمية وشاملة فى كل مكان وزمان. ولهذا، فقوانين الرأسمالية هى علميا قوانين موضوعية وحتمية شاملة، مثلها مثل قوانين الاشتراكية العقلانية الصحيحة. لكن الأولى تختلف عن الثانية، اختلاف القوانين والميكانيزمات بين ظواهر المرض وظواهر الصحة، أو بين ظواهر غرق السفينة وسقوط الطائرة وظواهر طفو السفينة وطيوان الطائرة.



## الفصل الأول - علم الاقتصاد

### أصل الكلمة

مثل بقية العلوم العقلية، نجد أن الاقتصاد علم أوروبي، أنشأه الفلاسفة كالمعتاد. بل وكالمعتاد أيضاً، نجد بداياته الأولى في عصر الفلسفة والعلوم العقلية عند اليونانيين القدماء.

واسم الاقتصاد في الافرنجية مأخوذ من اليونانية القديمة. وكانت الكلمة اليونانية «أويكونوميا» تعنى تقريبا «تدبير المصالح» Administration des biens، أى تدبير مصالح المنزل أو التدبير المنزلى (ليس بالمعنى الذى ظهر فى اللغة العربية حديثا وارتبط بأعمال المرأة فى المنزل، ولكن بمعنى تدبير «مستلزمات» الحياة المنزلية).

ومع تطور مسئوليات الحكم فى المدن اليونانية القديمة، أخذت هذه الكلمة معنى إضافيا باستخدامها مع صفة «بوليتيكوس» المشتقة من كلمة polis أى المدينة. فأصبح الاسم هو «تدبير مصالح المدينة». وهذا هو أصل اسم «الاقتصاد السياسى» فى اللغات الأوروبية. لكن للأسف أن هذه الترجمة تعبر عن تخلف المترجمين الأوروبيين الأوائل، وعن عدم انتباههم إلى أصول الكلمات وإلى تغير وانحراف معانيها (بل وتعكسها أحيانا) مع تطور الزمن. ذلك أن كلمة «بوليتيكوس» لم تكن تترادف كلمة «سياسى» politique فى اللغات الحديثة، بل كانت تعبر عن المجتمع أو مسئولية المجتمع الذى كان يتخذ فى اليونان القديمة شكل «المدينة». ولهذا نجد أن بعض المترجمين عن اليونانية واللاتينية يترجمونها بكلمة «مدنى»، بينما المترجمون الأقرب إلى الدقة يترجمونها بكلمة «اجتماعى». والأدق هى كلمة «مجتمعى» communal<sup>(١)</sup>.

ونخلص من ذلك، إلى أن الأصل الصحيح لاسم «علم الاقتصاد السياسى»، كان يعنى علم تدبير مصالح أو مستلزمات المجتمع. وهذا تحديد يحتاج إلى اهتمام. فالاختلافات فى معانى الكلمات الأصولية أو الكلمات الاستراتيجية والمفتاحية، ليست مجرد اختلافات فى التعبير اللفظى، لكنها تؤدي عادة إلى اختلافات فى المسار وفى اتجاه التطور، ومن ثم فى نقاط الوصول. ولهذا نجد أن التعريف أو التحويل المشار إليه فى المعنى الأصولى العقلانى لعلم الاقتصاد، أدى- كما لاحظ البعض- إلى أنه اتخذ أولاً اتجاها يشبه اتجاه ما يسمى «علم المالية»، أى البحث فى المصالح المالية الحكومية (= السياسية)، وعندما تخطى إطار المصالح الحكومية، اتجه إلى البحث فى مصالح الثروة عموماً- لكن بدون ربطها بمصالح المجتمع ومستلزمات الوجود الاجتماعى للإنسان. ولأزال الاقتصاديون حتى العصر الحاضر، يكررون أن

(١) هذه الانحرافات عن الدقة، واضحة أيضاً فى عبارة شائعة عن أرسطو هى: «الإنسان حيوان سياسى»- ويقال «مدنى»، ويقال «اجتماعى»! ولنلاحظ أولاً التخليط اللفظى فى كلمة «حيوان» التى تتكرر كثيراً فيما ينسب إلى أرسطو وغيره من كتوبا باليونانية واللاتينية، لأن الكلمة القديمة animalis كانت تعنى الحى أو الكائن الحى animé، بحيث كانت تشمل الحيوان والإنسان، ولهذا، فالترجمة الصحيحة لعبارة أرسطو المذكورة هى: «والإنسان كائن حى مجتمعى»- بمعنى أنه لا يعيش إلا فى مجتمع أو فى جماعة منظمة.

ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن الاقتصاديين المصريين يشوهون ترجمة كلمة communal. فبعضهم (مثل وهيب مسبحة وأحمد أبو أسماعيل) يترجمونها بكلمة «إجماعية»<sup>(١)</sup>- مع أن «الإجماع» consensus أو unanimity يعبر طبعاً عن معنى مختلف تماماً! وبعضهم (مثل المحجوب) يترجمونها بكلمة «جماعية»- وهذه تفيد معنى مختلفاً أيضاً هو collective أى مجتمعى.

كلمة «الاقتصاد السياسي» تعنى «استخدام الاقتصاد كأداة للسياسة»<sup>(١)</sup> وهذا معنى يختلف طبعاً عن معنى استخدامه كأداة لخدمة مصالح المجتمع. ذلك أن هذا المعنى الثانى، يودى منطقياً إلى استهداف الاشتراكية، لأن كلمة اشتراكية فى اللغات الأوروبية، لاتعبر- كما ذكرت مراراً وتكراراً- إلا عن معنى «المجتمعية» socialism.

أما فى اللغة العربية، فاسم الاقتصاد مشتق من كلمة «القصد فى النفقة»، بمعنى التوسط أو التنظيم المعتدل، أو ربما أيضاً الادخار. وقد كان الأقرب إلى الدقة، استخدام كلمة «التدبير» التى استخدمت فى العصور القديمة والوسطى بمعنى التخطيط. بل وكان الوزير أو المستشار يسمى (فى الأسفار القديمة مثلاً) باسم «المُدبِّر». وعلى كل حال، فيجب أن تنتبه إلى أن كلمة «اقتصاد» فى العربية يمكن أن تعبر حالياً عن معنيين هما: ١- معنى علم الاقتصاد القواميس- ومنها لاروس- بعد الخمسينات! ٢- معنى الواقع الاقتصادى أو النظام الاقتصادى économie/ economy.

ومن ناحية أخرى، فقد استمروا فى اللغات الأروبية حتى العقود الأولى من هذا القرن، يستخدمون اسم «الاقتصاد المنزلى» économie domestique فى مقابل «علم الاقتصاد» الذى يسمى أيضاً باسم «الاقتصاد السياسى» économie politique<sup>(٢)</sup>.

### تعريف علم الاقتصاد

أول كتاب عرف تاريخياً عن فن الاقتصاد أو تدبير المصالح (أو يكونوميكى)، هو كتاب إكزيفون Xenophon (٤٣٠-٣٥٥ ق.م)، أحد تلاميذ سقراط وأفلاطون. وكان أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) يعرّف الاقتصاد فى كتبه عن الأخلاق والسياسة (= المجتمع) بأنه فن إدارة واكتساب الملكية اللازمة للحياة السارة، أى فن تدبير المتعلقات المعيشية للملوكة.

(١) مثلاً الاقتصادى الأمريكى جورج سول فى كتابه الذى ترجمه الدكتور راشد البراوى عام ١٩٥٣ (تبع مؤسسة فرانكلين) بعنوان «المناهج الاقتصادية الكبرى». انظر الطبعة الثالثة، ص ٢٦. ويقول المحبوب فى كتابه «الاقتصاد السياسى»، إن صفة «سياسى» تعبر عن «ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية»! دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ص ١٠.

(٢) انظر فى ذلك مثلاً، البحث التفصيلى المتعمق الذى أوردته عن هذا الموضوع الطبعات السابقة لدائرة المعارف الفرنسية La Grande Encyclopédie فى مادة «اقتصاد». ويلاحظ أن النسخ القديمة المهددة من دائرتى المعارف الفرنسية والبريطانية، كانت أرقى فى الاتجاه العقلانى من النسخ المعاصرة (خصوصاً منذ الستينات والسبعينات) التى اكتسحتها الاتجاهات الرجعية والاختلالات السطحية ومخططات التدهور اللاعقل العلمى المعاصر. وهم يبررون ذلك فى تقديمهم للطبعات المتأخرة بضرورة التجاوب مع «تغير طرق التفكير فى الاقتصاد والسياسة». ومع إعادة التفكير فى الأدب والفنون والفلسفة، الخ! لكن لماذا يبررون تبديد الطبعات السابقة فى مصر؟!

أستاذان القارئ فى أن أسجل هنا ملاحظة خاصة من أجل التاريخ، لتحديد إحدى وقائع موقف النظام العسكرى الذى بدأ فى مصر منذ عام ١٩٥٢ إزاء وسائل الثقافة والمعرفة. فنواتر المعارف الفرنسية والبريطانية Britannica والاسلامية Islamica وماشابهها من أعمال أكاديمية ثقافية راقية ترجع بداياتها إلى القرن الثامن عشر، هى بلاشك أهم وأشمل وسائل الثقافة والعلم والمعرفة. وموادها التى حورها كبار الأساتذة والمفكرين المتخصصين فى موضوعاتهم، تعتبر خلاصات مختصرة لاتجاهات وأفكار وحقائق يحتاج كل منها إلى كتاب أو كتب. وكانت دار الكتب المصرية قد حصلت على نسخة من دائرة المعارف الفرنسية عام ١٩٢٢ ونسخة من دائرة المعارف البريطانية عام ١٩٤٨ ونسخة من دائرة المعارف الاسلامية فى الأربعينات، الخ. لكن فى ظل النظام العسكرى منذ الخمسينات والستينات، أخلوا فى تبديد هذه الثروات التى لا تعرض، بدلاً من أن يضيفوا إليها المزيد! =



ويقال إن أول من استعمل اسم «الاقتصاد السياسي» بعد ظلمات العصور الوسطى، هو كاتب فرنسي اسمه أنطوان دي مونكريستان، جعله عنواناً لكتاب أصدره عام ١٦١٥. ومع ذلك، فإن ما يسمى «الاتجاه التجارى» (أو بالأحرى «الاتجاه السلمى») الذى ظهر منذ القرن السادس عشر واستمر حتى القرن الثامن عشر، لم يرتبط بهذا الاسم. ونتيجة تقدم الفلسفة والعقلانية ومن ثم العلوم والثقافة التنويرية بعد ديكارت وزملائه الذين أسسوا «أكاديمية العلوم الفرنسية»، ظهر فى فرنسا اتجاه يسمى اتجاه «الاقتصاديين» Les Economistes. وكان هذا الاسم ينبع من موقف إحياء واسترجاع العقلانية اليونانية القديمة - وهو الموقف الذى صنع الحضارة الأوروبية الحديثة. وقد عُرف هذا الاتجاه باسم آخر يعبر عن وجهة نظره الاقتصادية، هو اسم «الفيزيوقراط» أو القائلين بسيادة الطبيعة (ويسمونهم فى اللغة العربية الطبيعيين). ويعتبر مؤسس هذا الاتجاه «الاقتصادى» أو «الفيزيوقراطى»، طبيب لويس الخامس عشر فرنسوا كيتيه/ كينزاي quesnay (١٦٩٤ - ١٧٧٤) الذى وضع ما يسمى «الجدول الاقتصادى»، وكذلك أن تيرجو Turgot (١٧٢٧ - ١٧٨١) وزير مالية لويس السادس عشر. وكان الاقتصاد يعبر عندهم عن الانتاج. لكن تأسيس علم الاقتصاد كعلم متكامل يراعى قواعد البحث العقلانى الموضوعى، ينسب إلى أحد المتأثرين بهم وهو الفيلسوف الانجليزى آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠) كما ساذكر.

وكان الفيلسوف والمنطقى الفرنسى كوندillac Condillac (١٧١٥ - ١٧٨٠) يعرك الاقتصاد بأنه «فلسفة التجارة» أو «علم التبادلات». أما آدم سميث، فيتضح تعريفه لعلم الاقتصاد من عنوان كتابه المعروف، وهو: «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم». ولا حظ أنه - بخلاف الاتجاهات السابقة - يتناول هنا أساسا «ثروة الأمة» وليس أساسا ثروة الحكومة أو الدولة. وعلى كل حال، هذا التصور ترك تأثيره فى كثيرين من أتباعه فبه تدريجيا كالمعتاد،

= وكانت النتيجة أن ضاع حوالى عشرة مجلدات من دائرة المعارف البريطانية، ومجلد على الأقل من دائرة المعارف الفرنسية وإحدى نسخ دائرة المعارف الاسلامية، الخ؛ وعندما أنشأ دار كتب مركزية أخرى تبع مايسمى «هيئة الكتاب» فى الثمانينات، أخذوا فيها دائرة المعارف الفرنسية الناقصة المذكورة، بدلا من أن يشتروا نسخا أخرى من الدائرة الفرنسية والدائرة البريطانية - ولو نسختين فقط للدار الجديدة لتركوا النسخ المبددة للدار القديمة؛ ومعنى ذلك أنك إذا أردت أن ترجع إلى بعض المواد فهما تهق من مجلدات هاتين الدائرتين اللتين لا يمكن تعويضهما، يجب أن تذهب إلى دار الكتب القديمة فى باب الحلق، ثم إلى دار الكتب الجديدة فى الجانب الآخر من القاهرة فى رملة بولاق؛ وهذا مجرد مثال لما حدث أيضا لآلاف المراجع والكتب الأخرى البالغة الأهمية، التى ضاعت قبل وأثناء عملية النقل، وتلك التى أسقطت من الفهارس بجملة لحظات النقل (فأصبحت عمليا فى حكم المفقودة)، وتلك التى استأثرت بها الدار الجديدة التى لا تسمح بالاستعارة الخارجية، الخ الخ وعلى سبيل المثال فى مجال علم الاقتصاد، لا توجد فى فهارس دار الكتب بهاب الحلق الكتب الاقتصادية الهامة التى أصدرها الدكتوران حسين خليل وعلى الجريتلى!!

وقد كتبت بخصوص ذلك فيما سمع لى ينشره (مؤقتا) فى إحدى المجلات فى نوفمبر ١٩٨٨، ثم فى فبراير ١٩٨٩. لكن أتباع الحكومة وأصنام الثقافة الرسمية أو الدجل الثقافى «المعارض» (أى الممثل للدجل الحكومى)، لا يهتمون إلا بما يسمى «ثقافة الطفل» و «ثقافة الرقص والمسرح والسبنا والتقصص، الخ (وأخيرا قبل مثل هذه الصفحات للطبع، أضافوا إلى دار هيئة الكتاب نسخة من دائرة المعارف البريطانية فقط - وللأسف أنها نسخة حديثة لا يمكن أن تعوض نسخة الأبعينات المبددة) وتركوا دار الكتب القديمة بمقابها المجلدات المبددة من دائرة المعارف البريطانية، وتدون دائرة معارف فرنسية أو إسلامية. انظر ملحقات هذا الكتاب : الملحق رقم ١ .

(١) الدكتور رفعت المحجوب فى كتابه المذكور. الجزء الأول، ص ٨.

بحيث جعلوا الاقتصاد «علم الثروة» فحسب؛ ولهذا اقترح البعض تسميته باستخدام كلمة يونانية قديمة كان قد أدانها أرسطو، هي «اصطناع الثروة»، بحيث يصبح باسم Chrematistique أى علم اصطناع الثروة.

وقد عرّفه مترجم آدم سميث في فرنسا جان بابتيست ساي (1767-1842) بأنه علم يعالج «الطريقة التي بها تتكون وتوزع وتستهلك الثروات». واستمر هذا التعريف بدرجة أو بأخرى في القرن الماضي التاسع عشر، حيث يقول مثلاً ليروا بولير: «الاقتصاد علم يشمل جميع القوانين الطبيعية العامة التي يجرى عليها إنتاج الثروات وتوزيعها واستهلاكها».

ومن التعريفات الأخرى التي يذكرها أساتذة الاقتصاد المهتمين بتاريخ الاقتصاد وبالتحديد الأصولي والمنهجي لموضوعه<sup>(١)</sup>، أنه «علم إشباع الحاجات»، وأنه «علم المبادلة»، أو «علم الأثمان»، وأنه «علم الثروة» أو «علم الاختيار والملاعة في الحساب المنفعي»، الخ. والحقيقة أن كل هذه التعريفات تتناول جوانب جزئية معينة من المعنى العقلائي الصحيح لعلم الاقتصاد، ولكنها لا تحدد أهدافه وجوانبه الرئيسية التي كان يعبر عنها المعنى العقلائي القديم، وهو لتدبير مصالح ومستلزمات الحياة للمجتمع. ولهذا لم يكن غريباً أن يظهر حديثاً تقسيم جديد لعلم الاقتصاد، إلى مايسمى الاقتصاد الميكرو أو الأصغر للبحث في اقتصاديات كل مؤسسة، في مقابل مايسمى الاقتصاد الماكرو أو الأكبر للبحث في اقتصاديات المجتمع، بدلاً من اعتبار الأول مجرد فرع تطبيقي جزئي لعلم الاقتصاد!

ويقترح أحد الأساتذة تعريفه بأنه «العلم الذي يدرس العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية».<sup>(٢)</sup> والجزء الأول من هذا التعريف صحيح. لكن الجزء الثاني عام وغامض، ولا يحدد أهداف التدبير الاقتصادي وشرط الالتزام المجتمعي. وهو يذكرنا بكلمات أستاذ آخر من الماركسيين السابقين، يقول إن «علم الاقتصاد هو الدراسة النظرية للظواهر المتعلقة بالنشاط الإنتاجي للإنسان»، وأن «النشاط الإنتاجي هو الجهد المنظم الذي يبذل الإنسان في سبيل الحصول على ما يحفظ حياته ويرفع مستوى معيشته والذي يدخل بنسبه في علاقات اجتماعية مع الآخرين».<sup>(٣)</sup> وهنا أيضاً نجد نفس الكلام العام الغامض عن «الإنتاج» و «العلاقات الاجتماعية»، الذي يعبر عن تصور ماركس عما يسمى «علاقات الإنتاج». ذلك أن ماركس في تخطيطاته ذات الشكل «العلمي»، يتحدث عن علاقات الإنتاج أو العلاقات الاجتماعية باعتبارها نتيجة أوتوماتيكية لما يسمى أدوات الإنتاج وأسلوب الإنتاج (ويعني عنده الأساس الاقتصادي) التي تظهر تلقائياً في أي نظام، ولا يتحدث عن الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والاجتماعية من حيث القوانين التي يجب

(١) للأسف أنه نتيجة التدهور الثقافي المعاصر، وبعد جيل الأساتذة القدامى الذين استمروا حتى الخمسينات (مثل الدكتور عبدالحكيم الرفاعي وحسين خلات وعلى الجبريتي)، لم يعد الأساتذة اللاحقين يهتمون بتاريخ أو بفلسفة ومنهجية علم الاقتصاد! وهذا واضح مثلاً فيما كتبه وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل عام ١٩٦٢ بل إن الثاني أصدر عام ١٩٧٦ كتاباً مكرراً بعنوان «أصول الاقتصاد»، ولا يشير بكلمة إلى «الأصول» التاريخية والمنهجية لهذا العلم! لكن رفعت المحجوب في كتابه المذكور، أهتم بتخصيص أكثر من خمسين صفحة لهذا الموضوع.

(٢) المحجوب، نفس المرجع ص ٢٢.

(٣) الدكتور اسماعيل صبري عبدالله في كتيب بعنوان «قواعد لدراسة مبادئ علم الاقتصاد» (عن معهد التخطيط القومي)، ص ١. ويلاحظ أن اسماعيل عبدالله هذا كان ماركسياً ناصرياً، ثم أصبح ناصرياً متروكاً لا يكتب عن عبدالناصر في الصحف الحكومية أو اليسارية الناصرية إلا باسم «الزعيم الخالد»!

أن تفرضها أصول التدبير العقلاني الممكن لمصالح المجتمع. فهي إذن «علاقات» قد تكون  
يهودية وقد تكون اشتراكية - لا فرق عندهم من الناحية العلمية بين الاثنين!!

ورغم أن التحريف الماركسي لعلم الاقتصاد (كما نجد عند إنجلز مثلا في كتابه «ضد  
دورنجر»)، هو أنه «علم القوانين التي تحكم إنتاج وتبادل الوسائل المادية لبقاء المجتمع  
البشري»، إلا أنه لا يعني بالبقاء المجتمعي هنا البقاء العقلاني الارتقائي العادل السليم  
لكنه - كما سترى عند تناول التصور الماركسي - يعني بذلك أي بقاء في ظل أي قوانين لأي  
نظام - تعتبر كلها صحيحة موضوعيا في إطار ذلك النظام وهذا يشبه في الحقيقة تصور  
ريكاردو عن موضوع علم الاقتصاد، باعتباره «توزيع الثروة بين الطبقات» - بدون أي تحديد  
طبعيا لعادلة أو ظلم (أي لأصواب أو خطأ) هذا التوزيع الذي يحدث فعلا في تصور ريكاردو  
الذي تأثر به ماركس وغيره، أن العلم لا يختص إلا بما هو كائن فقط، بينما الفلسفة هي التي  
تختص بما يجب أن يكون؛ وبهذا التصور السفسطائي الشائع (والذي اتخذ بعد ذلك اسم  
«الوضعية»)، يجب إلقاء علوم وفنون الطب مثلا، لأنها تختص بالصحة والسلامة، ولاتناول  
الأمراض «الفعلية» إلا باعتبارها أمراضا أو انحرافات تحاول أن تحقق بدلا منها «ما يجب أن  
يكون» من صحة وسلامة!

يقول ريكاردو في رسالة إلى مالتوس عام ١٨٢٠: «الاقتصاد السياسي فيما ترى، بحث  
في طبيعة الثروة وأسبابها. ولكنه فيما أرى بحث في القوانين التي تحكم توزيع ناتج الصناعة  
[الثروة] بين الطبقات التي تسهم في تكوينه. إننا لا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم  
«مجم الثروة، لكن يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم توزيعها... وهذا هو وحده موضوع  
علم الاقتصاد» (١) وبتعبير آخر، يقول ريكاردو: «أهم مسألة في الاقتصاد هي تحديد القوانين  
المنظمة للتوزيع» (٢).

### التصور الاقتصادي عند أرسطو

يفسر بوليو سبب تأخر ظهور علم الاقتصاد، بأنه «يستلزم وجود نظام أساسه الحرية المدنية  
[اجتماعية]، بل وشرع من الحرية السياسية». والأدق في ذلك أن نقول إن هذه الشروط  
لازمة لظهور الظواهر والقوانين الاقتصادية المعروفة نفسها، وليس فقط لظهور العلم الذي  
يدرس هذه الظواهر والقوانين. وهذا واضح في أن وقائع الاقتصاد التبادلي، ومن ثم الأفكار  
الاقتصادية، لم تظهر في العصور القديمة إلا حيث توفرت ظروف «الديمقراطية» القدية، أي في  
أثينا وغيرها.

وكان إكزبنوفون يرى أن أساس الثروة الاقتصادية هو الزراعة. وكان يطالب الدولة بتشجيع  
الملاحة والتجارة الخارجية والقيام باستخراج الفضة من مناجم تكون تحت الملكية العامة، أي أن  
تتدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي. بل واقترح أيضا أن يقوم الأفراد الكثيرون بتكوين  
شركات مشتركة أو مساهمة للقيام بالأعمال التي يعجز عنها الفرد الواحد أو الأفراد القليلون.  
أما أرسطو، فيستحدث دائما عن أفكاره «ضد» التجارة واستهداف الربح الاقتصادي.  
وقد أشار أرسطو إلى أفكاره الاقتصادية في كتابيه عن «الأخلاق» و«السياسة» (لكن  
ماركس يشير أيضا إلى كتاب غير معروف لأرسطو يسمى «عن الجمهورية» De Republica).  
وللأسف أن أرسطو كان قد تعرض في أواخر عهد الاسكندر المقدوني ثم عند موته،  
لمعاملات اضطرار متزايدة، يقال إنها وصلت إلي درجة قتله بالسهم. وطبعاً أهدرت كتبه وفقد

(١) كتاب المحجوب: الجزء الثاني (دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ٥.

(٢) الدكتور عبد الحكيم الرفاعي: كتاب «الاقتصاد السياسي»، الجزء الثاني (١٩٣٧)، ص ٣٤٤.

أو تلف بعضها، بينما كتبه الأخرى لم تبدأ عملية البحث عنها وإعادة نسخها إلا نتيجة تدخل هيرشرون الروماني بعد ثلاثة قرون من موته<sup>(١)</sup> وقد تعرضت أجزاء منها للتغيير وإعادة الكتابة، وربما للتزييف، وذلك بسبب زيادة شهرته ومن ثم التخطيط لاستخدام اسمه وكتبه في تبرير الأخطاء التي وقع فيها هو، أولئك المنسوس عليه في مختلف المجالات - حتى في اللاهوت!

وعلى كل حال، لم يعرف عند أرسطو أي كتاب مخصص لموضوع الاقتصاد على غرار الكتاب المعروف عن إكزيتوفون. أما الأفكار التي أشار إليها عن هذا الموضوع في كتبه التي وصلت إلينا، فهي أفكار غير تفصيلية. ومنها مثلاً أنه يعتبر الثروة الحقيقية هي الثروة التي تحقق مستلزمات الحياة<sup>٩</sup> بينما الأشياء التي لا تخدم الحاجة البشرية أو الاستعمال البشري لا تعتبر ثروة بالمعنى الصحيح. وهذا تمييز اقتصادي منطقي مفيد (في مجال الانتاج والاستهلاك) بين الوسائل العقلانية للحياة والوسائل اللاعقلية، و يميز بين الاعتدال والافراط في عمليات التملك.

كذلك يقسم أرسطو أساليب المعيشة إلى ثلاثة أنواع، وهي: أساليب «طبيعية»: مثل الصيد والزراعة وترهية الماشية، ومثل المبادلة التي تستهدف سد الحاجة لا الربح، أي المبادلة الاستهلاكية. وأساليب «غير طبيعية»: وهي تلك الناتجة عن الرغبة في الربح، مثل الاقراض بالفائدة والشراء من أجل البيع أي التجارة. وأساليب مختلطة: وهي تلك التي تجمع بين النوعين، أي تستهدف سد حاجة الآخرين والربح لصاحبها، مثل الصناعات الاستخراجية للبيع<sup>(٢)</sup>.

والحقيقة أن فهم هذه الأفكار، يحتاج إلى ربطها بالمبادئ العقلانية والأخلاقية عند أرسطو، وعوقفه من رفض المشاعية أو الملكية العامة الشاملة التي كان يطالب بها أفلاطون (نتيجة تأثره بالنظام الكهنوتي الفرعوني المصري الذي احتضنه في فترة هرويه من أثينا)، وربطها أيضاً بدفاعه المعروف عن الملكية الفردية للثروة. فهو يهاجم أساساً اعتبار «الربح» أو «تكدس الثروة» هدفاً في حد ذاته. وهذا يعني متعلّقاً أنه لا يهاجم مبدأ الربح كوسيلة، ولا يهاجم النشاط الاقتصادي المريح كوسيلة، ولكنه يرى أنها يجب أن تخدم هدفاً محدداً هو توفير مستلزمات الحياة. لهذا يقول مثلاً إن التقود وسيلة نافعة للتبادل. ولكن حين تتحول إلى هدف في حد ذاته، من خلال عمليات تكدس الأرباح والاقراض بالربا، فإنها تعتبر «غير منتجة» (أي غير مفيدة للحياة الانسانية)، وتعتبر نوعاً من «الشلو المالى» (أي تنسلخ عن الأهداف الطبيعية للمال)، كما تؤدي إلى اتساع التفاوت بين الثروات<sup>(٣)</sup>.

ونفس هذا الرأي يطبقه على نشاط «التجارة»، فيقول إنها يجب أن تستهدف «تبادل السلع وفق ما تقتضيه الشروط الطبيعية»، وأنه من ثم يرفض «التجارة التي تستهدف الربح». ويعتبر آخر، يرى أن التجارة من أجل الربح شيء «غير طبيعي»، وأن «الطبيعي» هو التجارة من أجل التبادل أي من أجل توفير منافع الناس. وهذا الرأي، إذا تناولناه ببعض الاستكمال والتدقيق، يعتبر رأياً صحيحاً، لا يرفض الملكية الخاصة للثروة ولا يرفض الربح ولا

(١) انظر ما ذكرته عن هذا الموضوع في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، ص ١٥٠. هنا ولم أستطع التعرف على الكتاب الذي ينسبه ماركس إلى أرسطو، والذي لم أجد أي إشارة إليه فيما قرأته عن كتب أرسطو - مع ملاحظة أنه يوجد كتاب بهذا الاسم لهيرشرون الروماني الذي أنقذ كتب أرسطو وكتب عنه.

(٢) الرفاعي في كتابه المذكور، الجزء الأول (١٩٣٦)، ص ٣ - ٣٩.

(٣) كتاب سول المذكور، ص ١٩.

يرفض التجارة ولا يرفض النقود، ولكنه يرفض بالتحديد تحويل هذه الوسائل من خدمة الحياة الإنسانية إلى أهداف تستخدم الحياة الإنسانية. وهو رأى لا يكاد يختلف عن الحكمة القائلة: هل الإنسان يأكل ليعيش، أم يعيش ليأكل؟ وفي مجال الاقتصاد، عبر أستاذ الفلسفة المورخ الاقتصادي الراديكالي جان سيسموندى فى العصر الحديث عن هذه المفارقة التى تقلب الوسيلة إلى هدف والهدف إلى وسيلة، فقال: «هل الإنسان ملك للنقود، أم النقود ملك للإنسان؟»<sup>(١)</sup> وبالحلقة، أن معظم من كتبوا عن التصورات العقلانية القديمة التى عبر عنها أرسطو، لم يفهموا معناها الصحيح، وخطأوا بين رفض الهدف ورفض الوسيلة، بينما أخطر مشاكل وانحرافات الاقتصاد الحديث ليست إلا نتيجة لتحويل الوسائل إلى أهداف.

وفى كتاب «رأس المال» لكارل ماركس، نجد عدة نصوص اقتصادية هامة لأرسطو(من كتابه «عن الجمهورية» الذى لا يمكن الوصول إليه حالياً)، تؤكد التحديدات التى أوضحناها. من ذلك مثلاً، نص لأرسطو عن التمييز بين نوعين من الاستعمال، هما الاستعمال «الطبيعى» بمعنى الاستعمال المباشر أو الاستهلاكى، والاستعمال «غير الطبيعى» بمعنى الاستعمال غير المباشر أو التبادلى. وكلاهما استعمالان نافعا ومقبولان فى رأيه، لكنه يريد بهذا التقابل، التمييز بين استعمال الشئ كهدف، واستعماله كوسيلة لشئ آخر. يقول: «ذلك أن استعمال شئ يكون استعمالاً مزدوجاً... أحد الاستعمالين يخص الشئ من حيث هو كذلك، والثانى ليس كذلك. مثل الصندل الذى يمكن أن يلبس، ويمكن أيضاً مبادلاته. وكلاهما استعمالان للصندل. ذلك أنه حتى هذا الذى يبادل الصندل مقابل نقود أو طعام يحتاج إليه، إنما يستعمل الصندل كصندل، لكن ليس بالطريقة الطبيعية. ذلك أنه لم يصنع من أجل مبادلاته.»<sup>(٢)</sup>

وفى نص آخر، يميز أرسطو بين الاستعمال الطبيعى «المزدوج» للنقود كوسيلة للنشاط الاقتصادى الصحيح وهو التبادل، والاستعمال «المكروه» و «المضاد للطبيعى» للنقود كهدف متولد ذاتياً فى عمليات التخصص الربرى. ولاحظ أنه لم تكن قد ظهرت بعد احتياجات وضرورات ومنافع استعمال النقود كقروض استثمارية أى كرؤوس أموال. لكن وظيفة المراهى القديم كانت استغلال الحاجات الاستهلاكية للمستهلكين الفقراء والمتأزمين، ومن ثم لم تكن القروض ثقل وظيفية إنتاجية. يقول أرسطو:

« حيث أن فن اصطناع الثروة chrematistic هو فن مزدوج، أحد جانبيه ينتمى إلى المتاجرة (بمعنى تجارة الجملة والمضاربة)، والآخر ينتمى إلى فن الاقتصاد economic، والثانى ضرورى ومُدوَج، بينما الأول يقوم على الدوران الخلق ويعتبر بالعدل مستنكراً (الأدب لا يركز على الطبيعة ولكن على الخداع المتبادل)، لهذا فإن المراهى يكون بالحق الأحق مكرهاً، لأن النقود ذاتها تكون مصدر مكسبه، ولا تستعمل من أجل الأغراض التى اخترعت من أجلها. ذلك أنها نشأت أصلاً من أجل تبادل السلع. لكن الربا يستخرج من النقود مزيداً من النقود. ومن هنا اسمه (وهو توخس أى الربا والنسل)، حيث تكون المولودات شبيهة ببن ولدها. إنما الربا نقود من نقود. ولهذا، فمن كل أساليب تحصيل الرزق، يعتبر هذا الأسلوب أشدها مضادة للطبيعة.»<sup>(٣)</sup>

وفى نص ثالث أكثر تفصيلاً ووضوحاً، يناقش أرسطو الفرق بين فن الاقتصاد وفن اصطناع

(١) عن ماركس: Capital، طبعة موسكرو الإنجليزية ١٩٦٥. المجلد الأول، ص ٨٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٤-١٦٥. ويلاحظ أن الأقواس العادية ( ) وأردت فى نص ماركس. أما الأقواس المعقوفة [ ] التى سأستعملها بعد ذلك، فتعنى اصطلاحاً أن الكلمات التى فى داخلها مضافة إلى النص.

الثروة، ومن ثم الفرق بين الثروة أو الربح كوسيلة وبينه كهدف في حد ذاته. يقول أرسطو (في نص تتخلله بعض تلخيصات ماركس كما سأوضح):

«إن الثروة الحقيقية تتكون من مثل هذه القيم الاستعمالية. ذلك أن كمية الممتلكات من هذا النوع، والتي تستطيع أن تحمل الحياة سارة (ولاحظ أنه يتحدث هنا عن المسرة وليس عن اللذة كما تدهور معنى تلك الكلمة بعد ذلك)، ليست كمية غير محدودة. ورغم ذلك، يوجد أسلوب آخر لتحصيل الأشياء، يمكن أن نعطيه بالأفضلية وعن صواب اسم فن اصطناع الثروة Chrematistic. وفي هذه الحالة، يبدو أنه لا توجد حدود للثروات والممتلكات. إن تجارة التجزئة (أي التجارة المباشرة وليس المتاجرة بالوساطة التي أشار إليها في النص السابق) ويضيف ماركس هنا أن أرسطو يعتبرها تجارة «القيم الاستعمالية»، لا تنتمي في طبيعتها إلى فن اصطناع الثروة، لأن المبادلة هنا لا تختص إلا بما هو ضروري لهما (أي للمشتري والبائع).» ويضيف ماركس أن أرسطو يقول إن أصل تجارة التجزئة المباشرة هذه، هو المقايضة، ثم ظهرت ضرورة النقود كوسيلة بسبب اتساع عمليات المقايضة. وهكذا فإن اكتشاف النقود أدى إلى تحويل المقايضة إلى تجارة مباشرة. لكن هذه تحولت إلى عكس اتجاهها الأصلي، فارتفعت إلى «فن اصطناع الثروة أو اصطناع النقود».

ولهذا يتميز فن اصطناع الثروة عن فن الاقتصاد، في أنه كما يقول أرسطو: «في حالة اصطناع الثروة يكون الدوران المغلق هو مصدر الثروات. ويبدو أن ذلك يدور حول النقود، لأن النقود تكون هي البداية وهي الغاية لهذا النوع من التبادل. ونتيجة ذلك، فإن الثروات من النوع الذي يسعى إليه فن اصطناع الثروة، تكون غير محدودة. تماما مثل أي فن: إذا لم يكن وسيلة إلى غاية ما ولكن كان غاية في حد ذاته، لا يكون ثمة حد لأهدافه، لأنه يستمر في السعي إلى الاقتراب أكثر فأكثر من تلك الغاية (التي لا تنتهي). أما تلك الفنون التي تستخدم وسائل لغاية، فإنها لا تكون بدون حدود، لأن الهدف نفسه يفرض عليها حدا. وهكذا، فإنه بالنسبة لفن اصطناع الثروة لا توجد حدود لأهدافه، حيث أن هذه الأهداف تكون هي الثروة المطلقة. لكن فن الاقتصاد وليس فن اصطناع الثروة، يكون له حد... فموضوع الأول هو شيء يختلف عن النقود، بينما موضوع الثاني هو زيادة النقود... وقد خلط بعض الناس بين هذين الشكلين اللذين يتداخلان في بعضهما، مما أدى إلى أن ينظروا إلى حفظ وزيادة النقود إلى مآلنهاية باعتباره غاية وهدف فن الاقتصاد» (١)

### تطور التصورات الاقتصادية

لن نعرض هنا لما يمكن اعتباره تصورات اقتصادية خاصة بمنطقة الشرق الفرعوني (مصر والشام وفارس وما حولها)، لأن الاقتصاد بالمعنى الفني يفترض التبادل السوقي - بل وبواسطة النقود. وفي العصور القديمة المعروفة، لم تكن توجد في تلك المنطقة تقريبا أسواق تبادل، ولكن كانت توجد على الأكثر وفي حالات خاصة مبادلات تجارية خارجية، خصوصا بين بعض القصور الملكية. وحتى عندما بدأت تنتقل إليهم وسيلة النقود بعد فتوحات الإسكندر المقدوني أو بعد ظهور الامبراطورية الرومانية، لم يبدأ استخدامهما في المزيد من العمليات التجارية الخارجية وفي بعض الأسواق الداخلية إلا بعد سيطرة الرومان على تلك المنطقة. ذلك أنهم - خصوصا في مصر - كانوا يأخذون بنظام الاستعباد الحكومي الشامل، الذي يفرض العبودية والسخرة على مجموع الشعب، وليس على عدد معين من عبيد المنازل والقصور وأمثالهم ممن كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة في الشرق الفرعوني.

(١) نفس المرجع، ص ١٥٢.

ومن هنا، فإن أى تصورات اقتصادية (تبادلية) فى تلك المنطقة فى العصور القديمة، لم تكن إلا جزءاً من التصورات الاقتصادية اليونانية والرومانية، فى العمليات التجارية الخارجية التى كانت تنظمها معاملات اليونان أو الرومان، أو فى الأسواق التى أقامها الرومان لرعاياهم والمتعاملين معهم داخل الامبراطورية. وهذه التقاليد التجارية اليونانية الرومانية، هى التى استمرت فى المنطقة فى العصور الوسطى، قبل ثم بعد الاكتشافات الإسلامية. ذلك أنه بعد اتساع هجرات الاستيطان اليونانية والرومانية فى المنطقة، التى وصلت إلى ذروتها بعد سقوط روما فى القرن الخامس الميلادى ومن ثم زيادة الزحف الأوروبى على الشرق وزيادة التركيز الأوروبى فى الشرق، حدثت فيه تطورات ثقافية متزايدة (خصوصاً خارج مصر). وهذه التطورات الثقافية التى ازدهرت بشكل خاص فى فارس والشام وبعض مناطق الهند، ارتبطت كالمعتاد بتطورات وازدهارات فى الإنتاج السلمى وفى التجارة، كما ارتبطت بزيادة أو توسيع القطاعات الاجتماعية المتوسطة المشتغلة باستثمارات الإنتاج أو التجارة، مما أدى بدوره ارتدادياً إلى زيادة التنشيط الاقتصادى. ولهذا نجد أن السوق (أجورا *agora*) فى التقليد اليونانى الرومانى القديم، لم يكن فقط مركزاً لحريات التبادل الاقتصادى، بل كان أيضاً مركزاً لحريات التبادل السياسى والجمعيات العامة السياسية، ولحريات التبادل الثقافى والأدبى.

وإزاء هذه الظروف المتطورة، ظهر الاسلام وأكتسح المنطقة. لكن بعد استقرار النظام الإسلامى الجديد، رجعت بعض النشاطات التجارية الداخلية والخارجية. والمهم أنها كانت فى الحقيقة استمراراً للنشاطات والتقاليد التجارية التى نقلها الروم إلى المنطقة (وكلمة الروم هى الاسم العربى لليونانيين والرومان، أى لسكان البلقان وغرب الأناضول وسكان إيطاليا وملحقاتها).

والتصورات الاقتصادية اليونانية الرومانية التى استمرت فى أوروبا فى العصور الوسطى المسيحية (نظرياً على الأقل)، لم تكن تختلف كثيراً عن التصورات الأرستية التى سبق ذكرها. فهى تأخذ بمبادئ تبدير المصالح أو مستلزمات الحياة، ومن ثم تشجع إنتاج وسائل الحياة، وتشجع التجارة المباشرة فى هذه الوسائل، وترفض الربا الاستهلاكى والمضاربات التجارية أو تجارة الجملة والمتاجرات بين التجار، وتطالب بالالتزام بأخلاقيات التجارة والإقراض. وكان القديس توما الأكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤) يطبق على المزارع الإقطاعية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادى فى توزيع المنتجات فى البيت على أساس الحق المتعارف عليه لكل شخص وفقاً لمركزه (وهذه هى عدالة توزيع الدخل)، ويطبق على المعاملات التبادلية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادى فى تبادل السلع أو الخدمات على أساس التساوى بينها فى القيمة (وهذه هى عدالة الثمن). لكن بديهى أن التحكم التعسفى لأصحاب الإقطاعيات العسكريين أو الكنسيين، كان يحصر تطبيق مثل هذه التصورات التبادلية فى أضيق نطاق (إن أمكن تطبيقها أصلاً)، وكان يخضع معظم مجالات الإنتاج والاستهلاك والدخل لنظام الاستعباد الشامل.

ومن ناحية أخرى، ورغم اشتراك الكنيسة وكبار رجال الكنيسة فى ملكية الإقطاعيات وفى تكديس الذهب والثروات، فإن نصوص المسيحية وترويجاتها الشعبية كانت ترفض الملكية الفردية، وتؤكد أنها لم تظهر إلا بعد سقوط الانسان من الجنة ذات النعيم الوافر المتاح على المشاة، ومن ثم كانت تتمسك بالمثل الأعلى الذى عبر عنه المسيح فى «الإخيل» والقديس بولس فى «أعمال الرسل» وغيرهما، وهو «اشتراكية الأموال / الممتلكات» <sup>(١)</sup> *La comm* *nuauté des biens* وضرورة تخلص الفنى من ثروته والتبرع بها للفقراء لكى يرضى عنه الله.

(١) هذه الإشارة / تعبر عن استعمال المرادفات أو البديل والأصول اللغوية الماثلة، من حيث الجانب التعبيرى فقط. فهى تعنى إضافة مرادف أو بديل مماثل أو أصل لغوى للكلمة، وذلك لأن استعمال حرف «و» أو حرف «أو» هنا قد يعطى معنى غير مقصود.

لأن دخول الفتن إلى الجنة مثل دخول الجمل من ثقب الابهرة، الخ وحتى فى بداية العصر الحديث كما سنرى، ظهرت مذاهب وحركات مسيحية سلفية تطالب بالمساواة المطلقة وتوزيع الثروات.

وبغض النظر عن اختلاف التصورات والمنظورات الاقتصادية العلمانية القديمة التى استمرت بدرجة أو أخرى- نظريا أو فولكلوريا- خلال العصور الوسطى أيضا (وحتى داخل التصورات الدينية)، فقد كانت تركز على مبادئ فلسفية أو إيدولوجية عامة واحدة. ومن أهم هذه المبادئ، أن الاقتصاد فن أو علم يخدم حياة مجموعة أو جماعة أو مجتمع (أى الأسرة أو المدينة أو الدولة)، وأنه يجب أن يرتبط بهذا الهدف ولا يتخطاه. ومن ذلك أيضا أن الاقتصاد جزء من القوانين الأخلاقية وقوانين العدالة، يستهدف خير الجماعة ويلتزم بالعدالة (وليس بالمساواة) فى التوزيع بين الصغير والكبير. يقتضى «حق» كل منهما، وبالعدالة (وليس بالمساواة) التمسك بالسلع (يقتضى لقيمة كل منها).

ويرى سول مثلا أن الاقتصاد عند القدماء لم يكن يتناول وصف ظواهر وقوانين اقتصادية يعتبرها «قوانين طبيعية»، ولكنه كان بمثابة «مذهب أخلاقى ومدنى» [= اجتماعى] (١). والجزء الأول من هذا رأى غير صحيح، ويعبر عن الفصل التعسفى الشائع بين «ما هو كائن» و «ما يجب أن يكون». فالسألة هى أنه لم تكن توجد فى الواقع الفعلى فى العصور القديمة ظواهر وقوانين اقتصادية واسعة بالمعنى المعروف حاليا. ومع ذلك، فقد كان الفلاسفة القدماء يتناولون ويحددون «ما هو كائن» ومن وسائل وإمكانات فعلية وحاجات أو استخدامات فعلية فى اقتصاديات المنزل أو المدينة، لتدبير «ما يجب أن يكون» وأقعا من إنتاج أمثل واستهلاك أمثل فى حياة أفضل.

### الاقتصاد كما يجب أن يكون

يقول سول فى ملاحظته المذكورة، إن من «الأفكار القديمة» التى أخذها علم الاقتصاد المعاصر عن التفكير الاقتصادى القديم، أنه «يجب على علم الاقتصاد أن يظل على علاقة بالعدالة والقوانين الأخلاقية»- وأنه ليفعل ذلك!! ونفس المعنى يعبر عنه كاتب مادة «الاقتصاد» فى طبعة الأريمنات من دائرة المعارف البريطانية، فيقول فى ختام بحثه: «ومع ذلك، فإن علم الاقتصاد يبقى علما مجتمعيا communal أو سياسيا» (٢). وفى الطبعة القديمة أيضا من دائرة المعارف الفرنسية (١٩٢٢)، يؤكدون على أن علم الاقتصاد «فرع من علم الاجتماع» وأنه «أحد العلوم الأخلاقية». وفى أحد الكتب الاقتصادية التقليدية القديمة الصادرة فى أواخر القرن الماضى، يقول المؤلف إن الاقتصاد لا يمكن أن ينفصل عن الأخلاق، وإن «كرائم الصفات تعتبر مزايا اقتصادية»، و «مكارم الأخلاق تعتبر فضائل اقتصادية» (٣). وهذه النظرة الفلسفية الأخلاقية الاجتماعية إلى علم الاقتصاد، كانت أوضح كثيرا لدى عديد من علماء الاقتصاد الأرائل ذوى الاتجاهات العقلانية الإنسانية الذين ظهروا منذ القرن الثامن عشر (بما فيهم آدم سميث نفسه رغم اتجاهه السلبى). وأوضح هؤلاء، جبرجى بنتام (١٧٤٨-١٨٣٢)، وليونارد سيسموندى (١٧٧٣-١٨٤٢)، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣). وهذا فضلا عن علماء الاقتصاد «الاشتراكيين» الذين لم يصلوا إلى

(١) كتاب سول المذكور، ص ٢٥.

(٢) انضح من الاطلاع على طبعة الستينات، أنهم عدكوا هذه العبارة فحذفوا الكلمة الواردة بالانجليزية.

(٣) هذا الكتاب القديم هو «الموجز فى علم الاقتصاد» تأليف بول ليروا بولير. وقد صدرت ترجمته العربية عن مطبعة المعارف فى ثلاثة أجزاء. عام ١٩١٣- ترجمة الشاعرين المروفين حافظ ابراهيم وخليل مطران، بتكليف من وزير المعارف.



درجة المطالبة بالغاء الملكية الخاصة للوسائل الاقتصادية. وسوف نتناول بعد ذلك أفكار هؤلاء الاقتصاديين الراد يكاليين أو الاشتراكيين الأوائل. لكن الذي يهمنا الآن، هو أن نشير إلى أن مخططات أجهزة صناعة التدهور واللاعقل الشامل، التي استهدفت إزالة آثار عصر النهضة والتنوير، أى إزالة العقلانية الإنسانية تدريجياً، نجحت فى فرض التدهور التدريجى الشامل على النظم والعلاقات الاجتماعية، وعلى الظواهر والعلاقات والاتجاهات الاقتصادية، وعلى المبادئ العقلانية المنطقية للعلوم والثقافة. وبذلك استمر تدهور الواقع الاقتصادى واتجاهه لاعقليا، بالتكامل مع استمرار التدهور واللاعقل فى اتجاهات ونظريات وتصورات علم الاقتصاد كعلم.

وعلى عكس ما يقول سول وأمثاله من الأساتذة القدامى المتأثرين بتراث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو المتأثرين بشعارات النفاق والدجل الاجتماعى (التي كانت أكثر انتشاراً فى الاقتصاد البرجوازى قبل أن تقفز صراحة إلى الشعارات الاشتراكية المضللة بعد ظهور المذاهب المعاصرة للاشتراكية الحكومية المزيفة)، كانت نتيجة التدهور المذكور فى ابتعاد ثم انفصال علم الاقتصاد البرجوازى عن الاطار الأخلاقى الاجتماعى الذى يجب أن يحدد وسائله وأهدافه وموضوعاته. وهذا واضح فى التعريفات البرجوازية لعلم الاقتصاد التى تناولناها فى بداية هذا الحديث.

وباختصار، يمكن أن نقول إن ماكان يعلمه منته أرسطو على أساس مبادئ العقلانية والمنطق والأخلاق، هو الذى حدث ويحدث اليوم. فقد تحول الواقع الاقتصادى البرجوازى إلى نظام لاصطناع الثروات، وتحول علم الاقتصاد إلى العلم المختص باصطناع الثروات - Chrematistics

هذا ما أشار إليه مثلاً منذ القرن الماضى سيسموندى وبتنام. وجيريمى بنتام هو فيلسوف أخلاقى اجتماعى إنجليزى، كان من شركاء الاشتراكية الانجليزى روبرت أوين فى مصنعه الاستثمارى الإنسانى النموذجى. وهو فى فلسفة الأديان من أنصار مايسى «الدين الطبيعى» أو «التأليه الطبيعى» (وهذا قد يكون أحياناً نوعاً من التحويه الاضطرابى على الالحاد)، بينما هو فى الفلسفة الأخلاقية من أنصار مايسى «مذهب المنفعة» Utilitarianism. والترجمة الصحيحة لهذا الاسم هى: «مذهب الأخلاق النافعة». ذلك أنه ليس المقصود بكلمة «المنفعة» هنا المعنى النفعى الانتهازى الذى ارتبط بعد ذلك بالأطماع الاقتصادية، ولكن المقصود أن المرجع أو المصدر أو المنطلق أو الباعث فى تحديد القيم الأخلاقية والتفكير الأخلاقى يجب أن يكون تحقيق الفائدة للإنسان ودفع الضرر عنه. وبتنام هو أول من صاغ مبادئ هذا المذهب، الذى كان يدعو إليه فى القرن السابق عليه (أى القرن الثامن عشر) بريستلى Priestly وفرنسيس هتشيسون Hutcheson أستاذ آدم سميث. وأهم المبادئ التى دعا إليها بنتام فى مذهب الأخلاق النافعة أو الأخلاق التى تفيد الإنسان، هو: «أكثر الخير لكثير عدد»، أو «أكبر سعادة لكثير عدد». وبناءً على ذلك، اقترح ما يسمى «حساب الارضاء أو المسرة» Hedonistic calculus (وتترجم خطأ حساب اللذة). (١)

(١) لاحظ أن كلمة plaisir (من الأصل اللاتينى placere أى tro uver agréable satisfaires) تعنى أصلاً - وخصوصاً فى مثل هذه السياقات الفلسفية - معنى الارضاء أو المسرة. ولا يزال هذا المعنى باقياً فى كلمة plaire / please. ونفس الشئ يقال أيضاً عن الكلمة اليونانية «هيدونى» التى اشتقت منها كلمة Hedonism. وهذا واضح تماماً فى أى دراسة مقارنة فى تاريخ الفلسفة، وليس فقط فى التحليل الفيلسوفى. لكن للأسف - كالمعتاد - نجد أن تراكم التدهور والتسفيه اللغوى والثقافى والتفكيرى، أدى إلى تشويه وتحريف معنى هذه الكلمة فى اللغات الأوروبية (ثم فى اللغات الناقلة عنها)، بحيث أصبحت تعنى «اللذة» délice. وهذا التدهور والتسفيه الذى شمل الفلسفة، بما فى ذلك مذهب الأخلاق النافعة، انتقل =

ويعتبر تطبيق أفكاره الفلسفية الأخلاقية على الاقتصاد، طالب بالتوزيع العادل للثروة. ونقد آدم سميث، الذي كان متأثراً بذهب الأخلاق النافعة (لكنه تصور أنها يمكن أن تتحقق تلقائياً). فاتهمه بأنه يترك منافع أو مصالح الناس «للطبيعة» (يقصد الواقع التلقائي) وفي انتظار «كرم الطبيعة» التي لا تهتم حقاً بالإنسان ومن ثم قال إنه «يجب استخدام العقل للكشف عن أفضل سياسة تصل بنا إلى الهدف المنشود»، وأن «علم الاقتصاد ليس مجرد علم يختص بتحليل ماهر كائن، لكنه فن يتصل بتشكيل شئون البشر». وموقف هذا الفيلسوف الأخلاقي ينتم من علم الاقتصاد، يشبه موقف أستاذ الفلسفة والمؤرخ والاقتصادي المعاصر له ليونارد سيموندي، الذي كان يطالب بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد «لحماية القيم الإنسانية».

إن المعنى العقلاني الأصلي للاقتصاد، هو أنه خبرة أو فن تدبير وسائل الحياة للمجاعة والفرد. ومثل هذه الخبرة وجدت لدى المسؤولين عن حياة المجتمعات البدائية. ثم وجدت على شكل فن وتصورات أرقى نسبياً وأكثر تعقيداً نسبياً في مختلف المجتمعات أو المجتمعات المتحضرة نسبياً في العصور القديمة والوسطى. وهذا الفن وتصوراته كان يتقدم في العصور القديمة، وفق درجة توفر أو تقدم العقلانية والديمقراطية. ثم زاد تقدمه وتحول إلى علم وفق علمي، مع ظهور العقلانية العلمية الحديثة والديمقراطية الحديثة والاعتراف بالحقوق الاقتصادية للجميع، ومن ثم اتساع الاستثمارات ووسائل الإنتاج والاستهلاك والأسواق، الخ. وبذلك أصبح الاقتصاد في عصر الحضارة العقلانية الحديثة هو بحث أو علم وفن تدبير وسائل الحياة للمجتمع والفرد، على أساس تحديد القيمة التبادلية اجتماعياً لوسائل الحياة هذه.

وهكذا فإن الاقتصاد بالمعنى الخاص - كواقع وكعلم - يرتبط بالتبادل الاجتماعي للسلع، بحيث يمكن أن نقول إن مثل هذا الاقتصاد لا يوجد في ظروف التدبير الطبيعي غير التبادلي لوسائل الحياة في المجتمعات البدائية المشاعية أو شبه المشاعية، ولا يوجد في ظروف التدبير العلمي التكنولوجي غير التبادلي لوسائل الحياة في المرحلة العليا المتصورة للوفرة الشيعية وانحصار عدد سكان الأرض، ولا يوجد إلا جزئياً في ظروف مجتمعات العصور القديمة والوسطى. فالفرق هنا بين الاقتصاد بالمعنى العام والاقتصاد بالمعنى الخاص، هو فرق يتعلق بدرجة اتساع ظاهرة قوانين تحديد القيمة التبادلية أي السوقية. فغالباً إذن مجرد جانب شرطي من جوانب الواقع الاقتصادي والعلم الاقتصادي، في ظروف الندرة أو انعدام الوفرة بالنسبة لوسائل الحياة - سواء في ظل نظم التبادل الواسع أو في ظل نظم الاستعباد والسخرى والتحديد الاستبدادي أو الطاغوتي لقيم العمل ووسائل الحياة.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الواقع الاقتصادي العقلاني السليم والعلم الاقتصادي العقلاني الصحيح، يفقدان الإطار الأصلي المذكور وهو واجب تدبير وسائل الحياة للمجتمع والفرد، أو ينسلخان عن أهداف الخير والمنفعة العقلانية والقيم الإنسانية. وهذا لا يعني كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون أن يصبح معنى الواقع الاقتصادي أو بمعنى العلم الاقتصادي، هو واقع أو علم اصطناع الثروة، أو تحصيل أقصى كسب مالى يمكن من نشاطات استخدام التبادل الاجتماعي، على زعم أن علم الاقتصاد هو «علم الندرة» أو «علم المبادلة» أو «علم الأثمان» أو «علم الثروة»، الخ. لكن الصحيح، أنه يجب أن يدرس ويحدد الواقع

علمها إلى علم الاقتصاد الذي أسسه أحد أنصار هذا المذهب (وهو آدم سميث)، والذي استخدم فيه اصطلاحات المصرة والمنفعة والاستعمال وغيرها من اصطلاحات استخدمها في الأصل أرسطو وتلاميذه، ومن ثم ظهرت التصورات الاقتصادية المتدهورة التي سنتحدث عنها:

الكائنة فعلا من أجل أن يحدد ويخطط عمليات تغيير الواقع، التزاما باطاره الأصلي وباتجاهه وأهدافه وموضوعاته العقلانية الإنسانية، وهي تدبير وسائل الحياة الارتقائية للإنسان. إن الاقتصاديين يقولون مثلا عن الوسائل المتوفرة للحياة - كالهواء والماء في حالات معينة - إنها أشياء «غير اقتصادية»، لأن «النُدرة هي أساس الظاهرة الاقتصادية والشرط الأساسي للاقتصاد السياسي»، ولأن الأشياء «الاقتصادية» هي «الأشياء النافعة التي تكون محدودة الكمية بالنسبة للحاجات البشرية، ومن ثم تكون لها قيمة مبادلة أي ثمن»<sup>(١)</sup>. وهذا صحيح عن وسائل الاقتصاد بالمعنى الخاص المذكور، وهو الاقتصاد التبادلي كواقع أو كعلم. لكنه غير صحيح، بل ويعطى إيهامات وتصورات منحرفة، من حيث قواعد الاقتصاد بالمعنى العام، أي اقتصاد وسائل الحياة السليمة الارتقائية (لأن الحياة لا تعنى مجرد البقاء الحيواني). فهيجب على الاقتصاد كعلم عقلاني إنساني عام، أن يبحث أيضا المشاكل والحلول المتعلقة بالوسائل المتوفرة للحياة، بجانبها الهواء والماء والثروة الحيوانية والنباتية الطبيعية.

بل إن هذا ماحدث فعلا في فرع علمي جديد يسمى «علم البيئة» Ecology. هذا الفرع العلمي لم ينشأ أصلا إلا نتيجة قصور وإهمال علم الاقتصاد التقليدي، وكنوع من الأدوات للاتجاه الاقتصادي التقليدي الذي استغرق (بضم التاء) وتاه في الوقائع الفعلية المباشرة لظواهر إنتاج واستهلاك القيم التبادلية، فاتفصل وانسلخ عن أهداف حماية الحياة السليمة الارتقائية والمحافظة على ثروات وإمكانيات الطبيعة من أجل المستقبل. وهام علماء البيئة يحاولون اليوم أن يربطوا «قيم» البيئة بـ «قيم» الاقتصاد، للوصول إلى مايسمى «تقدير التأثير البيئي» Environmental Impact Assessment، ومايسمى «تحليل التكلفة والفائدة» Cost- Benefit Analysis، ومايسمى «ترتيب الوزن الاقتصادي» economic ranking، و«التقييم الكمي للتأثير البيئي»، الخ.<sup>(٢)</sup> وواضح من موضوعات ومنهج وأهداف هذا العلم، وارتباطه بمشاكل الصناعة وعمليات محصيل الثروات ووسائل الحياة، وارتباطه بالتقييمات الاقتصادية، أنه يجب أن يكون فرعا من فروع علم الاقتصاد بالمعنى الصحيح، وأنه يجب أن يحدد التقييمات الاقتصادية البيئية على أساس فهم مستلزمات الحياة السليمة الارتقائية للإنسان، وليس على أساس فهم وأسعار السوق البرجوازية.

بهذا المنظور وفي هذا الاتجاه، يجب تحديد معاني المنفعة والقيمة والعمل والانتاج والثروة، الخ.

### المنتج بالمعنى السوقى

بعض الاقتصاديين يتحدثون عن صفة «الانتاجى» أو «المنتج» (بكسر التاء) productive وصفة «غير الانتاجى» أو «غير المنتج»، بالمعنى الاقتصادى الخاص، أى بمعنى المنتج للربح أو للسلع السوقية وغير المنتج للربح أو للسلع السوقية. بل وبعضهم يعتبرون أن «الأعمال غير المنتجة» التى لا تخلق منفعة اقتصادية ليست فقط أى أعمال لا تنتج ربحا أو سلعا سوقية، لكنها أيضا الأعمال المعيشية اللاعقلية أو الفاشلة الخاطئة - لاقرق بين النوعين<sup>(٣)</sup> - لكن بعض الاقتصاديين الآخرين المتأثرين بالاتجاهات الاشتراكية، ينظرون إلى صفة «المنتج» بمعنى

(١) انظر مثلا المحجوب فى كتابه المذكور، الجزء الأول، ص ٨٥. ويلاحظ أن المؤلف نفسه رفض قبل ذلك (الجزء الأول ص ١٧ - ١٨) ربط الاقتصاد بشرط التبادل، لأن هذا يستبعد الكثير من النظم والعصور من مجال الاقتصاد

(٢) انظر فى ذلك مثلا كتاب Guidelines to Environmental Impact Assessment الذى أصدره برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

(٣) مثلا كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى» لوهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل (دار النهضة العربية ١٩٩٢)، ص ٦-٧، وص ١٨٤.

«المنتج بالنسبة للمجتمع». وبهذا المعنى، يرون أن تشييل مصنع كحول مثلاً في إنتاج الرصائل الطبية، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من تشييله في إنتاج خمر؛ كما أن بيع اللبن المخصص للأطفال بسعر منخفض، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من بيعه للقادرين على دفع سعر أعلى.<sup>(١)</sup>

وبالمنظور البرجوازي الأول الذي يجعل السوق هو معيار ومقياس الانتاجية (حتى لو كان الشيء باعترافيهم غير منتج موضوعياً)، وهو معيار ومقياس المنفعة (حتى لو كان الشيء باعترافيهم غير نافع موضوعياً)، يطالب الاقتصادي البرجوازي الذي يتحدثون عنه كثيراً اللورد جون كيتز بزيادة دخول الطبقات الفقيرة. لماذا وفي أي اتجاه؟ لزيادة قدرات الاستهلاك في السوق الرأسمالية، أي في اتجاه زيادة الاستهلاك الرأسمالي، وليس بناءً على تحديدات اقتصادية واجتماعية محاذلة، أي ليس بناءً على الشروط العقلانية الصحيحة للانتاجية الانسانية فردياً واجتماعياً- بما في ذلك إنتاجية الاستهلاك. ومن المفارقات التي تكشف مدى جهالة وعقلانية اللورد المذكور، أنه يبرر نظريته في هذا الموضوع بما كان يفعله كهنة وزبانية الطاغوت الفرعوني، الذي كانت فولكلوريات العصور القديمة والوسطى تضرب به الأمثال في الهربرت وفي الظلم والاستعباد واللاعقل!<sup>(٢)</sup>

بهذه الذهنية الفرعونية اللاعقلية، يطالب كيتز الحكومة بطرح استثمارات حكومية (تستغلم بالضرورة طريقة العجز في الميزانية)، ولو لمجرد «تكليف العمال بحفر خنادق وودمها ثانية، على غرار ما فعل قدماء المصريين في حل مشكلة البطالة»! (أي بطريقة اللاعقل على أسطورة سينفذاً). كذلك يرى أيضاً أن: «زيادة ثروة مصر في عهد الفراعنة [١٢] ترجع إلى اهتمامها في ذلك العهد بإقامة الأهرامات وما إلى ذلك. فقد أدى هذا إلى القضاء على البطالة. صحيح أن من الخطأ الذي لا يتطرى على أي تفكير أو تعقل أن تقوم ببعض الأعمال غير النافعة. لكن القيام بمثل هذه الأعمال غير النافعة، أفضل من السكون واللاعمل، ومن ثم استمرار البطالة»!<sup>(٣)</sup>

لكن كهنة وزبانية الطاغوت الفرعوني، لم يكونوا يستهدفون حل ما يسمى «مشكلة البطالة»، لأنه لم يكن يوجد في مصر الفرعونية مشاكل اقتصادية أو اجتماعية من هذا النوع! إنما كانوا يقصدون تحطيم وقهر وترويض أو إبادة بقايا الشعوب النحرارية المستنيرة نسبياً، التي كانوا قد فرضوا عليها الاختضاع والاذلال من الشعوب الجنوبية السوداء، وفرضوا عليها نظام الفرعونية الكهنوتية بعد نجاح الملك مينا/ نارمر في اكتساح شمال مصر. وهذا ما يعبر عنه نقاش أبو الهول، الذي يرمز إلى عملية تنكيس أو تسجيد الانسان المستأبد، وقهره بالهول والرهبة (أو عذاب الهول)، إلى كلب منكوس أي منقطع أفضاً!<sup>(٤)</sup> فالسالة

(١). المحجوب، الجزء الأول، ص ٤٥.

(٢). اسم «رهوت» أو «رهب» Rahab، هو أحد أسماء مصر القديمة التي بقيت مثلاً في بعض الرواسب الواردة في أسفار «العهد القديم» (انظر أشعيا ٩/٥٩ في مختلف النسخ بالمقارنة بالنسخة الفرنسية التي صدرت طبعها الأولى عام ١٩٩٠). وهذا هو نفس معنى أسماء «خوفو» و «أبو الهول» أو «الهون». وغيرها في اللغات الشرقية القديمة. أما اسم «دار العبودية» أو «دار الأسر» (الذي هو أصل مسرا وإسرائيل ومصر)، فتجده كثيراً في سفر الخروج وغيره من الأسفار الأولى. وفي اللغات الشرقية القديمة (ومنهما العربية)، كانت كلمة فرعون وفرعته وتفرعن تعبر عن ذروة الاستعباد والظلم والظغيان. وفي القرآن والحديث مثلاً، نجد عبارة فولكلورية قديمة هي «البيت والطاغوت».

(٣). انظر في ذلك كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي» المذكور (ص ٧٣٤ - ٧٣٥)، وكتاب «أصول الاقتصاد» لأحمد أبو اسناخيل (ص ٦٤٧ - ٦٤٨)، وكتاب المحجوب، الجزء الأول (ص ٤١٨ - ٤١٩).

(٤). لاحظ في ذلك وحدة الأصل بين كلمة «كنيس» العبرية والشرقية، وكلمة Kunos اليونانية Canis اللاتينية ومعناها كلب.

ليست فقط أنهم بأعمال السخرة الشاقة هذه التي تخللتها المجازر وعذاب الهون والرهوبت، كانوا يستهدفون فرض التعبيد اللاعقل وقداست الرعب واللاتفكير واللاكلام على بقايا تلك الشعوب المتحررة أو الساخطة في فترات الفراغ من السخرة الزراعية في فصل الفيضان، بل المسألة أيضاً أساساً أنهم كانوا يمارسون التشغيل العبودي الدموي في هذه العمليات بدون أى هدف أو مكسب عام أوحاص، ولكن فقط للتحطيم والاستنزاف وتصفية العقل أى بالطريقة التي عبرت عنها أسطورة سيزيف وغيرها من الأساطير اليونانية التي كانت أصولها تصف أهوال وظائع وعذابات الاستعباد الجماعى المصرى، والتي تناقلتها الجماعات البحرارية المهاجرة من مصر إلى الشام ثم إلى اليونان وغيرها (قرارا من المطاردات الكهنوتية المتلاحقة)، ثم وصلت بقاياها فولكلوريا إلى التراث القديم.<sup>(١١)</sup> ولهذا توقف بناء الأهرامات بعد عصر الدولة القديمة وتصفية قدرات الجماعات ذات الأصل البحرارى الأبيض، بينما قام بقاياهم بعد عصر الأهرامات باشاعة الفوضى الشاملة والانهيار الشامل في البلاد - خصوصا منذ عهد الأسرة السادسة!

فكيف يمكن أن نعتبر نماذج القهر والتحطيم واللاعقل ومائل للاقتصاد السليم؟ وكيف نعتبر نظام السخرة العبودية الكهنوتية المعادية للعقل حلا لمشكلة البطالة؟ ثم أين هو الغنى المزعوم لمصر القديمة التي كانت الغالبية العظمى من سكانها - كما هو معروف في التاريخ القديم - حفاة شبه عرايا، وعبيدا جماعيين يتسولون أو يحصلون على الكفاف؟ هل تكديس الذهب والفضة في المقابر والمعابد والقصور هو معيار الثراء في تصورات كينز؟ وهل زيادة الأرباح الرأسمالية وإنقاذ الرأسماليين من الأزمات وتوسيع الاستهلاك ولو بطريقة عجز الميزانية، يمكن أن تعتبر أهدافا اقتصادية بالمعنى الذي يخدم منافع أو مصالح المجتمع والرد؟

ثم لتأمل أيضا كلمة «منفعة» و «منافع» التي ابتذلها الاقتصاديون البرجوازيون وفرضوا التدهور والتسفيه والتشويه على معناها الفلسفى واللغوى الصحيح.

### المنفعة والمنافع

إن هؤلاء الذين بدأوا استخدام هذه الكلمات في المجلات أو في فرنسا (وخصوصا آدم

(١١) لاحظ أن كلمة «إيونيا» و «يونان» ترجع إلى جذر «نون» بمعنى بحر، أى تعبر عن نفس معنى «البحرارى» الذى نجد أيضا في كلمة «غريق». وهذا بغض النظر هنا عن الفرق بين الأصل الأقدم وهو «إيونيا» الذى اشتقت منه الكلمة العربية «يونان»، وبين كلمة «غريق» Greek التى ظهرت في عصر لاحق لتجمع بين الإيونيين الأقدم (في أثينا مثلا) وبين الدورياتين الجدد (في أسبرطه مثلا وغيرها من المستوطنات المصنوعة لفرعونيا). وفي التاريخ الحقيقى السابق على التاريخ الذى وصلت تسجيلاته، أى التاريخ المغموس بالتزييف أو التجهيل الكهنوتى، كانت مثل هذه الكلمات تعبر عن بحرارية الشعوب البيضاء - فى شمال مصر ثم الجماعات المهاجرة منها، وعن أجيالهم المولدة مع شعوب الشام واليونان وغيرها من شعوب سواحل البحر الأبيض، ثم أقاصى الشرق والغرب والشمال. وما يقال عن سفينة توح (نوا / تون)، وعن حوت أى سفينة يونس (واسمه فى الأسفار القديمة «يونان» Jonas)، أو عن خروج وهجرات وتشتيتات اليهود، إنما يرجع أصله التاريخى الصحيح إلى هجرات تلك الجماعات البحرارية التى كانت ذات تراث عقلانى تعرضت بسببه للمطاردات الشرسة المستمرة. والأصل المذكور واضح فى اسم النوى المهرى الأقدم «عزير» (بضم العين) الذى هو أوزير (أوزيريس) حاكم شمال مصر قبل ميتا. وقد ارتبطت تلك الجماعات العقلانية المهاجرة ببعض الأسماء المفتاحية، مثل اسم أطلا أو أطلنطا، أى ميتاء سكتلار (دار السكن) أو دار السلام أو سوف/صوفيا (= الحكمة)، وغير ذلك من مرادفات ومحويرات يمكن أن يكشفها التحليل العقلانى للتاريخ القديم والتحليل الفلسفى اللغوى التاريخى للنصوص والتراثات والفلكلوريات القديمة.

سميث)، كانوا متخصصين في الفلسفة، وأخذوها عن تصورات أرسطو الاقتصادية. ثم إن آدم سميث بالذات، كان فيلسوفا أخلاقيا وأستاذًا للمنطق والأخلاق ومن المتأثرين بذهب الأخلاق النافعة utilitarianism (التي تترجم باسم مذهب المنفعة). وأرسطو- كما رأينا في بعض نصوصه- استخدم مثلاً كلمة «الاستعمال» use بمعنى الاستعمال التبادلي أى البيع والشراء. واعتبر النفع أو المنفعة، هو القابلية لهذا الاستعمال المباشر أو التبادلي للوسائل التي تجعل الحياة سارة. وهذا، يعنى أن المنفعة هي التي تصنع الاستعمال والتبادل كوسيلتين، وهى التي تمجد «مسرة» (وليس لذًا) الحياة كهدف. ثم استخدم آدم سميث كلمة «الاستعمال» في مقابل كلمة «التبادل»، للتمييز بين هذين الجانبين اللذين اعتبرهما أرسطو جانبين «مزدوجين» للاستعمال. ولهذا، استخدم تعبير value in use «القيمة فى الاستعمال» (وليس القيمة الاستعمالية)، وتعبير «القيمة فى التبادل» (وليس القيمة التبادلية). ومعنى ذلك، أنه أراد أن يؤكد على انفصال التقييم أو تحديد القيمة بين هذين الجانبين. وهذا واضح في تركيزه على مفارقة ارتفاع قيمة الماء فى الاستعمال مع انعدام أو انخفاض قيمته فى التبادل، فى مقابل ارتفاع قيمة الماس فى التبادل مع انخفاض قيمته فى الاستعمال. أما كلمة النفع أو المنفعة utility، فقد استخدمها آدم سميث بمعنى فلسفى غير اقتصادي، هو الفائدة أو قيمة الاستعمال بغض النظر عن التبادل السوفى. قال مثلاً فى موضوع التمييز بين «القيمة فى الاستعمال» و «القيمة فى التبادل»: «فكلمة قيمة لها معنيان مختلفان. فهى أحياناً تعبر عن منفعة بعض أشياء معينة، وفى أحيان أخرى تعبر عن قوة شراء هذه الأشياء لسلع أخرى»<sup>(١)</sup>.

وكلمة utility فى اللغات الأوروبية، مشتقة من معنى «الاستعمال» (من اللاتينية uti ومعناها ما يستعمل)، أى من نفس أصل كلمة use. وهذا واضح فى أن كلمة «نافع»، هى بالفرنسية utile وبالانجليزية useful (وهذه تعنى اشتقاقياً قابل أو صالح للاستعمال). وفى القواميس الفرنسية الانجليزية، نجد أن كلمة utilité تترجم أيضاً بكلمة service. والمهم فى ذلك، أن استخدام آدم سميث لهذه الكلمة، وكذلك أصلها اللغوى، يستبعدان كلاهما المعنى الاقتصادي للمنفعة. أما المعنى الفلسفى الذى يعبر عنه المذهب الأخلاقى الذى كان يميل إليه آدم سميث، فهو أقرب إلى المعنى الصحيح لهذه الكلمة فى اللغة العربية. وفى القواميس العربية، نجد أن المنفعة أو النفع تعنى الفائدة، التى هى عكس الضرر أو الأذى. وهكذا فإن كلمة utility عند آدم سميث وفى اللغات الأوروبية حتى القرن الثامن عشر، كانت تعبر عن معنيين اثنين ولكن غير اقتصاديين: المعنى الأول، هو «الانتفاع» أى «الاستعمال المفيد». والمعنى الثانى، هو «المنفعة» أو «النفع»، أى الفائدة للمادية أو المعنوية للإنسان وفق التحديد الفلسفى الموضوعى. وهذا هو معنى «المنفعة» فى الأخلاق. ولهذا كان آدم سميث يستخدم للتعبير عن النفع الاقتصادى كلمة أخرى استخدمها الفيزيوقراط من قبله، هى «منتج» Productive. فقد كان الفيزيوقراط يرون مثلاً أن الزراعة هى فقط «المنتج» (بكسر التاء)، اقتصادياً، بينما الصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية النافعة تعتبر «غير منتجة»، بمعنى أنها لا تخلق أو تضيف قيمة اقتصادية. وبهذا المعنى نفسه، قال آدم سميث إن الزراعة والصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، تخلق أو تضيف قيمة إلى الأشياء المادية، ومن ثم تعتبر «منتجة»، بينما الخدمات «النافعة» التى لا تخلق أو تضيف قيمة باقية فى الأشياء المادية تعتبر أعمالاً «غير منتجة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر الدكتور عبدالمعظم الطنطاوى، عن كتاب «ثروة الأمم»: تراث الانسانية، المجلد الأول، ص ٦١.

(٢) لاحظ أن مشكلة النفع الاقتصادى الانتاجى المذكورة- بمعنى تحقيق إضافة إلى القيمة الاقتصادية السابقة- محوَر بعد ذلك وانطسحت عندما تناولتها أصابع ماركس البروليتارية الغليظة كما سأوضح، ومن ثم حلت محلها مشكلة أخرى تتعلق بذاتى القيمة فى الأجور!

وبعد آدم سميث وبعد القرن الثامن عشر، استمر الاقتصاديون في استخدام كلمة *utility* بمعنى «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد»، لكنهم ألفوا تدريجياً معناها الفلسفي والأخلاقي الأهم، وهو الخير الموضوعي أو المنفعة العقلانية الإنسانية (أي المعنى الذي تعبر عنه أيضاً كلمة *benefit / bienfait / avantage*). وبدا من هذا المعنى الأخلاقي الاجتماعي العام والموضوعي، استخدموها بمعنى شخصي (فردى) واقتصادي في نفس الوقت؛ بل وأصبحوا يطلقون على السلع الاقتصادية اسم «المنافع»، على غرار ما يتبادل كلمة *goods* من معنى «الخيرات» أو «الطيبات» إلى معنى «البضائع» أو «السلم»؛ وهذا الاتجاه بدأ جان باييست ساي (١٧١٧-١٨٣٢) تلميذ آدم سميث في فرنسا، حيث أجرى تطوراً على أفكار أستاذه، استخدم بمقتضاها كلمة «المنافع» بمعنى «الأشياء» التي يرغب فيها الناس ويكونون مستعدين لدفع أثمانها، سواء كانت أشياء مادية أو خدمات. وكانت نتيجة إلغاء المعنى الفلسفي أو الأخلاقي الاجتماعي الموضوعي لكلمة *utility*، أن معناها الآخر وهو «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد» أو «الاستفادة»، فقد أيضاً جانبها الذي يعبر عن النفع الموضوعي أو الإفادة الموضوعية، فأصبح يقتصر بتعريفهم على مجرد «إشباع أى حاجة أو رغبة»!

إن الاهتمام ببعض التفاصيل في هذا التحليل الذي يجمع بين فلسفة اللغة وبين الاقتصاد، له ما يبرره. فالكلمات هي بدائل لموضوعات الواقع، أو أسماء مسميات الواقع. أو بالأحرى هي المسميات الواقعية في الذهن، التي تقابل المسميات الواقعية في العالم الخارجي. ومن هنا فإن التحليل الفلسفي اللغوي لأصول وتطورات الكلمات الاستراتيجية في أى علم أو فن أو مجال، يكشف طبيعة واتجاهات التغيير في منظوراتها إلى الواقع. وأى تسهيل أو تدهور أو انسلاخ أو تعكيس في المواقف والمنظورات والاتجاهات إزاء الواقع، يبدأ أو يعبر عن نفسه بالضرورة من خلال الأساء والمسميات الذهنية أى اللغوية المتعلقة بهذا الواقع.

ونخلص مما سبق، إلى أن التدهور اللغوي والاجتماعي والإنساني للواقع الاقتصادي وللعلم الاقتصادي، أدى إلى تصور المنفعة أو المنافع بمعنى الاستعمالات الشخصية للسلع الاقتصادية، أو السلع الاقتصادية القابلة للاستعمال الشخصي؛ وهذا التدهور والانسلاخ اللغوي، يبدو أكثر وضوحاً عند تأمل الكلمة العربية؛ ليس فقط لأنه أكثر جدة في العربية ولا يزال محصوراً في الاصطلاحات الاقتصادية المتخصصة، ولكن أيضاً لأن كلمة «المنفعة» في اللغة العربية لا تتضمن معنى الاستعمال مثل اللغات الأوروبية (رغم أن كلمة «نفعية» أصبحت تعنى الاستغلال الانتهازي).

والاقتصاديون يكررون كثيراً أن «المنفعة تعنى قيمة الاستعمال»<sup>(١)</sup> ومن الناحية الشكلية، يمكن أن نقول إن هذا أحد المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث؛ لكنهم في الحقيقة يحرفونه إلى اتجاه شخصي اقتصادي، أى اتجاه يجمع بين الطابع الذاتي غير الموضوعي بل وغير العقلاني، وبين الطابع التبادلي- وكلاهما يخالف بل يناقض المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث؛ يقول المحجوب مثلاً: «المنفعة» تعنى عند بعض الاقتصاديين «قيمة الاستعمال والقيمة الشخصية». وتعبر عندهم عن «اللذات أو الاحساسات الشخصية» التي يمكن أن تتخذ «مقياساً مشتركاً» هو «الحصيلة النقدية»<sup>(٢)</sup> وإذا كانت المنفعة الاقتصادية عندهم هي مجرد «إشباع حاجة أو رغبة اقتصادية»، فيجب ألا ننسى أن الاقتصاد البرجوازي يرى أن

(١) انظر مثلاً: كتاب وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل ص ٣٧٣؛ وكتاب المحجوب، الجزء الأول ص ٧٩، والجزء الثاني ص ٦.

(٢) الجزء الأول، ص ٧٩، ص ٩٤-٩٦.

«الحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة»، بمعنى أنها «لا تدخل في مجال علم الأخلاق»، و «لا فرق بين أن تكون طبيعية أو غير طبيعية، وحقيقية أو غير حقيقية (= مزيفة)، ومشروعة أو غير مشروعة»<sup>(١)</sup> وهكذا ينقلب عندهم معنى المنفعة أو المنافع في اتجاه لاعقلي!

كيف حدث ذلك؟ بعض الاقتصاديين الذين ينتمون إلى ما يسمى «المدرسة النمساوية» أو «المدرسة النفسية» الذين ظهروا في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، استخدموا في الاقتصاد فكرة تسمى اصطلاحيا «المنفعة الحدية أو النهائية» marginal or final utility وهذه تعني حرفيا: منفعة آخر السطر أو منفعة الحد الأدنى أو نقطة توقف المنفعة. والمقصود عندهم نظريا، المنفعة أو الاستفادة الشخصية المتدرجة الانخفاض إلى الصفر. والمقصود تطبيقيا، تدرج قيمة الاستعمالات الشخصية إلى الصفر. ويلاحظ أن الترجمة العربية المذكورة لا تعبر عن المعنى المقصود حقا، وهو ببساطة: حدود أو إطار الاستعمال الشخصي. فإذا تحدثنا مثلا عن قيمة الهواء أو الماء أو الخبز أو الفاكهة أو الماس أو الذهب من حيث «المنفعة الحدية» (التي يسمونها أيضا «اللذة الحدية»!)، فالمقصود قيمة كمية الاستعمال الشخصي التي يحتاج إليها الفرد والتي تصل عند نقطة معينة إلى صفر! (وواضح أن هذا لا ينطق على الذهب أو غيره من القيم الاقتصادية الباقية!) وبناء على الامكانيات الاقتصادية أو قدرات الشراء لدى الأشخاص، يتحدد في الاقتصاد البرجوازي ما يسمى «التحليل المنفعي» أو «الحساب المنفعي»! ولأجل أن هذين الاسمين كانا يستخدمان في الفلسفة الأخلاقية (عند **بهرسي** يتنام ثم غيره) بمعنى عقلاني موضوعي مبرر عن «حساب أكبر قدر من الخير» أو «السعادة» أو «المسرة» لأكبر عدد من الناس. لكن النمساويين الذين استمرت الأجهزة الكنسية تحكم بلادهم رسميا باسم «الامبراطورية المقدسة» منذ القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر! قلبوها إلى حساب للاستعمالات والأسعار، بحجة أن هذه تعبر عن منافع أو لذات المشتريات وأضرار أو آلام دفع النقود!

إن منفعة أو فائدة الشيء بالمعنى الصحيح، هي صفة عقلانية موضوعية ملازمة للشيء ولا تتوقف على استعماله أو عدم استعماله أو كمية استعماله. بهذا المعنى، يمكن أن نتحدث مثلا عن منفعة أو فائدة الهواء النقي، وعن ضرر أو أذى الهواء الملوث؛ أو عن منفعة أو فائدة الخبز، وعن ضرر أو أذى المخدرات، الخ. ويمكن ويجب تطبيق هذا المعنى العقلاني الموضوعي على مختلف السلع أو المنتجات الاقتصادية، وعلى مختلف الحاجات أو الرغبات الاقتصادية، وعلى مختلف أنواع الطلب الاجتماعي والاقتصادي، لنحدد ونقرر من هذا الحساب العقلاني الموضوعي ما يجب أن يُسمح به أو أن يُشجع وما يجب أن يمنع أو أن يُعزل اقتصاديا واجتماعيا من السلع والحاجات والرغبات وأنواع الطلب. لكن واضح طبعاً أنه تحت ستار حسابات «المنفعة الحدية» أو استعمالات السلع والنقود، يصبح هذا كله غير ذي موضوع، ويسقط التحديد والتقييم العقلاني الموضوعي للمنافع والأضرار الانسانية والاجتماعية والأخلاقية للنشاطات الاقتصادية وللقيم الاقتصادية، ويصبح لا غيا لا معنى له ولا مجال له في علم الاقتصاد!

وحتى إذا تناولنا كمية الاستعمال من حيث المنفعة، فإن هذه يجب أن تتحدد أيضا على أساس عقلاني موضوعي. من ذلك مثلا، تحديد كمية الاستعمال النافعة أو المفيدة وكمية الاستعمال الضارة أو المؤذية للسكّر أو للدخون، الخ. وفي الاقتصاد السليم - الذي يجب أن تكون كل عناصره نافعة أو مفيدة عقلانيا وموضوعيا كوسائل للحياة السليمة السارة

(١) نلس المرجع، ص ٩٧



والارتقائية للمجتمع ولل فرد - يكون حساب أو تقييم الكميات الممكنة من الاستعمالات النافعة المفيدة لمختلف السلع، حساباً أو تقييماً لمجموع درجات المنفعة أو الفائدة التي يمكن تحصيلها منها. وفي هذا الاتجاه، يتحقق المعنى الصحيح لعلم الاقتصاد باعتباره علم تدبير المنفعة أو المنافع العقلانية الإنسانية، في مقابل معناه البرجوازي اللاعقل واللاتناسي كعلم لتبادل الاستعمالات أو الرغبات الشخصية - أي كعلم لتبادل «انتفاعات الأشخاص» (حتى لو كانت خاضرة أو غير مفيدة للمجتمع ولل فرد) بدلاً من تبادل «منافع الأشياء أو السلع».

### منهجية علم الاقتصاد

هل الاقتصاد الحديث علم أو فن علمي بالمعنى الصحيح؟

يقول كاتب مادة «الاقتصاد» في دائرة المعارف الفرنسية (طبعة ١٩٢٢)، إنه لا يزال «فلسفة ونظريات متنازعا عليها ومجموعة نصائح عملية»، وأنه «يبدو مذهباً فلسفياً» وفي الفترة المعاصرة، قال كثير إن علم الاقتصاد ليس أكثر من مجموع الأفكار الاقتصادية المختلفة المتتالية وقال سول الأمريكي (متأثراً بالنسبية الطبقية الماركسية) إنه عبارة عن مجموع المذاهب الاقتصادية المتعارضة المتناقضة التي تلاقت تاريخياً!

لكن هذا غير صحيح، رغم استمرار الاختلاف في بعض النظريات أو التفسيرات، ورغم النقص أو عدم الاستكمال في البناء العلمي لعلم الاقتصاد. ومن المؤكد أنه في العقود الأخيرة تقدم نحو الاستكمال والرسوخ المنهجي، خصوصاً بعد تقدم الوسائل الإحصائية والاستطلاعية، وتساعد الحركات الديمقراطية وتراجع التصورات الرأسالية المتطرفة، وبعد بروز القدرات الاقتصادية والعلمية للامجاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي - ثم بشكل أخص بعد انطلاق شرارة البريسترويكا/ إعادة البناء، والتحرك في طريق التحرر من الإيديولوجية الماركسية اللينينية وتصورتها الاقتصادية اللاعقلية. بهذه الاسكانيات وفي هذه الاتجاهات، يتقدم علم الاقتصاد في كشف وتفسير الوقائع الفعلية، وفي تحديد وتخطيط وتطبيق ما يجب أن يكون.

والعلم بالمعنى الصحيح، هو مجموعة من المعارف التي تكشف القوانين الموضوعية للظواهر وتفسرها، ومن ثم يتولى الفن العلمي تطبيق ذلك عليها على الواقع. والقوانين العلمية أي الموضوعية التي يختص بها كل علم، تعبر ببساطة عن العلاقات الثابتة - في حالة ثبات الظروف والشروط الأخرى طبعاً - بين كل ظاهرتين أو مجموعتين من الظواهر. تشكل الأولى علة (أو مجموعة علة) والثانية معلولاً. ورغم أن العلم الواقعي يبدأ دائماً من - ويرتكز دائماً على - «ما هو كائن»، إلا أنه يجب أن ينتقل بعد ذلك إلى «ما يجب أن يكون». بل الحقيقة أن العلم الواقعي الصحيح، لا يستطيع أن يعالج ويستكشف ظواهر وتصنيفات وقوانين الواقع «الكائن» إلا بواسطة منظورات وفروض نظرية Hypotheses تصنعها وتتخللها تصورات وأفكار فلسفية أو أصولية عما يجب أن يكون. وفي هذا، نلاحظ من ناحية أخرى أن الفلسفة والأصول الفلسفية للعلوم تهتم دائماً بـ «ما يجب أن يكون» رغم أنها لا يمكن أن تفعل ذلك إلا انطلاقاً من «ما هو كائن». أي من تحديدات العلم والمعرفة الواقعية، ثم اتجاهاً وتوجيهاً للبحث العلمي أو المعرفي إلى «ما هو كائن».

ذلك أنه إذا كانت القوانين العلمية الموضوعية هي علاقات علية ثابتة (بتشديد اللام)، فإن استخدام هذه القوانين أو العلاقات في تحديد الملل أو المعلومات الماضية أو الفعلية في الحاضر، لا يكاد يختلف عن استخدامها في تحديد الملل أو المعلومات الممكنة في الحاضر أو المستقبل القريب أو البعيد. والمشكلة في ذلك كله، ليست إلا مشكلة توفر المعلومات

والتحديدات، ومعرفة الظروف أو الشروط التي يمكن أن تتدخل في التحديد. بذلك الذي يسمى «ما يجب أن يكون»، هو ببساطة تحديد منطقي مستنتج بالاستدلال المنطقي من علل أو معلومات «ما هو كائن»؛ بخصوص المكتبات التي «يجب» افتراضها منطقيا من تحليل وقائع «ما هو كائن»، أو بخصوص التطورات المستقبلية التي «يجب» منطقيا توقعها كاستعداد لهذه الوقائع، أو بخصوص تطبيق المبادئ الفلسفية والأخلاقية والانسانية الشاملة التي تحدها العقلانية العلمية الفلسفية ومنطق الواقع الموضوعي الشامل، والتي «يجب» من ثم أن تتحقق نتائجها ومعلوماتها ومفرداتها إن عاجلا أو آجلا وبطريقة أو بأخرى (مثل ضرورة استهداف الارتقاء العقلي والانساني، وضرورة التزام العلم والمنطق والحق، وضرورة حماية القيم الأخلاقية، وضرورة التزام العدالة أو الحقانية، الخ). فالاستنباط أو الاستدلال المنطقي لـ «ما يجب أن يكون» بالمعاني المذكورة، لا يعنى إلا التحديد ما سيصبح «كائنا» كاحتمال ممكن أو مرجح، أو كتطور ضروري متظر، أو كتسلسل وتضاعف ضروري في المستقبل القريب أو البعيد لمقدمات وقعت.

إن العلم الواقعي يحصل على مواد بناء المعارف والتصنيفات والقوانين، باستقراء الوقائع المباشرة من العالم الخارجي. لكن بعد ذلك، لا يمكن للعلم أن يقيم بناء المذكور إلا بالاستنباط أو الاستدلال الصوري من هذه المواد الإدراكية المستقراء. <sup>(١)</sup> ومن هنا، لا يوجد فرق منهجي أو نوعي بين استنباط واستدلال العلل والمعلومات الكائنة أو الماضية، وبين استنباط واستدلال العلل أو المعلومات التي لم تصبح بعد كائنة. وإنما هو كما قلت فرق يتعلق بحكمة المعلومات وإمكانات الاحاطة الشاملة بالظروف أو الشروط، ومن ثم فرق يتعلق بدرجة الدقة. وإذا كانت التكنولوجيا العلمية ليست إلا تصميما يصنع نظاما ميكانيكيا لم يكن كائنا في الواقع، وذلك بالاستدلال النظري والتجريبي من قوانين الواقع الطبيعي، فمخططات ونظريات الفنون العلمية الاجتماعية أو الانسانية ليست إلا تصميمات تصنع نظاما اجتماعيا لم تكن كائنات في الواقع، أو تغير وتعدل وتصلح جوانب معينة من النظم الاجتماعية الكائنة، وذلك بالاستدلال النظري والتجريبي من قوانين الواقع الاجتماعي أو الانساني.

وهذا ينقلنا إلى موضوع الفرق بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية، والعلوم الاجتماعية أو الانسانية التي منها علم الاقتصاد.

فمنذ أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين، وصل التدهور اللعقلي واللامنطقي في مجال «مناهج البحث» methodology و «فلسفة العلوم» إلى درجة خطيرة. وارتبط ذلك بالمناهج السفسطائية الجديدة (مثل البرجماتية والوضعية المحدث المساة بالمنطقية) التي استرجعت مغالطات وتخليلات هيوم عن انتفاء العلية Causality وعن الاحتمالية الزعومة للقوانين الطبيعية (بمعنى احتمالياتها في الواقع وليس بمعنى احتمالية الخطأ في نظريات العلماء عنها)، مما أدى إلى تضاعف التشكيك والانكار بالنسبة للقوانين الموضوعية الاجتماعية. ثم ارتبط ذلك أيضا ومن ناحية أخرى باسترجاع الفلسفة الماركسية لمغالطات وتخليلات هيغل، عن أن كل عصر أو نظام تاريخي هو الذي يصنع قوانينه أو مبادئه الأخلاقية والاجتماعية التي لاتتحدد بالعقل أو المنطق العقلاي، ولكن تتحدد بما تفرضه الدولة والمجتمع كمثل للارادة الإلهية المطلقة (وهذه في رأي هيغل تحول اللامعقول إلى معقول والمجنون إلى حكمة، والعبيد إلى سادة).

وهكذا فان أنصار السفسطة البرجوازية في منطق العلوم اتخذوا موقف التشكيك في وجود

(١) انظر في هذا الموضوع، كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، المبدأ التاسع عن «منطق الهويات».

قوانين موضوعية للواقع الاجتماعى أو الانسانى، أو إنكار وجودها صراحة، مما يعنى التشكيك أو الانتكار إذا- وجود العلوم الاجتماعية أو الانسانية نفسها، لأنه لا يوجد علم بالمعنى الصحيح بدون قوانين موضوعية. أما الماركسيون الذين تبنا السفسطة الهيكلية فى انهم، بروليتارى مكمّل للسفسطة البرجوازية، فقد أخذوا بالمغالطات التى تفصل جلدنا وزرعنا فى المنهجية أو المنطق العلمى بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية والعلوم الاجتماعية أو الانسانية. وبناء على هذه المغالطات، اعتبروا أن العلوم الأولى علوم موضوعية عامة، بينما العلوم الثانية علوم طبقية! فلكل طبقة علومها الاجتماعية الخاصة بها، ولكل طبقة إذن علم اقتصاد خاص بها!

يقول مثلاً كتاب «الاقتصاد السياسى» لأكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٥٥: «لا يوجد حالياً علم اقتصاد سياسى لكل طبقات المجتمع، ولكن توجد علوم اقتصادية كثيرة: الاقتصاد السياسى البرجوازى، والاقتصاد السياسى البروليتارى، وأخيراً الاقتصاد السياسى للطبقات الوسيطة- وهو الاقتصاد السياسى البرجوازى الصغير.»<sup>(١)</sup>

وقد ناقشت هذه المغالطة الفلسفية الماركسية ذات الأصل الهيكلى، فى الفصل التاسع من هذا الكتاب الاقتصادى. كما ناقشت فيه أيضاً المغالطة التى تزعم أن القوانين الطبيعية ثابتة أو مستمرة، بينما القوانين الاجتماعية متغيرة أو مؤقتة تختص بكل عصر أو نظام، لكن يمكن أن نضيف هنا بعض الملاحظات عن التصورات والمغالطات البرجوازية المكملة لهذه المغالطات الهيكلية الماركسية (وكلا النوعين يرجع فى الحقيقة إلى مغالطات أوسع وأسبق كثير من هيوم وبيجل وماركس).

### الرد على الاقتصاديين البرجوازيين

الاقتصاديون الذين ينتمون مثلاً إلى ما يسمى «المدرسة التاريخية» أو «المدرسة الألمانية» فى القرن الماضى، تأثروا بهيجل فأنكر أغلبهم وجود قوانين موضوعية للاقتصاد. ومنهم مثلاً كارل نيس الذى شكك فى وجود قوانين موضوعية تحكم السلوك البشرى أو لتحديد التطور التاريخى، وقال إن ما يسمى «النظرية الاقتصادية» هى «مجرد تعبير عن الظروف السائدة»<sup>(٢)</sup> وهذا يشبه رأى اللورد كينز الذى أنكر وجود قوانين موضوعية للاقتصاد أو للتطور، وقال إن «النظرية الاقتصادية» هى مجرد «خطة بحث وليست مجموعة حلول قابلة للتطبيق»! وقد اعتبر كينز علم الاقتصاد «مجرد تاريخ للفكر الاقتصادى فى العصور المختلفة»! ولهذا اعتبر نظريته الاقتصادية «علماً اقتصادياً» من علوم اقتصادية متعددة، أو «نظرية مرشدة» من بين نظريات أخرى، لا يصفها بالموضوعية أو بالصواب ولكن يصفها فقط بأنها «أفضل» من غيرها! وأمثال هؤلاء ممن يجهلون ويهدرون العقلانية والمنطق، لا يدركون أنه حتى التفضيل أو الترجيح لا يمكن منطقياً إلا أن يعبر عن ويتجسّد عن تقييم صريح أو ضمنى ودقيق أو تقريبى للصواب والخطأ، أى عن درجة ما من التحديد لمبادئ أو قوانين موضوعية معينة يقاس بالنسبة إليها اقتراب أو ابتعاد هذا الرأى أو ذاك عن الصواب والخطأ! ومن ثم يكون تفضيله وترجيحه أو العكس. فلماذا يكون هذا وليس ذاك هو الأفضل أو الأرجح؟! إن مجرد تمييز أى رأى- ومن باب أولى تمييز أى «مشروع نظرية» أو «نظرية تحت البحث» Theorem هو موقف لا يمكن أن يتحدد إلا على أساس تصور معين للصواب

(١) Manuel D'Economie Politique (١٩٥٥)، طبعة والطبعات الاجتماعية» بباريس ١٩٥٦، ص ١٥-١٦.  
(٢) المجرب، الجزء الأول ص ٢٧، وسول ص ١٩٧.

المنطقي والموضوعي.

ويقول الاقتصادي باريتو، إن «أى نظرية لا يمكن أن تكون مقبولة إلا لمدة معينة». لأن الواقع في تطور دائم، وينقل المحجوب عنه وعن غيره أن «الظواهر الطبيعية لا تتغير، بينما الظواهر الاجتماعية ومنها الاقتصادية قابلة للتغير». وأن الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية قد تتوافر وقد لا تتوافر، بعكس الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الطبيعية»<sup>(١)</sup>، وهذه كلها تخطيطات لا منطقية، تخلط بين تغير الظواهر وثبات القوانين، وتتصور أن انخفاض درجة التغير في الظواهر الطبيعية التي يزعمون أنها لا تتغير، يجعلها مختلفة نوعيا من حيث الموضوعية عن الظواهر الاجتماعية التي ترتفع فيها درجة التغير!

أما أحمد أبو اسماعيل، فينقل أيضا عن اقتصاديين برجوازيين تبريرا آخر للتشكيك في القوانين الموضوعية للاقتصاد، هو تعقد السلوك البشري، يقول: «الاقتصاد علم من العلوم التي تدرس سلوك الإنسان. ومعظم افتراضاته [٤] مبنية على المشاهدات العامة لا على حقائق ثابتة لا بد منها [٤]. فالحياة الإنسانية معقدة، وظروفها كثيرة». «<sup>(٢)</sup> لكن الحقيقة أن هذا تبرير شكلي قديم، ذلك أنه حتى علم النفس الذي يختص بالعالم الداخلي للإنسان، أى بصميم الذاتية الفردية، كاد يصيب حاليا علما من العلوم التجريبية الدقيقة، وكاد يعتبر من العلوم الطبيعية، بعد أن كان مجرد فروض نظرية مجردة! فإذا كان هذا ما وصل إليه تقدم العلم في استكشاف وتحديد ظواهر وقوانين صميم الذاتية وصميم الفردية، فما بالك بظواهر وقوانين السلوك الخارجى النقدي لمجموعات وجماعات الأفراد!»

إن المشكلة هي جوهرها مشكلة تخلف أو نقص وعلم استكمال العلوم الاجتماعية والإنسانية، لأنها بدأت، متأخرة كثيرا، عن العلوم الفيزيائية، ولأنها عانت ولا تزال تعاني الكثير من ضغوط التجهيل والتعمية والتزييف لارتباطها المباشر بمصالح السلطة ونظم الحكم والثروة والمجتمع. وحتى منهج التجريب الذى يتصور البعض أنه غير يمكن التطبيق على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الواسعة (كما كان البعض يتصور بخصوص التجريب الطبى على الحياة والصحة والموت)، هو منهج مطبق فعلا من خلال التجارب والتغيرات والمنهيات الاجتماعية والاقتصادية المتتالية في عصور التاريخ، والمتلاحقة في العصر الحديث، والمنحدرة حاليا بالتسجيلات الاجتماعية الدقيقة الشاملة التي خلقت فرعاً اقتصادياً جديداً يسمى «الاقتصاد الرياضى» econometrics.

وأهم مبادئ التصور العقلانى العلمى للوجود، هو أن الاحتمالية شاملة، أى أن كل مجال أو قطاع أو مستوى من الوجود الطبيعى أو الإنسانى يتحدد بقوانين موضوعية ثابتة وقابلة للاكتشاف والمعرفة، وأن كل ظاهرة طبيعية أو بشرية من أى نوع كانت إنما هي معلول لعلة وعلة لمعلول يمكن تحديدهما موضوعيا. أما حكاية تغير الظواهر الاقتصادية أكثر وأسرع من تغير الظواهر الطبيعية العادية (الماكرو)، فترجع إلى زيادة درجة وسرعة تغيرات البشرية العقلانية المتطورة (بعد آلاف السنين من التدهور والركود اللاعقل الذى استمر بدرجة أو بأخرى منذ فرعونية مينا حتى عصر النهضة والتنوير). لكن هذه الحكاية التي تسبب الاختلاط بأخرى منذ فرعونية مينا حتى عصر النهضة والتنوير، لا علاقة لها بشمول حقائق الاحتمية والموضوعية. والتغليب المنهجي للاقتصاديين البرجوازيين، لا علاقة لها بشمول حقائق الاحتمية والموضوعية. من ذلك مثلا ما مجده عند اقتصادى أمريكى اسمه ثورشتاين فيبلن (١٨٥٧-١٩٢٩) يقدم

(١) الجزء الأول، ص ٥ و ٢٨ و ٤٢.

(٢) أصول الاقتصاد، ص ٣١١.

تصورات اقتصادية راديكالية، ومع ذلك يقيمها على أساس التحليل الفكري أو الثقافي للاقتصاد الذي يقول إنه لا يعبر عن قوانين اقتصادية. لماذا؟ يقول انه لا توجد مثل هذه القوانين، لأن المجتمع يتحول من حالة إلى أخرى بدون نظام ثابت له قوانين أبدية؛ وهنا تقول أيضا إن ثبات أو أبدية القوانين الموضوعية في أى مجال، إما يعبران عن ثبات أو أبدية «العلاقة» العلية (بتشديد اللام) بين علل أو ظواهر معينة ومعلولات أو ظواهر أخرى، ولا يعبران طبعاً عن ثبات أو أبدية هذه العلل أو المعلولات أو الظواهر، أو عن ثبات أو أبدية الظروف والشروط اللازمة لتفاعلها أو لحداثتها أصلاً. وفي العلوم الفيزيائية التحت ذرية (الميكرو) وكذلك في بعض المجالات الفلكية، توجد مثلاً علاقات عليّة بين ظواهر معينة لا تتحقق إلا كل عدة ملايين من السنين، وأخرى لا تتحقق إلا خلال جزء من ملايين الملايين من أجزاء الثانية!

وعلى كل حال، فمثل هذه التخليلات والمغالطات، هي التي تجعل كثيراً من الاقتصاديين البرجوازيين يميلون إلى التصور الماركسي الذي يفصل بين طبيعة العلوم الفيزيائية وطبيعة العلوم الاجتماعية، والذي يزعم أن القوانين الاقتصادية ليست عامة ودائمة ولكنها مؤقتة وخاصة بكل عصر أو نظام. وأوضح مثال على ذلك الاقتصادي الأمريكي جورج سول الذي أشرت إلى كتابه الصادر عن مؤسسة فرانكلين. فهو يكرر كثيراً في كتابه المذكور، أن «كل مذهب اقتصادي يرتبط بنوع معين من المجتمع». ويطبق ذلك مثلاً على أفكار مالتوس فيقول: «وكان مذهب مالتوس يخدم مصالح هؤلاء الذين جنوا الأرباح الرأسمالية الطائلة، حيث أعلن أن شقاء الإنسان يرجع إلى إغفال أحد قوانين الطبيعة»؛ ويكرر أن «مفكرى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فسروا الحرية وسيادة القانون الطبيعي بطريقة تخدم مصالح الرأسمالية»؛ ثم يتحدث عن ظهور «نبي الاشتراكية الحديثة الكبير كارل ماركس»، مكرراً التعظيم له والدفاع عنه، بصحبة إلقاء اللوم على «أتباعه الأقل شأناً الذين حولوا مذهبهم إلى عقيدة جامدة»!!<sup>(١)</sup>

وفي ختام كتابه، يقول سول عن المذاهب الكثيرة المختلفة التي ذكرها، والتي يتكون منها في رأيه علم الاقتصاد، إنها «كانت للتبرير والدفاع، سواء من القوى التي تمثل التقدم أو تلك التي تقاوم التغيير. فكل مذهب من المذاهب الاقتصادية الكبرى يخدم مصالح معينة»!!<sup>(٢)</sup>

وهكذا يتخذ سول مثل كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين، موقفاً شبه ماركسي بخصوص مسألة موضوعية علم الاقتصاد وموضوعية القوانين الاقتصادية إن أي علم يختلف بدرجة أو بأخرى وبطريقة أو بأخرى عن أي علم آخر. وكلما اتسع اختلاف المجال الرقائعي لهذا العلم عن المجال الرقائعي لذلك العلم، اتسع اختلاف العلين عن بعضهما. لكن المسألة في نهاية الأمر، هي أن هذا البحث أو ذلك يعتبر علماً أو لا يعتبر علماً، وأن هذه النظرية أو تلك تعتبر صحيحة أو خاطئة. ولا يمكن منطقياً أن يوجد علماً أو أكثر لموضوع واحد، ونظريتان أو أكثر تتناقضان في المضمون وتعتبران كلاهما صحيحتين. فالحقيقة واحدة لا تتعدد، مهما تعددت واختلفت منظوراتها وجزيئاتها ومحدداتها الشرطية. ونفس الأمر بالنسبة للقوانين الموضوعية للواقع. فهي إما قوانين علمية صحيحة ومن ثم موضوعية ومن ثم ثابتة شاملة دائمة في أي زمان أو مكان متى توفرت ظروفها وشروطها،

(١) ص ٢٦ و ٢٧ و ٨١ و ٩٢ - ٩٣.

(٢) ص ٢١٧ - ٢١٨.

وأما قوانين خاطئة وليست علمية ومن ثم ليست موضوعية ومن ثم لا تنصف بالثبات والشمول والدوام مهما توفرت ظروفها وشروطها. هذا هو التحديد الفلسفي المنطقي الصحيح لمعنى موضوعية علم الاقتصاد أو غيره من العلوم، ولمعنى موضوعية القوانين الاقتصادية أو غيرها من قوانين الواقع.

يقول مثلاً أحد الاقتصاديين في محاولة لتخفيف موقف الفكر الماركسي من هذا الموضوع: «إن القوانين العلمية في الاقتصاد تتفاوت من حيث مفعولها الزمني. فهناك قوانين يقتصر مفعولها على فترة معينة، وقوانين يقتصر مفعولها على نظام اقتصادي معين، وقوانين يستمر مفعولها رغم تغيير النظام الاقتصادي.»<sup>(١)</sup> ورغم أن هذا الرأي أقل خطأ من الرأي الماركسي التقليدي، إلا أنه مغلوط فلسفياً ومنطقياً. فلا يوجد ما يسمى «المفعول الزمني» أو «الفترة الموقته» لأي قانون موضوعي، سواء تحقق لحظة واحدة من الزمن أو استمر متحققاً مئات أو ملايين السنين؛ فالقانون الموضوعي الذي يحدد العلاقة بين «أ» و «ب» في ظروف وشروط معينة في أي مجال من مجالات الواقع، إما يحكم بثبات هذه العلاقة في أي زمان أو مكان أو نظام تتوفر فيه الظروف والشروط اللازمة.

إن من القوانين الاقتصادية مثلاً، قوانين العرض والطلب. ويحددونها أربعة، هي:

- ١- يميل السعر إلى تحقيق التعادل بين الكمية القابلة للبيع والكمية المرغوب شراؤها.
- ٢- السلعة عند سعر أقل تطلب بكمية أكبر من الكمية التي تطلب بها عند سعر أعلى.
- ٣- الزيادة في الطلب تميل إلى رفع السعر وتوسيع العرض، بينما تنقص الطلب تميل إلى خفض السعر وتقليص العرض.
- ٤- الزيادة في العرض تميل إلى خفض السعر وتوسيع الطلب، وتنقص العرض تميل إلى رفع السعر وتقليص الطلب.

هذه مثلاً قوانين موضوعية تتحقق في أي زمان أو مكان أو نظام تتحقق فيه ظروفها وشروطها الاقتصادية التبادلية السوقية، ووفقاً لدرجة تحقق هذه الظروف والشروط؛ سواء حدث ذلك في مدينة أثينا أو في مدينة روما في العصور القديمة فيما تسميه الماركسية نظام العبودية، أو في أسواق الجزيرة العربية في الظروف القبلية شبه البدائية في القرن السادس الميلادي، أو في بعض أسواق العصور الوسطى، أو في النظام البرجوازي الوليد أو الرأسمالي المتطور أو الاشتراكي، وكذلك في أي نوع مستحدث من النظم يمكن أن يظهر في المستقبل.

أما حيث تتعلم ظروف وشروط الاقتصاد التبادلي والسوقي، فلا تتحقق هذه القوانين. ونفس الشيء يمكن أن يقال أيضاً عما يسمى مثلاً معادلة فيشر عن العلاقة بين الأسعار وكثرة النقود أو التضخم: «ن و = م ع» - حيث «ن» هي كمية النقود في وقت معين، بينما «و» هي سرعة تداولها، و «م» هي مستوى الأسعار العام، و «ع» هي عدد العمليات. وكذلك معادلة كينز المعروفة: «د = م + ل (أو ن)» - حيث «د» هي الدخل الكلي، و «م» هي الانفاق الاستهلاكي، و «ل» هي الانفاق الاستثماري (الذي يمكن أن يساوي «ن» وهي الادخار).

وكذلك معادلة ليونتييف الأمريكية التي تحدد العلاقة بين المستخدم والمنتج (يفتح الدال والثاء في الكلتيين) input-output في كل فرع من فروع الصناعة، أي تحدد العلاقة الفنية بين المنتجات التي تدخل في قطاع ما من قطاع آخر، والمنتجات التي تخرج من ذلك القطاع. وتسمى هذه العلاقة باسم معامل الانتاج أو معامل المستخدم.

وهذه مجرد أمثلة لتوضيح الطابع الموضوعي العام لعلم الاقتصاد ولقوانين الواقع

(١) اسماعيل عبدالله في الكتاب المذكور، ص ٢١-١٣.

الاقتصادى، بغض النظر عن اختلاف النظم أو الطبقات أو الأفكار. فإذا ظهرت قوانين اقتصادية موضوعية فى نظام ولم تظهر فى نظام آخر، فإن ذلك لا يرجع إلى أسباب طبقية أو مذهبية أو زمنية أو تاريخية، الخ. ولكن يرجع ببساطة إلى طبيعة الظروف والشروط فى هذا النظام أو ذاك. تماما كما تختلف قوانين التنفس الخيشومى عند الأسماك عن قوانين التنفس الرئوى عند الحيوانات ذات الرئتين، ليس لأسباب تتعلق بالزمان والمكان أو بملحظ حياة الحيوانات البحرية والحيوانات البرية، ولكن ببساطة لأن الظاهرة الأولى تنتج عن ظروف وشروط الحياة داخل الماء، بينما الظاهرة الثانية تنتج عن ظروف وشروط الحياة فى الهواء.

ومن ناحية أخرى، فقد تكون الظروف والشروط فى حالات معينة نوما من الانحراف أو الفساد أو المرض والتدهور. ومن ثم تكون قوانينها قوانين موضوعية أيضا ولكن لا تعبر عن الواقع الطبعى السليم. وفى المثال المذكور، نجد أن هذا يشبه الفرق بين النشاط الصحى السليم للرئتين وقوانين أمراض الرئتين. ومثال آخر، نجد أن هذا يشبه الفرق بين قوانين طفر السفينة أو طيران الطائرة، وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة.

ومن ناحية ثالثة، يجب ألا ننسى أنه لا توجد فى العلم الواقعية حقيقة مطلقة أى نهائية أو مغلقة تماما. ولكن الحقيقة الواقعية تكون دائما نسبية أى تقبل الإضافات<sup>(١)</sup>. ومعنى ذلك أنها تحتاج باستمرار - وإلى ما لا نهاية - إلى المزيد من الاستكمال والتدقيق وإلى تحديد وإغلاق المزيد من شروطياتها. ولهذا، فالحقيقة الموضوعية التى يكتشفها ويثبتها العلم بطريقة منهجية صحيحة، لا يمكن أبدا أن تكون خاطئة جوهريا، ولكنها تكون ناقصة الصواب أو خاطئة ثانويا أو فرغيا. وهذا واضح فى المثال العلمى المعروف عن قانون بويل الذى كشف عن تناسب حجم الغاز عكسيا مع الضغط الواقع عليه إذا لم تتغير درجة الحرارة، ثم ظهر بعده قانون رينو الذى اكتشف أنه عند زيادة الضغط على الغازات عن حد معين، فإنها تتحول إلى سوائل ومن ثم لاتنضغ لقانون بويل. وينطبق ذلك حتى على قانون بسيط، مثل تبخر الماء ابتداء من درجة حرارة مائة. ذلك أنه إذا زادت الحرارة عن حد معين، فإن جزيئات البخار نفسه تتحلل وتتحول إلى ذرات إيدروجين وأوكسجين.

وإذا فالطابع الموضوعى للعلم الاقتصادى وللقرائن الاقتصادية، هو جزء من الطابع الموضوعى الشامل للوجود، أى للطبيعة والإنسان كقرد وكجميع. وهذا الطابع الموضوعى الحقيقى، هو الأساس الفلسفى العلمى والعملى الصحيح لأى إصلاح وتغيير وتخطيط جذرى شامل وناجح لانتهااء وظواهر الواقع الاقتصادى. وبدون الاعتراف بذلك، لا يكون ثمة معنى لمحاولات الإصلاح والتغيير والتخطيط.

(١) من المهم هنا التمييز بدقة بين صفة relative بين صفة relativistic. فنسبية التحديد تعنى ضرورة ارتباطه بتحديدات و شروط وزوايا أخرى، بينما الملعب النسبى relativism (أو النسبانية) يعنى إنكار وحدة الحقيقة الموضوعية الشاملة، ونسبة «الحق» إلى معايير ذاتية. من ذلك مثلا، قول السفسطائيين القدماء بأن كل فرد هو معيار الحق الذى يؤمن به، أو قول السفسطائيين المحدثين بأن كل عصر أو جماعة أو طبقة لها حقائقها وعلومها الخاصة.

## الفصل الثانى - الاتجاهات التى أسست علم الاقتصاد

### ١- اتجاه صناعة الثروة الحكومية

أشرت قبل ذلك- وسأوضح بعد ذلك فى الكتاب الثالث من هذه الثلاثة عن «فلسفة التاريخ»- أن من أهم وأوسع ميكانيزمات صناعة التدهور واللاعقل التى تستخدمها أجهزة التحكم السرى الشامل منذ العصور الكهنوتية الفرعونية القديمة، ميكانيزم الاستباق أو الركوب الافسادى والتحريفى (والذى قد يكون أحيانا نوعا من الاستباق أو الركوب الانجهاضى من أجل التصفية). فالأجهزة المذكورة حين تتصرف ضد اتجاه تدرك أنه لا يمكن منعه أصلا، تحاول استباق حركته قبل أن تتطور بداياته، أو تحاول ركوب حركته بعد أن يبدأ، ومن ثم أقساد وتحريف مسارها وتصوراتها وأفكارها، من أجل تحويله إلى اتجاه تدهورى لاعقلى يخدم مخططاتها، أو من أجل تصفيته. وهذا واضح مثلا فى عمليات استباق وركوب حركة الثورة العقلانية الديمقراطية التى بدأها الفلاسفة والمفكرون فى فرنسا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم تحويلها عام ١٧٩٢ إلى دهبائية قوضية لاعقلية تعدم أيضا الفلاسفة والعقلانيين وأصحاب الرأى (وأشهرهم لافوازييه وكوندورسيه)، بحيث تطورت بالضرورة بعد ذلك إلى نظام عسكرى شبه ملكى وشبه كنسى بحجة إنقاذ البلاد من الغوضى والارهاب. ونفس الشيء يحدث أيضا فى العلوم والمذاهب أو الاتجاهات النظرية العقلانية، وخصوصا فى العلوم والاتجاهات الفلسفية والاجتماعية. وهو يحدث بطريقة من ثلاث طرق:

١- بطريقة الصناعة الحكومة لرواد ومؤسسى هذه العلوم والاتجاهات وفق الموصافات الشخصية والفكرية والمذهبية المطلوبة.

٢- بطريقة تشجيع العناصر الأقل كفاءة- أى غير الجديرة وغير المتفوقة أو غير المتعمقة عقليا- على التصدى لمهام الريادة والتأسيس (وخصوصا أن معظم الرواد والمفكرين حتى القرن الثامن عشر بل والكثيرين فى القرن التاسع عشر كانوا ممن «تثقفوا» فى معاهد لاهوتية أى بتراث لاعقلى وتخليطى بل وتمكيسى).

٣- بطريقة التأثير المرضى الشخصى والذهنى والحصار الشخصى والاجتماعى للرواد والمؤسسين، ليس فقط من أجل تسهيل مقبول الانحيازات المطلوبة التى يتعرضون لها، بل وأيضا من أجل دفع أذهانهم تلقائيا إلى الخطأ والانحراف أو التمكيس (وفق ما أسميه الاستخدام السالب للعقل والعبيريات). وهذا واضح عند تأمل وقائع حياة واضطرابات آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، وسان سيمون (١٧٩٠- ١٨٢٥) رائد الاشتراكية الحديثة، وتلميذه أوجست كورنت (١٧٩٨- ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع.

وعلى كل حال، فالذى يهمنى هنا هو استعراض تطورات اتجاه الانحراف عن المعنى السليم للاقتصاد- وهو- كما أوضحت- الانحراف من معنى «إيكونوميا» أى تدبير مصالح الحياة السارة، إلى معنى «كرماتستيك» أى فن اصطناع الثروة. ذلك أن فن الاقتصاد أو خبرة النشاط الاقتصادى قبل أن يتحول إلى علم، اتخذ منذ القرن السادس عشر اتجاه اصطناع الثروة.

وهذا الاتجاه الذى انتبهه فن الاقتصاد منذ القرن السادس عشر، والذى استمر بدرجة أو بأخرى إلى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، يسمى فى اللغة العربية «الاتجاه التجارى».



وهذا فى الحقيقة تحوير - فى اللغات الأوروبية أيضا - لعنى كلمة mercantilism (المشتقة من الأصل اللاتينى mercantura بمعنى تجارة وكذلك بمعنى سلع تجارية). والمعنى الصحيح لهذه الكلمة، هو الاتجاه السلمى. وهذا واضح مثلاً فى اسم نظام الانتاج الذى ظهر وانتشر فى تلك الفترة، وهو «الانتاج السلمى» production / mercantile or commodity production (حيث أن كلمة marchandise فى الفرنسية تعنى commodity سلعة). ذلك أن هذا الاتجاه لم يكن يركز على التجارة كنوع خاص من النشاط الاقتصادى كما يتصور البعض، ولكنه كان يركز أساسا على تحصيل السلع بالاستيلاء عليها أو بشرائها بأثمان بخسة من المستعمرات الجديدة، أو بانتاجها صناعيا فى المعامل أو المصانع البدوية الجديدة: mani-factura، ثم المتجارة فيها لتحصيل المزيد من الثروات خصوصا على شكل ذهب وفضة. ومن هنا نجد أن هذا الاتجاه السلمى يدعو إلى:

- ١- التوسع الاستعمارى colonial وتحصيل السلع النادرة (خصوصا الذهب والفضة) من المستعمرات.
  - ٢- تنشيط الصناعة المحلية وزيادة الانتاج السلمى المحلى.
  - ٣- تنشيط وتوسيع المتجارة الدولية فى هذين التوجعين من المتحصلات السلمية.
  - ٤- زيادة الثروة الحكومية نتيجة ذلك، مع زيادة ثروات المستغلين فى هذه العمليات، بما فى ذلك التجار الصناعيون الذين يقومون بتشغيل المصانع الجديدة وغيرها من وسائل الانتاج السلمى.
  - ٥- الاعتماد على الذهب والفضة بشكل خاص باعتبارهما أضمن وسائل الدفع من أجل ممارسة التبادل والنشاط الاقتصادى فى أى جزء من العالم.
  - ٦- استخدام المزيد من الثروات الحكومية والمخاصة فى تمويل المزيد من عمليات أو حملات التوسع الاستعمارى ووسائل النقل البحرى، والمزيد من عمليات الانتاج السلمى أو التصنيع، والمزيد من المتجارة الدولية.
- فأهمية التجارة هنا، هى تزويد الثروات السلمية والمعدنية لمضاعفتها بتحقيق أقصى أرباح ممكنة.

ويعترف سول فيما كتبه عن هذا الاتجاه (٨)، أن أنصاره كانوا من دعاة التركيز على الصناعة أكثر من التركيز على الزراعة. فموضوع التجارة أو الذهب والفضة، هو إذن مجرد وسيلة لزيادة الثروة التى تعتمد على تحصيل السلع من المستعمرات أو من الصناعات. فمثلاً أنطونيو سيبيا الايطالى (١٥٨٠-١٦٥٠)، حاول فى بحثه عن أسباب أو مصادر الثروة، التركيز على أن الصناعة أكثر فائدة فى هذا المجال من الزراعة، لأن المنتجات الصناعية قابلة للتخزين وأسهل فى النقل، ولأن الصناعة أكثر قابلية للانطلاق والاتساع. وتوماس مين (١٥٧١-١٦٤١) الذى كان يعمل فى شركة الهند الشرقية البريطانية، كان يؤكد على ضرورة التجارة الخارجية كوسيلة للتدوير المستمر للسلع وكأداة للتبادل، لأن المال بدون تبادل لا يشكل ثروة بالمعنى الصحيح، ولكن يودى إلى غلاء الأسعار. أما جاك كولبير (١٦١٩-١٦٨٣) الذى كان يتولى إدارة الاقتصاد للملك لويس الرابع عشر فى فرنسا، فكان يدعو صراحة، إلى ربط التجارة بتنمية الصناعة وتدعيم النقل البحرى الفرنسى وتوسيع المستعمرات. ويقول سول أيضا إن سياسته «التجارية»، كانت تعتمد على واستغلال المستعمرات فى الخارج واستغلال العمل الرخيص فى الداخل (٩). وهكذا نجد أن المسألة هنا ليست مسألة «تجارة» بالمعنى الذى يوحى به الاسم الشائع عن هذا الاتجاه، وكانت السياسة المسماة بالتجارة فى بريطانيا وفرنسا منذ القرن السادس عشر، تشجع

(١) الفصل الثانى من كتابه المذكور، من ص ٣٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢، ٤٤.

خفض الاستهلاك مع زيادة السكان وزيادة البطالة لخفض الأجور وكانوا في بريطانيا، يستخدمون النساء والأطفال شبه العرايا في الأعمال الشاقة في مناجم الفحم، ويقمعون أي محاولة للتمرد العمالي قمعا شرما بدون رحمة. ونتيجة تركيز هذا الاتجاه المسمى بالتجاري على تشجيع الصناعة على حساب الزراعة، اتسمت عمليات استيلاء كبار الملاك على الأرض الزراعية بتحويلها إلى مراعى للأغنام لإنتاج الصوف بدلا من زراعة القمح، مما أدى إلى فقدان كثير من الفلاحين لأراضيهم وأعمالهم الزراعية، ومن ثم زيادة الزحف على المدن وزيادة البطالة والأيدى الرخيصة في الصناعة، مع زيادة التشرذم والتسول والاحرام وغير ذلك من طواهر معروفة في كتب التاريخ. وقد سبقت مجموعات كثيرة من هؤلاء لاستيطان المستعمرات الجديدة، خصوصا في القارة الأمريكية. وفي شمال أمريكا، اتخذت هذه السياسة المسماة بالتجارية شكل تشغيل الهندو المحرث المبيد السود في المناجم والمناجم اليدوية. ونخلص من ذلك كله، إلى أن هذا الاتجاه السلمى (أو الاتجاه الاستعماري والصناعي الهيدري) بأي اتجاه التجارة الخارجية في سلع المستعمرات والمصانع اليدوية، كان يستهدف أساسا - بل وربما فقط - زيادة الثروة الحكومية وزيادة ثروات التجار من الكبار والخارجيين في السلع المذكورة، وذلك كوسيلة لزيادة القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة في عصر الصراع على المستعمرات الجديدة، الذي أدى إلى الحروب الاستعمارية المعروفة منذ القرن الثامن عشر. وهكذا انحرف هذا الاتجاه عن الاتجاه العقلاني الانساني السليم للاقتصاد، بالنسبة للمجتمعات الأوروبية وليس فقط بالنسبة لشعوب المستعمرات. ومع ذلك، فلا شك أنه هو الذي صنع الأساس الاقتصادي للقوى الاستعمارية الأوروبية.

## ٢- الاتجاه الزراعي أو الفيزيوقراطي

هذا الاتجاه يشكل رد الفعل العكسي للاتجاه السابق، ويعبر عن الثورة ضد تدهور الزراعة والاعتداء على المصالح الزراعية، ومن ثم محاولة التركيز على الزراعة بدلا من الصناعة، ومع ذلك، فقد استمر بالتصور الذاتي كامتداد للانحراف السابق في تصوراتته عن أهداف فن الاقتصاد، باعتبارها اصطناع الثروة. صحيح أن فرنسوا كيزناي/ كيني Quesnai (١٦٩٤-١٧٧٤) مؤسس هذا الاتجاه الفرنسي الذي كان يسمى باتجاه «الاقتصاديين»، حاول أن يربط بين ثروة الحكومة أو المجتمع وثروات الأفراد، بشعاره الذي يقول: «فلاحون فقراء، ملكة فقيرة، ملك فقير». لكن واضح أنه مع ذلك كان يتناول المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة الفقر والغنى في الثروة. ولهذا اتجه مذهبهم إلى التركيز على الزراعة، على أساس تصوراتهم عن أن الأرض أو الزراعة هي فقط منتجة الثروة الجديدة أو منتجة القيمة الاقتصادية الإضافية<sup>(١)</sup>.

وقد استخدم أحد رجال هذه المدرسة، واسمه بييردي بونت دي نامور P. Dupont De Nemours (١٧٣٩-١٨٣٤)، كلمة Physiocratie - أي حكم أو سيادة الطبيعة- عنوانا لأحد كتبه، فشاخ عنهم اسم الطبيعيين. وكان كيزناي/ كيني طبيب لويس الخامس عشر.

(١) أقصد بالقيمة الاقتصادية الإضافية هنا «القيمة الزائدة» أو «صافي العائد الزائد». ولا أعني بها ما يسمى في الاقتصاد الشائع «القيمة المضافة»، بالمعنى الذي انحرف إلى التعبير عن إيرادات الأجور والمرتبآت والأرباح. الخ. فالقيمة المضافة value added، تعني في الاقتصاد البرجوازي الفرق بين قيمة السلع التي تنتجها الوحدة الانتاجية وقيمة المواد والسلع التي اشترتها من الآخرين ومارست عليها العمل الانتاجي. ومن ثم فهي تشمل الأجور والمرتبات وليس فقط الأرباح؛ لكن الحقيقة أن قيمة العمل الانتاجي يجب أن تدخل أيضا في قيمة المواد والسلع التي تشتريها الوحدة الانتاجية، بحيث يقتصر صافي القيمة الإضافية أو الزائدة على الإضافة أو الزيادة المحققة موضوعيا فوق ذلك كله.

بينما كان تيرجو Turgot وزير مالية لويس السادس عشر. وهم لم يكونوا على الإطلاق ضد التجارة، كما يوحي اسم الاتجاه السابق عليهم الذى وقفوا ضده. وهذا واضح فى أنهم يعتبرون مؤسسى الاتجاه الليبرالى / الحر فى الاقتصاد والتجارة، وأصحاب الشعار المعروف: «دعه يعمل، دعه يمر». فالعالم يسير من تلقاء نفسه. ولكنهم كانوا يرفضون بالتحديد القيود على الاستهلاك والتجارة فى الداخل، والقيود والحواجز الجمركية على التجارة الخارجية، وبطالون بالتجارة الحرة الداخلية. ولم يكونوا يرفضون الصناعة التى طالب السليبيون بالتركيز عليها، لكنهم كانوا يرفضون إعطاها الأولوية أو توسيعها على حساب الزراعة كما فعل أصحاب ذلك الاتجاه.

وفى حيثياتهم الأصولية لهذه المطالب الاقتصادية، كانوا يبررونها بأن الزراعة أو العمل فى الأرض هو العمل «المنتج الحقيقى الوحيد»، لأن «الطبيعة تعمل من أجل الإنسان فى الزراعة»، بينما أعمال الصناعة والحرف والتجارة «غير منتجة»، لأنها لا تخلق ما يسمى «ناتجا صافيا أو فائضا» *net product or Surplus*. ولم يكونوا يقصدون بذلك بداهة أنها عقيمة أو طفيلية أو لا لزوم لها، بل كانوا يقصدون بالتحديد معنى مشابها للمعنى الذى أخذه عنهم آدم سميث، وهو أنها نافعة ولكن لا تضيف أو تخلق قيمة اقتصادية زائدة أو عائدا صافيا زائدا *net produit*.

وكما أوضح كيزناي / كينى تفصيلا فى كتابه «الجدول الاقتصادى» عن مصروفات وإيرادات الزراعة فى مقابل مصروفات وإيرادات الصناعة وغيرها من نشاطات اقتصادية، فإن الاتفاق أو الاستثمار فى الزراعة هو وحده الذى يحقق فى رأيه فائضا يزيد على ما يدفع من دخول للمشغلين فى الزراعة. وهذه أفكار تتعلق بتصورهم عن القيمة الاقتصادية وليس عن الربح، لأن الصناعة والتجارة تحققان أرباحا. وإنما المقصود أن أرباحهما تأتى من فروق الأسعار والأجور، أى من فروق الشراء والبيع، بينما فائضى الزراعة يأتى من العطاء الإضافى للأرض أو الطبيعة.

وفكرة أن أرباح التجارة أو الصناعة (التي كانت تعتبر نوعا من التجارة التحويلية) تأتى من فروق الشراء والبيع، هى فكرة كانت شائعة فى العصور القديمة والوسطى، ونجدها حتى فى مقدمة ابن خلدون<sup>(١١)</sup> لكن الجديدي نظرياتهم، هو اكتشاف عملية خلق القيمة الاقتصادية الإضافية أو «المنتج الصافى» - رغم أنهم قصروا ذلك على دور الأرض أو الطبيعة. وقد وسع آدم سميث هذا الاكتشاف الهام فى الأصول المبدئية لعلم الاقتصاد، فجعل العمل فى الأرض مثل العمل فى الصناعة وغيرها هو خالق القيمة الاقتصادية الجديدة أى الثروة، أى أن القيمة الجديدة أو الثروة الزراعية تأتى من العمل فى الأرض وليس من الخصائص الطبيعية للأرض. لكن جا - ماركس فطمس هذا المعنى كما سنرى، وجعل العمل هو مقياس القيمة وليس أحد عوامل خلق القيمة، أى خلط بين مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة، ومشكلة تحديد قيمة العمل أو قيمة السلعة، فاعتبر «الناتج الفائض» أو «القيمة الفائضة» مسألة تتعلق بأجر العمل ومن ثم اختلقت وسقطت تلك المشكلة الأصولية الهامة التى أثارها الفيزيوقراط.

وبسبب التراث الفلسفى والعقلاى الفرنسى، أهتم الفيزيوقراط أيضا بموضوع رفاهة المجتمع، ولكن فى الاتجاه المذكور، وهو زيادة الثروة بزيادة الزراعة. ولم يناقشوا مشكلة تحديد طبيعة واتجاه الاقتصاد ومشكلة توزيع الدخل أو الثروات. ذلك أن المذهب الليبرالى / الحر

(١١) يقول ابن خلدون نقلا عن التراث الاقتصادى القديم والوسطى، إن التجارة هى «محايات فى الحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة». المقدمة، طبعة الشعب، ص ٢٤٦. وانظر فى الباب الخامس، الفصول ٩ و ١٠.

الذى كانوا يؤمنون به- والذي تنهأ المفكرون الأوروبيون منذ القرن الثامن عشر ومنهم آدم سميث- كان يرفض نظرية السلميين عن تدخل الدولة فى الاقتصاد. وكان هؤلاء يطالبون بتدخل الدولة ووضع القيود والحواجز ومنح الامتيازات والاحتكارات، من أجل زيادة الثروة الحكومية وثروات المسيطرين على المجتمع. لكن الفيزيوقراط وغيرهم من الليبراليين، بدلا من أن يطالبوا بتدخل الدولة فى الاتجاه الصحيح الذى يخدم مصالح العدالة الاجتماعية ومصالح أغلبية المجتمع، اتخذوا رد الفعل العكسى فرفضوا أصلا التدخل الحكومى فى الاقتصاد! ومع ذلك، كان الليبراليون الاقتصاديون - كما هو معروف - من أنصار النظام الملكى المطلق، باعتباره النظام المركزى القادر على فرض وحماية الاتجاه الليبرالى / الحر فى الاقتصاد ضد السلطات القطاعية والاحتكارية، التى أهمها حقوق وحرىات المنافسة. ولم يدركوا - كما لم يدرك تلميذهم آدم سميث فى بريطانيا - أن الغاية الاقتصادية «الحرية» تصنع وحوشها وقيودها وحواجزها التى تهدر الحقوق والحرىات الاقتصادية والتجارية بدرجة لا تقبل عا يحدث نتيجة التدخل الحكومى الظالم.

### ٣- الاتجاه التقليدى السابق

يستخدم الاقتصاديون البرجوازيون كثيرا اسم «المدرسة التقليدية» (التي يصفونها أحيانا بصفة «القديمة»)، فى مقابل «المدرسة التقليدية المحدثّة» neo-classical. ويتصدرون بالمدرسة التقليدية القديمة، المجموعة الأولى من الاقتصاديين المدافعين عن حرية رأس المال الخاص، وأبرزهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس فى بريطانيا، وجان بابتيست ساي فى فرنسا.

ويعتبر آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، رغم أنه أخذ الكثير من أفكاره الاقتصادية عن الفيزيوقراط الذين اتصل بهم واشترك فى ندواتهم فى فرنسا، قبل أن يصدر كتابه «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» بمشر سنوات. وسبب ذلك أنه قدم أول عرض شامل متكامل للبحث الاقتصادى، حاول أن يؤسس تأسيسا عقلانيا يتجنب الاستقطاب المذهبى، خصوصا بين أنصار التجارة الاستعمارية والصناعية وبين أنصار الزراعة. وقد ركز فى كتابه على دور العمل فى إنتاج الثروة، من خلال الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة- على هذا الترتيب. كما أوضح الطابع العقلانى الإنسانى للاقتصاد التبادلى بقوله، إن أحدا لم يشاهد أبدا كلبين يقومان بعملية تبادل عادل وإرادى حول قطعة عظم!

لكن ما هو الطابع الواحد أو المشترك بين المدرسة البرجوازية التقليدية القديمة، والمدرسة البرجوازية التقليدية المحدثّة التى تدافع عن الرأسمالية المتطورة (مثل مارشال وكينز وأمثالهما)؟

يقولون إن كلا المدرستين تدافعان عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال الخاص. لكن الحقيقة أن هذا الاتفاق الشكلى، يخفى الكثير من الاختلافات والتعارضات، ليس فقط بالنسبة لآدم سميث الذى كان فيلسوفا أخلاقيا (أستاذًا للمنطق وفلسفة الأخلاق)، بل وأيضًا بالنسبة للرأسمالى والمالك العقارى المتزايد الثراء ذى الأصل اليهودى دافيد ريكاردو، وبالنسبة للقميس توماس مالتوس الذى اشتغل بدراسة الاقتصاد (ويسمى اتجاه ريكاردو ومالتوس فى تاريخ علم الاقتصاد باسم الاتجاه «المتزمت» orthodox).

فأولا، كان آدم سميث وأتباعه التقليديين الأوائل يقيمون أبحاثهم على أساس تصور عقلانى طبيعى للقوانين الاقتصادية. وكلمة «عقلانى» تعنى هنا أنها مفهومة ومبررة عقلانيا، بينما كلمة «طبيعى» تعنى أنها «موضوعية»، أى يفرضها الواقع الموضوعى أو الطبيعى

(بالمعنى الذى يشمل الانسان). وحتى القسيس مالتوس، كان يرى مثلاً أن زيادة السكان هي اعتداء على القوانين الطبيعية التي سنّها الله للطبيعة، ومن ثم تؤدي إلى العقاب الطبيعي العادل أو المستحق، وهو حدوث الكوارث والمجاعات والفقر والحروب والأوبئة. لكنهم كانوا يتطرقون في ذلك بالنسبة لبعض القوانين الجزئية، فلا ينظرون إليها كقوانين تعبر موضوعياً عن الانحراف وترتبط بشروط وظروف متحركة مثل أي قوانين للمرض والفساد (في مقابل قوانين الصحة والسلامة أو الصلاح)، ومن ثم تخضع لقوانين أعم وأكبر، وتتغير بتغير شروطها وظروفها. بل كانوا يعتبرون النظام الرأسمالي الذي ترتبط به هذه القوانين الجزئية المنحرفة «نظاماً» عقلياً طبيعياً سليماً وباقياً أو يجب أن يبقى لمصلحة الانسان؛ وفي مقابل ذلك كله، فإن ما يسمى الاتجاه التقليدي المحدث (أي اتجاه الدفاع التقليدي عن الرأسمالية المتطورة) لا يعترف كما رأينا بوجود قوانين عقلانية أو موضوعية للاقتصاد، ولكنه يرى أن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية متغيرة بدون أساس عقلي موضوعي ثابت، وأن المهم هو ملاحظة الوقائع الفعلية التي تتغير جزئياً أو تعسفياً arbitrarily، والبحث عن التصرف العملي (البرجائى) الناجع الذي يلائمها.

وثانياً، كان الاتجاه القديم يدافع عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال، في اتجاه المنافسة الحرة الشاملة (بين الأفراد وبين السلع وبين الأسواق وبين الأمم). وكان آدم سميث بالذات يهاجم ويحذر من أي اتفاقات أو تكتلات احتكارية أو شبه احتكارية. ذلك أن النظام في عصرهم في القرن الثامن عشر، كان لا يزال في المرحلة التي تسمى باللغة المعاصرة «الرأسمالية الذرية» Capitalisme atomique. أي لم يكن قد تطور بعد إلى مراحل التركز ثم الاحتكار ورأس المال المالي، إلخ. أما الرأسمالية المتطورة، خصوصاً منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهي رأسمالية احتكارية وشبه احتكارية. ومن هنا فإن البرجوازيين المحدثين في دفاعهم عن «حرية» رأس المال الخاص، إنما يدافعون عن المصالح الاحتكارية والمتحكمة للمراكز الرأسمالية الكبرى؛ ولهذا نجد أن كتب الاقتصاد البرجوازي المعاصر تكرر كثيراً أن «المنافسة الحرة» القلبية هي نوع من الخيال، وأن ما يوجد واقعياً هو المنافسة في ظل الاحتكار أو «المنافسة الاحتكارية» monopolistic competition<sup>١١</sup> ويسمونها أيضاً باسم قلوبى منافق هو «المنافسة غير الكاملة» imperfect competition، أو «المنافسة المقيّدة». ويسمونها إلى أنواع تبع أنواع الاحتكار المفروض عليها<sup>(١٢)</sup>

وثالثاً، كان البرجوازيون التقليديون الأوائل يعترفون بالتناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. لكنهم كانوا يعتبرون ذلك مظهراً من مظاهر قوانين التنافس والصراع الطبيعي (أو بتعبير مالتوس الذي أخذ عنه داروين لتطبيقه على الحيوانات؛ «التناحر من أجل الحياة»<sup>١٣</sup>)، ومظهراً من مظاهر انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل اليدوي. وكانوا يتصورون أن الميكانيزمات الاقتصادية، أي التسلسل الذاتي للحتميات الاقتصادية، يمكن أن تحل مشاكل التناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. أما البرجوازيون التقليديون المحدثون، فقد استخدموا النفاق والتصويه في تقى التناقض بين الجانبين، والادعاء بأن مصالحهما مشتركة

(١١) انظر مثلاً كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي»، ص ٣٦٢ و ٣٦٧ و ٤٥٧، ٤٧٦، إلخ، وكتاب «أصول الاقتصاد»، ص ٣٥٠ - ٣٥١. أما الكتاب الذي ظهر متأخراً عام ١٩٨٥ للتصوير عن ذروة التدهور اللاعقل المعاصر - وهو أيضاً بعنوان «أصول الاقتصاد» للدكتورين الدكتورى وأبو الذهب (وزير التأمين المالي) - فيقول باجترأ: استفزازي غريب إن «المنافسة الاحتكارية تشبه إلى حد كبير نموذج المنافسة التامة» (١١ طبعة عين شمس، ص ١٩٢).

ورابعا، لم يكن البرجوازيون التقليديون الأوائل يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد. ولكنهم كانوا يتصورون أن الحساب العقلاني للمصلحة الشخصية لدى الرأسمالي والعامل والمستهلك، يمكن أن يؤدي في محصلته العامة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والأخلاقية المطلوبة. ويدهي أن هذا غير صحيح، لأنه توجد منذ العصور القديمة أجهزة تحكم سرى شامل ووسائل اجتماعية واسعة لصناعة التدهور واللا عقل والفساد وتحريف العقلانية والانسانية للمجتمعات والأفراد، ومن ثم نجد أن معظم الناس لا يتصرفون عقلانيا أو في اتجاهات سرية. وحين ينتشر الطابع اللاعقل واللاإنساني للمصلحة الشخصية، تكون محصلته العامة المزهد من التدهور واللا عقل والفساد الذهني والاجتماعي والأخلاقي. وعلى كل حال، فالهم هنا هو أنه- في مقابل ذلك- نجد أن البرجوازيين التقليديين المحدثين يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد، ويرفضون في الوقت نفسه التصورات التقليدية المذكورة عن «عقلانية» السلوك الاقتصادي، ويرون أن البحث الاقتصادي يجب أن يقتصر على ما هو كائن فعلا، بغض النظر عن القيم الاجتماعية والأخلاقية، وبغض النظر عن مدى لاعتقالية السلوك الاقتصادي<sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أنهم يبررون ويدعمون عمليا الاتجاه اللإنساني واللا أخلاقي واللاعقلاني للواقع الاقتصادي.

ومن ذلك كله، نجد أن الحشيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازي التقليدي القديم في علم الاقتصاد، تختلف عن الحشيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازي التقليدي الجديد أو المعاصر، بقدر اختلاف ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن الثامن عشر عن ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر. وهو في الحقيقة اختلاف واسع بين عصرين: عصر الرأسمالية الليبرالية الوليدواخرات الاقتصادية والتقدم الديمقراطي والعقلاني المرتبط باندفاعات النهضة والتنوير، وعصر الرأسمالية الاحتكارية الطفيلية والقهر الرأسمالي والدياجوجي والتدهور واللاعقل.

لكن النقطة التي تحتاج إلى تركيز خاص في هذه الملاحظة، هي أن الحقوق والحريات الاقتصادية والاستعمارية، كانت في البدء ذات اتجاه تقدمي ديمقراطي عقلاني، وركبت وأفسدت وأنحرفت به الأجهزة الكنسية والبرجوازية التي صنعت التطور الرأسمالي اللاعقلاني. ومعنى ذلك أنها يمكن أن تسترجع اتجاهها التقدمي الديمقراطي العقلاني إذا تغيرت ظروفها وشروطها الرأسمالية، بتغير أجهزة السلطة السرية والعلنية وبتغير النظام الاجتماعي، أي في ظل الاشتراكية الجديدة وأجهزتها العقلانية كما أوضحت في فصول الكتاب.

لقد كان أستاذ المنطق والفيلسوف الأخلاقي الاقتصادي آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) يسمى «رسول المصلحة الذاتية» apostle of self-interest. ومن أقواله المعروفة، أن «بسي الفرد وراء مصلحة هو دعاية المصلحة الاجتماعية». ولم يكن في ذلك مغفطا. فالقرد هو- مركز المجتمع، والمصلحة الذاتية هي أساس كل نشاط بشري من أي نوع، وخصوصا النشاط الاقتصادي الذي يتعده بحساب الربح والخسارة. وقد أشرت إلى مذهب «الأخلاق النافعة» الذي كان يرجع الخير والقيم الأخلاقية إلى حساب السرور (أو الارضاء) والألم لدى الفرد. وكان بعض المفكرين حتى القرن الماضي (ومنهم تشيرنيشفسكي) يستخدمون كلمة «أنانية» egoism للتعبير عن أولوية دور «الدافع الذاتي» أو «المصلحة الذاتية» في الأخلاق، بما ذلك دافع التضحية بالذات وبالمصالح الذاتية المباشرة من أجل دافع «ذاتي» أعلى أو أكبر. ولاشك أن استخدام كلمة egoism لم يكن موقفا، وكان يساعد على تخليط وتقليط وتحريف

(١) انظر مثلاً سول، ص ٢٠٩ و ٢١٩.

هذا الاتجاه. لكن المهم هو تأمل المعنى المقصود لهذا الاتجاه، الذي كان يطبق عموماً على العلاقة العقلانية الحرة بين الفرد والمجتمع، ومن ثم يجعل الانطلاق الفردي هو أساس الروح الجماعية أو الاجتماعية العقلانية الحرة، التي تختلف عن الروح الجماعية القطعانية (اللاعاقلة).<sup>(١)</sup>

ما هو إذن الخطأ الذي وقع فيه آدم سميث وأمثاله؟  
الخطأ الذي وقع فيه، هو أنه خلط بين التحليل النفسي العقلائي المجرد والتحليل النفسي الواقعي لمجموع الدوافع الذاتية الفعلية واعتبارات المصلحة الذاتية أو الفردية الفعلية في المجتمع البرجوازي. وفي مقابل ذلك، نجد مثلاً أن الماديين التنويريين الفرنسيين الذين كانوا يتحدثون كثيراً عن «الطبيعة العقلانية» للإنسان، كانوا يؤكدون في الوقت نفسه أن «الظروف هي التي تصنع الإنسان»، وأن السلطة الحاكمة هي التي تصنع الظروف. ومن هذا المنظور، يمكن أن نقول إن الظروف والضغوط والمصالح اللاعقلية والأخلاقية المفروضة على الأفراد وعلى المجتمع البرجوازي، لا تمنح الفرد إمكانيات الجمع بين خدمة مصلحته الذاتية أو الفردية وخدمة مصلحة المجتمع، ومن ثم يضطر إلى التضحية بأحدى المصلحتين فلا يوجد في المجتمع البرجوازي اتفاق بين المصالح الذاتية وبين القيم العقلانية والأخلاقية، أو بينهما وبين المصالح الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، فمعظم الأفراد لا يتصرفون أصلاً بطريقة الحساب العقلاني للدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية، وإنما يتصرفون بدوافع ومصالح لاعقلية متوارثة أو عمالة اجتماعية أو ملقنة بوسائل الأثارة والتحكم الذهني. وحتى هؤلاء الذين يحاولون مراعاة الحساب العقلاني للدوافع والمصالح، يجدون أن الدوافع والمصالح الفردية المباشرة أقوى بدرجة لا تقارن، ليس فقط بالنسبة للدوافع والمصالح الاجتماعية بل أيضاً بالنسبة للدوافع والمصالح الفردية البعيدة المدى التي تكون أكثر أهمية.

فكيف يمكن في مثل هذه الظروف «الحرة» شكلاً، أن تؤدي الدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية إلى نتائج عقلانية وإنسانية تخدم المصلحة العامة؟<sup>(٢)</sup>

إن تصور آدم سميث عن الدوافع والمصالح الشخصية التي تخدم المجتمع، لا يمكن أن يتحقق إلا في مجتمع اشتراكي عقلاني، وفي ظل سلطة عقلانية شمولية، تفرض القوانين والتنظيمات والمكانيزمات التي تجعل من «مصلحة الفرد» أن يخدم المجتمع. وقد كان يقول إن عقلانية الدوافع والمصالح الشخصية، تعبر عن «يد خفية» (يقصد إلهية) توجه تلك الجهود الفردية إلى خدمة المصلحة العامة. ومن الناحية العلمية والعملية، فإن الأجهزة التي تقود المجتمع، هي وحدها القادرة على القيام بهذه المهمة.

وكان آدم سميث يسمى الحكومة من حيث دورها الاقتصادي باسم «الكومولث»، أي صاحبة الثروة العامة أو المشتركة (قبل أن يستخدموا هذا الاسم في التعبير عن الحكومات التابعة للتاج البريطاني).<sup>(٣)</sup> لكن الصحيح هو أن تكون الحكومة من حيث دورها الاقتصادي وبشروطها العامة، العقل المدبر والقوة المدبرة في إنتاج واستهلاك وتوزيع ثروة المجتمع.

#### ٤- الاشتراكيون الأوائل

##### الاشتراكية والشيوعية

منذ ظهور ماركس، استقر وانتشر الاختلاط بين «الاشتراكية» و«الشيوعية». ولاحظ أننى أتحدث هنا عن «الاختلاط» وليس عن «الارتباط» الضروري بينهما كما سأذكر. ذلك أن

(١) انظر في ذلك، الكتاب السابق «معنى الديمقراطية»، الفصل الرابع.

ماركس خلط أحيانا بين هاتين الكلمتين، بينما ميز بينهما فى أحيان أخرى تمييزا مقلوبا أو مخلوبا، ففعل الاشتراكية هى «المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعى» (وكان يجب أن يقول: الطريق الشيوعى) والشيوعية هى «المرحلة الأعلى من المجتمع الشيوعى» (١) وستناول هذا الموضوع فى الفصل التالى. لكن الذى يهمنا توضيحه هنا، هو أن إنجلز اعترف بأن الرأى العام يميز تماما بين الكلمتين.

قال فى تقديمه لطبعة ١٨٨٨ الإنجليزية «البيان الشيوعى»: «إنه فى منتصف القرن التاسع عشر، كانت كلمة «اشتراكيين» تعبر لدى الرأى العام عن «المذاهب الطوباوية» لأنصار أوين فى إنجلترا وأنصار فوربية فى فرنسا، وعن مختلف أنواع الدجالين الذين كانوا ينادون بإصلاح المظالم الاجتماعية بدون تعريض رأس المال للخطر، وإن أنصار كلا الاتجاهين كانوا من خارج الطبقة العاملة، وخصوصا من الطبقات المتعلمة. وقال إن كلمة «شيوعيين» كانت فى مقابل ذلك تعبر لدى بعض العمال عن الاتجاه إلى التغيير الاجتماعى الشامل وليس إلى الثورة السياسية فقط، أى عن «الشيوعية الطوباوية» التى ارتبطت باسم كايه Cabet فى فرنسا، وباسم فيتلنج Weitling فى ألمانيا. ولهذا، كانت كلمة «اشتراكية» تعتبر فى رأيه كلمة «محترمة» تمثل «حركة للطبقة المتوسطة»، بينما كانت كلمة «شيوعية» كلمة «على عكس ذلك تماما» (أى غير محترمة) وتمثل «حركة للطبقة العاملة»! وقال إنه إزاء ذلك، قرر هو وماركس أن يستخدموا فى «البيان الشيوعى» كلمة «شيوعية» (٢)

والحقيقة أن الاتجاه الاشتراكى الذى وصفه ماركس بالطوباوية (= التهورم الخيالى)، كان أكثر واقعية من الماركسية، لأنه كان يستهدف تغيير الرأسمالية بدون تصفية أو إلغاء رأس المال الخاص والاستثمارات الخاصة التى تنشط فى المشروعات الانتخابية. ومن هنا كان هذا الاتجاه يشبه بدرجة ما، الاتجاه الاقتصادى الراديكالى أو الإصلاحى الجذرى. فالفرق الرئيسى بينهما، هو أن مايسمى الاشتراكية الطوباوية كانت تطالب بنظام بديل للنظام الرأسمالى، وتقدم نماذج ومواصفات معينة لهذا النظام البديل. أما الفرق الاقتصادى بين تلك الاشتراكية وبين الماركسية، فهو أنها لم تكن تلغى دور الاستثمارات الخاصة. ولهذا أقامت بعض المصانع الخاصة العادلة والانسانية، وبعض الحركات التعاونية المساهمة.

وكانت هذه النماذج والمطالب العقلانية العادلة تخرج وترهق وتفضح الاتجاه اللاعقلى الظالم للمصالح الرأسمالية والسلطات المدافعة عنها. فقد كانوا يثبتون للرأى العام عمليا حقيقة هامة وبسيطة، هى أنه يمكن تحقيق الانتاج ومحصل ربح متناسب ودفع أجر متناسب، من خلال التنظيم العقلانى العادل للاقتصاد وللإستثمار الخاص، بدون ملكية حكومية أو عمالية أو مساواة شهوعية—أو ما إلى ذلك من أحلام دينية قديمة. ولهذا كانت السلطات تفضل الماركسية وغيرها من المذاهب التى لا تنتج إلى الواقع المباشر (وذلك قبل أن تندمج الماركسية فى الحركة الاشتراكية الديمقراطية ومن ثم تنقل عنها تبريرات ومواقف الكفاح الإصلاحى الجزئى فى ظروف ما قبل الثورة الحتمية المتوقعة).

وفى كتاب الاقتصاد الأمريكى سول الذى أصدرته مؤسسة فرانكلين (٣)، يقارن بين ماركس وهؤلاء الاشتراكيين الأوائل وغيرهم من الساعين إلى إصلاح وتخفيف مظالم

(١) انظر مثلا «نقد برنامج جوتا» فى الأعمال المختارة لماركس وإنجلز، «النسخة الإنجليزية، طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثانى ص ٧٤.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة المذكورة، المجلد الأول ص ٢٧-٢٨.

(٣) لاحظ أيضا أن الترجمة راشد البراوى الذى كان من مؤسسى الاتجاه الماركسى فى الاقتصاد المصرى، كان يعمل تبح السفارة الأمريكية! والنص الذى سأذكره بعد ذلك، هو من صفحة ١٠٠.



الرأسمالية، وإلى النضج العقلاني التجريبي للظلم الرأسمالي بواسطة إقامة المصانع الاستثمارية العادلة في بريطانيا وإقامة المستوطنات الاشتراكية في أمريكا. ويشير سول في رضا، إلى رفض ماركس لتصورات العقلانية والعدل والخير في مقابل الظلم والشر واللاإنسانية، وإلى أنه كان ينظر إلى المسألة كلها نظرة «جدلية» باعتبارها مسألة نظام تحقق حتميا ويجب أن يستكمل تطوره ليتغير حتميا، ومن ثم فلا سبيل إلى تغييره إلا عندما تتضج ظروف التغيير الحتمي!! يقول :

«لم يكن ماركس بمن يؤمنون بتلك المستعمرات الخيالية، ولا بتلك المشروعات التي تشبه وصفًا للعلاج، لأنها جميعا تغفل تيارات التطور التاريخي. ولم تكن له ثقة في نجاح الأفراد من قملأ نفوسهم روح الخير : فالمهم هو النظام. والنظام نفسه (وليس الرأسماليين!!) مستول عن الظلم. وفي الوقت المناسب، يمكن إزالة النظام عن طريق المقاومة المحتموة. فالرأسمالية لن تخلى مكانها قبل أن تبلغ أعلى مراحل تطورها، ومن ثم تصنع (بفتح الحاء) الأوضاع بطريقة حتمية!! (وهذا لم يحدث في الحقيقة إلا بطريقة غير حتمية اقتصاديا في أشد البلدان الأوروبية تخلفا في الرأسمالية)».

### الطبيعة العقلانية والمشاعية البدائية

الاشتراكيون الأوائل، مثلهم مثل فلاسفة التنوير المطالبين بالعدالة الاجتماعية وإصلاح المجتمع، كانوا يؤمنون بما يسمى «النظام الطبيعي» للوجود (أي للطبيعة والانسان)، و«القوانين الطبيعية» للوجود، و«الحق الطبيعي»، الخ. وكان المقصود بصفة «الطبيعي» عندهم (كما رأينا في بعض نصوص أرسطو)، ما يتفق مع طبائع الأشياء، أي العقلاني والمنطقي والموضوعي السليم. ومثل هذه العقلانية الطبيعية لفلاسفة التنوير وللإشتراكيين الأوائل، وجدناها أيضا بطريقة أو بأخرى لدى الفيزيوقراط، ولدى آدم سميث ومجموعته، وستجدها أيضا لدى الاقتصاديين الراديكاليين. كل ما في الأمر أنهم كانوا يختلفون في «درجة» عقلانيتهم وفي استنتاجاتهم العقلانية كما يختلف كل من يستعملون العقل والمنطق في استقراء واستنباط الأحكام من ظواهر جديدة على البحث والتحديد سهل وظواهر تتعرض للتنمية والتجهيل والتضليل لارتباطها بالمشاعر مصالح السلطة وأصحاب النفوذ. (وهذا بغض النظر عن خلط أمثال ريكاردو ومالتوس بين القوانين الموضوعية للانحراف أو المرض أو الفساد والقوانين الموضوعية للواقع السليم.)

لكن كلمة «طبيعي» التي قلنا إنها تعنى هنا العقلاني المتفق مع طبائع الأشياء - تعرضت كالمعتاد للتحريف والتحويل اللاعقلي. فقد زعم البعض (ومنهم الأمريكي سول) أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا يقصدون بهذا «النظام الطبيعي» نظام «مجتمع بدائي طبيعي» أو «حالة خيالية كان عليها المجتمع»، تشبه «أسطورة عدن عن الجنة»، وأنهم كانوا يتصورون أن الأفراد في ذلك المجتمع الأصلي الطبيعي كانوا يشتركون في تلك خيرات الطبيعة وأقسامها طبقا لحاجتهم!! ويكرر سول في استعياط غريب - ويدون أن ينسب هذا طبعيا إلى الاقتصاديين التقليديين الأوائل والراديكاليين الذين كانوا يؤمنون أيضا بالنظام الطبيعي - أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا ينسبون تلك «الحياة الطبيعية» إلى «حالة بدائية تصوروا وجودها». بينما «لم يكتشف علم الجماعات البشرية مثل تلك الحالة الطبيعية التي تصوروا كتاب القرن الثامن عشر»!!<sup>(١)</sup> ويشير في كلماته عن أصحاب هذا الاتجاه إلى مثال واحد، هو ريبب الكنيسة صاحب الاتجاه الرومانتيكي اللاعقلي جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) الذي لا يعتبر في الحقيقة من فلاسفة التنوير ولا من الاشتراكيين الأوائل!! ذلك أنه بعد أن صنعت شبكات الكنيسة حياة روسو الشخصية المحطمة وأفكاره

اللاعقلية، احتضنه السفسطائي الحكومي المتأفق هيوم في بريطانيا واعتمد له ملك بريطانيا مكافأة شهرية هناك - على أساس اتفاق إيديولوجي خاص ضد «الفلاسفة» الفرنسيين ١١ وروسو كان بالفعل من المدافعين عن الحياة البدائية ومن المعارضين للملكية الخاصة، وذلك بالضرورة المنطقية في الاتجاه المضاد للمدنية والعقلانية. وكان يقول إن «الملكية الخاصة سرقة لأنها لم تكن موجودة في حالة الطبيعة»! وقد تصدى له فولتير وغيره من فلاسفة التنوير باعتباره خصما لاجتماعهم. فروسو لم يكن يعبر عن شعارته الاثارية التي وصفت بصفة «الرومانتيكية» انطلاقا من مبادئ الفلسفة أو العقلانية أو النظام الطبيعي العقلاني، وإنما بدافع تربيته الدينية عندما التقطته الكنيسة منذ الصغرى أى كان يعبر فعلا عما يسميه سول «أسطورة جنة عدن»، وعن غيرها من أساطير التراث الكهنوتي للعصور القديمة والوسطى. وهذا التراث الكهنوتي القديم والوسط المعادى للمدنية والحضارة وليس فقط للعقلانية، نجده أيضا عند واحد من نقلا الكثير عن الكتب والفولكلوريات الكهنوتية الشرقية والكنيسة والاسلامية القديمة وأشار إلى بعضها، هو ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦ م).<sup>(١)</sup> ثم إن التراث المسيحي مثلا، كان يرى فعلا أن الملكية الشخصية لم تظهر إلا بعد سقوط الإنسان من الجنة، وأن المثل الأعلى الاقتصادي الذي عبر عنه المسيح والقديس بولس هو المشاركة في الأموال وعدم الاحتفاظ بأي ثروة وعدم الادخار، الخ.

وقد استخدمت الأجهزة السرية للتحكم الكنسي هذا التراث المسيحي في محاولاتها المستميتة المتكررة والمتنوعة المجالات لاجهاض حركة العقلانية والتحرر الاقتصادي التي تصاعدت منذ القرن الخامس عشر، ومن ثم أطلقت تلك الأجهزة رباتها وأدواتها الواعين وغير الواعين، ضد روح العقلانية والتحرر في الاقتصاد وتنظيم المجتمع، ضد حقوق وحريات النشاط الاقتصادي والاستثماري والاجتماعي، التي ارتبطت بتغييرات عصر النهضة ثم التنوير. وكان من وسائل ذلك، تهيج وتنشيط الحركات والاضطرابات الدهمانية التي تطالب بالمساواة التطبيقية اللاعقلية، أى البدائية أو شبه البدائية، وهكذا حدث مثلا أن جعل الكنيسة الانجليكانية «القديس» توماس مور More (١٤٧٨-١٥٣٥) أصدر في عام ١٥١٦ كتابا عن رحلة خيالية إلى ما يسمى «الجزيرة الجديدة يوتوبيا» The New yle called Utopia، دعا فيه إلى الشيوعية والملكية العامة للثروات، وهاجم فيه الملكية الخاصة، ثم ظهر مثلا رجل آخر من رجال الكنيسة من أتباع طائفة الدومينيكان، هو الايطالي توماس كامبانيللا Cam-panella. وكان من أنصار الصوفية والسحر والفنوصية والقيادة الباهوية، لكنه سجن بعد اشتراكه في محاولة ثمرد ضد الحكم الاسباني في إيطاليا. وفي داخل السجن، أصدر عام ١٦٠٢ كتابه «مدينة الشمس»، الذي دعا فيه إلى مجتمع شيوعي ثيوقراطي (أى تحت الحكم الدينى الإلهي) تقوده الباهوية وطبعيا نشرت مثل هذه الكتب بسهولة، وتصرفت أجهزة التحكم السرى لترويجها وتوسيع أنصارها ضد الحقوق الديمقراطية العقلانية للملكية الخاصة، ومن ناحية أخرى، ظهرت حركات مسيحية عديدة تنادى بمثل هذه الأهداف المشاعية والمساوياتية التطابقية egalitarianism أى المساواة اللاعقلية. وأرضع هذه الحركات مثلا، الحركة السياسية الدينية التي تسمى حركة «دعاة التسوية» Levelers، والتي ظهرت في بريطانيا في حوالى عام ١٦٤٧ في فترة ثورة كرومويل ضد الملكية (بفتح اللام). وقد اشتركت مع غيرها من الحركات البيوريتانية Puritanism (= المذهب الأصولي التطهيري)

(١) انظر مقدمة ابن خلدون، في بعض فصول الباب الثانى عن «طبيعة» البدو والعرب وأنهم «أقرب إلى الخير من أهل الحضرة»، الخ، ثم خصوصا في الفصل ١٨ (من الباب الرابع) وعنوانه: «فصل فى أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤنة فساد»

المتفرعة عن البروتستانتية، في المطالبة بالمساواة التامة في الملكية الزراعية وفي الألقاب، والاعتراف بحقوق العمال المعنمين في حكم البلاد [١١]، وإعادة تنظيم شيوعية الأرض الذي كان مأخوذاً به قبل الغزو النورماندي لبريطانيا، ووضع منتجات أفراد المجتمع «في مستودع عام يأخذ منه كل فرد بدون شراء أو بيع وبدون أي قيد»!

وهذا النشاط الكثيف من أمثال هؤلاء الدعاة الكنتيين ومن أمثال هذه الحركات الدينية وشبه الدينية لاجهاض العقلانية الاقتصادية التي ارتبطت بعصر النهضة والتنوير، هو الذي أنتج أمثال جان جاك روسو الذي أعجب به ماركس وتعلم منه وبعد جان جاك روسو، وفي نفس هذا الاتجاه المشاعى اللاعقل، ظهر من يسميهم ماركس رانجلز باسم «الشيوعيين الطبايريين»، ومنهم بايف وكايبه. ثم كانت الماركسية هي الخاتمة المظلمة ذات الشكل العلمى الزائف لهذا الطريق الدينى الدهمانى العريق. (١)

وفرثسوا بابيف Babeuf (١٧٩٧-١٧٩٧)، كان من رجال الارهاب الفوضوى الدهمانى الذى اجتاحت الثورة الفرنسية، حيث كان مرتبطاً بالارهابى مارا Marat أحد قادة جماعة «الجهل» التى كان رئيسها السفاح الفوضوى رويسبيير. وبعد سقوط رويسبيير ومرحلة الارهاب، دير مؤامرة لاسقاط حكومة الديركتوار (الادارة)، منتهزا فرصة المجاعة التى حدثت فى باريس عام ١٧٩٦. وكان يطالب بالمساواة الشيوعية المطلقة وإلغاء الملكية الخاصة، وبأن تتولى الحكومة عمليات الانتاج والتوزيع، وتجعل الغذاء والكساء واحداً للجميع وكان يقول: «لقد وهبت الطبيعة الناس جميعاً حقوقاً متساوية فى التمتع بكل الطيبات»!

وفى هذا الاتجاه أيضاً، ظهر السياسى الفرنسى إتيين كايبه Cabet (١٧٨٨-١٨٥٦). وكان كايبه عضواً فى جمعية إيطالية سرية من الجمعيات التى كانت تصنعها الأجهزة السرية للبابوية تسمى الكاربونارى (أى الفحماني). وبعد تطور مواقفه السياسية ضد الحكومة الفرنسية، قررت نفيه إلى بريطانيا! ورغم أنه تتلمذ هناك على روبرت أوين، إلا أنه تحول من الاشتراكية إلى الشيوعية، فأصدر كتاباً بعنوان «رحلة فى إيكاريا» Voyage en

(١) بهذه المناسبة، نشرت أخيراً صحيفة حزب التجمع القوغانى (الأهالى ١٥ نوفمبر ٨٩) صفحة كاملة تقريباً بعنوان «فيصل كاسترو والدين»، عرضت فيها كتاباً ترجم إلى العربية عن بعض أحداث هذا الماركسى الساذج الذى تصور أنه وصل إلى حكم تلك الجزيرة الواقعة على سواحل الولايات المتحدة بعقيدته السياسية وبقوة شعبه المخلط من الزنوج والهنود الحمر، وبقوة الليبرالية الأمريكية وسيادة القانون النبلى واحترام الاستعمار الأمريكى لحق الرأى ولحقوق الشعوب الملونة، وليس لاستخدام «ثورته» طعماً ومصيدة لايهام الاتحاد السوفييتى (فى فترة الخمسينات عندما بدأت محاولات التحرر من الستالينية) بحتمية الاشتراكية وجبروت الماركسية وانتصار الشعوب، ومن ثم لجر الاتحاد السوفييتى إلى صدام فاشل مهزوم على الساحل الأمريكى! والكتاب المذكور يحتوى على «حوارات» بين كاسترو ورأى ديميتريكانى برانزلى اسمه لراى بيتر، يقولون إنه «متحير ومؤمن باللاهوت المسيحى وبالماركسية» معاً ومن ثم يكرر كاسترو ويتر الشعارات البهاضوية عن «وحدة واتفاق الماركسية والمسيحية أو اللاهوت»، وعن اتفاق مبادئ «المسيح والقدس بولس وماركس»، ويضافان عن الحركات المعادية للعقلانية وللتنوير الثقافى وللحريات الفكرية التى تحررها الأجهزة الأمريكية باسم «ظاهرة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية»! الأول يتحدث «من موقف الدفاع عن الماركسية»، والثانى يتحدث «من موقف الدفاع عن المسيحية أو اللاهوت»! وبدون أن ينتبهوا إلى أن هذه البهيفة تدبى الماركسية (المرقسية) اللاهوتية المصنوعة فى لندن، بقدر ما تدبى التصورات والتقاليد والأوهام المشاعية وشبه المشاعية الدهمانية القديمة، يكرر كاسترو مثلاً: «من يفهم الفقراء يفهم المسيح». «نفس الأسس التى دفعت شهيد الثورة (الماركسية) اليوم، هى التى دفعت شهيد الايمان الدينى بالأسس». «لطالما استشهدت بكلمات المسيح، مثل: «مرور الجمل من ثقب إبرة، أبسر من دخول الفنى إلى ملكوت الله»!

Icarie (على غرار رحلة الكاهن مور إلى جزيرة يوتوبيا)، للتعبير عن أحلام المساواة الشعبية المطلقة بين الجميع، في مجتمع تلك فيه الدولة كل شيء وتوزع المنتجات بالتساوي، وتوحد فيه حتى نظام الملابس!

### الاتجاه الاشتراكي قبل ماركس

رأينا في النص المذكور من تقديم كتاب «البيان الشيوعي»، كيف حدد ماركس وإنجلز موقفهما كامتداد لهذا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الشيوعية الطوباوية» ووصفاه بأنه ذو طابع «عمالي» غير مقبول من المثقفين، وكيف رفضا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الاشتراكية الطوباوية» ووصفاه بأنه يمثل «الطبقة المتوسطة» و«التعلمين». والحقيقة أن هذا التمييز هام جدا، ولا أقصد بذلك أهمية التمييز بين معنى «الاشتراكية» ومعنى «الشيوعية»:

أولا، لأن هاتين الكلمتين متداخلتان ومختلطتان في تصورات ماركس وإنجلز عن المستقبل (رغم اعترافهما بالاختلاف بينهما في تصورات الرأي العام).

وثانيا، لأن الاشتراكية الحقيقية لا يمكن إلا أن تعتبر الشيوعية العلمية الصحيحة مثلاً أعلى بعيد المدى، أي هدفا بعيد المدى يحدد اتجاه تحركها وتقدمها، مما يعني ارتباطهما منطقيا ولكن كمنصرتين أو نظامين مختلفين في طريق واحد.

إنما أقصد هنا بما أصفه بالأهمية، التمييز لدى الرأي العام بين اتجاه الكتاب والهداة الدينين وشبه الدينين وتلاميذهم من أنصار المشاعية اللاعقلية التي أشرنا إليها، واتجاه المفكرين والاقتصاديين الذين حملوا اسم الاشتراكية (ثم وصفهم ماركس بالطوباوية- رغم أن الطوباوية كانت كما رأينا طوباوية مشاعية ذات اتجاه ديني). فرغم تخطيطات وتشبهات ماركس في هذا الموضوع، كان هؤلاء الاشتراكيون يؤمنون بدرجة أو بأخرى بالعقلانية وبالنظام العقلاني الطبيعي- بمعنى النظام الحقاقي العادل وليس بمعنى النظام البدائي أو المشاعي. وبالإضافة إلى تميزهم بهذا المنظور الفلسفي العقلاني، وبسبب هذا المنظور، لم يكونوا يرفضون الاستثمارات الخاصة أو يطالبون بالغائها، ولكن كانوا يطالبون باخضاعها لما يتصورونه من تنظيم عقلاني طبيعي، ولما يتصورونه من قواعد العقل والحق والعدل.

وأشهر هؤلاء الاشتراكيين العقلانيين أو شبه العقلانيين الأوائل، هم سان سيمون وشارل فورنييه وروبرت أوين. ويقول إنجلز في كتابه المسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»، إن الثلاثة يشتركون في شيء واحد، هو أنهم لا يمثلون مصالح البروليتاريا! وهذا في الحقيقة تعبير عن اتجاه عقلاني، لأنه ليس من المنطقي ولا من العلمي أن يتحدد نظام ومسار ومصالح المجتمع وفق مصالح- بل وتحت حكم- أدنى طبقات المجتمع وأكثرها تخلفا وأبعدها عن العقل والمنطق والثقافة الفكرية! ومع ذلك، فأنجلز يتصور أنه يدبهن حين يصفهم بأنهم- «مثل الفلاسفة الفرنسيين»- لا يمثلون اتجاه طبقة العمال (غير المثقفة)، وإنما يطالبون بحكم «العقل» أو «مملكة العقل» أو «المجتمع العقلاني»!

وفي الكتاب المذكور، يكرر أكثر من مرة أن العيب الأكبر للاشتراكيين الطوباويين، هو أنهم كانوا يعملون «الاشتراكية تعبيراً عن الحقيقة المطلقة والعقل والعدالة»، ويبحثون عن الحلول والتفسيرات «في أدمة الناس وليس في أساليب الإنتاج والتبادل»، أي «في الفلسفة وليس في اقتصاديات كل عصر خاص»! وهذه الكلمات تعبر بوضوح عن موقف الماركسية ضد العقل والمنطق وحد التعديلات الموضوعية والعدل، وتبين أن تصورات ماركس وإنجلز هي الأخرى بأن توصف بالطوباوية لأنها تقوم على النسبية الذاتية الطبقيّة ولا تقوم على الأسس

العلمية الموضوعية العامة. والحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الأوائل كانوا أقرب منهما إلى الصواب. فالصواب الموضوعي يجب أن يبدأ بالفعل من الدماغ ومن الفلسفة ومن العلوم المتخصصة، التي هي وسائل الاستقراء والاستنباط من الواقع- بما في ذلك استقراء واستنباط أي تحديات اقتصادية أو غير اقتصادية لظواهر وقوانين أي عصر أو مجموعة عصور.

ويقول إنجلز فيما يتصور أنه هجوم على هؤلاء الاشتراكيين، إنهم كانوا يرون: «أن المجتمع لا يقدم إلا الأخطاء، وأن إزالتها هي مهمة العقل. فمن الضروري إذن أن نكتشف نظاما جديدا للترتيب الاجتماعي يكون أكمل، وأن نفرضه على المجتمع». وهذا أيضا في الحقيقة تكريم لهم، وتأكيد على أن أفكارهم كانت ذات اتجاه ثوري عقلاني ضد اللاعقل الاجتماعي ضد القوى الصانعة للتدهور الاجتماعي، ومن أجل استخدام السلطة في فرض الحلول العقلانية لمشاكل المجتمع والتطور الارتفاعي.

فدبهي أن كشف الخطأ وتحديد الصواب وتخطيط المستقبل أو النظام الاجتماعي البديل هو مهمة العقل (أي الفلسفة والمنطق والعلوم المتخصصة والتفكير العلمي) لكن إنجلز يهاجم العقل والمثالية بحجة الهجوم على تطورات الثورة الفرنسية والحقيقة أن هذه الشعارات المضللة هي مجرد سرقة بيفايوة لنفس مفسطات وتخليطات نابليون بونابرت، الذي كان يهاجم «الابديولوجية» ومنهج استخدام الأفكار العقلانية في السياسة والحكم بحجة الهجوم على عهد الارهاب والقوى في المرحلة السابقة على نظامه الامبراطوري الفاشل؛ وبدلا من أن يدرك إنجلز أن المرحلة الفوضوية الارهابية كانت ركوبا إجهاضيا تحريفيا إفساديا للثورة العقلانية الفرنسية التي أطلقها الفلاسفة التنويريون خصوصا في القرن الثامن عشر، وبدلا من أن يتذكر أن الاشتراكيين الأوائل هؤلاء كانوا يرفضون التمردات الجماهيرية عموما ويعتبرونها أعمالا فوضوية، وكانوا على التخصيص أعداء المرحلة الدهمانية الارهابية في الثورة الفرنسية، بينما كان هو وماركس يدافعان عنها ويعتبرانها نموذجاً لحكم «الشعب» أو حكم «العامة» إذا به يأخذ عليهم أن «ملكة العقل» التي رسمها الفلاسفة تحولت إلى «ملكوت الارهاب» ثم إلى «فساد الديكتاتور» ثم إلى «استبداد نابليون» (أشهر مروجي هذا الرأي أصلاً)، وأن «انتصار العقل» الذي بشر به الفلاسفة انقلب إلى زيادة الجرائم والدعارة والزنا، وعارسة القهر باستخدام الفساد بدلا من القوة وباستخدام الذهب بدلا من السيف؛ وهذه دعوى حق يراد بها باطل، لأن هذا الكلام الجميل جدا الذي لم يفهم معناه، لا يمكن تروجيده ضد الفلاسفة وغيرهم من العقلانيين الذين اهدرت عقلايتهم بتلك «الثورة» الدهمانية الطبقية ثم بعسكرية نابليون المتصالحه مع الكنيسة؛ بل أعتقد أن إنجلز اقتبس كالمعتاد هذا الهجوم على الفساد والتدهور من المفكرين العقلانيين الذين كانوا يفضلون اتجاهات تعكس العقلانية والمخرج على أحكام العقل<sup>(١١)</sup>

ولو كان ماركس وإنجلز قد فهما معنى ذلك، لأدركا أن الثورات «الجماهيرية» أو «الشعبية» التي يدافعان عنها، ليست إلا عمليات ركوب وإجهاض وفساد وتصفية للثورات العقلانية الحقيقية. فالدهمانية المعادية للعقل والعقلانية، هي من صنع المطالبين بثورات العبيد والطبقات السفلى، وليست من صنع فلاسفة التنوير المطالبين بالثورات الفكرية.

ومع ذلك، فالحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الثلاثة الأوائل لم يكونوا من أنصار العقلانية المادية التامة، ولكنهم كانوا فقط أكثر عقلانية من الشيوعيين الكنسيين ثم غير الكنسيين من

(١١) انظر النصوص الواردة أعلاه عن كتاب إنجلز المذكور، في «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الانجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثاني: ص ١١٨ - ١٢١ و ١٢٨ و ١٣٦.

أمثال باييف وكايبه وماركس. وهذا فضلا عن أنهم تعرضوا لعمليات قهر وتحطيم ذهني وشخصي، أدى إلى تطور أفكارهم في اتجاه تدهوري، بحيث أن الأفكار الأولى لكل منهم كانت أقرب إلى الصواب من الأفكار المتأخرة.

### ثالث الاشتراكيين الأوائل

يعتبر كلود هنري سان سيمون (١٧٦٦-١٨٥٢)، مؤسس الاشتراكية الفرنسية. وكان من تلاميذ الفيلسوف العقلاني والانسكلوبيدي الفرنسي دالمبير Dr. Alembert. ويعتبر اتجاهه رد فعل ضد الثورة الفرنسية وضد عسكرية نابليون. وقد قبضت عليه الثورة الفرنسية فترة، ثم لاقى الاضطهاد والحصار والحerman من الرزق في عهد نابليون ومن بعده. وكان من رأيه أن الدين اختراع بشري، ومن ثم كان يتنادى بما يسمى الاتجاه الفيزيائي (= العلم الطبيعي) physicalisme. لكنه تحول إلى الإيمان بالله وليس بالأديان. وكان يطالب بإقامة دولة صناعية يقودها العلم الحديث، ويحكمها الرؤساء الصناعيون بدلا من الاقطاعيين العسكريين، وكذلك رجال العلم بدلا من رجال الكنيسة. وفي رأيه أن «الهدف الاجتماعي» للدولة الصناعية المطلوبة، «هو إنتاج الأشياء النافعة للحياة». ولهذا يقول «إن السياسة هي علم الانتاج». وكان يرى أن الصناعيين هم العاملون، بمعنى أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين وليس فقط العمال بأجر. فالصناعي هو العامل المنتج. بل إنه يعتبر حتى إنتاج «الثقافة» نوعا من الصناعة.<sup>(١)</sup> وفي مقابل الصناعيين بهذا المعنى الواسع، كان يضع العسكريين وأصحاب الربح العقاري والمستشارين القانونيين للنظام المرفوض L'égistes، وغيرهم من «البرجوازيين العاطلين» Les bourgeois oisifs / idlers. وكان يسمى اتجاهه هذا باسم «الاتجاه الصناعي» industrialisme، كاتجاه يعبر عن سلطة جديدة توحد طاقات «العمل والانتاج» أو «العلم والصناعة»، في مقابل «الاتجاه الليبرالي» liberalisme، كاتجاه يقوم على رأس المال العقاري وعلى المستشارين القانونيين. وهذا «الاتجاه الصناعي» يعني عنده تطوير الصناعة وحياة الناس من خلال «التنظيم العقلاني» للانتاج والحياة، بما يلغى استقلال الانسان للانسان وللانسان ويتقل «من التحكم في الناس إلى التحكم في الأشياء».

وكان يدعو إلى تكافؤ الفرص أو المساواة في الحقوق، وليس المساواة التامة أي التطابقية. ومن تلاميذه المتابعين له، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع، وفرد يماند ديلسيس الذي حفر قناة السويس ثم تعرض للتوريط والتصفية في القارة الأمريكية، والحقيقة أنه كان أكثر تقدما وعقلانية من تلميذه أوجست كونت. وكان يرى أن التاريخ أو تطور المجتمع البشري، يخضع لقوانين موضوعية يمكن اكتشافها، وأن علم المجتمعات البشرية يمكن أن يصبح على نفس مستوى الدقة مثل علوم الطبيعة. وقد أخذ عنه أوجست كونت فكرة تقسيم التاريخ البشري أو التاريخ الذهني للبشر إلى ثلاث مراحل. هي: المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية. وهكذا أخذ سان سيمون مبدأ حتمية «التقدم» الذهني، ولم يستطع أن يدرك أن التاريخ صراع بين العقل واللاعقل، يمكن أن ينتصر فيه اللاعقل ويتقهقر ويتدهور فيه العقل في أي زمان ومكان- كما حدث في معظم العصور القديمة والوسطى، وكما بدأ يحدث في مراحل إزالة آثار عصر النهضة والتنوير.

وعلى كل حال، فالمهم في هذا التصور أنه رد على كارل ماركس قبل ظهوره، فناقش دور أدوات الانتاج في تقدم الحياة والمجتمع، مؤكدا أن تقدم أدوات الانتاج يعني تقدم الاختراعات، أي تقدم القدرات الذهنية للبشر. وهو يقول إن «الارتقاء الذهني للمجتمع لا يمكن

(١) انظر في هذه النقطة، النصوص التي أوردها بليخانوف في كتابه المذكور. المجلد الأول ص ٥٤٦.

إلا أن يعيد على مستوى أكبر، الارتقاء اللاهني للفرد، لأن المجتمع يتكون من أفراد». وقد تعرض سان سيمون للاضطهاد والحرمان من وسائل الرزق ومن وسائل النشر. واتهم بالجنون. وأدت هذه الضغوط التحطيمية إلى قيامه بمحاولة انتحار عام ١٨٢٣. وفشلت المحاولة، لكن تعرض وجهه للتشويه كما فقد إحدى عينيه. (قارن ذلك بطريرك الحياة المدعومة التي عاشها ماركس لمدة ٣٤ عاما في لندن). وبعد هذا الانهيار والتدهور الشخصي والذهني، أصدر سان سيمون في العام الأخير من حياته (عام ١٨٢٥) كتابا بعنوان «المسيحية الجديدة»!

أما شارل فورير Fourier (١٧٧٢-١٨٣٧)، فقد قبضت عليه الثورة الفرنسية أيضا، وكاد يتجهى إلى المقصلة لولا أن أنقذته الظروف. وكان يرفض الثورات العنيفة عموما، كما كان يهاجم نفاق وعود منظري الثورة الفرنسية وتناقض هذه الوعود مع وقائع زيادة الفقر والتدهور الأخلاقي والشخصي لأغلبية الشعب. وهذه الملاحظات، تؤكد ماسبق قوله عن أن إنجلترا كان يسقط على سان سيمون وفورير أوهامه هو وماركس عن الثورة الفرنسية التي كان الاشتراكيان الاثنان من ضحاياها!

وكان فورير مؤمنا بالله وبالعناية الإلهية. وفي رأيه أن المدنية أفسدت خطط العناية الإلهية، فصنعت نظاما «ينتج فيه الفقر عن الزيادة في وفرة الإنتاج». وهو يرى أن مفكرى العصر الجديد، أقاموا دينا جديدا هو «دين الشهوة» La religion de la volupté، بدلا من فلسفة «العقل» أو «المحبة الإلهية للبشر» theophilantropie. وكان يأخذ بمبادئ المادية العقلانية الفرنسية، عن أن «البيئة» أو «الوسط» أو «المجتمع» وكذلك «التربية»، هما صانعا الانسان. ولهذا طالب بضرورة إقامة نظام اجتماعي يرضى الطبيعة البشرية ويحقق لكل فرد مصلحته. وهذا النظام يلغى الاستغلال الظالم الذي تحميه الدولة المدافعة عن مصالح الطبقة المستغلة، وذلك بإقامة مايسميه «فالتجات» أو «جمعيات متحدة» أو «مجموعات تعاونية صغيرة»، تضم كل واحدة منها ١٦٠٠ عاملا يقوم بتشغيلهم رأسمالي غادل، ليعملوا معا في تكامل، بحيث توزع الأرباح على: «العمل ورأس المال والموهبة». وقد حاول بغض أتباعه إقامة مستعمرات / مستوطنات في أمريكا، لكن أجهزة التحكم السرى أفسدتها تماما، كما أفسدت مستعمرات ومشروعات روبرت أوين وغيره.

وكان لشارل فورير أفكار عقلانية ملحة في فلسفة التاريخ. منها مثلا قوله إن المدنية تتحرك في تناقضات تصنعها ولا تحلها، وتدور حول نفسها في حلقة مفرغة لا تتقدم، بل «وتصل باستمرار إلى العكس تماما عما أرادت أن تصل إليه»! وأوضح من بعض إشارات، أنه كان يشعر أن هذا الاتجاه التعكسي التدهوري مصنوع عمدا وليس تلقائيا. ولهذا يقول ملاحظة صريحة وهامة جدا، هي أن «المدنية» تتجه إلى «الانتهاء» إلى تدمير السلالة البشرية». لاحظ أن فورير يهاجم المدنية في ذاتها ولا يدعو طبعها إلى البداية مثل جان جاك روسو وابن خلدون، ولكنه يهاجم قوى التناقض والتعكس والتدهور التي تغربها التقدم البشرى في المدنية.

والاشتراكي الثالث، هو البريطاني روبرت أوين Owen (١٧٧١-١٨٥٨). وكان عقلانيا ملحدا. ويبدو اتجاهه واضحا في عنوان كتابه «موجز للنظام العلائقي للمجتمع» Outline of the Rational System of Society. ويطالب فيه بـ «حكومة عقلانية» تحقق «المبادئ الأولى للطبيعة البشرية». ومن أقواله العقلانية الهامة، أن «الأساليب السلمية (الأخلاقية) إنما يتحكم فيها إلى حد كبير هؤلاء الذين لهم سلطتهم في شئون البشر». وكان يرى - على غرار سقراط - أن التقدم البشرى ليس إلا تقدما في «معرفة الانسان بنفسه»، وأن أصل الشر

**الاجتماعي «جهل الشعب».** (قارن ذلك بتصوير ماركس عن القيادة والحكم الدكتاتوري للبروليتاريا). ولهذا كان يعتبر التربية صانعة الأخلاق. وكان يطالب بأشتركية المساواة في الحقوق، لا المساواة التطابقية. وفي عمله كمدير وشريك في رأس المال في مصنع قطن كبير في نيولانارك، طبق أفكاره الاشتراكية الإصلاحية على ٢٥٠٠ عامل كان معظمهم من الفاسدين ذوى السوابق الجنائية (١١). وقد أصبحوا جميعا مستقيمين (١٢) وكان يستخدمهم لمدة ١٠ ساعات فقط في اليوم، في مقابل ١٣ أو ١٤ ساعة لدى الرأسماليين الآخرين. وعندما أغلق المصنع بسبب أزمة القطن، استمر يصرف لهم أجورهم لمدة أربعة شهور. وكان المصنع يزود العمال بالغذاء الصحي والملابس اللاتقة ووسائل الترفيه، ويربى أبنائهم منذ سن الثانية في رياض أطفال قبل المدارس. ومع ذلك، كان يحقق أرباحاً مجزية لأصحابه، مما يدل على إمكان قيام الاستثمار الخاص بدوره الاقتصادي الربح بطريقة إنسانية عادلة. لكن في مرحلته الأخيرة، وبعد أن تعرض لضغوط التخليط الذهني ومؤثرات التغليب، بدأ أوين يتجه إلى فكرة إلغاء الربح والغاء الملكية الخاصة وتطبيق الشيوعية. وبذلك انتهت تجاربه الاستثمارية الناجحة والفاضحة للظلم والاستغلال والإنسانية في النظام الرأسمالي. ومع ذلك، فقد قدم مساهمات إصلاحية رائدة للطبقات الشعبية، خصوصا في مجال الحركة التعاونية والحركة النقابية.

## ٥- الاقتصاديون الراديكاليون

### من هم الاقتصاديون الراديكاليون؟

قلت إن الإيمان بالعقلانية بدرجة أو بأخرى (كامتداد للفلسفة العقلانية التي بدأت منذ القرن السادس عشر ووصلت إلى ذروتها في القرن الثامن عشر)، كان سمة مشتركة بين الاقتصاديين التقليديين الأوائل والاشتراكيين الأوائل والاقتصاديين الراديكاليين. والحقيقة أن هذه العقلانية هي التي صنعت علم الاقتصاد ودقعت تقدمه. فهي تقوم على مبادئ الطبيعة البشرية والنظام الطبيعي والقوانين الطبيعية أو الموضوعية والحق الطبيعي والمعدل الطبيعي، الخ، مما يعني أنها توفر القاعدة المنطقية المنهجية أو الأساس المنطقي المنهجي لعلم الاقتصاد كفرع علمي موضوعي من العلوم الاجتماعية والإنسانية والأخلاقية. ولهذا تدهور علم الاقتصاد وانسلخ من أهدافه، عندما تدهورت العقلانية بهذه المجموعات الثلاث. وعلى كل حال، فقد تكلمت عن المجموعتين الأولى والثانية، وانتقل الآن إلى المجموعة الثالثة.

**وأقصد باسم الاقتصاديين الراديكاليين، هؤلاء الاقتصاديين الذين وجهوا النقد الجذري إلى الاقتصاد البرجوازي في علم الاقتصاد وإلى الواقع الاقتصادي البرجوازي، ومن ثم قدموا تصورات إصلاحية جذرية لهما. ومن الممكن تشبيههم بالاشتراكيين الأوائل في تقدمهم الجذري للواقع الاقتصادي. لكنهم يختلفون عنهم في نقطتين: النقطة الأولى، أنهم كاتقتصاديين وجهوا**

(١١) لاحظ أن هذه التجربة تعبر في حد ذاتها عن خطأ في تصورات أوين وأمثاله عن دور الظروف والتربية في صناعة الطبيعة البشرية السليمة. فالظروف والتربية يمكن أن تصنع طبيعة سليمة أي عقلانية عندما تبدأ فعلها أصلا من قدرات ملائمة واستعدادات سليمة، لكن لا يمكن أن تصنع «طبيعة جديدة» لأصحاب الطبايع والاستعدادات اللاعقلية الفاسدة فطريا أو التي تعرضت للتخبط والاقتصاد بالانكساب الجذري. ولهذا وقع أوين في الكثير من الاستنتاجات الخاطئة المستقاة من محاولاته مع هؤلاء الفاسدين والمجرمين السابقين، تشبه الاستنتاجات التي استقرأها فرويد من دراساته على المرضى لمحاولة تطبيقها على السليمة من ذلك مثلا، استنتاجاته المتأخرة ضد الملكية الخاصة ضد الزواج، الخ.



النقد الجذري إلى الاتجاهات البرجوازية لعلم الاقتصاد وليس فقط للواقع الاقتصادي. والنقطة الثانية، أنهم لم يحددوا واقعا اقتصاديا بديلا للرأسمالية، أو على الأقل لم يحددوه كنظام اقتصادي اجتماعي بديل باسم الاشتراكية. بل ورعا يكون بعضهم قد تصوروا أن الإصلاحات الاقتصادية الجذرية المطلوبة، تتفق مع أصول الرأسمالية، وتعتبر أقرب إليها من وقائع تطوراتها اللاعقلية واللاإنسانية.

وبعض الاقتصاديين يدرج هؤلاء تحت اسم «المدرسة النقدية» أو «نقاد الاقتصاد»، بينما البعض الآخر يدرجونهم تحت اسم «الاقتصاديين المخالفين». وهذه في الحقيقة تسميات لا تعبر عن طبيعة اتجاههم، فضلا عن أنها تشمل أيضا عديدا من الاقتصاديين النقاد أو المخالفين الذين لا يصلون إلى المخالفة في المبادئ والجلور، أو هؤلاء الذين يتقنون ويخالفون في اتجاه النفاق والتمويه، أو في اتجاه حل مشاكل الرأسمالية وليس حل مشاكل المجتمع (مثل اتباع الاتجاه الفاشستي أو اتباع اتجاه الرأسمالية الحكومية).

وعلى كل حال، فأشهر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل في رأيي، هم: جيرمي بنتام، وليونارد سيسموندى، وجون ستوارت ميل.

وقد تحدثت قبل ذلك عن الفيلسوف الأخلاقي والاقتصادي البريطاني جيرمي بنتام Bentham (1748-1832)، الذي كان يطالب بالمساواة في الحقوق وبالأمن الاجتماعي، وبضرورة أن يتصدى علم الاقتصاد لتدبير مصالح البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا يقتصر على تحليل ماهر كائن. وكان يرى أن قوانين الاقتصاد يجب أن يضعها الانسان عقلانيا، لأن يتربكها لتلقائية الطبيعة.

أما ليونارد سيسموندى Sismondi (1773-1842)، فهو سويسرى من أصل إيطالى وذو ثقافة فرنسية، عاش بين سويسرا وإيطاليا وفرنسا. وكان يعمل أستاذا للفلسفة ثم أستاذا للتاريخ في أكاديمية جنيف. فهو إذن من رجال الفلسفة، فضلا عن أنه مؤرخ عقلاني متعمق، وليس فقط اقتصاديا. وله كتاب هام عن «تاريخ سقوط الامبراطورية الرومانية»، وكتاب عن «تاريخ الجمهوريات الإيطالية في العصور الوسطى» وكتاب عن «تاريخ الفرنسيين». ولهذا كان يرى أن القوانين والنظم أو التجارب الاجتماعية والاقتصادية، يجب استقرارها من عصور التاريخ. ومن أهم كتبه الاقتصادية، كتاب «بحث في القوة التجارية»، ثم كتاب «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي».

ويرى سيسموندى - كأستاذ فلسفة وأستاذ تاريخ - أن علم الاقتصاد القائم يوجه اهتماما أكثر إلى دراسة وسائل إنتاج الثروة، ولا يوجه اهتماما كافيا إلى موضوع استخدامها في ترقية الرفاهية البشرية. وفي هذا، قال كلمته المعروفة التي أشرنا إليها، وهي: «هل الانسان ملك للثروة، أم الثروة ملك للانسان؟». وقد طالب بتدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وحماية القيم الانسانية، لأن الدولة تتحمل مسؤولية تحقيق «الرفاهية الاجتماعية» و «الطمأنينة والاستقرار». وفي رأيه أنه لا يمكن وصف بلد ما بالرخاء، إذا كان جزء ملحوظ من أهله يعيشون في فقر وشقاء. وكان يطالب بتقييد استخدام الاختراعات والآلات الميكانيكية، من أجل مكافحة البطالة والفقر. وهاجم تصورات آدم سميث عن أن سعى الفرد إلى مصلحته الذاتية يعود بالنفع على المجتمع، كما رفض مبدأ الحرية الاقتصادية غير المقيدة.

ويقال إن ما يسمى «المدرسة التاريخية» الألمانية التي نشأت من منتصف القرن التاسع عشر، تأثرت بأفكار سيسموندى عن ربط الاقتصاد بالتاريخ. ومع ذلك، فقد ظهر قبل ذلك اقتصاديون ألمان شبه راديكاليين، فضلا عن أن بعض من تأثروا بسيسموندى لا يمكن اعتبارهم راديكاليين أو عقلانيين.

وعلى كل حال، نجد مثلاً أن الاقتصادي الألماني آدم سمولز (١٧٧٩-١٨٢٩). كان من طالبو التركيز على تكامل الحياة، واعتبار «المنافع» البشرية شاملة للثقافة وخدمات الدولة وليست قاصرة على الثروة، وأن الاقتصاد يجب أن يوفر «قيم الحياة» إلى جانب «الرخاء المادي». ولهذا قسم عوامل الانتاج إلى «الأرض والعمل ورأس المال ورأس المال المعنوي». كذلك يرى الاقتصادي الألماني فردريك ليست (١٧٨٩-١٨٤٦). أن «القوى الانتاجية» التي تحدد درجة رخاء أى شعب، لا تقاس بالثروة فقط، لكن أيضاً بالموارد الطبيعية والعلوم والفنون والأخلاق وبالتوازن فى النشاطات، الخ. وهو يعتبر مثلاً اختراعات الحروف الهجائية والطباعة ونظام البريد وحرية الضمير وإعلان الاجراءات القانونية، أمثلة للقوى الانتاجية العظيمة. ولهذا يقول إن التعليم والصحة والرغبة فى التقدم وقيام حكومة نزيهة منظمة والتنسيق بين الزراعة والصناعة والتجارة وأساليب النقل، هى شروط ضرورية لتقدم الثروة الصناعية، ولا يمكن تحقيقها إلا بواسطة الدولة.

ومن الاقتصاديين الآخرين الذين قد يمكن اعتبارهم راديكاليين محدثين (رغم التحفظ على منهجياتهم وفلسفاتهم غير المدعمة عقلانياً)، الفيلسوف الاقتصادي الأمريكي ثورشتاين فيهلن (١٨٥٧-١٩٢٩).<sup>(١١)</sup> وكانوا ينظرون إليه نظرة شك مستمر، ويعتبرونه شاذ الأراء. وقد أصدر عام ١٨٩٩ كتاباً بعنوان «نظرية الطبقة الحاملة» [العاطلة]. وواضح أنه استرجع بذلك أفكار سان سيمون التي سبق ذكرها. وفى هذا الكتاب وكتاب «نظرية مشروعات الأعمال» وكتاب «المهندسون والأثمن»، اعتبر الأرستقراطية الرأسمالية الحديثة المتورطة فى الاتفاق الباذخ والاسراف الاستهلاكى طبقة طفيلية، تشبه طبقة الحكام العسكريين والكهنة الذين كانوا يتحكمون فى المجتمعات البربرية بقوة النهب والسلب والقتل وليس بقدره أعمالهم الانتاجية. ولهذا يستعير من سان سيمون أيضاً اسم «الصناعيين»، فيضع فى مقابل تلك الطبقة الطفيلية الشبيهة بقراصنة العسكريين والكهنة من يسميهم «قادة الصناعة» captains of industry، أى قادة المشروعات والمهندسين والفنيين وغيرهم من يستهدفون زيادة الانتاج لا زيادة الربح.

وفى رأيهم- الذى يشبه رأى الأرسطى الأخلاقى القديم- أن اكتساب المال يختلف اختلافاً كبيراً عن إنتاج الطيبات، بل وغالباً ما تكون هاتان العمليتان متناقضتين، لدرجة أن بعض كبار رجال الأعمال قد يلجأون إلى «التخريب الرأسمالى» (يطرد العمال وأغلق المصانع وما إلى ذلك) من أجل خفض الانتاج وزيادة الأسعار. ولهذا يقول إن التناقض الرئيسى فى الرأسمالية، ليس بين العمال والرأسماليين، ولكن بين الدافع على الانتاج والحافز على تحصيل الربح. وهذا رأى مفيد، لكنه يحتاج إلى تصحيح واستكمال. ذلك أن ما يمكن تسميته باسم «مبدأ الربح الاستغلالى الأقصى» للرأسمالى، يعنى ويفرض منطقياً بلاشك التناقض الرئيسى بين العمال ومعهم المستهلكون عموماً وبين الرأسماليين الساعين إلى ذلك النوع من الربح. فإذا قلنا إذن إن المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد الرأسمالى هى مشكلة الربح الاستغلالى الأقصى، فهذا يتضمن منطقياً التناقض الرئيسى بين الرأسماليين وبين العمال والمستهلكين، وليس فقط التناقض بين الرأسماليين الطفيليين وبين زيادة الانتاج.

ونرجع الآن إلى ثالث وأكبر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل، وهو جون ستيفوارت ميل.

### أكبر اقتصاديين الراديكاليين

جون ستيفوارت ميل Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) هو فيلسوف أخلاقى واقتصادي وأستاذ فى المنطق، كان معاصراً للماركس. ويعتبر المقابل العقلانى المباشر إذ ذاك للماركسية- المقابل الذى

(١١) انظر سول فى كتابه المذكور، ص ١٩٦-٢٠١.

كانت الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل تهتم حقا باستطلاع واستئصاله بغض النظر عن مواقفها العلنية والتصويبية وملاعيبها فى إثارة ردود الفعل المعكسة. وهذا واضح عمليا فى مدى ما حققه كارل ماركس من شهرة ورواج، بينما جون ستوارت ميل لا يعرف إلا خاصة المتخصصين، ولا تكاد كتبه الفلسفية والاقتصادية تتاح للقراءة حتى لخاصة المتخصصين!! وأعتقد أن الأجهزة البريطانية للتحكم السرى الشامل حين استخدمته فى تلك الفترة كعقاب بديل من أجل الاستطلاع الذهنى، إنما استهدفت بذلك تحديد معالم التفكير الاقتصادى الأخلاقى العقلانى الذى يمكن أن يؤثر فى أى اقتصادى مستنير، والذى يجب من ثم مقاومة مقاومة حقيقية وتحريفه إلى الاتجاه الرأسمالى أو إلى الاتجاه المشاعى.

وجون ستوارت ميل هو الابن الأكبر لأحد الاقتصاديين. تخصص فى الفلسفة والمنطق ودرسها فى بريطانيا وفى فرنسا، ثم استمر على اتصال بأوجست كونت. مؤسس علم الاجتماع. وكانوا يعتبرونه فى لندن «مجتونا»، بسبب زيادة اهتمامه بالفلسفة وله فى المنطق وفى علاقة «التكامل» بين الاستنباط والاستقراء آراء مفيدة. وقد أصدر كتابه فى «المنطق» عام ١٨٤٣، ثم بدأت بعد ذلك كتبه عن «الاقتصاد» وعن «الحرية» وعن «الأخلاق النافعة» الخ. وفى موضوع الحرية، قال إن الحرية السياسية وحدها لا تكفى، لأن الطغيان الاجتماعى يمكن أن يكون أشد طعنا من الطغيان القانونى. وقد أشرنا من قبل إلى كلمته المعروفة عن حق الفرد فى التمسك برأيه فى مواجهة رأى البشرية كلها. ويبدو أن دفاعه المبدئى الراسخ عن حرية الفرد، هو الذى جعل بعض مؤرخى الاقتصاد (مثل سول) يعتبرونه من مجددى المذهب البرجوازى التقليدى!!

لكن فى ذلك المذهب التقليدى، كان دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس يؤمنان كما رأينا بأن استمرار الفقر والظلم هو قانون طبيعى وضرورى للرأسمالية التى هى واقع سليم يجب أن يستمر! وقد نقل ماركس عنهم هذا التصور، رغم أنه أضاف إليه اعتبار الرأسمالية مجرد مرحلة طبيعية أو ضرورية فى التاريخ الطبيعى السليم، كان يتحقق أن تتحقق ثم سيتحتم أن تحل محلها مرحلة أخرى بعد أن تنضج وتستكمل تطورها!! أما ميل كفيلسوف منطقى وأخلاقى وباحث فى علم النفس، فقد رفض هذا التصور التقليدى، واعتبر القوانين الاقتصادية والاجتماعية قوانين خاضعة للتنظيم البشرى. فلا يوجد قانون طبيعى خارج إرادة البشر يفرض عليهم نظاما معيناً لتوزيع الثروة، لكن الطبيعى بالمعنى الصحيح هو فى رأيه أن يصنع البشر قوانين للمجتمع وللإقتصاد تحقق النتائج الأفضل. من ذلك مثلا أنه يمكن تغيير القوانين الرأسمالية لتعديد الثمن أو القيمة، لأنها ليست من قوانين الطبيعة المفروضة على الإنسان. فالنظام البشرى وقوانين وعادات المجتمع فى مختلف المجالات، يصنعها «الفريق الحاكم» ويمكن تغييرها بإرادة الإنسان».

وهكذا أكد جون ستوارت ميل رأى فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل عن دور السلطة الحاكمة ودور العقل والمعرفة فى صناعة نظام وظروف المجتمع. وقد استدرك قائلا إن عملية التفكير والتغيير تخضع هى نفسها لقوانين طبيعية، أى لقوانين موضوعية حتمية تتعلق بالطبيعة البشرية للأفراد، لكن هذه مسألة أخرى تدخل فى مجال علم النفس ولا تدخل فى المجال الاجتماعى الاقتصادى.

وفى رأيه أن المجتمع (أو بالأحرى الفريق الحاكم للمجتمع) يستطيع أن يخضع الانتاج وتوزيع الثروة لأى قواعد، ويتابع بعد ذلك نتائجها علميا ومنهجيا، بطريقة الملاحظة والتفكير والاستفادة من التاريخ. وهو يعتبر «الخدمات» جزءا من الانتاج بأدق معانيد، بل ويعتبر الاستهلاك نفسه وظيفة إنتاجية، كما يتضح فى الغداء الجيد والتعليم الصحيح. وهذا تحديد

فلسفى بعيد النظر. ومن ناحية أخرى، يرى أن «وظيفة رأس المال فى الانتاج» هى توفير مستلزمات العمل ومستلزمات حياة العمال. ويستنتج من ذلك ومن دراساته لتجارب المشروعات والمستوطنات الجماعية والتعاونية للاشتراكيين الأرائل، أن الرأسمالى ليس ضرورياً، وأنه يمكن الاستغناء عنه. لكن هذا لا يعبر عن رأى شامل، ولذا يعبر عن بعض مناقشاته الآام ومطام الرأسمالية التى يمكن أن تؤدي فى رأيه إلى قبول أى بديل.

وناقش ميل مشاكل المجتمع، فقال إن سببها هو أن البشرية «لا زالت فى مرحلة مبكرة جداً من مراحل التقدم الانسانى»، وأن المجتمع لابد سيسصل إلى حالة «السكنية النفسية» أو «انعدام الهموم»، إذا تحكمت فيه الإرادة العقلانية التى تسعى إلى «تقييد تكاثر السكان، وتوفير سبل الحياة للجميع فى راحة ورفاهية، وإيجاد تنظيم أفضل لتوزيع المنتجات بدلاً من زيادتها بدون حدود». وقد هاجم ظاهرة زيادة السكان هجوماً شديداً، وقال: «لماذا غلأ الدنيا بما لا يستطيع أن تتسع له من السكان، حتى لو استطاع التقدم الفنى توفير الغذاء المناسب لهم؟! إنه لا يهتم على الرضا أن تفكر فى استزراع كل بقعة أرض تصلح لانتاج الغذاء اللازم للانسان، أو كل قطعة أرض فضاء تنمو فيها الأزهار أو المراعى الطبيعية، أو أن نبني الحيوان والطير بما يصلح لاستعمال الانسان، أو نلاحق كل بقعة تنمو فيها الشجيرات والزهو البرية للقضاء عليها كالأعشاب الضارة باسم توسيع الزراعة.»

وهذه الكلمات المنطقية للماحة التى تجمع بين الاقتصاد والفلسفة، تبدو قيمتها الحقيقية إذا تذكرنا أن كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين (حتى المحدثين)، كانوا يدافعون عن زيادة السكان، باعتبارها زيادة لقوى العمل، أو - بتعبير ابن خلدون وغيره فى العصور الوسطى - «زيادة للامران» وهذا هو الموقف الدينى القديم إزاء هذا الموضوع، لأن موقف القسيس مالتوس ضد ذلك كان يعبر عن نوع من العقلانية الدينية الأوروبية. وفى مصر مثلاً، كان الاقتصاديون حتى السبعينات يؤيدون زيادة السكان - بل ويعتبرونها من أسباب تقدم الانتاج<sup>(١)</sup>

وهنا يحدد جون ستيوارت ميل - كفيلسوف - الأهداف الأخلاقية الصحيحة للحياة التى يجب أن يستهدفها الاقتصاد أيضاً، فيقول إنه يجب استغلال زيادة السيطرة على الطبيعة فى تقصير ساعات العمل وزيادة ساعات الفراغ التى تتيح تنمية العقل وتحسين الحياة. وبخصوص الاشتراكية وظروف العمال، كان ميل يرى أن الطبقات الدنيا لم تنضج بعد للاشتراكية، وأن «طبيعة المستقبل تتوقف على الدرجة التى يمكن أن نجعل بها العمال مخلوقات عاقلة». ولاحظ هنا الفرق الجوهرى بين التهادى العام إلى الاشتراكية وعطفه على العمال ودفاعه عن مصالحهم وتكريسه جزءاً كبيراً من حياته لتحسين ظروف الطبقة العاملة، وبين إدراكه الموضوعى لتخلفهم الشخصى والعقلاى. وفى مقابل ذلك، وصل التخلف والتعكيس عند ماركس إلى درجة اعتبارهم قيادة المجتمع وقيادة الاشتراكية وصانعى المستقبل<sup>(٢)</sup>

وعلى كل حال، فجون ستيوارت ميل لم يقدم حلولاً اشتراكية (رغم اعترافه فى مذكراته بأنه يتخطى إطار الديمقراطية ليصل إلى موقف الاشتراكية). وقد اكتفى بالمطالبة بإعادة النظر فى قواعد المجتمع الرأسمالى، والتركيز على أهمية «المسألة الاجتماعية» و «المسألة السياسية» فى الاقتصاد، وضرورة التدخل الحكومى - بالقدر الذى تستلزمه الحاجة - من أجل الأهداف العامة المذكورة. وهو يعتبر أى محاولة لتبرير عدم التدخل الحكومى، نوعاً من

(١) انظر كتب مسيحية وأبو اسماعيل والمحجوب، ص ٢٠٧ و ٩٨ - ٩٩ و ١٦٢ - ١٦٧ على التوالى.

المغالطة والسفسطة.

وميل لم يعمل فقط من أجل تحسين ظروف العمل، لكنه أكد أيضا على أن الهدف الاقتصادي الذي يجب استهدافه هو توزيع الثروة بصورة قريبة من المساواة. أى تضييق الهوة بين «طبقتين وراثيتين هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال». فالعملية الاقتصادية فى رأيه هى جوهريا عملية تعاونية، ومن ثم يجب إرساؤها على أساس تعاونى.

أما بالنسبة للاشتراكيين، فكان يخالفهم مبدئيا فى موقفهم ضد المنافسة، ويرى أن انعدام المنافسة يعنى الاحتكار وتشجيع الخاملين أو الفاشلين. وفى ذلك يقول: «إن الخطأ الشائع عند الاشتراكيين، هو أنهم يغفلون ما يتصف به أفراد الجنس البشرى من الكسل والميل إلى السلبية والتحول إلى عبيد للعادة». وهو يتفق هنا مع رأى الذى يأخذ على الاتجاهات الاشتراكية المعروفة حسن ظنها اللاعلمى بالبشرية عموما وبالعمال خصوصا، ومن ثم عدم تركيزها على صناعة وسائل وميكانيزمات التحكم العقلانى والترقية العقلانية وفرض (ب) غريزة) وتنشيط البشر والعمال عقلانيا. بل الحقيقة أن البشرية تحتاج أيضا إلى أن تطبق عليها علوم «تحسين النسل» (التي تطبق على الماشية ولا تطبق على الانسان الذى يجب أن يكون فعلا سيد الكون).

والمهم أن «ميل» يوصى باستخدام نظام المناقسة الاشتراكية أو التعاونية، والربط بين أكبر قدر من الحرية الفردية فى العمل والتصرف وبين الملكية المشتركة للمواد الأولية والمشاركة المتساوية فى خيرات العمل.

## الفصل الثالث - الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي

### الاتجاه العام لماركس

من الاشارات العديدة السابقة، يتضح لنا أن كلمة «عقلاني» rational يمكن أن يكون لها في هذا المجال معنيان:

١- معنى المعقول أو القابل للمعرفة والتحديد. وهذا المعنى نجد أنه حتى الخطأ أو الجنون أو ما إلى ذلك، تعتبر ظواهر عقلانية.

٢- معنى الصواب أو ما يجب أن يكون بالتحديد العقلي العلمي والمنطقي. وعلى غرار ذلك، نجد أيضا أن كلمة «طبيعي» natural لها في هذا المجال معنيان (بالإضافة إلى معنى ثالث معروف في الفلسفة، يتعلق بالواقع المادي غير البشري ومن ثم يعبر عن الحتميات المادية التي لا يتدخل الإنسان في صنعاتها). والمعنيان هما:

١- معنى الموضوعي الضروري أي المتحقق في الواقع نتيجة أسباب وقوانين ترجع إلى طبائع الأشياء. وهذا المعنى، نجد أنه حتى المرض أو الاستلاخ عن الاتجاه الطبيعي يمكن أن يعتبر طبيعيا.

٢- معنى الموضوعي السليم، أي الصحيح أو ما يجب أن يكون وفق طبائع الأشياء. وقد استخدم الفلاسفة التنوريون والاشتراكيون الأوائل وأدم سميث والرايكاكيون صفة «العقلاني الطبيعي» للتعبير عما يتصورون أنه الصحيح أو السليم أو ما يجب أن يكون، بينما استخدم ريكاردو ومالتوس هذه الصفة بمعنى مختلط، حيث تصوروا أن المعقول هو الصحيح، وأن المحترم واقعا هو السليم الذي يجب أن يكون وأن يستمر. أما ماركس، فهو مثل أستاذه هيجل لم يعترف بالعقل المنطقي أو بالحق العقلاني، ومن ثم لم يميز أصلا بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وبين ما هو معقول وما هو عقلاني صحيح، وبين ما هو محتوم واقعا من صنع الطبيعة المادية وما هو محتوم واقعا من صنع البشر. كما لم يميز بين المحتومة القاسدة أو المتحرقة أو المريضة وبين محتومة الواقع السليم الذي يجب أن يتحقق بفكر وفعل البشر.

وكانت نتيجة ذلك، أنه اعتبر ما يسميه النظام العبودي مثل ما يسميه النظام الاقطاعي مثل ما يسميه النظام الرأسمالي، كلها كانت وكان يجب أن تكون، وكلها معقولة وصحيحة في عصرها، وكلها كانت محتومة حتمية مادية مستقلة عن- بل و ضد- عقل الإنسان وإرادته! وهذا ينطبق أيضا في رأيه على النظام الاشتراكي المنتظرا وهكذا (وبفض النظر هنا عن تخليطات ومغالطات هذا التقسيم للنظم أو العصور)، لم يميز ماركس بين قوانين الصحة وقوانين المرض، أو بين قوانين العقل السليم وقوانين التخلف الذهني. أو بين قوانين طفو السفينة أو طوران الطائرة وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة!

وبهذه المنهجية اللاعقلية المختلطة، كان من الضروري أن يرفض مبدأ الاستثمار الخاص وأن يرفض كل قوانين الاقتصاد القائمة في ظل الرأسمالية، بحجة أن الاشتراكية لها استثماراتها المختلفة نوعيا. وكان من الضروري- بالجدل الهيجلي الماركسي القائم على اجتماع النقيضين- أن يرفض منظور العدل أو الظلم والخير أو الشر والإنسانية والأخلاق أو اللا إنسانية واللا أخلاق، وأن يعتبر لكل نظام عدالته الظالمة أو ظلمه العادل، وخيره الشرير أو شره الخير (بتشديد الياء)، وإنسانيته وأخلاقيته اللا إنسانية واللا أخلاقية أو العكس، ولهذا، استخدم أغرب أنواع التحايل الفكري ليثبت أن الرأسمالي لا يظلم العامل، لكن المشكلة هي مشكلة الطبيعة الموضوعية الضرورية للاستثمار الخاص الذي لا يمكن أن يكون عادلا! ومن ثم يجب ويكفي إلغاء رأس المال الخاص، لتنتهي كل مشاكل العمل والعمال ويبدأ عصر اللجنة على

الأرض.

كيف؟ وما هي خصائص النظام الاقتصادي الجديد وقواعد وقوانين تشغيله؟ لم يقدم ماركس - كما لاحظ الجميع - أي تحديدات عن ذلك، مكثفيا بالتركيز على ضرورة إلغاء ما اعتبره قواعد وقوانين خاصة بالأسمالية، مثل الاستثمارات الخاصة والسوق والتقييم التبادلي السلمي. الخ؛ فقد تصور منظوراته عن التاريخ وعن الاقتصاد، أن الاشتراكية ليست إلا تصفية للملكية الخاصة الرأسمالية - التي ترتبط في الحقيقة بالكثير من الأصول والقواعد العقلانية الطبيعية السلبية وفي هذا الاتجاه، كتب ضد اقتصاديات الرأسمالية ولم يكتب عن تصوره لاقتصاديات الاشتراكية، وكتب ضد رأس المال الخاص ولم يكتب عن تصوره لرأس المال العام وتشغيل المشروع العام، وكتب ضد نظام السوق والتبادل السلمي ولم يكتب عن تصوره لنظام اللاسوق والاتبادل أو التبادل اللاسلمي.

ولهذا، لم يكن من المنتظر أي تطبيق ناجح للماركسية، التي صنعت في لندن لتكون «نظرية» الثورات الفاشلة، أي وسيلة للتفجير والتفجير الدهمائي الفوضوي للإجهاضات الثورية التي من نوع انفجارية كوميون باريس الدهمائي الأرماني في ١٧٩٢ - ١٧٩٥، أو كوميون باريس الدهمائي العمالي في ١٨٧١ وبالقول أدت الثورة الماركسية في روسيا القيصرية إلى الحروب الأهلية الطاحنة والمجاعة الرهيبة الشاملة، لولا أن بعض الماركسيين المستعيرين (في عهد لينين ثم في عهد ستالين أيضا) كانوا يتصرفون بطريقة أو بأخرى ويدرجة أو يأخروا، لتعديل بعض عناصر الماركسية وتطعيمها ببعض المراجعات أو التصحيحات «البرجوازية».

ومن ناحية أخرى، يجب أن نتذكر أن من أقدم وأوسع ميكانيزمات التغليب والتشويه والاسفاد، التي كانت ولا تزال تستخدمها أجهزة التحكم السري الشامل لصناعة التدهور واللاعقل، ميكانيزم صناعة مقلوب الوسط المنطقي الصحيح، أي التعريط في أحد طرفي الخطأ، وهما - بتعبير أرسطو - الأفرط والتفريط. وهذا يعني تمعكس الصواب إلى خطأ، أو تمعكس الفضيلة إلى رذيلة، أو تمعكس الصحة إلى مرض، بالزيادة أو بالنقصان. (١) وفي الاقتصاد الحديث، فإن هذا يعني التطرف أو الانحراف إلى الاتجاه الرأسمالية، أو إلى اتجاه العدا للملكية الاقتصادية الخاصة والنشاط الاقتصادي الخاص - وهو الاتجاه الذي رأينا أنه بدأ من التراث الكهنوتي والكنسي والدهمائي اللاعقلي. وفي كلا الحالين، يفسد وينحرف الواقع الاقتصادي بالضرورة وينسلخ عن الاتجاه العقلاني الطبيعي السليم، ومن ثم تحدث المظالم والمشاكل ويستمر الفقر.

وإذا رجعنا إلى فلسفة اللغة التي أشرنا إلى أهميتها في توضيح تطور التعريفات والتعكسات في الأسماء والمسميات الاستراتيجية في الذهن وفي الواقع الخارجي، يمكن أن نشير بخصوص هذا الاتجاه المعادي للملكية الخاصة الاقتصادية إلى مثالين:

المثال الأول، يتعلق بكلمة «المساواة» equality. وهذه أصلها العبري هو السواء، أي الصواب أو الاعتدال الصحيح. ومنها السوي (بتشديد الياء) normal، أي السليم أو المتفق مع القواعد والمعايير. أما في الأفرنجية، فأصلها اللاتيني aequitas. وهذه تعني أساسا equity أي الحقانية أو الاتصاف، كما تعني أيضا التماثل والتعادل أو التوازن أي تكافؤ الميزان equilibrium. ومنها aequidicus أي قاضي. وهكذا نجد أن كلمة «المساواة» في مختلف اللغات، لم تكن تعبر أصلا عن أوهام المساواة التطابقية أو التسوية المطلقة، ولكن

(١) انظر الفصول الخاصة بذلك في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة».

عن المساواة في الحقوق، أي معاملة الأمثال بالمثل، أو التسوية بين كفتي الميزان وليس بين الموزونات!

والمثل الثاني المكمل لهذا، يتعلق بكلمة Communism / شيوعية. ف رغم أن أصول هذه الكلمة في اللغات الشرقية ذات التراث الكهنوتي تعبر عن الشاعية أو المشاركة العامة في الملكية، إلا أنها في اللغات الأوروبية ترجع إلى Communa / كوميون، بمعنى مجلس المدينة أو البورج أو السوقيين، أو بمعنى أهل المدينة كجماعة متماثلة. وكان المجلس في نظام والمدن الحرة، الذي انتشر في أواخر العصور الوسطى، يعتبر مجلس العقلاء أو الحكماء أو مجلس الارشاد لجماعة «حرة» أي متماثلة لاطبقيا. وهكذا نجد أن أصول هذه الكلمة أيضا، لاتعبر في التراث الأوروبي العقلاني عن مشاعية الملكية، ولا عن حكم الدهماء والمعدمين (رغم ارتباط كوميون باريس الأول وكوميون باريس الثاني بهذا المعنى). وإنما تعبر ببساطة عن نظام الحياة الاجتماعية المحكومة بطريقة متماثلة أو متعادلة أو حقانية. وهذا ما تعبر عنه تقريبا حتى اليوم كلمة Communal. ولا يختلف هذا المعنى كثيرا عن أصل معنى كلمة Socialism / اشتراكية التي قلت إنها تعنى حرفيا في اللغات الأوروبية «النظام المجتمعي» (١١) لكن ماركس اعتمد أو استكمل التحريفات والتعكيسات اللاعقلية الكهنوتية والدهشائية

(١١) يمكن أن نضيف هنا بعض التفاصيل القليلة لوجبة لاستكمال ما أوردته عن أصول الكلمتين المذكورتين. فكلمة «المساواة» في العربية ومشابهاتها الشرقية، ترجع إلى «السواء» بمعنى الاعتدال الصحيح، ومنها «سواء السبل»، «والربح السواء». ومنها كلمة «صواب» أيضا، وكلمة «صواب» أي مكبال أو معيار. ومنها «الأرض السواء» (بتشديد وضم السين)، ليس بالمعنى الشائع في التراث القديم، ولكن بمعنى أرض السوق/ السراء، أي أرض التهادل العادل أو المتساوي، التي كانت تستخدم أيضا في العروض أو المهرجانات. وهذا واضح في عديد من الكلمات اليهودغليبية والتبطينية القديمة، ومنها So و Soa و Soa، ثم سوان/ أسوان (أي سوق). ومن نفس الأصل، فعل يسوى (بتشديد وكسر الراء) الذي لا زال يستعمل في العامة بمعنى يتضخ أي يجعله سوا- وهو المضبوط أو المتفق مع المعايير. والسوى هو أيضا الصيا (بتشديد السين والياء)، أي المغفل أو المحزر (وكلاهما اسم فاعل يتشديد وكسر اللام والراء)، أي صانع المعنى والحق والسواء. ومنها أيضا موسى المواساة من الأسرة (ولم هذا يتضخ أن أصل كلمة موسى هو نفس أصل كلمة مشيا التي اختلطت بعد ذلك بكلمة مسيح). والموسى هو أيضا الموصى، أي المرش أو صانع الوصايا: أو صانع العقل (وفي اليونانية Musa تعنى العقل)، وكلمة «سوا» أو «سويه» هي التي قلبت وأوقعا فاء كالمعتمد في بعض اللغات الشرقية والجرمانية، فأصبحت سوفيا وصفا، وصوفيا أي حكمة. ومن نفس الأصل أيضا، كلمة «اليساسة» (بتشديد السين) التي شاعت في الشرق في العصور الوسطى بمعنى نظام الحق، واشتقت منها كلمة «سياسة».

أما الكلمة الأوروبية equality، فأصلها اللاتيني بمعنى كما أوضحت equilibrium & equity. وتعامل بعد ذلك كلمة Commune. فمرادفها العربي يعبر عن المشاركة أو الشاعية، هو ذو أصل ديني شرعي واضح في الأدب والجماعات الكهنوتية الفرعونية، ثم المسيحية وغيرها، ثم الصوفية. أما أصلها الأوروبي، فهو من الجذر Cum (ومنها في العربية «الكمة» أي المحار المندى) و Sun. وهما يهبران عن معنى «مع» أو «مثل». (والأصل القديم لمعنى «مع» يتضخ في كلمة «معها»، وفي الكلمة الفرعونية «ماعيت» أي الحق أو العدل). ومن هذا الأصل، استعملت كلمة كوميون بمعنى أهل المدينة الحرة أو بمعنى مجلس عقلاء المدينة الحرة. وفي هذا، يتضخ أن الكلمة كانت تعبر أيضا عن المائلة أو السواء أو اليواسية، ثم انقلبت مثلها إلى التسوية التطابقية المشاعية.

ومن المهم أن أضيف هنا أن هذه الأصول، هي التي تطورت منها كلمة «سواستيكا» المعروفة بمعنى الصليب المعقوف (أو رودة الرياح أيضا). وقبل أن يستخدم النازيون الصليب المعقوف وصليب مالطه بدون أن يدركوا معناها الرمزي القديم التي كانت تستعمله الأجهزة الأنجلو أمريكية للتحكم السرى الشامل (التي صنعت النازية وصنعت الحرب العالمية)، كانت كلمة ورمس السواستيكا يهبران منذ العصور الفرعونية عن دورات وميكانيزمات قهرق وطمع وتسلط الصواب. وآخر مثال واضح يعبر عن هذه الدورات والميكانيزمات، ساحت من تمجيد تسفيلي في العصر الحديث لكلمة «ثقافة»، التي تدهورت من معنى ثقافة الذكر إلى معنى ثقافة اليديتين وثقافة الرقص والأغاني وثقافة الطفل، الخ!



المذكورة، فجعل الاشتراكية هي المساواة غير المتساوية (أى النسبية) في عائدات العمل غير المتساوى «كميا»، وجعل الشيوعية هي المساواة المتساوية (أى التطابقية المطلقة) في عائدات العمل غير المتساوى «كميا»، وذلك على أساس المشاركة العامة في الملكية الاقتصادية في الحالتين؛ واعتبر هذه العملية انتقالا عما يسميه «الحق البرجوازي» الذى يفرض مساواة علم التساوى في الاشتراكية، إلى «الحق الشيوعى غير المتساوى» الذى يفرض علم تساوى المساواة؛ ومعنى هذه العبارة، أنه اعتبر حتى الحالة الاشتراكية قائمة على «الحق البرجوازي»، ثم تصور أنه يمكن الوصول إلى المرحلة الشيوعية العليا البعيدة المدى قبل أن تتحرر البشرية من المتخلفين في القدرات، أى المتخلفين في نوعيات وكيفيات وكميات العمل (التي يسميها معا «كمية العمل»)

### التصورات القديمة عن العمل والقيمة

أفردت فصلا في هذا الكتاب عن نظرية ماركس عن «العمل» و «فائض القيمة». لكننا نحتاج إلى مزيد من المناقشة والرجوع إلى الأصول التاريخية. فتصور ماركس عن هذا الموضوع، يعتبر في نظره وفي نظر إنجلز ولينين وغيرهما الأساس وحجر الزاوية للاقتصاد الماركسى، أو ما يسمى عندهم الاقتصاد الاشتراكى. وسوف نكتشف أنه بسلطة تصور مغالطى مختلف، مما يعنى أن الاتجاه الماركسى المنسوب إلى الاشتراكية - في الواقع الاقتصادى أو في علم الاقتصاد - هو قصر من الرمال أو تكوين دوكى بدون أساس. وخلاصة تصور ماركس هذا، هو أن القيمة الاقتصادية أو قيمة السلعة (وأنا أستعمل هذه الكلمة بالمعنى العام الذى يشمل الخدمات) تتحدد بواسطة مكون واحد هو العمل المأجور المبدول اجتماعيا في إنتاجها. وهذا فى حد ذاته يعنى متعلبا أن الاستثمار الخاص أو العام والمستثمر الخاص أو العام ليس لهما دور في إنتاج القيمة الاقتصادية - بغض النظر هنا عن تصوره عن دور المستثمر الخاص بالذات في توليد الربح الاستثمارى من استبعاد العامل! وفكرة أن العمل - يعنى العمل اليدوى (= اليدوى البسيط أو اليدوى المتطور) - هو

(١) كان التقسيم المأخوذ به للعمل المأجور في القرن الماضى، هو: «العمل اليدوى» الذى يقوم به أصحاب «الياقات الزرقاء»، و «العمل المكثف» الذى يقوم به أصحاب «الياقات البيضاء». وكان «العمل اليدوى» بهذا المعنى يبدأ من العمل العارى البدنى أو الذى يستخدم أدوات بسيطة ومتخلفة، ويشمل العمل اليدوى المتطور على آلات أو أجهزة متطورة. أما العمل المكثف، فكان يبدأ من عمل المشتغلين بالتبويضات والحسابات، ويشمل كبار الموظفين والإداريين. ورغم تصور هذا التقسيم، فقد كان أقرب إلى التحديد الثانى الصحيح من التقسيم الذى ظهر حديثا بعد ماركس، والذى أدى إلى تضخيم وتوسيع معنى العمل البروليتارى ومن ثم تدعيم التضخيم الماركسى فى هذا الموضوع. هذا هو تقسيم العمل المأجور إلى «عمل يدوى» بالمعنى البسيط شبه البدائى، و «عمل ذهنى» mental بالمعنى الذى يمكن أن يشمل العمل الصناعى المتطور أو العمل اليدوى التقنى المتطور، إلخ. أى عموما العمل اليدوى الذى يحتاج إلى تعليم متخصص. ولأن كلمة «ذهن» أوسع كثيرا من كلمة «عقل» / intellect أو «تفكير» - نجد أن هذا النوع «الذهنى» قد يشمل سائق القطار وليس فقط قائد الطائرة، وكاتب الآلة الكاتبة وليس فقط الكاتب على الكمبيوتر، فضلا عن المشتغلين بالأعمال اليدوية الإنتاجية التى تحتاج إلى تخصص تقنى. وهذا واضح مثلا فى أن كلمة «مهندس» أو «باشمهندس»، اتسعت فى اللغة العربية الدارجة حاليا بحيث أصبحت تشمل السمكرى التقنى وليس فقط عمال الكمبيوتر والأجهزة الحديثة الأخرى!

لكن فى مقابل ذلك كله، أعتقد أن التقسيم الصحيح يجب أن يميز بين: (١) «العمل اليدوى» (أو بالأحرى العمل البدنى) لأنه قد يستخدم أعضاء بدنية أخرى، يختلف درجات الجانب الذهنى أو التقنى التى تستخدم فى هذه الحالة كوسيلة لتفقيذ الجانب البدنى من العمل، بحيث يمكن تقسيمه فرعا إلى: أ - عمل يدوى بسيط. ب - عمل يدوى ذهنى (٢) «والعمل التفكيرى» الذى يعتمد اعتمادا رئيسيا على اللغة والتفكير، ولا يستخدم البدن أو البدن إلا كوسيلة للتعبير أو التفكير. وهذا يبدأ من أعمال التدريس مثلا، ويشمل الأعمال الاستثمارية التجارية التى تحتاج إلى تفكير، فضلا عن الأعمال الثقافية والفكرية الراقية.

الصانع الوحيد والمكون الوحيد للسلعة، ترجع إلى العصور القديمة عندما كانت معظم المواد الأولية متاحة بدون قيمة اقتصادية، وعندما كانت القيمة الوحيدة التي تضاف إلى تلك المواد هي قيمة ذلك العمل اليدوي، بحيث كانت قيمتها الاقتصادية تبدأ من لحظة القيام بأعمال جمعها أو تحصيلها من الطبيعة. ونفس الشيء نجده أيضا عندما كان إنتاج السلعة يقتصر تقريبا على دور العمل اليدوي الحرفي الذي ينتجها من مادة خام ضئيلة القيمة، وبأدوات تعتبر بمثابة امتداد لليدين. لكن هذا التصور كان كهنتيا دهنانيا. أما التراث العقلاني القديم، فلم يكن يعتبر العمل اليدوي هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، بل كان يعترف بعوامل أخرى- بل وأهم- في عملية الإنتاج.

وإذا رجعنا مثلا إلى ابن خلدون- الذي يعتبر أهم مؤرخي بقايا التراث الثقافي القديم في العصور الوسطى- نجد عنده الفكرة القديمة عن أن «الكاسب [= المتحصلات] هي قيم الأعمال»، وأن «الكسب هو قيمة الأعمال البشرية»، الخ<sup>(١)</sup>. بل ويرى ابن خلدون من هذا المنظور، نفس الرأي الديني القديم عن أن زيادة السكان/ «السكان» (التي يسميها أحيانا «ال عمران» / العمار أي التجمع السكاني) تعني زيادة الثروة: «والسبب في ذلك كله، ما ذكرناه من كثرة الأعمال وأنها سبب الثروة»<sup>(٢)</sup> ويقول ابن خلدون أيضا:

«ما يفيد» [= يحصله] الإنسان ويقتنيه من المتحولات [= الأموال الثابتة]، إن جاء من الصنائع [= الحرف] فالتحصل المتقنى هو قيمة العمل. إذ ليس هناك إلا العمل. وقد يكون في بعض الصنائع غير ذلك. مثل التجارة والحياكة [= النسيج] يكون معها الخشب والغزل. إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمتهم أكثر. وإن كان المتحصل من غير الصنائع، فلا بد في قيمة ذلك المتحصل والاقتناء من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم يحصل الاقتناء... فقد تبين أن التحصيلات والمكتسبات، كلها أو أكثرها، إنما هي قيمة الأعمال الإنسانية»<sup>(٣)</sup>

وفي هذه الكلمات، يعترف بقيمة- ولكن ضئيلة- للمواد الأولية منفصلة عن قيمة العمل. لكن من ناحية أخرى، نجد أن كلمة «العمل» أو «الأعمال» تقتصر عنده على «الصنائع» الحرفية المتخصصة فقط، ولهذا يعترف بوسائل أخرى لاتنتاج الأموال، مثل الزراعة وتربية الحيوانات والتجارة، وما إلى ذلك من وسائل لايعتبرها من «الأعمال»! لماذا؟ السبب الذي تعبّر عنه أفكاره المتناقضة المنتشرة في فصول كثيرة، هو أنه يرى أن تلك الأعمال لا تحتاج إلى فن حرفي خاص أو تصرف خاص في مادة الانتاج، ولكنها ثمرات الأرض أو الحيوانات، أو هي فرق الشراء والبيع في التجارة كما ذكرنا من قبل! يقول:

«إن تحصيل الرزق وكسبه: إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه وفق قانون متعارف [= الجبايات الحكومية]... وإما أن يكون بالاستخراج من الحيوان الداجن... كاللبن من الأنعام والحريم من دوده والغسل من نخله. أو يكون من الثبات في الزرع والشجر [= الزراعة]... وإما أن يكون الكسب من الأعمال البشرية. وهي: إما أعمال في مواد معينة وتسمى الصنائع، من كتابة ونجارة وخياطة وحياكة وفروسية [١]، وأعمال ذلك. أو أعمال في مواد غير معينة، وهي جميع المهن والتصرفات [= أعمال غير فنية أو حرفية أو أعمال غير

(١) المقدمة، طبعة الشعب، ص ٣٧٥ و ٣٤٣. وانظر في هذا الموضوع أيضا بعض فصول الباب الرابع، ثم

فصول الباب الخامس عن «الماش ووجهه».

(٢) نفس المرجع، ص ٣٧٩ و ٣٤٥.

(٣) ص ٣٤٤ (ولاحظ أنني اضطررت إلى «ترجمة» بعض المردفات الركيكة القديمة التي تطمس لغة ابن خلدون).

مادية]. وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأغراض [= فروق الشراء والبيع]... وتسمى هذه التجارة<sup>(١)</sup>.

ومن هذه السطور، يتضح لنا تصور ابن خلدون عن أن «العمل» لا يخلق السلعة إلا من مواد بدون قيمة (مثل جمع الحطب من الغابة)، أو من مادة خام غير صالحة للاستهلاك أو وسائل مادية أخرى تعرض لأعمال الصياغة. ومن ثم لا يعتبر الزراعة وتربية الحيوانات «عملا»، لأن خالق السلعة هنا هو في رأيه الطبيعة أو الله، بينما لا يعتبر التجارة «عملا» لأنها في رأيه لا تخلق أى سلعة أصلا وفي ذلك، نجد أن ابن خلدون يضيف إلى التصور الدهمائي القديم عن دور العمل اليدوي أو الحرفي الكادح في صناعة السلعة تصورا دينيا أيضا عن أسباب غير بشرية تصنع القيمة الاقتصادية.

أما إذا تأملنا مثلا كتاب «كلىة ودمنة» كنموذج للفولكلوريات العقلانية القديمة، نجد أنه يعالج في إحدى القصص موضوع مصادر الرزق أو الكسب فيعتبرها: العمل (ويسمى العامل «الأكار»/ الأجير رغم أن عمله هنا هو جمع الحطب)، والجمال (كرمز لوسائل المتعة ووسائل الفن المعنوي كالرسم)، والعقل (المستخدم اقتصاديا أى فى «التجارة»). ويعبر عن تدرج دور هذه العوامل فى خلق القيمة الاقتصادية كما يلى: «عمل يوم واحد إذا جهد به الرجل بذنه قيمته درهم»، و «جمال يوم واحد يساوى مائة درهم»، و «عقل يوم واحد ثمنه ألف درهم»<sup>(٢)</sup>.

وفى تحديدات أرسطو عن أنواع العمل أو العوامل التى تصنع المعلول أو المنتج، نجد أربعة علل أو عوامل يمكن تطبيقها على الانتاج الاقتصادى أيضا. هذه العلل أو العوامل هى: العلة المادية (مثل مادة إنتاج التمثال عند أرسطو)، والعلة الفاعلة (وهو العمل اليدوي أو الأدوات المباشرة فى إنتاج التمثال أى عمل النحت)، والعلة الغائية (وهى الصورة المستهدفة فى ذهن النحات والتي تدفعه إلى استحضار المادة وممارسة العمل)، والعلة الصورية (وهى الصورة المتحققة للتمثال). فإذا طبقنا هذه العوامل على الانتاج الاقتصادى، نجد أن العمل اليدوي هو مكون واحد من أربعة مكونات، تشمل أيضا مواد الانتاج، وفكرة مشروع الانتاج، وتنظيم الانتاج.

وفى النصوص التى يذكرها ماركس عن أرسطو، يتعجب كيف أن أرسطو لم يدرك أن مقياس القيمة الاقتصادية هو «العمل البشرى» (والمقصود هنا العمل اليدوي)؛ فقد قال أرسطو فى التمييز بين «القيمة الاستعمالية» و «القيمة التبادلية» للسلعة: «إن التبادل لا يمكن أن يحدث بدون تساوى، والتساوى لا يمكن بدون قابلية للقياس المشترك Commensurability. ومع ذلك، فالحقيقة أن مثل هذه الأشياء غير المتشابهة (مثل منزل وعدد من السراير) يستحيل أن تكون قابلة للقياس المشترك». ولهذا، يرى أن القياس الذى يساوى بينهما فى التبادل السوقى، هو شئ غريب على طبيعتها، ولكنه: «وسيلة اضطرارية لأغراض عملية»<sup>(٣)</sup>. و أرسطو لم يكن يقصد بذلك أنه لا يوجد مقياس مشترك لتحديد القيمة الاقتصادية للسلع المختلفة فى السوق كما توهم ماركس؛ فهذا المقياس واضح عنده، وهو التبادل السوقى نفسه؛ ولكنه كان يناقش العلاقة الاستعمالية والقيمة التبادلية، التى رأينا قبل ذلك أنه اعتبرها خارجة عن «الطبيعة» أو «الغاية» الاستعمالية للسلعة.

وبالفعل - كما لاحظ آدم سميث أيضا بعد ذلك - لا يوجد فى الاقتصاد السوقى مقياس

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٥.

(٢) كلىة ودمنة، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وابن الشريف».

(٣) «رأس المال»، النسخة الإنجليزية المذكورة، ص ٥٩ - ٦٠.

يربط بين قيمة المنفعة الاستعمالية وقيمة التبادل، بدليل الانخفاض الهائل في ثمن الماء والارتفاع الهائل في ثمن الماس؛ لكن ماركس (مثل ما يسمى المدرسة التساوية بعد ذلك رغم اختلاف الاتجاهات) لم يفهم هذه المشكلة أو هذه المفارقة، ولم يدرك أنه لا يمكن حلها إلا بالغاء السوق نفسه، لأنها تعبر عن ظروف العجز الانتاجي وزيادة الحاجات البشرية عن المواد المتاحة (بغض النظر هنا عن مشاكل انحراف وانسلاخ الرغبة والطلب وظهور حاجات مزيفة وزيادة عدد السكان، الخ). فكانت النتيجة أنه قدم لها حلا مزعوما تصور أن أرسطو لم ينتبه إليه، هو «العمل البشري»، قائلا إن «كل أنواع العمل معسارية ومتعادلة»، ومن ثم فهي وحدها التي يمكن أن تعبر عن «علاقة التساوي في قيمة السلع المختلفة»- تلك العلاقة التي لم يستطع أرسطو في رأيه تفسيرها<sup>(١)</sup>، وفي هذه السفسطة، ارتكب مغالطة أخرى، هي الادعاء بتساوي وتبادل كل أنواع العمل، مع أن أنواع العمل مثل أنواع السلع الأخرى تختلف في قيمها الاقتصادية، بل وتختلف قيم فروع النتج الواحد من العمل، بل وكيون الفروع الواحد؛ لكن واضح أنه كان يميل إلى المعنى اليدوي النشط للعمل!

### مصادر الموقف الماركسي

كما أشرت قبل ذلك، كان الفيزيوقراط هم أول من أثاروا مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة أو الإضافية التي كانوا يسمونها «المنتج الصافي» *Produit net*، ورغم أنهم أرجعوا ذلك إلى الخصائص الطبيعية للأرض الزراعية (وللحيوانات أيضا). أما عن العمل، فلم يعترفوا بأنه يخلق أي قيمة اقتصادية إضافية، واعتبروا أن قيمة العمل نفسه تتحدد بنفقة إنتاج هذا العمل، أي النفقة التي تتيح للعامل قدرة العمل<sup>(٢)</sup>، وهذا هو تقريباً نفس الرأي الذي تبناه دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس بعد ذلك، ثم نقله عنهما ماركس. وكان آدم سميث قد حاول تصحيح رأي الفيزيوقراط، فأوضح أن العمل هو خالق الثروة أو القيمة الاقتصادية الجديدة من الأرض أو من غيرها. وقال إن المصدر الحقيقي لثروة البلاد هو «العمل السنوي»، وإن الثروة تزيد بزيادة فاعلية العمل (من خلال تقسيم وتخصيص العمل) ويتدبير ومراعاة منتجات العمل، الخ. لكنه طبعاً لم يكن يقصد بذلك اعتبار العمل هو الخالق أو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية؛ بل كان يعتبره مصدراً من ثلاثة مصادر، هي: «الأرض» أو «الطبيعة»، «رأس المال»، «والعمل»، ويسمى عائداتها: «الربح»، «والربح»، «والأجر». وقد قرر بوضوح، أن العمل لم يكن هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية إلا في المراحل «البدائية» (بالمعنى الواسع)، قبل ظهور نظام ملكية الأرض وتكوين واستثمار رأس المال، أي في ظروف توفر الأرض والمواد الخام وعدم استخدام وسائل رأسمالية في الانتاج. ورغم أنه اعتبر الربح نوعاً من الأجر لصاحب العمل مقابل «عمله» في ملاحظة وتوجيه الانتاج، إلا أنه أشار كثيراً إلى دور تكوين رأس المال نفسه. وعلى كل حال، فالهم أن آدم سميث كان حاسماً في رأيه عن أن العمل اليدوي أو الأدوات المباشر لا ينتج «كل» القيمة الاقتصادية إلا في الظروف البدائية السابقة، وأن التشغيل الرأسمالي للمشروعات يعتبر نوعاً من العمل، وأن تكوين رأس المال هو في الظروف الحديثة خالق العمل للعامل<sup>(٣)</sup>. وبناءً على خط التدهور المتزايد الذي تتعرض له مجالات الواقع وكذلك العلوم والأفكار، تدهور ريكاردو بهذا التصور، فقال إن القيمة التبادلية تتحدد بالعمل المأجور المبذول في

(١) نفس المرجع، ص. ٦.

(٢) كتاب «الاقتصاد السياسي» للمذكور للدكتور عبد الحكيم الرفاعي: الجزء الثاني، ص ٣٩١.

(٣) انظر مثلاً الدكتور الطاملي في المرجع المذكور، ص ٥٨-٦٣.

الانتاج، أى أن العمل المأجور هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية؛ ومن ناحية أخرى، قال أيضا (هو ومالتوس) إن قيمة الوسائل اللازمة لمعيشة العامل وأسرته، أى نفقات حد الكفاف، هى التى تحدد الأجر، أى تحدد قيمة العمل كسلعة، وإن الفرق بين أجر العامل أو قيمته كسلعة وبين ما ينتجه العمل أى قيمة السلع المنتجة، هو الذى يحدد الربح الرأسمالى، ويذهب أن الربط بين فكرة أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية وفكرة أن الربح الرأسمالى هو الفرق بين العمل كسلعة وقيمة السلع التى ينتجها العمل، يفرض بالضرورة المنطقية التساؤل التعميمى العالى، فما دور الرأسمالى إذن ولماذا يحصل على الربح؟ وهذا هو بالتحديد - ولا أكثر - السؤال الذى أثاره ماركس اعتمادا على ريكاردو ومالتوس، مع بعض الصياغات والاضافات الفلسفية الأخرى الأكثر تدهورا!

لكن واضح أن ريكاردو فى تصويره عن أن العمل المأجور هو محدّد القيمة التبادلية، كان يقصد بذلك أنه صانع القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة أو الإضافية التى تحدث عنها الفيزيوقراط وأدم سميث، أى القيمة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الإنتاج (التي اعتبرها نتيجة عمل سابق)، ولم يكن يتصور أن العمل يمكن أن يمارس إنتاج هذه القيمة الاقتصادية الجديدة وحده وتلقائيا، بدون خالق العمل للعمال الخالقين للمنتجات، أى بدون رأس المال والقائم بمشروعات رأس المال، والدليل على ذلك أنه اعتبر ربح الأرض «دخلا غير مستحق»، بينما اعتبر الربح الرأسمالى «دخلا مستحقا». غير أن التخلّف الفلسفى وتدهور القدرات المنطقية مع ضغوط الرصيد الكهنوتى القديم لريكاردو ذى الأصل اليهودى ومالتوس اللسيين، هى التى دفعتهما إلى استخدام التعبيرات الكهنوتية الدهمائية التقليدية عن دور العمل المأجور؛ ثم استكمل ماركس صياغة هذا الخطأ، مع تنظير أصله البدائى وشبه البدائى، والحقيقة أنه حتى من حيث القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الإنتاج، نجد أنه ليس العمل الأداة هو الصانع الوحيد لها، لكن يشترك فى صنعها العمل التنظيمى والإدارى، ثم أيضا القدرات التكنولوجية لآلات أو أدوات الإنتاج التى تجرى عليها هذه الأنواع من العمل، ثم الطلب الاقتصادى الذى يودى إلى الربط بين أنواع «مادة» الإنتاج وأنواع «العمل» المطلوب فى الإنتاج. وكما أوضحت فى الفصل الثالث من الفصول الأصلية، يعتبر العمل الاستثمارى للقائم بالمشروع أو صاحب العمل - سواء كان خاصا أو عاما - هو عمل تحديد هذا الطلب الاقتصادى قبل تحقيقه. وهو العمل الذى يستحق الربح الاستثمارى (بالمعنى الدقيق المختلف عن معنى فائدة رأس المال أو أجر الإشراف التنظيمى، أو ما إلى ذلك من أسباب أخرى إضافية لعائدات صاحب العمل). ومن هنا، يعتبر الربح الاستثمارى - فى الحالات التى لا يكون فيها الطلب محددا مسبقا - «دخلا مستحقا» وليس «دخلا غير مستحق» <sup>(١)</sup> كما يرى الماركسيون وبعض الاشتراكيين الذين اقتبسوا هذا التعبير عن وصف ريكاردو لربح الأرض. ذلك أن المقصود بالربح *rent/rente* (كما يوضح الاستعمال الأفرمى للكلمة) هو الدخل أو العائد شبه الثابت والمتنظر مسبقا كالأجور، مما يعنى أن «الاستثمار الربحى» لا يعتمد أو لا يكاد يعتمد على تنبؤ بالطلب ومن ثم بالربح.

والمهم أن تصور ماركس عن دور العمل الأداة المأجور وعما يسميه «فائض القيمة»، لم يكن فقط نتيجة نقل عن أخطاء ريكاردو ومالتوس ومغالطات الرصيد الكهنوتى الدهماتى القديم ثم رصيد المشاعيين المحدثين، لكنه كان أيضا نتيجة عجز علم الاقتصاد وعجز

(١) لاحظ أن الاقتصاديين المصريين يترجمون هذا التعبير ترجمة متناقضة هى: «دخل (أو مال) غير

الاقتصاديين إذ ذاك عن توضيح المقابل الصحيح للربح الاستثماري. لقد تصور ريكاردو أن الربح الاستثماري هو الفرق بين أجر العمل وحصوله منتجات العمل، وأنه كلما انخفض الأجر ارتفع الربح، ومن ثم يجب أن ينزل الأجر إلى حد الكفاف ليرتفع ربح الرأسمالي. وصحيح أن ربح الرأسمالي يزيد بخفض الأجر، لكنه يزيد أيضا بخفض قيمة مواد الإنتاج وزيادة القدرات التكنولوجية لألات وأدوات الإنتاج، كما يزيد برفع الأسعار ويمارسه مختلف أنواع الغش والصوصية والتحكم الاقتصادي وما إلى ذلك من عوامل لاتصنع قيمة اقتصادية حقيقية ولكن تزيف القيم الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نجد أنه حتى الاقتصاديين البرجوازيين أشاروا إلى أن انخفاض الأجر إلى حد الكفاف في بريطانيا في عصر ريكاردو ومالتوس، كان يرجع في الحقيقة إلى زيادة هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن بسبب رسملة الريف وتدهور الزراعة والحرف اليدوية، الخ. ولم يكن يرجع إلى قانون اقتصادي. والدليل على ذلك، هو ارتفاع الأرباح بعد ارتفاع الأجر، خصوصا عند ظهور أنواع أرقى من القدرات التكنولوجية.

ومع ذلك، لم توضع نظرية اقتصادية علمية لتحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية في الاقتصاد التبادلي عموما، ومن ثم لتحديد الوظيفة الموضوعية للعمل الاستثماري سواء كان خاصا أو عاما، أي لتحديد القيمة الموضوعية للربح الاستثماري سواء كان خاصا أو عاما. وهذا مفهوم من زاوية المصالح الرأسمالية التي لا تريد تحويل علم الاقتصاد إلى علم حقيقي مكتمل، ولاتريد إلقاء الضوء على الاختلافات الجوهرية والتنوعية بين الاستثمار الانتاجي والاستثمار الطفيلي، وبين الاستثمار الاحتكاري والاستثمار التنافسي، وبين القيم الاقتصادية الحقيقية أي العقلانية الارتقائية والقيم الاقتصادية المزيفة والتدهورية، وبين الطلب الاقتصادي العقلاني والطلب الاقتصادي اللاعقلاني، الخ. أما من زاوية المصالح الاشتراكية، فقد تدهور وتختلف علم الاقتصاد نتيجة مغالطات وتخليطات واتسادات الاتجاه الماركسي. وعلى كل حال، يجب أن نبدأ هنا بمشكلة القيمة الاقتصادية، قبل أن نتناول حكاياتناض القيمة عند ماركس.

### التصورات البرجوازية عن القيمة الاقتصادية.

كيف تتحدد القيمة الاقتصادية، أي القيمة التبادلية اجتماعيا، أو قيمة السلعة؟ طبعاً القيمة الاقتصادية أو السلعية أو التبادلية اجتماعيا، تتحدد عمليا في السوق أو بواسطة السوق. لكن هذا الرد، هو دوران في حلقة مفرغة، أو تكرار غير مفيد. ذلك أن القيمة الاقتصادية بالمعنى السلعي أو التبادلي الاجتماعي، إنما تعني القيمة السوقية (كما يجب أن تكون أو كما هو كائن). ولهذا، فالمقصود هو السؤال عن أصل وتحديد القيمة السوقية. ويطلق بعض الاقتصاديين على ما يسمى «نظرية القيمة»، اسم «نظرية الأثمان» ويعتبرون الاسمين متفقين تماما. (١) والحقيقة أن الاسمين غير متفقين، ورغم الاتفاق الكبير بين المسميين. ذلك أن كلمة «القيمة» تعبر عن الأساس الفلسفي أو النظري للموضوع، بينما كلمة «الثن» تعبر عن النتيجة السوقية. ولهذا فكلمة «القيمة» أقرب إلى إثارة التساؤلات عن الأصول والمبررات وما يجب أن يكون. ومع ذلك، فلاشك أنه يمكن التمييز بين الثمن كما يجب أن يكون والثمن كما هو كائن، أو بين الثمن العادل والثمن الظالم، الخ. ومن ثم يمكن إثارة التساؤلات أيضا عن أصول ومبررات الثمن.

وعلى كل حال، فالاقتصاديون البرجوازيين يرون أن «القيمة صفة ملازمة للندرة»، وأنه

(١) انظر مثلاً كتاب أبو اساميل المذكور، ص ٢٠٩.

«كلما زادت ندرة السلعة نسبيا كلما ارتفعت قيمتها بغض النظر عن مقدار نفعها»<sup>(١)</sup> ولما كانت التقود هي «مقياس القيمة»، فإن الثمن أو السعر هو عبارة عن «القيمة مقدرة بالتقود». فكيف يتحدد هذا الثمن أو السعر؟

يتحدد عندهم بالتوازن بين العرض والطلب في السوق. ثم إن التوازن الذي يؤدي إلى ثمن أو سعر واحد، لا يلبث أن يتغير ويحل محله ثمن أو سعر جديد: «فلا يوجد سعر واحد للتوازن في الحياة العملية، إذ سرعان ما تتغير الظروف التي تعمل على تحقيق هذا التوازن، وسرعان ما يتحول اتجاه العوامل التي تؤدي إلى ظهوره»<sup>(٢)</sup> ومعنى ذلك أن السوق تعبر عن أثمان أو قيم اقتصادية متعددة لنفس السلعة.

لكن ألا يوجد -في مصادر الحلقة المفرغة لتوازنات السوق - أساس موضوعي يحدد العرض ويحدد الطلب ويحدد التغيرات في التوازن بينهما؟

واضح أن الاقتصاديين البرجوازيين لا يعتقدون بوجود أساس موضوعي لهذه التغيرات؛ ولكن يعتقدون أنها ترجع إلى النزوات والتقلبات اللاعاقلة للطلب الاقتصادي، أو على الأقل التقلبات غير المحددة الأسباب للأمزجة النفسية للمشتريين! وهذا يكاد يشبه ما يقولونه عن نظام «المقايضة». فهم يرون أنه في المقايضة لا توجد أصلا قيمة واحدة، ولكن «يوجد عدد كبير من القيم» لكل سلعة، «غير محددة» (ولاحظ هذا التناقض في التعبير بين تعدد وعدم تحديد القيمة)، حيث تتوقف القيمة على مقدرة كل شخص في المساومة» و«على مدى حاجته»<sup>(٣)</sup>

والحقيقة أن الطلب الاقتصادي (الذي يقولون إنه يتكون مما يسمى «الحاجة» أو «الرغبة» ومن القدرة الشرائية لدى الأفراد)، هو مجرد عنصر من عناصر تحديد القيمة - رغم أنه العنصر الأشمل. وهذا فضلا عن أنه مثل أي ظاهرة موضوعية - وسواء كان عاقلا أو لا عاقلا - إنما ينتج عن أسباب موضوعية قابلة للتحديد. ومن ناحية أخرى، يستمر التساؤل باقيا حول «قيمة» المكونات الأصلية للسلعة التي يتجه إليها. هذا الطلب الاقتصادي ويؤثر في تحديد ثمنها. وفي هذا، يقول بعضهم إن هذه القيمة التي يعبر عنها توازن العرض والطلب، تمثل «نفقات الانتاج»، التي يقسمونها إلى عدة أقسام، أشملها «الطبيعة (= الأرض) والعمل ورأس المال والتنظيم (= العمل التنظيمي الفني والإداري)»<sup>(٤)</sup> ويرى آخرون أن النظريات الخاصة بمشكلة القيمة الاقتصادية، تنقسم إلى أربعة أنواع هي:

- ١- النظريات التي تحدد القيمة بنفقات الانتاج، أي بنفقات العرض. ٢- النظريات التي تحدد القيمة بمقدار المنفعة، أي بمقدار الطلب. ٣- النظريات التي تجمع بين الاتجاهين السابقين.
- ٤- النظرية الاجتماعية التي ترجع القيمة إلى عوامل اجتماعية تحدد استعدادات البيع والشراء.<sup>(٥)</sup>

لكن هذا تقسيم مختلط للأفكار أو النظريات الخاصة بهذا الموضوع؛ فهو يدمج مثلا نظرية تحديد القيمة بالعمل في نظرية تحديدها بنفقات الانتاج، ويجعل الطلب مرادفا للمنفعة، ويفصل العوامل الاجتماعية التي هي عوامل تحديد الطلب، إلخ. والصواب هو أن الأفكار أو النظريات المعروفة بخصوص مشكلة القيمة الاقتصادية، تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات

(١) كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادي»، ص ١٩.

(٢) نفس المرجع، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) نفس المرجع، ص ٧٦.

(٤) نفس المرجع، ص ١٥٩ و ٤٣٦.

(٥) المحجوب في كتابه المذكور، الجزء الثاني، ص ١٣ و ١٤ و ٣٧ و ٤٦ و ٤٨.

## ١- اتجاه تحديد القيمة بتفقات الانتاج ٢- اتجاه تحديد القيمة بالطلب الاقتصادي.

### ٣- اتجاه تحديد القيمة بكمية العمل المبذول في الانتاج.

أما الاتجاه الأول، فيؤخذ عليه: أولاً، أنه يقصد بتفقات الانتاج (ومنها الأجور) محددات قيمها الفعلية وليس قيمها الموضوعية. وثانياً، أنه يتجاهل أو يقلل من دور الطلب الاقتصادي في تحديد القيمة الاقتصادية. وثالثاً، أنه لا يفسر قيمة فائدة رأس المال والملكية المقارنة وربح العمل الاستثماري الذي يقيم المشروع. وأما الاتجاه الثاني، فيتجاهل أو يقلل من دور تفقات الانتاج. وأما الاتجاه الثالث، فيلغى دور المحددات المختلفة (بهكسر الدال) للقيمة الاقتصادية، فيما عدا العمل الأدائي، الذي لا ينظر إليه من حيث قيمته كسلعة، ولكن من حيث التقدير الكمي المفترض له تمهيداً بدون معيار حقيقي للتحديد. وستناقش هذا الاتجاه تفصيلاً، خصوصاً في صورته الماركسية.

ويمكن أن نشير هنا أيضاً إلى اتجاه فرعي يندرج تحت اتجاه التحديد بالطلب الاقتصادي، رغم أنه من الناحية العملية يستخدم فكرة القيمة الاقتصادية أكثر مما يفسرها أو يحل محل محدداتها. هذا هو ما يسمى الاتجاه «المنفعة الحدية» أو «الحساب المنفعي». وقد أشرت قبل ذلك إلى أن فكرة ما يسمى «المنفعة الحدية أو النهائية» التي اخترعتها المدرسة «النفسية» النمساوية في الاقتصاد منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تعني ببساطة تناقص ثم توقف الاستفادة أو الاستعمالات الشخصية. أما ما يسمى عندهم «الحساب المنفعي»، فيعني الموازنة بين الاستفادة (أو ما يسمونه اللذة) الشخصية من السلعة، وبين ثمنها (أو ما يسمونه الألم أو التضحية أو الخسارة التي تكف عن أجلها). بل ويحدد ذلك حسابها بقسمة عدد مرات الاستعمالات المطلوبة للسلعة، والتناقص في كل مرة، على ثمن السلعة. وفي هذا، يتضح أن تلك النظرية لتفسر محددات الثمن أو القيمة (بهكسر الدال)، ولكن تحاول تفسير محددات الطلب.

فمثلاً إذا كانت المنفعة الحدية لأكواب الشاي عند شخص ما هي «أكواب تصبح المنفعة بعدها صفراً»، أي إذا كانت مرات الاستفادة أو الاستعمال المطلوبة هي خمس مرات فقط، وإذا كان ثمن الكوب قرشين مثلاً (ويسمونه «الضرر» في مقابل «المنفعة»<sup>(١)</sup>)، فإن «منفعة» الطلب الأول تكون ١٠ في مقابل «ضرر» ٢، و«منفعة» الطلب الثاني تكون ٨ في مقابل «ضرر» ٤، و«منفعة» الطلب الثالث تكون ٦ في مقابل «ضرر» ٦، وهكذا إلى صفر في مقابل ١٢. وفي رأيهم أنه بهذا الحساب، تتم مقارنة الاستفادة والضرر من مختلف السلع لتحديد الموقف من شراء كل منها<sup>(٢)</sup> وواضح أن هذا كما قلت لا يفسر تحديد القيمة، ولكن يفسر تدرجات قوة الطلب التي تدخل في تحديد القيمة أوسع ذلك، فإن الاقتصاديين البرجوازيين يزعمون أن تلك «النظرية» التي تحاول تفسير عملية الموازنة بين رغبات الشراء وقدرات الشراء بين مختلف السلع، هي «نظرية» نجحت في «التوفيق بين المنفعة والتندرة، ومن ثم رفع التعارض بين المنفعة والقيمة» (أي بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» أو الاقتصادية) وفي «تفسير التعارض الذي أثاره آدم سميث عن أن قيمة الماء أقل من قيمة الماس رغم ارتفاع منفعة الماء عن منفعة الماس»<sup>(٣)</sup> وهذا لغو وسفسطة.

لماذا



**أولاً،** لأنه لا يوجد منطقياً أى «تعارض» بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» اللتين تحدث عنهما أرسطو ثم آدم سميث. وإنما المسألة هي تمايز أو اختلاف التقييم الأول عن التقييم الثانى، وتمايز أو اختلاف مقاييس وعوامل تحديد التقييم الأول عن مقاييس وعوامل تحديد التقييم الثانى. تماماً مثل تمايز أو اختلاف قيمة الوزن مثلاً عن قيمة الحجم، أو القيمة المادية عن القيمة الجمالية، الخ.

**وثانياً،** أن استخدام ما يسمى «المنفعة الخدية» فيما يسمى «الحساب المنفعى»، بمعنى المزاينة بين عدد مرات الاستعمال أو الاستفادة المرغوبة وأثمان أو تكاليف هذه المرات، لا ينطبق إلا على القيم التبادلية أو الاقتصادية ولا ينطبق على القيم الاستعمالية الحرة مثل قيم الهواء والماء الحر، الخ! فلا يوجد أى معنى تبادلى أو اقتصادى، ولا أى أهمية تبادلية أو اقتصادية، في تحديد كمية الاستعمال أو الاستفادة من الهواء الحر أو من الماء الحر مثلاً. فأين الربط إذن بين القيمتين؟!

**وثالثاً،** أن حكاية تناقص الاستفادة إلى الصفر بالنسبة للسلع الاقتصادية، يمكن أن تفسر حدود كمية الطلب، ومن ثم الحدود التى تستلزم رأسماليا وقف زيادة العرض لتجنب انخفاض السعر. لكن هذا يشكل علاقة بين العرض والطلب، ولا يشكل علاقة بين القيمة الاستعمالية أو المنفعة والقيمة التبادلية - التى لا ترتبط بالضرورة وباستمرار بمنفعة استعمالية قابلة للتناقص. وهذا ما نجد مثلاً فى العمليات غير المحدودة لتجميع المعادن الثمينة والملكيات الاستعراضية وبعض الكماليات الفاخرة، فضلاً عن التكديس غير الاستعمالى للوسائل المختلفة للثروة (أى للقيمة التبادلية).

**ورابعاً،** إذا أردنا أن نستفيد من قيمة المنفعة وحساب المنفعة فى الاقتصاد، فإن ذلك لا يكون إلا بالتحديد العقلانى للمنفعة بمعنى الفائدة الموضوعية وليس بمعنى الرغبة أو الطلب، كما أن ذلك لا يكون إلا بالتدخل العقلانى لاعادة تحديد القيم التبادلية أو الاقتصادية وليس بالخضوع لحساباتها. وهذا معنى مثلاً التدخل الحكومى لزيادة وفرة أو خفض تكاليف أو خفض أسعار «سدم» السلع الأكثر نفعا، مع رفع أسعار السلع الكمالية أو غير النافعة موضوعياً، الخ. وبعبارة أخرى، فإن الاتجاه العقلانى الاشتراكى فى الاقتصاد يعمل فى هذه الحالة على إخضاع التقييم التبادلى أو الاقتصادى للتقييم المنفعى الموضوعى، بسبب عدم ارتباط النوعين واقعياً.

وننتقل الآن إلى النظرية الماركسية فى القيمة، وما تتضمنه من تصورات أخرى.

### التصور الماركسى عن القيمة الاقتصادية

أوضحت أن التصور الذى يرجع القيمة الاقتصادية إلى كمية العمل الأدائى المبذول فى المنتج، هو تصور كهنوتى دهمانى كان سائداً فى العصور القديمة والوسطى، وأن آدم سميث اعترف بأن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية لكن فى العصور البدائية (حيث تؤخذ المواد الخام من الطبيعة ولا توجد وسائل رأسمالية للعمل)، بينما اعتبره ريكاردو ومالتوس الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية فى العصر الرأسمالى أيضاً لكن كخادم لصاحب رأس المال أو القاتم بالمشروع الاستثمارى. ونقل ماركس هذا التصور القديم المسترجع، وأضاف إليه التصور المشاعى المضاد للملكية الاقتصادية، فاعتبر أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، وأنه يستطيع ويجب أن يستغنى عن صاحب العمل الخاص. ولم يتنبه ماركس إلى

(١) نفس المرجع، الجزء الأول ص ١٠٣-١٠٧، والجزء الثانى ص ٧٩-٨٠.

(٢) نفس المرجع، الجزء الثانى، ص ٣٢-٣٤، وكتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى» ص ٣٢٣.

أن وظيفة صاحب العمل الاستثماري أو القائم بالمشروع الاستثماري entrepreneurs هي في معظم جوانبها وظيفة واحدة سواء كان ذلك الشخص خاصاً أو عاماً، ومن ثم لم يحاول ماركس أن يتأمل الفروق الحقيقية الممكنة بين صاحب العمل الاستثماري الخاص وصاحب العمل الاستثماري العام.

وكان آدم سميث قد أشار إلى ظاهرة «التفصل العمل عن رأس المال» في عصر الاقتصاد التبادلي الاستثماري الحديث (التي اتعرف إلى الاتجاه الرأسمالي)، وذلك في مقابل وحدة العمل ورأس المال الحرفي المحدود في الظروف البدائية أو شبه البدائية لانفراد العمل بصناعة القيمة الاقتصادية قبل هذا التفصل الحديث. ويذهب أن هذا التفصل للعمل عن رأس المال لا يمكن اعتباره نوعاً من التدهور أو الظلم اجتماعياً أو اقتصادياً، لأنه على العكس نتج عن التقدم والارتقاء في نظام التخصص وتقسيم العمل أو تقسيم الوظائف، وعن التقدم والتوسع في الإنتاج وفي الاقتصاد التبادلي السوقي، وفي استثمارات المستزمات الاقتصادية والتكنولوجيا للإنتاج. لكن ماركس نقل هذه الملاحظة وكررها كثيراً في سياق الأدانة للرأسمالية، ولم ينتبه إلى أنه انفصال يشمل كل أنواع الاقتصاد المتقدم أو الاقتصاد التبادلي الراسخ، ومن ثم لم يدرك أن وظيفة رأس المال المنفصل عن العمل هي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في أي اقتصاد تبادلي سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً، وسواء قام بها مالك خاص لرأس المال أو مندوب عنه، أو قام بها ممثل للمالك العام لرأس المال. وكانت النتيجة أنه تصور أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة لرأس المال، يلغي مشاكل الرأسمالية ويحقق نعيم الاشتراكية!

وقد كرر ماركس كثيراً أن «العمل مقياس كل القيم»، وأن «القيمة ليست إلا تعبيراً آخر عن العمل»، وأن «الشن هو الاسم التقني للعمل المتحقق في السلعة»، الخ.<sup>(١)</sup> ويقول: «إن تحديد الشن بتكلفة الإنتاج، هو مرادف لتحديد الشن بوقت العمل اللازم لصناعة السلعة»، وذلك على أساس أن العمل هو محدد القيمة الاقتصادية للمواد الأخرى أيضاً في الإنتاج. وهو ينقل عن ريكاردو وغيره من الاقتصاديين البرجوازيين قولهم إن «العمل المتراكم الذي يستخدم كوسيلة لإنتاج جديد، هو رأس المال».<sup>(٢)</sup> ولاحظ مرة أخرى أنه -كسابقيه - يعنى بكلمة «العمل» ما يسمى «العمل البروليتاري»، أي العمل اليدوي أو شبه اليدوي، أو عموماً العمل الأدائي، وليس العمل الإداري والابتكاري، الخ.

ورغم أن الفيزيوقراط ثم ريكاردو ومالتوس، قد حددوا قيمة العمل بقيمة الأجر، التي هي قيمة الوسائل المعيشية لإنتاج العمل (أو - بتعبير مالتوس - نفقات حد الكفاف)، ومن ثم جعلوا الربح هو الفرق بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، إلا أن هذا لم يكن يعنى عندهم أن هذا الفرق هو من إنتاج العمل البروليتاري فقط، لأنهم لم ينكروا وجود عناصر أخرى تنظيمية وإدارية وتقنية ومالية استثمارية، الخ، تدخل في عملية الإنتاج، أي في إنتاج قيمة المنتجات. لكن ماركس التقط التمييز المذكور بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، فأضاف إليه بعض الصياغات الشكلية كالمعتاد، ثم جعل منه «نظرية» باسم «فائض القيمة»!

وفي تقديم المجلذ لكتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، يذكر أن ماركس كان يقول في الأصل المكتوب عام ١٨٤٩ (كنقل حرفي لأقوال ريكاردو ومالتوس)، إن «العامل يبيع عمله للرأسمالي من أجل الأجر»، ويذكر أنه غير هذا التعبير وفق التعديلات الماركسية المتأخرة إلى: «العامل يبيع قوة عمله»<sup>(٣)</sup>.

(١) مثلاً كتاب «رأس المال»، النسخة المذكورة، ص ١٠١ و ١٠٧.

(٢) انظر مثلاً كتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، وكتاب «الأجر والشن والربح»، في «الأعمال المختارة»، النسخة المجلد المذكورة، المجلد الأول، ص ٨٧ - ٨٩، ثم ص ٤١٧ - ٤١٩.

(٣) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٧١. وانظر أيضاً كلمات المجلذ في أحد تقديماته لكتاب آخر: في نفس المرجع، ص ٤٧٢.

مجرد تغيير شكلى تقريبا، لكنه يتخذ فى تصورات ماركس وإنجلز معان أخرى؛ فالربح المذكور لا يصبح هنا فرقا بين قيمة العمل المدفوع الأجر وقيمة العمل الفعلى، أى مجرد ظلم أو سرقة فى تقدير الأجر، لكنه يصبح فرقا بين ثمن الشراء والاستعداد للعامل (عبودية الأجر) و ثمن عمله فى الانتاج؛ فالاستعداد هنا ليس مجرد كلمة مجازية تعبر عن الظلم، لكنه مقصود بالمعنى الحرفى؛ وطالما أن المسألة أصبحت مسألة نظام استعداد وليست مسألة فرق فى الأجر، فلا يمكن تصحيحها أو تغييرها إلا بإلغاء نظام الأجر نفسها وفى هذا، يقول إنه بدلا من شعار «أجر يومية منصف لعمل يومية منصف»، يجب أن يضع العمال شعارا ثوريا هو: «إلغاء نظام الأجر»<sup>(١)</sup>

وهكذا لم يدرك ماركس أنه لا يوجد اقتصاد تبادل بحدوث نظام الأجر، سواء فى الاشتراكية أو فى الرأسمالية، ولم يدرك أنه يمكن أن يوجد نظام أجر عادل فى ظل الاشتراكية، وأيضا فى المشروعات الاستثمارية الخاصة الاشتراكية؛ ذلك أن نظريته المختلطة صورت له أن نظام الأجر والربح أو فائض القيمة، هو نظام استعداد للعمال لا يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة للمشروعات؛ ورغم أنه يكرر أحيانا - بالقصور الذاتى والافتقار - كلمة «العمل غير المدفوع» (مثلا ص ٤٦٥) أو كلمة «العمل الإضافى» (مثلا ص ٤٧٨)، إلا أنه يهتم أكثر بالتركيز على الطابع «الاستعدادى» لنظام الأجر، الذى يتوهم أنه كنظام لا يمكن أن يكون عادلا ولا يمكن أن يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة لرأس المال.

يقول إنجلز مثلا فى التعبير عن التعديل الماركسى المذكور، إن الأجر ليس «تكلفة إنتاج العمل» كما كان يقول ريكاردو ومالتوس، ولكنه «تكلفة إنتاج العامل الحى نفسه»، وإن ذلك الذى يسميه الاقتصاديون تكلفة إنتاج العمل هو فى الحقيقة تكلفة إنتاج العامل، بدليل أن الرأسمالى يستخدم العامل «كل اليوم»<sup>(٢)</sup>

لكن هذا يعنى الخلط بين نظام الاستعداد ونظام الاستتجار حتى لو كان ظالما. ومهما قيل عما يسمى عبودية الأجر، فالعامل ليس عبدا لأى مالك مادية أو معنوية، ومن ثم فهو لا يبيع نفسه كشخص أو كائن حى - رغم أن بيع الكائن قد يكون فى بعض الحالات (مثل بيع جوارى الجنس) أعلى أجرا من بيع أو تأجير العمل<sup>(٣)</sup>

ويتناول ماركس هذا الخلط بصراحة، لكنه يفشل فى تصفيته بل يفاقم التخليط والتغليط. يقول مثلا: «العبد لا يبيع قوة عمله... لكن العبد مع قوة عمله يباعان مرة وإلى الأبد للمالك. إنه هو نفسه سلعة. والآن يبيع فقط جزءا من قوة عمله [معنى ذلك أن العبد/ عبد الأرض الاقطاعى أكثر تحررا من العامل الذى يبيع «كل» قوة عمله]... أما العامل الحر، فيبيع نفسه - وفى الواقع يبيع نفسه بالتجزئة»<sup>(٤)</sup> وفى كتاب «رأس المال»، يقول إنه يبيع «نفسه الحية»، أو «قوة عمله الحية»، وإن «العمل» يعنى «قوة العمل فى شخص العامل»<sup>(٥)</sup> وهذه الكلمات المتكررة تبين بوضوح أن العامل لا يختلف عنه عن العبد، إلا من حيث طريقة التجزئة أو التقسيطا؛ ولهذا تؤكد الماركسية أن المقصود بكلمة «قوة العمل» هو الشخص العامل كشخص، فى مقابل «النشاط الانتاجى للعامل»<sup>(٦)</sup> فكيف نستطيع أن ننصروا أو نفهم هذا المعنى عن أن الرأسمالى يشتري العامل نفسه ولا يشتري نشاطه الانتاجى فقط<sup>(٧)</sup>

(١) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٤٧.

(٢) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٧٧.

(٣) نفس المرجع، ص ٨٣.

(٤) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول، ص ١٦٩ و ٣٧ و ٣٨٠.

(٥) النسخة المذكورة للأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٨٩.

يقول ماركس أيضا في تخطيطاته المكررة عن هذا الموضوع: «قيمة القوة العاملة تتحدد بكمية العمل [=التكلفة] اللازم للمحافظة عليها وإعادة إنتاجها. لكن استعمال القوة العاملة هذه يكون محدودا فقط بواسطة الطاقات الفاعلة والقوة البدنية للعامل»<sup>(١)</sup> لكن الحقيقة المنطقية الصحيحة في علم الاقتصاد، هي أنه لا يوجد علاقة اقتصادية بين الثمن والاستعمال. بل إن ماركس نفسه اعترف كثيرا بأن المعنى الحقيقي الوحيد للقيمة هو القيمة الاقتصادية، وليس القيمة الاستعمالية<sup>(٢)</sup>.

وفي «رأس المال» أيضا يقول: «إن التكلفة اليومية لاقامة قوة العمل والبذل اليومي لهذه القوة في العمل، هما شيان مختلفان كلية. الأول يحدد القيمة التبادلية لقوة العمل، والثاني هو القيمة الاستعمالية»<sup>(٣)</sup>. ومعنى ذلك أنه بدلا من التمييز بين ما يسميه «قوة العمل» - La-bour-power (أو «قدرة العمل» capacity for Labour) وبين «العمل» كسلعتين أو كقيمتين اقتصاديتين أولاها أرخص من الأخرى، اعتبر الطرف الأول سلعة أو قيمة اقتصادية واعتبر الطرف الثاني قيمة استعمالية؛ وهذا خلط جديد، لأن القوة الاستعمالية لا يمكن تحديدها اقتصاديا ولا تدخل في التقييم الاقتصادي؛ وهو على كل حال، يؤكد تصوره المذكور عن أن الأجر هو شراء استعمالي، بينما العمل هو «استعمال» للعبد؛ يقول: «إن الصراخ من أجل مقابل معادل أو حتى منصف على أساس نظام الأجور، هو نفسه مثل الصراخ من أجل الحرية على أساس نظام العبودية. فما تظنه عادلا أو منصفا في هذا الموضوع، هو غير وارد»<sup>(٤)</sup>.

والربح الرأسمالي - الذي يسميه ماركس أيضا «فائض القيمة» - هو في تصوره عبارة عن هذا الفرق بين «القيمة التبادلية لقوة العمل وقيمتها الاستعمالية»؛ وفي هذا يظهر استمرار التخطيط والمغالطة.

فأولا، القيمة الاستعمالية التي يعبر بها ماركس عن العبودية أو الاستعباد، ليست قيمة اقتصادية ولا يمكن مقارنتها بالقيمة التبادلية، ومن ثم لا يمكن تحديد فرق بينهما؛ وثانيا، العبودية ليست عملية اقتصادية تتعلق بشراء واستعمال ما يسمى «قوة العمل الحية»، ولكنها نظام اجتماعي يتعلق بالملكية الشخصية والتحكم المباشر في حياة وشخص العبد، بغض النظر عن استعماله أو عدم استعماله، وبغض النظر عن أنواع استعماله (التي تتضمن شراء الجوارى للمتعة الجنسية). ومجرد انتفاء الملكية الشخصية لحياة وشخص العامل، يعني التعامل في عمله أو في قوة عمله - لافرق بين الكلمتين - تعاملًا اقتصاديًا يتحدد بمعايير الظلم الاقتصادي أو العدل الاجتماعي.

وثالثا، العامل لا يعمل بالضرورة كما يعمل العبد في رأيهم «طول اليوم» (وهو ما يعني أيضا في كلمات ماركس وأنجلز مالا يقل عن «١٢ ساعة في اليوم»)، ولكنه يمكن أن يعمل ساعات أقل ويكون رغم ذلك مظلوما في أجره من الرأسمالي - كما يوضح أن الظلم هنا هو سرقة أو انتقاص من الحساب الصحيح أو العادل للأجر أي لساعات العمل، وليس فرقا مزعوما بين الشراء العبودي للعامل والاستعمال العبودي للعامل.

(١) نفس المرجع، ص ٤٧٧.

(٢) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول، ص ٦٠.

(٣) نفس المرجع، ص ١٩٣.

(٤) المجلد الأول المذكور من الأعمال المختارة، ص ٤٧٧.

ورابعا، أن أي تعامل اقتصادي في العمل أو في قوة العمل - لا فرق - يعني شراء ساعات عمل معينة تكون أقل أو أكثر من قيمة الأجر أو تكون مساوية لها، ولا يمكن أن يعني شراء منتجات ما يسمى «استعمال» هذه الساعات، أي «السلع التي يتجسد فيها العمل»<sup>(١)</sup>، لأن قيمة المنتجات تدخل فيها عدة عناصر أخرى إلى جانب عنصر العمل المدفوع أجره! تماما كما تشتري كل كيلو وات ساعة من الكهرباء، مثلا فتدفع ثمنها كسلعة قبل استخدامها، ولا تدفع ثمن السلع أو المنتجات التي استخدمت هذه الكهرباء في إنتاجها! ومعنى ذلك كله، أنه إذا نظرنا عمليا إلى ما يقصده ماركس بالقيمتين المذكورتين بعد استبعاد تغليطاته ومغالطاته عن العبودية أو الاستعباد في نظام الأجر كنظام وليس كحساب ظالم أو عادل، نجد أنه يقارن في الحقيقة بين قيمتين إحداهما لا وجود لها موضوعيا ومتعلقا كما أوضحت في الفصل الثاني من الفصول الأصلية للكتاب.

**تناقضات لا يمكن حلها**

عما يستحق التنبيه، أن هذا التغليب والتغليب الذي يجمع كثيرا عن العبودية والاستعباد في العمل المأجور ويرفض أي مناقشة لقواعد العدالة والاتصاف أو التساوي الاقتصادي في حساب الأجر، يرتبط رغم ذلك بالدفاع عن الرأسماليين! إنه يدافع عن الرأسماليين، بحجة الهجوم على الرأسمالية! وهذا يعني عمليا الدفاع عن الرأسمالية أيضا! وفي أساليب التعبير الأدبي، يشيرون إلى أسلوب المدح الذي يشبه اللوم والذم الذي يشبه المدح. وفي الفكر، يمكن أن نجد أيضا أسلوب الهجوم الذي يشبه الدفاع، أو العكس بالعكس.

ذلك أن ماركس ينفي الظلم أو العدل عن تحديدات الأجر في الرأسمالية، ويعتبر الأجر نظاما اجتماعيا مفروضا على الطرفين، يتعلق بالفرق الموجود في أي سلعة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعملية، ويكرر كثيرا أن «العامل يعلق من الرأسمالي مقابلا هو كل قيمة العمل الذي يضيفه إلى المنتج الذي ينتجه»<sup>(٢)</sup> بل إنه يؤكد أن الرأسمالي (أو طبقة الرأسماليين كطبقة) لا يبيع السلع بأكثر من قيمتها الاقتصادية ولكن بـ «قيمتها الحقيقية» *at their real value* أو بـ «تكلفتها الحقيقية» *its real cost*<sup>(٣)</sup>

وهو يجعل تصويره عما يسميه «فائض القيمة» تفسيرا لهذه العدالة أو التعادل المزعوم في الاقتصاد الرأسمالي، أي تفسيرا للربح بأنه نتيجة الفرق بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعملية للعمل - رغم اعترافه بأن هذه الأخيرة ليست قيمة بالمعنى الصحيح ولا يمكن شراؤها، بل ولا يمكن تقييمها إلا من واقع منتجاتها السلعية، التي تتحدد قيمتها في الحقيقة بعوامل أخرى أيضا إلى جانب العمل! ورغم أنه يوافق مثلا على الكلمة التي أخذها برودون عن روسو وغيره من صانعي الكتيبة عن أن «الملكية سرقة»، إلا أنه يصحح هذا المعنى مؤكدا أنه ينطبق أيضا على «المكاسب الشريفة البرجوازية»، ومن ثم يرفض ما يطالب به برودون من مطالب العدالة أو «الملكية البرجوازية الصحيحة»<sup>(٤)</sup> ويطلق الدفاع الذي يشبه الهجوم يمكن أن نجد عنده مثلا عبارة تقول إن «رأس المال وليس الرأسمالي» يشبه مصاص الدماء الذي لا يعيش إلا على مص العمل الحي، ويعيش أكثر كلما مص عملا أكثر»<sup>(٥)</sup> ذلك أن هذا

(١) المجلد المذكور لرأس المال، ١٦٨-١٦٩.

(٢) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٩٣: وانظر «رأس المال» المجلد الأول، ص ١٦٦.

(٣) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٢٤ و ٤٣١.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٩٢.

(٥) رأس المال، ص ٢٣٣.

«المص» ليس في رأيه نتيجة ظلم أو بغض في الأجر، ولكنه نتيجة الفرق الاضطرابي - الذي لا مفر منه - بين القيمة الصحيحة لشراء العمل وقيمة استعمالها ثم لنلاحظ أيضا أنه يقول حتى عن الرأسمالية كنظام، إنها «ضرورية لترقية القوى الانتاجية للمجتمع»<sup>(١)</sup> ويقول إنجلز عن التطور الرأسمالي «المتنظر» في روسيا القيصرية: «الرأسمالية تفتح الطريق لتطورات جديدة وآمال جديدة. انظر ماذا فعلت وتعمل في الغرب... فلا يوجد شر تاريخي عظيم بدون تقدم تاريخي يروضه»<sup>(٢)</sup> وهكذا نجد أن ماركس وإنجلز دافعا عن الرأسماليين بحجة الهجوم على الرأسمالية، ودافعا عن الرأسمالية بحجة ضرورات التقدم والتطور التاريخي.

لقد جعل ماركس الربح الرأسمالي نتيجة «استعمال» العمل وليس نتيجة الظلم والسرقة في «شراء» العمل أو في «بيع» السلم، ومن ثم رفض مبدأ الاستئجار العادل للعمل، وتمسك بضرورة إلغاء أي استئجار خاص للعمل ولو في ظل العدالة الاشتراكية بل - وكما رأينا في النص الخاص بالمرحلة الشيوعية - اعتبر نظام الأجور المساوية لكميات العمل حتى في الاقتصاد العام في النظام الاشتراكي نفسه نوعا من «الحق البرجوازي غير المتساوي» وبدا من أن يعتبر المنجزات التقدمية الحديثة منجزات للقوى العقلانية الانسانية لحركة النهضة والتنوير (= قوى الحريات الفكرية والسياسية والاقتصادية)، وأن الرأسمالية هي نظام لا على لا إنساني ركب هذه القوى في اتجاه إفسادها والانحراف مسبارها تدهورا وتعكسيا، اعتبر المنجزات المذكورة للمنجزات للرأسمالية؛ ولم يجد كيش فداء يعلق عليه مسئولية شرور ومساوي التقدم الرأسمالي المزعم؛ إلا الملكية الخاصة لرأس المال وما يرتبط بها من نظام التبادل والسوق والربح الاستثماري وبضرة واحدة، دعا إلى إلغاء ذلك كله، أي طالب بحرمان الاقتصاد الاشتراكي المتنظر من الشروط الجوهرية لأي اقتصاد تبادلي، وعلى غرار طريقة علاج الصداق بقطع الرأس، ادعى أن هذا هو الطريق الوحيد لتحرير العمل ولتحرير الاقتصاد والتحرير التدميري للاعلمي المذكور، لا يعني فقط تأميم وسائل الانتاج وإلغاء الملكية الخاصة الاستثمارية، بل يعني أيضا «إلغاء الانتاج السلمي»، أي إلغاء «السوق» وإلغاء «نظام التبادل» (حتى لو كان تبادلا بدون نقود)، لأن «التبادل مستحيل في الدولة الاشتراكية»، ولأن الاقتصاد السلمي أو التبادلي أي «اقتصاد البيع والشراء» يعني البرجوازية والرأسمالية<sup>(٣)</sup> وهذا «التحرير» التدميري للاعلمي، هو ما يسمى «الاشتراكية البروليتارية» في مقابل «الاشتراكية البرجوازية الصغيرة» التي ترى ضرورة السوق والانتاج السلمي والنظام التبادلي.

ومن حسن الحظ أن النظام السوقيتي الذي حاول تطبيق الماركسية في الاقتصاد بعد الثورة (على يد لينين وبورخارين وغيرهما)، اضطر إلى إجراء بعض التعديلات في هذا التصور التدميري للاعلمي عن الاقتصاد الاشتراكي المطلوب، بل واضطر إلى الاعتراف في مرحلة «السياسة الاقتصادية الجديدة» NEP بمبدأ «الربح الاستثماري». ولولا هذه التعديلات، لما أمكن عمليا تحقيق نظام اقتصادي في الاتحاد السوفييتي يتوفر له الحد الأدنى من قدرة البقاء.

(١) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٦٨.

(٢) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ٣٠٥.

(٣) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ١٥٢. ثم يلاحظ في المجلد الأول المذكور من أعماله الفلسفية، النسخة الفرنسية المذكورة، ص ٣٢٢-٣٢٤ و٣٦٩. وانظر أيضا النسخة الفرنسية من كتاب الاقتصاد المذكور الصادر عن الأكاديمية السوفييتية، ص ١٥.

ومع ذلك، فإن الجانب الذى استمر من مسموم الماركسية فى ذلك النظام - وخصوصا مبدأ إلغاء الاستتجار الخاص للعمل ومعارضة الاستثمارات الخاصة وفرض نظام استهلاك المال بدلاً من ادخاره لاستثماره - كانت قدرته السامة كافية لافساد وتخريب النظام الاقتصادى السوفيتى، ودفعه بالميكانيزمات الاقتصادية اللاعقلية إلى التدهور والفشل - قبل أن تبدأ أخيراً مرحلة الانقراض العقلانى للاماركسى تحت شعار «البيروستروكا»<sup>(١)</sup>.

وكما يقول الاقتصادى السوفيتى فاسيلى سيلوتين، كان ستالين قد وعد عام ١٩٢٩ بأن يصبح الاتحاد السوفيتى أبرز بلدان العالم فى إنتاج القمح، فإذا بالمجاعة تحدث عام ١٩٣٣، وإذا بإنتاج القمح السوفيتى يستمر حتى عام ١٩٥٠ منخفضاً عن مستوى الإنتاج الذى كان عليه فى بداية الثورة<sup>(٢)</sup>، أما اليوم، فقد بدأ الاقتصاد السوفيتى يتحرك فى الاتجاه الذى يعترف بمبدأ الاستثمار الخاص والربح الخاص، خصوصاً فيما يسمى بتعاونيات إنتاج البضائع والخدمات (مثل تعاونيات المطاعم والخدمات المنزلية وبعض سلع الاستهلاك الشعبى وبعض الأعمال التحولية أو أعمال التركيب والتصليل الخ)، التى ظهرت منها ١٤ ألف تعاونية فى عام واحد بعد القوانين الجديدة. (المجلة السوفيتية - يناير ٨٩). بل وبدأت الحكومة السوفيتية بعد ذلك فى تأجير المخازن والمحلات الحكومية التجارية المنخفضة الربح للأفراد ليتولوا تشغيلها فيما تخصصت فيه من بيع السلع الصناعية والغذائية. (الأهرام ٣٠ أكتوبر ٨٩). ومع ذلك، فمن المؤسف أن النظام السوفيتى لا يزال - حتى كتابة هذه السطور - يرفض مبدأ التشغيل الخاص للمسال بالأجر، وإقامة مشروعات استثمارية خاصة من نوع متوسط ( فردية أو مشتركة) فى مختلف قطاعات الاقتصاد<sup>(٣)</sup>.

### معادلة القيمة الاقتصادية

اعتبر ماركس ونجلز ولينين وأتباعهم، أن ما يسمى «فائض القيمة» هو الذى يكشف «سر الانتاج الرأسمالى» ويعمل «حجر الزاوية» للاقتصاد الاشتراكى. وقد أوضحت هنا وفى الفصل الأصلية التالية أنه مجرد مغالطة ذات أصول دينية ودهمانية قديمة، وأنه لا يمكن كشف الحقيقة إلا عن «سر» التدهور والفشل فى الاقتصاد الاشتراكى. كذلك أوضحت فى تلك الفصول، أن إنتاج القيمة الاقتصادية يتكون من جانبين أو مكونين تربطهما رابطة أو علاقة، فى معادلة تتلخص كما يلى:

(١) بعد تحرير الاتحاد السوفيتى من المصيدة الطاحنة للماركسية وميكانيزماتها الاقتصادية التدميرية، كشفت الصحف أخيراً عن أن أجهزة المخابرات الغربية كانت قبل ذلك فى مخططاتها السرية تتوقع وتنتظر الانتهاء التدرجى لاقتصاديات المعسكر الاشتراكى! فقد أشارت صحيفة الأهرام مثلاً فى ١٤/١٢/١٩٨٩ إلى أن رئيس المخابرات الفرنسية فى عهد بومبيجو، قال إنهم منذ عشر سنوات «قدموا» إلى الرؤساء تقارير حلف الأطلس عن الأزمة الاقتصادية داخل الكتلة الشرقية التى ستغير الستار الحديدى!

(٢) مقال فى «المجلة السوفيتية» عدد نوفمبر ١٩٨٨. ومن ملاحظة سيلوتين التى تكشف ضغط الواقع المادية منذ الثلاثينات على تفكير الاقتصاديين السوفيت، نرى كيف كان من أهم أسباب صناعة الحرب العالمية الثانية فى الثلاثينات، ثم فرض الاستنزاف العسكرى والنوى الهائل على الاتحاد السوفيتى منذ الخمسينات فى اتجاه حرب عالمية ثالثة، أن الأجهزة العليا الأهملى أمريكية كانت مستمرة فى مخططات تفضلية فشل الماركسية المصنوعة فى لندن، وتعمية وصرف الاتحاد السوفيتى عن التحرر منها وتحويله عن انتشال اقتصادياته من رقعته، ليستمر تحت عجلاتها التدميرية حتى مرحلة الانتهاء!

(٣) بعد شهر من كتابة هذه الفصول التقدئية، أصدر البرلمان السوفيتى فى ٦ مارس ١٩٩٠ قانوناً يسمح للأفراد بملكية المصانع وغيرها من وسائل الإنتاج، ويسمح لهم باستئجار العمال أو طردهم، بحيث تتمشى أجورهم وقواعد معاملتهم مع النظام القانونى السوفيتى.

ثم بعد ذلك، تمهتت الأجهزة السوفيتية فى دفع السياسيين الرسميين إلى إطلاق التطويرات الاقتصادية المتوالية، للتحرر الجذرى من الماركسية اللينينية وإقامة ما يسمى رسمياً : «اقتصاد السوق المخطط»، أو «اقتصاد السوق الاشتراكى».

**القيمة الاقتصادية المنتجة = مادة الانتاج** (بالمعنى الفلسفى الذى يشمل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج وما إلى ذلك من عناصر لاتشمل العمل) + **العمل المبذول فى الانتاج** (بكل أنواعه أى كعمل أداتى وكعمل إدارى وتنظيمى) + **رابطه الطلب الاقتصادى** (الذى يؤدى إلى بطل العمل المذكور فى مادة الانتاج المذكورة).

وقلت إن التنبؤ بهذا الطلب الاقتصادى أو استباق تحديده (إذا لم يكن قد تحدد مسبقا بشكل شبه ثابت)، هو جوهر **العمل الاستثمارى** بالمعنى الدقيق، أى التمييز عن ملحقاته من أنواع العمل الأخرى الإدارية أو التنظيمية أو ما شابهها، والتميز طبيعا عن «القائدة» الاستثمارية أو المالية (أى قائدة رأس المال التى هى مثل ربح أو فائدة الادخار تعبر عن التبادل الاقتصادى لسلعة معينة هى المال النقدي). وبهذا المعنى، يعتبر «العمل الاستثمارى» هو المصدر الاقتصادى الصحيح للربح الاستثمارى - سواء كان عاما أو خاصا. والفرق بين الربح الناتج من استباق تحديد الطلب الذى لم يتحدد بعد، وبين الربح الناتج من استغلال الطلب المحدد مسبقا بشكل ثابت أو شبه ثابت، هو الفرق بين الربح الاستثمارى الصحيح وبين الربح الرأسمالى الطفيلى أو الاحتكارى.<sup>(١)</sup>

وهكذا نجد أن الماركسية لم تقتصر فقط على التصور «الكفى» للعمل بحيث أهملت الفروق الكيفية والتنوعية بين أصناف العمل التى لا يمكن تحديد قيمتها إلا بالتعامل مع العمل كسلعة بنظام التبادل السرقى، ولم تقتصر فقط على إهمال قيمة العمل الإدارى والتنظيمى (بحيث يكاد ماركس يأخذ العمل بالمعنى اليدوى أو شبه اليدوى تحت اسم أنه تشييل متطور للآلات)، ولم تقتصر فقط على إسقاط دور رأس المال أو الأصول الاستثمارية (المستعقة للفائدة) فى إنتاج القيمة الاقتصادية، لكنها أيضا أسقطت قيمة العمل الاستثمارى الذى يقيم أو يخلق المشروع. وهذه كلها قيم أو وظائف اقتصادية اجتماعية لا تتعلق بالملكية الخاصة أو بالملكية العامة لرأس المال. فإذا كانت الماركسية ترى - بتعبير إنجليز - أن «التاجر وصاحب المصنع هما من الناحية الاجتماعية لا ضرورة لهما إطلاقا»<sup>(٢)</sup>، فوظيفة التجارة ووظيفة صاحب العمل أو مقيم المصنع وظيفتان لاغنى عنهما ولا يمكن إلغاؤهما، بغض النظر عن يقوم بهما أو الجهة التى يمثلها من يقوم بهما. وبهذا المعنى، نجد أن الربح الاستثمارى هو ربح وظيفى اقتصادى لا يمكن تجنيه فى أى اقتصاد تبادلى سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، وسواء كان من يحصل عليه جهة خاصة أو جهة عامة. وعلى غرار ذلك أيضا، نجد أن الأدوات والآلات وغيرها من الوسائل التكنولوجية تؤدى وظيفتها فى خلق القيمة الاقتصادية فى أى نظام.

وموضوع الوظيفة الانتاجية للوسائل التكنولوجية يحتاج إلى إشارة خاصة، لأن ماركس أشار إلى هذا الموضوع قائلا فى تلابس سفسطائى: «إن الآلات مثل أى مكون آخر لرأس المال الثابت، لاتخلق أى قيمة جديدة، لكن تعطى قيمتها هى إلى المنتج (= السلعة) الذى تُستخدم فى إنتاجه»<sup>(٣)</sup>

(١) أكرر أنتى أستخدّم هنا كلمة ربح، بمعنى متميز، يرتبط بتسلك المشروعات الربحية، ولا تدخل فيه والفائدة المستعقة للتعامل فى النقد أو الأوراق المالية فى عمليات الادخار والاقتراض والاقتراض. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن «فروق» الأسعار فى المضاربات المالية والتجارية وما إلى ذلك، هى بلاشك أرباح طفيلية، وقد ترتبط برسائل احتكارية أو شبه احتكارية، لكنها لا تدخل فيما يسمى «الربح» الذى هو نوع من الأرباح الثابت أو شبه الثابت.

(٢) الأعمال المختارة، المجلد الثانى، ص ١٧٧.

(٣) «رأس المال»، المجلد الأول، ص ٣٨٧.



ما معنى ذلك؟ لا معنى؛ لكن الحقيقة الواضحة هي أن العمل على أداة بدائية يختلف إنتاجيا عن العمل على وسائل تكنولوجية راقية تصنعها قدرات الاختراع والابتكار. وكما أنه لا يمكن أن نقول حتى عن أمهر العازفين إنه هو الصانع الوحيد للموسيقى من العزف على أوتار القيثارة أو على مفاتيح البيانو، لكن يجب أن نعترف بأن التكوين الفني للأداة الموسيقية يشارك في صناعة أو إنتاج الموسيقى، كذلك يجب أن نعترف بطريقة الوسائل التكنولوجية في خلق القيمة الاقتصادية كجزء من «مادة» الإنتاج بالمعنى الواسع. فضرورة «العمل» - حتى بأنواعه المختلفة المذكورة وليس فقط بالمعنى البروليتاري الماركسي - لا تعني أنه الصانع الوحيد، تماما كما أن ضرورة وظيفة التنفس أو وظيفة القلب والدورة الدموية لبقاء الإنسان، لا تعني أنها صانعة الكيان البشري، بل ولا تعني أنها أهم وظائف الحياة البشرية الراقية. وقد كان الفلاسفة يقولون دائما إن العقل هو فاصل الإنسان عن الحيوان، أي هو صانع الكيان البشري. لكن إنجاز مثلا فرض علينا «نظرية» تجهيلية اقتبسها من بعض الملاحظات الفاسرة أو المبتسرة لبعض الباحثين في الحفريات الأركيولوجية للقرود العليا والسلالات الأولى شبه البشرية، تزعم أن «العمل» - بل و«عمل الديدن» بشكل خاص - هو صانع الإنسان الذي نقله من مرحلة القرود<sup>(١)</sup>

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام المعادلة المذكورة - بالمعنى الموسع لمادة الإنتاج والمبدول في الإنتاج (أو القابل للبذل أو المنتظر بذله) - للرد على الاقتصاديين البرجوازيين الذين يحاولون إنكار وظيفة العمل في إنتاج بعض القيم الاقتصادية، بنسبة إرجاعها إلى ما يسمى «التربة» أو «الهيئة الطبيعية»، أو ما إلى ذلك من عناصر يمكن في الحقيقة أن تندرج تحت بند «مادة» أو «عمل» أو «طلب» الإنتاج، التي هي متحدة معا في تركيبة تلك المعادلة. من ذلك مثلا أنهم يقولون: كيف يفسر العمل قيم الموارد الطبيعية التي لم يبذل في خلقها مجهود بشري، كالأرض الزراعية وأرض البناء ومناجم الفحم أو الحديد أو ما إلى ذلك من هبات الطبيعة، أو القيم المرتفعة للتحف النادرة ولوحات الفنانين الموهبين الذين انتهوا، أو الحضور الممتعة، الخ؟<sup>(٢)</sup>

والرد عليهم تعبر عنه المعادلات التالية:

- قيمة الأرض الزراعية = قيمة أو أصل الأرض الزراعية + قيمة العمل المبدول في استصلاحها، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة في الإنتاج الزراعي منها بما يؤدي إلى المحافظة على قدراتها أو تحقيق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- قيمة أرض البناء = قيمة مادة أو أصل أرض البناء + قيمة العمل المبدول في إعداد تلك الأرض لغرض البناء، كقطعة أرض وكجزء من مساحة معينة من المنطقة التي تتيح صلاحية البناء أو تحقيق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- القيمة المتوقعة لقطعة أرض في مشارف الصحراء مثلا (لم يبذل فيها أو في منطقتها أي عمل) = الثمن الذي تفرضه الحكومة + قيمة العمل المتوقع بذله فيها أو مرتبطا بها لتحقيق قيمة اقتصادية لها + الطلب عليها.

- قيمة المنجم = قيمة مادة أو أصل المنجم + قيمة العمل المبدول في تجهيزه للإنتاج، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة في الإنتاج منه بما يحافظ على قدراته أو يحقق المزيد

(١) انظر إنجاز في «الجانب الفني لعمله» في نقل القرود المنتصب إلى إنسان، النسخة المذكورة من الأعمال المختارة، المجلد الثاني، من ص. ٨.

(٢) انظر مثلا «مبادئ التحليل الاقتصادي» ص ٣٠٩.

منها + الطلب على ذلك المنتج...  
- القيمة السلبية للمال التقدي المستخدم في الادخار أو في الاقراض = القيمة المادية + العمل (الميلول والمقدر بذلك) في عملية الادخار أو أيضا في تأمين عملية الاقراض + الطلب على ذلك المال.

- قيمة تحفة نادرة للسائقين = مادة التحفة + قيمة نوع فائق ونادر من العمل المنتج لها (قد يكون له مثيل من حيث التفوق لكن ليس له مثيل من حيث التاريخ) + الطلب على التحفة.

- قيمة سلعة تاريخية = مادة السلعة + قيمة نوع نادر من العمل المستمر فعلا أو تقديريا، هو عمل المحافظة على تلك السلعة + الطلب عليها.

- قيمة الحُمور المعتقة = مادة الحُمور + قيمة نوع نادر من العمل هو الانتاج الفاخر للحمور، مع استمرار التخزين الخاص المرتبط بخبرات معينة تحقق تحسين نوعية الحُمور + الطلب عليها.

### النظام الاقتصادي يحدد نوعية التقييم الاقتصادي

المهم في ذلك كله، هو أن المشكلة ليست مشكلة مالك خاص أو عام، وليست مشكلة ربح خاص أو عام، ولكنها مشكلة اتجاه النظام الاقتصادي والقوى والمخططات والميكانيزمات المتحركة في النظام الاقتصادي - وأهمها عدالة أو ظلم الربح الاقتصادي والاستثمار الاقتصادي (سواء كان خاصا أو عاما) والأهداف التي يخدمها هذا الربح أو هذا الاستثمار. وبعبارة أخرى، فمشكلة الربح الاستثماري هي مشكلة تحديد إطاره العادل والصحيح موضوعيا والموجه اشتراكيا وعقلانيا، وليست مشكلة إغاثته أو إلغاء ملكيته الخاصة، فبدلاً من المبدأ الرأسمالي الذي يقول: «أقصى ربح استفلاي» يخدم أي أهداف أو طلبات اقتصادية مهما كانت لا عقلية ولا إنسانية، نجد أن المبدأ الاشتراكي الصحيح يجب أن يكون: الربح العادل المكافئ موضوعيا للعمل الاستثماري، والموجه لخدمة الأهداف والطلبات الاشتراكية العقلانية والإنسانية. ونفس الشيء ينطبق أيضا على تحديدات القيم الموضوعية الصحيحة لسلعة العمل (= الأجر) والسلع الأخرى.

فالظلم والاستخدام اللاعقلاني وللإنساني لمبدأ «الربح» أو لنظام «استثمار العمل»، يمكن أن يحدثا بطريقة «الربح الأقصى غير المشروط» فيما يسمى الرأسمالية الخاصة، ويمكن أن يحدثا بدون أي ربح مالى إطلاقا في ظل نظم الطاغوت الحكومي والسخرية الحكومية (أي على غرار البناء الكهنوتي الفرعوني للأهرامات بدون تحصيل أي أرباح من ورائها...). وهذه الحقيقة في حد ذاتها، تؤكد أن مشكلة الظلم والاتجاه اللاعقلاني وللإنساني في الاقتصاد، تختلف بل وتنفصل نوعيا عن مشكلة الملكية الخاصة أو العامة.

إن الرأسمالية لاتعنى عبودية الأجر من المالك الخاص أو عبودية الاستثمار الخاص للعمل كما كان يتصور ماركس وإنجلز ولينين. ومن هنا فإن الاشتراكية وتحريم العمل لا يتحققان بمجرد إلغاء صاحب العمل الخاص أو المستأجر الخاص للعمل. بل ولا يمكن أن يؤدي هذا في حد ذاته إلى أي تغيير عادل في نظام الأجر، أو إلى الارتفاع المطلوب في الأجر، لأن العمل يستمر سلعة في الاقتصاد التبادلي الاشتراكي يمكن أن يبخر ثمنها نتيجة الظلم الإداري أو البيروقراطية وسوء التخطيط، كما يمكن أن تستمر الأجر منخفضة أو يزيد انخفاضها نتيجة الفشل الاقتصادي أو تعطل النجاح والازدهار. ولهذا فمن اللاعقلاني واللاعلمي أن نتصور مثل ماركس وإنجلز ولينين أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات يحقق الاشتراكية

وتحرير العمل! بل إن المنطقي والعلمي - الذي أثبتته التجارب والتطبيقات العملية - هو أن توسيع هذا الالتقاء بحيث يتخطى تأمين الاستثمارات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية والرعية، لا يؤدي إلا إلى إفشال وتدهور الاقتصاد الاشتراكي، ومن ثم بغض وخفض الأجور وقهر العمل.

ومع ذلك، يقول ماركس مثلاً في تصوره الساذج عن الاشتراكية، إنه بمجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات، فإن العامل الفردي «يتلقى من المجتمع ما أعطاه له بالدقة بعد إجراء عمليات الخصم»، وأنه «يتبادل مقدارا معطى من العمل في صورة معينة مقابل مقدار مساوٍ من العمل في صورة أخرى»!

كيف يحدث هذا الذي يسميه «تبادل القيم المتساوية»؟

لا يحدث بنظام السوق - رغم أنه يسميه «تبادلاً» ويصفه بأنه مثل «تبادل السلع»! إنما يحدث - كما يقول في مראغة سفسطائية - بأن «يحصل [العامل] على شهادة من المجتمع بأنه قدم كلاً وكلًا من كمية العمل (بعد خصم عمله من أجل الاعتمادات المشتركة). وبهذه الشهادة، يسحب من الرصيد الاجتماعي لوسائل الاستهلاك بقدر ما يتكلفه نفس المقدار من العمل»! (١)

لكن كيف تتحدد هذه القيم؟

لقد استمر أتباع ماركس يكررون كثيراً هذه المفارقة المتناقضة ذاتها، فيحدثون عن هذا «التبادل السلمي» الذي هو «تحرير للعمل» من عبودية الأجر، والذي هو من ثم بدون «سوق» بل وبدون «نقود»! - وذلك بدون أن يناقشوا كيفية تقييم أو تحديد قيم المنتجات السلعية أو العمل الفعلي المبذول فيها بدون سوق وبدون نقود، وبدون أن يدركوا أن التقييم التبادلي يتضمن بالضرورة المنطقية السوق ومقاييس الثمن! ويذهب أن الثورة السوفيتية وما جاء بعدها من ثورات، لم تستطع تطبيق هذا التخريف السفسطائي شبه الكهنوتي، واضطرت إلى الاعتماد على نظام السوق وعلى نظام النقود وعلى التقييمات السوقية النقدية للأجور. ورغم ذلك، كان ليتبن يقول إن التحرير الاشتراكي للعمل وإلغاء عبودية الأجر يتحقق بأن «يعمل العامل من أجل نفسه» بدلا من «العمل العبودي من أجل المستغلين»! (٢)

ما معنى «العمل من أجل نفسه» - من حيث التفهيم أو التحديد الاقتصادي للعمل

والأجر؟

لا جواب!

ويكرر الكتاب المذكور عن «الاقتصاد السياسي» الذي أصدرته أكاديمية العلوم السوفيتية في الخمسينات هذه العبارات الاثارية المحفوظة بدون أي تحليل أيضا. يتحدث مثلاً (٣) عن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان ومن ثم إلغاء عبودية الأجر. كيف؟ «بتطبيق مبدأ التوزيع وفقا للعمل». ولكن هذا لا يمكن أن يلقى التقييم السوقى للعمل كسلعة وشراً كسلعة! يقول: «إن قوة العمل لم تعد سلعة»، وحتى «الإنتاج السلمي في النظام الاشتراكي هو إنتاج سلمي من نطف خاص» - إنتاج سلمي بدون رأسمالين! ووسائل الإنتاج في الاشتراكية، «لا تعتبر رأسمالاً»، لأن رأس المال يعنى «الاستغلال»!

(١) «الأعمال المختارة»، المجلد الثاني، ص ٧٣.

(٢) انظر مثلاً النسخة الفرنسية المذكورة لكتاب Manuel d'Econ. Pol. ص ٤٦٨.

(٣) انظر مثلاً المرجع السابق الصفحات التالية: ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠.

وهذا في الحقيقة تلاعب شكلي بالألفاظ، لأن رأس المال هو رأس المال (أي الأصول الاستثمارية) سواء كان خاصاً أو عاماً، ولأن السلعة هي السلعة (أي القيمة الاقتصادية أي التجارية السوفية) سواء كانت بدون رأس ماليين أو بدون اشتراكيين. لكنهم يلقون وغيرون الألفاظ، ثم يتصورون أنهم بذلك قد ألفوا أو غيروا الواقع. ولهذا يستنتج الكتاب المذكور أنه بعد إلغاء «رأس المال» - أي إلغاء هذه الكلمة شكلياً - يختفي «العمل المأجور» وهذا يعني في الحقيقة أنه يتخذ اسماً آخرًا وإلا فكيف يختفي؟! يقولون إنه يختفي بأن يشتغل العمال على وسائل إنتاج يملكونها؛ لكن هذه أيضاً مسألة شكلية، فضلاً عن أنها لا تُلغى التقييم السوقي لسلعة العمل، بل ولا يمكن أن تؤدي في حد ذاتها أوتوماتيكياً إلى تحقيق الثمن العادل أي الأجر العادل للعمل - ناهيك عن أن تؤدي إلى زيادته وارتفاعه!

إن هذا التلاعب الشكلي بالألفاظ، يذكرنا باتجاه ساذج وسفسطاني ظهر في الفكر الديني الإسلامي كان يسمى «مذهب التجسيم أو التشبيه»: كان يأخذ بمهرجة النصوص في شبه الألوهية تشبيهات جسدية مادية مستوركا في كل وصف أو تشبيه بصارة شكلية مثل: «له جسم لا كأجسام»، أو «له صوت لا كأصوات»، الخ! ذلك أن مثل هذه السفسطات لا يمكن الرد عليها إلا بمبادئ الهوية وعدم التناقض. لكن من المؤسف أن الماركسية المصنوعة في لندن، قامت أصلاً على تخريفات هيغل والمتصوفة اللاهوتيين الألمان عن «جدلية» اجتماع النقيضين، أي قامت فلسفياً على منهج التخليط والسفسطة! فكيف كان يمكن لأصحاب الأذهان البروليتارية المنخفضة التفكير أن يتجنبوا مثل هذه التخليطات والسفسطات في الاقتصاد وفي غيره من مجالات التفكير؟! الاقتصاد

وإذا كان الاستتجار الاقتصادي للعمل أو شراؤه كسلعة ليس عبودية أجرة، وليس خصيصة لرأس المال الخاص أو الرأسمالية، ولكنه يرتبط بهما فقط من حيث الظلم أو بغض الثمن أي نقص المستحق سلعياً، كذلك فإن الربح ليس خصيصة للرأسمالية. فالرأسمالية ليست «نظام الربح» كما يكرر الماركسيون، لأن الاشتراكية يجب أن تعمل على توسيع نظام الربح الخاص العام واستخدامه كمحرك لنمو وتطور ورفاهية ونشاط الواقع الاقتصادي في الاتجاه المطلوب. ومن ناحية أخرى، فالغاء مبدأ الربح قبل تحقق الوفرة الشاملة والانتفاضة الكافية في عدد سكان الأرض، إنما يعني إلغاء الاقتصاد التبادلي في اتجاه القهر الاقتصادي والفقر أو المجاعة والاستعباد الإداري (بالطريقة الشرقية القديمة وبالطريقة العصور الوسطى)، ولا يعني أي تحرر اقتصادي أو عدالة اقتصادية.

وكما أن الاشتراكية الصحيحة لا تلغى الأجر ولكن تفرض الأجر العادل بدلاً من الأجر للرأسمالي الظالم، كذلك فإن الاشتراكية الصحيحة لا تلغى الربح ولكن تفرض الربح (الخاص أو إنعام) العادل أو المكافئ بدلاً من الربح الاستغلالي أو الظالم، بل وتساعد على زيادته في الاتجاهات والمجالات المطلوب تشييطها. والربح العادل أو المكافئ، هو الذي يعادل موزعياً (أي بدون تلاعب أو تحكم احتكاري) العمل الاستثماري المنتج له، وفق المعادلة المذكورة.

إن دور المستثمر يعبر عنه الاسم الذي أطلق عليه في اللغات الأوروبية وهو entrepreneur - ويعنى حرفياً: مقيم المشروع أو محلث المشروع. وكان المترجمون الأوائل لكتب الاقتصاد في مصر، يترجمون هذا الاسم بكلمة «المستحدث» (بكسر الدال).<sup>(١١)</sup> وهذه في الحقيقة أدق من الترجمة الحالية وهي «المنظم» - التي يجب أن تحمل محلها كلمة مقيم المشروع أو خالق

(١١) انظر مثلاً حافظ إبراهيم وخليل مطران في ترجمتهما عام ١٩١٣ لكتاب «الموجز في علم الاقتصاد» المذكور من قبل، وترجمته لهذه الكلمة في الجزء الأول، ص ١١٢.

العمل. وإذا كان هذا المعنى يؤكد أن الربح الاستثماري يختلف عن فائدة رأس المال أي فائدة المال المستثمر، فانه يؤكد كذلك أن الربح الاستثماري ليس مقابل عمل «التنظيم» كما يرى البعض<sup>(١)</sup>، لأن العمل التنظيمي يشبه أو يدخل في العمل الإداري الذي يمكن أن يعنى عمل التشغيل عموماً. وهذه وظيفة أخرى لاحقة على قرار خلق المشروع. ولهذا فالترجمة المأخوذة بها في الاصطلاح الاقتصادي العربي الحالي ترجمة خاطئة ومتعرجة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل الاستثماري ليس مقابل «المخاطرة» كما هو شائع لدى الاقتصاديين البرجوازيين. فتحتل المخاطرة ليس عملاً اقتصادياً ولا يدخل في الظواهر الاقتصادية، رغم أن المخاطرة دافع نفسى من الدوافع التي تدخل في صناعة الظواهر الاقتصادية وفي خلق المشروع. ومعنى ذلك أن المخاطرة أو العمل المخاطرة لا تنفخ للقيم السلبي، فضلاً عن أنها تتناسب عكسياً مع قيمة العمل الاستثماري، لأنه كلما كان التنبؤ الاستثماري أدق كانت المخاطرة أقل - كما أوضحت في الكتاب.

والفرق بين الربح الرأسمالي والربح الاشتراكي ليس مجرد فرق في الكم أو في النسبة، بل ويمكن منطقياً في حالات معينة أن يوجد ربح رأسمالي أقل من الربح الاشتراكي. فالرأسمالية كنظام يمكن أن تدفع وأن تضحي بجزء من أرباحها، بل وجزء من ملكياتها، من أجل أهدافها الاجتماعية وهي صناعة التدهور واللاعقل. وأوضح مثال على ذلك، هو حرب الأفيون البريطانية ضد الصين؛ لقد فسرها الاقتصاديون بطريقة «ماركسية» (قبل وبعد ماركس)، فزعموا أنها استهدفت تحقيق الأرباح من تجارة الأفيون، مع أنها كانت في الحقيقة عملية غير اقتصادية تستهدف تحطيم العقل الصيني وإمكانات الانطلاق والارتقاء في الصين. ونفس التبرير «الاقتصادي» أو الرأسمالي المذكور (الذي نجد أصوله الكهنوتية في «الكتاب المقدس» وفي «العهد الجديد» في قصة يهوذا وقطع الفضة وفي «أعمال الرسل»)، نجده أيضاً في ملاحظة تمكيسية ساذجة يقولها ماركس عن الكنيسة في مقدمة طبعته الأولى لكتاب «رأس المال»؛ يقول إن الكنيسة الانجليزية مستعنة للتنازل من معظم نظامها الكنسي في مقابل عدم التنازل عن أصغر جزء من «خلها المالى»، وإن «الاتحاد أصبح اليوم جنحة خليفة بالمقارنة بتقذ علاقات الملكية الموجودة»<sup>(٢)</sup>.

وهذه بلاهة حقيقية تنوغم الدافع المالى وراء كل شيء، مع أن أقل إدراك صحيح للتاريخ ولتطور الفكر يؤكد أن الكنيسة والنظام الرأسمالي أو غير الرأسمالي المرتبط بها، على استعداد لتقديم أى تضحيات مالية وغير مالية من أجل حفظ أو تصفية أو إفساد العلاقات والاتحاد، مهما اضطرا إلى التنازل لهما مؤقتاً عن بعض الحقوق والحريات الجزئية؛ ولهذا لم يكن غريباً أن يهاجم ماركس «باكونين الروسي» لأنه كان يطالب بترويج الاتحاد «كعقيدة بين أعضاء الدولة»، ولأنه كان يرى أن الدولة الرأسمالية هي «الشرك الرئيسى» الذى يجب إلغاؤه قبل إلغاء رأس المال، وأن «الدولة هي التي صنعت رأس المال بحيث لا يملك الرأسمالي رأسأله إلا بفضل الدولة»<sup>(٣)</sup>.

أما إذا نظرنا إلى الفرق بين الربح الرأسمالي والربح الاشتراكي كفرق في المصدر أو السبب، فسوف نجد أن الأول يكون - بدرجة أو بأخرى - نتيجة استغلال العامل واستغلال المستهلك، ونتيجة الفسح والاحتيال والسرقة والتحكم الاحتكارى والطلب اللاعقل المزيف والانتهازية

(١) كتاب الرفاعى، الجزء الثانى، ص ٣٤٣.

(٢) النسخة المذكورة من «رأس المال»، المجلد الأول، ص ١٠.

(٣) «الأعمال المختارة»، المجلد الثانى، ص ٦٦ و٦٨.

الطفيلية والاستغلال الرئوى، الخ. ومن هنا يمكن أن يزيد هذا الربح الاستغلالي بغير قيود أو شروط - حتى إذا فرضت عليه حدود قصوى. لكن مبدأ «الربح الأقصى غير المشروط» فى الرأسمالية، لايعنى أن الرأسمالية يمكن أن تضحي بأهدافها ومصالحها الاجتماعية والعقائدية من أجل الربح، فضلا عن أنه لايعبر عن مجرد محاولة الوصول إلى أقصى ربح ممكن، وإنما يعنى بالتحديد محاولة زيادة الربح ضد مصالح الانتاج ومصالح الاستهلاك وضد العمال والمستهلكين وضد المجتمع وضد القيم الانسانية والأخلاقية، الخ. ولهذا، فليس من الخطأ أن يحاول المستثمر الخاص أو العام فى النظام الاشتراكى الوصول إلى أقصى ربح ممكن، طالما أن مصادره واتجاهاته تكون محددة اشتراكيا وتخدم مخططات وأهداف الارتقاء الاشتراكى وتلتزم بالقانون الاشتراكى، وطالما أن الدولة الاشتراكية هى التى تتولى إقامة وتشغيل المشروعات العامة غير الربحية اللازمة للمجتمع وللإشتراكية.

وبعد موضوع الأجر وموضوع الربح، يمكن أن نؤكد أيضا أن الرأسمالية ليست «نظام السوق» كما يزعم البعض. فنظام السوق يعنى الاقتصاد التبادلى اجتماعيا. والاقتصاد الاشتراكى - مثله مثل الاقتصاد الرأسمالى - لايمكن أن يقوم إلا على نظام السوق. لكن للأسف أن الاقتصاديين الماركسيين الذين حاولوا المحافظة على شكليات التخريف الماركسى ضد السوق، تحجبوا الاعتراف بحقيقة استخدام ظاهرة السوق فى الاقتصاد الاشتراكى، بينما اتفق معهم الاقتصاديون البرجوازيون فى هذا التعمية رغم إدراكهم أن الاقتصاد الاشتراكى يعتمد عمليا وبالضرورة على نظام السوق. ومن هنا شاعت الثنائية التى تصف الرأسمالية بأنها «نظام السوق»، وتصف الاشتراكية فى مقابل ذلك بأنها «نظام التخطيط». (١) وهذه ثنائية مضللة، فضلا عن أنها غير متنافية منطقيا، لأن السوق لا يتنافى مع التخطيط، كما أن نظام التخطيط لا يتنافى مع السوق!

نظام التخطيط لا يتنافى مع السوق!

الرأسمالية والاشتراكية

من الثنائيات المضللة الأخرى التى ظهرت فى هذا الموضوع، ثنائية «الاقتصاد الحر» فى مقابل «الاقتصاد الموجه» dirigée. وهذه أيضا ثنائية قاصرة: أولا، لأنه لا يوجد فى الحقيقة وعمليا «اقتصاد حر» بالمعنى الذى تعبر عنه هذه الكلمة، وذلك نتيجة وسائل التحكم الاحتكارى وشبه الاحتكارى، فضلا عن قوى ومخططات التدخل السرى لأجهزة السلطة المتحكمة فى المجتمع وفى الاقتصاد. وثانيا، لأن «التوجيه» أو التخطيط أو التدخل الاقتصادى الرسمى والمعترف به، قد يكون جزئيا لا يحقق الاشتراكية، بل يمكن أن يستهدف خدمة الفئات الأرستقراطية لا خدمة الفئات الشعبية. وهذا واضح فى اتفاق كل الاقتصاديين البرجوازيين - خصوصا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية - على ضرورة التوجيه والتخطيط والتدخل فى الاقتصاد الرأسمالى. (٢)

كذلك ظهر اقتصاديون برجوازيون معاصرون فى الغرب وفى العالم الثالث، طالبوا بنظام جديد يرفض «أسلوب التخطيط المركزى» ويرفض أيضا «أسلوب الاقتصاد الحر» المزعوم، مستخدما مايسمى «أسلوب التخطيط التأشيرى» أو «التخطيط بالحوافز» (نلاحظ أنهم يتحدثوا هنا عن الحوافز أى المنشطات ولم يتحدثوا عن المنبسطات والموانع - مع أنه لا يوجد ترغيب بدون ترهيب!). وهم يقصدون بذلك: تدخل الدولة فى الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، من خلال رسم السياسات الاقتصادية والمالية التى تؤثر فى حوافز النشاط الاقتصادى وتلغف

(١) انظر مثلا كتاب المحجوب، الجزء الثانى، ص ٣٤٧.

(٢) انظر مثلا كتاب سول ص ٢٧ - ٢٧٣، وكتاب أبو اسماعيل ص ٦٢ - ٦٣.

الاقتصاد القومي نحو الأهداف المطلوبة. وهذا يعنى فى الحقيقة التدخل الحكومى الجزئى أو الجانبي المحدود، الذى لا يجدى شيئا فى إصلاح وتغيير «الغاية» الاقتصادية المعاصرة.<sup>(١)</sup> صحيح أنه يجب بقدر الامكان استخدام وسائل التحكم غير المباشر لحفض عمليات التحكم المباشر، ومحاولة التحكم فى الوقائع لحفض التحكم المباشر فى الأشخاص، والتحكم فى السوق وفى القوى المؤثرة فى السوق لحفض التحكم المباشر فى أشخاص البائعين والمشتريين، الخ. فالتحكم فى درجة حرارة مكان ما مثلا، يمكن أن يعنى عن إصدار الأوامر إلى الأشخاص المتواجدين فى ذلك المكان بارتداء ملابس ثقيلة أو خفيفة. لكن المهم فى هذه المسألة، هو أن التحكم غير المباشر لا يعنى عن التحكم المباشر، لأن التحكم الاشتراكى العقلانى يجب أن يكون شاملا بطريقة أو بأخرى، ثم يجب أن يكون معلنا ومقتنا وقائما على حيثيات عملية موسوعية مدروسة، وليس بطريقة التحكم الشمولى اللاعقلى السرى المغطى بتمويهات وتعميات الحرية الكاذبة والليبرالية الخادعة. وهذا لا يتأتى بدون تخطيط مركزى شامل للاقتصاد والمستويات الاجتماعية الأخرى والثقافة والعلم، الخ، ومن خلال التحكم الصحيح والمناسب (بالوسائل المباشرة وغير المباشرة) فى الوقائع والأوضاع وفى القوانين ووسائل التأثير الذهنى والنفسى وفى المؤسسات وفى الأفراد، الخ. كل ما فى الأمر أن التخطيط المركزى العقلانى العلمى الناجع، والتحكم الشامل العقلانى العلمى الناجع، يجب أن يعتمد على ولا يتعارض مع الطهارة والتلقائيات الصحيحة، ويجب أن يشجع ويحرر ولا يثبط أو يقهر الأفكار والمبادرات والأبداعات المفيدة، ويجب أن يطلق ولا يحبط الطاقات العقلانية الانسانية للأفراد والقدرات الفردية الخلاقة، ويجب أن يوجه ولا يسقط المصالح الخاصة والدوافع الذاتية الارتقائية السلمية للخ.

وغنى عن البيان أن مثل هذا النوع العقلانى العلمى من التخطيط المركزى والتحكم الشامل، لا يمكن تشبيهه بالأنواع اللاعقلية المضادة القائمة على القهر التجهيلى التبرهينى والتعسف الإدارى أو العسكرية والتسلط البيروقراطى والطاغوت السرى اللاقانونى للأجهزة والشبكات الخاصة التى تفرض وتنفذ مخططات وميكانيزمات صناعة التدهور والغبية منذ عصور الفراعنة. (١) فالمعلية المطلوبة هنا تشبه عملية «التحكم الذاتى» العقلانى العلمى الصحيح، فى مقابل «القهر اللاعقلى للذات» (من خارج الذات أو من الكبت اللاعقلى الداخلى)، وأيضا فى مقابل «العقلانية الصماء» أو «الانفلات الأصمى» الذى يخضع عبوديا للقوى اللاشعورية باسم الحرية الزعومة. ذلك أن التحكم الذاتى الصحيح لا يعنى الحرية الذاتية بل يحقق الحرية الذاتية، من حيث يعنى ويحدد ويستخدم ويوجه العناصر الضرورية أو الممكنة فى التركيبة الذاتية فى اتجاه الاقتدار الارتقائى السليم.

إن التحديد الجمهورى للنظام الاقتصادى للرأسمالية، هو أنه نظام الملكية الخاصة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية للوسائل الرئيسية للإنتاج، وتشغيل الاستثمارات الطيفية والربعية، والسعى إلى أقصى ربح انتهازى استغلالي ضد المصالح الإنسانية والعقلانية للمجتمع والأفراد. وفى مقابل ذلك، فالنظام الاقتصادى للاشتراكى هو النظام القادر على توجيه النشاطات الاقتصادية والاستثمارات والأرباح العامة والخاصة والإنتاج والاستهلاك وتوزيع الثروة، فى الاتجاه الذى يخدم الارتقاء المادى والمعنوى والفكرى للمجتمع والأفراد ولل البشرية. ومع ذلك، نجد فى النظم التبادلية أنه ليس كل نظام استثمارى لا رأسمالى يكون اشتراكيا، وليس كل نظام استثمارى لا اشتراكى يكون رأسماليا. فمن الممكن أن يوجد نظام استثمارى تبادلى أقل تدهورا وأقل انسلخا عن المصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الرأسمالية، وأقل ارتقاء وأقل التزاما بالمصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الاشتراكية. وهذا

(١) انظر فى ذلك فصل «الديمقراطية وحرية الفرد» وفصل «الشمولية والدولة» فى كتابى السابق عن الديمقراطية.

واضح مثلاً في بعض حالات المراحل الأولى من النظام الاستثماري الانتاجي البرجوازي. وعلى كل حال، فالواضح من ذلك كله أن جوهر تحديد النظام الاقتصادي الاجتماعي، هو طبيعة الأهداف أو النتائج المتحققة للواقع الاقتصادي وطبيعة حركته وتطوره عملياً، بغض النظر عن الجزئيات والوسائل. فمثلاً أساليب التوجيه والتخطيط والتدخل تزيد وتضيق كثيراً في نظم الرأسمالية الحكومية (العسكرية أو شبه العسكرية)، التي هي أبعد عن الاشتراكية من نظم الرأسمالية الخاصة (أي التي يغلب عليها الطابع الخاص). وهذا واضح مثلاً في نظام الفاشية في عهد موسوليني ونظام النازية في عهد هتلر، ثم في النظام الناصري في مصر. فمعيار التحديد هنا، هو طبيعة أهداف وتطورات واتجاهات وتناجز تلك النظم الرأسمالية الحكومية.

وكما أوضحت في الفصول الأصلية للكتاب، فإن الاشتراكية يجب أن تتدخل لتخطيط الاستهلاك وليس فقط الانتاج. ويجب أن تتدخل بكل الوسائل المادية والنفسية والثقافية والتشريعية والاقتصادية المباشرة، لتعديل وتصحيح وتوجيه ميكانيزمات الطلب الاقتصادي في الاتجاه الانساني العقلاني الصحيح. فالطلب ليس مجرد جانب مكمل للعرض كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون، لكنه في الحقيقة قوة فردية واجتماعية واقتصادية تحدد العرض وتحدد اتجاه الانتاج، ومن ثم تحدد اتجاه الاقتصاد بل واتجاه المجتمع. ولما كانت الاشتراكية بخلاف الرأسمالية لاتسعى إلى الربح كغاية، ولا تخضع لمبدأ الربح ولكن تستخدم وتخضعه لأهدافها ومخططاتها، فانها تستطيع بذلك أن تفرض الاتجاه الصحيح في الانتاج والاستهلاك والطلب الاقتصادي. وفي هذا الاتجاه، يمكن للقطاع الاقتصادي الاشتراكي أو العام أن يقيم مشروعات تستخدم أسلوب أدنى ربح ممكن، أو مشروعات تستخدم أسلوب عدم الربح وعدم الخسارة. كما أن القطاع الحكومي الاشتراكي يمكن أن يقيم مشروعات غير اقتصادية تقدم السلع اللازمة بالسعر المناسب بدون اعتبار لعنصر الربح والخسارة، أو أن يدفع تعويضات ومساعدات للمشروعات الاقتصادية التي تقدم هذه السلع. وبالإضافة إلى المشروعات الاستراتيجية التي توجه الطلب السوقي أو لاتخضع لتأثيره، يجب أيضاً أن يقوم القطاع العام والقطاع الحكومي بتشغيل المشروعات الربحية ذات الأرباح الثابتة أو الباهظة غير المستحقة استثمارياً - مهما وصلت درجة ارتفاع تلك الأرباح التي تمحدها مصالح المجتمع والاقتصاد. (١١)

**والخلاصة أن الاقتصاد الاشتراكي يستخدم الطلب ولا يخضع له، ويستخدم الربح ولا يخضع له، ويستخدم السوق ولا يخضع لها، ويستخدم الأسعار ولا يخضع لها. والاستخدام لا يعني هنا الجبر أو القسر الإداري التصفي والفاشل، ولا يعني إفساد أو إهدار الميكانيزمات**

(١١) بهذه المناسبة، يمكن أن أضيف هنا إشارة تعليق على رأي نشر بعد شهر عديدة من كتابة هذه الفصول التطبيقية. فقد كتب الدكتور أحمد نور وكيل كلية التجارة الاسكندرية مقالاً عن دور القطاع العام (في الأهرام ١٦/١٢/٨٩)، اقترح فيه أن يتولى القطاع العام مهمة ارتداد المجالات الجديدة ليقوم فيها مشروعات يحقق لها النجاح والربح ثم يبيعها للقطاع الخاص ويؤسس غيرها! وهذا الرأي يعبر عن اتجاه تمكيس لقط في منظورات الاقتصاديين البرجوازيين، الذين يتصورون أن دور القطاع العام هو المخاطرة ودور القطاع الخاص هو تحصيل الربح المضمون! لكن الحقيقة أن أهم أدوار القطاع الخاص هو ارتداد المجالات الجديدة غير المطروقة وغير المضمونة النجاح (بغض النظر هنا عن ضرورة قيام الحكومة بالتصحيح والدعاية أو حتى الريادة لهذه المجالات) ودعم أو تشجيع وتيسير هذه المحاولات، بينما عملية تحصيل الربح الاستثماري المضمون أو شبه المضمون (الذي أسببه الربح) هي عملية يجب أن يقوم بها القطاع العام لأنها غير مستحقة استثمارياً ومعنى ذلك أننا يجب أن نتخذ في حالات معينة تقاليد التعاقد المعمولة في القرن الماضي، والتي كانت تعطى الاستثمارات الخاصة حقوق إقامة المشروعات الكبيرة الجديدة وفق مبادئ «امتياز» يستمر فترة متفقاً عليها (حوالي مائة عام يمكن خفضها إلى خمسين عاماً مثلاً)، بحيث تشتري الحكومة أو القطاع العام المشروع بعد استقرار اتجاهه بالشروط المحددة في عقد الامتياز.



الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، ولكنه يعنى تكوين أو صناعة وتشغيل هذه الوسائل بالتخطيطات والميكانيزمات الصحيحة. فأجهزة السلطة الاشتراكية يجب أن تصمم وتصنع الماكينة الاقتصادية وفق المواصفات العلمية والعملية المطلوبة، ثم تقوم بتشغيلها بالأساليب المبرمجة والمتقنة على أساس نظام تركيب وتحريك هذه الماكينة، أى بدون إفساد أو إلغاء ميكانيزماتها المتخصصة أو تخطى عملياتها الجزئية.

إن كتاب الاقتصاد الماركسي السوفييتي المذكور، يتحدث كثيرا عما يسميه القوانين الاقتصادية للنظام الاشتراكي. ويذكر منها مثلا «قانون التطوير المنسجم للاقتصاد القومي»، الذى يعتبره القانون الأساسى للاشتراكية فى مقابل قانون الأرباح فى الرأسمالية. (١) ثم يذكر قانونا اقتصاديا آخر يعتبره أيضا قانونا أساسيا، هو «الارضاء الأقصى للحاجات المادية والثقافية المتزايدة للعاملين». (٢) لكن هذين القانونين الاشتراكيين ليسا قانونين بالمعنى الذى يفهم من قانون الأرباح. فقانون الربح فى الرأسمالية يعبر عن ميكانيزم فعلى، أى يعبر عن قانون أو قاعدة أو برنامج للتسلسل الخصى للقوانع. أما القانونان المذكوران فلا يعبران إلا عن هدفين من أهداف التخطيط والتطبيق التى تحتاج هى نفسها إلى قوانين وميكانيزمات لتنفيذ تحقيقها.

وأعتقد أن القانون أو الميكانيزم الرئيسى الذى يجب تصميمه وصناعته وتنفيذه فى الماكينة الاقتصادية للاشتراكية الشاملة، هو قانون أو ميكانيزم «المصلحة الخاصة للاشتراكية»، أى الربط الوثاقى بين المصالح الشخصية الفردية والمصالح العامة للمجتمع ولل البشرية.

وفى الاقتصاد البرجوازي، يتحدثون عن نظريتين فى السلوك الاقتصادى للفرد: تعتمد إحداها على غط أو نموذج يسمى «إنسان ديكارت» يعنى الانسان العقلانى أو ذى التفكير المنطقى، وتعتمد الثانية على غط أو نموذج يسمى «إنسان بافلوف» يعنى الانسان الأوتوماتيكى أو الخاضع لتحكم المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتجه أكثر الاقتصاديين البرجوازيين الحديثين إلى إنكار الحرية العقلانية أو المنطقية للسلوك الاقتصادى لدى معظم الأفراد، رغم أنهم لم يعترفوا صراحة بحقيقة واتساع اللاعقل الذهائى والتحريك الأوتوماتيكى الاجتماعى. وبدلا من أن يتجهوا إلى التفكير فيما إذا كان هذا الواقع يحتاج إلى إجراءات علمية وعملية لإصلاحه، اعتبروا مهمة علم الاقتصاد هى الانحصار فى الواقع بحقيقة الفعلية مهما كانت!

أما الاقتصاد الاشتراكي كاتقتصاد يخدم أهداف العقلانية والانسانية، فيجب أن يعمل على تشييط وترقية القدرات المنطقية والتفكيرية الحرة للأفراد، بدون أن يتجاهل الاتساع الفعلى للنزعات اللاعقلية والأوتوماتيكية الذهائية فى الواقع المطلوب تغييره.

ومعنى ذلك، أنه يجب أن يصنع فى ميدان الاقتصاد مايشبه نظام المرور: يجب أن يفرض التحديد الدقيق لموقع سير واتجاه المشاة، ومواقع حركة واتجاه السيارات، أو وسائل النقل الأخرى، وتوقيفات وقف أو انطلاق كل نوع من الحركة أو التوقف. ويجب أن ينظم الاشارات وإشارات وبيانات الارشاد والمختصين بالتنظيم والتوجيه والرقابة، وأن يضع القوانين والعقوبات والفرامات بل والحوافز المادية أحيانا، وأن يكمل ذلك أيضا بالجر الذهنى والنفسى والتربوى العام الذى يحقق التخصير والترغيب والترهيب للالتزام بالنظام المطلوب. ثم على أساس ذلك كله، يترك لعنصر المصلحة الشخصية أو الحرية العقلانية الشخصية أو الحساب المتعلق أن يحدد تصرفات الأفراد، بحيث لايتدخل إلا ضد هؤلاء الذين يريدون الانتحار أو يريدون العبث والتلاعب الجنونى، أو هؤلاء الذين فقدوا حساسية الحذر والتعقل. (٣)

(١) النسخة الفرنسية المذكورة، ص ٤٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٥٣.

(٣) تاريخ كتابه هذه الفصول التقليدية: برنيزه/ يوليو ١٩٨٩.



(٢)

## الفصول الأصلية للكتاب الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

المثل يقول: جوع كلبك يتبعك، وسمن كلبك يأكلك. وعلى غرار ذلك، نجد أن نظم القهر الاقتصادي يمكن أن تستهدف فقط التحطيم والتتكيس، كما كان يفعل نظام الرهبيوت الكهنوتى الفرعونى الذى استخدم التسخير المبودى فى بناء الأهرامات وغيرها، بهدف التعبيد اللاعقلى الشامل وتصفية وتحطيم بقايا الشعوب البحرأوية فى مصر، وليس من أجل الربح.



## الفصل الأول - صناعة الضمائم الاقتصادية<sup>(١)</sup>

### ثلاث قوى أثرت الحضارة الحديثة

من المهم أن أكر التنبه هنا منذ البدء، إلى أن عبارة «الديمقراطية الاشتراكية» إنما تعنى الديمقراطية الحقيقية أى اللابطيقية أى العقلانية. فالمعنى الصحيح لكلمة «الديمقراطية» لا يعبر عن ممارسة الشعب لحكم المجتمع، ولكن يعبر عن الحكم العقلاني للمجتمع بما يخدم مصالح الشعب. وهذا أيضا معنى كلمة «اشتراكية»، التي يعبر اشتقاقها في اللغات الأوروبية عن معنى «المجتمعية». فالكلمتان شبه مترادفتين- لولا أن الأولى تستعمل بخصوص نظام الحكم الذي يعبر عن نظام المجتمع، بينما الثانية تستعمل بخصوص نظام المجتمع الذي يشمل نظام الحكم. ولهذا، لا يوجد منطقيا في مقابل ذلك ما يسمى «الديمقراطية الرأسمالية» أو «البرجوازية»، أو «الديمقراطية القطاعية»، أو ما إلى ذلك، لأن الديمقراطية تتنافى مع الرأسمالية وتتنافى مع القطاع، رغم أنه يمكن أن توجد درجة معينة من الديمقراطية في بعض النظم الرأسمالية، كما يمكن أن توجد درجة معينة من الديمقراطية في بعض النظم القطاعية (كما حدث في «المدن الحرة» في بعض القطاعات الأوروبية خصوصا منذ القرن الثاني عشر).

والصحيح منطقيا في هذه الحالة، أن نتحدث عن الديمقراطية التي ظهرت في مجتمع أو مجتمعات رأسمالية أو قطاعية في مراحل معينة، باعتبارها علاقات لا طبقيّة وعقلانية تتنافى مع الطبيعة الطبقية واللاعقلية لتلك المجتمعات. وكما قلت في الكتاب الأول «معنى الديمقراطية»، الفرق المنطقي بين التعبيرين يشبه الفرق مثلا بين عبارة «السكر في الملح» وعبارة «السكر الملح»، حيث العبارة الأولى تفيد تواجد هاتين المادتين نتيجة اختلاط تنافري لسبب أو لآخر، بينما العبارة الثانية تجعلهما شيئا واحدا متسقا أو متكاملًا.

بهذا التنبه، نكرر أن الحضارة الحديثة التي أزاحت ظلمات التحكم الكهنوتي القديم والوسيط، كانت ثمرة ثلاث قوى يجب أن تركز عليها وأن تستكملها الثورة العقلانية اللابطيقية، لتحقيق بها طريق الارتقاء الديمقراطي الاشتراكي. هذه القوى الثلاث التي بدأت انطلاقها من حركة «المدن الحرة» ثم من حركة النهضة أو الأحياء في أوروبا في أواخر العصور الوسطى، هي: أولاً، الثقافة الفكرية أى التفكير العقلاني أو التنوير والتحرير الذهني للبشر. وهذه يمكن أن نسميها الحريات الفكرية. وثانياً، الديمقراطية أى المساواة اللابطيقية التي تكفل حقوق العقل والتحرر المذكور. وهذه يمكن أن نسميها الحريات السياسية والاجتماعية. وثالثاً، حماية حقوق ونشاطات الاستثمارات والتبادلات الخاصة، وإطلاق وتنشيط حوافزها (قبل أن تتكون القوى الرأسمالية الاحتكارية التي تُلقي الحقوق والحريات والحوافز الاستثنائية والتبادلية بالنسبة لمعظم الأفراد). وهذه يمكن أن نسميها الحريات الاقتصادية.

وقد ركبت أجهزة التحكم السري الشامل بقيادتها الكنسية ثم الانجليز، هذه القوى التحريرية الثلاث وانحرفت بها وأخضعتها للتدهور والاعقل، في الطريق الذي اتخذ اسم «الرأسمالية». فكانت النتيجة، هي أن استمرار التطور الرأسمالي حدث على حساب هذه القوى الارتقائية العقلانية، ومن ثم أدى إلى تدهور واضمحلال الحضارة الحديثة. وهذا واضح

(١) كتبت وجهزت هذه الفصول الأصلية، في الفترة من ١٥ يولييه إلى ٨ نوفمبر ١٩٧٦، وأرسلت منسوخاتها إذ ذاك إلى مختلف الجهات كما ذكرت.

تماما في انقلاب اقتصاد «المنافسة الحرة» إلى اقتصاد «الاحتكار» وانتهاء المنافسة الحرة. إن التركيز الرأسمالي الاحتكاري أو التحكم الرأسمالي الحكومي، يلغى حقوق وحرية الاستثمار الخاص للأفراد الذي لا يستطيعون مواجهة ذلك، ومن ثم يلغى الحافز الاقتصادي للاستثمار لدى معظم الأفراد. ومعنى ذلك، أن نظام الرأسمالية يتنافى مع حقوق وحرية الاستثمار الخاص. وفي ظل التحكم الاحتكاري الخاص أو الحكومي المعاصر، لا يفتحون الثغرات ولا يسمحون بالنشاط إلا للاستثمار الخاص الطفيلي واللصوصي، ولا يشجعون إلا نشاطات التهديد والاستنزاف. ذلك أن الأجهزة العليا للتحكم السري الشامل، تستخدم في مخططاتها الاقتصادية وسيلة «رأس المال» من أجل «تعليم» «رأس الإنسان».

ومن ناحية أخرى، فإن مخططات صناعة التدهور واللاعقل، أدت - وبدرجة أشد وأوضح في بلدان العالم الثالث - إلى تضاعف كبير في صعود القوى الأشد عدا للعلقلانية أو الأكثر لا عقلًا أو الأقل عقلًا، ووصولها إلى مقاعد الحكم والسلطة وأجهزة التحكم الخاص (مثل القوى الدهمائية والغببية والعسكرية، والموهوبين في الاثارة والديماجوجية، وأيضا «الدكاترة» المزيفين من حيث الكفاءة العلمية، و«المتخصصين» السطحيين المنفلقين ذهنيًا، الخ). وهذا أدى بذاته إلى تضاعف كبير في المشاكل والأزمات والتوقفات، وإلى تضاعف كبير في العجز عن الحلول والعلاجات والإصلاحات، ومن ثم إلى تضاعف كبير في تدهور وفساد وتعطل ماكينات النظام الاقتصادي. وتفاقم ذلك، لأن مخططات صناعة التدهور واللاعقل أدت أيضا إلى انخفاض العقل والقدرات الفكرية والذهنية لدى كل مستويات المشتغلين بالاقتصاد وكل مستويات المشتغلين بالانتاج أو التوزيع، ابتداء من أصحاب الأموال وأصحاب الأفكار والتصميمات، إلى الإداريين والمنفذين وحتى العمال اليدويين. ومن ناحية ثالثة، فإن تناقص أو تلاشي إشعاعات العقل والعقلانية والثقافة الفكرية التنويرية، والانتشار الكاسح لانهجيات اللاعقل والتجهيل والاثارة السطحية واللاتفكير، في مختلف بلدان العالم البرجوازي وخصوصا في العالم الثالث، أدت إلى الانتشار الكاسح للفوضوية واللاعقل والاستهداف في الاستهلاك أيضا وفي الاكتناز، مع سوء استعمال السلع، بينما ساعد فساد ماكينات النظام الاقتصادي على انتشار تقاليد نهش ونهب وتكديس كل ما يمكن نهشه أو نهبه أو تكديسه!

### صناعة الميكانيزمات

إذا تأملنا سمات اقتصاديات التآزم والحرب والطبقية التي تفرضها الرأسمالية المعاصرة، دوليا ومحليا وبقطاعها الخاص والحكومي، يمكن أن يتضح لنا كيف ينظمون ويخططون المحتميات والتلقائيات والميكانيزمات الاقتصادية (أي عمليات التسلسل الحتمي)، ولكن في اتجاه تهديد وتدمير الأساس الاقتصادي للوجود الاجتماعي للبشر، بهدف تدمير بقية مستويات وقدرات المجتمع والأفراد، وفق مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإهدار النوع البشري وتحويله إلى نوع بيولوجي أدنى (التسهيل التحكم فيه أوتوماتيكيا بالقوالب المطلوبة).

فصانعو التدهور واللاعقل في أجهزة الرأسمالية الدولية والمحلية المعاصرة، ألقوا معظم حوافز الربح الخاص القانوني والانتاجي ومعظم مصادر الدخل الخاص القانوني والانتاجي، وفتحوا إلى أقصى درجة منابع الربح الخاص أو الدخل الخاص غير القانوني أو الطفيلي وغير الانتاجي، بل واللصوصي واللاتساني. وبذلك حولوا جهود ونشاطات وحوافز وملكيات الأفراد إلى طاقات تدمير ضد المجتمع وضد إنسانية الإنسان. وفي الوقت نفسه، فتحوا كل منافذ وقنوات تفتيت وتشتيت وتبديد واستنزاف ثروات المجتمعات والأفراد، ليس فقط لتصفية أو

خفض قدراتها المجمعة، بل أيضا لاطلاق طاقاتها الفوضوية المشتتة كثرة طفيلية تدميرية في نظام العرض والطلب. ومن أجل فرض حصى الاتفاق الاستهلاكي والانتهازي على المجتمع ضد الانتاج والبناء، تفتنوا في اختراع أو توسيع ميكانيزمات الاتفاق التديدي غير الانتاجي، التي هي مجرد أشكال موهة لعمليات إلغاء المنتجات في البحر أو إحراقها، ولكن على مستوى شامل.

من ذلك مثلا، الاتفاق التديدي العسكري الشامل - حتى في البلدان الصغيرة والفقيرة ومن ذلك أيضا الاتفاق التديدي على مشروعات غير ضرورية أو باهظة التكاليف (وأحيانا باستخدام حجة الأمن العسكري أيضا)، مثل الاتفاق الذي لم يسبق له مثيل في مشروعات بترول بحر الشمال - بينما البترول متاح بأسعار رخيصة جدا وبكميات هائلة في العالم الثالث التابع للغرب، والذي كان الغرب يصنع خضوعه أو قمره وفق مخططاته السرية الشاملة<sup>(١)</sup>. ولمناعفة هذا التديد والاستنزاف وليس فقط لتبريره وتغطيته، رسموا ونفّلوا مخططات ارتفاع أسعار البترول في مختلف بلدان العالم ومن الأمثلة الأخرى، انتشار حصى شراء الجزر البحرية والقصور القبية والعقارات القائمة، والتحف الغالية والأحجار الكريمة النادرة وغيرها من الأشياء النادرة، وإخراج وإفناك الذهب من خزائن الحكومات والبنوك. وهذا فضلا عن زيادة التفنن في اختراع مشيرات الاستهلاك الجماهيري والشبق الاستهلاكي من كل نوع. وتتشبيط عمليات تديد واستنزاف الثروات بواسطة عصابات اللصوص والقرصنة والمختلسين والمزورين والمرشّين، وبواسطة العمليات التدميرية المصنوعة أو المحكومة (بشرى أو تكنولوجيا واشماعيا)، مثل الحرائق وحوادث التخريب، أو عمليات الآفات والحشرات، أو التحكم المناخي التدميري، الخ.

وهذه الزيادة الهائلة والشاملة في الاتفاق التديدي، ارتبطت بحدوث أقصى زيادة كاذبة عرفها التاريخ في كمية وسائل الدفع التي تضاعف انخفاض قيمتها (نتيجة زيادة إصدار البنكنوت وزيادة إقراض الحكومات، الخ). لكن الاقتصاديين أطلقوا على هذا التضخم المتزايد حلزونيا، اسم «التضخم الركودي»<sup>(٢)</sup>. ذلك أن تضخم الاتفاق مع وسائل الدفع الكاذبة، ارتبط في هذه العملية بزيادة كاذبة مصطنعة في الطلب غير الطبيعي الذي لا يبرر عن دوافع ووظائف وأهداف حقيقية، ومن ثم يؤدي إلى زيادة كاذبة في كمية المبيعات الشكلية والمنتجات غير الحقيقية. وهذه الظروف تذكرنا بعملية إغراق النظم القطاعية بالفضة والذهب منذ القرن السادس عشر، إلى درجة إلغاء استخدام الفضة كقيمة اقتصادية ثابتة وخفض قيمة الذهب خفضا خطيرا، مما أدى إلى تدهور أو انهيار قدرات القوى القطاعية. وكان ذلك وفق مخططات الأجهزة الكنسية للتحكم الشامل، التي استهدفت تحطيم القطاعات بعد أن انتشرت وانطلقت فيها «المدن الحرة» (أي «البورجوازية» أو «الكوميونات»)، وذلك باطلاق زحف الدماء على تلك المدن وتجهيز الثورات الدهمانية الكاسحة، لاقامة نظم حكومية مركزية وأسمالية قادرة على إزالة آثار النهضة والتنوير كما ذكرت في الكتاب السابق.

وفي مقابل ذلك، نجد أن المجتمع الاشتراكي الذي يقوم على التخطيط العقلاني وصناعة

(١) على غرار تلك العملية التدميرية التي حدثت في السبعينات، يمكن أن نشير هنا أيضا إلى عملية حدثت بعد منتصف الثمانينات، هي زراعة القمح في الصحوة بأربعة أضعاف الثمن العالمي، أي بأربعة أضعاف القيمة السوقية، لجره التظاهر بالانتاج المحلي

(٢) كان ذلك في عام ١٩٧٣.

جماعيا لبدأ الحافز الاقتصادي الفردي وتطبيقا جماعيا لحق زيادة الدخل الفردي، فيجب أن نجعل البعد العام للتوجيه والتخطيط الاقتصادي في النظام الاشتراكي هو: أقصى ما يمكن من تنشيط اشتراكي للحافز الاقتصادي الفردي، يربط الدخل والتجارات ربطا دقيقا بما يحققه جهد أو استثمار الفرد في عمليات بناء المجتمع. ففي إطار النظام الاشتراكي وفي ظل السلطة الاشتراكية، يمكن أن يتحقق استثمار خاص اشتراكي ذو عائد خاص اشتراكي. ذلك أنه يوجد فرق نوعي بين النمو الأقي أو الاتساع الأقي للنشاط الاستثماري الذي يمكن أن يمتد إلى ملايين الأفراد في مختلف المجالات، والذي يمكن أن توجه السلطة الاشتراكية ويحدد ميكانيزمات وقنوات حركته تحت تأثيرها ووفق خططها، وبين النمو الرأسي المتجاوز للحد في النشاط الاستثماري، أي تطوره إلى نشاط رأسمالي يقوم على السيطرة والاحتكار، ومن ثم على القهر الاقتصادي والطبقي. كذلك يوجد فرق نوعي بين النشاط الاستثماري والنشاط الاستهلاكي - الذي اعتبره في هذه الفصول شاملا للنشاط الاقتصادي. كما يوجد فرق نوعي بين النشاط الانتاجي والنشاط الاستثماري غير الانتاجي عموما، مثل النشاط الاستثماري الطفيلي والاستنزافي. فلهذا كلها فروق يمكن ويجب أن تحددها الخطط الاقتصادية الاشتراكية، وأن تفرض حتميات الحلول اللازمة لها، وترسم ميكانيزمات وقنوات حركتها، وتنظيمها بمختلف الوسائل.

### الحافز الفردي

الميكانيزمات الاقتصادية الرأسمالية، هي ميكانيزمات (أي عمليات تسلسل حتمي) صانعة للتدهور. أما الميكانيزمات الاقتصادية العقلانية الصانعة للارتفاع في النظام الاشتراكي، فهي تلك التي تتفان في فتح كل ما يمكن أن تكتشفه الطاقات الخلاقية من منابع قانونية إنتاجية وإنسانية للعدل الفردي والمجموعي والمجتمعي، وفي تحديد وتنظيم مصبات الاتفاق الفردي والمجموعي والمجتمعي في نفس الاتجاه. وهذا يعني الميكانيزمات أو الحتميات المادية والمعنوية التي توجه التلقائيات والحوافز والاستهدافات الاقتصادية. وبذلك يتحول الاتفاق إلى اتفاق إنتاجي إنساني، سواء كان إنفاقا استهلاكيا يزيد القدرات الانتاجية الإنسانية للبشر ماديًا ومعنويًا، أو كان إنفاقا استثماريا يزيد قدرات وسائل الانتاج والمنتجات الحقيقية. وتتحول عمليات الاستثمار والانتاج إلى خدمة للبنا والارتقاء والتحويل الاشتراكي للعقلاني للمجتمع. وعندما تصبح كل منافذ زيادة الدخل أو النجاح الاقتصادي والمعنوي، هي منافذ لا تفتح إلا في هذا الاتجاه، وعندما تصبح كل قنوات النجاح المادي والمعنوي هي قنوات لا تتصل ولا تجرى تياراتها إلا في هذا الاتجاه، يكون معنى ذلك تحقيق التكامل والاتساق بين استهدافات الأفراد والنشاطات الاجتماعية وبين استهدافات المجتمع الاشتراكي الذي يرتقى عقلانيا ولا طبقيا.

وتوضيح كيفية توجيه الحافز الفردي بحيث يصبح حافزا اجتماعيا اشتراكيا، تأخذ كمثال ظاهرة تحدث الصحف في هذه الأيام (عام ١٩٧٦) عن زيادة انتشارها، هي الدروس الخصوصية للمدرسين.

فمن الواضح أن زيادة أعباء المعيشة تفرض على المدرسين أن يعملوا على زيادة دخولهم بواسطة الدروس الخصوصية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة عدد التلاميذ في الفصول يفاقم مشاكل استيعاب الدروس المدرسية ويدفع القادرين ماليا إلى طلب دروس خصوصية. وهذان الاحتياجان الضروريان، يمكن ويجب إعادة توجيههما وتنظيمهما بحيث يتكاملان مع الاحتياجات الديمقراطية للمجتمع ويضمنان ارتفاعا. كيف؟ بوضع نظام يربط الدروس



الخصوصية الحرة بدروس خصوصية مجمعة في المدارس بأسعار متخففة، وذلك على أساس عدم السماح أصلا بالدروس الخصوصية المجرة أو بالدروس المجمعة إلا للمدرس الذي يحصل على حد أدنى من النجاح في عمله المدرسي (من واقع نسبة ومستوى نجاح تلاميذه أو اختبارهم بواسطة لجان عليا)، بل وبحيث تتناسب امتيازاته في الدروس الخصوصية من النوعين مع درجة نجاح عمله المدرسي.

بهذه الطريقة، يرتبط ويتكامل حافظ الدروس الخصوصية الحرة، مع حافظ الدروس الخصوصية المجمعة في المدارس، مع مصالح التدريس المدرسي العادي، أي تتحول الحوافز الفردية الخاصة إلى حوافز لأداء الواجب العام أيضا. ومن ناحية أخرى، فهذا يؤدي عمليا إلى زيادة مستوى تحصيل التلاميذ الذين لا يتلقون دروسا خصوصية، وإلى تخفيف أعباء جزء من التلاميذ لا يتلقون دروسا فردية. وفي مقابل هذا الاتجاه العقلاني عكسيا، نجد أن ما يحدث حاليا في مصر، هو أن الدروس الخصوصية أصبحت احتكارا لأبناء المتسربين، وأصبحت حافظا أنانيا تدهورا يدفع المدرسين إلى إهمال واجباتهم المدرسية والضغط على التلاميذ لأعطائهم دروسا خصوصية. والنتيجة العامة هي زيادة تدهور التعليم وانخفاض التحصيل بالنسبة لأغلبية التلاميذ، مع زيادة تدهور إنسانية وأخلاقيات المدرسين، ومن ثم زيادة تدهور المجتمع وفي هذا المثال، يتضح لنا أن الحافز الفردي أو الخاص - المادي أو المعنوي - هو كالمطاقة النووية، يمكن توجيهه والتحكم فيه لاستخدامه في البناء والتعمير، كما يمكن توجيهه والتحكم فيه (أو إطلاقه عشوائيا) لاستخدامه في الهدم والتدمير. أو هو كالحافز الفسيولوجي الفردي. فمثلا حافظ الغريزة الجنسية، يمكن أن يحقق بقاء وإرتقاء النوع وتنشيط المواطنين الانسانية الراقية. كما يمكن أن يؤدي إلى الفساد والاحتلال وخراب الفرد والمجتمع. ومثلا غريزة الدفاع عن النفس كحافز للدفاع عن الكيان المادي والمعنوي للفرد، يمكن أن تؤدي إلى تدعيم الإثارة والجماعية العقلانية بل والتضحية بالنفس، كما يمكن أن تؤدي إلى الأنانية والجبن وتزقي وتفكيك المجتمع.<sup>(١)</sup>

(١) في مثل هذا المعنى يقول المتنبي:

وحب الجبان النفس أورهه التقى \* وحب الشجاع النفس أورهه الحربا

## الفصل الثانى - «فائض القيمة» بدون «قيمة»

### حقوق الاستثمار الخاص

يتصور كارل ماركس أن الثورة الحديثة فى الإنتاج والاقتصاد، حدثت نتيجة الاستغلال الرأسمالى، الذى يشبهه (تكريماً فى «البيان الشيوعى») بالاستغلال العبودى لعمال بناء الأهرامات والصورح الفرعونية، وأنه بدون ذلك كان يستحيل أن يحدث التقدم الاقتصادى الحديث؛ وماركس والماركسيون يعترفون بوجود ما يسمى «رأس المال التجارى» و«رأس المال الربوى»، ومن ثم «الربح الخاص» بل وأيضاً ما يسمونه «فائض القيمة»، وذلك فى النظام العبودى وفى النظام الإقطاعى، لكن بدرجة «بسيطة» أو محدودة. ومعنى ذلك فى رأيهم، أن الحضارة الحديثة لم تحدث إلا نتيجة الانطلاق الهائل لقوى «الاستغلال الرأسمالى» و«عبودية الأجر» الظالم وما يسمى «فائض القيمة»! والحقيقة أن هذا الادعاء الرجسبى لا يعنى فقط الدفاع الضمنى عن قوى الاستغلال والاستعباد والظلم فى الرأسمالية باعتبارها صناعة الحضارة (وتوجد فى كتابات ماركس وإنجلز تعبيرات صريحة عن هذه المفارقة المتناقضة!)، لكنه أيضاً لا يعطى التفسير المطلوب لهذه الظاهرة!

فلماذا انطلقت هذه القوى فى العصر الحديث ولم تنطلق فيما يسمى العصر العبودى أو ما يسمى العصر الإقطاعى؟! السبب فى رأيهم - وفق قوانين «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية» - هو حدوث تغير فى أدوات الإنتاج أدى إلى تغيير علاقات الإنتاج وأسلوب الإنتاج ومن ثم النظام الاجتماعى.

لكن لماذا حدث هذا التغير فى أدوات الإنتاج فى أواخر العصور الوسطى، ولم يحدث فى ظروف الإقطاع قبل ذلك أو فى ظروف المجتمعات القديمة؟!

يرى بعض الماركسيين أن السبب، هو أنه كان يجب أن يوجد نظام عبودى ثم نظام إقطاعى ثم نظام رأسمالى - وفق هذا الترتيب المكتوب مسبقاً فى الغيب بدون حشيات! لكن ماركس (خصوصاً فى أواخر أيامه) تراجع عن تعميم تصوره هذا عن «الحتمية» التاريخية؛ وهذا فضلاً عن أنه تصور لا يجيب فى الحقيقة عن السؤال المطروح، لأنه يحتاج هو نفسه إلى تعليل؛ ذلك أن تفسير التطور الاجتماعى بالتطور الاقتصادى الذى يبدأ بتطور أدوات الإنتاج، إنما يشبه تفسير عدم وقوع الأرض بأنها تتركز على قرنى ثور (كما كان يقول الكهنة الفرعوليون)، أو تفسير ذلك بأن الأرض تتركز على جبهة فيل يتركز على ظهر سلحفاة (كما كان يقول الكهنة الهنود)؛ فالتفسير المزعوم فى كل هذه الأحوال، لا يقدم حلاً أو حلقة مفيدة فى سلسلة التعليل، ولكن فقط يتهرب من التعليل بنقل المشكلة موضوع الاهتمام إلى مشكلة أخرى لا تشغل الاهتمام؛ فالتطور الاقتصادى أو تطور أدوات الإنتاج، يكرر نفس المشكلة التى تحتاج إلى تفسير، تماماً مثل عدم وقوع الثور أو عدم وقوع السلحفاة اللذين يكرران بدون تفسير نفس مشكلة عدم وقوع الثور أو السلحفاة، وإذا تصورنا أن تطور أدوات الإنتاج لا يحتاج إلى تفسير، مثله مثل عدم وقوع الثور أو السلحفاة، فلماذا لافتراض ذلك بالنسبة للمشكلة الأولى فى الحالات المذكورة بدون محاولة للتهرب والتعمى؟! هذه مفارقة معروفة فى تاريخ الفلسفة، مثل مشكلة عدم بداية الوجود وعدم بداية ما قبل الوجود!

إنما السبب الحقيقى لتطور أدوات الإنتاج وتطور الاقتصاد فى القرون الأخيرة، هو حدوث ثغرات اجتماعية فى «المدن الحرة» فى أواخر العصور الوسطى، وذلك فى أوروبا البعيدة عن

يؤثر التحكم اللاعقلي في الشرق الكهنوتي، أتاحت لقدرات العقل البشرى لدى بعض الأفراد والجماعات أن تحقق وتوسع الاختراعات والاكتشافات ثم التطويرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الخ.

فها هنا نجد - أولاً - قدرات العقل، الذي هو من الناحية الفسيولوجية دائم الارتفاع في الظروف المواتية. ونجد - ثانياً - ثغرات «المدن الحرة» الأوروبية، أي الظروف الاجتماعية والفردية التي أتاحت وشجعت ذلك. ولو كانت مثل هذه الثغرات قد توفرت خارجياً وداخلياً لبعض المدن اليونانية القديمة أو الرومانية التي ظهرت فيها قدرات عقلية مناسبة، لحدثت الثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية منذ العصور القديمة (مثلاً نتيجة الشرارات التي تكررت ثم انطفأت قبل أو أثناء عهد الحضارة المسيحية/ الميكنية في جنوب اليونان في الألف الثاني قبل الميلاد، أو في صقلية في عهد أرشميدس في القرن الثالث قبل الميلاد). ولو كانت قد وجدت القدرات الذاتية للعقل ووجدت معها الظروف الموضوعية في بعض مدن الصين التي نقلت عنها أوروبا بعض الاختراعات الخطيرة، مثل البوصلة والبارود وصناعة الورق والطباعة (وهذا بعض ما احتفظت به الصين عن هجرات برومسيوس اليونانية القديمة بعيداً عن الشرق الفرعوني)، لكانت الثورة المذكورة قد انطلقت من الصين.

وسأتناول في الكتاب الثالث من فلسفة التاريخ، موضوع حركة التاريخ كصراع بين العقل واللاعقل، ودور الأجهزة الكهنوتية لصناعة التدهور واللاعقل في مكافحة العقل والعقلانية وإغلاق المنافذ والثغرات أمامها ومطاردتها منذ فرعونية مينا، مع محاولة ركنيها وإفسادها وإزالة آثارها في حالة وصولها إلى نجاح مؤقت في أي مكان. لكن الذي يهنا هنا، هو أن إرجاع ارتفاع أدوات الانتاج وارتفاع النظام الاقتصادي والاجتماعي إلى ارتفاع العقل مع توفر ثغرات اجتماعية لنشاطه وإنجازاته، إذاً يعني في الحقيقة الكشف عن وجود قوى لاعقلية تدهورية تتركب الاتجاه العقلاني الارتفاعي الحقيقي وتدفعه إفساداً إلى التدهور واللاعقل، وأن هذا ما حدث في العصر الحديث في صناعة الاتجاه الرأسمالي المعروف كاتجاه تدهوري لاعقلي. وبذلك يجب التمييز بين انطلاق قوى الاستثمار الخاص، وبين التطور الرأسمالي.

فالرأسمالية لم تكن نتيجة «حتمية» لتطور أدوات الانتاج أو للتطورات العلمية والتكنولوجية، ولكنها كانت نتيجة المخططات والعمليات المضادة التي صممتها أجهزة التدهور واللاعقل والقوى التابعة لها. ومن ناحية أخرى، فالاستثمار «الخاص» في أي عصر كان، ليس من الضروري أن يشكل في حد ذاته «استغلالاً رأسمالياً» و «ظالماً» للعمل أو «سرقة» لقوة العمل. وهذا يعني أن الرأسمالية الاستغلالية الظالمة والصوصية في العصر الحديث، لم تكن نتيجة «حتمية» لانطلاق قوى «الاستثمار الخاص» أو «الربح الخاص». لكنها أصبحت كذلك، نتيجة مواقف وتشريعات وميكانيزمات أجهزة السلطة التي كانت تسيطر على أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى، ونتيجة تصرفات الرأسماليين الأفراد.

إن انطلاق قوى «الاستثمار الخاص» و «الربح الخاص»، كان يعبر في المراحل الأولى عن انطلاق حركة التحرر الاقتصادي والتبادل السلمي، أي زيادة واتساع الحقوق والحريات الاقتصادية للمستثمرين والقوى «الطلب»، ومن ثم اتساع ظاهرة السوق والتبادل التجاري. وكانت هذه أيضاً نتيجة لزيادة واتساع الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية، أي زيادة واتساع الارتفاع العقلاني والديمقراطي، وما ارتبط به من اتساع القدرات البحرية والاكتشافات الجغرافية.

وحتى فى العصور القديمة، لم تظهر القوى المحدودة للاستثمار الخاص والربح الخاص (التي تسمى باسم رأس المال التجارى والربوى)، إلا فى الظروف التي ظهرت فيها حقوق وحرىات التبادل السلمى، نتيجة توفر درجة معينة من الحقوق والحرىات المستتيرة، كما كان الحال فى بعض مدن اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية. ولهذا، لم تدخل النقود إلى منطقة الشرق الفرعونى، إلا عن طريق الاغريق والرومان. وفى مصر القديمة مثلا، ورغم «التقدم» الجمرانتي، لم يكن يوجد فى معظم المصور رأس مال تجارى أو ربوى، لأن المراكز الفرعونية والكهنوتية كانت تملك كل شيء وتستخدم صناديقها فى حيازة أى شيء بل وحتى فى أسيرة اليونانية التي كانت متأثرة بالنظام المسمى الكهنوتى الفرعونى، كانوا يرفضون نظام النقود والتبادل التجارى الحى.

والخلاصة، أن وسيلة الاستثمار الخاص أو الربح الخاص والتبادل السلمى، هى فى حد ذاتها وسيلة ديمقراطية وعقلانية. بدليل أن الفولكلوريات العقلانية القديمة كانت تنظر إلى «التجارة» (بمعنى استثمار المال) كعمل من أعمال «العقل»، وكانت تعتبر التاجر رمزا للمشتغل بالعقل فى الاقتصاد.<sup>(١)</sup> ومن هنا، يجب التمييز منطقيا بين نوعين من الاستثمار الخاص أو الربح الخاص أو التبادل السلمى: نوع عادل وحقانى، ونوع ظالم واستغلالى أو لصوصى.

### أسطورة «فائض القيمة»

إذا كان من الضرورى التمييز منطقيا بين نوع عادل وحقانى ونوع ظالم ولصوصى من الاستثمار الخاص والتبادل السلمى، فهذا يعنى أن من الضرورى التمييز منطقيا بين الشراء العادل والحقانى والشراء الظالم واللصوصى للعمل كسلعة. لكن عجز كارل ماركس عن التمييز بين هذين النوعين من الشراء والبيع للسلع عموما ولسلعة العمل خصوصا، ونظرت إلى أى شراء خاص أو استثمار خاص للعمل باعتباره فى حد ذاته استغلالا واستعبادا ظالما ولصوصيا، هو موقف يرجع فى الحقيقة إلى التقاليد الدينية والكهنوتية الفرعونية القديمة ثم المسيحية التي كانت تعادى الملكية الخاصة والأغنياء - إلى درجة قول المسيح فى الأناجيل: «إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول غنى إلى ملكوت الله» (مثلا إنجيل متى ١٩/٢٤-٢٦). أما من الناحية الفكرية، فكان هذا الموقف يرتبط عند ماركس بمغالطة تسمى

«فائض القيمة» plus-value/Surplus value، كان يعتبرها هو وأتباعه اكتشافا جديدا<sup>١</sup> وتتلخص هذه المغالطة الوهمية التي لم يناقشها أحد منطقيا، فى أن الرأسمالى (أو بالأحرى أى صاحب عمل)، لا يشتري من العامل فى نظر ماركس ساعات عمل معينة - وإلا لمخضت هذه العملية التبادلية لقواعد العدل والظلم أو الحق والسرقة، ومن ثم لأصبحت الزيادة فى ساعات العمل ظلما عاديا أو سرقة عادية (كما لاحظ عديد من الاقتصاديين والاشتراكيين قبل ماركس)، مما يعنى أنها لا تحتاج إلى نظرية خاصة لـ «تهريبها»<sup>٢</sup> لكن فى نظر ماركس أن الرأسمالى (أو صاحب العمل) يشتري من العامل «قوة عمله»، بينما يحصل منه فى الحقيقة على «عمله»<sup>٣</sup>، وبعبارة أخرى، يشتري الرأسمالى من العامل «قوة عمله»، ويحصل منه على «العمل الناتج عن استخدام قوة عمله»<sup>٤</sup> هذا أبسط تعبير عن الكلمات السفطانية المتكررة فى هذا الموضوع على لسان ماركس وإنجلز، اللذين يتصوران كما يتصور أتباعهما من الاقتصاديين الماركسيين أن هاتين قيمتان اقتصاديتان مختلفتان تعبران عن الشراء العبودى المزعوم للعامل فى أى نوع من الاستثمار الخاص<sup>٥</sup>

(١) انظر مثلاً «كليلة ودمنة»، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وابن الشريف».

والحقيقة أن ماركس يخلط هنا مفهوماتين بين قيمتين أخريين، هما قيمة «أجر» العامل وقيمة «إنتاج» العامل- حيث أن القيمة الأولى هي قيمة «سلعة» العمل، بينما القيمة الثانية هي قيمة دخول سلعة العمل مع سلخ أخرى في تركيب استثمارى يؤدي إلى المنتجات الاستثمارية المطلوبة. وفي مثل هذا الحساب لقيمة التكاليف وقيمة إيرادات الإنتاج، نجد أن الفرق بين القيمتين يدخل فيما يمكن أن نسميه «القيمة الزائدة» أو «القيمة الإضافية» (١). وهذه عملية أخرى تتعلق بالإضافة الاستثمارية ولاتتعلق بسلعة العمل بالذات؛ أما بخصوص الفرق المزعوم بين ما يسمى «قوة العمل» كقيمة اقتصادية، وما يسمى «العمل» أو «استخدام قوة العمل» كقيمة اقتصادية أخرى، فيمكن أن نلاحظ ما يلى:-

أولاً- لا يوجد منطقياً ما يسمى «قوة» العمل، في مقابل ما يسمى «العمل» أو «استخدام» قوة العمل؛ فمثل هذا التخليط إنما يعبر فى الحقيقة عن الفرق بين ما يسمى بالمصطلحات الفلسفية الأرسطية، «العمل بالقوة» potential (أى العمل الممكن قبل تحقيقه) و «العمل بالفعل» actual (أى العمل الفعلى بعد تحقيقه). ويذهب أنه لا يمكن شراء «العمل» إلا قبل تحقيقه، لأنه بعد تحقيقه يدخل فى منتجات أخرى

ثانياً- لا يمكن تحديد القيمة الاقتصادية للعمل، فمثل ما هو شأن أى شئ أو حدث اقتصادى، إلا كسلعة، لأن معنى «القيمة الاقتصادية» فى أى نظام تبادلى هو بتعصيل الحاصل المنطقى «القيمة السوقية» أو «القيمة التبادلية اجتماعياً»، أى قيمة السلعة. فلا توجد منطقياً قيمة اقتصادية للعمل «فى ذاته»، بينما شراء العمل كسلعة يعنى كما قلت شراءه قبل تحقيقه واستخدامه، أى شراءه فى المرحلة التى يسمى فيها عند ماركس «قوة العمل»!

وهذا يؤكد أيضاً أنه لا يوجد منطقياً ما يسمى «القيمة الحقيقية للعمل» أو «لقوة العمل»، يعنى «قيمة العمل المتحقق فى الإنتاج» فى مقابل تلك «القيمة» المحددة كسلعة فى السوق. لأن القيمة الحقيقية للعمل أو لقوة العمل لا يمكن أن تتحدد إلا كسلعة منفصلة قبل أن تذوب فى قيمة الإنتاج الذى تبلل فيه. أما إذا أخذنا «قوة العمل» بمعنى «طاقة العمل الذى سيبدل»، فى مقابل «العمل الذى يبل فعلاً فى الإنتاج»، أى مثلاً على غرار تحديد الطاقة الكهربائية لدينا معين قبل استخدامها فى مقابل تحديد الطاقة الكهربائية المنتجة فعلاً، فإن الفرق بين هذين التحديدين لا يتعلق بالفرق بين «نوعين» من التقييم (أحدهما تقييم للطاقة كـ «طاقة» والآخر تقييم لـ «إنتاج» تلك الطاقة). وإنما يكون هذا فرقاً حسابياً من النوع المشار إليه، أى فرقاً بين القيمة المقدرة عند الشراء والقيمة المتحققة عند الاستخدام. وهذا يعنى ببساطة، سرقة الفرق فى حساب ساعات العمل بين الثمن المقدّر فى الشراء والثمن المتحقق بعد ذلك. وأجل العادل أو الحقانى هنا واضح، هو أن يدفع الرأسمالى أو صاحب العمل ثمن ساعات العمل التى سيستخدمها بالفعل.

وفى هذا كله، يجب التنبيه إلى نقطة أساسية، هى أنه لا يوجد منطقياً ما يسمى «نفس» القيمة الاقتصادية للعمل قبل ثم بعد تحقيقه فى الإنتاج، لأن «نفس» العمل المعد مسبقاً كسلعة لا تكون له عند تحقيقه فى الإنتاج «نفس» القيمة الاقتصادية، لكنه يؤدي إلى «قيم» اقتصادية مختلفة باختلاف القيم والمشروعات الاقتصادية لأنواع السلع التى يبل أو يبدل

(١) يلاحظ أن ما أسميه «القيمة الإضافية» يختلف عما يسمى فى الاقتصاد البرجوازى الخالى باسم «القيمة المضافة» value added. فهنا اسم يهدرون به التصورات التقليدية السابقة عن هذا الموضوع، ويهدرون به عن كل التحولات التى تضاف إلى قيمة «مراود» الإنتاج- بما فى ذلك الأجور ومن ناحية أخرى، خامس «القيمة المضافة» (الذى يفهم عادة بمعنى عائد الإنتاج)، يخلط فى الأذهان كثيراً باسم «فائض القيمة»! وأعتقد أنهم نشروا هذا الاسم غير الماركسى، للتغطية على لا منطقية التصور الماركسى المذكور.



«الطبيعية» على «فائض قيمة» مزعوم، ولكن ببساطة- وبالمعنى الحرفي للكلمة- لأنه «يسرق» من مستحقات العمال، ومن مستحقات المستهلكين، ومن مستحقات المجتمع، وذلك من زاوية التقييم الاقتصادي الصحيح أو العادل لصنع العمل والمنتجات وغيرها. وما يسمى رأس المال «العام» في الرأسمالية الحكومية، يفعل نفس الشئ بدون استثمار خاص، بينما الاستثمار الخاص في النظام الاشتراكي وفي ظل التعديلات الاشتراكية الدقيقة، يمكن أن يكون استثماراً صحيحاً عادلاً أى اشتراكياً.

وقد كانت الأجهزة البريطانية تهتم بأن تصل إلى يد ماركس بانتظام عشرات التقارير الرسمية الخاصة بنشاط مفتشى العمل وغيرهم من المختصين الحكوميين الذين كانوا يحاولون بدقة ويتزاهة تنفيذ الكثير من قوانين العمل المفيدة للعمال البريطانيين. وأشار ماركس كثيراً إلى هذه التقارير في مجلدات كتابه «رأس المال». ولأنه لم يمتدح إلى أن الدافع الأهم لتطبيق هذه القوانين التي كانت تتضمن بعض الحقوق الإنسانية، هو دافع زيادة الأرباح على المصانع الصغيرة والمتوسطة لتنشيط وتعجيل التطور الاحتكاري، فقد تصور أنه لا توجد في ظل هذا التنظيم القانوني للشراء السلمي السوقي للعمل أى عملية سرقة، ومن ثم حاول أن يبتدع تفسيراً «طبيعياً» وهماً للاستغلال الرأسمالي!

لكن المسألة هي أن العمال في النظام الرأسمالي يُسرقون ويُظلمون (بضم الياء في الكلمتين): أولاً، بهبس أجورهم نتيجة جيوش البطالة التي تزيد العرض على الطلب في سلعة العمل. وثانياً، برفع أسعار المستلزمات المعيشية التي يستخدمونها، نتيجة التحكم الاحتكاري في أسعار تلك السلع. وبذلك فإن الرأسمالي يمارس بطريقة اجتماعية متقنة، نفس السرقة التي كان يمارسها بطريقة شخصية قديمة أى تاجر أو مزارع جشع أو لص في العصور القديمة والوسطى، من خلال الغش أو نقص وزن العملة أو نقص وزن السلعة أو تشغيل الأجير أكثر من المدة المتعارف عليها، الخ. وواضح أن هذه السرقات أو المظالم كلها، لا تتعلق بخصوصية أو عمومية البيع والشراء والتشغيل، بدليل أن المراكز الإدارية والكهرتية «العامّة» (مثلاً في مصر منذ العصور الفرعونية وفي العصور الوسطى) كانت تمارس في معاملاتها الاستعبادية أو «التبادلية» مظالم أشد وأكبر. لكنها ببساطة تتعلق بمدى احترام أو إهدار القيمة التبادلية الصحيحة للسلع- ومنها سلعة العمل.

وهنا نصل إلى مغالطة ماركسية أخرى مكملة لمغالطة «فائض القيمة». فماركس والماركسيون يعتبرون «السلعة» Commodity و «الانتاج السلمي»، أى ظاهرة «تبادل» المنتجات أو ظاهرة «السوق»، كلها ظواهر رأسمالية، حتى إذا وجدت فيما يسمى النظام العبودي أو ما يسمى النظام الإقطاعي! وقد أدخل الماركسيون اللاعنون، خصوصاً بعد تطور التجربة السوفييتية، الكثير من التعديلات والتحويرات والتبريرات على أفكار ماركس والماركسيين الأرائل بخصوص ذلك، وحاولوا بشكل خاص تبرير «التبادل» السلمي أو السوقي في النظام الاشتراكي بحجة أنه اضطراري مؤقت قبل الانتقال إلى النظام الشيوعي. لكن الأفكار الماركسية الأولى ضد التبادل وضد السلع (والتي نجدتها حتى في كتابات بليخانوف)، كانت تطالب بنظام «توزيع المنتجات» على العمال، وترفض مبدئياً نظام «السوق» أو «التبادل»، وتقول باستحالة وجود «تبادل اشتراكي»، لأن التبادل أو السلعة يعنى الرأسمالية! وحتى عندما قال برونون Proudhon معاصر ماركس إن «التبادل الاشتراكي تبادل بدون نقود»، قال بليخانوف مثلاً إنه لا يوجد تبادل بدون نقود (مع ملاحظة أن ماركس اعترف بإمكان وجود تبادل بدون نقود لكن أيضاً بدون سوق!!)، وبالتالي «لا يوجد تبادل اشتراكي

متصف أو حقاني « equitable، لأن التبادل والسلعة والنقد والسوق كلها تعنى الرأسمالية والاستغلال. ولأن العرض والطلب في السوق يمنعان التقييم التبادلي المتساوي (١) فكيف كان يمكن تحديد القيمة الاقتصادية إذن؟! وإذا كانوا يعتبرون أن «العمل» هو الذي يحدد القيمة الاقتصادية، وفي نفس الوقت يرفضون اعتبار العمل سلعة سوقية، فكيف يمكن تحديد قيمة العمل بدون اعتباره سلعة تباع وتشتري في السوق؟!

مثلا مشروع برنامج الحزب الماركسي الروسي (الحزب الديمقراطي الاجتماعي / الشيوعي) الذي كانت تؤيد «الدولية» والذي بالغ ليتين في تقديره، كان مطلبه الأول في عملية تحقيق الملكية الجماعية لكل وسائل الانتاج» ينص على: «إلغاء الانتاج السلعي الحالي، أي إلغاء بيع وشراء المنتجات في السوق» (٢) وفي كتاب ماركس «نقد برنامج جوتا» (وهو من كتبه المتأخرة)، يقرر بوضوح أنه في المرحلة «الاشتراكية» أو «التعاونية» الأولى قبل الوصول إلى الشيوعية (ويسمى أيضا مرحلة «دكتاتورية البروليتاريا»)، «لا يتبادل المنتجون (= البروليتاريا) منتجاتهم»، ولكن «يحصلون على شهادات» تتيح لهم أن «يسحبوا من الرصيد الاجتماعي لوسائل الاستهلاك» بمقدار «كمية عمل» كل منهم (٣) وهذه سفسطة - بدليل أنه يرجع فيقول في نفس الموضوع إنهم «يتبادلون القيم المتساوية لأعمالهم»!! لكن السؤال المطلوب جوابه هنا، هو: كيف يمكن تبادل قيم العمل بدون اعتبار العمل سلعة سوقية؟! وكيف يمكن تحديد قيم السلع إذا لم يمكن تحديد قيم العمل الذي يقول إنه وسيلة تحديد قيم السلع؟! لماذا لا تقع الأرض، إذا كان الغور الذي يحملها لا يتركز على شيء؟!

واضح أن تصورات ماركس لم تعارض فقط أسلوب الاستثمار الخاص بحيث أسقطت قيمة العمل الاستثماري ورفضت النشاط الاستثماري الخاص والحوافز الاستثمارية الخاصة التي صنعت الحضارة الحديثة والتي لا يمكن بدونها بناء أي مجتمع ارتقائي، بل إنها عارضت أيضا نظام التقييم الاقتصادي الذي لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال التبادل السلعي، أي البيع والشراء في السوق. وهذا يبين أن تصورات ماركس الاقتصادية لم تكن في الحقيقة قائمة على تحديدات علمية أو موضوعية، ولكنها كانت أقرب إلى تصورات رهبان الأديرة ومتصوفة التكايا وغيرهم من دعاة التراث الديني الخاص بمشاعية أو اشتراكية الثروات - la Commun-ion fraternelle، مما نمجده في نصوص «الكتاب المقدس» وغيره، وفي مذاهب مجاذيب الفقراء والمعدمين في العصور الوسطى، وفي تقاليد قبائل البلوشية البدائية.

(١) انظر في ذلك مثلا كتاب بليخاتوف «خلافتا»، في «الأعمال الفلسفية»، النسخة الفرنسية، طبعه موسكو، المجلد الأول، خصوصا في ص ٣٢٣ - ٣٢٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٩.

(٣) الأعمال المختارة لماركس والمجلد، النسخة الإنجليزية، موسكو ١٩٥٥، المجلد الثاني: ص ٢٢ - ٢٣.



## الفصل الثالث - تصور جديد للقيمة الاقتصادية

### معادلة القيمة الاقتصادية

في مقابل التصورات الاقتصادية المغالطة وشبه البدائية عند ماركس، يبرز السؤال التالي: كيف تتحدد موضوعيا القيمة الاقتصادية الصحيحة للسلمة (أي فيها سلمة العمل)؟ قيمة السلعة هي تركيبية Structure. وكما حددت معنى التركيبية في كتاباتي الفلسفية، فهذا يعني أنها تتكون من جانبين تقابليين antithetical توحدتهما علاقة أو رابطة وصل. وهذان الجانبان هما: مادة الانتاج (بالمعنى الواسع الذي يشمل كل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج). والعمل المبذول فيها أو المقدّر لها اجتماعيا (بالمعنى الواسع الذي يشمل كل أنواع العمل التنفيدي). أما العلاقة، فهي الطلب الاقتصادي الذي يربط بين هذين الجانبين (والذي يقتضى به العمل الاستثنائي).

وفيما يلي هذه المعادلة:

قيمة السلعة = قيمة مادة إنتاج السلعة + قيمة العمل المبذول أو المقدّر اجتماعيا + الطلب الاقتصادي على تلك السلعة (كملاقة تربط بين الجانبين، أي باعتباره طلبا لعملية إنتاج السلعة)

وبالتعبير الرمزي الذي أوضحته قبل ذلك في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»:

$$I = T + (A)$$

وفي هذه المعادلة، نجد أن الطلب الاقتصادي كملاقة يتكون رياضيا من حاصل ضرب جزئين أصغر لا يمكن فصلهما، هما: «جزء أصغر» ينتمي إلى قيمة مادة الانتاج  $\times$  «جزء أصغر» ينتمي إلى قيمة عمل الانتاج. وهذا يشبه تماما سبك العملة الذي يتكون من جزئين أصغر من جانبي العملة لا يمكن تحديدهما منفصلين. ولأن «العمل الاستثنائي» هو عمل التنبؤ به أو التحديد المسبق لهذا الطلب الاقتصادي، وبالتالي تنفيذ الربط الاقتصادي بين جانبي المادة والعمل، فإن «العلاقة» المذكورة تعبر من ثم عن قيمة العمل الاستثنائي. وإذا أخذنا «القيمة الزائدة» أو «الاضافية» - بمعنى القيمة الاقتصادية الجديدة التي تتولد عن عملية الانتاج - كزيادة تضاف إلى القيم الاقتصادية التي تستخدمها عملية الانتاج، نستطيع أن نقول إنها هي التعبير الاقتصادي عن هذا الطلب التبادلي، أي التعبير المادي عن «A».

ومعنى ذلك، أن ننظر في هذه الحالة إلى «القيمة الاضافية» كقيمة اقتصادية متحققة وليس كملاقة تربط بين قيمتين اقتصاديتين. وهذا ما يمكن أن يعبر عنه (بطريقة تقريبية تتوقف على مكونات الحساب) العائد الصافي أو الربح البحت. ومن ناحية أخرى، فالطلب الاقتصادي يتضمن العرض الذي يستجيب له. بل وبعد أن يؤدي الطلب إلى حدوث العرض ويتوازن معه، يصبح العرض هو التعبير الحسابي التقريبي عن

(١) الرمز A لا يعبر عن هويتين identities، ولا عن جزئين يقبلان التحديد المنفصل هنا. ولكنه يرمز إلى العلاقة أو رابطة الوصول التي تنتمي إلى الجزئين أو الجانبين التقابليين المذكورين، والتي تعبر بذلك عن اتصالهما ووحدهما. وهذا على غرار قولنا مثلا: تركيبة العملة المعدنية = الوجه الأول للعملة + الوجه الثاني للعملة + سبك العملة. فبسبك العملة كملاقة، يتوزع على وجهي العملة، ومن ثم لا يتحدد محددًا منفصلاً (إلا من منظور آخر).

مقدار أو كمية الطلب الدافع إليه، أو الذي كان متوقعا أن يدفع إليه. ومعنى ذلك أن مشكلة العلاقة بين العرض والطلب، لا تدخل في اعتبارنا هنا إلا من حيث تحديد كمية الطلب التي لا يمكن حسابها إلا بواسطة العرض. ثم من خلال حساب العلاقة بين «القيمة الإضافية» كقيمة اقتصادية وبين «الطلب» كقوة، يمكن للاحصائيين أن يحددوا رياضيا التقييم الاقتصادي لوحدة هذه القوة. وعلى كل حال، يجب أن نستكمل نظرية تركيبة القيمة الاقتصادية، ببعض التعريفات والتحديثات.

#### (١) «القيمة الاقتصادية»:

هي ببساطة «القيمة التبادلية اجتماعيا». وإذا أخذنا «النشاط الاقتصادي» بمعنى النشاط الذي يستهدف التعامل في قيم تبادلية اجتماعيا، يكون معنى ذلك بتحصيل الحاصل أنه حيث لا يكون «التبادل الاجتماعي» هو محور النشاط، لا يعتبر ذلك النشاط «اقتصاديا» بالمعنى الدقيق الذي ينطبق على النظم التبادلية. فتحصيل الغلاء أو ما يسمى «الانتاج الطبيعي» في المشاعة البدائية (والطبيعة هنا بالمعنى البيولوجي وليس بالمعنى العقلاني)، وكذلك الانتاج العلمي التكنولوجي للغذاء المشاعي المتصور في المرحلة الشيوعية العلمية العليا في المستقبل البعيد، لا يعتبران من أنواع النشاط الاقتصادي بهذا المعنى، ولكن يعتبران من أنواع «التدبير» العام للنشاط الفسيولوجي الاجتماعي. كذلك معظم نشاط أو إنتاج الأتقان في ظل الملكية القطاعية، لا يعتبر نشاطا اقتصاديا بهذا المعنى الخاص، لأنه يرتبط بالجهر القطاعي وسد الاحتياجات المعيشية المباشرة. لكن ثروات مالكي القطاعية، يمكن أن تعتبر ثروات اقتصادية من حيث قابليتها للتبادل الاجتماعي في الداخل أو في الخارج. ويوجد أكثر من نوع من تحديد للقيمة الاقتصادية، يمكن تقسيمها رئيسيا إلى ثلاثة هي: أ- تحديد القيمة الاقتصادية الفعلية أو المباشرة، أي من خلال التحققات السوقية المباشرة للعرض والطلب. وهذه التحققات الفعلية، تخضع طبعاً (خصوصاً في الظروف الرأسمالية) لمؤثرات مباشرة متحرفة أو غير عادية، ومن ثم تنحرف وتصبح غير عادية وغير معبرة عن الواقع الموضوعي.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات ما هو كائن فعلاً - actu- al، أي بشكل مباشر.

ب- تحديد القيمة الاقتصادية العامة أو الجهرية، أي التي تعبر عن جهر الوقائع، بمعنى أنها لا تعبر عن جزئيات فردية متقلبة، ولكن تتسق مع ثوابت الواقع الاقتصادي أو مع خطه العام، بغض النظر عن العوامل غير العادية وغير المستمرة المتحركة أو المؤثرة في السوق. ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات الوقائع العام general

factual. ج- تحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية المجردة، أي من حيث ما يجب - أو ما كان يجب - أن يكون عليه الواقع الاقتصادي علمياً.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: تحديدات الأمثل الموضوعي Objective ideal، أو العلمي المجرد. وهذه التحديدات يمكن أن تتدرج في التجريد العلمي العقلاني بدرجة أو أنواع أبعد عن الوقائع الفعلية المباشرة، للتعبير عن اتجاهات وتطورات التدهور أو الارتقاء في الانتاج وفي الطلب الاقتصادي والاجتماعي، الخ.

#### (٢) «مادة الانتاج الاقتصادي»:

وتعني مجموعة القيم الاقتصادية لمواد استثمارات وأدوات أو وسائل وتقنيات الانتاج التي يجري عليها العمل المبذول، أو يضاف إليها العمل المقدّر بذله. ومن حيث التعبير النقدي،

يمكن أن تقول إن «مادة» الانتاج الاقتصادى (مثل استهلاك وسائل الانتاج، الخ) تعنى مجموع تكاليف عملية إنتاج أو تحصيل السلعة، باستثناء قيم «العمل» بمختلف أنواعه.  
(٣) «العمل المبلول أو المقتر بذله اجتماعيا»:

ولا أقصد بهذا «العمل» فى مجال الانتاج الاقتصادى، العمل اليدوى أو الأداة المباشرة فقط (كما تصور ماركس)، وكما تصور الاقتصاديون السابقون الذين نقل عنهم تصوراتهم عن «العمل»، بل وكما تصور مفكرى العصور الوسطى ومنهم ابن خلدون). فى العصور القديمة والوسطى، كانوا يقصدون بمقولة «العمل»، العمل اليدوى - فى مقابل «العقل». وعندما تطور «العمل» فى العصر الحديث بحيث شمل العمل المتطور على الآلات (وهذا قد يصل حاليا إلى ما يمكن اعتباره نوعا من العمل اليدوى الذهنى)، أصبح هذا هو معنى «العمل البروليتارى» عند ماركس، أى استمر معنى العمل قاصرا على العمل الأدائى المباشر. لكننى أقصد بكلمة «العمل» هنا، كل أنواع العمل التى «تنفذ» أو يمكن أن «تنفذ» عملية إنتاج السلعة المطلوبة.

ويجب أن نلاحظ -أولا- أن «العمل الاستثمارى» الذى هو عمل الربط بين مادة وعمل إنتاج السلعة، لا يدخل فى أنواع هذا العمل التنفيذى للانتاج - كعمل مبلول أو يمكن بذله اجتماعيا. فالعمل الاستثمارى هو عمل تحديد السلع التى يقرر إنتاجها أو تقديمها، محددا مسبقا، أى بالتوقع التفكيرى للطلب المنتظر على تلك السلع. والعمل الاستثمارى بهذا المعنى، هو وظيفة اجتماعية يمكن أن تكون خاصة أو مختلطة أو عامة.  
وفى مقابل هذا العمل الاستثمارى الذى يعتبر نوعا من العمل التفكيرى (كما لاحظ القدماء منذ العصور القديمة)، ومن ثم يمكن أن ينتهى إلى النزع الذى تنتمى إليه أعمال الاختراع والابتكار فى الاقتصاد، نجد أن العمل التنفيذى بمختلف أنواعه يعنى تحقيق النشاط الاقتصادى المطلوب. وهذا العمل التنفيذى ينقسم إلى نوعين رئيسيين :

١- عمل توجيهى. ويشمل العمل التنظيمى والإدارى الذى يتعلق بـ«تنظيم» و«إدارة» عملية إنتاج أو تقديم السلع المطلوبة، أو إعادة تحديد اتجاه عمليات الإنتاج بطريقة جديدة، الخ.

٢- عمل أدائى مباشر، أى عمل غير تنظيمى أو إدارى أو توجيهى بالمعنى العام. ويشمل مختلف أنواع العمل اليدوى البسيط أو العمل اليدوى المتطور (إلى درجة المهارة الذهنية)، الذى «يؤدى» عمليات إنتاج أو تقديم السلعة المطلوبة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل التنفيذى الذى يدخل فى تحديد القيمة الاقتصادية للسلعة - سواء كان عملا توجيهيا أو أدائيا - ينقسم نوعيا إلى قسمين:

١- عمل من نوع يبذل فعلا أو يمكن أن يبذل فى الانتاج المباشر للسلعة.  
٢- عمل من نوع تقديرى لا يبذل فى الانتاج المباشر للسلعة، ولكن يمكن تقدير حدوثه افتراضيا أو تحديده تقريبا بطريقة مقارنة تعبر عن الجهد اللازم لإنتاج مثل تلك السلعة أو الوصول إليها أو الحصول عليها.

فمثلا «الموقع» المكانى، يمكن أن يصبح سلعة كما سأوضح. وفى هذه الحالة، فإن قيمة العمل التى تحدد قيمته الاقتصادية لا تكون قيمة عمل يبذل فعلا فى «صناعة» ذلك الموقع، ولكن تعبر عن الفرق بين قيمة العمل الذى يمكن أن يبذل اجتماعيا للوصول إلى الموقع الأخرى، وقيمة العمل الذى يبذل اجتماعيا للوصول إلى هذا الموقع - وذلك من مختلف منظورات ومجالات الطلب الاقتصادى. أو يمكن أيضا تقدير قيمة العمل الذى يدخل فى تحديد

قيمة ذلك الموقع، باعتباره مجموع «أجزاء» متتالية ومتراكمة من أعمال كثيرة ومتنوعة في  
الانشاءات والتسهيلات والمشروعات والتجارات، ومالى ذلك من إنجازات صنعت قوة الطلب  
على ذلك الموقع بكل عناصره وامتداداته.

ومثلاً «الادخار» يعتبر سلعة. وقيمتها الاقتصادية لاتتحدد بقيمة عمل يبذل فعلاً في  
«إنتاج» المدخرات، ولكن تتحدد بقيمة العمل الذى يمكن تقدير الحاجة إلى بذله اجتماعياً - في  
ظروف دوائر الطلب الاقتصادى - من أجل تكوين المدخرات التى تحتاج إليها. (مثلاً الأعمال  
المباشرة التى يجب أن يؤدبها المستثمر المتوسط بنفسه ليوفر ما يدفعه من تكاليف بعض  
الوسائل المعيشية).

ومثلاً «القيمة التاريخية» كسلعة ، لا تتحدد اقتصادياً بقيمة عمل يُبذل أو يمكن بذله في  
إنتاجها ، ولكن تتحدد تقديراً بقيمة العمل الافتراضى الذى يمكن أن تنصور أنه كان يجب  
بذله من أجل المحافظة على تلك السلعة التاريخية منذ العصر الذى ترجع فيه.

#### (٤) «السلعة» Commodity :

والمعنى الأصلي لهذه الكلمة، هو كل ما يقبل البيع والشراء . لكن حدث تغيير في  
معناها، بحيث أصبحت تعني البضاعة Goods (ولاحظ أنه في الفرنسية توجد للأسف كلمة  
واحدة تمهر عن الكلمتين الإنجليزيتين Commodity و Goods هي كلمة Marchandise).  
وكانت النتيجة أن تراجعت تلك الكلمة الإنجليزية القديمة ، وظهرت حديثاً التقسيمات  
والتعريفات الثلاثة عما يسمى «السلع والخدمات» Goods and Services . ومن المؤسف  
أن المتخصصين في مختلف العلوم ، لا يراعون في الكثير من تقسيماتهم وتعريفاتهم ،  
القواعد المنطقية والمنهجية الدقيقة (إلى درجة أنك تسمع في الطب مثلاً أنهم يقسمون الأورام  
إلى «أورام خبيثة» و «أورام حميدة» أي تستحق الحمد والشكر!!). لكن من الناحية المنطقية  
والمنهجية ، يجب تحديد كلمة عامة ومعنى عام للتعبير عن كل ما يقبل البيع أو الشراء  
اجتماعياً - بغض النظر عن أي تقسيم فرعي - أي للتعبير عن كل ما له «قيمة اقتصادية».  
وهذا المعنى ، أستعمل كلمة «السلعة» للتعبير عن كل ما له قيمة اقتصادية (تتحدد وفق  
معادلة التركيبية المذكورة).

وبدلاً من حكاية السلع والخدمات ، يمكن تقسيم «السلعة» إلى نوعين:

أ- سلعة شيئية ، هي السلعة ذات الكيان المادى الثابت نسبياً .

ب- سلعة حدوثية ، أو سلعة ممارسة ، وهي السلعة التى لا يكون لها كيان مادي ، ولكن  
تتحقق كممارسة أو كعملية أو كحدث أو كتغيير في العلاقات ، إلخ .

فمثلاً القطن والفزل والحديد والأدوية والكتب ، هي سلع شيئية ، بينما النقل والإقراض  
والجراحة والحلاقة والتدريس هي سلع حدوثية . وواضح طبعاً أن العمل يختلف أنواعه ، هو  
سلعة حدوثية- رغم أنها قد تضاف إلى سلع شيئية . وممارسة البيع مثلاً كعمل ، هي سلعة  
حدوثية تختلف عن السلع الشيئية التى تخضع للبيع . وأي «موقع» من مواقع البيع ، يمكن  
أن يتحدد هو نفسه كسلعة. وهذا فضلاً عن المدخرات والعمل الاستثمارى وما إلى ذلك مما  
يدخل في عملية البيع. وهكذا نجد أن عملية البيع مثلاً، يمكن أن تتكون من مجموعة مركبة  
من السلع الفرعية. وفي مقابل «الادخار» أو «تجميع الأموال» الذى هو سلعة لمن يطلب  
المدخرات، فإن «التخزين» هو سلعة لمن يطلب المخازن. وإذا نظرنا مثلاً إلى عملية تأجير  
«شقة»، نجد أنها يمكن أن تتكون من سلعتين فرعيتين هما: سلعة ممارسة السكن في الشقة  
كشقة، وسلعة ممارسة الإقامة في الشقة كموقع. ولهذا، فإن ما يسمى «خلو الرجل» يمكن أن

يعبر تعبيراً سوقياً عن إحدى هاتين السمتين أو عن كليهما. ويلاحظ أن هذا التصور للموضوع، يتيح التخلص من مشكلة ما يسمى «فروق القيمة»، التي ينظر إليها كما لو كانت مجرد زيادة أو نقص في «نفس» القيمة الواحدة، بينما الصواب هو أن نعتبرها فروقا بين «قيم» متعددة مختلفة.

ومن ناحية أخرى، واعتبار أن الاقتصاد بالمعنى الصحيح يجب أن يخدم الاحتياجات البشرية الطبيعية، يمكن تقسيم السلع إلى: سلع طبيعية أو سليمة أو إنسانية، و سلع غير طبيعية أو مزيفة. وإذا أخذنا كلمة «الانتاج» بمعنى الممارسة الاقتصادية العامة المقيدة للإنسان (وليس فقط كعملية مادية مباشرة)، يمكن أن نصف النوع الأول من السلع بأنها إنتاجية، والنوع الثاني بأنها غير إنتاجية. فمثلا «الادخار» سلعة طبيعية أو إنتاجية، بينما «المضاربة» سلعة غير طبيعية أو مزيفة أو غير إنتاجية، لأنها تؤدي إلى انسلاخ النقود ووسائل الدفع والأوراق المالية عن مسارها الطبيعي الانتاجي. وهكذا أيضا المخدرات، وكذلك الأسلحة بالنسبة لكثير من الدول، تعتبر سلعا مزيفة.

#### (5) «الطلب الاقتصادي»:

ويعني «الطلب الاجتماعي التبادلي» أو «الاستعداد الاجتماعي للشراء». وحين يعبر هذا الاستعداد عن حاجة بشرية طبيعية وارتقائية، يكون طلبا إنتاجيا أي ارتقائيا. وإذا فانه يكون طلبا غير إنتاجي أي تدهوري. والطلب الاقتصادي باعتباره «الرابط» بين مادة الانتاج والعمل المبذول في الانتاج، يعتبر هو القوة الموجهة للانتاج الاجتماعي، ومن ثم يعتبر في النظم التبادلية هو القوة الموجهة للاقتصاد، حيث لا تجتمع وتتوحد مادة الانتاج مع العمل المبذول في إنتاج أي سلعة إلا تعبيراً عن الطلب الذي يربط بين الجانبين. فالفرق بين بذل العمل في «مادة» الليمون مثلاً لانتاج عصير ليمون وبين بذل العمل في «مادة» البرسيم مثلاً لانتاج عصير برسيم، هو الطلب الاجتماعي التبادلي (مع ملاحظة أنهم حاولوا بالفعل في مصر في أول الخمسينات أن ينشروا عصير البرسيم). والفرق بين زراعة الكتان وزراعة نبات البردي، هو الطلب الاجتماعي التبادلي. ومعنى ذلك، أن اتجاه العمل الاستثماري إلى إنتاج أو تقديم سلعة ما، إنما يبدأ من تحديد مسبق أي توقع تفكيرى أو تنبؤ لوقائع الطلب الاقتصادي المنتظر لهذه السلعة.

ولهذا، فالعمل الاستثماري التنبؤي بالمعنى الدقيق، ومن ثم المستحق للربح، يجب أن يتجه إلى التحديد المسبق لعناصر الطلب غير المتحققة أو غير المؤكدة وغير المضمونة التحديد مسبقا. وبدون ذلك، يصبح التنبؤ أو التوقع في العمل الاستثماري موقفا شكليا يعبر في الحقيقة عن نوع من العمل الإداري. والاستثمار «الإداري» من هذا النوع، يمكن أن يعتبر مجرد استغلال ريمى احتكارى أو طفيلى أو مجرد تشغيل بيروقراطى. لكنه من ناحية أخرى، يمكن أن يكون ضروريا ومفيدا من حيث توفير بعض المستلزمات المعيشية أو الاقتصادية المحددة للطلب مسبقا بشكل مؤكد. وفى هذه الحالة، يجب أن يقوم به القطاع الحكومى أو العام كنوع من الخدمة الإدارية الاجتماعية والاقتصادية - سواء بتحصيل ربح عنه يضاف إلى الإيرادات العامة للدولة أو بدعنه من الإيرادات العامة أو بدون هذا أو ذاك.

والتحديد التطبيقي للطلب الاقتصادي، لا يتحقق إلا بعد إنتاج السلعة موضوع الطلب. وفى هذه الحالة، ومن خلال السوق، يمكن تحديد الوقائع الفعلية المباشرة للطلب الاقتصادي بواسطة حساب العرض المتجاوب معه. كذلك يمكن (كما أوضحنا في التقسيمات السابقة) تحديد الحساب الجوهري أو الوقائى للطلب الاقتصادي.

و«فعلية» مثل «عمومية» التحديد، تعبر عن معانٍ نسبية متغايرة، أى تتوقف على نسبة واختلاف «الشريحة» الوقائية التى نتناولها. فتحديد القيمة الاقتصادية أو الطلب الاقتصادى لسلعة ما خلال فترة سنة مثلا، يعتبر تحديدا «عاما» بالنسبة للتحديد «الفعلى» فى يوم معين أو فى أسبوع أو شهر معين. لكن التحديد خلال سنة، يمكن أن يعتبر «فعليا» بالنسبة لتحديد «أعم» خلال مرحلة أطول (عشر سنوات مثلا). وهذه النسبية المتغايرة، تنطبق أيضا على «شرائح» السلع والأسواق، الخ.

والتحديد الوقائى العام أو الجوهرى للطلب الاقتصادى، يعبر عن «الثوابت» النسبية أو الخط العام النسبى لوقائع السوق والنشاط الاقتصادى فى مرحلة معينة، بغض النظر عن المشاكل والتقلبات المؤقتة أو أزمات المرض أو فرقعات الاثارة غير العادية، الخ. ومع ذلك، فإن التحديد العام والتحديد الفعلى هما نوعان من التحديد يتصلقان بالوقائع القائمة فى السوق، ومن ثم يختلفان كلاهما معا عن التحديد الموضوعى أو العلمى أو العقلانى المجرد لما «يجب أن يكون» أو «ما كان يجب أن يكون» عليه الطلب الاقتصادى لسلعة معينة.

من ذلك مثلا تحديد الطلب الاقتصادى العام أو الجزئى الفعلى على نوع معين من السيارات، فى مقابل التحديد الأمثل الموضوعى الذى يرى أن التدخين ضار صحيا وأن السيارات هى من ثم سلعة غير طبيعية واستنزاف غير إنتاجى يجب أن ترفض ولا تطلب (حتى لو اعترفنا بضرورة توفيرها لتجنب تعطيل القدرات الانتاجية للكثيرين من المدخنين). لكن يمكن أيضا أن يوجد تحديد «معيارى» (أى من حيث ما يجب أن يكون)، لا يصل فى التجريد إلى أى درجة من درجات الأمثل الموضوعى المذكور، وإنما يتناول «ما يجب أن تكون عليه» وقائع عرض وطلب وصناعة وتوزيع وإعلانات السيارات، الخ.

## الفصل الرابع - الاستغلال الرأسمالي والانسلاخ الاقتصادي

### الطبيعى وغير الطبيعى

فى الكتاب. الثالث من هذه الثلاثية عن الايديولوجية، سأتناول موضوع «الطبيعى» و«السوى» و«العادى» فى المجتمع وفى التاريخ. لكن من الضروري الإشارة إلى هذا الموضوع هنا أيضا.

فالسلك البشرى (الاقتصادى أو غير الاقتصادى) يعتبر «طبيعيا» أى «صحيحا» فى نظر العلم الموضوعى، إذا كان يحقق الوظائف الطبيعية للانسان باعتباره نوعا «حيا مفكرا» يتميز عن الحيوان بخاصية «العقل». وبهذا المعنى، فإن السلك البشرى «السوى» يمكن أن يكون «طبيعيا»، ويمكن أن يكون «غير طبيعى». من ذلك مثلا تدخين السجائر، الذى يعتبر فى الظروف الحديثة - بعد نشر بل وفرض عادة التدخين - سلوكا «سويا»، رغم أنه يعتبر سلوكا «غير طبيعى»، لأنه لا يحقق وظائف طبيعية للانسان بل يضر بصحته ويتنافى مع تكوينه الطبيعى السليم. فالسلوك «السوى»، هو السلوك الذى يتفق مع القواعد والقيم السلوكية العامة للمجتمع البشرى. ولما كان من غير المعقول ومن غير المنطقى أن تنصور أن مجتمعات الانسان يمكن أن تأخذ عن وعى وإرادة بقواعد وقيم سلوكية تبطل وتحطم وتدهور الوظائف الطبيعية الحيوية والفكرية للانسان، فإن معنى ذلك منطقي أن كل ما هو «طبيعى» يجب أن يكون «سويا»، والعكس بالعكس. لكن الأمر ليس كذلك واقعا، لانعدام أو انخفاض قدرات العقل والوعى والإرادة أو الاختيار الحر فى المجتمعات البشرية، ولخضوعها لقهر أجهزة التدهور واللاعقل.

أما السلوك «العادى»، فهو السلوك السائد فعلا، بغض النظر عن أى تقييم، وبغض النظر عما يجب أن يكون طبيعيا أو عقلانيا. وفى هذا، نجد أن صفة «السوى» هى فى المجتمعات المنسلخة عن وظائفها الطبيعية صفة تتأرجح بين طرف «الطبيعى» وطرف «العادى»، بحيث تبعد عن صفة «الطبيعى» بقدر ابتعاد صفة «العادى» عن صفة «الطبيعى». لأن السلوك السوى يحاول أن يجمع بين الطبيعى والعادى المنتشر. ولهذا، فرغم أن السلوك «السوى» بالمعنى العلمى العقلانى الصحيح لا يمكن أن يكون «غير طبيعى»، إلا أن انقلاب قواعد وقيم وظواهر السلوك «العادى» غير الطبيعى السائد فى أى مجتمع تدهورى، يفرض على السلوك «الطبيعى» فى مثل تلك المجتمعات أن يصبح «غير سوي» بالنسبة لما هو سائد، رغم أنه يمكن اعتباره «سويا» من حيث ما يجب أن يكون؛ وبذلك أنه كان يمكن أن يستمر الانسلاخ التدهورى للتنوع البشرى بطريقة جلية وشاملة، بحيث يصبح وإلى الأبد نوعا حيويا أدنى غير عاقل أى غير مفكر، ومن ثم يصبح «الطبيعى» فى هذه الحالة هو «ماكان غير طبيعى»؛ لكن من حسن حظ البشرية أنه حدث أخيرا تغير فى ميزان القوى الدولية لصالح القدرات السوفيتية، ومن ثم أصبح من المنتظر بعد فترة انتقالية معينة أن ينقطع مسار هذا الانحدار التدهورى اللاعقلانى الذى بدأ منذ بداية القرعونية فى مصر.

وعلى كل حال، فإذا كان السلوك «الطبيعى» هو السلوك «الصحيح» موضوعيا أو العقلانى، حتى لو اختلف مع ما هو سائد بدرجة «سوية» أو بدرجة «عادية»، فإن «الانسلاخ» alienation هو الابتعاد بدرجة أو بأخرى عما هو طبيعى عقلانى. وهذا «الانسلاخ» ينطبق على الاقتصاد كما ينطبق على غيره من أنواع النشاط.

## الاقصاد الرأسمالي

إذا كانت أى قيمة اقتصادية لا تتحدد إلا بقيمة تبادلية اجتماعيا أى كسلعة بيع وشراء، فمعنى ذلك أن الاستغلال الرأسمالي يتمثل فى السرقة أو الظلم فى تحديد قيم السلع التى يتعامل فيها، سواء كانت سلع العمل أو المنتجات. وكما قلت، فهذا هو معنى الاستغلال أو الظلم الاقتصادى فى أى عصر أو نظام اجتماعى أو مجتمع. وفى مقابل ذلك، فإن صاحب العمل «العادل» أو «الحقانى» / «المنصف» *équitable* هو الذى يتعامل فى سلع العمل أو المنتجات بالأسعار التى تعبر عن قيمتها الاقتصادية الحقيقية. ولاشك أن مثل هذا المستثمر أو صاحب العمل، لا يمكن أن يوجد فى نظام رأسمالى، لأن النظام الرأسمالى - من حيث اتجاهاه الاقتصادى الاجتماعى ومن حيث السلطة المتحركة فيه - يعنى واقعيا وموضوعيا النظام الذى يهدر القيم الاقتصادية الحقيقية، أى يسرق ويظلم العمال والمستهلكين. ذلك أنه إذا جاز أن نستخدم كلمة «رأس المال» *capital* بالمعنى الاقتصادى الفنى (= الاصطلاحى) وليس بالمعنى الملهي الذى تستخدمه الماركسية وغيرها، أى أن نستخدم هذه الكلمة بمعنى «أصل المال المستثمر» فى ظل أى نظام (وبغض النظر عن موضوع الاستغلال أو عدم الاستغلال)، فإن كلمة «الرأسمالية» أو «نظام رأس المال» *capitalism* هى كلمة أخرى تعبر عن معنى آخر يتعلق بنظام أو اتجاه معين، هو معنى النظام الاقتصادى الاجتماعى المعروف بخصائص الاستغلال والسرقة والظلم بواسطة الملكية الرأسمالية.

ومع ذلك، فإن جرائم السرقة والظلم الاجتماعى ليست كل جرائم النظام الرأسمالى. لكن نتيجة الملكية الفردية للمؤسسات أو الوسائل الاقتصادية الاحتكارية، التى تلتفى حقوق وحريات الاستثمار الخاص بقدر ما تتعارض مع المصالح العامة ومصالح العمال والمستهلكين، ونتيجة الخوض لمبدأ الربح الاستغلالي الأقصى بدون أى إطار أو ميكانيزمات أو قنوات وقوانين وتنظيمات، نجد أن النظام الرأسمالى يرتكب أيضا جرائم أخرى أخطر، أهمها ما يلى:

١- تهديد الثروات الحقيقية للمجتمع، نتيجة فوضى الإنتاج وانحرافات الاستهلاك وطفولية الاستثمار وتهديدات الاتفاق الأوستقراطى العبثى، الخ.

٢- الاقصاد السياسى والتشريعى والاقتصاد المعنوى (وخصوصا الأخلاقى)، نتيجة التحكم فى أهم وسائل القدرة الاجتماعية واستخدامها فى اتجاه أنانى يخدم مصالح الأقلية الرأسمالية الاحتكارية ضد مصالح المجموع.

٣- الاقصاد الاقتصادى، بالتحكم فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى (إيجابها أو سلبها) فى اتجاه خدمة الأطماع والمصالح الأنانية المضادة لمصالح المجموع، وبإفساد الميكانيزمات الاقتصادية الطبيعية أى العقلانية، مثل ميكانيزمات الاستثمار الانتاجى الارتقائى، وميكانيزمات الطلب الاقتصادى الطبيعى والسوى، وميكانيزمات الحفاظ الاقتصادى الفردى المفيد للارتقاء العقلانى.

٤- الاقصاد الاجتماعى والفردى لطباع البشر لخدمة المصالح الرأسمالية الأنانية، خصوصا من خلال إفساد البطولات والاحتياجات والنشاط الاستهلاكى والاتفاق الاستهلاكى، بكل ما يتضمنه ذلك من تدهور للنظام الاجتماعى.

٥- الاقصاد اللاعقلى للتفكير والادراك الاجتماعى والفردى.

وفى هذه الجرائم وغيرها، نجد أن أصل الداء ليس خصوصية «الاستثمار» أو «الربح»، ولكن خصوصية أى أنانية «التحكم» و«السيطرة»، ومن ثم اتجاه هذا التحكم أو السيطرة لاعقلانيا وإنسانيا وتدهوريا - سواء من خلال مراكز اقتصادية احتكارية، أو من خلال مراكز



أخرى إدارية أو سياسية أو كهنوتية وعسكرية. فالمشكلة هنا هي مشكلة التحكم الأرستقراطي أو الأوليغركي في المجتمع، كما أوضحت في الكتاب السابق عن «الديمقراطية»، وليست مشكلة حقوق وحرقات الاستثمارات الخاصة غير المتحكم. ولهذا تشابه النتائج اللاعقلية واللاإنسانية والتدهورية لمختلف نظم التحكم المعادية للديمقراطية العقلانية، سواء تحت حكم الرأسماليين الاحتكاريين، أو حكم القائمين على نظم الرأسمالية الحكومية، أو حكم الأداريين والعسكريين عموماً، أو حكم رجال الدين في النظم الشيوعية والكهنوتية (منذ العصور الفرعونية المصرية حتى عهد الخميني). وفي مقابل ذلك، فإن التنظيم أو التحكم الديمقراطي العقلاني - أي الاشتراكي - في قوى ودوافع الاستثمار الخاص والربح الخاص، يجعلها على العكس قوى ودوافع خادمة للارتقاء الاجتماعي وخادمة للإنسانية.

### أرباح القهر الاجتماعي

أهم أنواع السرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي التي تتعرض لها في ظل الرأسمالية أغلبية المجتمع (أي العاملون ومستهلكو دخولهم)، يمكن تقسيمها كما يلي:

- ١- الخفض المباشر والاستقطاعات المباشرة من الأجور والمرتبات والدخول الأخرى.
- ٢- خفض القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات والدخول الأخرى - في حالة استمرار أو زيادة قيمتها الشككية - وذلك بخفض القيمة (= القوة) الشرائية للنقود.
- ٣- الزيادة الاحتكارية في أسعار السلع المعيشية وغيرها من السلع الأساسية لأغلبية المجتمع.

٤- زيادة أسعار السلع، بصناعة زيادة غير طبيعية أو لا عقلية في الطلب الاجتماعي على شراؤها.

٥- زيادة متطلبات وأعباء المعيشة، ليس فقط بمختلف وسائل صناعة التضخم، لكن أيضاً بوسائل صناعة الطلب التدهوري والاستنزافي، نتيجة تزييف القيم الاقتصادية وصناعة الانسلاخ الاقتصادي الشامل.

وفي كل مخططات القهر الاقتصادي المعاصر، أصبحت الأنواع الثانية والرابعة والخامسة هي الوسائل الرئيسية في عمليات السرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي. وعلى كل حال، فهذه العمليات تنزل بثقلها على هؤلاء الذين يتفقون كل أو معظم دخولهم استهلاكياً - وهم أغلبية المجتمع. أما الرأسماليون المخصوصيون أو الحكوميون وأمثالهم من أصحاب الدخل التي لا يذهب الجزء الرئيسي منها إلى الاستهلاك المعيشي، فهم إن لم يبدؤ أصلاً بالاشتراك في هذا الخبز التدهوري الهابط والمتوسع للسرقة الاجتماعية والافتقار الاجتماعي، يسرعون بعد ذلك إلى الاشتراك في تنشيط حركته المذكورة، بحجة تعويض ارتفاع الأسعار وتعويض انخفاض قيمة النقود. والنتيجة أنهم يفتنون في ممارسة واختراع أعجب الوسائل لزيادة إيراداتهم ودخلهم، بطريقة تضاعف ذلك الاتجار والاتساع الخبزوني المستمر.

ومن المهم أن نلاحظ هنا، أن الدوران في ذلك الخبزون الاقتصادي التدهوري يؤدي إلى تهديد واستنزاف جزء كبير من ثروات المجتمع، بطريقة تشبه إلحاقها في البحر، أي بدون أن يستحوذ عليها المسيطرون على الوسائل الاقتصادية. بل إن مجرد الزيادة الكبيرة المتضاعفة في عدد الرأسماليين الطفيليين وأتباعهم من المتنفذين بهيأ السلب والنهب أو ملتقطي الفلتات وكذلك أغنياء «الهركة» (= الرضا السري أو المصادقات اللاعقلية)، هي في حد ذاتها ظاهرة لا تخدم مصالح كبار الرأسماليين الاحتكاريين، بل تهدد وتستنزف جزءاً من الأرباح

التي كانت مستلحبة إليهم. ذلك أن الهدف من هذه المخططات التنموية، ليس تحقيق الأرباح، ولكن صناعة القهر الاجتماعي والاقتصادي، أي تحقيق المزيد من الفقر والحرمان والاذلال لأغلبية المجتمع - بطريقة «جوع عليك يبعثك»، وخوفاً من «سجن عليك يأكلك». وقد كان هذا نفس الهدف من التشغيل الكهنوتي الفرعوني لمئات الآلاف من الأفراد كمبيد في أعمال بناء الأهرامات وغيرها من المقابر الهائلة، بدون الحصول من وراء ذلك على ملهم واحد من الربيع.

### الانتاج الحقيقي

الانتاج البشري - بالمعنى الأعم لكلمة «إنتاج» - أي معنى القيام بأفعال أو نتائج أو إضافات من أي نوع في الواقع الموضوعي، ينقسم إلى نوعين: ١- إنتاج اقتصادي، أي إنتاج كل ما يقبل التبادل الاجتماعي. وهو إنتاج السلع (أو بالتعبير المعاصر: السلع والخدمات). وبهذا المعنى، تشمل كلمة الانتاج كل فروع الاقتصاد وكل أنواع القيم الاقتصادية. ٢- إنتاج غير اقتصادي، سواء كان مادياً أو معنوياً، ومهما يكن نوعه. ومع ذلك، يمكن أن يوجد إنتاج غير اقتصادي لكن ذو نتائج اقتصادية مباشرة، مثل بعض النشاطات المتخصصة في الفكر والعلم، وأيضاً مثل بعض النشاطات المنحرفة أو الإجرامية. لكن من حيث ما يجب أن يكون، فإن كلمة «إنتاج» أو «إنتاجي» أو «منتج»، يجب أن تعبر بالتحديد عن تحقيق الفائدة أو الجدوى الطبيعية العقلانية، أي تلك التي تخدم البقاء والارتقاء الانساني - في مجال الاقتصاد أو في المجالات الأخرى.

والانتاج الاقتصادي كإنتاج للسلع يختلف أنواعها، يمكن من هذه الزاوية أن يكون إنتاجاً طبيعياً أو سوياً، أي يخدم البقاء الارتقائي للإنسان مادياً أو معنوياً. وهذا يعتبر إنتاجاً حقيقياً. لكن يوجد إنتاج اقتصادي يعتبر في الحقيقة «لا إنتاجاً»، هو إنتاج السلع التنموية غير الطبيعية وغير السوية، التي تعتبر مزيفة ومنسلخة. وهذا يمكن أن نسميه «إنتاجاً غير إنتاجي»، تعبيراً عن طابعه الفارقائي المتناقض، باعتباره منتجاً لقيم اقتصادية فعلية رغم أنها ليست قيماً حقيقية بالمعنى الطبيعي العقلاني.

وبالإضافة إلى المعنى الاقتصادي العام للإنتاج، يوجد للإنتاج معنى خاص، هو الذي يقابل الاستهلاك الاقتصادي. وكذلك يوجد للإنتاج معنى أخص، يعبر عن عملية إحداث أو استحداث المنتجات الصناعية أو الزراعية كعملية محدودة مباشرة.

ومن ناحية أخرى، فالاستهلاك الاقتصادي يمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة مستهلكين آدميين، ويمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة وسائل الانتاج. وفي كل هذه الحالات، يوجد استهلاك إنتاجي أو مفيد بالمعنى الحقيقي، واستهلاك غير إنتاجي أي تنهوي.

والاستهلاك يمكن أن يكون إنتاجياً بعدة معان، هي: ١- المعنى الطبيعي العقلاني لصفة «إنتاجي»، وهو معنى تحقيق الفائدة الارتقائية عموماً - بغض النظر عن العائدات الاقتصادية المباشرة (مثل استهلاك المنتجات الثقافية الراقية). ٢- المعنى الاقتصادي غير المباشر، وهو معنى تحقيق القيم الاقتصادية العامة (مثل الاستهلاك في أعمال البحث العلمي والتكنولوجي ذات الفائدة الاقتصادية العامة). ٣- المعنى الأخص الذي يعبر عن إنتاج معين لمنتجات اقتصادية مباشرة. (مثل الاتفاق على أعمال علمية وتكنولوجية صناعية مباشرة، ومثل استهلاك الآلات للمواد المنتجة للطاقة).

وإذا كان الانتاج الاقتصادي هو إنتاج أو تقديم أي نوع من السلع، بينما السلعة هي كل ما يقبل التبادل الاجتماعي، فيجب أن نميز بين جانبين في الانتاج الفكري (بالمعنى العام الذي

يشمل الانتاج الفنى الجمالى). فالانتاج الفكرى (بما فيه الفنى) لا يعتبر طبعاً إنتاجاً اقتصادياً، لأنه يستهدف التعبير عن القيم المعيارية، أى قيم الحق والخير والجمال. ومع ذلك، فهو فى معظم الأحيان يستهدف نشر هذه القيم المعيارية بوسائل التبادل الاجتماعى، أى بوسائل اقتصادية. ومعنى ذلك أن استهدافه الجوهرى أو الرئيسى للأهداف الفكرية والجمالية، لا يلقى استخدام الثانوى أو الفرعى للوسائل الاقتصادية.

وفى هذا، يجهز التمييز بين جانب القيم الفكرية أو الفنية الجمالية، وجانب القيم الاقتصادية. فالقيم الأولى لا تتحدد على أساس تبادلى، ولكن تتحدد على أساس قواعد المنطق والعقل والوجدان والقيم والفنون الجمالية، الخ. وهذا هو المقصود بما يقال عن أنها قيم «فى ذاتها» أو «مطلوبة لذاتها»، أى قيم تتحدد بمقدار اتفاقها مع المعايير المذكورة وإرضائها لعقل وشعور الانسان وإدراكه للحق والخير والجمال. فكونها «مطلوبة لذاتها»، لا يعنى طبعاً أنها غير مطلوبة اجتماعياً، ولكنه يعنى ضرورة تمييز هذا الجانب عن ذلك. وكونها غايات أو نهايات «فى ذاتها»، لا يعنى أنها غايات أو نهايات أخيرة لا تخضع لغايات ونهايات إرضاء اللذنه البشرى (فى اتجاه تحقيق ارتفاعه المستمر)، ومن ثم لا يعنى أنها مقطوعة عن الواقع والبشر والاقتصاد، ولكنه يعنى ضرورة التمييز بين هذه الجوانب المختلفة.

وعلى كل حال، فمن المهم جداً أن نلاحظ ما يتضمنه هذا التمييز بخصوص مجال الاقتصاد. ذلك أن القيم الاقتصادية أى التبادلية اجتماعياً لهذه السلع الفكرية والفنية الجمالية، تعبر عن مدى عقلانية أو لاققلانية ومدى إنسانية أو لا إنسانية ومدى ارتفاع أو تدهور الأساس الاقتصادى ونظامه الاجتماعى. فإذا كان الفرق بين الفكر أو الفن وبين بائع الكتب أو الفنون، هو أن الأول ينظر إلى إنتاجه باعتباره جوهرياً إنتاجاً فكرياً أو جمالياً، بينما الثانى ينظر إليه باعتباره جوهرياً إنتاجاً اقتصادياً أى للبيع والشراء، فإن الارتباط غير مقطوع بين الجانبين، لأنه بقدر ما يقترب التقييم الاقتصادى من التقييم الفكرى الموضوعى، بقدر ما يعبء ذلك عن عقلانية وارتفاع المجتمع ومبكانيزماته الاقتصادية، والعكس بالعكس. ولهذا، فإن نظرة سريعة إلى مدى الرواج الاقتصادى- أى الطلب الاقتصادى- الذى تتمتع به فى الغرب وفى المجتمعات البرجوازية عموماً أشد المنتجات إسفاً وسقوطاً من الناحية الفكرية، فى مقابل الفشل الاقتصادى الذى أصبحت تلاقيه المنتجات الفكرية الراقية، إنما يدل على ما حدث ويحدث من تدهور وانسلاخ فى الأساس الاقتصادى وفى النظام الاجتماعى عن القيم العقلانية الصحيحة.

وهذه المقارنة بين التقييم العقلانى للمنتجات والتقييم الاقتصادى الفعلى كمعيار موضوعى لقياس مدى التدهور والانسلاخ اللاعقل فى الطلب الاقتصادى ومن ثم فى الاقتصاد، تشبه للمقارنة بين نوعين من مجالات الاتفاق الحكومى: المجال الانتاجى الحقيقى بالمعنى العام (الذى يشمل الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والأمن والعدالة، الخ)، والمجال غير الانتاجى (خصوصاً العسكرية). فالمقارنة هنا، هى معيار موضوعى أيضاً لقياس مدى التدهور والانسلاخ فى النشاط «الاستهلاكى» الحكومى، ومن ثم فى دورها الاقتصادى والاجتماعى عموماً.

### قوة الطلب والانسلاخ التدهورى

قلت إن الطلب الاقتصادى هو القوة الموجهة لاختلاف أنواع الانتاج فى المجتمع، ومن ثم فهو القوة الاقتصادية الأولى فى انظم التبادلية. ولهذا، فإن المخططات والقدرات العلمية والتكنولوجية للتحكم فى الطلب وصناعة الطلب التدهورى اللاعقل، إنما تمثل الجزء الأخطر

فى مخططات وقدرات صناعة التدهور الاقتصادى والتدهور الشامل والاحدار اللاعقلى للنوع البشرى. وعلى أساس تدهور الطلب ومن ثم تدهور التقييم الاقتصادى، يتدهور الأساس الاقتصادى كله وينسلخ عن اتجاهه العقلانى أى الانتاجى الصحيح. فصناعة الطلب التدهورى من خلال تغيير الذهن البشرى والطبيعة البشرية فرديا واجتماعيا، تستطيع أن تغير الثوابت النسبية للواقع الاقتصادى فى كل المجالات، بحيث تنتشر وترسخ أنواع تدهورية غير إنتاجية من النشاط الاقتصادى، تؤدى بدورها إلى المزيد من النشاط التدهورى غير الانتاجى فى حلزون هابط ومتوسع باستمرار.

إن الاستهلاك غير الانتاجى أى الذى لا يخدم الارتقاء العقلانى المادى أو المعنوى للإنسان، مثله مثل الاستهلاك التدهورى الذى يدفع التدهور المادى والمعنوى، هو استهلاك يؤدى إلى انسلاخ قيمة مواد الاستهلاك ومواد الانتاج وقيمة العمل المبدول فى الترعين، فضلا عن انسلاخ قيمة ما يستخدم فيها من وسائل الدفع التى يجب أن تعبر عن قيم اقتصادية حقيقية. وعمليات الاستنزاف والتبديد يختلف أنواعها الصريحة والموهبة، تؤدى إلى انسلاخ قيمة أنواع المواد والعمل المبدولة فيها، فضلا عن انسلاخ قيمة وسائل الدفع المستخدمة فيها. وهكذا فى عمليات الاكتناز ومختلف العمليات الطفيلية والمضاربات المالية، الخ. هذا عن ميكانيزمات الانسلاخ التدهورى فى الطلب الاقتصادى. فإذا أضفنا إلى ذلك ما يحدث من تلاعب وإهدار وتحكم تدهورى فى مختلف الوقائع والميكانيزمات الاقتصادية، نستطيع أن ندرك كيف انزلق ولا يزال ينزلق كل الأساس الاقتصادى للوجود الاجتماعى البشرى العالمى والمحلى، متباعداً عن وضعه الطبيعى العقلانى الصحيح، بطريقة انزلاق كمثل القارات الهائلة بكل ما عليها!

والنتيجة التى تعبر عن ذلك وتفسر وتعلل ذلك، هى حدوث هز كمنهجية هائلة مهولة بين التقييم الاقتصادى العلمى الأمل (أى ما يجب أو ما كان يجب أن يكون موضوعاً)، وبين التقييم الاقتصادى الوقائى العام (أى من حيث الثوابت النسبية أو الخط العام للوقائع الاقتصادية السوقية)؛ بل وحدث بحار هائلة وبحيرات واسعة متزايدة التهايد بين ذلك التقييم الاقتصادى الوقائى العام، وبين تدهورات التقييمات الاقتصادية الفعلية المباشرة.

وهذا التزايد المستمر فى اتساح الهوات المحيطية والبحار أو البحيرات الهائلة للانسلاخ أو الانزلاق الاقتصادى، أى فى تهايد الواقع الاقتصادى عن التحددات الطبيعية العقلانية لقواعد الاقتصاد الانتاجى الصحيح، إنما يفرض على المدافعين عن العقلانية وإنسانية الإنسان أن يستهدفوا إزاء ذلك هدفين رئيسيين لا يمكن تجنبهما:

أولاً- الاستماتة فى بطل أقصى الجهود الممكنة لمقاومة التأثيرات الانسلاخية التدهورية للاقتصاد البرجوازى، إلى أن يتصني تصفية النظم البرجوازية فى العالم كله. وهذه التصفية الشاملة، هى شرط حتمى من أجل إقامة نظام عقلانى جديد للبشرية، بينما عملية انطلاق النظام العقلانى فى المعسكر الاشتراكى بجانبه لا يمكن أن تحدث إلا من خلال عملية إقامة ذلك النظام الدولى الشامل الجديد. فالعالمية الأهمية شرط حتمى للتحرر من لاعقلية الاقتصاد البرجوازى، ومن ثم شرط حتمى لإقامة البديل الاشتراكى العقلانى.

ثانياً- محاولة وضع قواعد علمية من نوع جديد للتقييم الاقتصادى وحساب القيم الاقتصادية للانتاج والدخل للمجتمع والفرد، على أساس معايير ومحددات موضوعية مجردة تعبر عن الاحتياجات المادية والمعنوية العقلانية للبشر، بغض النظر عن القيم والأسعار وأنواع

الطلب والعادات الاستهلاكية والانتاجية السائدة في الظروف الحاضرة المحكومة بهجرازيا- سواء تلك التي استمرت بالتوارث منذ عصر اللاعقل القديم، أو تلك التي بدأ ترتيبها وانسلاخها وتدهورها وأعمالها منذ القرن الثامن عشر، أو تلك التي انزلت إلى الهوة المتعددة بدون قاع منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى أساس هذه القواعد العلمية لما يجب أن يكون، يبدأ تخطيط وتنفيذ ما يمكن تخطيطه وتنفيذه من عمليات مكافحة اتجاه الانسلاخ والتدهور في الاقتصاد، وعمليات بناء الاقتصاد العقلاني الجديد.

وأهم عنصر في ذلك كله دوليا ومحليا، هو كما قلت عنصر الطلب الاجتماعي: فإذا كانت الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا للتحكم الذهني اللاعقلي قد نجحت في دفع العقل البشري والنوع البشري إلى الانسلاخ التدهوري والاندثار في طريق اللاعقل ونحو التحول إلى نوع حيواني أدنى، فيجب على الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا العقلانية أن تواجه ذلك، وأن تحدد وتخطط وتحقق «الأمثل الممكن» في مجال الطلب الاجتماعي، وأن تفرض المخططات المطلوبة للاستهلاك الاجتماعي والفردى من خلال الميكانيزمات والقنوات والتشريعات الإلزامية أو الضاغطة أو الترغيبية والترهيبية. وبإختصار، يجب أن يتحول الطلب الاجتماعي إلى طلب عقلاني ارتقائي، ويجب أن يتحول الاستهلاك إلى استهلاك إنتاجي، ويجب أن يتحول الانتاج إلى الاتجاه الطبيعي السليم.

### الميزان الاجتماعي للمشعرات والمبيعات

المحاولات والمخططات المطلوبة لتغيير الاتجاه الاقتصادي، تحتاج إلى وسائل للتحقق أو للتحقيق الرقائمي factual verification، وذلك للتأكد علميا وعمليا من مدى صحة الاتجاه العقلاني المنشأ بخصوص الطلب الاقتصادي ونشاطات الاستهلاك والانتاج والأساس الاقتصادي كله، حتى يمكن تجنب الوقوع في الأوهام المزيفة والعمليات الدياجوجية. ووسائل التحقق أو التحقيق الرقائمي هذه تنقسم رئيسيا إلى عدة أنواع، أهمها أربعة هي:

١- قياس مدى التغيير في اتساع الهوة بين التقييمات المعيارية للسلع المادية والمعنوية- أي التقييمات الصحيحة من حيث ما يجب أن يكون بناء على العقل والعلم والمنطق- وبين تقييماها السوقية العامة والفعلية.

٢- قياس مدى الزيادة أو النقص في الثروات المادية للمجتمع، المتمثلة في المصادر المادية للانتاج الحقيقي المباشر- كالأراضي الزراعية ومصادر الثروة الطبيعية ومصانع وسائل الانتاج- وذلك من حيث ما حققه (على المدى القصير أو الطويل) من الوفرة في الامكانيات المعيشية الحقيقية، ومن الخفض في القيم الاقتصادية الحقيقية، وليس من حيث ما تعبر عنه من استنزاف وتهديد وتفق في رفع القيم الاقتصادية بشكل خادع غير طبيعي (على غرار التضخم الفلاذي والتكنولوجي لاتشاءات يتروى بحر الشمال، بينما الثروات البشريوية المتاحة مهددة في بقية العالم).

٣- قياس مدى الزيادة أو النقص والسهولة أو الصعوبة في توفير الاحتياجات المعيشية الحقيقية، أي الطبيعية العقلانية والارتقائية، ومدى الزيادة أو النقص في تلك التي لم يتسنى بعد توفيرها- وذلك من حيث نسبة أصعاب تلك الاحتياجات.

٤- قياس مدى زيادة أو نقص الاحتياجات التدهورية غير الطبيعية والمزيفة (مثل الأسلحة والمخدرات والسجائر، الخ)، أي مدى تحجر السلوك الاجتماعي والفردى والذهن الاجتماعي والفردى من هذه الاحتياجات، باعتبارها قوى طلب اجتماعي وليس فقط قوى طلب اقتصادي.

٥- قياس مدى الزيادة أو النقص في النسبة بين تغيرات القيمة الشرائية للنقد وتغيرات قيمة متوسط الدخل لدى أغلبية المجتمع.  
وهذه النقطة الأخيرة عن النقد، تحتاج إلى وقفة.  
ذلك أن النقد كوسيلة دفع أى كوسيلة تبادل اجتماعى، هى وحدات متمثلة لقياس وتمثيل قيمة السلع. وهذا يعنى:

أولاً، أنها وحدات قياس unités de mesure لقيمة السلع، مثل وحدات حجم الماء فى قانون الماء المزاج. فهى ليست «مقياساً» للقيم الاقتصادية كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون، لكن السوق هى المقياس الذى يستخدم النقد كوحدة قياسية.  
وثانياً، أنها وحدات تمثيل للقيمة الاقتصادية، أى بدائل سلع أو تشخيصات بديلة للسلع. فهى ليست سلعاً بالمعنى الدقيق (وأقصد بذلك النقد الورقية وماشاكلها، لأن الذهب مثلاً يعتبر فى حد ذاته «سلعة» بجانب كونه «نقوداً» أو وسيلة دفع)، ومن ثم لا تعتبر النقد «مخزناً أو مستودعاً للقيمة» Store of value كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون<sup>(١)</sup> ولهذا، لا يمكن أن تطبق عليها المعادلة المذكورة لتحديد القيمة الاقتصادية. فهى فى الحقيقة بدائل تمثيلية للقيم الاقتصادية، أى لا تعبر فى حد ذاتها عن قيم اقتصادية حقيقية، ولكن يمكن بواسطتها استحضار أو تحصيل قيم اقتصادية حقيقية. وهذا ما يؤكد اعتراف بعض الاقتصاديين بأن «قيمة النقد تعنى قوتها الشرائية». فإذا كانت النقد هى مرآة القيم الاقتصادية أو العصور البديلة للسلع، فمعنى ذلك أن الانخفاض الجذرى المستمر فى القيمة الشرائية للنقد منذ بداية العصر الحديث الذى كان يجب أن يزيد الثراء الاقتصادى للبشر، إما يعبر عن فساد وانسلاخ التعديلات السوقية الوقائية لكل القيم الاقتصادية عن تحديداتها الموضوعية الصحيحة. (انظر «التذليل الاقتصادى» فى آخر هذه الفصول).

والمسألة ببساطة، هى أن النقد التى تحصل عليها أغلبية المجتمع، يجب أن تعبر عن مجموع القيمة الاقتصادية للأعمال المبلولة اقتصادياً فى المجتمع بمختلف أنواعها (ويعا فى ذلك الأعمال الاستثمارية المنتجة)، بينما السلع التى تشتريها أغلبية المجتمع يجب أن تعبر عن الجزء الأكبر من مجموع القيمة الاقتصادية لمنتجات هذه الأعمال. لماذا؟ لأن القيم الاقتصادية المتبادلة نوعياً فى المجتمع، يجب أن تشبه الميزان ذى الكفتين، من حيث تقسيمها إلى قيم مهمات أغلبية المجتمع وهى رئيسياً أنواع العمل، وقيم مشتريات تلك الأغلبية وهى معظم منتجات هذا العمل - أى باستثناء القيم التى توجه مؤقتاً إلى تكوين وزيادة المدخرات الاجتماعية والصادر المادية للانتاج، التى يجب أن تساهم بعد ذلك فى زيادة القيم الاقتصادية (وهذه على كل حال محصورة بعد أقصى يمكن تقديره ولا يمكن تخطيها).

فالقيمة الاقتصادية المنتجة تتكون كما رأينا من قيمة مادة أو تكاليف الانتاج ومن قيمة العمل المبدول فيها اجتماعياً، ومن الطلب الاقتصادى على إنتاجها. ولما كانت قيمة مادة أو تكاليف الانتاج تنحل فى نهاية المطاف إلى قيمة أنواع العمل الاجتماعى المبدول فى إنتاجها، ولما كان الطلب الاقتصادى العقلانى السليم يجب أن يعبر عن القيمة الاقتصادية الموضوعية الصحيحة للسلعة المنتجة، فمعنى ذلك أن القيمة الاقتصادية للعمل المبدول يجب أن تساوى تقريباً القيمة الاقتصادية لنتاج هذا العمل. ومعنى ذلك بالنسبة للمجتمع، أنه بعد تجنب أو استقطاع الجزء المؤقت المذكور من القيم الاقتصادية الذى يجب أن يساهم فى زيادة القيم

(١) هذا واضح فى أن بعض الاقتصاديين يميزون بين مايسمونه «النقد السلمية» money commodity أى النقد الذهبية أو القابلة للتحويل إلى ذهب، وبين «النقد غير السلمية» التى تستخدم فقط كوسيلة للشراء.

الاقتصادية، فان مجموع القيمة الاقتصادية لمشتريات أو استهلاك أغلبية المجتمع يجب أن يساوى تقريباً مجموع القيمة الاقتصادية لمبيعاتهم وهى العمل. ولما كانت النقود هى صور أو بدائل التقييم الاقتصادى، فمعنى ذلك أنها يجب أن تعبر على المدى الطويل عن هذا التساوى التقريبى بين كفة المبيعات الاجتماعية وهى العمل، وكفة المشتريات الاجتماعية وهى السلع الاستهلاكية. وأنخفاض القيمة الشرائية للنقود على المدى الطويل، إما معنى ببساطة حدوث انخفاض مزيف فى القيمة الاقتصادية لمبيعات العمل، وحدث ارتفاع مزيف فى القيمة الاقتصادية للسلع الاستهلاكية، نتيجة مختلف الوسائل التى لا حصر لها لتزييف القيمة الاقتصادية.

وهنا يبرز السؤال: أين يذهب هذا الفرق الهائل المتضاعف جلوباً باستمرار بين كفة المبيعات الاجتماعية وهى العمل وكفة المشتريات الاجتماعية وهى السلع الاستهلاكية، والذي يهبر عنه الانخفاض المتضاعف جلوباً باستمرار فى القيمة الشرائية للنقود؟

أين ذهب وتذهب الفروق بين قيمة الجنيه كرتل من الذهب Livre/ Pound، ثم كرتل من الفضة، ثم قيمة الجنيه الذى لم يعد يساوى وطلا من الفضة، وقيمة الجنيه الورق الذى كان يساوى جنيهًا ذهبيًا (وزنه حوالى 8 جرام)، ثم القيمة المتضاعفة الاتحدار للجنيه الورق بعد إلغاء قاعدته الذهبية؟

إن هذه الجهال الهائلة الضائعة من القيم الاقتصادية، لا يمكن أن تكون قد ذهبت إلى القيم المادية لوسائل الانتاج التى تزيد ولا تنخفض القيم الاقتصادية، ولا يمكن أن تكون قد ضاعت عن طريق كبار الرأسماليين الذين لا يمكن أن يبدوا إلا جزءاً محدوداً ومحسوباً من القيم الاقتصادية بالنسبة إلى إجمالى الانتاج العام. فأين ذهب ويذهب هذا الفرق الهائل- أو الفاقد الهائل- والمتضاعف جلوباً والمستمرين كلتى ميزان الاقتصاد الاجتماعى؟

ذهب ويذهب إلى الهعرا لم يذهب كما يقال إلى أرباح وجيوب كبار الرأسماليين وكبار أصحاب الثروات الطفيلية. فما يحصل عليه هؤلاء من الأرباح والثروات ثم يبدونه فى الأغراض الشخصية، هو مجرد أجزاء صفرى (يمكن حسابها وتحديدتها بدقة) بالنسبة للفاقد الهائل الذى يضيع على المجتمع. أما الباقى فيضيع هباءً وعيشاً بالتبديد الاجتماعى والاستنزاف الاجتماعى والتدمير الاجتماعى، بمختلف الأنواع اللاعقلية من الاتفاق والتدمير والتخريب. ويكون ذلك باشغال نهران الحروب التى تحرق الثروات الهائلة، والاتفاقات الحكومية المزيفة (مثل الاتفاقات العسكرية الهائلة وبلايىع التمييز الإدارى)، وبالمشروعات الفاشلة وخراب القروض والاهمال والفساد، وبالحساتر والكوارث الاقتصادية وسوء التدبير الاقتصادى، وتندفق أهواء الطلب الاقتصادى إلى أنواع الاستهلاك غير الانتاجية وغير العقلانية (فضلاً عن السلع المزيفة الضارة كالمخدرات والمثيرات المعيشية الشائعة)، ثم أيضاً وأساساً بتبديد واستنزاف القيم الاقتصادية عن طريق التفتيت والتشتيت فى أيدي المزيد من صغار ومتوسطى الأغنياء الحمقى الجند (مثل البطانات الادارية والعسكرية المتزايدة فى عمليات الانتفاع الطفيلى وفى عمليات السلب والنهب، ومثل أغنياء «البركة»)، وكذلك غيرهم من القطاعات «الشعبية» الجديدة غير المتعقلة. فهؤلاء وأولئك هم أدوات صناعة الانسلاخ اللاعقل للطلب الاقتصادى والسلع المزيفة، وهم أدوات تهديد النقود والقيم الاقتصادية التى لا يهتمون بالمحافظة عليها بل يتدفعون إلى إهدارها وإفنائها بالنزوات والرغبات الحمقاء وبالسفاهة الاستهلاكية وسوء التصرف، الخ الخ.

ثم يضاف إلى ذلك كله- وعلى أساس الارتباط بهذه العملية الشاملة للاهتدار الاقتصادى-

عنصر زيادة السكان. فزيادة السكان لا تعنى زيادة النقود وزيادة الطلب الاقتصادى، إلا إذا كانت تتضمن زيادة العمل ومن ثم زيادة الانتاج. أما زيادة السكان عن الانتاج، فتعنى فقط زيادة عدد الفقراء وزيادة الحاجة والجوع وزيادة التسول، الخ. فكيف يمكن أن ترتبط زيادة السكان بزيادة النقود مع انخفاض قيمتها الشرائية، وزيادة الطلب الاقتصادى مع نقص السلع؟

بدون التطرق هنا للميكانيزمات المذكورة لعملية إلغاء الكميات الهائلة من القيم الاقتصادية فى بحر الانسلاخ اللاهولى والتهديد والاستنزاف والتفتيت، نجد أن التفسير الوحيد لما يقال من ارتفاع زيادة السكان بانخفاض القيمة الشرائية للنقود وزيادة الطلب على المرضى، هو:

أولاً، أن الحكومات تصدر نقوداً ورقية بدون رصيد إنتاجى (وذلك بعد إلغاء الرصيد / الغطاء الذهبى فى العالم البرجوازى). وثانياً، أنها توزع الجزء الأكبر من هذه النقود على المتسولين أو العاطلين والطفيليين الذين لا ينتجون. وثالثاً، أنها توزع أيضاً على بعض القطاعات جزءاً مؤثراً من السلع بدون مقابل (أو بدون مقابل متكافئ).

وهنا أكرر مرة أخرى، أن القهر الاقتصادى الرأسمالى يحطم رأس المال من أجل تحطيم رأس الإنسان، ومن ثم يستخدم أسلوب المنح المجانية والمطايا والتبرعات، كما يستخدم وسائل الجشع والسرقة والربح الاستغلالى وما إلى ذلك، ليس كأهداف، ولكن من أجل القهر الاجتماعى وتعميم وتعمية المجتمع. فهكذا أيضاً كان يفعل الطاغوت الكهنوتى الفرعونى فى عمليات تهديد أرباب ودماء وطاقات مئات الآلاف من البشر بحجة بناء الأهرامات والمقابر والمعابد الهائلة التى لم تستهدف تحقيق أى ربح مالى لأى أحد، مع تكديس وإطعام جيوش المتسولين والمتعبدن والمتمسحين بأبواب المعابد والأديرة والتكايا والقصور!



## الفصل الخامس - الاقتصاد بدون سوق

### السوق والقيم الاقتصادية

القيم الاقتصادية الجزئية، أى قيم السلع، هى وقائع اقتصادية تتحقق وتتحدد كمحصلات لعوامل وأسباب ومؤثرات وظواهر لأحصر لها، على نطاق الأفراد والمجموعات، وعلى نطاق المجتمع الواحد والمجتمعات المتعددة والمجتمع العالمى، ومن خلال مختلف المستويات النوعية لوقائع وجود هؤلاء الأفراد والمجموعات والمجتمعات، مع المضاعفات والتغيرات التى تنشأ عن ذلك كله. وفى ظل ظروف الندرة وزيادة السكان (حتى بعد النجاح المنشود فى إجراء تخفيضات جارية فى قطاعات من البشرية خلال عقود عديدة)، أى فى ظل اتعاب التوازن بين المنتجات والاحتياجات، فإن المراكز التى تتحصل أى تتحقق فيها وتتحدد فيها هذه الوقائع الجزئية، هى السوق. وفى هذا، نجد أن مشكلة التقييم الاقتصادى الفعلى، تعنى تحديد القيم التبادلية للسلع الجزئية فى الظروف الجزئية، وذلك بالتزول إلى أدنى التحققات والتحددات الوقائية. ولا يوجد سوى ترمومتر واحد يستطيع أن يقيس تحددات وتغيرات هذه المحصلات الوقائية الجزئية، هو السوق.

ومعنى ذلك من ناحية أخرى، أن السوق ليست فقط مقياساً لوقائع التقييم الاقتصادية، لكنها أيضاً تشارك فى صناعتها - أو بالأحرى تعتبر مركزاً للحصول وتحقيق لها. فإذا كان الترمومتر يقيس وقائع الحرارة المتحققة فعلاً، فإن السوق لا تواجه وقائع التقييم الاقتصادية متعلقة جاهزة لتقتصر على قياسها وتحديد لها، لكنها تلعب أصلاً دور المركز أو مكان التفرغ الذى تتحقق أو تتولد فيه هذه القيم الاقتصادية التى تقيسها.

ذلك أن الظواهر الاقتصادية تختلف فى هذا الصدد عن الظواهر الفيزيائية العادية (الماكرو) مثلاً، وتتشابه مع الظواهر الفيزيائية تحت ذرية (الميكرو)، من حيث أن قياسها يرتبط أصلاً بنسبية تحقيقها أو اكتسابها للوجود. وهذا يشبه الفرق مثلاً بين تحديد الأبناء والأبناء الموجودين فعلاً، وبين تحقيق عمليات التزاوج والتناسل التى من خلالها يتحدد الأبناء ويظهر الأبناء الذين يكتسبون صفات الوجود. فإذا قلنا إن السوق هى ترمومتر الاقتصاد، فيجب ألا ننسى أنها أيضاً هى التى تحتضن أو تجمع (بتشديد الميم) درجات الحرارة التى تقيسها. هذا هو المعنى الذى تقصده عندما نشبه السوق بالترمومتر. فالقيم الاقتصادية لاتتحدد أصلاً كقيم، إلا إذا تحققت عمليات أو استعدادات تبادلها اجتماعياً. ولا يحدث ذلك إلا من خلال السوق. ومن هنا، الأهمية الحاسمة للسوق فى علم الاقتصاد.

وقد أوضحت أن ماركس وتلاميذه، اعتبروا ظاهرة السوق أو ظاهرة التبادل الاقتصادى، ظاهرة تعبر فى حداثتها عن الاستغلال والظلم الاقتصادى، ومن ثم طالبوا بنوع من الاقتصاد بدون سوق أو تبادل، وبدون نقود، بل وبدون تقسيم عمل! وهذه كلها - كما قلت - ليست نظريات، ولكنها أحلام دينية قديمة، من نوع شبه بدائى. أما الورقة غير التبادلية المنتظرة فى مرحلة المساواة الشيوعية التامة بعد مئات السنين، فهى ظاهرة تخرج عن إطار الاقتصاد التبادلى المعروف الذى لا بدليل له فى المستقبل المنظور، وتدخل فى إطار الانتاج المحكوم بالقوانين الفسيولوجية والاجتماعية. والفرق بين التنظيم الاجتماعى أو السياسى أو الإدارى، الخ، وبين الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو أن هذا يتعلق بهوريا بالتبادل الاجتماعى. وعلم الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو علم يختص بتدبير ظواهر التبادل الاجتماعى. ولما كانت السوق هى التى تحقق وتحدد هذه الظواهر - التى تسمى بالقيم الاقتصادية أو قيم السلع - فمعنى

ذلك أن الاقتصاد يفترض السوق بتحصيل الحاصل المنطقي، كما يفترض علم الحرارة الترمومتر. ولهذا تراجعت النظم الاشتراكية وتراجع الاقتصاديون الماركسيون- منذ بدء قيام الدولة السوفيتية- عن الكثير من القواعد الوهمية الأولى للاقتصاد الماركسي غير العلمي، وخصوصا في موضوع رفض السوق والتبادل السلعي والتقودا

لكن بديهى أن الاعتراف بالأهمية والخطورة الحاسمة لظاهرة السوق، لا يعنى الموافقة على أى سوق، لكنه يعنى على العكس ضرورة الاهتمام بتوفير أقصى الامكانيات والضمانات التى تتيح للسوق القيام بدورها فى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى. فالسوق البرجوازية فقدت قدرتها على تحقيق وتحديد الطلب الاقتصادى الطبيعى العقلانى، وعلى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية. لماذا؟ نتيجة استخدام مختلف العوامل والمؤثرات (ومنها السوق نفسها) فى التحكم التدهورى اللاعقل فى الطلب الاقتصادى وفى العرض كقوة ضغط على الطلب، ونتيجة انسلاخ وتدهور الأساس الاقتصادى كله، ومن ثم انسلاخ القيم الاقتصادية وانفلاتها فوضويا ولاعقلانيا. ومع ذلك، فالمطالبة بوضع وسائل علمية وموضوعية جديدة لتحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى الارتقاى، لا يمكن أن يعنى التخلي عن ميكانيزم السوق، لأن أى وسائل أخرى لن تكون إلا شكلا آخر صريحا أو مجمعا من السوق، أى اسما آخر لنفس المسمى.

فمن الممكن مثلا أن نرفض ترمومتر الحرارة الذى يستخدم الزئبق، أو أن نرفض وحداته القياسية، ومن ثم نضع بديلا آخر يستخدم موادا أخرى ووحدات قياسية أخرى لقياس درجات الحرارة. لكن البديل لن يكون إلا شكلا آخر لنفس المسمى، وهو الترمومتر أو مقياس الحرارة. وهكذا أيضا يمكن استخدام الورق والوسائل الادارية والأرقام المجردة بدلا من الواقع الفعلى، فى تحديد أو حساب استعدادات وتوقعات البيع والشراء. لكن هذا لن يكون إلا شكلا تديريا آخر للسوق، تماما مثل استخدام الماكينات والمخاريط فى تحديد عمليات وتوقعات معركة حربية معينة، أو استخدام رقم شطرنج خاصة لتتبع مباراة شطرنج بعيدة. فالبديل فى كل هذه الأحوال هو شكل آخر أو اسم آخر لنفس المسمى. ولهذا لا يمكن منطقيا تجنب السوق كمقياس للقيم الاقتصادية وكمركز لتحقيق القيم الاقتصادية. وإنما المقصود توفير إمكانيات وضمانات استخدامها فى الاتجاه الصحيح.

### ما هو المطلوب من السوق؟

إذا كان الإنسان يعمل ليعيش، ويعيش ليرتقى، فمعنى ذلك من الناحية الاقتصادية أن السوق يجب أن تهر عن قيم اقتصادية لا تكون فيها قيم سلعة العمل أقل من قيم السلع المعيشية، ولا تكون فيها القيم الاقتصادية عموما عاجزة عن دفع الارتقاء المادى والمعنوى للإنسان. لكن الواقع الاقتصادية التى تتحقق وتتحدد فى السوق، تصنعها النظم الاقتصادية الاجتماعية ووسائلها الذهنية والسياسية والإعلامية، الخ. وكما أنه ليس من المنطقي أن نطلب من ترمومتر الحرارة أو بارومتر الضغط أن يقدم درجات قياس مقبولة لواقع غير مقبولة يقومان بقياسها، كذلك فليس من المنطقي أن نطلب من السوق أن تقدم لنا تحديثات أو قيما اقتصادية مقبولة لواقع اقتصادية غير مقبولة.

إن ظاهرة أو ميكانيزم السوق لها جانبان. فهى كنقطة أو مركز التقاء وتجميع لمنابع ومصبات استعدادات وتحقيقات البيع والشراء، تعتبر نقطة أو مركز «تسويق» أى تحقق لواقع القيم الاقتصادية، وفى نفس الوقت نقطة أو مركز «قياس» لواقع هذا التسويق أو لاستعدادات وتحقيقات البيع والشراء عموما. والجانب الأول يعبر عن الدور الذى تقوم به السوق

كعامل مشارك في صياغة القيم الاقتصادية، بينما الجانب الثانى يعبر عن دور القياس فقط. وبالنسبة لهذا الجانب الثانى، فالمطلوب هو دقة القياس. ويكون ذلك بوسائل كثيرة معروفة فى الأسواق المتطورة، أهمها التركيز على المكافحة الرادعة للفش والحداع أو الاستغلال، الخ، ومنع عمليات التلاعب التجارى أو التلاعب فى توازنات العرض والطلب، وتوفير انتظام عمليات النقل والخدمات الأخرى، وضمان الدرجة الكافية من المنافسة، وتحديد المواصفات السلعية والأسعار السريفة المتفق على إطاراتها الملزمة فى البورصات والغرف التجارية المختصة، أو المحددة جبريا على أساس تجارى، الخ. والحقيقة أن هذه العمليات قد تشكل مشكلة ثانوية بالنسبة للسوق البرجوازية المتقدمة، رغم أنها تكون ذات تأثير كبير فى الأسواق البرجوازية المتخلفة. وسبب ذلك، زيادة دور رأس المال التجارى فى البلدان المتخلفة، فضلا عن التعدد الكبير والاختلاف الواسع فى الأسواق، وتختلف الوسائل والخدمات والتنظيمات العامة اللازمة لتسهيل وتحقيق وظيفة السوق. أما المشكلة الرئيسية أو الكبرى فى الأسواق البرجوازية المتقدمة، فهى مشكلة الرقائع الاقتصادية التى تتحقق من خلال السوق، والتى تشارك السوق طبعاً فى صياغتها- ولكن بدور تابع أو مكمل لدور النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى تنتمى إليه.

وغنى عن البيان أن كلمة «السوق» باعتبارها «مركز» تحقيق وقياس «التسويق»، لا تعبر عن مكان مركزى واحد، وإنما تعبر عن «وظيفة» تستخدم أكثر من مكان وأكثر من مركز صغير أو كبير، وقد يوجد لها وقد لا يوجد مكان مركزى محدد، رغم أنها فى النظم التبادلية المتطورة تشكل بالضرورة فروعا موحدة ومحكومة بطريقة مركزية ما. وبغض النظر عن دور أجهزة وشبكات التحكم السرى الشامل، فإن قانون العرض والطلب يجعل الأماكن المختلفة أو الفروع المختلفة للتسويق تتبع بالضرورة «مركزا» ما- افتراضيا أو فعليا. وهذا «المركز» الافتراضى أو الفعلى، قد يعبر عن تجمعات احتكارية أو شبه احتكارية، وقد يعبر عموما عن محصلة القدرات الاقتصادية الأقوى تأثيراً فى السوق.

وكما أوضحت، فنور السوق يختلف عن دور العداد الكهربائى الذى يقتصر على تحديد أو قياس قيم التيار المستخدم. فهذا العداد الكهربائى أشبه بالمحصّل الذى يقف مثلا على باب «سوق الموالشى» فى بعض المراكز الريفية ليرصد ويقيّد ويحصل رسوم الدخول من المتعاملين ومواسيهم، بدون أن يشارك فى اختصاص تلك «السوق» نفسها التى يقف على بابها، أى فى عمليات تجميع وتوصيل البائعين والمشتريين ووقوع العرض والطلب وتقييم المعروضات وعقد صفقات التبادل. وهذا يوضح لنا أن المطلوب من السوق، ليس فقط دقة وصدق التحديد والقياس للقيم الاقتصادية، لكن أيضا وأساسا توحيد وتسهيل عمليات المنافسة فى العرض وفى الطلب وعمليات الموازنة بين العرض والطلب.

ومن الناحية الموضوعية، يجب أن تكون السوق أساسا مركز «الطلب الاجتماعى التبادلى»، أى «الطلب الاقتصادى»- باعتبار أن الطلب هو محدّد العرض وغايته (بكسر الدال)، بينما العرض هو خادم الطلب ووسيلة إجابته وليس العكس. وبذلك تكون السوق هى مركز والاستعداد الاجتماعى للشراء، أى مركز توحيد وتجميع استعدادات الشراء- باعتبار أن الشراء هو محدّد البيع وغايته (بكسر الدال)، بينما البيع هو خادم الشراء ووسيلة إجابته وليس العكس. ومعنى ذلك منطقيا أنه عندما يصبح العرض هو محدّد الطلب والبيع هو محدّد الشراء، يكون دور السوق قد انقلب، بحيث تبرز عن تحديد وتحقيق القيم الاقتصادية، أو تؤدى ذلك بطريقة مشوهة ومزيفة. وهذا إهدار لوظيفة السوق. وهو إهدار يمكن أن يصل إلى

درجة تحويل السوق العادية إلى ما يشبه «السوق السوداء»، التي تعبر عن وقائع اقتصادية خاصة من نوع مقلوب، هي وقائع انعدام أو انخفاض العرض العام لسلعة مطلوبة، ووقائع العقود المبرومة على البيع الخاص، ومدى استعدادات البيع، الخ.

ولاشك أن «المنافسة» الاقتصادية هي ظاهرة عامة وضرورية في النظام الاقتصادي التبادلي عموما وفي السوق خصوصا. فإذا كانت وظيفة السوق هي تحقيق وتحديد وقائع الطلب الاقتصادي أو استعدادات الشراء، فإن «المنافسة» الاقتصادية تعتبر وسيلة عامة وضرورية لتوضيح اتجاهات وتقسيمات الطلب الاقتصادي، وتسهيل دقة قياسه. صحيح أن الرأسمالية قد حولت المنافسة الاقتصادية إلى وسيلة للإثارة وأفيون للخداع والتضويع وصناعة الطلب الاقتصادي للأعلى والتدهور. لكن الاقتصاد الاشتراكي يستطيع أن يستخدم المنافسة في اتجاه إنتاجي عقلاني وارتقائي، ومن ثم أيضا كوسيلة لتدعيم الوظيفة الموضوعية للسوق، وهذا فضلا عن أن أسلوب التنافس أو التباين هو على حد ذاته حافظ على ارتقائي في كل مجالات النشاط البشري وليس فقط في مجال الاقتصاد، كما أنه هو الوسيلة العقلانية لكشف وفرز وقياس القدرات الأرقى وليس فقط حزمها وتنشيطها وحفظها.

و «المنافسة» الاقتصادية - بل وظاهرة السرق كلها - يجب أن تكون محكومة في الإطار الطبيعي العقلاني. ذلك أن ما يسمى «السوق التلقائية» أو «السوق الليبرالية»، هي ترويه قوضي مصنوع ومحكوم بحيث يكون كذلك في الاتجاه اللاعقلي التدهوري، كمحصلة لقوى التحكم السري في الاقتصاد والميكانيزمات الذهنية والسلوكية التي تصنعها أجهزة التحكم السري الشامل. وكما أوضحت في الكتاب السابق عن الديمقراطية، فالبدل الوحيد لأجهزة صناعة للاعقل هو أجهزة صناعة العقلانية، والبدل الوحيد للشمولية التدهورية للإنسانية هو الشمولية الارتقائية الإنسانية التي لا تنحفي ولا تنكر نفسها. ومن هنا، فإن الحسابات والمخططات العلمية التقديرية لتحديد وتوجيه قوى الطلب وإمكانات العرض واستعدادات الشراء والبيع، وتحديد وتوجيه الوقائع الاقتصادية الفعلية والتقييمات الاقتصادية الواجبة، الخ، هي حسابات ومخططات سوقية معيارية يجب أن تكمل وتستخدم الحسابات السوقية الوقائية العامة والفعلية، وذلك من خلال فرض الميكانيزمات الاقتصادية والذهنية والسلوكية الصحيحة.

وواضح أن هذا يعني المزيد من الاهتمام بالسوق، والمزيد من الاستخدام العلمي العقلاني للسوق، وليس العكس. وكما يقول الفلاسفة، منذ فرنسيس بيكون وسبينوزا، الحرية تعنى معرفة الحتميات والقدرة على استخدامها، ولا تعنى تجاهلها أو إنكارها أو محاولة الإفلات منها. وهذا هو المقصود بصناعة ميكانيزمات العقلانية والإنسانية والارتقاء، في مجال الاقتصاد وفي مختلف المجالات الأخرى. وأي محاولة لاهمال أو تجاهل وظيفة السوق بحجة رفض أو استنكار ما تعبر عنه من قيم اقتصادية، إنما تعنى دفن الرأس في الرمال، والتخلي عن إصلاح وتغيير الواقع الاقتصادي الذي تعبر عنه السوق، بل والتخلي عن استطلاع ومعرفة هذا الواقع. ذلك أنه بدون تسهيل وتنظيم وتوحيد وتدعيم وظيفة السوق، فإن بعض وقائع التبادل الاقتصادي يمكن أن تتحقق بشكل مفتت ومشتم ومبهر لا يمكن رصده وقياسه مركزيا - تماما كما تتحقق الأحجام الصلبة غير المنتظمة بدون ترجمتها إلى حجم سائل قابل للتحديد المنتظم والقياس بقاعدة أرشميدس. وهذا فضلا عن أن بقية وقائع التقييم الاقتصادي يمكن ألا تتحقق أصلا (على غرار إمكانيات النسل التي لا تتحقق أصلا نتيجة انعدام ظروف التزاوج)، ومن ثم تبقى القوى والعوامل الاقتصادية في ظلام عدم التحدد، وتستمر

الميكانيزمات الاقتصادية العمياء في فرض حمايتها بدون وعى ومعرفة المستولن عن الاقتصاد وعن المجتمع ضد إرادتهم، بحيث يقاؤون بنتائجها الويلة كما لو كانت كوارث مجهولة الأسباب

### الاقتصاد كفرع تطبيقي لعلوم الانسان

عندما نقول إن صناعة التدهور واللاعقل والانسلاخ الاقتصادي أفسدت السوق الرأسمالية كميّاس للقيم الاقتصادية وأفقدتها القدرة على التعبير عن القيم الاقتصادية الحقيقية، فليس معنى ذلك أنها ألغت وظيفة السوق في التعبير الرقائعي والفعل عن القيم الاقتصادية الموجودة. فهذا لا يحدث عادة إلا في حالات معينة، في ظل نظم الرأسمالية الحكومية وما شابهها من نظم يمكن أن تحول السوق إلى سوق حكومية شبه سوداء. لكن المقصود أن الواقع الاقتصادي نفسه انسلخ ونسد وتدهور لا عقليا، بحيث أصبحت مرآة السوق لاتعبر إلا عن ذلك. وهذا يعنى:

أولا، أن القيم الاقتصادية الفعلية التي تخلفها وتحدد السوق، تتنافى مع القيم الاقتصادية الرقائعية العامة أو الجوهرية التي تعبر عن الثوابت الرقائعية، وتتنافى مع بقية الرقائع الفعلية للحياة البشرية.

وثانيا، أن القيم الاقتصادية الرقائعية العامة والفعلية التي تعبر عنها السوق على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تتنافى مع القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية كما يجب أن تكون علميا.

ومن المهم جدا أن نلاحظ، أنه من الناحية المنهجية العلمية الصحيحة، لا توجد حواجز قاطعة بين «ما هو كائن» في لحظة معينة أو في وقت طويل المدى، وبين «ما يجب أن يكون» أو «ما كان يجب أن يكون». لكن الانفصال الواقعي القاطع، هو الانفصال بين «ما كان بالفعل» أو «ما حدث بالفعل» وبين «ما لم يحدث بعد»، أي بين الأول وبين «ما يكون» و «ما سيكون». ذلك أن معنى «الوجوب» يمكن أن يتحدد من منظورات متعددة. فهو لا يقتصر فقط على «وجوب» المبادئ الأخلاقية أو الجمالية التي يمكن إندارها (devoir / ought to, duty)، ولكنه يعنى أيضا «وجوب» الحتميات الموضوعية للواقع (falloir / must). والقانون الموضوعي العلمي لا يكون موضوعيا، والحقيقة الموضوعية العلمية لا تكون كذلك، إلا من حيث التعبير عن الاتصال الضروري والوحدة الضرورية بين المكونات الرقائعية لهذا القانون أو هذه الحقيقة، أي بين مكونات سابقة (كانت) ومكونات لاحقة (ستكون). وهذا الاتصال والوحدة بين المقدمات التي كانت والنتائج التي ستكون، إنما يعنى بعبارة أخرى اتصال ووحدة ما هو كائن وما يجب أن يكون.

ومن ناحية أخرى، فهناك مبادئ أو أهداف إنسانية واجتماعية لا يمكن منطقيا إندارها بشكل صريح. فالطبيب المعالج الذي يعالج مثلا عينا مصاد، لا يستطيع أن يدعى أنه يختص فقط بتناول العين المصابه «كما هي كائنة» وليس «كما يجب أن تكون»، أي ليس كمين سليمة وفق مبادئ الصحة البصرية. وكما أن فنون الطب التطبيقي هي استخدام علوم الطب والفسولوجيا في تحديد وصناعة صحة البشر، فإن فنون الاقتصاد التطبيقي هي استخدام علوم الاقتصاد والمجتمع وعلوم الانسان عموما في تحديد وصناعة اقتصاديات اجتماعية سليمة وصحيحة.

والفن العلمي التطبيقي يختص بغيرها في الواقع «الجزيئية» المباشرة. ولكنه لا يستطيع أن يؤدي هذه المهمة إلا على أساس تحديدات موضوعية و«كلية» يستمدّها من العلم الذي

يعتمد عليه. وهذا في حد ذاته يفرض الربط والتكامل المنطقي بين «ما هو كائن» و«ما يجب أن يكون». فعلوم الفسيولوجيا والطب مثلا - حين تقدم التحديدات الكلية للظواهر الفسيولوجية والطبية، إنما تتحدد بذلك «ما يجب أن يكون عليه» الجسم البشري السليم والصحة البشرية. وعلى أساس ذلك، فإن فنون الطب التطبيقي حين تتناول الجزئيات الفعلية المباشرة للجسم البشري، لا تستطيع تحديدها وعلاجها إلا إذا اعتبرت بمثابة «موضوع حكم منطقي» Subject يتبع «محمولا منطقيا» predicate هو ذلك التحديد العام الذي تقدمه العلوم الكلية. أو إذا اعتبرته بمثابة «مقدمات الشرط» التي تقدم العلوم الكلية «جوابها الشرطي».

ومعنى ذلك أنه في الفنون العلمية التطبيقية، فإن الجزئيات يجب أن ترتبط وتتكامل منطقيا مع الكليات والمبادئ والأهداف العلمية الأعلى. ولهذا لا يمكن ممارسة علم الاقتصاد كفن علمي تطبيقي، بدون الاعتماد على تحديدات العلوم الكلية للمجتمع وللإنسان. هذه هي النظرة المنهجية العلمية الصحيحة إلى الموضوع. فلا يوجد تقييم اقتصادي علمي بدون تقييم علمي للسلوك البشري السليم وللتفكير البشري السليم.

### التحديد العلمي للأمثل الممكن

إن المشكلة - كما قلت - هي أن السوق البرجوازية، والسوق العالمية الواقعة تحت سيطرتها، بما في ذلك سوق الدول الاشتراكية المرتبطة بها والمتأثرة بها، فقدت قدراتها على تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية السليمة، لأن الواقع الاقتصادي كله انسخ وابتعد عن الاتجاه الطبيعي العقلاني والإنساني. وإزاء هذا الواقع اللاواقعي - أي المنسلخ عن جوهره العقلاني - فإن أي محاولة علمية لإعادة الانسانية إلى الانسان في الأساس الاقتصادي باعادة الميكانيزمات الاقتصادية إلى وظائفها الطبيعية لتصنع لنا قيما اقتصادية سليمة، لا يمكن إلا أن تبدأ من تقاطع بدء في كيان الانسان نفسه كإنسان.

ذلك أن المسألة ليست فقط أن الانسان هو هدف ومحور أي تغيير أو تصحيح، لكن المسألة أيضا هي أن الجوهر العقلاني للإنسان يكاد يكون اليوم هو الجزيرة الطبيعية الصحيحة أو القائمة منطقيا في محيط الواقع اللاعقلي واللامنطقي، فضلا عن أنه القوة الوحيدة القادرة على مقاومة ثم تصحيح الانسلاخ التدهوري بتغيير وصناعة الختميات المادية الصحيحة. ومن الناحية الفلسفية، فإن قولنا إن الواقع الموضوعي أساس كل شيء، إنما يعني في نهاية المطاف أن المنع البشري والمنطق البشري هو معيار كل شيء، باعتباره أرقى أجزاء الواقع وأدق جهاز لتحديد وتصنيف الواقع الموضوعي.

بهذا المنظور، يمكن أن تبدأ محاولات علمية موضوعية لتحديد سلسلة القيم الاقتصادية الصحيحة كما يجب أن تكون، أي من حيث الأمثل العلمي المجرد الذي هو في نفس الوقت يمكن التنفيذ عمليا على المدى الطويل. وعلى أساس هذه القيم الاقتصادية السليمة حيث التحديد العلمي للأمثل ideal، تتحدد أيضا قوى الطلب الاقتصادي كما يجب أن تكون في ذلك الاتجاه الفلسفي، فإن قولنا إن الواقع الموضوعي أساس كل شيء، (بالضم في الفعلين) المخططات والميكانيزمات اللغوية والاجتماعية والاقتصادية التي تحقق ذلك.

والتحديدات العلمية للأمثل الاقتصادي المستهدف، يجب أن تشمل التحديد الطبيعي العقلاني للمكونين التقابليين للقيمة الاقتصادية، وهما مادة الانتاج والعمل المبدول في الانتاج، مع تحديد درجات الطلب الاقتصادي الصحيح. ويمكن أن يبدأ ذلك كما يلي:

١- الوصول إلى أبسط تحديدات اقتصادية ممكنة للمكافئ العيني الصحيح لقيمة العمل

المبدول كسلعة، ابتداءً من أبسط أنواع العمل الأدنى المباشر، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعي العقلاني إلى الأنواع الأرقى من العمل الأدنى (المسمى باليدوى أو اليدوى الذهني) والادارى والاستثمارى. ووفقا لمعادلة القيمة الاقتصادية التى يجب أن تتحدد هنا من منظور علمى موضوعى أمثل، يمكن أن نحصل بهذه الطريقة على تحديد للعناصر الأدنى أو الحلقات الأولى لقيمة سلعة العمل، ثم تتصاعد وتتسلسل منها قيم الأنواع الأرقى من العمل. وتكون هذه العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى كما يلى:

قيمة المواد المادية والمعنوية التى يحددها العلم الانسانى باعتبارها المواد المعيشية اللازمة لتجعل الانسان منتجا سليما للعمل + قيمة العمل الذى يجب علميا بذله فى التعلم واكتساب الخبرة لانتاج عمل اقتصادى بسيط من النوع المذكور + الطلب الاجتماعى التبادلى السليم (أى المحدد علميا باعتباره الأمثل الممكن) على هذا النوع من العمل.

٢- الوصول إلى أبسط تحديدات اقتصادية ممكنة للمكافئ المعنى الصحيح لقيمة مادة الانتاج كسلعة، ابتداءً من أبسط أنواع مراد الانتاج التى يمكن تحصيلها، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعي العقلاني إلى الأنواع الأرقى والأكثر تعقيدا من مراد أو تكاليف الانتاج. ووفقا لمعادلة القيمة الاقتصادية التى تتحدد وتتصاعد وتتسلسل بالطريقة المذكورة فى الرقم السابق، تكون العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى للتقييم المطلوب كما يلى:

قيمة مادة الانتاج الأقرب إلى الطبيعة المباشرة كقيمة مقارنة بناءً على التحديد العلمى الأمثل + قيمة العمل الذى يجب علميا بذله لتحصيل تلك المادة + الطلب الاجتماعى التبادلى السليم.

أما تحديد الأمثل العلمى لقوى ودرجات الطلب الاقتصادى، فيجب ألا يعتمد على قيم اقتصادية، ولكن يجب أن يعتمد على قوانين العلوم الفسيولوجية والذهنية والاجتماعية التى تحدد احتياجات الزدهار العقلانى والبقاء الارتقائى للانسان.

\* \* \*

إن العلوم متداخلة. ومبادئ كل علم هى نهايات علم أو علوم أخرى. من ذلك مثلا، أن مبادئ علم المنطق هى نهايات العلوم الذهنية التى تحدد ميكانيزمات الذهن السليم والعقل السليم. ولهذا، أشرت فى كتابات سابقة ( مثلا فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» ) إلى مبادئ الهوية وعدم التناقض - من حيث هى تعبير عن ميكانيزمات التساوى (=التماثل) وعدم التساوى (=عدم التماثل) فى الادراك الذهنى. وأن الأصول الفسيولوجية لهذه الميكانيزمات توجد كما لاحظ مستشبرون حتى عند الحيوانات. وقد أسميتها مبادئ «التساوى أو عدم التساوى فى المنبهات الذهنية الفكرية للحكم المنطقى». وكذلك فى مبادئ الأخلاق، نجد أن حلقة الرّوصل بين نهايات العلوم الفسيولوجية الذهنية وبدايات علم الأخلاق، تعبر عن الوحدة بين مشاعر الارضاء الذهنية ومشاعر التدعيم والارتقاء الذهنية، ومن ثم يمكن أن نسميها مبادئ «التدعيم التكاملى للنشاط الذهنى».

وعلى غرار ذلك، يمكن تأصيل النشاط الاقتصادى السليم بطريقة مشابهة، وبالرجوع أيضا إلى القوانين الطبيعية العقلانية الارتقائية للذهن البشرى. وهنا نجد أن النشاط الاقتصادى السليم كنشاط فسيولوجى ذهنى وفيزيائى واجتماعى، هو حلقة الرّوصل بين النشاط الارضى ذهنيا (بالمعنى العقلانى طبيعيا)، والنشاط الناجع فيزيائيا (أى من حيث الانتاج المادى)، والنشاط الناجع اجتماعيا من حيث التبادل المطلوب لبقاء وارتقاء الانسان. ومن ثم يجب أن يكون العمل الاقتصادى معبرا عن مبادئ «الارضاء العقلانى للذهن من خلال الانتاج

المادى المحقق للتبادل الاجتماعى المفيد إنسانياً». ومعنى ذلك أن الطلب الاقتصادى كطلب مرغوب للهن السليم ومحقق للتبادل الاجتماعى السليم، يجب أن يعبر عن الفائدة العقلانية الارتقائية للفرد والمجتمع، وعن قائل النوافع والاهتمامات المفيدة عقلايا وارتقائيا للهن لدى أغلبية المجتمع.

### ثورات الطلب الاجتماعى

لقد مرت البشرية بأربعة انطلاقات أو ثورات فى قوة الطلب، ثلاثة منها هى التى صنعت الانسان ثم صنعت حضارته الحديثة:

(١) - ثورة انطلاق الطلب البيولوجى فى نشاط التحصيل المباشر. وقد بدأ هذا الطريق بعد انتقال بعض سلالات القردة العليا شبه البشرية من نظام الجماعات التى يتحكم فيها الذكر الأقوى إلى نظام الجماعات المتحررة من تحكم الذكر الواحد. وتطور ذلك النظام إلى ما يشبه الماترياركا البدائية، أى نظام تبعية الأبناء للأم وسيطرة الأمهات على الجماعة. وأدى ذلك فى تلك الجماعات شبه البشرية (التلاشية بالتطور) إلى زيادة النسل وزيادة الطلب الفلذائى زيادات كبيرة، ضاعفت ماتعرض له من ميكانيزمات الانتقاء أو الفرز الطبيعى natural selection، ووضعتها فى مراحل التطور بين شقى رحا: العجز ومن ثم الفناء، أو القدرة على اكتشاف وسائل جديدة لتحصيل الغذاء ومن ثم الارتقاء. ونتيجة ذلك، استطاعت الأجيال الناجمة من الفصائل أو السلالات الأقل ذهنا من تلك القردة العليا شبه البشرية أن تتطور إلى جماعات بشرية قردية، ثم إلى جماعات بشرية أولى بدأت طريق التطور المنفصل نوعيا عن بقية مملكة الحيوان. وانتقل هذا الطريق فى المراحل البدائية قبل التاريخ من عصور استخدام الأداة (منذ حوالى ٧٠٠ ألف سنة)، إلى عصر اكتشاف الزراعة البدائية (منذ حوالى أحد عشر ألف سنة).

(٢) - ثورة انطلاقي الطلب المعيشى الحضارى. وحدثت تلك الثورة عند ظهور الحضارة البشرية الأولى، التى بدأت تطوراتها الارتقائية فى شمال مصر فى الآلاف القليلة من السنين التى سبقت ظهور فرعونية مينا / نارمر. لكن مينا اكتسح الشمال البحرارى المتحضر فى مصر بقطعان الجنوبيين السود المتخلفين، ومن ثم حطم التطورات العقلانية التى كان قد وصل إليها الشمال فى الألف الرابع قبل الميلاد، وفرض الطاغوت-الكهنوتى الفرعونى اللاعقل الشامل الذى صنع الطفولة اللاعقلية الفاسدة للبشرية، والذى صنع التاريخ المزيف المعروف لمحاولة إسقاط تلك التطورات السابقة على الفرعونية. وعلى كل حال، فقد أجهضت وأفسدت (بالضغ فى الفعلين) ثورة الطلب الحضارى العقلانى المذكور، رغم أن بعض قبساتها استمرت فى هجرات البحراريين الذين انطلقوا من شمال مصر ثم من سواحل الشام واليونان وغيرها إلى مختلف المهاجر البعيدة يحملون وينشرون شعلة برومثيوس. ومن ناحية أخرى، بقيت امتداداتها المجهضة والمحوّرة إفساديا فى الحضارات الكهنوتية التالية فى مختلف الجهات وحتى العصور الوسطى.

(٣) - ثورة انطلاق الطلب الاقتصادى (=التبادلى) فى الحضارة العقلانية الحديثة فى أوروبا. وقد بدأ ذلك فى أواخر العصور الوسطى، وأرتبط بانطلاق ثقافى وديقراطى لا طبقى واستثمارى إنتاجى سوقى. لكن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، وكنيت تلك الثورة ولجحت فى تعكس اتجاهها إلى الرأسمالية المعادية لمصالح المجتمع ولاإنسانية الانسان - رغم أنها فشلت فى إزالة كل آثارها وإطفاء كل قبساتها العقلانية.

(٤) - «ثورة» أو «هجرة» الطلب الاقتصادى البرجوازى التدهورى لآلاف الملايين من



**الجموعى الفقراء** (وخصوصا فى الشعوب المتخلفة وما يسمى العالم الثالث). وقد بدأ ذلك الانتفلات بعد الحرب العالمية الثانية، وكجزء من مخططات الحرب العالمية الثالثة. ويسمونه أحيانا «ثورة التطلعات»، وهى تشمل الزبادات المهولة فى السكان المتخلفين، مع التطلعات شبه البدائية إلى أنواع المساواة التطابقية الدهمانية التى تلغى الفروق فى القدرات (وخصوصا القدرات الذهنية والفكرية)، بل والتطلع إلى سيادة الأغلبية الجاهلة أو المتخلفة أو اللاعقلية على الأقلية العقلانية الأرقى. كذلك تشمل انتفلات الطلب الاقتصادى وانتفلات الاستهلاك فى اتجاهات لا عقلية تبديدية وتدهورية.

وواضح أن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، كانت تخطط لاستخدام هذا الانتفلات بطريقة استخدام اكتساحات البرابرة والبدو ضد الحضارات القديمة، أى بهجول آلاف الملايين من الجموعى والفقراء فى العالم إلى جيوش غوغائية تتحرك ضد مصالحها وضد مراكز العقلانية أو بقايا العقلانية الأوروبية حيثما تكون، ومن أجل تصفية المعسكر الشيوعى، وذلك بطريقة تحرك قطعان الحيوانات الهائجة والمدفوعة بالهلع الجماعى الأعمى، وبطريقة الاكتساحات الدينية العمياء فى العصور القديمة والوسطى. لكن من حسن الحظ أن تغير ميزان القوى العسكرية والاشماعية بين الدولتين الأكبر منذ أواخر السبعينات، سيؤدى إلى إفشال تلك المخططات التى استهدفت إعادة البشرية إلى عصور إهلامية جديدة. بل إن هذا التغير فى ميزان القوى، سيؤدى إلى إعادة النظر فى المبادئ اللاعقلية الخاصة بالحقوق الدهمانية والليبرالية العمياء للأفراد والجماعات - كما أوضحت فى الكتاب السابق.

## الفصل السادس - الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة

### التحكم فى حوافز المصلحة الخاصة

إذا كان الانتاج الاقتصادى الصحيح، أى الذى يخدم البقاء الارتقائى للفرد والمجتمع، يعنى تقديم أى سلعة شبيهة أو حدوثية تعبر عن حاجة بشرية طبيعية عقلانية، فإن المستثمر الخاص يستطيع أن يقوم فى ظل السلطة الاشتراكية بنشاط إنتاجى صحيح ينقسم إلى جزئين: ١- جزء العمل الاستثمارى كعمل يحدد السلع التى ستجرى عملية إنتاجها (والانتاج هنا يشمل التبادل)، بناء على تحديد مسبق للطلب المتوقع. وهذا النوع من العمل كموهبة اقتصادية، يعنى القدرة على «شم» الطلب الاجتماعى التبادلى والانتاج بنجاح المخاطرة عند الاستجابة للطلب المتوقع. ويكون ذلك على أساس توفر ثمن أو مقابل لهذا العمل الاستثمارى (هو الربح)، أى توفر «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الاقتصادى الخاص»، الذى يحقق ثمار هذه القدرة ويدفع إلى المزيد من الحساسية الشمية للطلب الاقتصادى السليم.

وواضح أن هذا يتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، فضلا عن أن المخاطر والخسائر تقع فى هذه الحالة على المستثمر الخاص. أما فى الاستثمار العام، فالامر يختلف - فى غير الحالات الروتينية الواضحة (أى التى تستجيب روتينيا لطلب اقتصادى واسع ومسجل بحيث تشبه الخدمات العامة الحكومية) وفى غير الحالات التى يمارس فيها الاستثمار العام مهمته كرويت أو كامتداد إدارى لاستثمار خاص سابق ثبت نجاحه (أى بطريقة ربحية أو شبه ربحية). ولهذا، فالموظف الذى يتمتع بموهبة الشم الاستثمارى بحيث يتولى مهمة الاستثمار العام فى غير الحالات المذكورة، لا يجب فقط أن يكون صاحب مبادئ إنسانية واشتراكية واسعة تدفعه إلى أداء هذه المهمة بنشاط وإخلاص، بل يجب أيضا أن تتوفر له فى ذلك «مصلحة خاصة» أو «حافز فردى خاص» - رغم أن مصلحته الخاصة لن تصل إلى نفس درجة المخاطرة التى تفرض على المستثمر الخاص المزيد من التدقيق فى «شم» الطلب الاقتصادى، والتى تحمله وحده عواقب الخطأ.

٢- جزء العمل التنفيدى فى تنظيم وتشغيل أو إدارة عملية الانتاج. وهذا العمل قد يتضمن بدوره عدة أجزاء أدنى، مثل:

١- تنظيم المستلزمات المطلوبة لعمليات الانتاج ب- تنظيم العمل الأداة المباشر فى عمليات الانتاج ج- تنظيم وصول السلع إلى المشتري د- إدارة المشروع. وهذا الجزء الثانى من عمل المستثمر، يحتاج إلى درجة كبيرة من الاخلاص والأمانة والدقة والنشاط. وهذه أيضا تتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، خصوصا فى المشروعات الصغيرة التى لا تسمح بتطبيق كل قواعد النظم الحديثة للإدارة العلمية والمراقبة الهرمية وتقييم العمل. وحتى فى حالات الاستثمار العام التى يجب أن تكون محكومة إداريا بدقة، فإن أخلاقيات العمل المذكورة يجب أن ترتبط أيضا بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

وهذا يعنى أن من الضرورى وضع مخططات علمية وتكنولوجية تفرض «الميكانيزمات الاشتراكية» التى تحقق وتضمن تنفيذ أخلاقيات العمل المذكورة، بطريقة تشبه أساليب التنميط الألى لأجزاء العمل اليدوى (على غرار الطريقة التaylorية) - وبهذه تكون هذه الميكانيزمات الاشتراكية مرتبطة بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

ومن الفقرات السابقة، تبرز ملاحظتان تستحقان الاهتمام:  
 الملاحظة الأولى، أن المستثمر العام الاشتراكي الناجع اقتصاديا لايهفى وظيفة أو عمل  
 المستثمر الخاص (بالجزئين المذكورين)، ولا يعنى أن المستثمر الخاص «لاعمل له» أو  
 «لاضرورة له» كما يزعم ماركس وإنجلز وتلاميذهما. فهذا لا ينطبق إلا على الاستثمار  
 الطفيلي أو التدهورى الذى يجب إلغاؤه سواء كان خاصا أو عاما، وبغض النظر عن  
 المستثمرين القانين به أو المشاركين فيه. لكن المستثمر العام الاشتراكي يمارس نفس وظيفة أو  
 عمل المستثمر الخاص المنظم بالاتجاه السليم (من حيث العمل الاستثمارى ومن حيث العمل  
 التنظيمى المجزى اقتصاديا)، بل ولا يمكن أن ينجح اقتصاديا إلا بقدر مايتشبه بطريقة عمل  
 المستثمر الخاص. وكل المطلوب من المستثمر العام اشتراكيا، هو ألا يجعل مصلحته الخاصة  
 كموظف (ناهيك عن أطاعه الخاصة التى يجب استئصالها)، وألا يجعل المصلحة «الخاصة»  
 لمشروعه الاقتصادى العام، أو المصلحة «الخاصة» للرفائع الاقتصادية التى يرتبط بها، منافية  
 أو معارضة للمصالح العقلانية الارتقائية للمجتمع ولاتسانية الانسان. وهذا ما يجب أن  
 تفرضه الأهداف والقواعد والمخططات والميكانيزمات التى تضمها وتتفادها أجهزة ومرافق  
 السلطة الاشتراكية. ومن ثم، فهم يمكن أن يحدد اتجاهات المستثمر الخاص أيضا مثله مثل  
 المستثمر العام.

والملاحظة الثانية، هى أنه - كما أوضحت فى كتاب الديمقراطية (الفصل الرابع) - يجب  
 التمييز بين «المصلحة الخاصة» الأثنية و«المصلحة الخاصة» الجماعية، وكذلك بين الأثنية  
 الفردية المتطرفة أو الفردانية individualism وبين ازدهار فردية الفرد individuality  
 فى الاتجاه الذى يخدم المصالح والذى قد يصل إلى درجة إيجابية. وأجهزة ومرافق السلطة  
 وميكانيزمات النظام الاقتصادى الاجتماعى، هى فقط القادرة على زيادة أو تصفية التطرف  
 الفردى والتطرف الجماعى، ومن ثم زيادة أو إلغاء التناقض بين نشاطات وأهداف الفرد  
 والمجتمع.

وإذا كان ما يسمى فى الفلسفة «عشق» الحقيقة أو «عشق» الحق والخير والجمال، يمكن أن  
 يحرك النشاط فى بعض مجالات الفكر والعلم والفن لدى بعض الأفراد (وحتى هذا يحتاج إلى  
 حد أدنى من الظروف الاقتصادية المشجعة، فضلا عن أنه يحتاج إلى ميكانيزمات مادية  
 واجتماعية لتحقيق إنجازاتها)، فإن النشاط ثم الارتقاء فى المجال الاقتصادى الذى هو  
 بطبيعته مجال يصنع «القيمة الاضافية» من خلال «التبادل» مع الآخرين، لايتحقق إلا من  
 خلال تبادل المصالح - أى على أساس «المصلحة الخاصة». وهذا يعنى أنه لن ينجح فى الاتجاه  
 الاشتراكي، إلا بقدر نجاح السلطة الاشتراكية فى تحقيق التكامل وعدم التنافر بين «المصالح  
 الخاصة» للأفراد والمجموعات و «المصالح العامة» العقلانية الارتقائية للمجتمع وللشيرة،  
 ونجاحها فى فرض الحمىات والميكانيزمات والقنوات التى تحرك المصالح الخاصة فى الاتجاه  
 العقلانى الارتقائى، ومجعلها تخدم المصالح العامة المذكورة.

إن الارتقاء البشرى أدى مثلاً إلى تحول الأمومة عند الأم فى النوع البشرى إلى واجب شبه  
 غريزى دائم لا يرتبط بفترة الرضاعة مثل الحيوانات، كما أدى إلى خلق واجب بشرى آخر شبه  
 غريزى دائم أيضاً، هو واجب الأبوة التى تنعزم أو تتخفف إلى أدنى درجة عند الحيوانات،  
 وعلى غرار ذلك، فإن الارتقاء إلى الاشتراكية ثم إلى المساواة التامة العليا، يعنى ضرورة  
 تحويل مبادئ الأخلاق إلى خلق اجتماعية ثابتة (بضم الحاء واللام) وعادات شخصية ثابتة.  
 ولايتحقق ولا يمكن أن يتحقق هذا الطريق إلا من خلال المصالح الخاصة المادية والمعنوية

للأفراد، وابتداءً من المصالح الخاصة الاقتصادية، التي يتم تطويرها - بطريقة قوانين التربيط الذهني المعتمدة على الإرضاء / اللذة أو الاحباط الألم - بحيث تتحول إلى عادات فيسيولوجية ذهنية واجتماعية، ثم تتحول في المراحل العليا إلى سلطة ذاتية، أي سلطة تحكم (بتشديد الكاف) ذاتي عقلاني للفرد في نفسه، أو وازع عقلاني ذاتي، يحل محل السلطة الحكومية والاجتماعية.

### التقييم الاقتصادي للأفكار الاستثمارية

إذا نظرنا إلى العمل المبدول كنشاط إنتاجي بالمعنى البشري العام وليس بالمعنى الاقتصادي فقط، يمكن تقسيمه إلى نوعين:

- ١- عمل أدائي (اقتصادي أو غير اقتصادي، ومن النوع المسمى باليدوي أو بالذهني)، أي أداء النشاط المنتج مادياً بالمعنى العام.
  - ٢- عمل تفكيرى، أي عمل التعبير أو التحديد التفكيرى المسبق للنشاط المنتج مادياً.
- وهذا ينقسم إلى نوعين:

- أ- عمل تفكيرى سلوكى، أي عمل تفكيرى بخصوص استخدام الإرادة المباشرة. وفي المجال الاقتصادي، يسمى هذا النوع من العمل باسم العمل الاستثمارى.
  - ب- عمل فكرى خاص، أى لا يتعلق بالإرادة السلوكية المباشرة. وهذا العمل يمكن أن يكون اقتصادياً، إذا كان يشمل أفكاراً وإبداعات واختراعات موجهة إلى الاستخدام الاقتصادي. ويمكن أن يكون من نوع لا يستهدف الاستخدام الاقتصادي، أى من نوع ثقافى ومعيارى يستهدف أهداف الحق والخير والجمال.
- ورغم أن هذا التقسيم العام لا يقتصر على المجال الاقتصادي، إلا أنه يمكن بواسطة المعادلة المذكورة من قبل تحديد القيمة الاقتصادية لكل نوع من أنواع العمل هذه.
- ولتأخذ - أولاً - النوع المقصود هنا، وهو العمل الاستثمارى. فهذا يمكن تحديده قيمته كما

يلى:

قيمة النشاط استثمارى كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أى قيمة المستثمرات) + قيمة العمل التفكيرى الذى أدى إلى قرار الاستثمار (وهذا التقييم يبدأ كتقييم مجرد يتحدد مدى صواب الاستهداف الاستثمارى اقتصادياً، أى مدى صواب فكرة المشروع الاستثمارى من الناحية الاقتصادية) + الطلب الاقتصادى على ذلك النشاط الاستثمارى.

وهكذا نجد أن العمل الاستثمارى له قيمته الاقتصادية - بل قيمته الاقتصادية الكبيرة - التى يمكن تحديدها بنفس طريقة تحديد أى سلعة أو قيمة اقتصادية أخرى، مثل سلعة العمل اليدوى والسلع الشبثية.

بل إن «الفكرة» الاستثمارية نفسها قبل أن تتحول إلى عمل استثمارى، يمكن تحديد قيمتها الاقتصادية بنفس المعادلة كما يلى:

قيمة «الفكرة» الاستثمارية كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أى تكاليف القدرات الذهنية والوسائل المستخدمة فى التوصل إلى هذه الفكرة، أو أيضاً فى النشر عنها والدعاية لها) + مدى صواب تلك الفكرة اقتصادياً (كتقييم مجرد قابل للتحويل إلى تقييم اقتصادى بعد التنفيذ) + الطلب الاقتصادى على تلك الفكرة (كطلب يمكن أن يتجسد مثلاً فى مدى التجاوب مع عملية تجميع الاستثمارات لتنفيذ هذه الفكرة).

وإذا تناولنا قيمة فكرة إبداعية أو اختراع معين فى المجال الاقتصادى، يمكن تحديدها كما

يلى:

القيمة الاقتصادية للفكرة الابداعية أو الاختراع = القيمة الاقتصادية التي تحدث فى قيمة مادة الانتاج بناء على ذلك الابداع أو الاختراع + القيمة الاقتصادية للتغييرات التي تحدث فى قيمة العمل المبدول أو المقدّر اجتماعيا بناء على ذلك الابداع أو الاختراع + الطلب الاقتصادى على هذا أو ذاك.

ولاشك أن مثل هذا الابداع أو الاختراع، يؤدى عادة إلى زيادة فى إنتاجية العمل وزيادة فى القيمة الاضافية وخفض فى قيمة السلع المنتجة. وهذه كلها إنجازات اقتصادية يمكن حسابها بسهولة، لمراجعة التقييم الاقتصادى المذكور.

وحتى الأعمال الفكرية الثقافية أو الجمالية، يمكن تحديد قيمتها الاقتصادية بنفس الطريقة. من ذلك مثلا:

قيمة تمثال فنى كسلعة = مادة (تكاليف) إنتاج التمثال + قيمة العمل الفنى المبدول فى إنتاجه + الطلب الاقتصادى على شراء التمثال.

وكما قلت، فإن الفرق بين التحديد العقلانى المجرد لقيمة مثل هذا التمثال، وبين التحديد الرقائضى والفعلى لقيمتها السوقية، يكون دليلا على مدى العقلانية أو مدى الانسلاخ اللاعقلى للواقع الاقتصادى والاجتماعى.

### الاستثمار الخاص والاقتصاد الاشتراكى

الفرق بين بوارى أو روائع «الطلب الاقتصادى» كما يشمه المستثمر قبل تنفيذ نشاطه الاستثمارى، وبين وقائع «الطلب الاقتصادى» المتحقق فعلا بعد تنفيذ النشاط الاستثمارى، هو الذى يشكل ما يسمى «درجة المخاطرة» فى العمل الاستثمارى. ومعنى ذلك أن «درجة المخاطرة» لا تدخل فى تحديد «الربح الاستثمارى»، أى لا تصنع أو تحدد القيمة الاقتصادية لسلعة «العمل الاستثمارى» أو «الفكرة الاستثمارية». لكنها على العكس تعبر عن احتمالات «الخطأ» فى العمل الاستثمارى أو فى الفكرة الاستثمارية، أى احتمالات «العدم» أو «انخفاض» قيمتها الاقتصادية.

فإذا كان «صواب» العمل الاستثمارى أو الفكرة الاستثمارية هو الذى يصنع قيمتها الاقتصادية، فمعنى ذلك أن هذه القيمة تعبر عن ارتفاع قدرة المستثمر على «شم» الاحتياجات الاقتصادية، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة التى يقوم بها. فكلما كانت الحساسية «الشمية» للنشاط الاستثمارى أدق تنبؤا، كلما كانت المخاطرة أقل. وهذا يشبه مثلا موقف أجهزة استطلاع مواقع البترول. فكلما زادت حساسية ودقة قدراتها، كلما تضائلت احتمالات الفشل وأصبحت عمليات الحفر أقل مخاطرة. ولهذا تتناسب القيمة الاقتصادية للعمل الاستثمارى تناسبها عكسيا مع درجة المخاطرة؛ فالمخاطرة لا يمكن أن تكون ذات قيمة اقتصادية من أى نوع، وإلا أصبحت مغامرات المقامرة والمراهنة عمليات اقتصادية حقيقية وليست محاولات شخصية للحصول على مصادفات حظ فردى.

وليس معنى ذلك طبعاً أن فعل الاستثمار الاقتصادى السليم يتجرده من المخاطرة، أو يشبه الاستثمار الرئى الذى يخلو أو يكاد يخلو من المخاطرة. ولكن المقصود: أولاً، أن هذه المخاطرة تتعلق بالدوافع النفسية للقرار الاستثمارى ولا تدخل فى عناصر التقييم الاقتصادى. وثانياً، أنه يحتوى على درجة مخاطرة تنخفض بقدر ارتفاع حساسية ودقة وصواب التنبؤ الاستثمارى، أى بقدر ارتفاع القدرات التفكيرية للمستثمر. وفى مقابل ذلك، نجد أن الناس العاديين - وخصوصاً أصحاب الادراك أو الاحساس الاقتصادى المنخفض - يجهزون من الكثير من الأعمال الاستثمارية التى يتصورونها مخاطر خاسرة، ثم تنجح بعد ذلك.

وبناء على ذلك كله، نجد أن «الربح الخاص» يمكن أن يكون فى ظل الاقتصاد الاشتراكى

ربما خاصا عادلا يعبر عن قيمة اقتصادية صحيحة، هي قيمة العمل الاستثماري، كعمل نوعي يجب التخلط قيمته بقيمة ادخار أو تجميع الأموال، وبقيمة العمل التنظيمي والإداري. كذلك نجد أن هذا «الربح الخاص» كمن عادل أو حقاني لسعة العمل الاستثماري، يمكن أن يكون ربما إنتاجيا بالمعنى الصحيح، أي يخدم الاتجاه الطبيعي العقلاني للاقتصاد، ويخدم الارتقاء الاشتراكي للفرد والمجتمع. ذلك أنه يمكن أن يكون ربما لا يختلف في جوهره أو في تقييمه الاقتصادي، عما يمكن أن نسميه «الاجر الخاص» الذي يطبق اشتراكيا على المشتغلين بالأعمال التنفيذية البسيطة أو المتطورة. فمجموع الأرباح الخاصة للمستثمر الخاص الانتاجي غير الطفيلي وغير الربحي، يمكن أن يشمل قيمة عمله الاستثماري، مع قيمة تشغيل استثماراته المجمعة، مع قيمة عمله التنظيمي الإداري، مع قيمة أي عمل تنفيذي آخر يقوم به في مشروعه. وهذه أنواع مختلفة من سلع العمل أو القيم الاقتصادية، لكنها يمكن أن تتحقق وتتجه كلها إلى خدمة النشاط الاقتصادي الاشتراكي العام.

وكما أوضحت في الفصول السابقة، فالمشكلة ليست مشكلة «خصوصية» الاستثمار أو «خصوصية» الربح، ولكنها مشكلة «الخصوصية» الأثنية للسيطرة والتحكم الاقتصادي أو الإداري أو العسكري، الخ، ومشكلة الطابع اللاعقلي والتدهوري واللاإنساني للاتجاه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الخ، وإذن، فإن ما يجب أن نرفقه وأن نعاده وأن نلغيه في الاقتصاد التبادلي، هو إمكانيات الضغط والترغيب أو الترهيب ضد المصالح الاشتراكية العامة، ووسائل الاستغلال والمضاربة والاستثمار الطفيلي والاستثمار الربحي الخاص، والدوافع والمصالح والنشاطات الخاصة الأثنية واللاعقلية والتدهورية والاقتصادية، الخ، أي عموما المعادية للمصالح الاقتصادية والاجتماعية السليمة والمعادية للارتقاء الاشتراكي. وهذه كلها مرفوضات يمكن إلغاؤها بالقوانين والتنظيمات والميكانيزمات الاشتراكية، التي تستطيع أن تحول المستثمر الخاص الصغير والمتوسط إلى «مشتغل خاص» يخدم القطاع العام والاقتصاد الاشتراكي، ولا يختلف عن العامل الأدائي الذي يبيع سلعة عمله بالقطعة، إلا في نوعية السلع أو الأعمال التي يبيعها، ولا يختلف عن «المدير الخاص» أي «المستثمر الخاص» الذي يضع مدخراته في صناديق القطاع العام، إلا في أنه يقوم شخصيا بتشغيل هذه المدخرات في الاتجاه المطلوب.

وعلى أساس هذا التبادل بين العامل الأدائي الفردي والمدخر الفردي والمستثمر الفردي صاحب المشروع الخاص، يمكن تحديد ستة أنواع من الترابط بين النشاط الاقتصادي الخاص والنشاط الاقتصادي الاشتراكي العام، تشكل ستة أنواع من قنوات أو ميكانيزمات التوجيه للنشاط الاقتصادي الخاص، في اتجاه تلويب مصالحه في مصالح ذلك النشاط العام:

١- استخدام طريقة العمل أو الانتاج بالقطعة في تربيط النشاط الاقتصادي الخاص بالنشاط الاقتصادي العام الذي يحدد المطلوب تنفيذه.

٢- استخدام طريقة «التوزيع الخاص» لمنتجات أو سلع القطاع الاشتراكي العام، مما يعنى تحويل المستثمر أو المشتغل التجاري الخاص إلى «بائع خاص» لسلع القطاع العام.

٣- استخدام طريقة «الانتاج الخاص» لمنتجات أو سلع يطلبها القطاع العام ويتولى توزيعها (على أساس أن «تنفيذها» في القطاع الخاص أكثر اقتصادية، أو على أساس سهولة توفرها على أيدي الأفراد والأسر).

٤- تحويل المزيد من عمليات الانتاج في النشاط الاستثماري الخاص، إلى عمليات تكميلية للنشاط الانتاجي العام.

٥- تحويل الابداعات والاختراعات الاقتصادية الخاصة إلى نشاط تكميلي للنشاط

خاص، يرتبط ببيع منتجاته إلى القطاع الاشتراكي العام.

٦- تحويل أموال الاستثمارات الخاصة إلى استثمارات تكميلية لاستثمارات القطاع الاشتراكي العام في مشروعاته الناجحة التي تحتاج إلى توسع. وهذا لا يعني فقط تكوين المشروعات المشتركة أو المختلطة المحدودة، بل يعني أيضا تشجيع أصحاب المدخرات أو الاستثمارات الخاصة على الاشتراك بمساهماتهم في المشروعات العامة الناجحة. ولا يكون ذلك باستخدام نظام الأسهم أو الأوراق المالية التي تطرح للمضاربة في البورصة، لكن بطريقة تضمن زيادة قيمة «المساهمة» أو «المشاركة» تبع زيادة قيمة رأس المال، وتضمن حق استخدام المساهمات في تغطية الاقتراض من البنوك العامة، وتضمن إمكانية بيعها بأسعار تتجنب مضاربات العرض والطلب.<sup>(١)</sup>

والخلاصة، أن الضرورة الاشتراكية العقلانية لا عطاء الدولة والقطاع العام «ملكية» المراكز والأسلحة الاستراتيجية للاقتصاد ودور «القيادة» في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي، لا يعني طبعاً إلغاء دور «الجهش» الاقتصادي الواسع الذي يتكون من الأفراد والتشكيلات الخاصة من مختلف الرتب غير القيادية. وهذا هو المقصود بعبارة «اشتراكية الاستثمارات الخاصة».

ويدهى أن تشجيع وتوسيع النشاط الاقتصادي الخاص والاستثمارات الخاصة في الاتجاه الاشتراكي الصحيح، يستلزم المزيد من التنظيم الواعي والتحكم العلمي العقلاني في الاقتصاد الاشتراكي. فالمسألة ليست فقط أن ما يقال عن دور القوى التلقائية العمياء في الاقتصاد البرجوازي هو - كما أوضحت - مجرد تبرير وتغطية لدور الأجهزة العليا لصناعة التدهور اللاعقل التي تصنع التلقائيات أو على الأقل تعرفها وتستخدمها، لكن المسألة أيضا هي أن العوامل والقوى المجهولة حقا تعنى بالفعل الفوضى والتدمير واللاعقل. فالحرية العقلانية تستلزم الوعي الشامل بالعلل من أجل الوصول إلى المعلومات المطلوبة. وإلّا فإن أي تحكم تعسفي لا عقلاني في الواقع، يؤدي بالضرورة إلى تراكمات وانفجارات للفشل والانحيار.

ولهذا، فإن الاقتصاد الاشتراكي يحتاج إلى معرفة أقصى ما يمكن الاطلاع عليه من وقائع واستعدادات ومؤثرات وسُبلات النظام الاقتصادي في المجتمع. ولا يتأتى ذلك إلا بالتحليل العلمي والعمل السليم (وليس بالتفريات الاقتصادية الوهمية كالماركسية)، من خلال الحلقات التالية :

أولا، توفير كل ما يمكن من إمكانيات وتسهيلات التعامل المتبادل والسوقي تحت الضرو

(١) عند كتابة هذه السطور أعلاه عام ١٩٧٦، لم يكن الاتحاد السوفيتي قد اتجه إلى توسيع ما يسمى «تعاونيات إنتاج البضائع والخدمات» (أي خارج ميدان الزراعة)، كما لم يكن قد ظهر في مصر اسم أو معنى «توظيف الأموال» (بغض النظر هنا عن الاتجاه الديني أو اللصوسي أو الطبقى ذي الأبرام الشديدة الارتفاع الذي يسمى استخدام مكيانيزم توظيف الأموال). والمهم أن كلا الطرفين يمكن استخدامهما ضمن مكيانيزمات تشجيع وترهيب أموال الاستثمارات الخاصة بالاستثمارات الاشتراكية العامة. فمن ناحية، يمكن أن تقوم الاستثمارات والمدخرات العامة بدور الزيادة والتوجيه والمشاركة في تكوين التعاونيات الكبيرة في مختلف مجالات الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فالمشروعات العامة الناجحة المربحة، يمكن أن تشجع المستثمرين أو المدخرين على تقديم المساهمات أو المشاركات فيها بطريقة توظيف الأموال المتزايدة الربح، وبحيث تتغير نسبة ربحيتها بتغير ضمانات واستخدامات صكوكها. وعلى سبيل المثال، كتبت الصحف في مصر هذا العام ١٩٨٩ عما يسمى «صكوك التمويل ذات العائد المتغير»، كوسيلة جديدة لتوظيف الأموال لشرف عليها البنوك وتستخدمها الشركات الخاصة والعامة بمتطلب بذلك دور البديل للأسهم وأوراق البورصة - بورتوكية أكبر وبدون مضاربات طفيلية.

فى الاتجاه المسموح به. وثانيا، تسجيل (= قيد) كل «أفعال» النشاط الاقتصادى، خصوصا الخاص ومهما صغرت درجته، مع تصنيف وتنميط كل أنواع النشاط الاقتصادى، وخصوصا الخاص أيضا - وبالأخص الأنواع الصغرى أو السفلى أو القيسفسانية من النشاط الاقتصادى الشخصى». وثالثا، دراسة وتحديد هذه الوقائع إحصائيا وتحليليا، وطرح نتائج هذه الدراسات على أوسع نطاق إعلامى وأكادى وتشجيع المزيد من التحقيق الاعلامى الميدانى حولها، مع المزيد من الدراسة والتحليل العلمى والديقراطى بخصوصها.

\* \* \*

حاشية: أرجو أن يسمح لى القارئ أن أضيف فيما بلى حاشية لا يتسع لها الهامش. فمهمة التسجيل الوقائى بالقيد أو الحصر المباشر أو الاستطلاع الميدانى أو بطريقة العينات الاحصائية لكل أنواع الأفعال الاقتصادية، هى مهمة تقوم بها فعلا فى كل البلاد الأجهزة الحاكمة وبعض مراقب البحث، وتشارك فيها بعض المراقب الاعلامية. لكن فى مصر مثلا، تحفظ نتائجها فى أضافير الملفات بالمكاتب المعلقة! وإذا أخذنا بنظام الفصل بين الضرائب والائردادات أو الدخول والعائدات (فى الإطار المقترح فى الفصل الثامن)، يمكن تحويل المهمة المذكورة إلى عملية رسمية منظمة وشاملة، تتفاعل وتتكامل فى الوقت نفسه مع المتابعات البحثية والاعلامية التفسيرية. ويجب عموما تقسيم كل أنواع الأفعال الاقتصادية (وخصوصا الخاصة والصغرى الشخصية مثل الخدمات السفلية البسيطة العابرة) إلى قسمين: ١- أفعال اقتصادية قانونية. وتنقسم إلى: أ- أنواع قانونية حاصلة على تراخيص رسمية. ب- أنواع قانونية غير حاصلة على تراخيص رسمية (ومن ثم يجب توسيع عملية ربطها بتراخيص رسمية فورية ومجانية وسهلة إداريا). ٢- أفعال اقتصادية غير قانونية. وهذه يجب أن تنحصر أساسا فى النشاطات المنوعة لأسباب جنائية أو أخلاقية. من ذلك مثلا، التصرف أساسا بطريقة اقتصادية لاجنائية ضد معاملات السوق السوداء، ومن ثم تحديد ومراقبة بل وأداء هذه المعاملات الاضطرارية بدلا من تجرئها.

وعلى كل حال، بعد تجهيز هذه الصفحات للطبع، نشرت صحيفة الأهرام (فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩) تحقيقا عما تسمية «الاقتصاد السرى» أو «الاقتصاد الموازى» فى مصر، ذكرت أنه تدخيس ليحت قام به فريق مما يسمى «المجالس القومية المتخصصة». (وأسسة بالانجليزية par-allel / underground / unrecorded، مما يعنى أنه ليس سرا ولكنه وراء الكواليس أوغير مسجل لكن قد يكون معترفا به كما لاحظ البعض). ورغم اختلاط الأرقام التى نشرت فى الصحيفة، يمكن أن نفهم منها أن الدخل المتولد عن «الاقتصاد غير المسجل» ولكن غير المنوع قانونيا يصل فى مصر إلى حوالى ١٦٪ من الدخل القومى، بينما ذلك المتولد عن تجارة المخدرات والمعلمة والتهرب الضريبى يصل إلى حوالى ٢٥٪! ويرجع البحث أسباب انتشار وتضاعف ما يسميه النشاط الاقتصادى السرى أو الموازى إلى أسباب كثيرة، أهمها فى رأينا: حواجز ومخاوف الضرائب، وحواجز البيروقراطية والفساد الإدارى والأسوار والمراقيل الادارية والقانونية، وحواجز ومفارقات الأسعار الرسمية، وانعدام أو نقص الامكانيات والوسائل المشروعة للارتزاق أو العمل الاضافى والاستفادة المجزية من المدخرات. ومن ناحية أخرى، نشرت الصحف أخيرا أن خبيرة باللجنة الحكومية للإصلاح الاقتصادى بالاتحاد السوفيتى ذكرت أنه يوجد فى الاتحاد السوفيتى فى الفترات الأخيرة ٣ مليون سوفيتى يتاجرون فى السوق السوداء، وأن هناك حوالى ٣ ألف مليونير معظمهم صنعوا ثرواتهم من التجارة فى السوق السوداء. والتعامل فى السلع والخدمات غير المتوافرة (وطبعا فى العملات الأجنبية)، وأنهم يحتفظون بثرواتهم على شكل سبائك ذهبية وعملات أجنبية



وعقارات وسيارات وتحف؛ ومعنى ذلك أنهم صنعوا ثروتهم بأساليب طفيلية، ويستخدمونها بأساليب طفيلية أيضا. وهذا ما يجب منعه-أساسا بوسائل اقتصادية. فمثلا يجب إنزال العقاب الرادع بأى «تجارة جملة» فى بيع السوق السوداء. وفى مقابل ذلك، يجب أن تركب الحكومة «ظاهرة» السوق السوداء، فتتولى بنفسها القيام بعملياتها الاضطرابية اقتصاديا (بطريقة تشبه تقريبا ما يسمى هنا «السعر الحر» أو ما يسمى «السعر السياحى»)، أى أن تتولى شراء السلع من المستحقين الذين يحتاجون إلى ثمنها المرتفع ثم تبيعها إلى المتسرين الذين يستطيعون أن يدفعوا فيها ثمنًا مرتفعًا. وبذلك فإن الفقراء الذين يستحقون مثلا كميات معينة من السلع «التموينية» المدعومة، يستطيعون أن يقبضوا من البقالين ببطاقاتهم التموينية فروق أسعار تلك السلع بدلا من شرائها ثم بيعها فى السوق السوداء.

### المصلحة فى القطاعين العام والخاص

حين نحدد الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة الاقتصادية، يجب أن نلاحظ أن «المصلحة الخاصة» تشمل القطاع العام ولا تقتصر على القطاع الخاص، وأنها تنقسم عموما إلى أنواع كثيرة أهمها

- ١- المصلحة الخاصة فى الاخلاص فى العمل أو إتقان العمل.
- ٢- المصلحة الخاصة فى زيادة العمل.
- ٣- المصلحة الخاصة فى الابداع والاختراع.
- ٤- المصلحة الخاصة فى تكوين الاستثمارات (سواء كمدخرات ذاتية أو كتجميعات للتشغيل).
- ٥- المصلحة الخاصة فى ممارسة العمل الاستثمارى.
- ٦- المصلحة الخاصة فى التصرف اقتصاديا فى الاتجاه الاشتراكى المطلوب وليس فى اتجاه آخر.

ومن ناحية أخرى، يجب أن ندرك-أولا- أن دوافع «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الخاص» (أو الفردى)، يمكن ألا تكون من نوع اقتصادى. فهناك دوافع الترفيب أو الترهيب المعنوية، مثل دوافع التكريم والتنفير أو التحقير إعلاميا واجتماعيا، الخ. وهناك دوافع الترفيب أو الترهيب الادارى، ودوافع التشجيع أو التثبيط القانونى. وهناك طبعًا الحظر والادانة والتجريم وعمليات العقاب يختلف الدرجات القانونية. وكل هذه عوامل يجب تحديدها وتصنيفها واستخدامها مع العوامل الاقتصادية، استخداما قانونيا محددًا صريحا واضحا، فى الميكانيزمات الاشتراكية المطلوبة للاستثمارات الخاصة والمصالح الخاصة عموما.

ومن ناحية ثالثة، فإن دافع «المصلحة الخاصة الاقتصادية» أو «الحافز الخاص الاقتصادى»، لايعنى فقط أو بالضرورة «الربح الخاص»، رغم أن هذا يعتبر نوعا هاما من المصلحة الخاصة أو الحافز الخاص اقتصاديا. وعلى كل حال، فما يسمى مثلا فى مصر «توزيع نسبة من الأرباح» على العاملين، لا يشمل حافزا خاصا أو ربحا خاصا بالمعنى المفهوم، وإفقا يشكل نوعا من النماذجية لتجميع الشعارات الاشتراكية وإيهام العمال بأنهم أصحاب هذه المشروعات الحكومية، وللتغطية على الفشل الاقتصادى لتلك المشروعات. ذلك أن مايسرف للعاملين تحت الاسم المذكور، هو مبلغ ضئيل وتافه، فضلا عن أنه مبلغ روتينى لا يتحدد بنسبة حقيقية من أرباح حقيقية، ولكن يتحدد بطريقة «المساعدة» أو «المنحة» السنوية. ثم الأهم من ذلك أنه لايرتبط بالجهد الفردى أو بالتفوق الفردى فى العمل. ومعنى ذلك أنه يحرف أنظار العاملين عن الاتجاه الصحيح للحافز الخاص الاقتصادى، ويوجه تطلعاتهم إلى أهداف الربح

الخاص الاستثمارى الذى هو مستحيل التحقق عمليا بالنسبة لهم. ونفس الشيء يمكن أن يقال أيضا عما يسمى «الرأسمالية الشعبية» فى الغرب لأنها تقطع من العاملين قيمة أسهم فى مشروعات غير مجزية الربح أو فى مشروعات ربحية، لمجرد إيهامهم بأنهم أصبحوا أصحابها! وفى مقابل ذلك، وعلى أساس أن دافع المصلحة الخاصة الاقتصادية أو الحافز الخاص الاقتصادى يعنى المعاقبة بقدر ما يعنى المكافأة، يمكن ويجب استخدام هذا الدافع أو الحافز فى النشاطات الاقتصادية كما يلى:

أولا- مجموعيا:

أ- بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، يكون ذلك بتحديد مواصفات موضوعية وقائمة تقاس بها «درجة» الاداء الاقتصادية الانتاجية الصحيحة للمشروع الاقتصادى، و «درجة» التزامه بأهداف الاقتصاد الاشتراكى العفائى وخدمته لمصالح ذلك الاقتصاد، فضلا عن «درجة» الجودة أو الاتقان فى سلمه، و «درجة» توفر الظروف الإنسانية والأخلاقية فيه، الخ. وبناء على هذه التقديرات، تتحدد «درجة» التصرف مع أو ضد ذلك المشروع الاقتصادى.

ب- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات المجموعية التى يجب تطبيقها على مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وعلى المشروعات الاقتصادية العامة المختصة، تعبيرا عن نشاطاتها المجموعية فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى، وخصوصا فى مجال النشاط الاستثمارى الخاص.

ج- بالنسبة لمشروعات القطاع الاشتراكى العام التى لا يمكن قياس «درجة» نجاحها الاقتصادى من واقع أرباحها، تحدد مواصفات موضوعية وقائمة تقاس بها «درجة» نجاحها الاقتصادى من حيث القيم الاقتصادية التى تحققها أو تتعامل بها. ويحصل كل مشروع على تقدير يشبه تقديرات الامتحانات الجامعية (أى ممتاز وجيد جدا وجيد ومقبول وضعيف وضعيف جدا)، ومن ثم يكافأ أو يعاقب المشروع وفق هذا التقدير كمجموعة أفراد، أو بتقرير تصفيته.

ثانيا- فرديا:

أ- يعمم نظام ربط الدخل الفردى بالانتاج الاقتصادى الفردى فى كل أنواع العمل. ومعنى ذلك تحويل نظام الأجر بالقطعة من نظام يقتصر على بعض العمال اليدويين، إلى نظام عام يستخدم التحديد الكيفى والكمى لقطع الانتاج. صحيح أن التعميم الشامل لهذا النظام ليس مهمة سهلة، لأنه يحتاج إلى تنميط شامل دقيق لأجزاء كل عمل ومن ثم لكيوف وأكمام «قطع» الانتاج. لكن يجب ألا ننسى أن فردريك تايلور Taylor وصل إلى تنميط العمل اليدوى الميكانيكى منذ القرن الماضى، وأنه فى عصر التكنولوجيا الاشعاعية والعلوم الذهنية الراقية، يمكن ويجب الوصول إلى أنواع من التنميطية العلمية تصلح للتطبيق على كل أنواع العمل، ومن ثم تتيج قياس قيمة كل أنواع الانتاج.

ب- يوضع نظام عادل لشراء الابداعات والاخراعات الاقتصادية من داخل أو من خارج أى مشروع اقتصادى، بحيث تحدد قيمتها الاقتصادية بالطريقة التى أشرت إليها من قبل.

ج- يسمح للنشاط الاستثمارى الخاص بالتقيام بأى دور تكميلى يختم أهداف ويزيد إنتاجية النشاط الاقتصادى العام، وذلك بالطرق التى سبق ذكرها.

د- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات الفردية التى يجب تطبيقها على المسئولين والعاملين الإداريين فى مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وفى المشروعات الاقتصادية العامة، تعبيرا عن دور كل فرد منهم فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى وتنشيط الاستثمارات الخاصة.

## الفصل السابع- الانفاق الانتاجى والانفاق غير الانتاجى

### الاستهلاك الانتاجى

إذا كان علم الاقتصاد كما أوضحت فرعا من العلوم الانسانية، وترتبط مبادئه وأهدافه بمبادئ وأهداف العلوم الدينية وعلم الأخلاق، فمعنى ذلك أن فساد الاستهدافات والنشاطات الدينية والأخلاقية وتحويلها إلى استهدافات ونشاطات لاعقلية مخططة، يؤدى بالضرورة إلى إفساد الاستهدافات والنشاطات الاقتصادية وتحويلها إلى اتجاه غير طبيعى وغير سوى، يدرسه علم الاقتصاد باعتباره «واقعا» كائنا، بل باعتباره القوة الاقتصادية الموجهة (بكسر الجيم) للواقع الاقتصادى، بينما يكون من حيث العلم العقلانى الصحيح «واقعا» مصطنعا مشوها منحرفا، يمثل القوى اللاعقلية التى تهدر بقايا أصول الواقع الاقتصادى وتدفق تدهوره وانسلاخه.

وفى مقابل ذلك، يجب إعادة تحديد اتجاه الاستهلاك والانتاج، على أساس مبادئ وأهداف السلوك البشرى الطبيعى والسوى كما تحدده العلوم الدينية الجديدة، وكما يحدده علم الأخلاق الانسانى. ويجب أن يترابط الاستهلاك والانتاج وأن يتكاملا ويتفاعلا ارتقائيا، بحيث يؤدى الحليزون الاستهلاكى والانتاجى إلى تحرير الانسان من أى نوع من الاستهلاك غير المنتج بالمعنى المادى أو المعنوى الصحيح. وبذلك يصبح النشاط «الاستهلاكى- الانتاجى» نشاطا عقلانيا إنسانيا تماما، ويتحقق الاتجاه الانتاجى الحقيقى لثانية الاستهلاك والانتاج، بحيث يؤدىان معا إلى ارتقاء الانسان كفرد وكمجتمع، أى إلى زيادة قدراته المادية والمعنوية وخفض افتقاراته، ومن ثم زيادة تحرره وزيادة تحكمه فى الطبيعة وفى نفسه كفرد وكمجتمع.

وهكذا نجد أنه لامعنى لترشيد وتنميط وتخطيط الانتاج اشتراكيا أى عقلانيا، بدون ترشيد وتنميط وتخطيط الاستهلاك. ولا معنى لأى ادعاءات عن تطوير وترقية النظام الاقتصادى والاجتماعى وتحويله اشتراكيا، بدون تطوير وترقية وتحويل اتجاه الاستهلاك، باعادة صياغة الذهن الاستهلاكية والطلب الاجتماعى والاقتصادى، وبتوجيه وتنميط المنتجات الاستهلاكية فى الاتجاه الصحيح، وفرض مشاعر الارضاء الانتاجى الارتقائى للاستهلاك محل مشاعر الارضاء الحادج الزائف الذى هو إرضاء تدهورى غير إنتاجى.

إن ضرورة الجانب اللهنى الفردى والاجتماعى والاعلامى، وضرورة صناعة التأثيرات والميكانيزمات الدينية المطلوبة لترشيد وتنميط وتخطيط اهتمامات ورغبات وطلبات المستهلكين وتحويلها اشتراكيا أى عقلانيا، هى ضرورة لا تحتاج إلى تأكيد. لكن من حيث الجانب الاقتصادى لصناعة الاتجاه الاستهلاكى الانتاجى الصحيح، يمكن أن نشير هنا إلى وسيلة هامة، هى خفض أو تضييق الاستخدام الفعلى للنقود العينية فى الاستهلاك الفردى، لمقاومة تلقائيات وأنفلتات الاستخدام الفردى للنقود. ويمكن أن نسمى البديل لذلك، باسم الاستخدام الدفترى للنقود (لكن معنى الاستخدام البطاقاتى أو القيوداتى وليس بأى معنى من المعانى التى شاعت بعد ذلك عما يسمى النقود الدفترية). والقصود بهذا الاستخدام الدفترى أو البطاقاتى أو القيوداتى للنقود، استخدام مختلف وسائل التنظيم الاجتماعى للاتفاق الاستهلاكى الفردى، أى تنظيم وتوجيه أعمال الاتفاق التى يقوم بها الفرد، وذلك بواسطة جهات تمثل اتجاهات النظام الاقتصادى الاجتماعى العقلانى المطلوب.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة هامة جدا، ليس فقط من حيث تنظيم وتخطيط اتجاهات الاستهلاك الشخصى، بل وأيضا من حيث خفض انسلاخ النقود عن القيم الاقتصادية

الحقيقية، وإعادة توجيهها إلى القيم الاقتصادية الانتاجية التي يجب أن تعبر عنها. فإذا كان من الممكن التحكم اقتصاديا في الانتاج من خلال التحكم المباشر أو غير المباشر في مراكز الانتاج، فلا يمكن اقتصاديا التحكم في منابع الاستهلاك الشخصي وإنفاق النقود إلا من خلال التحكم في مصيحات هذه المنابع الاتفاقية.

### الاستخدام العيني للنقود

أساليب الاستخدام الدفترى المذكور للنقود، من أجل التحويل العيني الاشتراكي للاستهلاك، أو تنظيم وتوجيه التعامل العيني المباشر في عمليات الاستهلاك، هي أساليب عديدة ومتنوعة. ويمكن أن تندرج في الزيادة والانساع، بحيث تتقدم في مراحل تالية نحو هدف بعيد يمكن تسميته باسم «تأميم الاستهلاك»، بمعنى تحويله إلى التعامل العيني المحكوم اجتماعيا في الاتجاه الاشتراكي. وبديهي أن كلمة «تأميم» لا يمكن أن تعبر هنا عن نوع من نزوع أو مصادرة رغبات واختيارات أو وسائل الاستهلاك الفردي، لكنها تعني توجيهها اجتماعيا وعلاقتها في القنوات السليمة وإلى الأهداف السليمة المحددة علميا، على أساس زيادة وتوسيع التحكم الاشتراكي العقلاني في الوقائع والميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية العامة وليس زيادة التحكم التفصيلي اللاإرادي في تصرفات البشر.

وبدون أن ننسى ما سبق قوله عن ضرورة إقامة مخططات وقنوات التنظيم الاشتراكي على أساس حوافز المصلحة الخاصة في الانتاج وفي الاستهلاك، وبدون أن ننسى أن التكامل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة هو الطريق الوحيد لتجنب الوقوع في اللامبالاة البيروقراطية واللاتعلل البيروقراطي وفي خمول وتقاوس الأفراد وسيادة دوافع التهلكة وصفات العجز على دوافع النشاط وصفات القدرة، يمكن أن نشير فيما يلي إلى أهم أساليب التنظيم الاشتراكي المطلوب للاستهلاك:

(١) - زيادة حجم الاستهلاك الشخصي العام. ويكون ذلك مثلا بتوسيع أو محاولة تعميم نظم التغذية والرحلات والنشاطات الترفيهية الثقيفية، الخ، في المدارس والمصانع والمرافق العامة، مقابل استقطاعات عادلة للتكاليف.

(٢) - تكوين وتنظيم وتوسيع عمليات الاستهلاك العائلي المجمع. ويكون ذلك مثلا من خلال تكوين وحدات للخدمات المنزلية الجماعية في الأحياء، أو تكليف مؤسسات ذات فروع وشبكات بالقيام بهذه المهام.

(٣) - استخدام أسلوب المؤسسات الاستهلاكية العملاقة والشاملة، التي تستطيع أن تقدم لصغار ومتوسطي المستهلكين وفق نظام شهري ثابت، أكبر مقدار ممكن من السلع المعيشية التي يحتاجون إليها من مختلف الأنواع.

وهذا الأسلوب يحتاج إلى رقعة. ذلك أنه إذا تأملنا مثلا كيف يصل ما يسمى «البيع بالتقسيط» (أو بالدفاتر الشهرية بضمان المربط) في بعض النظم البرجوازية إلى درجة تكاد تلقى استخدام الأفراد للنقود الفعلية، من أجل تحويلهم إلى مستهلكين عينيين لمنتجات استهلاكية تدهورية من بعض المؤسسات الاستهلاكية الاحتكارية، فإن التقيض الاشتراكي العقلاني لهذا الاتجاه الاستنزافي اللاعقلي يصبح واضحا. فالمطلوب هنا هو الوصول بأقصى ما يمكن من تأثيرات وميكانيزمات الاغراء والضغط (بما في ذلك تخفيضات الأسعار وتسهيلات وامتيازات البيع والتقسيط، الخ)، إلى إقناع أكبر عدد ممكن من صغار ومتوسطي المستهلكين بالتعامل المباشر مع مؤسسات استهلاكية عملاقة وشاملة تتحكم السلطة الاشتراكية في

إدارتها ونشاطاتها، بحيث يحصلون منها مباشرة على المنتجات المفيدة التى تساوى أكبر جزء من أجورهم أو مرتباتهم، بل ومن خلال إقناعهم بتحويل أكبر جزء يمكن من أجورهم أو مرتباتهم إداريا إلى تلك المؤسسات لتغطية السحب منها.

وتستطيع تلك المؤسسات بواسطة المخططات العلمية الاشتراكية، أن تنظم وتعلن قواعد الاستهلاك المعيشي المناسب لكل فئة من فئات المتعاملين معها، على أساس عقلاني، ومن خلال إخصائين في التوجيه الاستشاري، ومع استخدام مختلف المؤثرات والمطبوعات الدعائية والأذهنية والاقتصادية. وبمحاولة توسيع هذا النظام من التعامل ليشمل أغلبية المجتمع، يكون معنى ذلك توسيع التنظيم العقلاني للاستهلاك المعيشي اجتماعيا.

ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت ضرورة المنافسة في الاتجاه الارتقائي، حيث تؤدي هنا اقتصاديا إلى حفز وأيضاً قياس القدرات والتفوقات الاقتصادية للمنتجين والبائعين والداريين، وإلى حفز وأيضاً قياس الاستعدادات العقلانية للشراء لدى المستهلكين، وليس فقط إرضاء شعورهم بحرية الاختيار. لكن ليس من الضروري أن يتوقف الاتجاه المطلوب للمنافسة أو التنافس بين مؤسسات استهلاكية كثيرة. وإنما يمكن أن يتوقف ذلك بين الفروع والأنسام المتعددة في كل مؤسسة وفي المؤسسات المعدودة، وكذلك بين التبعات المتعددة لنفس السلعة، وتبعات السلع الخاصة بكل مجال، الخ. وعلى كل حال، فاستخدام المنافسة السوقية في الاتجاه العلوي الارتقائي، يتيح استخدام مؤشرات الربح أو الرواج والنجاح الاقتصادي كوسائل مادية لحفز وقياس درجات التفوق والارتقاء في الانتاج وفي القيم الاقتصادية الحقيقية.

أما الاتفاق أو الاستهلاك الحكومي، وخصوصاً ما يتجه منه إلى الانشاءات والنشاطات العامة وبيع الخدمات المجانية أو المدعمة وإلى إنتاج الصحة والثقافة والرفاهية والارتقاء، الخ. فلا يحتاج إلى مؤثرات وميكانيزمات سوقية لتنظيمه، لأنه يشكل هو نفسه أهم مؤثرات وميكانيزمات التنظيم الاقتصادي. ولهذا يجب أن يؤدي دوره الاشتراكي العقلاني المطلوب، من خلال التنظيم والتخطيط الاشتراكي العلوي والديمقراطي المنفرد إداريا. وكما قلت، فإن تقييم هذا الاتفاق أو الاستهلاك الحكومي، يعتبر وسيلة من وسائل التقييم المعيارى لدى إنتاجية وعقلانية النظام الاقتصادي والاجتماعي.

### الانتاجية المادية والمعنوية

يجب أن يخدم الانسان وسائل الانتاج، لكن من أجل هدف أعلى، هو خدمة بقائه الارتقائي ماديا ومعنويا. وهذا يعنى أن الاتفاق الصحيح يجب أن يكون في كل الأحوال إنفاقاً إنتاجيا: سواء على البشر من أجل ترقية إمكانياتهم الانتاجية المادية والمعنوية، أو على وسائل الانتاج من أجل ترقية إمكانياتها الانتاجية المادية. وبافتراض هذا الاتجاه الانتاجي بالمعنى العام، نجد أن مسألة توزيع الاتفاق على مايسمى قطاع الانتاج بالمعنى الاقتصادي الخاص ومايسمى قطاع الاستهلاك، تصبح مسألة تحديد حسابي مباشر. لكن للأسف أن الواقع الموضوعي والفعلي، بعيد جدا عن الواقع كما يجب أن يكون، إلى درجة أن جزءا كبيرا (وقد يكون الجزء الأكبر) من الاتفاق العام ومن الاتفاق الشخصي يعتبر في الحقيقة إنفاقا غير إنتاجي.

هكذا تبرز في نظام التحويل الاشتراكي العقلاني، مشكلة التناقض أو التنافر بين الاستهلاك والانتاج بالمعنى العام، أي مشكلة الاتفاق الاستهلاكي أو الانتاجي الذي لا يخدم الانتاجية المادية والمعنوية للانسان. وفي الظروف الدولية المعاصرة، فإن ذلك لا يكون فقط نتيجة استمرار الاتجاه التدهوري غير الانتاجي للاستهلاك أو للذهنية الاستهلاكية وقوة

الطلب، ولكن يكون أيضاً نتيجة الاضطرابات التي يفرضها على الاشتراكية الدولية وجود المعسكر البرجوازي بقدراته ومخططاته التدميرية. ولهذا، يجب أن نبدأ أولاً بتحديد مجال هذا التناقض التناقض غير الطبيعي بين الاتفاق غير الانتاجي والاتفاق الانتاجي، من أجل أن نتنقل بعد ذلك إلى تحديد الأمثل الممكن لتوزيع الاتفاق الانتاجي بالمعنى العام على قطاع الانتاج الاقتصادي وعلى قطاع الاستهلاك.

والتحديد المطلوب، يبدأ - أولاً - بتحديد كل أنواع الاتفاق غير الانتاجي من حيث ما يجب أن يكون علمياً، سواء في قطاع الانتاج الاقتصادي أو في قطاع الاستهلاك (بما في ذلك الاتفاق العسكري). ثم ينتقل - ثانياً - إلى تحديد الاتفاق غير الانتاجي الاضطرابي، أي الذي لا يمكن تجنبه في المستقبل المنظور، في مقابل الاتفاق غير الانتاجي العام أو الشخصي الذي يعتبر من الناحية العملية غير اضطراري، أي يمكن خفضه جزئياً أو التخلص منه في المستقبل القريب أو البعيد (وخصوصاً الاتفاق الناتج عن عادات استهلاكية غير إنتاجية، أو الاتفاق على سلع ضارة كالنخدين). وعلى أساس ذلك، يجب أن يرتبط تخطيط الاتفاق بتخطيط التحويل الاشتراكي العقلاني المستهدف للاستهلاك ولقوى الطلب، بما يتضمن أقصى زيادة ممكنة للاتفاق الانتاجي في الاستهلاك العام والشخصي، وأقصى خفض ممكن للاتفاق غير الانتاجي الاضطرابي والمعرض تحت التهديد والتصفية التدرجية.

وبالخلاصة، أن الثنائية الرئيسية أو الجوهرية الصحيحة للتحديد الاقتصادي، ليست ثنائية «إنتاج» سلع في مقابل «استهلاك» سلع، ولكنها ثنائية إنتاج أو استهلاك سلع «إنتاجية» (أي تخدم البقاء الارتقائي والمعنوي للأنسان)، في مقابل إنتاج أو استهلاك سلع «غير إنتاجية» (أي تخدم التدهور المادي والمعنوي للأنسان أو على الأقل لاتخدم ارتفاعاً). وبذلك، تكون الثنائية الأعلى لتحديد التخطيط الاقتصادي الاجتماعي، هي ثنائية الاتفاق الانتاجي والاتفاق غير الانتاجي.

وبلاحظ أن هذه الثنائية تختلف في اتجاه التحديد والتصنيف عن ثنائية ما يسمى «السلع الضرورية» و «السلع الكمالية». فتلك الثنائية هي في الحقيقة مجرد تعبير سلبى عن العادات الاستهلاكية التدهورية واللاعقلية التي صنعتها أو حافظت على استمرارها الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل وصناعة التدهور واللاعقل. وهذا يتضح مثلاً في أن تقييماتهم الاقتصادية تعتبر السجائر (ناهيك عن الأسلحة) من «الضروريات»، بينما تعتبر السلع الثقافية الفكرية من الكماليات.

ومن ناحية أخرى، فالثنائية المذكورة تقدم لنا المعيار الصحيح لتحديد درجات القبول ودرجات الرفض لمختلف السلع الاقتصادية، من أجل تحديد الموقف الواجب اتخاذه إزاءها في المخططات المطلوبة للتغيير الذهني والاقتصادي والاجتماعي. وهكذا يجب تقسيم السلع الاستهلاكية الانتاجية مثلاً إلى سلع أكثر إنتاجية وبيع أقل إنتاجية، وإلى سلع مطلوبة لاحتياج إلى تشجيع وبيع غير مطلوبة (أو غير مطلوبة بدرجة كافية) ومن ثم تحتاج إلى تشجيع، إلخ. وكذلك يجب تقسيم السلع الاستهلاكية غير الانتاجية إلى سلع أكثر ضرراً أو تدهوراً وبيع أقل ضرراً أو تدهوراً، وإلى سلع اضطرارية وبيع غير اضطرارية، وتقسيمها وفق درجة إمكانات خفض استهلاكها جزئياً في المستقبل القريب، إلخ. وعلى أساس ذلك كله، يجب تحديد درجة إنتاج كل منها، وأسعار وتسهيلات وتشجيعات أو تصعيبات وتقييدات البيع بالنسبة لمختلف السلع التي يتقرر استمرار إنتاجها.

### التقييم الانتاجي

إن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس درجة إنتاجيتها الانسانية (مادياً أو معنوياً)،

يتيح لنا أيضا أن نحدد بدقة دورها أو تقييمها المجتمعي، أى من زاوية الاتجاه الاشتراكي العقلاني المطلوب. وبهذه الطريقة نحصل على المفتاح الذي يجهنا الضياع فى متاهات وتعددات الوقائع والتحديات الثانوية. ذلك أن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس درجة الانتاجية العقلانية، يتضمن علميا حساب عدد المستهلكين الذين ستزيد إنتاجيتهم باستخدام هذه السلع، كما يفيد من ناحية أخرى فى حساب القيمة الانتاجية لعمل أو قدرات أى فرد أو مجموعة أفراد يخدمون إنتاجية هذه السلعة أو تلك.

فإذا كان الحيز مثلا سلعة إنتاجية ضرورية وكبيرة من حيث اتساع مستهلكية، فان وصول أحد علماء الزراعة مثلا إلى اكتشاف نوع جديد من القمح يخفض تكاليف الحيز أو يزيد من قيمته الغذائية، يعنى تحقيق زيادة فى الانتاجية الانسانية المذكورة تساوى مجموع الزيادات الانتاجية المتحققة نتيجة ذلك لدى مجموع أفراد المجتمع. وإذا حسبنا القيمة الاقتصادية لهذه الزيادات الانتاجية بالمعادلة التى سبق تناولها، سنجد أن جدوى التكاليف التى تخصص لمثل ذلك العالم لتحقيق اكتشافه، يجب أن تقاس بقيمة تلك الزيادات. وهذا ينطبق أيضا بشكل غير مباشر، على جدوى الاتفاق على التشجيع العام للفكر والثقافة والعلم، الخ.

وهذه الطريقة فى التقييم الانتاجي، يمكن استخدامها أيضا فى تحديد الموقف الصحيح إزاء سلعة «السيارات الخاصة» مثلا. فالمسألة هنا لا تحسم من زاوية «الاستهلاك العام» و «الاستهلاك الخاص» أو «الضروريات» و «الكماليات»، ولكن تحسم من زاوية الفرق بين حجم الانتاجية الانسانية التى يحققها الاتفاق على سلع «النقل العام»، وحجم الانتاجية الانسانية التى يحققها الاتفاق على سلع «النقل الخاص». وهذه الزاوية تبين لنا أن أكثر «السيارات الخاصة» هى سلع منخفضة الانتاجية، وقد تكون كثرتها مسببة للمشاكل والأضرار (وهذا ما تأكد فعلا فى السنوات الأخيرة)، بحيث يجب مضاعفة أسعارها ومضاعفة الرسوم والشروط على شرائها. وفى مقابل ذلك، نجد أن تخصيص أو تسهيل شراء «سيارات» فردية أو مجموعة، أو حتى «طائرات» فردية أو مجموعة، لنقل قادة ومستولى الدولة والمجتمع وأصحاب الوظائف والأعمال الاستراتيجية والوقت الثمين (من القطاع العام أو الخاص)، هو موقف يحقق زيادات إنتاجية تحسب بمقدار ما يحققه هؤلاء للمجتمع. فالمسألة هنا ليست مسألة مساواة تطابقية من النوع الدهمائي المظهري، ولكنها مسألة مصالح الانتاج المادى والمعنوى اللازم لارتقاء المجتمع. وفى هذا الصدد، نجد مثلا أن ضباط الانقلاب الناصري كانوا فى السنوات الأولى يفرضون على بعض الوزراء المدنيين استخدام وسائل النقل العام بحجة المساواة الشعبية، بينما كانوا من ناحية أخرى يهدرون ويحطمون مبادئ المساواة والديمقراطية وحقوق الانسان!

كذلك فان الحساب العلمى لحجم الانتاجية الانسانية لبعض السلع الاستهلاكية، يتيح لنا تحديد الموقف الصحيح إزاءها من حيث نتائجها بالنسبة للطريق الاشتراكي العقلاني للمجتمع، وليس فقط من حيث نتائجها بالنسبة لمستهلكيها. ذلك أن بعض السلع الاستهلاكية التدهورية أو غير الانتاجية، قد يستخدمها عدد محدود من الأفراد، لكنها تؤدى إلى خسائر تدهورية تشمل أغلبية المجتمع التى لا تستخدمها، وذلك من حيث الاقتصاد الذهنى أو إفساد التطلعات واتجاهات الطلب الاجتماعى أو الاقتصاد الأخلاقى، الخ.

فمثلا بعض السلع الاستهلاكية «الخاصة جدا» أى التى ترتبط بنوع معين من الحياة الأستقرائية أو الفساد الأخلاقى «العالى» أو قابسى المصالح «السياسية» و «الفندقية» (وأوصفها مثلا القمار والملاهى الجمراء وكذلك الكثير من السلع الأستقرائية الفندقية

وطريقة الحياة الأرستقراطية الفندقية)، هي سلع تدهورية إفسادية تهديدية استنزافية، قد تحقق بعض «الأرباح» أو «الرواج» الاقتصادي الزائف. لكنها في الواقع العام تحطم أو تضعف القواعد العقلانية والمعنوية والأخلاقية للنظام الاجتماعي، ومن ثم تؤدي بالضرورة إلى خسائر تدهورية مادية للمجتمع على المدى القريب أو البعيد. \* وفي مقابل ذلك، نجد أن الاتفاق على إنتاج الصحة والثقافة والعدالة والأخلاق وما إلى ذلك، هو اتفاق لا يحقق أرباحا اقتصادية مباشرة، بل ويبدو كاستهلاك غير مفيد اقتصاديا، رغم أنه يحقق على المدى الطويل فوائد اقتصادية كبيرة واسعة، وليس فقط فوائد اجتماعية وسياسية ارتقائية يجب أن تكون في حد ذاتها أهدافا للنشاط الاقتصادي السليم.

\* \* \*

**\* حاشية:** رغم أن هذه الفصول مكتوبة في عام ١٩٧٦، أرجو أن يسمح لي القارئ الكريم بأن أضيف هنا أيضا حاشية من عدة فقرات من موضوع السياحة، كنت قد ضمنتها في تحليل سياسي اقتصادي مع موضوعات أخرى في أحد خطاباتي الشهيرة الكبيرة التي كنت أكتبها وأرسلها من مستشفى العباسية، هو الخطاب رقم ٥٦ المؤرخ في ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦، والذي أرسلت منسوخاته الأربعة إذ ذاك إلى حزب التجمع والمسئول الثقافي للأذاعة فؤاد كامل والنائب العام كالمعتاد، فضلا عن شخص رابع يرتبط بالمصريين المصيرين اسمه صلاح فتحي قنصوه (من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية لكنهم جعلوه رئيس قسم الفلسفة بأداب الزقازيق).

والفقرات المذكورة الواردة في ص ١١٨ - ١٢٠ من ذلك الخطاب الشهير الكبير، تدخل في تعليق كتبه بخصوص برنامج عمل وجهه رئيس الجمهورية مبارك في ٩ نوفمبر ١٩٨٦ إلى عاطف صدقي عند تكليفه برئاسة الوزارة الجديدة، رغم أنه أطلق عليه رسميا اسم «مجالس التركيز في الفترة القادمة» قلت في ذلك التعليق:

والبنء الحادى عشر من البرنامج يقول: «تحقيق الاستغلال الأقصى للطاقات الموجودة في قطاع السياحة لصالح ميزان المدفوعات والتنمية»؛ وأولا، هذا يدخل من حيث الشكل في الموضوعات الاقتصادية، ومن ثم كان يجب أن يكون ضمن البنود الاقتصادية وليس ضمن البنود الثقافية والاجتماعية؛ وثانيا، حكاية السياحة هذه ليست إلا نوعا من الخراب الاقتصادي والتهديد والاستنزاف الاقتصادي والطفيلية الهدامة للاقتصاد الانتاجي الحقيقي - حتى لو حققت حصيلة نقدية طفيلية (معظمها مقابل سلع ونفقات باهظة).

إن السياحة بالطريقة المتبعة، هي في الحقيقة إفساد لأهجات الانتاج والاستهلاك والادارة، وأيضا إفساد بشري واجتماعي وأخلاقي، وتبرير وتشطيط لمختلف أنواع التهذيب والتحليل والتسيب، بل وللدهارات الترفهية، الخ. وقد امتد إفسادها حتى إلى مجال التعليم وإلى سلوكيات الشباب الذين أقاموا لهم مدارس ومعاهد للفندقة والسياحة والخدمات أو النشاطات الأخرى المكلمة للفندقة والسياحة، والتي أصبحت تفرض نفوذها عمليا على القيم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعلى وسائل الاعلام والرأى العام.

لكن السبب الحقيقي لاهتمام العسكريين وكذلك الانتهازيين والمرترزة المتسلطين على النظام الحاكم وعائلاتهم ووطناتهم بحكاية السياحة والفندقة، هو أنها أموال سايبة ووسائل قانونية للاختلاس والقرصنة. ووسائل متاحة محليا للمتعة والترفيه الأرستقراطي والهلوه (إن لم يكن الليالى الحمراء) والاستغلال الشخصى للملكيات العامة والثروات والامكانيات المتجاوبة مع السلطة، فضلا عن استخدامهما في نشاطات واتصالات وكائنات الأجهزة السرية، أو فى منح



المكافآت والرشوات أو الاكراميات للترغيب والارضاء (ابتداء من شارع الهرم وسواحل البحر الأحمر حتى أسوان). وإن نظرة سريعة إلى أخبار السياحة وخدمات السياحة وملحقات خدمات السياحة في شبه جزيرة سيناء مثلاً، يمكن أن توضح أن مثل هذه التجهيزات لو كانت قد اجهت إلى تعمير سيناء، إنتاجياً لاسياحياً، كانت ستؤدي إلى فوائد أكثر في مختلف المجالات للوادي أيضاً.

أما عن الأجانب الذين تقام مطابخ وطبخات السياحة بحياتهم، فقد كان الزوار الأجانب لمصر في الماضي كثيرين (وربما أكثر نسبياً)، لكن المهم أنهم كانوا أكثر فائدة لمصر ثقافياً وفكرياً من هؤلاء الأجانب الذين يجيئون حالياً من أجل تجوى فؤاد وعاهرات شارع الهرم وصالات الهيلتون والشيراتون، الخ. كان السياح والزائرون والمقيمون الأجانب في الماضي، يحضرون معهم الكتب الأوروبية النادرة، ويهتمون بالاطلاع على ظروف مصر وأثارها (أو مخطوطاتها) بروح عقلانية. بل وبعض السياح «الرحالين» الذين حضروا إلى مصر في العصور الوسطى وقبل الحملة الفرنسية، أفادوا العلم وأفادوا التاريخ بما كتبه وسجلوه، بحيث لا يمكن مقارنة باوباش الأجانب المعاصرين الذين لا يهتمون إلا بمن يائثونهم من أوباش مصر، للحصول على مايمكن اغترافه من وسائل التلذذ والمتع الجسدية، وليس للبحث والمعرفة أو حتى حب الاستطلاع.

والمجال لايتسع لنوضح هنا ضرورة إعادة النظر جدياً في موضوع السياحة وملحقاتها ومضاعفاتها وتأثيراتها، كجزء من عملية إعادة النظر جدياً في اتجاهات المجتمع والاقتصاد والخدمات والإدارة واتجاهات الرأي العام. لكن يكفي أن نكرر هنا أن السياحة المطلوبة، هي سياحة يجب أن تخدم الاطلاع العقلاني على معالم الواقع المصري والتفاعل العقلاني الأجنبي المصري، بدلاً من أن تكون تبريراً لفتح الثغرات الاقتصادية ومصادر الغش والانتهازي لقراصنة التسلسل والطفيلية. ومن ناحية أخرى، فالسياحة لا تقتصر على الأجانب أو الطفيليين المعطوفين من المصريين، لكن يجب أن تشمل أوسع عدد من المصريين بتشجيع الرحلات المدرسية والجامعية ورحلات الموظفين والنقابات، الخ، للاستفادة الثقافية والترفيهية المفيدة، وليس للثارة واللهاو.

وفي كل الأحوال، يجب- أولاً- أن تركز السياحة أصلاً على قاعدة التعمير الانتاجي للمناطق التي يمكن استخدامها في تنشيط السياحة، أي يجب أن تكون السياحة خادمة للتعمير الانتاجي والاقتصاد الانتاجي وليس العكس، لضمان عدم تحولها إلى بالوعة يصب فيها الاقتصاد باسم المدفوعات والعملات الصعبة. ثم يجب- ثانياً- أن تعتمد السياحة (الأجنبية أو المصرية) على توفير وسائل الحياة العادية والراحة العادية المرتبطة بوسائل الاطلاع والأفادة الثقافية والمعنوية والذهنية، وليس على وسائل التمتع الخاصة واللهو الاتاري والتمتع الأرستقراطي والتبذير والفخفة والكساليات الأرستقراطية. ويعتبر الربط بين ظروف سياحة الأجانب وظروف سياحة المصريين، هو الضمان العملي لالتزام الترشيح والفائدة في نفقات ومواصفات الاقتصاد السياحي.

\* \* \*

### جدوى الاعتبارات الأخلاقية والذهنية

إن الفساد الذهني والفساد المعنوي والأخلاقي الذي كان دائماً محط الدول والحضارات، قد لا يرتبط بمخاطر اقتصادية مباشرة، بل وقد يرتبط بـ «أرباح» اقتصادية مباشرة، لكنه لا يلبث أن يؤدي تدريجياً إلى الكوارث الاقتصادية الشاملة والانهيارات الاجتماعية.

وفى هذا يتضح الفرق التوعى الجلىرى بين موقف تخصيص أو تسهيل شراء السيارات الخاصة مثلا لكبار خادى الدولة والمجتمع، وبين موقف السماح بممارسة العادات الاستهلاكية الأرستقراطية والهوايات والسهرة الأرستقراطية وحفلات التهديد والاستنزاف، وغير ذلك من أنواع الانفاق المفسدة ذهنيا أو أخلاقيا. فالعدد القليل من يحصلون على الحقوق الخاصة فى الحالة الأولى، يتصرفون فى ذلك كخدم إشاريين للمجتمع يحافظون على أوقاتهم وعلى إمكانياتهم من أجل زيادة الانتاج للمجتمع، بينما العدد القليل من أصحاب المتع الأرستقراطية فى الحالة الثانية يتصرفون كأسياد أنانيين يبدون ويستزفون الثروات ويفسدون ويغريون المبادئ والقيم العقلانية والاجتماعية. وكما أوضحت فى كتاب «الديمقراطية»، هذا هو الفرق بين زيادة الحقوق الديمقراطية لأصحاب القدرات الأرقى ليعندوا ارتقاء المجتمع، وبين الامتيازات الأرستقراطية التى تتمتع بها الأقلية الأرستقراطية اللاعقلية ضد مصالح وأرتقاء المجتمع.

وهذه النقطة تحتاج إلى مزيد من التوضيح الفكرى. فموضوع الأخلاق هنا يرتبط بمبادئ العقلانية العلمية والانسانية، ولا يرتبط بالمنظورات الرومانتيكية أو الدينية. بل إن هذه المنظورات أو غيرها من المنظورات اللاعقلية، تشكل خطراً ساحقاً وإفساداً وخمياً للعقلانية الاجتماعية، يجب أن يعالج بنفس الطريقة المذكورة للتقييم الانتاجى على المستوى الثقافى والمعنوى. ولهذا فإن التقييم الأخلاقى العقلانى للانتاجية الذى يجب أن يرفض الكثير من سلع العادات الأرستقراطية والفندقية والسياحية، الخ. يمكن أن يسمح مثلا بنوع من «البقاء الرسمى» المحكوم بدقة والمشروط بشروط صارمة، كوسيلة لتحديد ومحاصرة الرذيلة والعمل على تصفيتها تدريجيا.

والموقف المذكور لا يعتمد على أن هذه «السلعة» مسموح بها فى الدول البرجوازية المتقدمة، وكان مسموحا بها فى ظل النظم الاسلامية على أساس نظام الملكية الجنسية للجبورى. لكنه يعتمد أساسا على الحساب العقلانى للوسائل الناجمة فى مكافحة الفساد الأخلاقى والفساد الذهنى المرتبط بالجنس ارتباطا مباشراً أو بحد الفعل العكسى، والذى وصل فى عصر الاثارة الجنسية المحاصرة إلى درجة من الاتساع والتأثير لم يسبق لها مثيل، وذلك بتوفير «صمام أمن» محكوم ومحدود ومحاصر ومشروط، يقدم لقد كبير من الاشخاص الحل «الأخلاقي» والسوى الممكن عمليا فى هذا العصر الجنسى، وفى نفس الوقت، ومن ناحية أخرى، يجب أن يرتبط ذلك بوقف وإلغاء مؤثرات الاثارة الجنسية وجو الاهتمام الجنسى فى وسائل الاعلام وفى الفنون وفى العادات ومظاهر السلوك فى الحياة، وإلغاء التام لكافة مراكز ووسائل ومؤثرات الفساد الجنسى والأخلاقي (وخصوصا الكباريات والصلوات الفندقية ومهنة الرقص البلدى، الخ). ويجب أن يرتبط ذلك بفرض أقصى العقوبات على جرائم الفساد أو الاقصاد الجنسى، بما فى ذلك فرض عقوبات الاعدام ضد جرائم الاغتصاب وضد جرائم الشذوذ الجنسى، وضد تهمة أو مقاولات الدعاية الخاصة والزنا، وفرض العقوبات المشددة على العلاقات الجنسية المرتبطة باستخدام النفوذ أو علاقات العمل، الخ.

فى مثل هذه الظروف التى تكافح الفساد أو الاقصاد الجنسى والأخلاقي مكافحة شاملة وجارية ساقطة، يتضح الاتجاه العقلانى المقصود من تقديم «صمام الأمن» المذكور لأصحاب الميول الحيوانية أو شبه الحيوانية فى المجتمع، لاستقطاب ومحاصرة فسادهم وقدراتهم الاقتصادية وتحريكها بعيدا عن المناطق السليمة من المجتمع، بعيدا عن العلاقات الأسرية والشخصية السليمة، بعيدا عن رد الفعل الذهنى الفاسد أو الغيبى. وهذا يعنى من

ناحية أخرى، أن كبار خادمي الدولة والمجتمع والمرتبطين بالمواقع الاستراتيجية في المجتمع، يجب ألا يسمح لهم بالاشتراك في تلك الممارسة، لأن من يحتاج منهم إلى «صمام أمن» جنسى يكون من حيث هذا الاعتبار نفسه غير صالح للخدمة الايثارية للمجتمع من مواقع هامة.

والمهم في ذلك كله، أن من الضروري تصفية عوامل الهدم والتخريب التي تهدم وتخرّب المجتمع من خلال السموم الذهنية والأخلاقية، والتي لا بد أن تؤدي بذلك إلى هدم وتخريب اقتصاديات المجتمع. فلا يوجد اقتصاد سليم بدون نظام اجتماعي وسياسي سليم، أي ذي اتجاه إنساني أخلاقي وذو رصيد عقلائي.

وعلى أساس التقييم الانتاجي أيضا، يمكن تحديد المواقف الصحيحة إزاء بعض الأفراد، بحسب حجم الانتاجية المادية أو المعنوية لكل منهم. وهذا ما يفرضه مبدأ الاعتراف بدور «الأفراد» في صناعة الارتقاء الاجتماعي والانساني. فمن هذه الزاوية، يمكن أن نجد أن حجم فرد واحد قد يساوي حجم مليون من الأفراد العاديين- ومن زاوية المصالح الارتقائية لهؤلاء الأفراد العاديين ليس إلا. فالمسألة هنا تختلف عما يسمى دور «الفرد في التاريخ»، والذي جعل ذلك الدور احتكاراً لفرد واحد أو لحفنة من الأفراد في مواقع الحكم أو الزعامة السياسية فقط. إنما المقصود بذلك مساهمة الأفراد في الانتاجية الانسانية العقلانية في مختلف مجالات الفكر والعلوم والثقافة والفنون، الخ. فقد أثبت التاريخ أن الانتاجية في الفلسفة العقلانية مثلاً، لا تلبث أن تتحول إلى إنتاجية علمية وتكنولوجية وعملية سلوكية في حياة الفرد والمجتمع، ومن ثم تتحول إلى إنتاجية اقتصادية، كما حدث في التطورات الأولى للحضارة العقلانية التي صنعت الاقتصاد الحديث.

## الفصل الثامن - نوعان من الملكية الخاصة للأموال

### الاستثمار والاستهلاك

مقياس الانتاجية الانسانية للسلع الاقتصادية، وتحديد حجم هذه الانتاجية على أساس دورها المجتمعى العقلانى، ينقلنا إلى موضوع التقييم الانتاجى للملكية «الخاصة» للأموال. فالمشكلة من هذه الزاوية لا تكون مشكلة «قطاع عام» و «قطاع خاص» أو «استثمار عام» و «استثمار خاص»، لأن القوانين والإجراءات والمخططات والميكانيزمات التى تطبقها السلطة الاشتراكية تستطيع أن تحكم وتنظم وتوجه هذه الثنائية تكامليا لخدمة الارتقاء الاشتراكى المادى والمعنوى. ومعنى ذلك أنه لا يوجد خوف من «عدم إنتاجية» بعض المشروعات أو الاستثمارات الخاصة، كما لا يوجد خوف من اتجاه أى استثمارات خاصة إلى السيطرة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، أو إلى النشاطات المالية والمصرفية، أو إلى النشاطات الطفيلية والريعية، أو إلى ممارسة أى تأثير مرفوض فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والذهنى والأخلاقي، الخ، لأن القوانين والإجراءات والمخططات والميكانيزمات التى تطبقها السلطة الاشتراكية تمنع ذلك كله، ولا تترك أصلا ثغرات تسمح بتسربه. لكن مشكلة «إنتاجية» و «عدم إنتاجية» الملكية الخاصة للأموال، تتعلق بثنائية أخرى، هى: «الملكية الخاصة لأموال الاستثمار» و «الملكية الخاصة لأموال الاستهلاك».

من هذه الزاوية، يجب أن نميز جذريا بين «حقوق تشغيل الأموال الخاصة» و «حقوق الاستهلاك الشخصى للأموال الخاصة». فالمستثمر الخاص فى ظل السلطة الاشتراكية وتنظيمها الاقتصادى المخطط، لا يتصرف كمالك خاص غير اجتماعى إلا حين يستخدم أمواله فى الانفاق الاستهلاكى الشخصى. أما فى نشاطه الاستثمارى المحكوم اجتماعيا، فإنه لا يكاد يختلف عن «المدير» الاشتراكى فى الوحدات الاقتصادية للقطاع العام، بل إنه فى حالات معينة قد يتفوق عليه نتيجة زيادة حوافزه الخاصة الانتاجية. ولهذا، فإن التمييز المذكور بين التصرف الاستثمارى والتصرف الاستهلاكى فى الأموال الخاصة، يعنى أن السلطة الاشتراكية يجب أن تفرض أيضا قوانين وإجراءات وميكانيزمات لتنظيم وتوجيه وتحديد الانفاق الاستهلاكى للأموال الخاصة، لحفض أو إلغاء التناقض بين المصالح الشخصية للمالك الأموال كمستهلك وبين المصالح العامة للمجتمع والنظام الاشتراكى العقلانى.

ومن المفارقات التى توضح الطابع المعكوس للأيديولوجية الماركسيستولاققتصاد الماركسى، أن هذا الاتجاه العقلانى المنطقى هو عكس الاتجاه الذى نادى به ماركس وإنجلز وتلاميذهما، والذى حاول الماركسيون اللينينيون تطبيقه فى النظم الاشتراكية؛ فقد كان هؤلاء الماركسيون اللينينيون يركزون جهودهم ضد استخدام المال الخاص فى الاستثمار، بهجة «فائض القيمة» وخصائص «الاستبعاد» و «الاستغلال» الملزمة فى زعمهم للملكية الخاصة، ومن ثم كانوا يشجعون على إنفاق وتهديد الأموال الخاصة استهلاكيا! لكن الاتجاه الصحيح، هو الذى يعمل على زيادة استثمار المال الخاص إلى أقصى درجة، وعلى خفض استهلاك المال الخاص إلى أدنى درجة.

وأهم وسائل الاتجاه المطلوب، هو وضع نظام ضريبى جديد، يوفر أقصى تشجيع ممكن لاستثمار المال الخاص، ويفرض القيود التصاعدية اللازمة على استهلاك المال الخاص.

### النظام الضريبى المطلوب

إنهم فى النظم البرجوازية يشيرون ضجيجا ديماجوجيا شديدا ويدقون الكثير من الطبول

الحاجدة حول موضوع الضرائب. والحقيقة أنهم يستخدمون الضرائب وغيرها من الميكانيزمات الاقتصادية البرجوازية في تدمير القدرات الاقتصادية للثروات، وفتح وتنشيط بلاليع الانحراف والاستهلاك والاستنزاف والتبديد، وفق مخططات صناعة التدهور. ومن ناحية أخرى، فهم يستخدمون سلاح الضرائب كسلاح ابتزاز وتحطيم ضد الأفراد ذوي الأهمية في المجتمع، لأن نظمهم الضريبية شديدة التعقيد والالتواء، وعلموة بالثغرات ووسائل المغالطة المفترية بالتهرب منها. ثم إنهم يحاولون اعتدائهم الضريبية على متوسطى الدخل إلى نوع من بيع الأوهام والمظهرات الطبقية (على غرار ملاعيب «الأسنانية الشعبية» و «مشاركة» العاملين في ملكية الأسهم). ولهذا نجد أن الكثيرين من متوسطى الدخل في مجتمعات الغرب البرجوازي، يهتمون اهتماما غير عادي بتكرار عبارة «حقوق دافعى الضرائب» عند الحديث عن ليبراليتهم البرجوازية، كما لو كانت هذه السرقات الضريبية التى تنتزع منهم هي التعصبات المادية عن مشاركتهم في مسئوليات الدولة.

أما في ظل السلطة الاشتراكية العقلانية، فيجب الوصول إلى أبسط تشريع ضريبي ممكن، ليخدم هذا جهرها - بل وهذا واحدا - هو تحقيق أقصى زيادة ممكنة في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستثمار، وأدنى انخفاض ممكن في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستهلاك. ومن هنا، يجب ألا يرتبط النظام الضريبي الجديد بحجم الملكية الخاصة أو الدخل الخاص، أو باعتبارات زيادة إيرادات الدولة، أو ما يقال عن عدالة إعادة توزيع الدخل، أو ما إلى ذلك من ادعاءات وتقييدات أو مخططات مضادة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية العقلانية.

إن النظام الضريبي المطلوب، يجب أن يرتبط بمنع كافة وسائل الاكتناز أو الاتفاق الاكتنازي (باعتبارها نوعا من الاستهلاك غير الانتاجي)، بحيث تفرض القوانين عقوبة المصادرة على أى مكتنزات من النقدية السائلة أو من الذهب أو غيره فوق حد أقصى معين، إذا احتفظ بها صاحبها أكثر من مدة معينة بدون استخدام أو بدون إيداعها في البنوك وصناديق الاستثمار. وواضح أن إمكانات المتابعة والمراقبة التكنولوجية الإشعاعية التى تطورت واتسعت حديثا، تستطيع أن تحمل الكثير من مشاكل تطبيق هذه القوانين تطبيقا حاسما.

وفضلا عن الموقف المذكور ضد الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازي غير الانتاجي، يجب فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك، تصل إلى تحديد سقف معين لا يتخطاه. وباليته كان يمكن تنظيم «بطاقة استهلاكية» لكل فرد يتخطى إنفاقه الحد الأدنى المحدد للاتفاق غير الاستثماري (ويمكن أن يساوى ذلك الحد الأدنى ما يقارب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي محسوبا على مستوى أفراد الأسرة)، بحيث تفرض على الفرد ضريبة تصاعد مع تصاعد إنفاقه الاستهلاكي فوق ذلك الحد الأدنى، إلى أن تصل إلى نسبة ١٠٠٪ أى إلى السقف (ويمكن أن يساوى ذلك السقف مثلا مائة ضعف متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي محسوبا على مستوى أفراد الأسرة). أقول ليت ذلك كان ممكنا، إذن لقدمت لنا هذه «البطاقة الاستهلاكية» الحل الكامل لمشاكل النظام الضريبي المطلوب. لكن حيث أن تنظيم وتوثيق مثل هذه «البطاقة الاستهلاكية» هو أمر شبه مستحيل، فيجب تحقيق الفرض المطلوب بطريقة عكسية، هي تنظيم «بطاقة دخل» لكل من يزيد دخله عن الحد الأدنى المذكور (١)، بحيث تطبق الضريبة التصاعدية على مالم يوجه من هذا الدخل إلى الاستثمار - مع اعتبار

(١) بهذه المناسبة، لاحظ أن ما يسمى «ضريبة الإيراد العام» في مصر التى تفرض على التيسرين، تنطبق (عام ١٩٩٠ عند مثول هذا الكتاب للطبع) على الأفراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٤٠٠٠ جنيه بعد دفع الضرائب النوعية، ولكن تبدأ إجراءات الحصر والتحقيق الخاصة بهذه الضريبة من الأفراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٢٠٠٠ جنيه. وإذا تجاهلنا الأرقام المبالغ فيها للدخل القومي، نجد أن هذا يكاد يساوى تقريبا المتوسط القومي لدخل أسرة عددها خمسة أفراد، على أساس معدل نصيب الفرد من الدخل القومي.

إيداع الأموال الخاصة في البنوك أو صناديق الادخار عملاً استثمارياً ، وكذلك اعتبار الاتفاق على وسائل الانتاج الثقافى المتخصص أو ما شابه ذلك من وسائل التخصص الانتاجى إنفاقاً استثمارياً . ويجب أن يرتبط هذا النظام بقوانين منع الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازى .

وهكذا يمكن أن تحمل هذه الضريبة الواحدة التصاعدية على الاتفاق الاستهلاكى محل مختلف الضرائب ذات الأسماء الكثيرة التى تفرض على الدخل أو الإيراد . أما الاتفاق الاستثمارى للأموال الخاصة وفق تحديدات النظام الاشتراكى ، فهو أدعى أن يكافأ عليه صاحبه . وإذا تشاركه الحكومة فى أرباحه بنسبة تصاعدية مناسبة ، تمثل نصيب المجتمع من الأرباح ولا تمثل ضريبة على رأس المال . وطريقة نصيب الحكومة أو المجتمع من الأرباح ، يجب أن تنطبق أيضاً على عائدات الملكية العقارية بدلا من الضريبة العقارية ، وعلى غير ذلك من مصادر الربح التى تزيد على حد أدنى معين . وطبعاً يجب أن تختلف وتتغير النسبة التصاعدية لنصيب الحكومة من الأرباح باختلاف مجالات النشاط الاقتصادى ، وفق تحديدات المخطط الاقتصادية التى تستهدف التشجيع أو عدم التشجيع بدرجات مختلفة لهذا المجال أو ذلك . وفيما عدا ذلك ، يسمح بأن تتراكم بدون حدود أى أرباح أو إيرادات أو ملكيات خاصة ، يقوم الأفراد بتشغيلها استثمارياً بدون أن يملكوا حق استخدامها فى الاستهلاك الشخصى .

### الاستثمار الخاص الاشتراكى

إذا اعتبرنا «الرسوم» هى مختلف أنواع الضرائب التى لا تفرض على الأفراد أو الدخل ولكن على العمليات والمشتريات أو المبيعات أو الاجراءات الأخرى ، الخ ، فيجب أن تخضع هى أيضاً لنفس اتجاه النظام الضريبى المذكور . ذلك أن القوانين والتنظيمات والميكانيزمات الحكومية ، يجب أن تقوم بتحديد مجالات ونشاطات الاتفاق فى المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها . ومادام النظام الضريبى المذكور يقوم بتحديد مجالات الاتفاق التى يتجه إليها الأفراد من حيث الاستثمار أو الاستهلاك ، أى تحديد التصرف فى المنابع الفردية للاتفاق ، نجد أنه يجب استكمالها بتحديد مجالات هذه العمليات الاتفاقية من حيث صفقات البيع والشراء وما إليها كصناعات للاتفاق . وهذه هى التى تحددها وتوجهها الرسوم ، بهدف التشجيع أو التثبيط بدرجاتها المختلفة ، وليس بهدف زيادة إيرادات الحكومة أو الاقتطاع من أصحاب الثروات أو ما إلى ذلك من اعتبارات .

ومن ناحية أخرى ، فيجب اتخاذ موقف جديد إزاء نظام التوريث أو التركات بالنسبة للثروات الاستثمارية الكبيرة التى يملكها أفراد ، وذلك بهدف عدم تفتيتها . فمن الممكن مثلاً وضع نظام محدد لتحويل الورقة الشرعيين إلى «مجموعة» منظمة لتشغيل التركة الاستثمارية الكبيرة . ويمكن أن تساعد الدولة وتدعمهم وتوجههم أو تشترك معهم فى رأس المال ، وذلك وفق ما تتطلبه مصالح ذلك المشروع الاستثمارى وليس وفق أى شعارات ديماجوجية عن الملكية العامة أو عن إعادة توزيع الثروات ، الخ .

والسلطة الاشتراكية العقلانية . يجب أن تقدم أقصى ما يمكن من حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين الأفراد ، الذين يعتبرون فى النظام الاشتراكى مستثمرين اشراكيين يخدمون المخطط الاقتصادية الاشتراكية والاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى . من ذلك مثلاً تخليد أسمائهم على مشروعاتهم الناجحة ، وإعطاؤهم حق استخدام جزء من أرباحهم فى بعض نشاطات الخدمات العامة التى تخلد أسمائهم (مثل التبرع بإقامة المدارس أو المستشفيات التى تتفق مع خطط الدولة ، أو إقامة منشآت فنية أو ثقافية ، الخ) .

وأكرر مرة أخرى ، أنه يجب ألا نخلط بين القدرات السوية للاستثمار الخاص الانتاجى ، وبين

النماذج الإنسانية المشوهة والمسعوة للرأسماليين الذين صنعتهم الأجهزة الكنسية ثم أجهزة السلطة البريطانية وتوابعها، بعد أن ركبوها قوى التحرر الاقتصادي والنشاط الاستثمارى الفردى والانطلاق الانتاجى، وحولوا إلى اتجاه الرأسمالية الاستغلالية والاحتكارية ثم الطفيلية. فهذا اتجاه معكوس يتناقض مع مبادئ التحرر الاقتصادي والتنافس الاستثمارى الخاص، وليس فقط مع مبادئ الديمقراطية والعقلانية التى نبتت منها شجرة الاقتصاد الحديث. وإذا كانت أجهزة التحكم السرى الشامل الكنسية ثم البريطانية هى صانعة هذا الاتجاه المعكوس كجزء من مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإزالة آثار عصر النهضة والتنوير، فإن أجهزة ومرافق السلطة الاشتراكية العقلانية قادرة على صناعة الاتجاه الطبيعى الارتقائى الصحيح للاستثمارات الخاصة، وعلى فرض الحواجز الاجتماعية العامة (وليس فقط القوانين والتنظيمات والإجراءات المباشرة) التى لا تسمح بانحرافها عن الطريق الاشتراكى والالتزامات الإنسانية.

وأهم هذه الحواجز الاجتماعية العامة، تقييد درجة النمو الرأسى للمشروعات الاستثمارية الخاصة أو للاستثماريين الأفراد، أى عدم السماح لهم بالوصول إلى مواقع احتكارية أو شبه احتكارية، مع السماح لهم بالاتساع أو الانتشار أفقياً. ومن ذلك أيضاً، عدم السماح لهم بممارسة الأعمال المالية، أى أعمال تجميع الودائع أو تشغيل الأموال مالياً فى الاقتراض وما إلى ذلك. فالأعمال المالية يجب أن تقوم بها الدولة الاشتراكية بالكامل، من خلال مصارفها العامة. ذلك أن التعامل المالى فى النقود ووسائل الدفع، هو خدمة اقتصادية عامة ووسيلة تحكم اقتصادى، فلا تؤمن على القيام بها وضمان واستخدام أرصدها وودائعها الضخمة، إلا الدولة، وفق مخططاتها الاشتراكية وليس من أجل زيادة الربح الخاص. فالدولة الاشتراكية هى الجبهة الوحيدة التى يمكن أن تتعامل اقتصادياً فى أى سلعة بدون أن تحولها إلى هدف استثمارى أى ربحى.

وإذا كان يجب على الدولة إلغاء وتصفية المشروعات الطفيلية غير الانتاجية أو المفسدة أو التى لاتخدم الاقتصاد والمجتمع، فالموقف يختلف إزاء المشروعات الربعية الثابتة غير الطفيلية. فهذه يجب أن تتولى الدولة أو القطاع العام شراء وتشغيل مشروعاتها التى لم تعد تشكل أى نوع من المبادرة أو المخاطرة أو التنويع الاستثمارى، مثل ملكية العقارات القديمة التى تستثمر فى التأجير رئيس فى الاستخدام الاقتصادى المرتبط بالمبادرة والمخاطرة (كالأراضى الزراعية القديمة مثلاً المؤجرة منذ عشرات السنين، والمباني العقارية التى يستمر استثمارها بالتأجير أكثر من حد أقصى معين بدون إعادة بنائها). وحتى المصانع والمشروعات الاقتصادية الأخرى التى تتحول إلى استثمارات روتينية شبه إدارية، يجب - بعد فترة امتياز معينة يحددها القانون - أن يشتريها القطاع العام ويتولى إدارتها، ليدفع من يملكها إلى فتح مجالات استثمارية جديدة. وبمثل هذه القوانين والميكانيزمات، يتحول الاستثمار الخاص إلى قوة إنتاجية بناءة ورائدة تخدم الاشتراكية والارتقاء الإنسانى.

وقبل أن «تأخذ» الأجهزة البريطانية العليا كارل ماركس بين مغالبتها وأنيابها فى لندن لمدة ٣٤ عاماً (بعد أن مارست عليه تأثيراتها خارج بريطانيا كما كانت تقارس تأثيرها على غيره من الأشخاص الاستراتيجيين فى أنحاء العالم)، نجد أن كل المفكرين الاشتراكيين الذين أطلق عليهم ماركس فى مقالاته المقلوبة اسم «الاشتراكيين الطوباريين»، كانوا متبهمين جيداً إلى الفرق بين استثمار الأفراد لأموالهم استثماراً إنسانياً ارتقائياً أى عادلاً يخدم المجتمع، وبين استثمارهم لأموالهم استثماراً لا إنسانياً تدهورياً أى ظالماً أنانياً ضد مصالح المجتمع. وكانوا

يقولون أيضا إن السلطة هي صانعة انحرافات النظام الاقتصادي والاجتماعي، وإنها تصنع رأس المال الخاص أكثر مما يصنعها رأس المال الخاص.

ويكفى للتعبير عن تقدمهم الفكري، أن نتذكر مثلا أن مبدأ مبادئ الاشتراكية الذي يقول «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله»، هو المبدأ الذي صاغه المفكر الاشتراكي سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) قبل أن يلتقطه كارل ماركس. وقد حاولت أجهزة التحكم السري بعد ذلك أن تقلب نظريات سان سيمون إلى لاقتات لفرقة «دينية» بالمعنى الحرفي للكلمة- فرقة تدعو فعلا إلى تكوين كهنة وقديسين سان سيمونيين! وفي نفس هذا الاتجاه التشويهي، اتخذ ماركس أيضا موقف التشويه إزاء هؤلاء الاشتراكيين الأوائل الذين كانوا أقرب منه نسبيا إلى التصور المجتمعي الصحيح للاشتراكية.

أما اليوم، في ظل تفوق قدرات الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، فيجب إعادة دراسة نظريات الاشتراكيين الأوائل الذين حاول ماركس تحقيرهم، ويجب استيعاب ما هو صحيح في أفكارهم، مع التحرر من التعميمات الماركسية للمبادئ الاشتراكية العقلانية الصحيحة. وبذلك يمكن إقامة علم اشتراكي جديد - أو علوم اشتراكية جديدة - تشمل علم الاقتصاد كما تشمل غيره من علوم المجتمع.



## الفصل التاسع - النظم الاقتصادية

### المنهجية العلمية وفلسفة العلوم

مغالطات ماركس ولينين ثم ستالين وتلاميذهم في فلسفة العلوم (التي تعتبر موضوعاً أصعب بكثير من أن تستوعبه أذهانهم البروليتارية)، لم تقتصر فقط على الادعاء بأن العلوم الفيزيائية موحدة موضوعياً، بينما العلوم الاجتماعية تتكون من نوعين طبقين مزعومين: علوم اجتماعية برجوازية، وعلوم اجتماعية بروليتارية! (على غرار حكاية «الحقيقتين» التي قالها ابن رشد وغيره عن حاولوا استرضاء السلطات الدينية في ظلام العصور الوسطى بفكرة تعايش الفلسفة والدين!). ولكن هذه المغالطات امتدت أيضاً إلى الادعاء بأن القوانين العلمية الموضوعية للاقتصاد (وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى) ليست قوانين شاملة دائمة مثل القوانين الفيزيائية، وإنما هي قوانين خاصة بكل نظام اقتصادي وموقوفة بكل عصر اقتصادي! وهذه مغالطات صارخة جداً، وتعتبر أشد إهداراً لمبادئ المنطق والفلسفة من المغالطات السفسطائية التقليدية، لولا أنها تعبر عن الجهل وانعدام المنطق وليس عن السفسطة الواعية والتزييف المتعمد للمنطق؛ وعلى كل حال، فهؤلاء الذين وصلوا إلى إهدار مبادئ الهوية والقول باجتماع النقيضين، لا تستغرب منهم أي مغالطات أو تناقضات في المنطق والفلسفة! لكن الحقيقة الموضوعية واحدة. وأي علم موضوعي - مهما كان مجاله ومنهجه ومهما كانت خصائصه النوعية - لا يمكن إلا أن يعبر عن حقيقة موضوعية واحدة. وإنما يحدث التعدد في العلوم الاجتماعية، نتيجة الخطأ ومخالفة الصواب، ونتيجة التزييف والمغالطة وعمليات التجهيل والتعمية والديهاجوجية، ثم أيضاً نتيجة تعدد المنظورات أو الموضوعات أو مجالات البحث، الخ. ولهذا نجد أنها لا تزال علوماً قاصرة غير ناضجة، استمرت الأجهزة البرجوازية للتحكم السري الشامل في منع محاولات تطويرها واستكمالها عقلايتها ومنهجيتها وتجريبها إلى علوم موحدة. والمهم هنا أن تعدداتها المستمرة حتى اليوم، لا تلغي وحدة الحقيقة الموضوعية، ولا تتعلق بنوع معين من العلوم أو نوع معين من الطبقات!

ومن ناحية أخرى، فكل القوانين العلمية الموضوعية - سواء في المجالات الفيزيائية أو في المجالات الاجتماعية - تكون شاملة دائمة طالما توفرت شروطها في أي مكان أو زمان. فهذا هو معنى موضوعية أو حتمية القوانين العلمية. ولا يوجد قانون علمي مؤقت - بمعنى أنه ينطبق في حالة معينة في وقت معين ولا ينطبق في حالة مماثلة في وقت آخر! وإنما يرتبط كل قانون علمي - فيزيائي أو اجتماعي - بظروف وشروط معينة، يتحقق بتحقيقها ويتوقف بتوقفها في أي وقت أو مرحلة، وفي أي عصر أو مكان، وفي أي ظروف وشروط أخرى!

وأي تحديد منطقي، هو تحديد شرطي، سواء كانت شرطيته صريحة أو ضمنية. وبهذا المعنى، فإن القوانين العلمية لخصائص المعادن مثلاً، تنطبق شرطياً على أي معادن في أي مكان وزمان. فهي تنطبق في عصور المعادن البدائية، بقدر ما تنطبق في عصر استخدام المعادن في التكنولوجيا القضائية، إذا توفرت شرطياتها في الحالتين. لكنها لا تنطبق على الشمس مثلاً، كما أنها لن تنطبق على الأرض إذا أصبحت مثل الشمس أو إذا أصبحت مثل المعادن ما يسمى بنجوم الأقزام البيضاء أو بنجوم الثقوب السوداء. لماذا؟ ليس لأن قوانين خصائص المعادن تقتصر على عصر معين أو على كوكب معين، ولكن ببساطة لأن الشروط اللازمة لها لا تتوافر في ظروف درجات الحرارة الهائلة التي تحلل ذرات المواد، ولا في ظروف درجات الضغط الهائلة التي تغير التكوين القوي للمواد. ففي مثل تلك الظروف، تفقد المعادن وجودها أصلاً،

ومن ثم لا يبقى شيء للقوانين التي تحدّد خصائصها.  
 بهذا المعنى أيضا، تنطبق القوانين الاجتماعية شرطيا في أي مكان وزمان، أي في حالة توافر شروطها وظروفها في أي مكان أو زمان على وجه الأرض أو على أي كوكب آخر. صحيح أنه كما يختلف عمر الاتسبان عن عمر الحديد أو الجرانيت، يختلف عمر الشروط والظروف الاجتماعية عن عمر الشروط والظروف الفيزيائية. لكن هذه مسألة أخرى. تتعلق باختلاف درجة التغير وسرعة التغير في المجالات المتنوعة للوجود وفي الأنواع المختلفة للموجودات، ولا تتعلق بالطبيعة الموضوعية الحتمية الواحدة لكل قوانين الوجود الفيزيائي أو الانساني من أي نوع كانت. فالمجالات الفيزيائية التي تشمل مثلا ظواهر فلكية تستمر تريليونات التريليونات من السنين، والتي تشمل ظواهر معدنية تستمر ملايين السنين، تشمل في الفيزياء أيضا ظواهر تحت ذرية ميكرو لا تستمر أكثر من جزء من مليارات الأجزاء من الثانية.

إن القانون العلمي من أي نوع كان، ليس إلا معادلة بين مجموعة علل (تسمى العلة التامة) وبين المعلول الناتج عنها. ومبدأ الحتمية الشاملة يعنى أنه أينما ووقتما تتوافر نفس العلل، يتوافر نفس المعلول. فما معنى القول بأن القوانين الاجتماعية تختلف عن القوانين الفيزيائية في أنها غير شاملة وغير دائمة؟

مثلا المعادلة « $a + b = c$ »، تعنى أنه حيثما توجد  $a$  مع  $b$  في علاقة جمع، تكون النتيجة  $c$ ، وحيثما لا يوجد ذلك لا تتكون المعادلة. والمعادلة «الاتحاد الكيميائي بين ذرة إيدروجين + ذرة أوكسجين = جزيء ماء»، تعنى أنه حيثما يحدث الاتحاد الكيميائي المذكور يتكون جزيء الماء. وعلى غرار ذلك، نجد أنه إذا كانت بعض القوانين الاقتصادية أو الاجتماعية قد تحققت في بلاد معينة أو في عصر تاريخي أو نظام معين وليس في بلاد أخرى أو في عصر أو نظام آخر، فإن ذلك لا يرجع إلى سبب طبقي أو مذهبي، ولكنه يرجع إلى نفس السبب المذكور، وهو توافر الشروط والظروف أو العلل أو المقدمات المنطقية اللازمة. فإذا قلنا مثلا إن مبدأ الاشتراكية هو: «من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله»، فمعنى ذلك أنه حيثما تتوافر الشروط والظروف الاشتراكية (وهي وجود سلطة اشتراكية عقلانية ونظام اشتراكي عقلاني)، ينطبق هذا المبدأ - سواء حدث ذلك في العصور القديمة أو في العصر الحديث، وسواء حدث ذلك في دولة واحدة أو في مجموعة دول أو في مدينة مستقلة داخل دولة - أو حتى في المريع. وأي نظام يعتبر اشتراكيًا لكن ينحرف أو يتنكس عن الاشتراكية، أو يفقد بعض هذه الشروط والظروف في بعض جهاته، يتراجع عن هذا المبدأ بنفس درجة تراجع شروطه وظروفه.

ومن ناحية أخرى، فالقوانين العلمية الموضوعية (فيزيائية كانت أو اجتماعية) التي ترتبط بشروط وظروف معينة، والتي تعتبر من ثم «خاصة» بتلك الشروط والظروف، أي تعتبر «جزئية» وليست كلية شاملة بالنسبة لشروط وظروف أخرى، لا تكتمل علميا كقوانين، إلا حين تندرج تحت قوانين أعم وأشمل، أي حين ترجع إليها منطقيا وسببيا. فمثلا قانون تمدد الحديد بالحرارة وانكماشه بالبرودة، يتدرج تحت ويرجع إلى قانون تمدد المعادن بالحرارة وانكماشها بالبرودة، بينما هذا القانون مع قوانين انصهار المعادن وتبخر السوائل وتسييل الغازات وتجمد السوائل، الخ، تندرج كلها تحت وترجع إلى قوانين الحرارة والبرودة والحركة البراونية، وما إلى ذلك من قوانين تفسر زيادة حركة الجزيئات بالحرارة وزيادة بطء حركتها وانكماشها بالبرودة. وهذه أيضا تندرج تحت وترجع إلى قوانين المجال الموجي والمكونات التحت ذرية. وعلى غرار ذلك، فإن القوانين الاقتصادية والاجتماعية «الخاصة» أو «الجزئية»، يجب أن تندرج

تحت وترجع إلى قوانين تتصاعد في العمومية والشمول إلى أن تصل إلى القانون الأعظم والأشمل (وهو قانون الصراع المحتسب بين العقل واللاعقل).

### حتميات العصور التاريخية المزعومة

بهذه النظرة العقلانية العلمية، أكرر أن قوانين السوق والاستثمار والانتاج الاقتصادي والقيم الاقتصادية، الخ، إذا تحددت كقوانين علمية موضوعية، يجب أن تنطبق حيث تتوافر شروطها في أي عصر وفي أي نظام وفي أي بلد. لكن بالإضافة إلى المغالطات التي ناقشناها في هذا الصدد، توجد مغالطة أخرى، هي أن ماركس كان يعتبر النظم الاقتصادية الاجتماعية عصوراً زمنية متتالية بترتيب تقدمي لا يرجع! وفي رأيه أنه كان يوجد النظام المشاعي في العصر البدائي، ثم جاء بعده النظام العبودي في العصر العبودي، ثم النظام الاقطاعي في العصر الاقطاعي، ثم النظام الرأسمالي في العصر الرأسمالي، ثم تأتي بعد ذلك «حتمية» النظام الاشتراكي في العصر الاشتراكي.

صحيح أن ماركس في عام ١٨٧٧ في أواخر أيام حياته، وتحت ضغط بعض المفكرين الروس وكتاباتهم ضد أفكاره عن «حتمية الرأسمالية»، كتب يقول إن نظريته عن الرأسمالية هي نظرية خاصة به تكون الرأسمالية في غرب أوروبا وليست «نظرية تاريخية فلسفية عن المسار العام المفروض قديماً على كل الشعوب مهما كانت الظروف التاريخية التي وجدوا فيها» (١) لكن يجب أن نلاحظ في ذلك ما يلي:

أولاً، أن ماركس لم يرسل هذا الرد، فلم ينشر إلا بعد موته. ومعنى ذلك، أنه كان يشعر بأنه يتناقض مع كتاباته الأخرى.

وثانياً، أن إنجلز الذي أرسل هذا الرد لمن نشره، كتب في عام ١٨٩٣ (بعد موت ماركس بعشر سنوات) أن حتمية الرأسمالية تنطبق على روسيا أيضاً! قال: «ليس أمام روسيا سوى بديلين: إما أن تطور الكوميون إلى شكل للانتاج انفصلت عنه بعدد من العصور التاريخية، ولا توجد له ظروف ناضجة حتى في الغرب» ويذهب أن هذه مهمة مستحيلة. أو فيما عدا ذلك، أن تتطور إلى الرأسمالية. وماذا بقي لها إلا هذه الفرصة الأخيرة؟» (٢)

وثالثاً - وهذا هو الأهم - أن تراجع الجزء عن موضوع حتمية الرأسمالية في روسيا القيصرية، كان يقتصر على مرحلة «الرأسمالية» فقط وبسبب نظام الكوميون السابق في روسيا، بينما كان يرتبط بتدعيم تصوره عن «حتمية» الاشتراكية، وتصوره عن «حتميات» العصور التاريخية الأخرى عموماً وبعبارة أخرى، فهذا التراجع لم يتضمن في راية التشكيك في الترتيب المحتسب المزعوم والذي لا يرجع إلى الوراء، من البدائية إلى الاشتراكية، لكنه تضمن فقط إمكان تخطي مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية في ظروف خاصة. وهو ما أسماه لينين وتغيره بعد ذلك باسم «التطور اللارأسمالي إلى الاشتراكية».

والسؤال هنا ليست فقط أن تصور ماركس عن «النظم» الاقتصادية الاجتماعية هو تصور خاطئ. إنما الأكثر خطأً والأخطر خطأً، هو صورة عن ارتباط هذه النظم بما يسميه «العصور التاريخية» التي تتسلسل في ترتيب تقدمي لا يرجع (١٢)، وارتباط هذا الترتيب أو التصاعد الزمني التقدمي بما يسمى «حتمية الاشتراكية»! ونوف أناقش في الكتاب الثالث، الجانب الفلسفي التاريخي من هذه النظرية التي يسميها ماركس وإنجلز وتلاميذهما باسم «المادية

(١) «الأعمال الفلسفية» لبلينخارتف، النسخة الفرنسية طبعة موسكو، المجلد الأول، ص ٧٣١. وانظر أيضاً ملاحظة فيرا فومينا عن ذلك في تعليقاتها في صفحة ٨٧٣.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الإنجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثاني، ص ٥٠٣.

التاريخية» أو «المادية الاقتصادية». لكن يجب أن نشير الآن إلى بعض الملاحظات السريعة. فاولاً، أي دراسة موضوعية للنظام الاقتصادي الاجتماعي (ناهيك عن النظام الفكري أو الثقافي) عند اليونانيين القدماء وعند الرومان مثلاً، تبين أنه كان أرقى من النظام الانقطاعي الذي سقط فيه هذان البلدان وليس العكس. وحتى من الناحية الطبقية، نجد أنه إذا كانت الأقلية من العبيد السابقين في أوروبا قد حصلوا على بعض المزايا النسبية في النظام الانقطاعي عندما تحولوا إلى أقتان (رغم أنها مزايا محدودة القيمة عملياً)، فإن الأغلبية من الفلاحين الذين كانوا أحراراً تحولوا في ذلك النظام إلى أقتان / عبيد أرضاً، فكيف يكون ذلك تقدماً - بغض النظر هنا عن جانب التقهقر اللاعقل الكنسي؟

ثانياً، أن ما يسمى النظام «العبودي» في الشرق وخصوصاً في مصر، هو نظام استمر منذ العصور القديمة حتى العصور الوسطى (التي امتدت في الشرق إلى حين وصول حملة نابليون بونابرت) - واستمر يتخذ طابعاً يشبه ما يسمى النظام «الانقطاعي»، مع اختلاف «عبوديته» و «انقطاعيته» عما كان موجوداً في أوروبا. فقد كان «العبيد» الحقيقيون هم كل من يقومون بالأعمال الشاقة أو بالخدمة والتسول في الزراعة أو في غيرها تبع «انقطاعيات» الكهنة أو الحكومة أو صنائع الحكومة، وليس فقط «عبيد» المنازل والحرف كما كان الحال في اليونان وفي بداية العصر الروماني. ولهذا لم يحصلوا في الشرق في العصور الوسطى على حقوق مشابهة لما حصل عليه الأقتان في أوروبا.

ثالثاً، أن الدراسة المتعمقة والدقيقة لبعض التفاصيل التاريخية غير البارزة، تبين أنه كانت تحدث في العصور القديمة (بل وفي العصور الوسطى) اتجاهات خاصة لبعض المدن أو المناطق في البلدان المتحضرة فيما يسمى العبودية أو الانقطاع، وذلك نتيجة مخططات وجرائم وكوارث أجهزة وشبكات التحكم الكهنوتي السري، ومن ثم تحدث هجرات مفاجئة أو متتالية منها إلى البراري والصحاري في اتجاه «الرجوع» إلى النظام القبلي البدائي. والتاريخ القديم للجزيرة العربية مثلاً (قبل الاكتساحات الإسلامية لبلدان الحضارات المجاورة)، يبين أنها كانت مصب هجرات فردية وجماعية من مصر والشام وفارس، وأن بعض أجزائها كانت تعيش حياة بدائية أو شبه بدائية، بينما بعض أجزائها كانت تعيش حياة من النوع الذي يسمى عبودياً ونجارياً رومياً. ومثل هذه التراجعات إلى البدائية، كانت تظهر أيضاً حول بلاد اليونان في عصور ما قبل الميلاد، ثم حول بلاد الرومان في العصور التالية.

رابعاً، أنه في العصور الحديثة استخدمت ولايات أمريكا الشمالية في ظروف الرأسمالية عدداً واسعاً من العبيد يزداد نسبياً عن عبيد اليونان أو الامبراطورية الرومانية، ولعدة حوالى قرنين من الزمان؛ بل إن أوروبا الرأسمالية أيضاً كانت ستنتقل إلى نظام استخدام العبيد (تحت ضغط تجار العبيد في العالم الاسلامي المتأخم لها)، لولا اتساع المعارضة العقلانية الشديدة ضد ذلك.

خامساً، أن الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وبلدان المعسكر الاشتراكي تعرضت للتجمد والتأخر، وزادت عليها ضغوط وتخريبات وتهديدات المعسكر البرجوازي الانجلو-أمريكي. ولو كانت مخططات الحرب العالمية الثالثة قد نجحت، لكان من المؤكد أن تتعكس تلك البلدان الاشتراكية، ليس فقط إلى الرأسمالية، بل رويداً أيضاً إلى النظم الانقطاعية وشبه البدائية؛ بل إن العالم كله كان مهدداً بالرجوع إلى عصور وسطى جديدة، على أنقاض «حتميات التقدم» الماركسي المزعوم.

### نظم العقل واللاعقل

من الملاحظات السابقة عما يسمى «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية»، نجد أن تصنيف ماركس للنظم الاقتصادية الاجتماعية التي اعتبرها عصوراً تاريخية، هو تصنيف

خاطى، وفاشل، لا يقدم لنا إلا مفاتيح خاطئة وفاشلة لفهم وتفسير التطور التاريخي. ويرجع ذلك إلى سببين، هما:

أولاً، أنه اعتبر جانب الاقتصاد هو معيار تحديد الجوانب الأخرى للمجتمع، بما في ذلك الجانب الذهني أو الفكري. ولهذا قال هو وتلاميذه إن الاقتصاد هو صانع التطور الاجتماعي وصانع التاريخ. وقال إنجلز مثلاً: «إن العلاقات الاقتصادية» هي «الأساس المحكك (بكسر الدال) determining basis للتاريخ والمجتمع»<sup>(١)</sup> وقال في كتابه عما يسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»: «العلل النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية، لا يجب البحث عنها في أدغة الناس... لكن في التغيرات في أساليب الإنتاج والتبادل. لا يجب البحث عنها في الفلسفة، لكن في اقتصاديات كل عصر خاص»<sup>(٢)</sup> وقد ناقشت هذه المغالطة في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (الفصل الخامس)، وفي الكتاب الأول من هذه الثلاثية (الفصل الثالث بعنوان «العقل صانع التاريخ، والاقتصاد مادة التاريخ»). وسأرجع إلى مناقشتها في الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ.

وخلاصة المناقشة، أن الاقتصاد هو الأرضية «الأساسية» المفعولة أو المحددة (بفتح الدال)، وليس القوة «الرئيسية» الفاعلة أو المحددة (بكسر الدال)، وأنه يشبه مادة التمثال الذي يكون الفنان يفكره وعمله الفني هو صانعه.

وثانياً، أنه اعتبر «نوع الملكية» معيار تحديد هذا الجانب الاقتصادي الذي جعله صانع التاريخ.

لقد أطلق ماركس على الأساس الاقتصادي اسم «أسلوب الإنتاج - mode of production»، بمعنى أسلوب الحصول على ضرورات الحياة. وقال إنه يتكون من: ١- «قوى الإنتاج» أي أدوات الإنتاج والشتغلين في الإنتاج. ٢- «علاقات الإنتاج»، أي العلاقات التي تقوم بين الأطراف المشتركة في الإنتاج بناءً على ملكية «وسائل الإنتاج» (وكلمة وسائل الإنتاج أوسع من كلمة أدوات الإنتاج، لأنها تشمل كل مواد الإنتاج ومؤسسات الإنتاج). وتتغير أدوات الإنتاج أولاً (ولم يعترف بأن هذا يحدث نتيجة «تغير» الذهن البشري و «تغير» السلطة الاجتماعية)، فتتغير قوى الإنتاج، ومن ثم تتغير طبقاً لها علاقات الإنتاج أيضاً، أي أسلوب الإنتاج أو الأساس الاقتصادي. ونتيجة تغير الأساس الاقتصادي، تتغير كل البناءات الاجتماعية والفكرية التي ترتكز فوقه!

ورغم أنه اعتبر أن تغير أدوات الإنتاج هو نقطة البدء، إلا أنه لم يعتبر أدوات الإنتاج معياراً للنظام الاقتصادي أو للعصر الاقتصادي (على غرار ما يقال مثلاً عن العصر الحجري والعصر الحديدي وعصر طاحونة الهواء وعصر البخار، الخ). ولكنه جعل معيار النظام أو العصر الاقتصادي ومن ثم الاجتماعي والسياسي والفكري، هو نوع «ملكية وسائل الإنتاج». ومن هذا المنظر، قسم النظم أو العصور إلى: مشاعية بدائية، ونظام عبودي (حيث ملكية العبيد)، ونظام إقطاعي (حيث ملكية الأراضي الكبيرة وعبيد الأرض)، ونظام رأسمالي (حيث ملكية رؤوس الأموال والمؤسسات الخاصة واستخدام ما يسمى عبيد الأجر)، ونظام اشتراكي (حيث الملكية العامة للاقتصاد تحت حكم العمال).

لكن الحقيقة أن العصور التاريخية لا يمكن أن تتحدد من هذه الزواية أو غيرها من الزوايا الاقتصادية. فالتنظيم التاريخي القديم في اليونان وعند الرومان، كان أقرب إلى النظام الحديث

(١) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، الطبعة الإنجليزية المذكورة، المجلد الثاني، ص ٤٠٥.

(٢) نفس المرجع، المجلد الثاني، ص ١٢٨.

من النظام القطاعي، وكان أبعد عما يتصور ماركس أنه شبيه له باسم النظام العبودي الشرقي. والنظام القطاعي الأوروبي بعد انتشار ظاهرة «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات منذ القرن الثاني عشر، أصبح مختلفا عن النظام القطاعي السابق، فضلا عن اختلافه نوعيا عن النظام القطاعي الشرقي. وخصائص المراحل الأولى مما يسمى الرأسمالية أو النظام البرجوازي قبل تكوين الاحتكارات أو اشياء الاحتكارات منذ القرن الثامن عشر، كانت أبعد كثيرا عن خصائص المراحل الرأسمالية التالية وأقرب كثيرا إلى النظام اليوناني الروماني بل وإلى النظام الاشتراكي العقلاني. وفي مقابل ذلك كله، نجد مثلا أن مجتمعات الشرق وخصوصا مصر، استمرت منذ أقدم العصور الفرعونية حتى الحملة الفرنسية في القرن الثامن عشر خاضعة لنظام يكاد يكون واحدا - أو على الأقل لنظم اقتصادية اجتماعية متشابهة جدا لا ترتبط بعصور تاريخية من النوع المذكور، بل كانت عبارة عن نظم دينية متتالية بدأت منذ فرعونية مبنا وتطورت إلى المسيحية والاسلام.

فإذا استرجعنا ماسبق توضيحه كما ذكرت في كتاب الفلسفة وفي كتاب الديمقراطية، عن أن العقل هو المعيار الجوهرى للتصنيف التاريخي، وأن ثنائية العقل واللاعقل تعبر عن التناقض الرئيسى في تطور المجتمع والتاريخ، وأن المعنى الأصلي لكلمة الاشتراكية في اللغات الأوروبية هو «المجتمعية» أى التدبير والتطوير العقلاني للمجتمع، نستطيع أن نعيد تصنيف النظم التاريخية بناء على ذلك تصنيفا صحيحا منطقيا، كما يلى:

١- النظام البدائي كنظام سابق على المنطق prélogique (بتعبير ليوى بريل)، أى كنظام تصنعه ذهنية لم تصل إلى العقل والمنطق.

٢- نظام التحرر الذهني العقلاني أو شبه العقلاني: مثل نظام المدن البرجوازية في شمال مصر قبل فرعونية مبنا، والهجرات التي انطلقت منها إلى الشام واليونان وغيرها. ومثل نظام المدن اليونانية القديمة ثم الرومانية. ثم نظام «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات في أوروبا منذ القرن الثاني عشر. ثم المراحل الأولى من النظام الرأسمالي، وبشكل متناقص في المراحل التالية حتى الحرب العالمية الثانية. وهذا فضلا عن النظم المؤقتة التي وصلت إلى درجة أو أخرى من التحرر الذهني شبه العقلاني في المهاجر اليونانية الرومانية القديمة في فارس والهند والشرق الأقصى، ثم النظم المؤقتة أيضا في الشرق الأوسط وآسيا بعد الفتوحات والهجرات الأوروبية الحديثة منذ القرن التاسع عشر.

٣- نظام القهر اللاعقلى (الغيبى أو العسكرى أو الدهماني). وهذا هو النظام الذى ساد فى معظم بلدان الشرق وخصوصا مصر منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وفى أوروبا فى العصور الوسطى.

وفى هذا التقسيم التاريخي، نجد أن المسألة لا تتعدد بالاقتصاد ولا ترتبط بعصور زمنية ولا بترتيب محتوم لا يتراجع، لكن القدرات الاجتماعية للعقل البشرى - التى تتوقف على درجة ظهور قدرات الحكم العقلاني، والذى تجهضها أو تقهرها أو تحطمها أجهزة التحكم اللاعقلاني التى تصنع وتفرض التدهور واللاعقل - هى التى تحدد ما يتحقق من هذه النظم فى أى مكان أو زمان، وهى التى تحدد درجة العقلانية أو اللاعقل فى كل منها. ولما كان العقل هو صانع الاقتصاد - كما هو صانع كل المستويات والجوانب الحضارية الأخرى فى المجتمع - فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادى الاجتماعى يتحدد بدرجة العقلانية أو اللاعقلانى التى تصنعها أجهزة السلطة التى تتحكم فى قدرات العقل الفردى والاجتماعى.

وهنا تنتقل إلى النقطة الثانية فى مغالطة ماركس، وهى اعتبار «نوع الملكية» معيار

تجديد الأساس أو النظام الاقتصادي، الذي اعتبره خطأ معيار تجديد البناء الاجتماعي والسياسي والفكري.

### النظم الاقتصادية

إذا طبقنا في تصنيف الاقتصاد أيضا معيار «العقل واللاعقل» وليس معيار «نوع الملكية»، سنصل كذلك إلى نظم اقتصادية لا ترتبط بعصور زمنية ولا بترتيب محتوم لا يتراجع. وإذا تنقسم أساسا إلى نوعين، يمكن أن يتحققا بدرجة أو بأخرى إذا تحققت بهذه الدرجة أو تلك شروطها وظروفهما في أى مكان أو زمان. وهذان النوعان هما: ١- نظم التحرر الاقتصادي. ٢- نظم القهر الاقتصادي.

وكما أوضحنا في الكتاب السابق، فإن التحرر الذهني العقلائي يجب أن يترجم في نهاية المطاف إلى تحرر ذهني أو عقلائي للفرد كفرد، يقاس أفقيا ورأسيا باتساع عدد الأفراد المتحررين وارتفاع أو عمق درجة التحرر أو العقلائية. وهذا ينطبق أيضا على تجديدات التحرر الاقتصادي والقهر الاقتصادي.

ففي أى مكان أو زمان أو مجتمع يعاني من ظاهرة الندرة أى عدم التوازن بين المنتجات والاحتياجات، يكون معنى نظم «التحرر الاقتصادي» هو تحقيق حقوق وقدرات والتبادل الاقتصادي» على أساس قواعد «العادلة الاقتصادية» بين عدد كاف من الأفراد. وهذا ما تحقق بدرجة أو بأخرى في النظم اليونانية والرومانية مثلا. ثم في «المدن الحرة». ثم في المراحل الأولى مما يسمى النظام البرجوازي، وبشكل متناقص في المراحل التالية من الرأسمالية، ثم في النظم الاشتراكية العقلائية. وبدعوى أنه بقدر الدرجة المتحققة من التحرر الاقتصادي والعادلة الاقتصادية، تتحقق في المجتمع إمكانات التكامل والتوافق والاستجمام والارتفاع.

أما نظم «القهر الاقتصادي»، فترتبط بالتنافر والتطاحن والتدهور وانعدام دوافع أو حوافز وتلقائيات العمل والنشاط. وهي تعني (في أى مكان أو زمان أو مجتمع)، انعدام أو تضائل أو تناقص حقوق وقدرات «التبادل الاقتصادي»، وفرض أساليب الظلم والاستغلال والاستعباد الاقتصادي. ولما كان الاقتصاد في الظروف المذكورة يفترض التبادل الاجتماعي أو السوقى، فإن النظم التى ينعدم أو يتضائل فيها التبادل الاقتصادي، تعتبر في الحقيقة نظما «لا اقتصادية» متخلفة وعاجزة. وأوضح أمثلة هذه النظم، هي طبعها النظم المبردية الشرقية الفرعونية، ونظام عبودية الأرض الأرستقراطية في اسبرطة القديمة التى كانت تمنع النقود والتبادل السوقى (وكانت تنافس أثينا على حكم اليونان القديمة)، ونظم عبودية الأرض في أوروبا في العصور الوسطى. لكن لأن هذه النظم كانت تستغل نوعا جبريا غير سوقى من التبادل الاجتماعي (هو التبادل الجبرى بين الحد الأدنى لضرورات المعيشة وبين العمل المبردى من أجل الحكام الكهنوتيين أو الأرباب أو السادة أو ملاك الأرض)، فضلا عن أنها كانت محتوى على مواقع تمارس بعض التبادلات الاقتصادية مع نظم أخرى خارجية، ثم لأن كلمة «اقتصاد» لها معنى آخر عام هو تدبير مستلزمات المعيشة عموما، يمكن وصف تلك النظم بأنها نظم اقتصادية من النوع الجبرى القهرى الظالم غير التبادلى.

ومن حيث القهر والظلم، فإن زيادة درجة الاحتكار والتحكم الاقتصادي الاستغلالي الظالم وإهدار القيم الاقتصادية الحقيقية في نظم الرأسمالية (وخصوصا الرأسمالية الحكومية)، يجعلها تنتمى أيضا إلى نظم القهر الاقتصادي، رغم اعترافها ببعض الحقوق والقدرات المتناقصة للتبادل الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى، فنظم التحرر الاقتصادي يمكن تقسيمها إلى نوعين:

١- نوع مؤقت، لأنه يتطور في طريق مسدود بدون سلطات عقلائية قادرة، وبدون قواعد

وتنظيمات وميكانيزمات حاسمة. ومن أمثلة ذلك، الاقتصاد الأثيني في عصر التحرر، واقتصاد المدن الحرة الأوروبية، والمراحل الأولى من الاقتصاد البرجوازي.

٢- نوع قابل للاستمرار والتطور الارتقائي في طريق مقترح. وهو فقط الاقتصاد الاشتراكي المرتبط بسلطات اشتراكية عقلانية قادرة، وقواعد وتنظيمات وميكانيزمات اشتراكية حاسمة.

أما نظم القهر الاقتصادي، فيمكن تقسيمها أيضا إلى نوعين:

١- نظم القهر الاقتصادي الموجب: وهي التي تقارس الظلم والاستغلال والنهب الاقتصادي من أجل الاستحواذ على بعض الأرباح من عمل الكادحين ودخل المستهلكين. وهذا واضح في نظام الرأسمالية الاحتكارية الطفيلية، فضلا عن تصرفات مكتنزي الذهب والفضة من أغنياء الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين في العصور الوسطى.

٢- نظم القهر الاقتصادي السالب: وهي تلك التي تقارس عمليات القهر والاضغاع والاذلال الاقتصادي والحرمان والافتقار الاقتصادي، كجزء من عمليات القهر الاجتماعي واللاعقلي والتجهيلي واللا أخلاقي، التي، أي بدون استهداف أرباح أو مكاسب «اقتصادية» مباشرة. وهذا هو ميكانيزم جمهور الكلب لضمان خضوعه، أو منع تسمينه لتجنب عدوانه. وهي «نظرية» بناء الأهرامات وغيرها من أعمال السخرة الجماعية (= عذاب الهون الذي اشتق منه اسم سينكس / أبو الهون أو الهول) بدون الحصول من وراء ذلك على ملهم واحد!

ولقد كان من أهم وسائل التضليل والخداع الكهنوتية الفرعونية القديمة، التي نجلد رواسيها في «الكتاب المقدس»، التركيز على عامل الأرباح أو المكاسب المباشرة للتغطية والتموية على السبب الرئيسي الأكبر للظلم والقهر والعدوان في التاريخ، وهو معارضة العقل والعقلانية. في هذا الاتجاه، أوردت كل الأنابيل مثلا قصة يهرذا والمسيح، فجعلته خائنا مقابل مبلغ مالي هو ثلاثون قطعة من الفضة (وانتفتت كل النصوص على مقدار هذا المبلغ، رغم اختلافها في موضوعات أهم كثيرا، ومنها مثلا تاريخ ميلاد المسيح نفسه). بل ووصل الأمر إلى درجة أنهم اخترعوا سببا «اقتصاديا» من نوع الربح الخاص لتبرير التمسك بالوثنية ومقاومة المسيحية، هو دفاع صاغة الفضة عن ثرائهم وأرباحهم الناتجة من صناعة التماثيل الفضية للألهة! (انظر مثلا «أعمال الرسل» ١٩/٢٤-٢٩). وعلى غرار هذه «النظرية» عن تجارة وصناعة الآلهة، قالت الماركسية اللينينية بـ «نظرية» تجارة وصناعة الحروب من أجل الأرباح الرأسمالية<sup>(١)</sup>

وهذا يوضح أن تصورات الماركسية اللينينية عن الرأسمالية وعن المادية الاقتصادية، هي امتداد للتضليلات الكهنوتية القديمة. وليس أدل على ذلك، من أن وسائل التضليل قبل

(١) بعد كتابه هذه الفصول بثلاثة عشر عاما، ثم بعد تجهيز الكتاب للطبع، ظهرت في التلفزيون المصري قصة سلسلة تؤكد أن أجهزة وشبكات التحكم التجهيلي اللاعقلي، لاتزال حتى اليوم. (بعد تحرير المعسكر الاشتراكي من الماركسية) تلعب على أسطورة الذهب والفضة (مع الجنس والمفريات الأخرى المكلمة)، ولاتزال تزورها وترسخها في الأذهان المتخلفة وفي الرأي العام الاتعالي السطحي، كتفسير مضلل لظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية! بل إنها توظف لخدمة هذا الاتجاه، الكتاب المدعومين ذوي الأسماء المصنوعة، من المتركسين أو المهجنين ببعض صفات التمرس من الناصريين وأتباع العسكريين القوميين، الخ! والفضة الاثارية المسلسلة المشار إليها، اسمها «فضة المعنوي» وهؤلاء الذين يتابعون هذه المسلسلات (كما يتابعون مسلسلات كرة القدم والرقص وما إلى ذلك)، يقولون إن اتجاهي- الذي يمر عند عنوانه- يؤكد التفسير الديني القديم عن أن الفضة هي أصل كل داء، وهي صانعة الفساد والتدهور ولهذا لقيت من بئمة وسائل الاعلام الحكومي والمكلمة للحكومة، درجة هائلة من التكريم.



ماركس، فسرت عدوان بريطانيا على الصين فيما يسمى «حرب الأفيون» (عام ١٨٤٢ قبل أن يبدأ ماركس إصدار نظرياته غير العلمية باسم العلم)، بأنها حرب من أجل أرباح الأفيون، وليس من أجل تحطيم العقل الصيني - كهدف تدفع وتضحي من أجله أجهزة صناعة التدهور واللاعقل! وبهذا التصور التضليلي التعميبي القديم ثم البرجوازي، تكررت بغيفات ماركس وإنجليز ولينين ولطريقهم عن أرباح الرأسمالية وأرباح الفكر الرأسمالي والحروب والفتوحات الرأسمالية، وعن أن قضح «أرباح» الكنيسة أهم من قضح «أفكار» الكنيسة، الخ! ولم ينتبهوا إلى أن الهدف وراء كل مخططات وعمليات العنوان والجرام والاقتصاد اللغوي والأخلاقي، هو أن أعداء الانسانية - بتعبير الشاعر الشيوعي الفرنسي إيلوار - «يبعثون عن العيون التي تبصر في الظلام لكي يبقأوا»!

وعلى كل حال، فإن ما يؤدي إليه هذا التصور الكهنوتي الساذج من تضليل وتجهيل وتمعية على العلل والتفسيرات الحقيقية للنظم الاقتصادية والاجتماعية ولتطور المجتمع والتاريخ، وما يؤدي إليه من «تبرير» لاتجاهات العداء للعقلانية والفكر والارتقاء، إنما يبين لماذا حافظت الأجهزة العليا للتحكم البرجوازي الشامل - يختلف الوسائل غير المباشرة ووسائل التعطيم ورد الفعل العكسي - على انتشار أفكار الماركسية اللينينية، ولماذا أصبحت عملية تحرر الاتحاد السوفيتي والمعكسر الاشتراكي منها عملية مستحيلة قبل أن يحقق تفوقه العسكري والاشعاعي على المعسكر البرجوازي.

\*\*\*

\*\*\*

في نهاية هذه التحليلات الايديولوجية والفلسفية للقضايا والمشاكل الاقتصادية، يمكن أن نختم الكتاب بتكرار التأكيد على المبدأ الأعلى والأكبر لكل الدراسات والتفسيرات والحلول الصحيحة المطلوبة. هذا المبدأ الذي لن نل من تكرار الحديث عنه، هو الذي يستطيع أن يقدم الاجابة عن السؤال التقليدي المعروف، الذي ناقشناه أيضا عندما تناولنا في الكتاب السابق نوعية الديمقراطية المطلوبة ودور الأجهزة العقلانية في صناعة الطريق الجديد المطلوب، ألا وهو: ما الحل إذن لتحقيق تطور اشتراكي مفتوح؟ وما العمل لاقامة اشتراكية صحيحة؟

الجواب كالمعتاد هو:

الشرط الأول والأكبر، هو وجود أجهزة عقلانية علمية تصنع سلطة عقلانية علمية - بواسطة ومن خلال وبالالتحام مع الاعتماد على - فريق من المفكرين والعلماء العقلانيين.

فلا توجد «وصفة جاهزة» لحل المشاكل الاقتصادية أو غير الاقتصادية في ظل نظام معين وفي ظروف عصر معين، لأنه لا توجد «وصفة جاهزة» لحل أي مشاكل من أي نوع في أي مجال رقى أي ظروف. لكن توجد وسيلة أو أداة (= أورانجان بالتعبير الفلسفي القديم)، هي العقل، أي العلم والمنطق الذي يصنع المفاتيح الجديدة أو يعيد تشكيل المفاتيح القديمة، ليكون كل مفتاح منها مناسباً لكل باب مغلق، بحيث تؤدي إلى الانطلاق إلى الأفاق لتواصلة الارتقاء. فإذا وضعت المشاكل في أيدي العقلانيين أصحاب العقل الأرقى والأندركريا، وأعطيتهم السلطات والامكانيات وجعلتهم تحت قيادة عقلانية راقية تحقق لهم التخطيط والتنظيم التكاملي الشامل المطلوب، فإن أي مشاكل لا يمكن أن تستعصى على قدرات الانسان سيد هذا الكون. والعكس بالعكس. فاصنع العقل الراقى أولاً، لأنه هو الذي يستطيع أن يحل لك مشاكل المجتمع والاقتصاد وكل مشاكل الحياة والسلوك والفكر، وهو الذي يستطيع أن يصنع لك المجتمع الراقى والاقتصاد الراقى والتقدم الراقى للطبيعة والانسان.

إن طريق الارتقاء لاسيَّيل إليه إلا بالعقلانية والفكر الحر. وفي مقابل ذلك، فإن طريق التدهور - حتى لو لم يكن مخططاً ومستهدفاً ومصنوعاً عن عمد - هو الطريق الذي ينتج بالضرورة عن استخدام وسائل اللاعقل في محاولة تدبير الأمور وحل المشاكل، أى طريق استخدام العميان أو حتى متوسطى البصر. ومعنى ذلك أنه الطريق الذى ينتج بالضرورة عن استخدام ذوى القدرات الفكرية المنخفضة بدرجة أو بأخرى، والغيبيين والجهلة أو التجهيليين، ومنخفضى الكفاءة والخبرة، وضيقى الأفق والسطحيين والمتخصصين تخصصاً مغلقاً، وأصحاب التفكير الحسى الجزئى المباشر الذى يتوه فى جزئيات التدهور الشامل ويغرق فى طوفان العماء اللاعقلية.

فاستخدام العميان - أو حتى متوسطى البصر - فى محاولة حل المشاكل الدقيقة العريضة المستعصية، لا يودى فقط إلى الفشل فى حلها، لكنه يودى بالضرورة إلى تفاقمها على المدى القريب أو على المدى البعيد. وتعتبر الحكمة العقلانية للدهشة من هذا الميكانيزم، بقولها: «إن الجاهل (أى باللفظة المعاصرة اللاعقلية) عدو نفسه». هذا حتى إذا كان حسن النية صحيح الهدف، يريد النفع فيصنع الضرر والأذى ألماً باله إذا كان شريفاً إذا أهداب وتطلعات فاسدة؟

أما الحل، فنجد فى العبارة اليونانية القديمة التى تقول: إنه لاسيَّيل إلا أن يكون الفلاسفة حكاماً أو أن يكون الحكام فلاسفة. وهذا يعنى بلغة العصر، توسيد الأمور والمشاكل لأصحابها الذين هم العقلانيون العلميون ذوو الفطرة السليمة، ممن يجمعون بين التخصص النظرى والعلى وبين التكامل الفلسفى الموسوعى والفكر الحر.

(٣)

## تذييل اقتصادى

(عن معالم خط التدهور البشرى)

إذا كان العقل (بل والمخ الحيوانى) جهاز تصنيف،  
فمعنى ذلك أن الأرقام ليست رموزاً صماء محايدة كما  
يتصورون، ولكنها وسائل تصنيف تخضع لمنظور تحديد  
معين.

وكما أنك تستطيع أن تصنف البشر مثلاً من منظور  
الجوهر الانسانى وهو القدرات الفكرية، كما يمكن أن  
تصنفهم من منظورات أخرى ثانوية، مثل الوزن  
والخصائص البدنية أو الملابس والمأكولات والأصول  
الدينية، الخ، كذلك يمكنك أن تستخدم وسائل الإحصاء  
والاعتماد والحساب بطريقة تفيد أو تطمس التصنيفات  
الجوهرية للوقائع الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا، نجد أن النجاح الاقتصادى الصحيح  
لايعنى بالضرورة زيادة حجم الأجر أو الأرباح أو البيع  
والشراء، ولكنه يعنى زيادة أى وقائع اقتصادية تخدم  
الارتقاء العقلانى للفرد والمجتمع.

## إمساكية أرقام ووقائع نمطية

هذه بانوراما إحصائية للوقائع الاقتصادية الاجتماعى. وكلمة «بانوراما» لاتعبر هنا عما يشبه صور «صندوق الدنيا» كما أصبحت تعنى أخيرا، ولكن تعبر عن المنظر العام الشامل للوقائع، أى طريقة النظر التلسكوبى (= الاجمالى السريع والمتفحص أيضا) بمعنى طائر يحلق فوق متاهات التفاصيل.

وأرقام هذا التذييل كنت أجمعها لنفسى - ليس للبحث، ولكن لمجرد استخدامها فى صياغة تصوراتى عن الجانب الاقتصادى الاجتماعى من التطورات السياسية والتاريخية. ولهذا، فالمقصود بها تقديم صورة توضيحية، من خلال أمثلة نمطية أو عينات جزئية نمطية تعبر عن المعالم العامة للواقع. ومن هذه الأرقام، يتحدد الخط العام للتدهور الشامل، ويتضح أن دورته الحديثة بدأت الانحدار قبل استقرار كارل ماركس فى لندن، وقبل ظهور تأثيرات الماركسية كنظرية فاشلة، ومن ثم قبل انتشار محاولات التمركز فيما يسمى فى العالم البرجوازى باسم النظريات «الثالثة»، أى النظم الرأسمالية الحكومية القومية والدينية، الخ (وأبرزها النظام النازى).

وبعض هذه الأرقام مأخوذة من مطبوعات أو بيانات رسمية، وبعضها من مراجع موثقة (منها دوائر المعارف ذات القيمة الأكاديمية وكتب التاريخ)، وبعضها من مطبوعات عامة راجعتها بعد ذلك بالوسائل المتاحة. لكن منها أيضا أرقاما تقديرية خاصة، أشرت إلى طابعها التقديرى. وعلى كل حال، ولأنها ليست أرقاما للاستخدام الأكاديمى، فقد راعيت فيها كل ما يمكن من تركيز واختصار، بدون إشارات مرجعية فى الغالب.

إن هدف هذه الأرقام هو باختصار إثبات لاعقلانية الاقتصاد البشرى: التخطيط التدهورى اللاعقلى، أو الفوضى والفساد واللاتخطيط واللاعلم واللامنطق، ثم انعدام القيم الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية التى يجب أن يقوم عليها أى اقتصاد سليم، بل وانهايار البيئة والظروف الطبيعية والصناعية للحياة على هذا الكوكب!

## (١) أحجام القيمة الاقتصادية تاريخيا

التقود هي وحدات القيم الاقتصادية، التي تعبر من ثم عن مستوى أحجام تلك القيم. وتبين الكثير من القرائن التاريخية على العصور القديمة والوسطى، أن طواحي التدهور الاقتصادي الجذرى والانتكاش الجذرى لامكانيات البيع والشراء، أدت إلى إلغاء أو اختفاء وحدات التقود ذات القيمة الكبيرة نوعيا، لتحل محلها وحدات التقود الصغيرة القيمة. وفى مقابل ذلك، فإن الارتفاع الجذرى أو الجنونى فى الأسعار وما يسمى التضخم والانهيار الجذرى فى القوة الشرائية للتقود، أدى على العكس إلى إلغاء أو اختفاء وحدات التقود الصغيرة نوعيا، والتعامل بوحدة التقود الكبيرة.

وتقوم تفسيراتنا التاريخية لمثل هذه التغيرات الكيفية، على أساس أن مسار التاريخ يتكون من محصلات الصراع بين العقل واللاعقل، ولا يتكون من «دورات» حتمية أو مكتوبة بالقضاء والقدر الغيبى أو المادى والاقتصادى. فمثل هذه التصورات، هي تصورات كهنوتية قديمة، تكررت بعد ذلك فى «أسفار الأنبياء» فى الكتاب المقدس، ثم فى نظريات المفكرين الدينيين فى اللاهوت المسيحى وعند ابن خلدون فى العصور الوسطى، ثم عند ماركس فى لندن. فى العصر الحديث (ليس فقط فى حكاية «دورات» العصور التاريخية، لكن أيضا فى حكاية «الأزمات الدورية» التى أصبحوا يبررون بها المجازى البرجوازية). وفى مقابل ذلك، يرى التصور العلمى أن الحضارة العقلانية الأولى للبشر بدأت فى الشمال المصرى (البحراوى/ الإيوى أو اليونانى الأقدم فى الألف الرابع قبل الميلاد، ثم دمرتها الفرعونية الجنوبية منذ عهد مينا، فانتقلت قسما منها (= قسما شعبة برومثيرس اليونانية) إلى الشام ثم غرب الأناضول ثم البلقان ثم غيرها شرقا وغربا - فرارا من المطاردات الدموية ومحاولات الإبادة والكوارث الجرامية الشاملة التى تخصص فيها أدوات وشبكات وقطعان أجهزة الكهنوت واللاعقل. ولأن طبيعة النظام الاقتصادى تتوقف على درجة ارتفاع وعقلانية - أو درجة تدهور ولاعقلية ودهمانية - النظام الحاكم كمنشول عن حياة المجتمع والفرد، لهذا نرى أن خط التدهور البشرى العام الذى بدأ منذ فرعونية مينا الكهنوتية اللاعقلية، شمل النظام الاقتصادى أيضا كنظام معيشى وكنظام تبادل سوقي. والعكس بالعكس، بالنسبة لفترات التقدم أو الارتفاع العقلانى التى كانت تتكرر فى نوبات مؤقتة تنطفئ بعد عدة قرون، وذلك فى العصور القديمة والوسطى، ثم فى بداية عصر الإحياء الحديث: الذى تمخض عن قيام وتطور أول قدرات عقلانية حاكمة فى التاريخ، استطاعت أن تحكم الموت على القوى العريضة للتدهور والدهمانية واللاعقل، وأن ترسى المقدمات الواقعية للأمل فى صناعة طريق بشرى جديد للارتفاع الاشتراكى المفتوح.

بهذا التصور للتاريخ وللتطور الاقتصادى وللقيمة الاقتصادية، وللتقود كصور تعبيرية أو تمثيلية للقيم الاقتصادية، يمكن أن نتأمل بعض الوقائع التاريخية عن تطور أحجام قيم التقود.

### وحدات التقود فى مصر الفرعونية

لم تظهر أى نقود فى مصر الفرعونية منذ عهد مينا، إلا أخيرا من خلال الفتوحات اليونانية ثم الرومانية. ولم يكن الذهب والفضة يستعملان داخل مصر إلا فى المعابد أو فى قيور كبار الموتى وقصور كبار الأحياء هنا، رغم أنه توجد قرائن تاريخية كثيرة (منها استخدام اسم «حور» حارسا للذهب، حيث بدأ حور فى الوجه البحرى كرمز للعقل قبل أن يتحول فى ظل الفرعونية إلى معبود مقدس) تشير إلى أن الذهب كان يستخدم فى التعامل الاقتصادى فى المملكة البحراوية فى شمال مصر قبل اكتناص مينا والفرعونية الجنوبية.

## وحدات النقود كوسائل للمبادلة السوقية خارج مصر فى العصور القديمة المعروفة تاريخيا

### فى إسرائيل القديمة

كانت وحدات النقود المعروفة هناك منذ حوالى القرن العاشر قبل الميلاد ، عبارة عن «أوزان من الذهب أو الفضة» ، على شكل قضبان معدنية صغيرة أو أصابع معدنية موزونة ومصكوكا عليها وزنها . وأسماؤها ترجع فى الحقيقة إلى أصول لقوية بحراوية / يونانية أقدم غير مسجلة تاريخيا . ومنها :

- التالنت talent (وباليونانية تالنتون وباللاتينية talentum) : عملة من الذهب أو الفضة تراوحت أوزانها بين ٢٦ كيلو جرام و ٣٤ كيلو جرام = ٣٠٠٠ شيكل . (وقبحة هذه العملة إذا كانت من الذهب تساوى بمئات اليوم حوالى مليون جنيه) .  
- المين mine (من نفس أصل الكلمة اليونانية اللاتينية إمين / همين hemina التى اشتقت منها الكلمات الأوروبية mint و mine منجم و money) = حوالى ٥٧٠ جم = ٥ شيكل .

- الشيكل sicle (من أصل كلمات seco و sica للتعبير عن القطع والتصل الحاد المذهب ومن ثم السك أو الصك) = حوالى ١١ جم (وإذا كان هذا الشيكل من الذهب فانه يساوى بمئات اليوم حوالى ٣٦٠ جنيه ، وإذا كان من الفضة يساوى حوالى ٧ جنيه) .  
- البيكواه / بيقواه bequa (من الأصل اليونانى اللاتينى pecna الذى كان معناه القديم يعبر عن الكائنات الحية الصغيرة مثل الأسماك والدواجن ، ثم عن الأغنام ، ثم تطور معناه المتأخر إلى الماشية الكبيرة pecus majus) = ١/٢ شيكل . وهذه القيمة النقدية كانت تعبر عن القيم الاقتصادية المنخفضة للحيرانات الصغيرة .

### فى الحضارة اليونانية المعروفة

المعلومات المسجلة والمعروفة تاريخيا عن تلك الحضارة التى ظهرت فى البلقان وغرب الأناضول منذ القرن التاسع قبل الميلاد ، تشير إلى أنها جاءت متأخرة بعد ما يسمى الحضارة الميكينية / الميسينية التى بدأت من القرن السابع عشر قبل الميلاد ، والتى ظهرت بدورها بعد مراحل أسبق تنسب إلى ما يسمى الايونيين Ionians والدوريين Dorians ، الخ ، أى ما يسمى عموما «البحراريين» أو اليونانيين الأقدم (الذين أسميهم الايونيين بالمعنى العام) ، والذين يسمون فى الاصطلاح الشائع فى كتب التاريخ Pelasgians / البلاجيين (انظر فى القواميس القديمة الكلمة اليونانية اللاتينية pelagus و pelagus) . والمعروف أن هؤلاء وصلوا إلى الأراضى اليونانية من حوالى ٢٦٠٠ ق. م (بعد هجرات أسبق شملت الشام وغرب الأناضول ورعا اليونان) . ولهذا يعبر المؤرخون العلميون لليونان القديمة عن تلك العصور السابقة باسم عصور الظلام ، ويسمون العصور المعروفة باسم عصور الاحياء والنهضة . والذى نتناوله هنا ، يتعلق بالنوبة أو الدورة الأخيرة من نوبات أو دورات النهضة والاحياء لليونان القديمة ، التى تنسب مصادرها (تمكيسيا) إلى الدول اللاعقلية التى طردتهم من الشام وفارس وتركيا ، وفيما يلى أهم عملاتهم المعروفة :

- البيكو Pekus : ومعناها عندهم «الثور» كعملة أو وسيلة تبادل (وهذا يزيد سعره اليوم عن ٦٠٠ جنيه) .

- الدراخما / دراكا أو ذراهما (درهم) : ومعناها عندهم «حفنة» Handful . والذى وصلنا تاريخيا ، أنها كوحدة نقود كانت حفنة أصابع معدنية حديدية (= مسامير) . لكن المؤكد أنها

كانت في الأصول الأقدم، حفنة أصابع ذهبية أو فضية. وهذه الدراخمة =  $\frac{1}{4}$  أوقية.  
 - المين mina / mna = ١٠٠ دراخمة. (وكانت هذه الكلمة تستعمل أيضا في اللغات اليونانية اللاتينية القديمة بمعنى النقود الذهبية والفضية عموما).  
 - الأوقية uncia / unkia = ٣ دراخمة. وكانت تعني  $\frac{1}{4}$  (أى واحد على اثنى عشر من الرطل).

- الرطل (أو الجنيه) libra / lipra = ١٢ أوقية.  
 - الثالثة (تلتون): وكان الثالثة الأثني المعروف يزن حوالى ٢٧ كيلو جرام من الفضة (وتبلغ قيمته بعملات اليوم حوالى ١٦ ألف جنيه).  
 وكانت مثل هذه العملات تستخدم أيضا في فارس القديمة والشام. وقبل القرن السادس قبل الميلاد، كان اليونانيون يستعملون في المادة مزيجاً من الذهب والفضة يسمى «كتلة الكهرمان» أو «العنبر الأصفر» lump of electrum. لكن منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد، اقتصر معظمهم على الفضة.

### في الحضارة اليونانية الرومانية اللاحقة

بدأ الرومان باستعمال النحاس، ثم انتقلوا إلى الفضة بعد انتصاراتهم في القرن الثاني قبل الميلاد. ثم بعد ذلك انتقلوا إلى الذهب. لكن بعد الصعود الذهبى، رجعوا إلى الهبوط النحاسى. وفيما يلي أهم عملاتهم:

- الجراما / الجرام grammata = دراخمة يونانى. ومنها الأبولوس =  $\frac{1}{4}$  أو  $\frac{1}{2}$  جراما.  
 - الدينار denarius: ويعنى أصلاً ١٠ أس أي ١٠ وحدة. ثم تدهورت قيمته بحيث أصبح يساوى الدراخمة / الدرهم اليونانى. أى  $\frac{1}{6}$  مين. وعند الفرنسيين القدماء أصبح يساوى من السوا

- الصوليد solidus: وأصل معناه الكتلة المعدنية السماء (مثل كتلة الكهرمان عند اليونان). ومنه اشتقت الكلمة الفرنسية sou، التى كانت تقابل في الإنجليزية الشلن، ثم أصبحت تقابل البنس أو النصف بنس (ومن ثم أصبح السور يعنى الفلس أو المليم).

- الرطل (أو الجنيه) libra: بعد الرطل اليونانى، ظهر عندهم أيضاً ما يسمى «الرطل الثقيل»، ويساوى رطلين؛ وخلال الانخفاض المستمر لقيمة عملة الرطل الرومانى، حدث في القرن الثالث تقريباً أن قسطنطين الأكبر (الذى فرض المسيحية على الرومان) قرر خفض الذهب في العملة إلى  $\frac{1}{2}$  فقط من الرطل. وللتمييز بين الرطل الثقيل المتدهور القيمة والرطل الوزنى، ظهرت كلمة pound / pondus التى تعبر عن الوزن «المعلق» أى عن ميزان المشتريات. (لكن لم تلبث كلمة pound أن تعرضت للتدهور أيضاً في مجال النقود)

وفي العصور الوسطى، كان الجنيه الرطل الرومانى يسمى في فرنسا فرنك. ومنذ القرن الثامن حتى القرن الثامن عشر، تقرر في فرنسا استعمال الفضة فقط في الرطل / الجنيه كعملة، بعد زيادة وزن الرطل من حوالى ٣٢٥ جرام إلى حوالى ٤٦٠ جرام. وكان الرطل الفرنسى أو الفرنك يساوى ٢٠ صوليد، والصوليد يساوى ١٢ دينار. (ثم انحدر الفرنك بعد ذلك إلى أقل من جرام)

### وحدات النقود الإسلامية

عند ظهور الاسلام ضد الروم والفرس، كانت توجد في الجزيرة العربية بقايا قليلة جداً من العملات البرونزية. لكن كان السائد هو استعمال العملات الذهبية والفضية، المكونة من «المشقال» الذهبى الذى كان يسمى ديناراً (وأصلها ديناريوس)، والوزن الفضى الذى كان

يسمى درهما (من دراخمة). ويقدّر الفقهاء الاسلاميون وزنهما كما يلي:  
 - الدينار العربي القديم  $\frac{1}{4}$  ٤ جرام ذهب (وقيسته بعملات اليوم حوالى ١٥٠ جنيه).  
 (وكانوا يعتبرونه فى مصر حتى عهد الملك فؤاد مساويا لثلاثة أخماس جنيه مصرى - لأن  
 الجنيه كان إذ ذاك لا يزال ذهبا/ انظر الأمير عمر طوسون فى كتابه «المالية المصرية» عام  
 ١٩٢٨. ومعنى ذلك أن الأسعار ارتفعت فى مصر فى حوالى ستين عاما فقط حوالى ٢٥٠  
 ضعفا!!)

- الدرهم العربى القديم = حوالى ٣ جرام فضة. (وقيمة هذه العملة الصغيرة التى كانت  
 تقابل المليم ثم القرش، تساوى بعملات اليوم ١٨ قرش)  
 وكان العرب يستعملون كلمة «الورق» (يفتح الواو وكسر الراء) بمعنى الفضة المضروبة/  
 المسكوكة فى أوزان قابلة للاستعمال كالمونى. لكن واضح أن أصل الكلمة مأخوذة من كلمة  
 «الورق» المعروفة، للتعبير عن استخدام «الصكوك» الورقية أو الرقوبية كعقود استلام أو  
 قسائم واجبة السداد.

### فى العصور الوسطى وبداية العصر الحديث

بدأت المراحل غير الرسمية لحركة النهضة أو الاحياء العقلية فى أوروبا، عندما بدأ  
 انتشار نظام «الدين الحرة» (= البورجات أو الكميونات) منذ القرن الحادى عشر. وارتبط  
 ذلك كالمعتاد بازدهار التجارة والعمليات التجارية الداخلية والخارجية. فظهرت  
 عملات متوسطة، فى مقابل العملات الكبرى الهائلة أو الصغرى العائفة. ولماضى إلى أهم  
 العملات:

- الفرنك: وهو كما قلت الاسم الفرنسى للرطل/ الجنيه الرومانى. وكان يساوى ٢٠ سو.  
 وقد صدر كمعلة ذهبية فرنسية لأول مرة عام ١٣٦٠.  
 - الصو (الصوليد): وكان يساوى فى بعض العهود نصف دينار، وفى عهود أخرى ١٢  
 دينارا! كذلك كان يساوى شلن إنجليزى، ثم أصبح السو الصغير = نصف بنس، والسو الكبير =  
 بنس. وهو عملة نحاسية.

- الجنواثو genoino : عملة من الذهب ظهرت فى جنوا الإيطالية فى القرن الثالث عشر،  
 ووزنها ٣ر٥٣ جرام فقط (وتساوى بعملات اليوم حوالى ١٥٠ جنيه). وواضح أن هذه العملة  
 حلت محل الجنيه/ الرطل الرومانى الذى لم يعد رطلا ذهبيا. ومن ناحية أخرى، فالحقيقة أن  
 اسم جنوا استخدم هنا - بالطريقة المعتادة فى تزييفات التاريخ وإخفاء الأصول الحقيقية  
 للأسماء - لمجرد تبرير طمس المعنى المقصود وهو الجنيه «الحقيقى»، أى الرطل الذهب الذى  
 انتهى عصره! ذلك أن الكلمة اللاتينية genuinus تعنى الطبيعى أو الصحيح الحقيقى (على  
 غرار كلمة «صاغ» التى تعنى فى التركية العربية «سليم» والتى كان يوصف بها قبل  
 الخمسينات القرش الكامل مقابل النصف قرش/ التعريف).

- بنفس الطريقة التاريخية القديمة فى تزييف الأسماء والمسميات، ظهر اسم «الجنيه»  
 الإنجليزى guinea<sup>(١)</sup>. فقد حدث فى بريطانيا بعد زيادة انخفاض الفضة، أن أصدرت  
 الحكومة عام ١٦٦٣ جنيهها جديدا من الذهب وليس من الفضة، ولايزيد وزنه طمعا عن عدة  
 جرامات - بحيث لم يكن يمكن أن يسمى livre / pound. ومن ثم أطلق عليه رسميا  
 «الجينيا» guinea (بحجة أنه مصنوع من ذهب غينيا وليس جنوا هذه المرة). وكان يساوى

(١) لاحظ أن كلمة guinea تعنى بالإنجليزية أيضا الذهب الزائف المسمى red brass، أى النحاس الأصفر  
 المطلى بالأحمر!!



٢١ شلن (زيادة شلن واحد عن الجنيه القضي١). ثم بعد إلغاء «الرطل» الفضي، رجع «الرطل» النقدي الذهبي - لكن طبعاً بوزن عدة جرامات! أي أصبح «الرطل» اسماً على غير مسمى، أو رطلاً مزيفاً يزن عدة جرامات فقط!

وبخصوص انخفاض قيمة الفضة والذهب (خصوصاً الأولي) في القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك قبل الاكتساحات الذهبية التي غيرت جذرياً أسباب ارتفاع الأسعار ثم أدت إلى إلغاء الفضة كقاعدة للعملة في القرن التاسع عشر - تقول إحصائيات تاريخية فرنسية موثقة، إن قيمة الفضة استمرت في الانخفاض بعد تدفقات الاكتشافات الجغرافية واكتشاف أمريكا، بنسبة ٢١ ضعفاً من بداية القرن السادس عشر (حيث كان ثمن الهكتو/ قمع ٢٦ رة جم فضة عام ١٥١٠) إلى الثلث الأول من القرن السابع عشر (حيث أصبح ثمن الهكتو من القمح ٣٦ رة ١٢٤٦ جم فضة عام ١٦٢٩). ثم ارتفعت قيمة الفضة نسبياً بعد ذلك نتيجة انتهاء تأثير تدفق الفضة من المناطق والمناجم الجديدة، واستمرت كما هي تقريباً من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر (عند كتابة الدراسات التاريخية الفرنسية المشار إليها). أي أن قيمتها استقرت على حوالي ١٨ ضعفاً بالنسبة لما كانت عليه في بداية القرن السادس عشر (حيث استقر ثمن الهكتو/ قمع في القرنين المذكورين على متوسط ٩٦ رة جم فضة). وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا مقياساً له استمرارية متصلة لتعديد الارتفاعات في سعر القمح منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان من الصعب جداً مقارنة الانخفاضات الهائلة التي حدثت في قيمة الفرنك الذهبي والفضي نتيجة التغييرات الجذرية المتتالية في وزنه وقيمه الرسمية، فإن المقارنة أسهل نسبياً في انخفاضات قيمة الجنيه/ الرطل الاسترليني أي الفضي الذي بقي حتى بداية القرن التاسع عشر.

- الجنيه الرطل livre/pound المسجل تاريخياً في برج لندن؛ وكان من الفضة وليس من الذهب، على غرار ما حدث في فرنسا وغيرها منذ القرن الثامن. وكان وزنه حوالي ٣٥١ جم. لكن في عام ١٥٢٧، قرر الملك هنري الثالث زيادة وزن الرطل ومن ثم الجنيه الفضي إلى حوالي ٣٧٠ جم، بينما كان التجار الإنجليز والفرنسيون المرتبطون بهم يستخدمون في أسعار السلع وزناً آخر للجنيه الرطل الفضي هو حوالي ٤٣٩ جم. وبغض النظر عن الانخفاض النسبي لقيمة وسعر الفضة قبل وبعد إلغائها كمعدن نقدي في القرن التاسع عشر وحتى اليوم، فإن قيمة ذلك الجنيه الفضي كانت تساوي بمصطلحات اليوم حوالي ٢٤٠ جنيه. ومعنى ذلك أن الزيادة السكانية الذهبية بدون زيادة في الإنتاج، مع زحف الطلب الذهبي على الأسواق، وانسلاخ الاقتصاد عن المسار والأهداف الإنسانية العقلانية، أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه الحديث خلال أقل من قرنين فقط انخفاضاً متضاعفاً مائتين وأربعين مرة بالنسبة للفضة! فما بالك بانخفاضه بالنسبة للسلع المعيارية الأكثر ثباتاً أو تضاعفاً!!

### أهم النقود الدولية في العصر الحاضر

- حتى القرن الماضي التاسع عشر، كانت بعض البلاد الأوروبية تستخدم الفضة مع الذهب كمعدنين نقديين. ثم استقر الوضع على استخدام الذهب كمعدن نقدي واحد.

- في عهد نابليون بونابرت، ألغت فرنسا اسم الجنيه/ الرطل كمزاد للفرنك، واقتصرت على اسم الفرنك (الذي كان يعني أصلاً كروت: الرطل الفرنسي١). وأصبح وزن الفرنك ٥ جرام فقط - ومن الفضة وليس من الذهب! وفي ١٩٢٨ تحولت قاعدة أو غطاء الفرنك إلى الذهب، لكن مع التخفيض المتوالي. وفي ١٩٥٩ صدر الفرنك الجديد الذي يساوي واحد على

مائة من الفرنك السابق عليها ثم توالى التخفيضات الرسمية لقيمة الفرنك الجديد أيضا.

- قبل الثلاثينيات من هذا القرن العشرين، كان سعر جرام الذهب حوالى ٧ دولار، أى كانت قيمة الدولار تساوى حوالى ١/٢ جرام ذهب (وأصبح يساوى حاليا حوالى ١/١٠ جرام ذهب). وفى ١٩٣٤ رفعت الولايات المتحدة سعر الذهب إلى ٣٥ دولار للأوقية، مما يعنى تخفيض قيمة الدولار حوالى ٧٠٪. وفى نفس الفترة تقريبا، قررت بريطانيا عام ١٩٣١ إلغاء قابلية تحويل الجنيه الاسترلى الورقى إلى ذهب، بينما استمرت بعض البلاد الأوروبية الأخرى فى نظام التحويل إلى ذهب حتى عام ١٩٣٧. ومنذ ذلك الوقت، انتقلت الاستلاخ فى قيم العملات الورقية التى انقطعت روابطها بأى قاعدة سلعية أو سلعة قاعدية Standard Commodity. أى فقدت العملة قيمتها السلعية المحددة Commodity Value. النتيجة هى أن الجنيه الورقى الذى كان يساوى جنيها ذهبيا (يقضى النظر عن الأصل الرطلى الأسبق لهذه الكلمة)، انخفضت قيمته من عام ١٩٣١ فقط حتى اليوم - أى خلال ستين عاما فقط - بما يساوى السعر الحالى للجنيه الذهب! وهذا يعنى فى مصر مثالا انخفاضاً يزيد عن ٢٤٠ مرة باعتبار عملة المائة ليرة الإيطالية أصغر العملات الرئيسية المعروفة حاليا فى الغرب، نجد أنه عند كتابة هذه السطور يساوى الفرنك الفرنسى حوالى ٥٠٠ مائة ليرة، والمارك الألمانية حوالى ٧٥ مائة ليرة، وعملة المائة ين يابانى حوالى ٩ مائة ليرة، والدولار الأمريكى حوالى ١٣ مائة ليرة، والجنيه الاسترلى حوالى ٢١ مائة ليرة. أما عملة المائة ليرة نفسها، فعقل قيمتها عن ١/٢ جرام ذهب. فإذا تذكرنا أن اسم الليرة نفسه مشتق من اسم الرطل الرومانى الأوروبى libra (بل وكانت حتى القرن الماضى تستعمل معنى «الجنيه» فى تركيا وسوريا)، يمكن أن نلاحظ من ذلك مدى التدهور الذى حدث فى قيمة الليرة الواحدة/الرطل الواحد!!

وبخصوص علاقة العملة المصرية بهذا الموضوع، سنشير إلى ذلك فى البند الخاص بمصر.

## (٢) المعالم البارزة للتدهور البشرى الحديث

كان الاقتصاديون المتأثرون بالدعوات الدينية، يزعمون (مثل دعاة العصور الوسطى) أن زيادة السكان تعنى زيادة «العمران» أو الازدهار الاقتصادى! واليوم أصبحوا يقولون إن زيادة السكان هى سبب التآزم والتدهور الاقتصادى! لكن هذا علم أقبح من ذهب! فالمقصود بالزيادة هنا، هو زيادة السكان المتخلفين - أى بدون زيادة مطابقة فى الإنتاج. وزيادة السكان بدون زيادة مطابقة فى الإنتاج، إنما يعنى تناقص التنظيم العقلانى للمجتمع، أى تدهور دور العقل البشرى وتناقص القدرات العلمية فى ميدان العلوم الاجتماعية - ومنها علم الاقتصاد الذى يتولى أسأله مراكز المسئولية فى مختلف بلاد العالم.

### الانفجار السكاني المتخلف

- كان معدل الزيادة السكانية فى العصور القديمة والوسطى أقل من ١٪، فأصبح فى القرن الثامن عشر حوالى ٣٪، ثم فى القرن التاسع عشر حوالى ٦٪. ثم فى القرن العشرين حدث «الانفجار السكاني المتخلف»! وكانت زيادة سكان العالم الثالث قد وصلت فى هذا القرن إلى ٣.٣٪ فى مقابل ١.٥٪ فى الدول المتقدمة، ثم حدث المزيد من التدهور فى نسب الزيادة.

- كان التقدير المعروف لعدد سكان العالم فى بداية القرن الرابع عشر، هو حوالى ٥٠ مليون نسمة. (وكان ذلك قبل حدوث وباء الطاعون المهل الذى استهدف إجهاض بدايات الإحياء العقلانى ووقف الرحلات والاتصالات الأوروبية وكذلك الهجرات المتبادلة بين الغرب اللاتينى والشرق البيزنطى). وفى عام ١٦٥٠ زاد عدد سكان أوروبا فقط إلى حوالى ١٠٠

مليون نسمة.

- فى عام ١٨٥٠، أصبح عدد سكان العالم حوالى مليار نسمة. وكان أكثر من خمس هذا العدد يعيش داخل أوروبا (التي بلغ سكانها عام ١٨١٥ حوالى ٢٠٠ مليون نسمة).  
وفى عام ١٩١٤ زاد عدد سكان أوروبا إلى أكثر من الضعف، فوصلوا إلى ٤٦٠ مليون نسمة يمثلون ربع سكان الأرض، بينما أضيف إلى عدد المهاجرين الأوروبيين الذين استوطنوا بلاداً أخرى خارج أوروبا فى فترة المائة عام المذكورة من ١٨١٥ إلى ١٩١٤ أكثر من ٤٠ مليون أوروبى. وأحبب الأوروبيون فى الخارج حوالى ٢٠٠ مليون نسمة من أصل أوروبى، ومن ثم أصبح مجموع العدد الأوروبى فى العالم حوالى ٧٠٠ مليون نسمة يشكلون ثلث سكان العالم كله.

- فى عام ١٩٣٠ زاد سكان العالم إلى ٢ مليار نسمة، لكن بدأ تدهور نسبة عدد الأوروبيين.

- فى عام ١٩٦٠، وصل عدد سكان العالم إلى ٣ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٠ وصل العدد إلى حوالى ٤ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٩ وصل العدد إلى حوالى ٦ مليار نسمة! وكانت زيادة عدد سكان العالم الثالث ستة أضعاف زيادة عدد سكان الدول المتقدمة، وذلك فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٥، حيث زاد عدد سكان العالم الثالث من ١.٧ مليار نسمة إلى ٣.٧ مليار نسمة (المليار = ١٠٠٠ مليون). وبذلك وصل سكان العالم المتخلف إلى نسبة ٧٧٪ تقريباً، أى أكثر من ثلاثة أرباع البشرية! وإذا سارت الزيادات بالمعدل الحالى، ستصل نسبة العالم المتخلف فى عام ٢٠٥٠ (بعد ٦٠ عاماً فقط) إلى حوالى ٨٦٪ من مجموع البشرية!

ومن ناحية أخرى، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن عدد المعوقين فى العالم (= ذوى العاهات) وصل إلى ١٠٪ من البشر (معظمهم فى العالم الثالث)!

وكانت تسجيلات الحملة الفرنسية عن الحياة فى مصر قبل خروجها من الظلام، قد كشفت عن أنه يوجد فيها أكبر عدد من العميان وذوى العاهات! والسبب الحقيقى لهذه الظاهرة، هو الميكانيزم الأذى الذى تخصصت فيه الأجهزة الكهنتوتية منذ عصور الفراعنة لاختفاء أسرار الطب مع استخدام قدراته فى صناعة واستغلال العاهات ضد العقلائية والتنوير والارتقاء،

### الحياة القاسية فى العالم الثالث

- ١٩٪ فقط من إجمالى الانتاج العالمى يتحقق فى العالم الثالث، الذى تصل نسبة سكانه إلى حوالى ٧٩٪! بل وتوجد ٤٢ دولة فى آسيا وأفريقيا يمثل سكانها ١٢٪ من سكان العالم، لكن مساهمتهم فى الانتاج العالمى تبلغ ١٪ فقط!

وبالإضافة إلى الأرقام المذكورة عن ارتفاع نسبة السكان وانخفاض نسبة الانتاج فى العالم الثالث، يقول تقرير البنك الدولى عن معدلات النمو، إن متوسط نمو الانتاج القومى فى العالم الثالث انخفض من ٥.٥٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢.٥٪ فقط عام ١٩٨٩ - ووصل إلى ١.٨٪ فقط فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا! ويتنظر أن يصل عام ١٩٩٠ إلى ١٪ فقط!

ومن ناحية أخرى، أدت زيادة السكان مع انخفاض الانتاج فى العالم الثالث إلى زيادة وارداته من الحبوب، بحيث انخفض المخزون العالمى من الحبوب فى الثلاث سنوات الأخيرة فقط بنسبة تقرب من ٥٠٪، ومن ثم زاد سعر طن القمح الأمريكى من ١٠٠ دولار فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٧٠ دولار عام ١٩٩٠، وطن الأرز من ١١٨ دولار إلى ٢٢٥ دولار. أما البلاد العربية، فينتظر أن تستمر زيادة وارداتها من الحبوب العالمية بحيث تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٪ من صادرات الحبوب فى العالم!

- ذكر تقرير لليونسكو في ١٩٨٦، أن ٩٨٪ من عدد الأميين في العالم يوجد في العالم الثالث، وأن ٥٤٪ من سكان أفريقيا أميون، و٣٦٫٣٪ من سكان آسيا أميون، و١٧٫٣٪ من سكان أمريكا اللاتينية أميون. وقد وصلت هذه النسبة في أفريقيا عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪. (ولاحظ أن موضوع الأمية هنا يتعلق بالأمية الأبجدية، ولا يتعلق بالأمية الثقافية التي تشمل معظم الناس)

- ذكرت منظمة الصحة العالمية أن ١٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية وسوء الصحة، معظمهم في العالم الثالث. وفي إحصائيات أخرى، أن ١٣٠ مليون شخص في العالم مصابون بالأنيميا، وأن عدد الجوعى الذين لا يجدون بقية وجبات الطعام حوالى ٤٠٠ مليون شخص، وأن عدد الناس الذين يعانون من نقص الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والتأهيل، لا يقل عن ٢ مليار نسمة ومعظم هؤلاء طبعاً في العالم الثالث. وقد تراوحت نسبة وفيات الأطفال في البرازيل مثلاً بين ٨ و ٩٠ في ألف (مقابل ٨ في ألف في هولندا مثلاً)، مع زيادة بنسبة ١٢٪ من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤. وزاد عدد وفيات الأطفال المتعلقة بالجوع في زامبيا مثلاً بنسبة الضعف (٢٠٠٪) من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤. وبسبب مياه الشرب الملوثة، بلغ عدد وفيات الأطفال الناتجة عن ذلك في العالم الثالث ٢٥ مليون طفل سنوياً، لأنه حتى السكان الحضريين في مدن العالم الثالث لا يحصل ٢٣٪ منهم على مياه الشرب من شبكات الماسير.

- بلغت نسبة ما يستخدم من قدرات الطاقة المائية الكهربائية في أفريقيا حالياً، ٥٪ فقط. وزادت نسبة البطالة المكشوفة في البرازيل من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤ بنسبة ٧٠٪، وفي الأرجنتين من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ بنسبة ٥٠٪. ووصلت نسبة التضخم في البرازيل ٢٠٠٪ (= ٢٠ ضعفاً)، وفي الأرجنتين ٥٠٠٪ (= ٥٠ ضعفاً). وكمثال من أمثلة القنابل الاجتماعية المرفوعة التي تهدد مستقبل البشرية من مناطق التخلف، أكدت التقارير منذ بداية الثمانينات وجود ١٥ مليون طفل مشرد/ منبوذ بدون أسرة في البرازيل، يعيشون في العشش كقوة مخريبية هائلة ومتزايدة

- في مقابل ذلك، ذكرت التقارير الرسمية أن قيمة مشتريات السلاح في العالم الثالث وصلت إلى ٣٥ مليار دولار (منها ٢١ مليار دولار للشرق الأوسط). وقد أعلنت وزارة الخارجية السوفيتية أن الصفقات العسكرية ومشتريات الأسلحة، مستولة عما لا يقل عن ٢٥٪ من الدين الخارجية للعالم الثالث.

أما البرازيل بالذات، فتعتبر سادس دولة منتجة للأسلحة في العالم البرجوازي، وتنتج وحدها نصف صادرات العالم من العربات المصفحة، فضلاً عن رواج الدبابات البرازيلية تامايوا! ولها لم يكن غريباً أن يصل عجز الميزانية في البرازيل إلى ٣١ مليار دولاراً ورغم ذلك، بدأت البرازيل إطلاق صواريخ عابرة للقارات ١ بل وتتعاون مصر مع البرازيل ومع الأرجنتين في تطوير عديد من أنواع الأسلحة السرية الخطيرة الأخرى!!

- وقد بلغ عدد الأطفال (١١) الذين حملوا السلاح واشتركوا في مجازر الحروب- التي أشعل معظمها في العالم الثالث- حوالى ٢٠٠ ألف طفل أو حدث!

- وكانت قيمة إنتاج الأسلحة في العالم الثالث عام ١٩٥٠ حوالى ٢٫٣ مليون دولار فقط- وهو مبلغ يساوى اليوم قيمة دبابة واحدة! وفي عام ١٩٨٤، زاد إنتاج الأسلحة في العالم الثالث ٦٠ ضعفاً أى بنسبة ٦٠٠٪!!

وزاد الاتفاق العسكري الرسمى في العالم الثالث من ٢٧٫٨ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ (ومنها ٢٩٫٧ مليار دولار مشتريات عسكرية خارجية). أما

الديون الخارجية في العالم الثالث، فوصلت في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ١٤٠٠ مليار دولار، تشكل أكثر من ٤٥٪ من إجمالي إنتاجه القومي.

### الغرب والتدهور اللاعقلاني الشامل

مخططات وميكانيزمات صناعة التدهور الشامل لا تعنى فقط استخدام التخلف في الداخل (من خلال تغليب العميان وضعاف البصر عقليا كأفراد أو كمجموعات أو كقطيقات دهمائية)، لكن تعنى أيضا وأساسا ترويض واستيراد التخلف من الخارج (وفق الميكانيزم الفرعوني القديم الذي عبر عنه «سفر التثنية» قائلا باسم الرب: «يغلب عليك الرب أمة من بعيد من أقصاء الأرض... أمة جافية الوجه»، «أمة غبية insensé / a foolish nation»، «أمة عديمة الرأي بدون بصيرة bon sens / understanding»)، وهذا ما صنعتها أجهزة التحكم السري الشامل في الغرب ضد العقلانية والارتقاء داخل وخارج بلادها، وخصوصا في العالم الثالث.

٢ - ذكر تقرير اليونسكو عام ١٩٨٩ أن عدد الأميين في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٢٠ مليون أمي. وأعلن مكتب الإحصاء الأمريكي أن عدد الأميين البالغين في أمريكا يتراوح بين ١٧ و٢١ مليون شخص. لكن المعهد القومي الأمريكي للتعليم أعلن أن هناك ٢٧ مليون أمريكي أمي، يضاف إليهم ٤٥ مليون أمريكي يقرأون بصعوبة. كذلك أوضحت المصادر الأمريكية المختصة أن واحدا على الأقل من كل ثمانية أمريكيين لا يستطيع القراءة والكتابة بالطريقة اللازمة للشئون اليومية، وفي فبراير ١٩٩٠، أعلنت المصادر الأمريكية أن حوالي ١٪ من سكان الولايات المتحدة أميون! (هنا هن الأمية الأبجدية! فسا بالك بالأمية الثقافية!!).

وفي بداية الخمسينات، كان ٥٧٪ من الشخصيات الادارية الاقتصادية المسئولة في الولايات المتحدة، من خريجي المدارس الثانوية وليس الجامعات.

أما في كندا المتاخمة لها من الشمال، فقد أعلنت آخر الاحصائيات المختصة أن ربع السكان (= ٢٥٪) أميون، وأن خمس هؤلاء الأميين من المهاجرين إلى كندا، والأربعة أخماس من الكنديين السابقين، ومعظم هؤلاء الأميين فقراء ويتوطنون في الادمان والعنف والجريمة! وقد أعلنوا أخيرا في فرنسا، أنهم «اكتشفوا» أن معظم التلاميذ في نهاية المرحلة الابتدائية شبه عاجزين عن كتابة اللغة الفرنسية ويقعون في أخطاء لم تكن تحدث من قبل، وأن أهم أسباب ذلك زيادة عدد أبناء المهاجرين إلى فرنسا من العالم الثالث!

- أعلن معهد جالوب الأمريكي أن ٩٤٪ من الأمريكيين يؤمنون بوجود الله، وأن ٧٧٪ ينتظرون دخول الجنة! ومن الثابت أن أغلبية كبيرة من الأوروبيين أيضا يؤمنون بالمسيحية (تصل إلى ٩٠٪ في النمسا!). وحتى في فرنسا التي كانت مهد العقلانية الحديثة، وصلت الأرقام المعلنة عن عدد المؤمنين بالسحر إلى ١٧٪، والمؤمنين بالتنجيم إلى ٢٢٪! وتقول إحصائيات عن طلبة الفلسفة (حتى الفلسفة!!) في فرنسا أن نسبة الانتماء الكاثوليكي تصل عند الطلبة أقل من ٢١ سنة إلى ٦٨٪، وترتفع إلى ٨١٪ من سن ٢١ إلى ٢٥، ثم إلى ٩١٪ فوق سن ٢٥ سنة!

- عدد المسلمين في فرنسا ٣ مليون (ويقال ٤ مليون ويقال ٦ مليون) - منهم مليون فرنسي. وعدد المسلمين المتمتعين بالجنسية البريطانية في بريطانيا ٢ مليون، يضاف إليهم حوالي مليون لا يحملون الجنسية. وعدد المسلمين في أوروبا عموما لا يقل عن ١٠ مليون. وعدد العرب من شمال أفريقيا فقط (المغرب العربي) المستوطنين في أوروبا حوالي ٩ مليون.

- عدد المشتغلين من العالم الثالث في أمريكا: من العلماء ٢٪، ومن المهندسين ١٪.

ومن الأطباء ٢٥٪. ويلاحظ أن ٩٪ من طلبة البعثات العلمية الآسيوية مثلا، لا يرجعون من أمريكا إلى بلادهم.

- ١٦٪ من مواليد الفتيات المراهقات في الولايات المتحدة أبناء غير شرعيين؛ والأثني أيضا، ماتوكده الأرقام الموثوق بها وما تكرره الصحف الأمريكية الكبيرة عن أن عدد الشواذ جنسيا في الولايات المتحدة ٢٥ مليون شخص، أي حوالي ١٢٪ من السكان؛ أما حوادث الاغتصاب في الغرب وخصوصا في الولايات المتحدة، فأرقامها مذهلة لاتكاد تصدق!!

وبخصوص الجريمة عموما، كشفت الأرقام الرسمية التي أعلنها وزير العدل الأمريكي في يونيو ١٩٨٥ أنه في عام ١٩٨٤ مثلا تعرضت ١/٤ الأسم الأمريكية لعمل من أعمال العنف أو المسطوا وكشفت إحصائيات الشرطة الأمريكية بخصوص معدلات الجرائم عام ١٩٨١، عن أن معدل وقوع كل جريمة من الأنواع المذكورة هو كما يلي: جريمة خطيرة كل ٢ ١/٢ ثانية + حادث سرقة كل ٣ ثواني + سطو كل ١٠ ثوان + جريمة عنف كل ٢٧ ثانية + سرقة سيارات كل ٢٩ ثانية + اعتداء على أشخاص كل ٥١ ثانية + جريمة اغتصاب كل ٧ دقائق + جريمة قتل كل ٢٤ دقيقة؛ وفي إحصائيات ١٩٨٣ أنه تحدث في أمريكا جريمة قتل كل ٧ دقائق، وجريمة سرقة كل ٦٣ ثانية؛ ويصل عدد الأطفال الأقل من ١٥ سنة الذين يدمنون المخدرات في أمريكا إلى ٢٥٪ من المدمنين الذين يزيد عددهم كثيرا عن ٢٠ مليون مدمن. وقد كشفت «قصة المخدرات» الأخيرة أن معظم إنتاج العالم من الكوكايين ينتج في ثلاث دول في أمريكا اللاتينية- في الفناء الخلفي للولايات المتحدة (أي أن الأجهزة الأمريكية هي التي صنعت معامل إنتاج المخدرات هذه، كما كانت بريطانيا تحمي تجارة المخدرات في دول آسيا في فترة «حرب الأفيون» البريطانية). ويقال إن ٨٪ من إنتاج تلك الدول الخلفية يصل إلى الولايات المتحدة نفسها!

ولاحظ أن الأجهزة الكهتوتية الفرعونية هي التي بدأت من مصر تقاليد إنتاج واستخدام المخدرات التي كانت في العصور القديمة والوسطى من المكيفات الشعبية العلنية، لدرجة أن محمد علي باشا في فترة حكمه لمصر (١٨٠٤-١٨٤٩) اهتم بمحاولة تدعيم ميزانيته من خلال إحياء التقل المصري القديم في زراعة القنب والخشخاش لإنتاج وتصدير الحشيش والأفيون إلى العالم شرقا وغربا؛ بل وكانت بريطانيا تستخدم الأفيون المصري في عملية حرب الأفيون ضد الصين عام ١٨٤٧!

أما عن التدخين (الذي فرضته على البشرية الحديثة الشركات البريطانية ثم الأمريكية بعد أن كان كالمخدرات من وسائل الترويض والتحكم الذهني البشري والحيواني منذ عصور القراعنة قبل إعلان اكتشاف الطباق الأمريكي بالآف الستين)، فقد بلغ العدد المسجل للمدمنين التدخين في الولايات المتحدة ٥٥ مليون شخص، وبلغ عدد ضحايا الاصابات الخطيرة الناتجة عنه ٤٠ ألف شخص سنويا. وفي الاحصائيات الرسمية الحديثة، أن واحدا من كل ستة يموتون في الولايات المتحدة يكون موته بسبب عادة التدخين. وفي الدول المتقدمة عموما، تصل نسبة التدخين بين صغار الشباب من سن ١٢ إلى ١٩ سنة ٣٧٪ أو ٣٧٪!

- في مقابل هذا الانهيار والفساد والتدهور اللاعقل وكجزء منه، تتفق الولايات المتحدة الأمريكية آلاف الملايين من الدولارات على وسائل العسكرية وسياسة حافة الحرب وسباق التسلح الذي تفرض تكاليفه الباهظة على الأصدقاء وعلى الأعداء. وقد بلغ الرقم الرسمي المعلن للاتفاق العسكري في وزارة الدفاع الأمريكية عن عام ١٩٨٣، ٢٣٩ مليار دولار. وبلغت مثل هذه الاتفاقات العسكرية الرسمية المعلنة، ١١٦ مليار دولار في اليابان (رغم أنها متزوعة السلاح)، وبين ٢١ و ٢٤ مليار دولار في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا!

ووصل عدد فرق حلف الأطلس في أوروبا فقط ١٠٠ فرقة، منها ٣٥ ألف جندي من أمريكا ونصف مليون جندي ألماني غربي، ووصل عدد القوات العسكرية الأمريكية في الشرق الأقصى حوالي ١٥٠ ألف جندي، وتنفق الميزانية الأمريكية على تشغيل ما يتراوح بين ٣٠٪ و ٧٠٪ من وسائلها النووية في القواصات في المحيطات أو على قاذفات القنابل في الجو لتكون من الناحية التقنية التقليدية غير معرضة للضرب في حالة صدام نووي مباشر، والنتيجة طبعاً أن عجز الميزانية الأمريكية وصل عام ١٩٨٨ إلى حوالي ١٦٣ و ١ مليار دولار، ولهذا نجد أنه حتى مسجل تقارير الأجهزة الأمريكية محمد هيكل، كتب منذ سنوات أن أمريكا وصلت إلى «أكبر مديونية وأكبر خلل اقتصادي في الدنيا كلها»، وأنها دفعت بذلك «النظام النقدي في العالم كله إلى شفا الهاوية»، وتعترف بعض التقارير الأمريكية الرسمية بهذه الحقيقة، مؤكدة أن أمريكا انتقلت من دولة دائنة كبرى حتى بداية الثمانينات إلى أكبر دولة مدينة في العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات. بل إن وزارة الخزانة الأمريكية أعلنت أن الدين الداخلي العام للحكومة الأمريكية وصل هذا العام إلى رقم لم يصل إليه في التاريخ من قبل، وهو أكثر من ٣ تريليون (= ٣ مليون مليون) دولاراً!

وبسبب مخططات العسكرية المذكورة وحافة الحرب والاستنزاف العسكري الذي فرضته الأجهزة الأنجلو أمريكية الغربية على العالم، وصل الاتفاق على التسليح في الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي - كليهما فقط - في فترة ٨٦ - ١٩٨٩ إلى حوالي ١٠٥ مليار دولار في اليوم الواحد، أي حوالي ٥٤ مليار دولار في العام! وفي عام ١٩٨٥ بلغ الاتفاق العسكري السنوي في العالم كله ٩٠ مليار دولاراً!

أما عن مشكلة الدين التي استخدمها الغرب في توريث ثم ابتزاز وزيادة إفقار وتأزيم العالم الثالث بل وبعض الدول الاشتراكية، فهي مشكلة معروفة. ويمكن أن نذكر هنا أن حجم (ومن ثم مشاكل) ديون العالم الثالث زادت من ٥٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى حوالي ١٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩.

### البيئة وانتعاش البشرية

- متوسط الارتفاع المتوالي في حرارة الأرض (فيما يسمى ظاهرة صوبة التدفئة أو البيت الزجاجي) زاد من  $\frac{1}{100}$  درجة مئوية بين ١٨٨٠ و ١٩٤٠، إلى  $\frac{1}{50}$  درجة خلال السبعينات حتى ١٩٨٠، ثم تفاقم بحيث ينتظر أن تصل الزيادة إلى ٤ درجات في منتصف القرن القادم. وبسبب الاتفاق - الذي يشكل حلقة مفرغة أو حلزونا متوسعا - هو زيادة التراكم في الجو لغاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات المانعة لانعكاس أو ارتداد الأشعة الحارّة، التي زادت أيضا نتيجة سبب آخر هو تلك طبقة الأوزون نتيجة استخدام مستحضرات كيميائية ضارة بها، أدت إلى تناقصها بنسبة ٢٥ و ٣٠٪ في المستويات الأعلى للجو، مع تضاعفها في الطبقات الجوية السفلى، بطريقة تساعد بدورها هي أيضا على حجز ارتداد الأشعة الحارّة ومن ثم تسخين التربة والجو!

ويلاحظ أن كل درجة واحدة من الارتفاع في حرارة الأرض، تسبب أنواعا خطيرة من الأعاصير واستحالة الحياة في مناطق عديدة وتغيير نظم الأمطار وتكوينات الأنهار، فضلا عن ذوبان أجزاء من الجليد وغرق كثير من المناطق الساحلية، التي وفي مقابل ذلك، يرى العلماء أن مجرد تسجير ١٠٪ مثلا من صحارى مصر يمكن أن يعيد الاتزان الحراري للغلاف الجوي للكوكب الأرضي كله! لكن الذي يحدث هو المزيد من إزالة الأشجار وإزالة الغابات، والمزيد من التصحر حتى في الأراضي الزراعية (أي تحويلها إلى أراض قفراء) - حيث يضيع من الأرض الزراعية سنويا بسبب التصحر في العالم الثالث ١٥

مليون فداناً

- أعلنت الجهات الدولية المختصة أن الحُج العالم يعيشون في جو ملوث يثينا بدرجة تزيد عن الحد الأقصى للتلوث الذي حددته منظمة الصحة العالمية.  
- رغم الكمية الهائلة من المبيدات الكيماوية التي استخدمها العالم والتي تسبب أضراراً كثيرة ومتضاعفة للبيئة وللحياة، حيث وصلت إلى حوالي ٣ مليون طن عام ١٩٨٩، فإن الفاقد أو الخسائر في الانتاج الزراعي نتيجة الآفات والأمراض والحشائش وغيرها من الاصابات الزراعية وصل إلى ٣٧٪ قبل الحصاد + ٩٪ بعد الحصاد، بمجموع ٤٦٪ من إجمالي الانتاج الزراعي!! ومعنى ذلك أن حوالي نصف الانتاج الزراعي فاقد للأسباب المذكورة.

- في عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥، زادت كميات المخدرات التي يقدر الهوليس تداولها، بنسبة ثمانية أضعاف. وتصل تقديرات حجم التجارة الدولية غير المشروعة في المخدرات إلى ٥٠٠ مليار دولار (= ٥٠٠ ألف مليون). وقد أعلنت تقارير حكومية دولية أنه في عام ١٩٨٩، وصل إنتاج العالم من المارجوانا إلى ٥٤٠٠ ر.طن، ومن الحشيش إلى ١٤٩٠ طن، ومن الأفيون إلى ٤٢.٩. وقد كشفت وسائل الاعلام أخيراً عن وجود «شعوب» تعيش «قوياً» على زراعة وتجارة المخدرات، التي بدأ استخدامها من مصر القديمة في ترويض وتقييب وتحطيم البشر وصناعة التخريفات الكهنتوتية والفولكلوريات السحرية والغيبية منذ عصور الفراعنة.

\* \* \*

### (٣) مصر المحروسة / المتكوبة

#### اشتعال الأسعار

يقال كثيراً إن سبب التفاقم المعاصر للأزمة الاقتصادية الطاحنة، هو الزيادة الكبيرة في السكان.

لكن يجب أن نلاحظ - أولاً - أن المشكلة المشكو منها، هي أن هذه الزيادة الكبيرة في السكان تحدث بدون زيادة مطابقة في الانتاج. وكما قلت، فإن هذا في الحقيقة علر أقيح من ذنب، لأنه ليس سبباً وإنما هو نتيجة! فهو يعبر عن انعدام أو انخفاض التنظيم العقلاى والتخطيط العقلاني للمجتمع والاقتصاد، كما يعبر عن أن الزيادة السكانية المشكو منها هي زيادة في المتخلفين فكرياً وعميان العقل أو ضعاف البصيرة العاجزين عن إنتاج احتياجاتهم وأحتياجات أبنائهم. بل إن ما يحدث إزاء هذه الزيادة السكانية هو العكس، بدليل أن عملية تنظيم النسل مثلاً تعتمد على «الافتناع الفكري» وليس على التنظيم الإداري الجبري، فتؤدي بالضرورة العملية إلى خفض نسل الآباء القادرين على التفكير والافتناع، وإلى زيادة نسل الآباء المتواكلين دينياً والمتخلفين في التفكير والعاجزين عن الاستهصار الاجتماعي والمستقبلي!! وهكذا يزداد تفاقم المشكلة، يعضاف درجة التخلف في الزيادة السكانية!! ويستمر الدوران اللامعقل في حلزون تدهوري متوسع ومتصاعد، نستطيع أن نرى نتائجه بالحواس المباشرة، رغم أننا لامتلك الأرقام المطلوبة عن زيادة معدلات اللاعقل - فضلاً عن أن مرافق البحث الاجتماعي والاقتصادي لامتلك أصلاً التصنيفات اللازمة عن هذا المجال، ولاهتم



أصلاً بتحديد وتصنيف مستويات ونسب القدرات الفكرية والذكاء الفكري (التي لا تقاس فقط بالتعليم الأبدي أو بالشهادات والوسائل الأخرى التي هي طبعاً ضرورية لكن كمجرد وسائل).

وعلى كل حال، فلنتأمل وقائع النتائج في انتظار وقائع الأسباب.  
- يرى بعض المعلقين الاقتصاديين أن ارتفاع الأسعار الأساسية في مصر من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٩، وصل إلى حوالي مائة ضعف، أي ١٠٠٪.  
واعتقد أن هذا حدث فعلاً بالنسبة للكثير من الأسعار، التي يبدأ الحد الأدنى لارتفاع بعضها من عشرة أضعاف، متزايداً في الكثير منها إلى مائة ضعف أو أكثر (وبدون حد أقصى حتى الآن). وهذا في مقابل ارتفاع يتراوح بين أربعة أضعاف وسبعة أضعاف في أجور أغلبية العاملين.

ورغم عدم وجود أرقام رسمية شاملة ودقيقة في هذا الموضوع، إلا أن الوقائع يدركها عينها كل من عاصروا فترة ما قبل وما بعد الانقلاب الناصري حتى اليوم. وعلى كل حال، يمكن أن نلاحظ مبدئياً على سبيل المثال أن الدولة ألغت في الفترة المذكورة المليم (وكان النصف مليم يستعمل أيضاً باسم البرونزة)، ثم ألغت القرش التعريفية (= ٥ مليم) والقرش الصاغ (= ١٠ مليم) كعملة حلت محلها حالياً قطعة الخمسة قروش (= ٥٠ مليم) وقطعة العشرة قروش (= ١٠٠ مليم). وهذا يعبر في حد ذاته عن ارتفاع يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ ضعف في قيم أثمان السلع - مع ملاحظة أن القطعتين المذكورتين مرشحتان للإلغاء قريباً.  
وللأسف أن جهاز التبعة والإحصاء - مثل غيره من الأجهزة العسكرية الحكومية - لا ينشر حالياً أرقاماً تفصيلية عن أسعار السلع كما كانت تفعل مصلحة الإحصاء حتى الخمسينات (في نشراتها النوعية وفي كتابها الكبير «الإحصاء السنوي العام»)، ولكنه يكتفي بأجراء حسابات نسبية خاصة ومفترضة يستخرج منها ما يسمى الأرقام القياسية للأسعار أو لنفقات المعيشة، الخ - بل وتكون هذه الأرقام النسبية منسوبة عادة إلى إحدى سنوات الثمانينات، أو ربما إلى الستينات على الأكثر! ذلك أنه بعد إلغاء «مصلحة الإحصاء والتعداد» السابقة ذات الطابع الأكاديمي وإنشاء جهاز عسكري بدلاً منها عام ١٩٦٤ باسم «الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء»، أصبح كل المطلوب هو استغلال الأرقام في تبرير النظام العسكري القائم والدفاع عنه وتغطية أفعاله وترقيع ثغراته، مع استخدام المعلومات والأرقام السرية في تكثيف وتشديد مخططات القهر والتنمية والائتاء اللاعقلية.

ومن ناحية أخرى، لا توجد للأسف أيضاً أي دوائر أو مجموعات وأفراد بحث أو حتى تحقيق إعلامي، مستقلة أو تابعة للمعارضة القروغانية المناققة (إن لم يكن للحكومة)، تهتم بتجميع ومقارنة ونشر الوقائع والأرقام الدقيقة الشاملة عن هذه الظاهرة: من التسجيلات الرسمية وغير الرسمية حتى الخمسينات، ومن التسجيلات الاقتصادية والتجارية والمطبوعات الصحفية زمنياً بعد ذلك، ومن ذكريات أصحاب المعلومات الدقيقة عن هذه السلع من المشتغلين بها أو المشتريين لها.

ومع ذلك، وبالا اعتماد على التسجيلات القديمة والمقارنة بالوقائع الحالية المباشرة، يمكن أن نتأمل فيما يلي بعض الأمثلة النمطية لارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي تضاعفت أسعار معظمها عشرات الأضعاف بالنسبة إلى عام ١٩٥١، أو أيضاً بالنسبة إلى أعوام ٥٣ - ١٩٥٥. هذا مع ملاحظة أن ارتفاع الأسعار مستمر ومتواصل، بل وأثناء كتابة هذه السطور (١).

(١) لا يدخل في هذا الارتفاع المتواصل، الارتفاع الإضافي في كثير من الأسعار بمناسبة شهر رمضان الذي يبدأ أثناء مثل هذه الصفحات للجميع!  
وقد ذكرت الأرقام شبه الرسمية أن المواد الغذائية التي يتناولها الناس في شهر «الجمادى» هذا تساوي ما يتناولونه في ١١ شهراً عادياً، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعاً مغلوفاً، لكن هل ترجع الأسعار إلى مستوياتها السابقة قبل الانقلابات؟

فالقول المدمس مثلا الذى كانت تباع الكمية الكافية منه فى المحسنيات بقرش تعريفة، أصبح أقل منها يباع حاليا بحوالى خمسين قرشا (وكان متوسط سعر القمح فى الإحصاءات الرسمية فى عام ١٩٥٣ يتراوح بين ٥ و ٦ قرش، أى الكيلو بين ٣ و ٥ قرش، فأصبح سعر الكيلو حاليا يتراوح بين ١٠٠ و ١٤٠ قرش). والعدس كان سعر القمح فى إحصاءات عام ١٩٥٣ حوالى ١١ قرش، أى حوالى ٦ قرش للكيلو، فأصبح الكيلو حاليا بسعر ٢٣٥ قرش على الأقل. وكان سعر كيلو اللين حوالى ٤٢ ملجم، فأصبح الآن بحوالى ١٤ قرش. وفى إحصاءات ١٩٥٣ أيضا الفتاحة لى، كانت البهضة الواحدة بحوالى ٥ مليمات على الأكثر، فأصبحت حاليا بسعر ١٧ ملجم (رغم أنها فى المحلات الحكومية تباع رسميا بسعر ٩ ملجم إن وجدت أصلا، ثم إنه يمكن الحصول عليها فى حالات التواجد النادر). واللحم كان سعره عام ١٩٥٣ حوالى ٢ قرش، فأصبح سعره الحر حوالى ١٢ جنيه (وسعره الحكومى إن وجد فى المحلات الحكومية المستوردة النادرة وغير الجيدة حوالى ٦ جنيه). والأرز كان سعر الكيلو حوالى ٣ قروش، فأصبح سعره السوقى ١٢ قرش، وسعره الحكومى الحر إن وجد ٨ قرش (بينما تصرف بالبطاقات التموينية لأصحاب البطاقات كمية غير كافية بسعر يتراوح بين ٧ و ٤ قرش). والسكر كان سعره قد ارتفع عام ١٩٥٣ إلى أقل من ٧ قروش للكيلو، فأصبح السعر السوقى للسكر المدعوم يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ قرش، بينما السعر الحكومى ١٠٠ قرش إن وجد - وتفرض فوفه فى الجمعيات الحكومية فى حالات وجوده النادر مبيعات غالية غير مطلوبة (بينما الكمية غير الكافية فى البطاقات التموينية بسعر حوالى ٥ قرش). أما عن الخضروات الشعمية (بغض النظر طبعاً عن الخضروات المرتفعة المستوى أو الفاخرة غير المتاحة للأغلبية)، فقد ارتفع سعر حزمة المرجير أو الفجل مثلا من ملجم أو أقل إلى مالا يقل عن ٥ ملجم، وارتفع سعر البطاطس مثلا من حوالى قرشين عام ١٩٥٣ إلى مالا يقل عن ٥ قرش، وارتفع سعر البصل من حوالى ١٨ ملجم إلى حوالى ٥٥ قرش أو أكثر. وهذا فضلا عن التضاعفات الهائلة فى أسعار علب الخضروات والماكولات (بين ٣ و ٥ ضعفا أو أكثر) والمشروبات والملابس والأحذية والأدوات الكتابية (حوالى ١٠٠ ضعف أو أكثر) والصحف (لا تقل عن ٤٠ ضعفا) والكتب والأدوية والتكاليف العلاجية (مئات الأضعاف) واللوازم المنزلية وأنواع الأثاث (بعد أدنى مائة ضعف)، الخ. أما عن تكاليف السكن الجديد، فلم ترتفع فقط بنسبة لا تقل عن ٥٠ ضعفا، لكنها أصبحت أصلا غير متاحة - حتى بالارتفاع الباهظ المذكور - إلا لمن يملكون حدا أدنى من الثروة يقاس بالآلاف الجنيهات.

- السعر الرسمى لرغيف الخبز (الذى تعرض لنقص الوزن بعد شهور من انقلاب الجيوش)، زاد من ٥ مليمات عام ١٩٥٢ (وكان سعره فى الأربعينات يتراوح بين مليمين ومليمين ونصف) إلى ٥ ملجم حاليا، ويزيد عن ذلك بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ فى المحلات الخاصة. (وهذا رغم أن الدقيق زاد سعره من حوالى ٣ ملجم للكيلو عام ١٩٥٣ إلى ٩ قرش للسعر الحر المدعوم حاليا، أى بنسبة ٣ ضعفا فقط). وغنى عن البيان أن الخبز هو أهم وأرخص مكون غذائى فى مصر.

- من حيث الأسعار الرسمية المعلنة لبعض الخدمات الحكومية، نجد مثلا أن البريد العادى الذى كان فى الخمسينات وحتى السبعينات بـ ١٠ ملجم (وكان قبل ذلك بـ ٥ ملجم)، أصبح اليوم بـ ١٠ قروش. ويريد التسجيل ارتفع فى نفس الفترة من ٣ قروش (= ٣ ملجم) إلى ٣ قروش، والتسجيل يعلم الوصول من ٥ قرش إلى ٧٥ قرش، ووحدة التمغة العادية ارتفعت من ٣ قروش ثم ٥ قروش إلى ٣٥ قرش (مع زيادة الحالات الإلزامية لاستخدامها ومضاعفة

العدد المطلوب إلزاميا منها إلى درجة تصل أحيانا إلى الجنهات). وهذه أمثلة تعبر عن أقل درجات ارتفاع الأسعار الرسمية، التي تصل في حالات أخرى- بشكل مباشر أو غير مباشر- إلى عشرات الأضعاف.

ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ أن المقارنة في الأسعار بين ما قبل وما بعد ١٩٥٢ هي مقارنة غير معبرة عن مجموع الظاهرة في هذا المجال. فكل من عاشوا أيضا فترة الثلاثينات والأربعينات، يدركون عمتها أنه حدث ارتفاع هائل ومتواصل في الأسعار في مصر نتيجة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٥-١٩٤٥). قد يصل إلى عشرة أضعاف في بعض السلع، وقد يصل إلى عشرات الأضعاف في سلع أخرى، للدرجة أنه ظهرت فئة معروفة إذ ذاك تسمى «أغنياء الحرب» صنعت ثروات كبيرة من فروق أسعار السلع. ومعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار بعد يوليو ١٩٥٢- بل والانتقال الناصري نفسه- كان جزءا من ظاهرة تدهورية أكبر شملت وتشمل العالم كله بدرجة أو بأخرى، كما رأينا عند تأمل دورات التدهور البشري في العصور السابقة.

وأضغ هنا عدة خطوط تحت عبارة «بدرجة أو بأخرى»، لأن شمول التدهور لا ينفي في الوقت نفسه أن «درجة التدهور» في كل بلد أو مجموعة بلاد، ترتبط به وتتبع عن «درجة اللاخل» أي درجة انخفاض القدرات الفكرية الفردية والاجتماعية في ذلك البلد أو مجموعة البلاد.

فالارتفاع الهائل في الأسعار في العقود الأخيرة، يرجع إلى جانبين: جانب عالمي عام يرتبط بالدورة العامة المعاصرة للتدهور البشري، وجانب محلي يرتبط بدرجة التدهور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في الواقع المحلي- الذي هو تدهور ينتج عن تفاقم الاكتساح العسكري والديكتاتوري (خصوصا الريفي) والقومي والديني في مصر منذ أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات. ومعنى ذلك أن «درجة» ارتفاع الأسعار في مصر، هي ظاهرة مكونة من جانبين: أحدهما عالمي، والأخر مصري هربي إسلامي.

وهذا الجانب المصري في اشتعال الأسعار، يمكن أن تعبر عنه المقارنة بين سعر العملة المصرية وأسعار العملات الدولية الأجنبية. فلتأمل إذن هذا الجانب المحلي، بدون أن ننسى أن تلك العملات الدولية الأجنبية قد تعرضت هي نفسها لتدهورات هائلة في القيمة السلعية لكل منها كما بينت، أي بدون أن ننسى أن نسب التدهور التي سنذكرها فيما يلي هي مجرد جزء من مركب كلي أكبر.

- في الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ (ولا توجد عندي أرقام خاصة بما قبل حركة الجيش)، نجد في مقابل ارتفاع اليوم مايلي:

● كان متوسط سعر التعادل الذهبي الرسمي بين الدولار الأمريكي مثلا والجنه المصري هو حوالي ٢٨٧.٠ دولار للجنه المصري، ومتوسط سعر البيع والشراء هو حوالي ٣٤٨ قرش للدولار. واليوم أصبح متوسط سعر الدولار الأمريكي أكثر من ٢٦٠ قرش. وهذا يعني انخفاض القيمة السلعية للجنه المصري بالنسبة إلى الدولار الأمريكي، بنسبة حوالي عشر مرات من حيث القيمة الذهبية، ونسبة حوالي ٧ مرة من حيث القيمة السوقية. (واضرب في ذلك نسبة انخفاض القيمة السلعية للدولار الأمريكي نفسه لتصل إلى النتيجة المركبة).

● كان متوسط السعرين المذكورين بالنسبة إلى الجنه الاسترليني، هما: تعادل ذهبي تقريبا، مع انخفاض السعر السوق للجنه الاسترليني إلى حوالي ٩٧ قرش. واليوم أصبح متوسط سعر الجنه الاسترليني حوالي ٤٤٠ قرش.

● في الستينات وليس الخمسينات، كان المارك الألماني يساوي حوالي ١٥ قرش، فأصبح

يساوى حاليا أكثر من ١٥ قرش.

- الجنيه الذهب (الذى كان وزنه الرسمى حتى بداية الخمسينات ٨ر٥ جرام ذهب عيار ٧٥) كان سعره الرسمى فى عام ١٩٥٥ خمسة جنيهات. وبعد التخفيضات التى حدثت على قيمته الذهبية وعلى وزنه الذى أصبح ٨ جرام فقط، أصبح سعره حاليا حوالى ٢٤٠ جنيه. وبالإضافة إلى تخفيضات العيار والوزن، فالفرق المذكور يعنى ارتفاعات فى الأسعار حوالى ٤٨ ضعفا وهذا مع ملاحظة أنه حدث تدفق فى الأرصدة الذهبية إلى السوق بعد إلغاء النطاء الذهبى الأمريكى منذ عام ١٩٧١.

- رغم وضوح هذه الوقائع والأرقام الأساسية والنمطية، تقول أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء - إن أسعار التجزئة لما يسميه «المواد الغذائية» ارتفعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ بنسبة حوالى ٣١ ضعفا (= حوالى ٣٥٠٪)، وارتفعت من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط، وإلى عام ١٩٧٠ بنسبة حوالى ٧٠٪ فقط. وفى بند آخر مقطوع عن البند السابق، يقول الجهاز إن أسعار ما يسميه «الطعام والشراب» (١٥) ارتفعت من سنة ٦٦ - ١٩٦٧ (التي جعلوها سنة أساس) لتتسبب إليها الأرقام التالية بدلا من سنة ١٩٣٩ أو ١١٩٥٢ إلى سنة ١٩٨٨، بنسبة حوالى ١٧ر٥ ضعفا فقط.

وفى هذا قطعوا الاستمرارية المتصلة للأرقام لتفطية تطورها التدهورى ومنع مقارنتها. فلم يكتفوا باستخدام سنة أساس جديدة تتسبب إليها الأرقام التالية هى سنة ١٩٦٧ التى لاتعبر فى حد ذاتها عن نقطة تغير اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى، لكنهم أيضا غيروا تصنيفات المواد التى يحددون بها الأرقام القياسية لارتفاع الأسعار، وبمثل هذه التلاعبات، زعموا أن «تكاليف المعيشة» صوما ارتفعت من عام ٦٦ - ١٩٦٧ إلى ١٩٨٨، بنسبة حوالى تسعة أضعاف فقط، وهذه التقديرات تكاد تتسحب أيضا فى رأيهم على الفترة من ١٩٥٧، لأنهم يقولون إن الأسعار لم ترتفع من عام ١٩٥٧ إلى سنة الأساس ١٩٦٧ إلا بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط كما ذكرت!

### الأجور والدخول وأهتباء البركة

إذا كنا نعتقد أن متوسطات الأسعار الأساسية فى مصر قد ارتفعت من ١٩٥١ إلى ١٩٩٠ بنسب تتراوح بين حد أدنى عشرة أضعاف وبين مائة ضعف (أو أكثر أحيانا)، فإن متوسطات أجور ودخول أغلبية العاملين لم ترتفع ولم يكن يمكن طبعا أن ترتفع بدرجات مشابهة، لأن النظام العالمى والمحلى القائم لم يستطع ولم يكن يمكن أن يستطيع تخطيط وتنظيم ورفع الانتاج بنفس الدرجة أو بدرجة مقاربة، وإلا لما حدث أصلا انخفاض فى القيمة السلعية/ القوة الشرائية للنقد أى ارتفاع الأسعار! (وقد أوضحت ذلك فيما كتبت عن الميزان المجتمعى لمشتريات العمل ومبيعات الاستهلاك فى الفصل الرابع).

ومن المؤسف أنه لا يوجد إحصائيات مفيدة أو أرقام تفضيلية وقابلة للمقارنة عن تطور الأجور والمرتبات والشرائح المتفاوتة للدخول فى مصر. لكن يمكن تعويض ذلك ببعض الوقائع النمطية مع بعض الأرقام المتاحة.

- إن الأجهزة الحكومية العسكرية لاتعلن اليوم أرقاما رسمية مفصلة عن مستخدمى وموظفى الجهاز الإدارى الحكومى ومتوسطات أجورهم - رغم أن مثل هذه الأرقام متوفرة بدقة لديهم ومسجلة دفتريا لكن يكن أن نلاحظ عموما أن أول تعيين صاحب المؤهل المتوسط ارتفع من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٠ بنسبة حوالى أربعة أضعاف: من ١٢ جنيه شهريا إلى أكثر من ٥٠ جنيه سنويا بالمعلاوات الاجتماعية. وارتفع أول المؤهل الجامعى بنسبة تقل عن خمسة أضعاف: من ١٥ جنيه شهريا إلى حوالى ٧٠ جنيه شهريا بالمعلاوات الاجتماعية. وبالنسبة

لموظفي القطاع العام وأمثالهم، فإن متوسط ارتفاع مرتباتهم قد يصل إلى ستة أضعاف أو سبعة أضعاف. أما السعاة (الذين يعتبرون حالياً على ما يسمى الدرجة السادسة - وهو اسم الدرجة الحكومية التي كان يعين عليها أصحاب المؤهلات الجامعية)، فقد ارتفع أول تعيينهم بنسبة تصل إلى ١٣ ضعفاً: من ٣ جنيه شهرياً إلى حوالي ٥٠ جنيه شهرياً بالعلوات الاجتماعية!

وعلى كل حال، إذا أخذنا آخر أرقام نشرتها مطبوعات جهاز التعتينة والاحصاء عن مجموع الأجور التي يحصلها مجموع أفراد العمالة في مختلف القطاعات، وهي أرقام ٨١-١٩٨٢ (حيث تترك الحثاثات بعد ذلك فارغة!!)، نجد أن المتوسط العام للأجور في مصر شهرياً هو ٦٠ جنيه. ومن ناحية أخرى، تذكر أرقام بعض المطبوعات الرسمية القديمة أن متوسط أجر العامل عام ١٩٥٤ (وهذا يشبه تقريباً عام ١٩٥٧ في مجال الأجور) كان حوالي ٩٦ جنيه شهرياً، فأصبح عام ١٩٦٤ حوالي ١١٠ جنيه. لكن التصنيفات تتغير كالمعاد في مطبوعات السنوات التالية لقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام! ورغم ذلك، وبغض النظر عن الزيادات في أجور السعاة والخدم وأمثالهم، يمكن أن نقول إن أجور أغلبية العاملين العاديين في المجتمع من العمال والموظفين، ارتفعت بنسب تتراوح بين أربعة أضعاف وستة أو سبعة أضعاف تقريباً. وفي مقابل هؤلاء العمال والموظفين العاديين، وفي مقابل البطالة المستفحلة التي تشمل الملايين، نجد أن ارتفاعات هائلة قد تصل إلى مئات الأضعاف حدثت في دخول البرابيين والشفاليين (= خدم المنازل) وأقسام معينة من الحرفيين أو من العمال الفرديين أو من الفنيين المتوسطين المرتبطين بوسائل الحياة الجديدة أو ببعض أنواع التكنولوجيا الجديدة، إلخ. وهذا فضلاً عن طوائف الأثرياء والمرترقة المتنفعين من نزوات الأغنياء الجدد، أو من مناهل الثروات الجديدة الحكومية وغير الحكومية، وبحار الشقق المروشة والخدمات الخاصة المشابهة، والمرتبطون بسמاسة ووكلاء المصالح الأرستقراطية المصرية أو الأجنبية أو بمقاولي الباطن، إلخ، ثم فضلاً عن المشتغلين ببعض أنواع المهن أو الحرف الخاصة، إلخ. فمثلاً البواب المعاصر في العمارات الكبيرة التي أصبحت كثيرة جداً في القاهرة، يمكن أن يحصل من السكان على أكثر من ٥٠٠ جنيه شهرياً، تضاف إليها الإكراميات الخاصة وعائدات الأعمال الخاصة الأخرى المرتبطة بالعصارة والسكان، بحيث قد يزيد دخله السنوي عن ٧٠٠٠ جنيه. (ولاحظ أن ضريبة الأيراد العام تجعل خط المتيسرين غند ٢٠٠٠ جنيه سنوياً). كذلك يقول أحد المعلقين إن «الترتية»/ القاطنين على المدافن أو القرب (الذين كانوا من القطاعات السفلى في الدخل)، أصبح بعضهم يحصل مقابل أعمال تحضير ثم ترميم المدفن على آلاف الجنيهات شهرياً (قد تصل في رأيه إلى ١٢ ألف جنيه شهرياً)، وذلك بخلاف مصادر الدخل الأخرى المرتبطة بأسرار المدافن<sup>(١)</sup> هذا، ويمكن أن نقول إن كثيرين من أفراد المجموعات أو الطوائف والفئات المذكورة التي ساهمت وتساهم في الاشتغال الخطير للأسعار وفي التدهور الجذري للمجتمع وللإقتصاد، قد وصلوا فعلاً إلى مستويات الأغنياء الجدد!

ومن المؤسف أن الجهات الرسمية أو المتخصصة أو الصحفية، لم تعد تعلن أرقاماً عن

(١) نشرت الأهرام أخيراً أن دخل «النادي» في بعض مراقف السيارات الكبيرة (أي دخل الفرد من بطارية شبكات السيطرة على تلك المواقف) يصل إلى ٤٠ جنيه يومياً (= ١٢٠٠ جنيه شهرياً) كذلك كتب أحد مسئولى الأهرام في ٢٤ أبريل ١٩٩٠ يناشد الدولة أن تقوم «بتمويض» موظفي الخدمة (= المبرسرات) في المطاعم والكافيتريات والأندية الليلية لفندق شيراتون هليوبوليس التي أحرق - وعددهم ١٢٠٠ شخصاً - لأن الواحد منهم كان يحصل على تقشيش يتراوح بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ جنيه في اليوم (= حوالي ٣٠ ألف جنيه شهرياً)، بينما مرتبه الرسمي الذي لا يقبض غيره في فترة إعادة بناء الفندق المحترق يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جنيه فقط!!

شرائع الدخل والايادات وعدد الفئة المرتبطة بكل شريحة. لكن بعض الأرقام التى أمكن الحصول عليها، تشير إلى أن هؤلاء الذين يزيد صافى إيرادهم القعلى السنوى عن ٤٠٠٠ جنيه بحيث يخضعون لضريبة الايراد العام، يبلغ عددهم ربع مليون ممول. وأعتقد أن العدد الحقيقى هؤلاء الذين يزيد صافى دخلهم السنوى عن المبلغ المذكور، لا يقل بحال من الأحوالى عن نصف مليون شخص، ومعظمهم لا يقل صافى دخلهم عن ١٠٠٠٠ جنيه. وفى رأى أن مستويات الأغنياء فى مصر أصبحت تبدأ حاليا من أصحاب الدخل السنوى الذى لا يقل عن عشرة آلاف جنيه، ومنهم الآلاف من أصحاب الملايين.

**والمشكلة فى هذا الموضوع ليست مشكلة أنهم أغنياء، لكنها مشكلة أن معظمهم أغنياء طفيليون وجهلة أو متخلفون ثقافيا وساطقون معنويا، بل والكثيرون منهم لصوص محتالون** (انظر مثلا أصحاب الملايين الذين أدانتهم المحاكم، مثل رشاد عثمان (٦٧٠ م ج) وعصمت السادات (٧٠ م ج) وتوفيق عبدالحى (١٤٠ م ج) وهدى عبد المنعم (٤٠ م ج) والريان، الخ). وأمثال هؤلاء لا يمكن طمعا أن يخدموا أرتقاء المجتمع والاقتصاد، ولا يمكن أن يخدموا الانتاج، بل ولا يمكن حتى أن يخدموا مصالحهم الخاصة على المدى البعيد، والدليل على ذلك أن ثرواتهم لم تتكون أصلا بالتدبير التفكيرى والتنظيم والانتاج، ولكن تكونت بالتقاط الطفيلى والمضاربات على الأسعار والصفقات، أو بالسلب والاختلاس واستغلال النفوذ، أو بمشروعات الحظ واللصوصية، أو بالنصب والاحتيال، الخ.

وكلهم تقريبا اعتمدوا بشكل مباشر أو غير مباشر- فى المراحل الحاسمة من تطوراتهم المالية على الأقل- على التبعيمات الدينية الشخصية أو الاقتصادية داخليا أو من المصادر العربية والاسلامية الخارجية، ومن خلال العمل فى تلك البلاد أو لحسابهم، بحيث ينطبق عليهم الحديث المحدث المسمى بالحديث القدسى، الخاص بالتقاطات الحظ والنصيب والبركة التى لا تصل فى الغالب إلى أصحاب التدبير والاجتهاد ولكن تهبط بدون تدبير عقلانى واجتهاد إنتاجى: «لأرؤن من لا حيلة له، حتى يتعجب أصحاب الجبل»! ولهذا يمكن تسمية الأغنياء الطفيليين اللاعقليين الجدد فى مصر وما شابهها من بلدان العالم الثالث (ومعظمهم إسلاميون متعصبون) باسم «أغنياء البركة». فهؤلاء تصنعهم نفس الأجهزة التى تصنع الفقر والجرع (بطريقة جوع كليك يتبعك)، أى للتعبيد والتسجيد ثم تغيير النظم الحكومية القائمة. إنها الأجهزة الحماسية الجديدة فى العالم العربى الاسلامى التى تتركها الأجهزة الأعلى للغرب الأنجلو أمريكى، ضد العقلاية والشيوعية، وضمن مخططات إطلاق الاكتساحات الاسلامية فى الدورة المعاصرة للتدهور العالمى الشامل.

### **السكان والتخلف**

### **الجاهل علو نفسه**

\* العدد المقدر لسكان مصر بواسطة علماء الحملة الفرنسية عام ١٨٠٠ ثم فى عهد محمد

على عام ١٨٢١، كان ٢,٤ مليون نسمة و ٢,٥ مليون نسمة على الترتيب. وتضاعف العدد تقريبا في منتصف القرن الماضي، أي في حوالي ثلاثين عاماً. واستمرت نسبة الزيادة في السكان حوالي ٢,٩٪، حتى بدأ التعداد الدوري الشامل للسكان من عام ١٨٨٢، حيث بلغ العدد ٨,٦ مليون نسمة. ثم بدأ انخفاض معدل الزيادة بعد ذلك بحيث وصلت في العقد الثاني من هذا القرن إلى حوالي ١,٨٪. لكن لم يلبث أن رجع المعدل إلى الارتفاع، خصوصا عند اتساع الزحف القوي الإسلامي في الثلاثينات والأربعينات، ومن ثم تفاقم في ظل النظام الناصري حتى وصل إلى ٢,٨٪ منذ عام ١٩٨٦. وبذلك يتضاعف عدد سكان مصر مرة كل ٢٤ سنة فقط، مقابل مرة كل ٢٧ سنة في الولايات المتحدة، ومرة كل ٢٩ سنة في بريطانيا! (بغض النظر هنا عن الفروق الهائلة في الانتاج).

وكان عدد السكان عام ١٩١٧ حوالي ١٢,٧ مليون نسمة، يعيشون على أرض زراعية تبلغ مساحتها التي تجبى منها الضرائب ٥,٦ مليون فدان، تضاف إليها ١,٥ مليون فدان قابلة للزراعة ولا تجبى منها ضرائب. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الفعلية، كان في عام ١٩١٧ حوالي ٤٣ من المائة من الفدان أى أكثر من ١/٣ فدان. وزاد عدد السكان فوصل عام ١٩٤٧ إلى ١٩ مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأرض المزروعة تقريبا، حيث وصلت إلى حوالي ٥,٦ مليون فدان. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية عام ١٩٤٧ انخفض إلى أقل من ٣ من المائة من الفدان، أى حوالي ربع فدان. وفي نفس الوقت، استمر الزحف الريفي على الحضر خصوصا، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٦٧٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى حوالي ٣٣٪، تركّز معظمهم في المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية. واستمرت عمليات الاعتداء على الأراضي الزراعية بالمجان وغيرها (قبل ظهور ظاهرة تهريف الأراضي أيضا في عهد السادات)، إلى درجة أن الكثيرين كتبوا في عهد الملك فاروق ضد هذا الاتجاه المعادي لمصالح المجتمع.

وبعد ثلاثين عاما فقط من التعداد المذكور، تضاعف عدد السكان مرة أخرى فوصل عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ٣٨ مليون نسمة. ورغم ما يقال عن استصلاح أكثر من ٨٠ ألف فدان في تلك الفترة، ورغم أن الأرقام الرسمية المتاحة استخلعت في السنوات الأخيرة ما يسمى «المساحة المحصولية» للأراضي الزراعية (وهذه تتعلق بدورات الزراعة وتزيد بنسبة غير محددة قد تصل إلى حوالي ٥٠٪ من المساحة الفعلية للأرض ومن ثم تقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام وتطمس إمكانيات المقارنة)، إلا أنه اتضح أن مساحة الأراضي الزراعية وصلت في تلك الفترة حتى عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٦ مليون فدان فقط (ويقول رئيس الوزراء لتبرير الانخفاض الذي حدث في الثمانينات إنها انخفضت منذ عام ١٩٦٦ إلى ٦,٥ مليون فدان). ومعنى الرقم الأول، أن معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية انحدر إلى ١٦ من المائة من الفدان، أى حوالي سدس فدان فقط. وفي نفس الوقت، زاد الزحف الريفي على المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٤٣,٨٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى ٥٦,٢٪.

وفي عام ١٩٨٦ وصل عدد السكان إلى ٤٨,٢ مليون نسمة، بزيادة حوالي ٣٠٪، بينما انخفضت المساحة الزراعية الفعلية إلى حوالي ٥,٥ مليون فدان (رغم أن بعض الأرقام تقول إنها أصبحت حوالي ٧ مليون فدان)، أى انحدر معدل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى حوالي ١١ من المائة من الفدان، أى حوالي ١/٩ فدان فقط. وبقيت نسبة الزحف الريفي التي كانت قد تفاقم في عهد عبدالناصر وفي السبعينات، بحيث وصل سكان محافظة القاهرة مثلا من حوالي ٢ مليون نسمة عام ١٩٤٧، إلى حوالي ٧,٥ مليون نسمة عام ١٩٧٦ فيما

يسمى القاهرة الكبرى، ثم إلى حوالي عشرة ملايين نسمة عام ١٩٨٦، وتقول بعض الأرقام إنها تصل حالياً إلى حوالي ١٢ مليون نسمة (= عدد مصر كلها عام ١٩٩٧)!!  
وفي العام الماضي ١٩٨٩، وصل عدد سكان مصر إلى ٥٥ مليون نسمة. وتستمر زيادة السكان بقدر ١٣ مليون نسمة سنوياً / ٢٨٪ سنوياً، يزداد استهلاكهم بنسبة ٥٪ سنوياً، بينما يستمر الانحدار في المصادر الأساسية لوسائل الحياة، لأن زيادة الانتاج (إن حدث أصلاً زيادة حقيقية في الانتاج) لا تزيد عن ١٪ سنوياً، ولذلك أصبحت البلاد تستورد من الخارج رءوس الأموال بقل من ثلاثة أرباع الغذاء الذي يعيش عليه السكان!!

وتقول الأرقام الرسمية إن عدد المعاشر الحكومية لمخالفات الاعتداء على الأراضي الزراعية بالبناء أو التجريف أو التحويل أو ما إلى ذلك (ولاحظ أن هذه الجرائم تعتبر مجرد «مخالفات»!!)، بلغت منذ عام ١٩٨٧ فقط حوالي ٧٢ ألف محضراً وتقول أرقام موثوق بها إن مساحة الأرض الزراعية التي ضاعت من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩ تبلغ حوالي نصف مليون فدان من الأراضي العربية التي لا تموض!!  
\* كان نصيب الزراعة من الانتاج القومي في أوائل الخمسينات أكثر من ٣٠٪، فانخفض حتى ٨٧-١٩٨٨ إلى حوالي ١٧٪ فقط!!

ولن أتاول هنا أرقام تطور الانتاج الصناعي، ليس فقط لأن المصدر الأول للغذاء والكساء هو الأرض بحيث أن أي تقدم حقيقي في الصناعة وفي التكنولوجيا لابد أن يحقق التقدم في مساحة وفي إنتاجية الأرض، لكن أيضاً لأن ما يسمى النشاط «الصناعي» وما يشبهه من نشاطات اقتصادية يشكل في الحقيقة «متاهة إحصائية»: أولاً، لأن تلك النشاطات غير المباشرة تحتوي في الاقتصاد البرجوازي على الكثير من الأعمال الخادعة أو المنسلفة موضعياً، أي التي لا تهدف الاقتصاد العقلاني والانتاج الانساني السليم كما أوضحت في فصول الكتاب. وثانياً، لأن أرقامها تعتمد على أسعار بل وعلى قيم اقتصادية ذات محدوديات متغيرة ومتضخمة بحيث تشكل تقييمات مزيفة أو غير قابلة للمقارنة الموضوعية. وعلى كل حال، فإن تعداد ١٩٨٦، يقول إن مجموع عدد العاملين فيما يسمى القطاعات الصناعية يصل إلى حوالي ٢٥ مليون، مقابل حوالي ٤٥ مليون في الزراعة.

\* كان التقدير الرسمي الدقيق للدخل القومي عام ١٩٥٣ حوالي ٨٦ مليون جنيه، لحوالي ٢٢ مليون نسمة، بمتوسط حوالي ٣٩ جنيه للفرد. وإذا تفاضنا عن التزييفات ومغالطات الأجهزة العسكرية الناصرية في حساب الدخل القومي، نجد أن الأرقام الرسمية لجهاز التمهنة والاحصاء ذكرت في مطبوعاتها السابقة أنه وصل عام ١٩٧٠ وبأسعار ذلك العام إلى حوالي ٢٥٥٠ مليون جنيه. لكن ارتفاع السكان بنسبة تزيد على ٥٠٪ إذ ذاك، بجانب ارتفاع الأسعار في الفترة المذكورة، يعني أن الدخل الحقيقي للمجتمع والفرد لم يرتفع - إن لم يكن قد انخفض! ورغم استمرار بل تزايد التزييف والخلط في مكونات وحسابات مجموع الدخل القومي بعد ذلك، بما في ذلك التداخل بين أرقام القيمة المضافة للدخل وأرقام قيمة الانتاج، فقد توقفت الأرقام الرسمية عند عام ٨٣-١٩٨٤ وتذكر أرقام ذلك العام أن الدخل القومي وصل بأسعار الثمانينات إلى حوالي ٢٥٥٠ ألف مليون جنيه، أي عشرة أضعاف الرقم السابق! لكن حتى هذا الرقم المنفوخ لا يعبر عن زيادة حقيقية، لأن الأسعار ارتفعت كما رأينا بنسب أعلى؛ بينما ارتفع عدد السكان من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ بنسبة حوالي ٤٠٪!

وبغض النظر عن تغير الأسعار، كان نصيب الفرد من المواد الغذائية في عام ١٩٥٢ حوالي ٩٣٣ جراماً، أو حوالي ٢٤٠٠ كالوري (= سعر حراري). وكان متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية عام ١٩٢٩ أعلى من ذلك، حيث وصل إلى ٣٠٠٠ كالوري. لكن الأجهزة



الاحصائية العسكرية الجديدة ألقت هذا البند من حسابات متوسط الدخل ومستوى المعيشة، لأن أرقامه واضحة محددة وذات استمرارية قابلة للمقارنة المباشرة.

- عندما كان سكان مصر ٢١ مليون نسمة عام ١٩٥٢، كان إنتاج القمح ٧٢ مليون أردب، وإنتاج الفول ١٦ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعير ٨٩ مليون قنطار. وعندما أصبح عدد السكان ٤٨٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ أى أكثر من الضعف، ورغم تقدم وتضاعف إنتاجية التقنيات الزراعية، وصل إنتاج القمح إلى ١٢٨ مليون أردب، وانخفض إنتاج الفول إلى أقل من ٧٩ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعير إلى حوالى ٧ مليون قنطار. أما عن الثروة الحيوانية، فلا توجد للأسف أرقام مقارنة بين الخمسينات والثمانينات. لكن يمكن الاستعاضة عن ذلك بأرقام المذبوحات الحيوانية فى السلخانات الرسمية. فهذه المذبوحات من مختلف الأنواع، كانت عام ١٩٥٢ حوالى ١٢٥ مليون رأس، فأصبحت عام ١٩٨٨ حوالى ١٥٨ مليون رأس فقط- رغم زيادة السكان فى تلك الفترة من ٢١ إلى حوالى ٥١ مليون نسمة، أى بنسبة ١٥٠٪.

- فى عام ١٩٥٢ كان حوالى ٥٠٪ من الأرض الزراعية موزعة. وفى عام ١٩٨٩ أصبح حوالى ٢٠٪ فقط موزعة. وكانت قيمة الايجار بعد مايسمى «قانون الإصلاح الزراعى» تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه. فوصلت قيمة الايجار الحر (بما فى ذلك تأجير الأرض من الباطن أى بمعرفة المستأجر الرسمى باستغلال نصوص القانون الناصرى) إلى حوالى ١٥٠٠ جنيه! ورغم اختلاف أشكال الحيازة الزراعية، استمر تدهور الزراعة.

- نتيجة الفشل أو عدم التصرف مع زيادة السكان، انخفض نصيب الفرد فى مصر من المياه من حوالى ١٧٠٠ متر مكعب سنوياً عام ١٩٦٩ إلى حوالى ١٠٠٠ متر مكعب حالياً- مما يعنى أنه وصل إلى مايسمى «خط الفقر المائى» الذى يؤثر على مصالح الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى، بل ويضيع الجزء الأكبر من هذه الكمية المحدودة نتيجة انعدام الترشيد، وعدم تغيير نظام الري ونظام المحاصيل، وضياح مياه السدة الشتوية، الخ. فضلاً عن ضياع ٣٪ من المياه المستخدمة فى عمليات الري، و ٤٪ فى عمليات الاستهلاك المنزلى، الخ.

- وصل عدد التفاعيل المعلقة عام ١٩٨٨، إلى حوالى ٢٧٠ ألف تفاعل.

- رغم أن أرقامهم الرسمية تقول إن حجم العمالة الفعلية زاد من حوالى ٦ مليون شخص عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٤ مليون شخص عام ١٩٨٩، فإن القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الانتاج ومن الدخل والمستوى الحقيقى لمعيشة الفرد، انخفضت وتدهورت كما يتضح من تقادم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واشتعال الأسعار- التى هى المقياس الحقيقى للعلاقة بين كفة العمل أو قيمة مبيعات العمالة وكفة الانتاج الحقيقى أو قيمة المشتريات الاستهلاكية، وهى التى تعبر عن الكمية الحقيقية لساعات العمل ونوعياته وقيمتها الاجتماعية الحقيقية.

- فى الستينات وصلت ملكية القطاع الحكومى أو مايسمى «القطاع العام» إلى نسبة ١٠٪ فى بعض المجالات، وانخفض نشاط الملكيات أو الاستثمارات الخاصة إلى أدنى الدرجات فى مختلف المجالات. ومع ذلك، تفاقمت الأزمة الاقتصادية وزاد التدهور الاقتصادى، فاستمرت عملية الطحن اللاعقلى للمجتمع بين شقى التخلف الجاهل والتكاثر السكانى المتضاعف. ومنذ عهد السادات فى السبعينات، قلبوا ربح الطحن الاجتماعى على شقها الآخر، فبدأت سياسة فتح الأبواب على مصاريعها للاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية. وزاد عدد الأغنياء الجدد فى مصر زيادة غريبة واسعة، وظهرت آلاف عديدة من أصحاب الملايين (ويقال إن منهم ملياردير واحد على الأقل هو عثمان أحمد عثمان). وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أن مجموع العاملين فيها يسمى القطاع الخاص حوالى ٧٩ مليون

شخص (منهم ١٩ مليون داخل منشآت)، مقابل ١٢ مليون في القطاع العام و ٢٦ مليون فيما يسمى القطاع الحكومي (مجموع يزيد عن ١٢ مليون).<sup>(١)</sup> وتقول أرقام أخرى إن عمال ما يسمى القطاع الخاص في الصناعة وصلوا عام ١٩٨٩ إلى ١٧٥٪ من إجمالي عمالة الصناعة في مصر، بعدد ٣٣٨ ألف عامل من مجموع ٥٤٤ ألف عامل. وتقول الأرقام الرسمية إن القطاع الخاص أصبح يقوم باستيراد ٥٣٪ من الواردات، ويشارك بنسبة ٥٠٪ فيما يسمى الإنتاج القومي (مقابل ٢٣٪ منذ خمسة عشر عاما). وأعلنت الأرقام الرسمية عما يسمى خطة الاستثمار في ٨٩ - ١٩٩٠ أن نصيب القطاع الخاص فيما نفذ فعلا من استثمارات الخطة حتى الآن، وصل إلى ٣٦٪ من رؤوس الأموال - تزيد عن ذلك من حيث تكاليف/ نفقات الاستثمار.

ومع ذلك كله، استمرت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في التفاقم كما رأينا؛ تعددت الأسباب والفقر واحد؛ ذلك أنه يوجد قاسم مشترك في كل هذه التحولات العامة أو الخاصة، والاستراتيجية الرأسمالية الملقاة أو الرأسمالية الاشتراكية الانتعاشية، وفي إجراءات التأميم أو التعميم والتخفيض Privatization، هو اللاعقل أو التخلف الفكري، الذي يشمل ما يسمى القطاع العام وما يسمى القطاع الخاص، ويشمل في بلادنا المنكوبة الحاكمين والمحكومين معا!

ونتيجة زيادة درجة اللاعقل أو التخلف الفكري في مثل تلك البلدان، نجد أنه في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا - حيث تفلت نشاطات وانحرافات رأس المال الخاص والاحتكارات، بينما تزيد أيضا النشاطات والاستثمارات الاقتصادية الحكومية بحيث يصل حجم العاملين في القطاع الحكومي والعام والمؤسسات الأمريكية المشابهة إلى حوالي ٥١٪ من قوة العمل الأمريكية<sup>(٢)</sup> - تحدث نسبيا زيادة فعلية في الدخل وفي الإنتاج، رغم انسلاخ الاقتصاد الرأسمالي عن الاتجاه العقلاني الانساني السليم وتدهور القيم الاقتصادية الحقيقية الموضوعية في المجتمع الأمريكي!

وبهذه الاستدراكات عن الاقتصاد الرأسمالي، نجد أن المقارنة النسبية تبين لنا أيضا أن صادرات مصر تبلغ ٤٦ مليار دولار، بينما تبلغ صادرات سنغافورة (التي عدد سكانها ٢٥ مليون نسمة فقط) ٥٠ مليار دولار - ناهيك عن اليابان التي يصل إنتاجها القومي إلى ٢٣٣ مليار دولار مقابل ٤٠ مليار دولار فقط لمصر، رغم أن مصر كانت أسبق من اليابان في عمليات النهوض التقني والاقتصادي منذ عهد محمد علي؛ ذلك أن تلك البلدان الحديثة في شرق آسيا تعيش على تراث الحكمة الفولكلورية الدنيوية القديمة التي تعبر عنها أصل كلمة بردا والبودية، ولا تعيش على تراث التواكل الغيبي باسم النصوص التعبيدية المتوارثة عن الكهنوت الفرعوني.

وعلى كل حال، يكره الاقتصاديون الأجانب أن سكان الدول المتقدمة الذين يشكلون ٢٥٪ من سكان العالم ينتجون ٨٠٪ من إنتاج العالم، بينما ٥٠٪ من سكان العالم الذين يتركزون في أشد الدول المتخلفة ازدهاما لا ينتجون إلا ٥٪ فقط من إنتاج العالم!

(١) رغم الزيادة الواضحة للموسرة والمعترف بها في عدد المشتغلين تبع ما يسمى القطاع الخاص بالنسبة لعدد المشتغلين تبع الحكومة والقطاع العام، إلا أن الأرقام في هذا المجال مختلفة، نتيجة التناخل أو نتيجة عدم التحديث. من ذلك مثلا أنه في مقابل الأرقام المذكورة أعلاه لعام ١٩٨٦ عن نتائج «التعداد العام» للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء (المجلد الأول ص ٧٢) والتي تشمل كل المشتغلين من سن ٦ سنوات حتى أكثر من ٦٠ سنة داخل وخارج المنشآت، تقول أرقام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة إن عدد المشتغلين الثابتين الذين استحقوا منحة العمال عام ١٩٨٩ هو حوالي: ٣٥ مليون شخص بالحكومة، و ٥٢ مليون شخص بالقطاع العام، يضاف إليهم ٤ مليون مجنون وأصحاب معاشات.

### فاقدا الشيء لا يعطيهما

السبب الأول والأكبر لكل الأسباب الأخرى والنتائج اللاحقة، هو- كما أوضحت- اللاعقل أو التخلف الفكرى. ويرتّب على ذلك السبب الأول ثم يتضاعف بالتفاعل معه فيؤدى إلى تضاعف واتساع النتائج، سببان آخران هما:

١- زيادة القوى البشرية غير القادرة على الانتاج، نتيجة أسباب عديدة أهمها ارتفاع معدل الزيادة السكانية ومن ثم ارتفاع عدد الأطفال وصغار الشبان بالنسبة لعدد السكان (حيث يصل هؤلاء الذين يقلون عن سن ١٥ سنة فى مصر إلى ٤٠٪ من السكان).

٢- زيادة المبدد أو المعطل من القوى الانتاجية البشرية، وأيضا من القوى الانتاجية المادية المتوفرة أو التى يمكن توفيرها فعلا.

ولنتأمل الآن هذا الجانب الأخير من مشكلة التدهور الاقتصادى فى مصر، أى الجانب الخاص بالتبديد أو الاستنزاف والتعطيل فى القوى الانتاجية المتاحة فعلا للمجتمع المصرى. لتأمل بعض وقائع الفاقد والضائع من الامكانيات الفعلية للبلاد- بغض النظر هنا عن أنها من حيث ظروف النظام الاجتماعى الفعلى إمكانيات محدودة، وبغض النظر عن أنها تحتاج إلى نظام جديد للاحياء والانطلاق الجذرى ونظام جديد للإصلاح أو إعادة البناء الجذرى، فإذا كان المثل يقول «على قد لحافك مذ رجليك»، فلنتنظر لماذا لا يكفى هذا اللحاف الناقص المحدود حتى لتغطية جسمنا المرقص المنكمش- بغض النظر عن قدرتنا على تغييره بلحاف بديل أكبر كثيرا وأجود كثيرا!

لماذا تتدهور أو أين ذهب الامكانيات الفعلية المحدودة (وليس الامكانيات الممكنة) للدولة والمجتمع فى مصر!!

المشكلة ليست بالدرجة الأولى كما يتصور البعض مشكلة سرقة أو اختلاس أو تزيّع واستغلال جشع، الخ. فهذه- أولا- ظاهرة تابعة أو نتيجة مترتبة على أسباب أخرى تتعلق بشغرات النظام وغشومية الحكم وسوء التشريع وسوء الإدارة، الخ. وهى- ثانيا- ظاهرة محدودة نسبيا، أى أن حصيلتها الاستنزافية أقل من غيرها. والمثل يقول إن المال السائب يعلم السرقة. ومعنى ذلك أن الطابع اللاعقل للنظام هو الذى يتيح أو يشجع السرقة، أو على الأقل لا يستطيع أن يمنعها. فإذا وضعت كمية من الأشياء الثمينة تحت حراسة وتحت تصرف شخصى أعمى أو ضعيف البصر للتعامل بها فى مكان عام، فلا بد أنه سيبددها مهما كانت حقيقة نواياه إزاء ذلك. وإذا أعطيت ساعة دقيقة لشخص غشيم لكى يصلحها، فلا بد أنه سيفسدها مهما كان مخلصا حسن النية طاهر اليد.

وهناك عموما ثلاثة أنواع من أساليب إلقاء الثروة فى البحر- أى بدون فائدة حقيقية للمجتمع والفرد على أى مدى- من خلال تصرفات الأفراد أو المجموعات الخاصة والعامة والحكومية:

١- الاسراف والتبذير على الأغراض غير المفيدة، وإهدار المصالح والقيم الخاصة والعامة، وتحويل الثروات والطاقات المادية والبشرية إلى بالوعات عقيمة.

٢- التسيّب والفساد والإهمال الأتاني، أو المعجز الفكرى أو عدم الكفاءة، والفوضى وانعدام أو سوء التخطيط، وانعدام أو سوء التشريع والتنظيم والإدارة.

٣- التزيّع والانتهازية المشبعة والنهش والهيش أو السلب والنهب والسرقة بمختلف أنواعها.

- لاشك أن أكبر وأخطر بالوعة تستنزف ثروات وطاقات البلاد، هى العسكرية والحرب أو الاستعداد للحرب. ومن أجمل التماثيل الأثرية لليونان القديمة، تمثال الأم الوديعه التى تحمل

الرخاء (والتي اقتبس عنها النحاتون المسيحيون بعد ذلك قيثايل العذراء تحمل رضيعها المسيح). ذلك هو قتال الحسناء إيرين Eirene (أى «السلام» بالمعنى اليونانى اللاتينى القديم، وهو السلام الداخلى / الذاتى والخارجى، أى سكينه وصفاء العقل فى ظروف الوثام الخارجى<sup>(١)</sup>)، تحمل على ذراعها طفلها بلوتوس Plutus (أى الثروة).

ارتباط سلامة العقل وسلام الحياة بزيادة الثروة والرخاء، هو إذن حقيقة معروفة منذ أقدم العصور. وفى مصر التى أنهزمت فى ثلاث حروب متوالية (آخرها هزيمة موهة أدت إلى وصول الجيش الاسرائيلى إلى الكيلو ١ - ١ على مشارف القاهرة طريق السويس)، يقول المتحدثون الحكوميون إن خسائر تلك الحروب مع إسرائيل وصلت إلى ١٠٠ ألف قتيل و ١٠٠ ألف مليار دولار (= مائة ألف مليون دولار).

لكن المشكلة لا تقتصر على الخسائر الفعلية، وإنما ترتبط أصلاً باتجاه التهديد والاستنزاف فى عمليات العسكرية والاستعداد للحرب، وفى فرض أساليب واستراتيجيات معينة للاتفاق ولتنظيم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بحجة الأمن القومى وحماية الوطن وخدمة المعركة المحتملة (إن لم يكن المعركة الفعلية)، الخ؛ فما بالك حين ينتهى ذلك كله بالخسائر العسكرية والهزائم العسكرية - حتى لو أمكن تغطيتها باللعب على حبال المخططات والمصالح الخارجية للمعسكرين الدوليين؟!

وعلى كل حال، ومن حيث الاتفاق العسكرى المباشر فى مصر، تقول الأرقام الرسمية إنه يصل إلى ١٨٪ من ميزانية الدولة. ويبلغ متوسط الاستيراد السنوى للأسلحة فى مصر، مالا يقل عن ٢ مليار دولار سنوياً. وتقول الأرقام الرسمية الدولية، إن مصر كانت الدولة الثالثة فى العالم فى استيراد السلاح، حيث استوردت فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ أسلحة رئيسية قيمتها حوالى عشرة آلاف مليون دولار، بينما بلغت قيمة ما استوردته من أمريكا فقط عام ١٩٨٠ حوالى ٢٤٦ مليون دولار.

ورغم المنع العسكرية الأمريكية لمصر (مقابل تدعيم اتجاه عسكرة النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى، أى مواصلة ومضاعفة تهديد ثروات وطاقت المجتمع وقهره بالفقر والفسوشمية العسكرية)، وصلت ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة إلى حوالى ١٠ مليار دولار. ومع زيادة العسكرة والديون العسكرية التى وصلت إلى ١٤ مليار دولار، زادت الأزمة الاقتصادية وزاد مجموع ديون مصر المدنية للعالم الخارجى من حوالى ٢٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى رقم هائل تطنسه الاختلافات المتعقدة فيما تعلنه المصادر الداخلية والخارجية، ولكنه يتراوح بين ٣٠ مليار دولار (كما أعلن رئيس الوزراء عام ١٩٨٩) وحوالى ٧٠ مليار دولار كما تقول مصادر أخرى.

وتقول الأرقام الرسمية الدولية إن الدول العربية تنفق على التسلح ٤٠ مليار دولار سنوياً، وأنها تحصل على ٥٠٪ من واردات الأسلحة إلى العالم الثالث؛ أما عن الاتفاق العسكرى العربى المباشر (الذى يشمل الاتفاق على الأسلحة)، فتقول الخارجية الأمريكية إنه وصل فى عام واحد إلى ٦٢ مليار دولار. ونحن رقم أقل من الحقيقة، لأنه يعتمد على الاتفاق العسكرى الرسمى المقيد فى الجزئيات الحكومية!

وفى مصر مثلاً، لا تسمع الظروف ولا تسمح القوانين بمعرفة ومناقشة القيمة الحقيقية لمجموع اتفاقات ونشاطات وموجودات أو حيازات المصالح العسكرية (ناهيك عن المصالح شبه

(١) لاحظ أنه من نفس الأصل ظهرت أيضاً الكلمة اليونانية اللاتينية airesis / haeresis بمعنى الانحياز الفلسفى أو الفكرى، ثم انتقلت الكلمة بعد ذلك إلى معنى الهرطقة heresy<sup>١١</sup>

العسكرية أو التابعة). لكن بعض الملاحظات العينية يمكن أن تشير إلى مدى التوسع والتضخم السرطاني الذي وصلت إليه حتى الملكيات والحيازات العقارية (المفروضة بوضع اليد المسلحة) في مختلف جهات البلاد وفي المدن والسواحل، بل وعلى شواطئ المصايف أيضا وفي داخل القاهرة- مثلا في مناطق الزيتون والحلمية ومدينة نصر، الخ- يمكن رؤية المساحات الشاسعة والمباني والانشاءات الواسعة التي تقطعها المصالح العسكرية من إمكانيات وطاقت الدولة والمجتمع. من أجل ماذا؟ من أجل تشديد قبضة التحكم في المجتمع وفهر المصالح الديمقراطية العقلانية، مع الاستعداد لهزيمة جديدة في المستقبل!

أما عن المصالح العسكرية البوليسية وشبه البوليسية، وسواء التابعة للجيش أو للدخالية، فلا يمكن تقدير تكاليفها الحقيقية. لكن يكفي أن نشير هنا إلى أن ما يسمى قوات الأمن المركزي- التي يصنعها الجيش والدخالية، والتي أحرقت وسميت ونهبت القاهرة في فبراير ١٩٨٦- تتكلف سنويا حوالي ٢ مليار جنيه. فما بالك بالتكاليف الفعلية الشاملة لشبكات العملاء الرسميين والعلماء غير الرسميين التي تغطي كل جزء من البلاد!

- زاد الاتفاق الحكومي في مصر، من حوالي ١٠٪ من إجمالي الانتاج القومي في أوائل الخمسينات، إلى ما بين ٢٥٪ و ٣٠٪ من إجمالي الانتاج القومي في منتصف الثمانينات. لكن للأسف أن جزءا كبيرا من القيمة الحقيقية للانتاج القومي نفسه انسلخ عن الاقتصاد السليم وعن خدمة مصالح المجتمع والفرد، بينما اتجه الجزء الأكبر من الاتفاق الحكومي إلى أغراض غير مفيدة للمجتمع والفرد.

ولهذا زاد العجز الفعلي المحدد رسميا عن حساب ميزانية الدولة عام ٨٧- ١٩٨٨ إلى ١٤ مليار جنيه، يشكل حوالي ١٥٪ من الانتاج القومي. وهذا عجز مستمر ومتزايد، يؤدي إلى أن تصدر الدولة نقودا «تضخمية»، أي مجرد نقود ورقية بدون رصيد سلمي. ويقول رئيس الوزراء- إن إصدار النقد التضخمي وصل منذ سنوات إلى ٤٢٪، وأنه انخفض حاليا. لكن تقول الأرقام الحكومية إنه يصل حاليا إلى ٣٠٪. والحقيقة أن إصدار نقود ورقية بدون رصيد سلمي (بعد إلغاء الفطاء الذهبي أو المصري السابق)، هو نوع حديث من أسلوب غش العملات الذي كان يستعمله التجار المخادعون في العصور الوسطى، بخفض نسبة الذهب أو الفضة في العملة أو بتقص وزنها!

- تبلغ قيمة الأموال المصرية التي تهرب سنويا إلى الخارج حوالي...مليار دولار.

- يبلغ مجموع الموجودات العربية في الخارج حوالي ٦٧٠ مليار دولار.

- من العيّنات النمطية للإهمال أو سوء الإدارة والتنظيم الذي يمكن أن يؤدي إلى أنواع متعددة من التهديد، ماقرره الجهاز المركزي للمحاسبات عام ١٩٨٩ عن أنه يوجد داخل مخازن شركات ومينات القطاع العام خامات بدون استغلال معرضة للتلف قيمتها ٣ مليار جنيه! كذلك أعلنت الهيئة العامة للخدمات الحكومية، أن المخزون السلمي الراكد في الجهات الحكومية التابعة لها قيمته ٧٨ مليون جنيه!

- من العيّنات النمطية الأخرى، أن المنطقة الصناعية الجديدة على الطريق الصحراوي في محافظة الجيزة خططت عام ١٩٧٦ لاستيعاب ٦٥ وحدة صناعية، لم ينفذ منها حتى الآن إلا ٣١ وحدة- تتعرض للمشاكل الصعبة إلى درجة أنها مهددة بالتوقف بسبب انعدام أو نقص المياه والمساكن والخدمات اللازمة للمنطقة، وبسبب نقص الخدمات والوسائل اللازمة اقتصاديا!

- أعلن في مجلس الشعب في مارس ١٩٩٠، أن عدد مصانع النسيج التي توقفت في المحلة الكبرى وشبرا الخيمة بسبب عدم وجود خيوط غزل، وصل إلى حوالي ١٠٠٠ مصنعا.

- تتعرض حوالي ١٨ ألف شركة تربية مواشى ودواجن وبيض لاحتلالات الافلاس، لأن

الحكومة أقرضتها قروضاً عندما كان سعر الدولار ٨٠ قرش، ثم طالبتها بمضاعفة السداد وفق تضاعف سعر الدولار إلى حوالي ٢٦٠ قرش.

- بعد حريق شيراتون، صرح مسئولون في وزارة الداخلية أن خسائر حرائق القطاع العام في الستين الماضيتين بلغت ٦ مليار جنيه، وأن منها ٦٠٠٠ حريقاً حدث في القاهرة.

ولا بدخل في موضوعنا هنا ما إذا كانت مثل تلك الحرائق وكوارث التلف الأخرى ترجع إلى أسباب إجرامية متعمدة أم إلى ما يسمى بالاهمال والتواكل وسوء التصرف ووضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب. ذلك أن النتيجة في كل هذه الأحوال واحدة.

- أشرت قبل ذلك إلى النسبة الهائلة للفاقد الزراعي قبل وبعد جمع المحصول (نتيجة الآفات وأسباب التلف الأخرى المدعمة بالاهمال والفشل والتخلف العلمي). وأضيف هنا أن الحسائر التي تصيب الماشية والأغنام في مصر - بسبب انتشار الطفيليات فقط - تبلغ ٢٨١ مليون جنيه سنوياً.

- بالإضافة إلى التهديد الاقتصادي بالعسكرة والاتفاق العسكري وتحويل الثروات والطاقت إلى الأغراض العسكرية أو شبه العسكرية، والتهديد بالقوى والاهمال والفساد، توجد إنفاقات تهدية أخرى حكومية وغير حكومية متعددة البواعث وهائلة الحجم (رغم استحالة حصرها في ظروف وفي ظل النظام القائم). من ذلك مثلاً الاسرافات والتبذيرات بحجة الأمن الداخلي على أغراض غير مفيدة للمجتمع، وعلى العطايا والامتيازات والأكراميات للعملاء والمرتبقة والتفيعين والانتهازين والمدمومين والأدوات وغيرهم من يستخدمهم أو يدعهم النظام القائم. والاسرافات والتبذيرات على النشاطات اللاعقلية المتضخمة سرطانياً، في ميدان الكتب التجهيلية والمطبوعات الضرورية والصف الفارغة (ولاحظ أن مطبوعات وصحف المعارضة المناقفة تحصل أيضاً على مساعدات غير مباشرة مع ورق مدعوم). وبالوعات التهديد على الاعلانات والاعلاميات الباهظة التكاليف التي تغطي كل شئ كاسراب الحشرات المنتشرة، وتهديدات الراديو (الذي أصبح يعمل ٢٤ ساعة في اليوم بهرامج وموجات لاحتصر لها، بحيث زادت ساعات الإرسال اليومي للإذاعة المصرية من ١٥ ساعة عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٢ ساعة يومياً عام ١١٩٨٨)، والتلفزيون (الذي يعمل حالياً ٣٠ ساعة في اليوم)، وغير ذلك من وسائل حكومية وغير حكومية لا تتبجح إلا في صناعة التخلف الفكري والتزعات الفوغائية وانفعالات الاثارة والروح الهستيرية باسم الوطنية والقومية وباسم الدين والاسلام والقرآن، الخ. ثم أيضاً الاسرافات والتبذيرات على النشاطات السرية والعنينة المخارجية التي تتعلل بنفس الشعارات عن الوطنية وعدم الانحياز والعالم الثالث والعالم الاسلامي، الخ. وبذلك تتضاعف الغشومية العسكرية بالغشومية الفوغائية بالغشومية التعصبية قومياً أو دينياً، فتضيق مصالح المجتمع والفرد.

- بناء على تعداد ١٩٧٦، يصل عدد الأميين في مصر إلى ٨٥٪ وفق ما يسمى «التعريف الوظيفي» للأمية لدى منظمة اليونسكو (أي عدم الامام بالقراءة والكتابة بالمستوى الذي يتيح للفرد ممارسة الأنشطة التي تتطلب ذلك) - رغم أنه بناء على التعريف المصري للأمية (باعتبارها عدم القيد في أي مدرسة وعدم الوصول إلى نهاية الصف الرابع الابتدائي) يصل عدد الأميين بالنسبة إلى الأشخاص من سن ١٠ إلى سن ٤٥ إلى ٣٠.٥٪ فقط، وعن عام ١٩٧٩، يقول تقرير المجلس القومي للتعليم في مصر (الذي يعمل تحت رئاسة أحد العسكريين الناصريين المتعددي الألوان هو عبدالقادر حاتم) إن عدد الأميين من يزيد سنهم عن ١٢ - ١٣ سنة يتراوح بين ٢٠ و ٢١ مليون مصري.

وتختلف الأرقام - إذا أعلنت أصلاً أرقام رسمية - باختلاف التعريف والتصنيف والمجموع

الذي ينسب إليه العدد. وتقول أرقام جهاز التهيئة والإحصاء عن تعداد ١٩٨٦، إنه من بين حوالي ٣٤٦ مليون مصري هم الذين يبلغ سنهم من ١٠ سنوات فأكثر، وصل عدد الأميين (= الذين يقولون عن أنفسهم إنهم أميون) إلى حوالي ١٧ مليون فقط، بينما يوجد حوالي ٧٠ مليون شخص «يقرأ ويكتب» (= يقولون ذلك) بدون الحصول على أى مؤهل مدرسى!! وهذا يعنى فى الحقيقة أن عدد «الأميين غير المدرسين» وصل فى التعداد المذكور إلى حوالي ٢٤٦ مليون شخص. فإذا أضفنا إليهم العدد الكبير المعروف عتيا من الحاصلين على التعليم الابتدائى الإلزامى أو المقيدين فيه عن يعتبرون واقعيا أميين (حتى بدون استخدام التعريف الوظيفى للأمية لدى اليونسكو)، نجد أن النسبة التقديرية لن تقل كثيرا عن الرقم السابق وهو ٨٥٪.

وقد أعلنت منظمة اليونسكو أن أعلى نسبة من الأمية فى البلاد العربية، توجد فى مصر واليمن الشمالية (= مصر المحونة واليمن السعيدة).

ويكرر التنبيه للقارئ أننا نتكلم هنا عن الأمية الابدعية، وليس عن الأمية الثقافية التى تشمل معظم الناس (ما فيهم بعض حملة الدرجات الجامعية العليا!!). لكن للأسف أن مرافق البحث الاقتصادى والاجتماعى لا تهتم أصلا بتحديد وتصنيف مستويات ونسب الثقافة الحقيقية والقدرة الفكرية والذكاء الفكرى، مما لا يقاس بالتعليم الأبدى أو بالشهادات (رغم أنه طبعاً يستحيل أن يوجد بدون تعليم وشهادات). ولهذا، لا تقل مرافق البحث الاقتصادى والاجتماعى أى تصنيفات ومن ثم أى أرقام للتمييز بين المستويات الثقافية والفكرية التى ظهرت فى جيلنا مثلاً، بحيث أبرزت أمثال لطفى السيد وطه حسين وعبدالقادر حمزة والدكتور محمد حسين هيكل فى مجال الثقافة الجامعية والصحفية، ومصطفى مشرفة فى مجال العلم، ومصطفى عبدالرازق وأحمد أمين فى مجال الدين، وعبدالهواب وأم كثرهم فى مجال الموسيقى والغناء، الخ، ومن ثم طلعت حرب وأمثلة فى مجال الاقتصاد، فهو مقابل «مشاهير النكرات» المجد الذين برزوا فى نفايات صحافة الملايين وجامعات الأقاليم وأدب الترفيه وأغاني عدوة وتلاميذه، وفى مقابل الشيخ شعراوى والشيخ القاسى وعمر عبد الرحمن، ومن ثم الريان وأمثلة فى مجال الاقتصاد!!

لا توجد للأسف أى تحديدات أو تصنيفات بخصوص مثل هذه الوقائع النمطية العينية، رغم أنه يمكن تحديدها وتصنيفها بقياسها بالأرقام للتعبير عن مدى الثقافة العقلانية أو التجهيل اللاعقل، للذين هما صانعا الارتقاء والتدهور فى المجتمع وفى الاقتصاد. (بل ويمكن تحديد أبرز المعالم الحقيقية للثقافة بالأرقام، وذلك مثلاً من خلال قياس ثروة المفردات والموضوعات الفكرية المتناولة فى الكتب والصحف ووسائل الاعلام، وأيضاً فى الاستعمالات المنتشرة فى اللغة السائدة). لكن الأنكى هو أنهم أهملوا تماماً معنى كلمة «فكر» أيضاً وليس فقط كلمة «ثقافة»، فأصبحت أعلى الشخصيات ومثلو الرئاسة يروجون فى وسائل الاعلام والصحافة والثقافة لما يسمى «مؤسسة التفكير للمعركين ذهنياً»، وليس فقط لما يسمى «ثقافة الطفل»!! وبذلك لم يتزلا فقط معنى الثقافة والفكر إلى المستوى الطفولى العادى، لكنهم نزلا به أيضاً إلى مستوى مهابيل ومجاذيب الأطفال الذين يتمتعون بالفكر لأنهم لم يصلوا فى تقديرهم إلى مستوى «التخلف الذهنى الشديد»!!<sup>(١)</sup>.

(١) استجابة لهذا الاحبار العالى لمعنى «الفكر»، أعلن مساعد وزير الداخلية الجديد فى تصريح لوسائل الاعلام فى ٩٠/٣/٢١ أنه يجب وصف الازهايين الاسلاميين بصفة «التطرف الفكرى» وليس التطرف الدينى لأنهم «يعتدون عن الدين»!! ومعنى ذلك أنه اعتبر «الفكر» مرادفاً للتخريف اللاعقل والتعصب القيسى والسطط الاعتقادى!!

والمهم أنه بسبب انعدام الضوء بخصوص التحديثات الصحيحة للثقافة والفكر، لا نستطيع الاستفادة من الأرقام الرسمية الخاصة بتطور عدد المدارس وتلاميذها وعدد الجامعات وطلبتها وخرجيها.

ففى تعداد ١٩٨٦، وصل عدد الحاصلين على شهادات مدرسية غير جامعية إلى حوالى ٨٧ مليون (منهم حوالى ٥٠ مليون لم يصلوا إلى التعليم المتوسط)، بينما وصل عدد الحاصلين على شهادات جامعية ودرجات عليا إلى حوالى ١٢ مليون (منهم أكثر من ٣٢ ألف يحملون درجات عليا). وقد زاد عدد تلاميذ الابتدائى والاعدادى والثانوى عموما من حوالى ٢ مليون عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ إلى حوالى ١٠٣ مليون عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧. وزاد عدد الجامعات المدنية من ثلاثة فقط عام ١٩٥٢ إلى ١٢ جامعة حاليا (لايزيد مستواها فى الحقيقة عن مستوى المدرسة الثانوية القديمة)، مع تضاعف عدد الكليات فى كل جامعة، وظهور عدد كبير من المعاهد العليا التابعة لما يسمى «التعليم العالى»، الخ.

وزاد عدد طلبة الجامعات من حوالى ٤٥ ألف عام ١٩٥٣-٥٢، إلى حوالى ٦٣٠ ألف عام ١٩٨٧-٨٦. وإذا كان المثل القديم يسخر من «الحمار الذى يحمل أسفارا»، فنحن نحتاج اليوم إلى مثل جديد للتعبير عن الحمار الذى لم يبق له اليوم حتى الأسفار التى يمكن أن يعملها بدون أن يفهمها! ذلك أن التخلفيات والتخلفيات الجذرية فى كل برامج التعليم المدرسى والجامعى والتسهيلات وقواعد «الرافة» فى كل الامتحانات، وصلت إلى درجة جردت ظهر الحمار من «الأتقال» التى يمكن أن تنفذ بعض الأفراد إن لم تكن تنفيذ الآخرين! وهذا فضلا عن جانب التحيز الخاص ضد الفكر العقلانى فى هذه التخلفيات والتخلفيات والتسهيلات التجهيلية، حيث زادت درجات السطحية والابتذال وانعدام الفائدة العقلية فى كل المستويات والمواد، وألغيت أو انكمشت وشوهت برامج الفلسفة والأدب الفكرى والعلماء التفكيرية وموضوعات الثقافة الفكرية- حتى فى الكليات الجامعية المتخصصة وليس فقط فى المعاهد والتعليم الثانوى.

- فى مقابل هذا الاستنزاف التجهيلي الهائل للطاقات والأموال فى اتجاه التضليل والخداع الذاتى والمباعدة عن الثقافة الجامعية الأكاديمية الحقيقية، تعلن الأرقام الرسمية أن الحكومة اعتمدت للأبحاث العلمية فى الخطة الخمسية الأخيرة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه فقط! وهذا مبلغ لا يصل إلى ثمن مجموعة صغيرة من الدبابات أو الطائرات العسكرية، أو إلى تكاليف عدة ساعات من البحث التكنولوجى الخاص فى الصوامع العسكرية السرية فى مصر! ويمكن أن يتضح لنا مدى تفاهة هذا المبلغ، إذا لاحظنا أن اعتمادات البحث العلمى والتكنولوجى وصلت فى ألمانيا الغربية مثلا عام ١٩٨٩ إلى ٦١٥ مليار مارك (= حوالى ٣٠ مليار جنيه)، منها ٢٠٦ مليار مارك فى ميزانية الحكومة.

- وصل عدد الأغاني «الهابطة» التى رفضتها الرقابة الرسمية على المصنفات الفنية عام ١٩٨٩: ٣٠٠ أغنية= عشرين ضعف متوسط الأغاني التى ترفض فى العام خلال الفترة السابقة

أما الأغاني «الهابطة» التى لم ترفضها لجنة الرقابة المذكورة والتى تؤذى أسماعتنا كثيرا جدا من وسائل الاعلام الرسمية، وأما الأغاني «الهابطة» التى لم تمنع عمليا ومن ثم تسير فعلا على السوق، فلا توجد أرقام عنها! وأما من يستحقون الفصل من لجنة الرقابة على المصنفات، وأمثالهم من المسيطرين على الثقافة والصحافة والأعلام والفنون فى مصر، لهيوط أو انعدام ثقافتهم وذوقهم الفنى هم أنفسهم (بطريقة الأعلى المخصص لصناعة التهجير)، فلا توجد أرقام عن عددهم!



- تقول أرقام وزارة الداخلية إنه خلال شهرى يناير وفبراير فقط هذا العام ١٩٩٠، وصل عدد البلاغات التى تلقاها بوليس التجدد وبوليس الأحداث فى مدينة القاهرة فقط عن غياب الفتيات المراهقات، إلى ٢٥٥ بلاغا، وهذا الرقم مجرد إشارة وقائية عن التزايد الخطير فى عدد الهاربات من الفتيات غير المبلغ عنهن فى القاهرة، وفى عدد الفتيات الهاربات من الريف إلى المدن، وفى عدد الهاربات من النساء الثيبات عموما، الخ.

- برزت فى مصر بشكل لم يسبق له مثيل ظاهرة تخلص الآباء من أطفالهم الرضع أو الصغار جدا، سواء بالالتقاء على قارعة الطريق أو بالبيع أو بالقتل (ناهيك عن استخدام الصغار فى التسول وفى الأعمال الشاقة المبكرة)؛ ولاتوجد طبعاً أرقام عن ذلك، لكن الصور والحوادث تنشر فى الصحف فى هذه الفترة.

- زادت نسبة العوانس أو غير المتزوجين من ١٨٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٦. وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أنه من بين ٢٦٫٨ مليون شخصاً فى سن الزواج: وصل عدد غير المتزوجين من قبل إلى ٩٫٦ مليون، وعدد الأرامل إلى أكثر من ٢ مليون، وعدد المطلقين إلى حوالى ربع مليون. أما عدد المعقود قرانهم بدون زواج منزلى، فهم أكثر من ٣٠٠ ألف.

وزيادة عدد العوانس أو العزاب وغير المتزوجين لا يعبر فقط عن زيادة الفقر، ولكن يعبر أيضا عن تفاقم مشكلة الاسكان- التى هى مشكلة طاحنة للفقراء ومحدودى الدخل وليس للمتيسرين والأغنياء. وفى تعداد للشقق أجراء جهاز التعبئة والاحصاء، اتضح أن عدد الشقق الحالية المغلقة (وهذه تخص ملاكاً أو مستأجرين متيسرين وأغنياء يتمتعون بشقق أخرى) وصلت عام ١٩٨٦ إلى ١٫٨ مليون وحدة سكنية، ثم عام ١٩٨٩ إلى ٢ مليون وحدة سكنية. وتقول الدراسات المتخصصة إن نسبة تلك الشقق الحالية المغلقة بلغت فى القاهرة والمحافظات ٥٤٪ من إجمالى عدد الشقق عام ١٩٨٦، وبلغت فى الريف ٢١٪.

\* ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن عدد المساكن فى مصر ارتفع من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٩٠ بنسبة حوالى ١٥٪ فقط تقريبا، بينما زاد عدد المصريين فى تلك الفترة بنسبة تزيد عن ٢٠٠٪.

- فيما يسمى القاهرة الكبرى التى تضم حوالى ١٢ مليون نسمة، لا يعمل لمواصلات محدودى الدخل إلا ٣ آلاف أوتوموبيل أو عربات أخرى للنقل العام (ترام أو مترو)؛ أما عدد السيارات الخاصة فيبلغ نصف مليون، وعدد سيارات الأجرة ١٥٠ ألفا، وعدد سيارات الأجرة المشتركة (السرفيس) ١٥ ألفا. ويصل عدد الركاب فى القاهرة يوميا ٢ مليون راكب.

- تفيد أرقام الجهات المطلعة أن إدمان المخدرات وصل إلى حوالى ٢٪ من طلبة الجامعات المصرية.

- الشبان الذين يتقدمون إلى الكليات العسكرية ويثبت أنهم غير لائقين صحيا، وصلت زيادة عددهم إلى نسبة ٧٥٪. وتقول الأرقام أيضا إن الأثيميا تصيب حاليا ٥٠٪ من أطفال مصر.

هذا وقد أعلن وزير الصحة أن عدد المصابين بالبلهارسيا فى مصر، انخفض عام ١٩٨٩ إلى حوالى ١٧٪ فقط، وتقول الأرقام الموثوق بها إن عدد المصابين فعلا بالبلهارسيا ١٢ مليون فرد أى حوالى ربع السكان، يضاف إليهم حوالى ٢٠ مليون فرد تحت الإصابة؛ ورغم ذلك، وفى مقابل المبالغ الموهلة المبددة على الأغراض العسكرية والأمنية والاستعراضية، تبلغ الاعتمادات الحكومية لمكافحة البلهارسيا ٤ مليون جنيه فقط (بينما يبلغ ثمن الطائرة الواحدة من الطائرات الحربية المتطورة حوالى ٨٠ مليون جنيدا).

- أما عن عدد المعوقين أو أصحاب العاهات، فالأرقام الرسمية تخفى حقيقة ذلك. لكن

بناء على تقديرات منظمة الصحة العالمية، يمكن أن نتوقع أن ينطبق ذلك الاسم الدبلوماسي الجديد على حوالي ١٠٪ من المصريين. وعلى كل حال، تقول أرقام موثوق بها إن عدد المعوقين في البلاد العربية عموماً يصل إلى ١٨٪ من عدد الأطفال. ويقول الرقم الشائع إن عدد المعوقين / ذوي العاهات في مصر حوالي ٦ مليون (رغم أن بعض الرسميين يخفضون العدد إلى ٣ مليون).

هذا، وقد أدت تقاليد التسول وتقديس العاهات ذات الأصول الكهنوتية العريقة في الشرق إلى الخلط المناقش بين الاعتبارات الخيرية الانسانية (التي يجب أن تشمل حتى الحيوان) وبين مصالح العمل والاقتصاد، ومن ثم صدر القانون عام ١٩٨٢ وتكررت تعليمات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة (بل وأكدها ودعمها البرلمان) عن ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من الوظائف في أي جهاز حكومي وفي أي منشأة تستخدم ٥٠ عاملاً فأكثر لتعيين المعوقين المؤهلين!!  
- ٧٪ من الأطفال تحت سن ١٥ سنة في مصر، يكسبون رزقهم: سواء بالعمل المأجور أو بالتسول!

وفي إحصائية أخرى أن عدد الأطفال من سن ٦ سنوات فقط الذين يعملون بشكل ثابت، يبلغ حوالي ١٥ مليون طفل يشكلون ٣.١٪ من قوة العمل في مصر.  
- تقول التقديرات المطلعة إن عدد المتعطلين بطالة كاملة في مصر يبلغ حوالي ٤ مليون شخص، بينما تقول الأرقام الرسمية إن البطالة السافرة تبلغ حوالي ١٠٪، أو حوالي ١.٢ مليون فرد فقط (بدون حساب البطالة المؤقتة والموسمية المقتنعة، الخ).  
ولاحظ أن الأموال التي أنفقت مثلاً في الاستثمارات المنفذة بموافقة هيئة الاستثمار في نصف السنة المالية الجديدة، بلغت حوالي ١.١ مليار جنيه، وأعطت ١٧١ ألف فرصة عمل فقط. فكيف يمكن مثل هذه الطريقة استنفاد العدد الموهل المتزايد من الأيدي العاملة المتعطلة، بما فيهم خريجو الجامعات!!

- تقول تقارير متخصصة إن البطالة المقتنعة أو المستترة في مصر، تصل إلى حوالي ٧ مليون شخص.

ولا توجد أرقام دقيقة عن ساعات العمل الضائعة من مستخدمى الجهاز الإدارى الحكومى الذين تضاعف عددهم عدة أضعاف، ولا عن ساعات العمل الضائعة من المشتغلين في القطاع العام الذين يحصلون على أجور ومرتبات لا يقدمون ما يقابلها من عمل.  
لكن يمكن الإشارة هنا إلى أن التقديرات الأجنبية تقول إن المتوسط العام لوقت العمل الفعلى للمواطن المصرى، يقل عن نصف ساعة في اليوم!!!

- يصل عدد العاملين في القطاع الحرفى إلى أكثر من ٣ مليون حرفى، معظمهم يعملون في منشآت لا يزيد عدد عمالها عن ٤ عمال. وللأسف أن هذا القطاع الذى يمكن أن يلعب دوراً ملحوظاً في مجال العمالة وخدمة مصالح المجتمع وتوفير المستلزمات المعيشية، لا يلقى الاهتمام الحقيقي والتنظيم السليم والتوجيه المفيد.

وتشير الأرقام المتخصصة أن تكلفة فرصة العمل في الصناعات الصغيرة تبلغ بين ١٠٠ و ٥٠٠ جنيه فقط، بينما متوسط تكلفة فرصة العمل في معظم الصناعات الكبيرة يتراوح بين ٢.٥ و ٥٠ ألف جنيه.

- تبلغ نسبة الأسر التي تعتبر «تحت خط الفقر» في مصر، حوالي ٤٧.٢٪ من المجموع، أى أن حوالي نصف الأسرة المصرية لم تصل حتى إلى الحد الأدنى من وسائل الحياة الفقيرة!!

- في مقابل هذه الملايين الفقيرة والمتعطلة والمعدمة أو شبه المعدمة وهؤلاء الذين يمارسون التسول، ركزت العشوائية الاقتصادية اهتمامها على ما يسمى «السياحة» و «الفندقة»، الخ!

ولا توجد أرقام دقيقة عن مجموع التبديلات والاستنزافات فى الطاقات البشرية والمادية والمالية على هذا المستنقع التدهورى (الذى تباح إمكانياته للعملاء والأدوات والألتباع وللمرتزقة من شبكات الجيش والبوليس وأمثالهم). لكن يكفى أن تشير إلى أنهم- باسم السياحة وخدمة الفنادق- أقاموا مدارس ومعاهد عليا باسم «الفندقة»، وأقاموا أو سمحوا بإقامة مئات الكباريات وصلات الرقص والقمار وما إلى ذلك، فضلا عما أدى إليه ذلك من مفاسد أخلاقية وأرستقراطية أخرى، وما ارتبط به من تغيير ضار وطفيلى فى نوعيات السلع ونوعيات الخدمات فى قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة.

ولاحظ أن ما يقال عن «الدخل السياحى»، هو فى الحقيقة نوع من التزييف والدجل، لأنه يسقط التكاليف الحقيقية وراء مدفوعات السياح- ليس فقط التكاليف السلمية والمالية المصرية، لكن أيضا وأساسا التكاليف التى تتحملها مصالح المجتمع ومصالح الانتهاء السليم للاقتصاد والنظام السليم للحياة والعمل والانتاج.

وتقول الأرقام الرسمية إنه فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧، زاد عدد الفنادق من ٦٠ فندقا إلى حوالى ١٢٠٠ فندقا، وزاد عدد غرف الفنادق من ٤٦٤٥ غرفة إلى حوالى ٤٠ ألف غرفة، وزاد عدد السياح من ٧٦ ألف سائح إلى ١٨ مليون سائح! ولا توجد أرقام عن تطور المشتغلين المباشرين وغير المباشرين فى هذه الفنادق وملحقاتها من الصالات والكباريات والخدمات السياحية المشابهة، التى تشكل فى الحقيقة طاقات بشرية واقتصادية مهددة (فضلا عما تحتويه من نشاطات القوادين وماشابه ذلك من النشاطات الطفيلية والاقتصادية والهدامة أخلاقيا واجتماعيا). ولهذا فإن التضاعف المذكور فى الأرقام السياحية والفندقية والمواخيرية، ارتبط عمليا بالتضاعف فى وقائع وأرقام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بل والأزمة العقائدية!

- بمناسبة الحوادث التى نشرتها الصحف أخيرا عن انهيار بعض المساجد الأثرية، ذكر تقرير الخبير الاستشارى لهيئة الآثار المصرية أن عدد الآثار الاسلامية الكبيرة التى تعرضت للانهيار من منتصف العام الماضى ١٩٨٩ حتى مارس هذا العام، بلغ خمسة مبان أثرية إسلامية! وهذا هو التعبير العينى النمطى عن سيادة اتجاه الاهتار العام للتاريخ (الاسلامى أو غير الاسلامى) فى مصر- بما فى ذلك استخدام المواقع الأثرية مقالب للقمامة، أو استخدامها فى الاشغالات السكتية، أو فى الأغراض التجارية السوقية أو الترفيهية والسياحية، الخ! وقد ذكر تقرير عن الآثار الاسلامية عام ١٩٤٨، أن ٣٠٠ مسجدا أثريا «اختفت» فى الفترة السابقة على التقرير، ولا يعرف بالتحديد ما حدث لها!

وفى مقابل ذلك، نشطت عمليات إقامة المساجد والزوايا الجديدة. وكان عدد المساجد فى مصر عام ١٩١٠ حوالى ١٤٠٠ مسجدا لحوالى ١٢ مليون. وفى عهد عبدالناصر عام ١٩٦٩ عندما أصبح عدد السكان حوالى ٣٢ مليون نسمة، وصل عدد المساجد إلى ٢٠ ألفا- منها ١٦ ألفا غير تابعة رسميا لوزارة الأوقاف. ورغم عدم توفر أرقام جديدة فى ظروف الاكتساد الاسلامى الحالى، إلا أنه يمكن أن نلاحظ عينا أن العدد تضاعف أضعافا كثيرة هائلة! (وقد كشفت الأبحاث الطائفية الأخيرة أن المنيا فقط تضم أكثر من ٢٦٠٠ مسجدا وزاوية، منها حوالى ٦١٤ فقط تابعة للأوقاف. ولا تندرج طبعاً فى أى أرقام متداوله، المصلحات التى أصبحت تخصص داخل أماكن العمل والنقابات والنوادر وما إلى ذلك فى كل أنحاء البلاد!) وقد ضاعفت الحكومة طبعاً بدرجة كبيرة جدا إنفاقاتها على مبانى ومستخدمى المساجد، وأصبحت بعض المساجد الحكومية الجديدة يتكلف الواحد منها ما لا يقل عن ١٥ مليون جنيه! أما تكاليف النشاطات الدينية الاسلامية المكتملة، ومنها ما يتعلق بوسائل الاعلام، فلا توجد

أرقام عنها.

ومن ناحية أخرى- وفي الشق الثاني من نفس الاتجاه- تضاعفت أيضا درجة وشدة الحماس أو التعصب الديني المسيحي واتساع نشاطاته الخاصة والعامة. ولاتعرف عدد الكنائس في مصر (مع ملاحظة الفرق بين دور المسجد ودور الكنيسة في العبادة في كل دين منهما). لكن البابا أعلن أخيرا أن الأقباط أقاموا كنائس جديدة في الخارج، بحيث وصل عدد كنائسهم في أمريكا وكندا وأستراليا والمجترات إلى حوالي ٧٠ كنيسة. وفي مقابل ذلك، زاد عدد المساجد في بريطانيا مثلا من ٤ فقط في الأربعينات إلى ٤٠ حاليا.

\* \* \*

في عهد الخديوي إسماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥)، استطاع رجال الدين أن يقنعوا الخديوي بأن يكلفهم بقراءة «الحاشية» (= كل القرآن) في المساجد، لضمان انتصار الحملة المصرية في الحبشة. ودفع الخديوي نفقات «الحاشية»، لكن الجيش المصري انهزم. فلما حاول مناقشتهم منطقيا في ذلك، ردوا عليه بالرد المعروف منذ العصور الكهنوتية القديمة: إن الله لم يستجب لنا لأنك لا تعمل ما يرضى الله فكيف نحمد حكاما يرضى الله عنهم مثل كهنة الخواميني في إيران، بدون أن يصيبهم ما أصاب هؤلاء من هزيمة وخسائر وإفلاس؟  
قال عمر بن الخطاب للنبي عن الفرس والروم قبل انتشار الإسلام في تلك البلاد: «ادع الله فيلوسع على أمتك فان فارس والروم وسع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لا يعبدون الله». فقال: «وأولئك قوم عجّل لهم طيباتهم في الحياة الدنيا.» (البخاري: «باب إمارة الأدي»- الجزء الثاني ص ٧١). فكيف يمكن إمارة الفقر عن المجتمع البشري؟ (١).

مارس ١٩٩٠

---

(١) مارس ١٩٩٠. وأرجو ألا ينسى القارئ أن هذا التذييل انتهى تماما قبل أن يبدأ الانقلابات الجديدة في  
الأسعار الحكومية وغير الحكومية بمناسبة منحة أول مايو ١٩٩٨

## ملحقات ديمقراطية أخرى

(عن شمول الأهدار والعداء للثقافة)

«اعرف بنفسك»

شعار يوناني قديم<sup>(١)</sup>

(١) شعار «اعرف بنفسك» (وباليونانية جنوى سيابوتون، وباللاتينية نُسكى تى إسوم)، هو مبدأ عقلاى قديم يعبر عن الاستدلال التجريى. لكن أجهزة الكهانة والمسلطة السحرية، التفتتة فى القهء تعكيس للتعبير عن استخدام وسائل التحكم السرى والتأثير اللهنى وصناعة المبهزات فى الانكاح العلمى التجريى بالفبييات وفى صناعة الايمان التجريى بالمهادات القدئة. وهذا ما أطلق عليه اسم القنوصية (من كلمة جنوى/ Gnosis / المعرفة)، أى «معاينة» التجليلات الفهبية وهؤلاء الذين حصلوا على مثل هذه التجليلات، كانوا يسمون باللغة القدئة فى المهادات السابقة باسم «القنوصيين»، ثم أصبحوا يسمون فى التصرف المسيحى والاسلامى باسم «المعرفين».

وبهذا المعنى القبى، وضعوا ذلك الشعار على واجهة معبد دلفى فى أثينا، حيث استمر حتى عصر سقراط ثم حتى اليوم. (وهو فى هذا يشبه فى اللغة العربية القدئة؛ «سترهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم»). لكن للتغطية على هذا المعنى الكهنوتى القديم الذى يكشف تقاليد استخدام وسائل التحكم السرى والهنى فى عمليات التعبيد، فرض الكهنة منذ عهد سقراط تحويراً قوياً جديدا لهذا الشعار، فجعلوه: «اعرف نفسك بنفسك»! وهذا معنى مختلف تماما، ولا يتفق مع المعنى المفهوم لكلمة غنوص / Gnosis / معرفة لكن للأسف أن الأصل اليونانى واللاتينى المعروف للشعار- وهو حرفيا «اعرف أنت نفسك»- كان يسمح لغويا بالقفز من معنى Connais toi- même إلى المعنى الذى انتصرت عليه الترجمات اللاحقة وهو:

Connais- toi toi- même !!

معنى كلمة «الملحقات» أو «المرفقات» يتضمن أى مواد «تتعلق» بأصل معين، رغم أنها قد تكون مستقلة عنه ولا تشكل جزءاً منه.

وبهذا المعنى، ولأن موضوع الديمقراطية بشكل أرضية عامة مشتركة فى الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة، ولأننى تناولت هذا الموضوع تفصيلاً فى الكتاب السابق كقاعدة اجتماعية سياسية ثقافية للمنظورات الجديدة فى الاقتصاد ثم فى فلسفة التاريخ أيضاً، ولأننى بجانب ذلك وفوق ذلك مستبعد من وسائل النشر المتاحة للآخرين ولا أملك وسيلة للنشر إلا هذه الكتب التى أقتطع تكاليفها من لقمتى، لهذا كله أستأذن القارئ الكريم فى أن يسمح لى بأن أنشر هنا أيضاً بعض الملحقات الديمقراطية المكملة للمحتوى الكتاب السابق. وسأواصل ذلك فى الكتاب القادم.

## هيئة إهدار الكتاب

تحريراً في يوم الأحد الحادى عشر من مارس ١٩٩٠  
... السادة فاروق حسنى وزير الثقافة وسمير سرعان رئيس هيئة الكتاب وكامل شحاته  
وكيل الوزارة لدار الكتب، وإلى أصحاب الضمائر فى الثقافة والصحافة (١).

كتبت عدة مرات عما حدث ويحدث من إهدار للمراجع والكتب وإهدار للثقافة فى دار  
الكتب المصرية خصوصاً منذ السبعينات، وبشكل أخص بعد إنشاء ما يسمى هيئة الكتاب،  
التي استولت على أهم الكتب والمراجع من دار باب الخلق بدون أن تترك لها نسخاً بديلة (مثل  
دوائر المعارف الرئيسية، حيث لم يعد يوجد فى باب الخلق إلا بقايا مجلدات قديمة من دائرة  
المعارف البريطانية ومجلد واحد من دائرة المعارف الإسلامية)، بل واستولت أيضاً على نسخ  
الكتب المفيدة فكرياً المطلوب حبسها عن الباحثين بحجة وضعها فى دار هيئة الكتاب البعيدة  
عن وسط البلد والتي لا تسمح بالاستعارة الخارجية مثل دار باب الخلق (وأوضح مثال على  
ذلك هو كتاب ليفى بريل عن «الذهنية البدائية» الذى ترجمه المرحوم الدكتور القصاص منذ  
عشرين عاماً، فضلاً عن أهم كتب الذكارة عبدالرحمن بدوى والجريتلى وحسين خلاف، الخ).  
وكتبت أيضاً عن سوء معاملة موظفى تلك الجهات، وعن ظاهرة إسقاط أهم الكتب من  
الفهارس العامة المتاحة للجمهور - مما يعنى عملياً تهديدها أو منع الاطلاع عليها. كتبت ذلك  
فى المكان الذى أتبع لى إذ ذاك، وهو مجلة اسمها «أدب ونقد» (فى العدد ٤٢ / نوفمبر  
٨٨ و ٤٤ / فبراير ٨٩)، ثم فى أحد كتبى بعد ذلك بسبب حرمانى من النشر فى الوسائل  
الصحفية والثقافية المتاحة للآخرين. لكن طبعاً بدون أى جدوى! لماذا؟ لأن أصل الداء - كما  
أوضحت فى خطابى السابق إلهم منذ ثلاثة شهور عن مدير اتحاد الكتاب - هو أن السلطات  
التي تحارب حقوق الرأى والتعبير والتنوير، تستخدم فى مرافق الثقافة أشخاصاً معادين  
للثقافة الحقيقية؛ هن وعى بوليسى عسكرى، أو عن جهالة وقصور فكرى، أو عن تعصب  
دينى ضد الفكر وضد العقلانية. تعددت الأسباب، والعناء واحد عملياً. ولهذا لا يملك شخص  
مثلى إلا أن يسجل شكواه شفاعه وكتابة، ثم بالامكانيات المتاحة للنشر الخاص المحدود إذا  
توفرت.

ولإلهم الواقعة التالية التى دفعتنى إلى كتابة هذه الشكوى.

بسبب سحب دائرة المعارف الفرنسية الكبيرة القديمة (التي تحمل اسم La Grande Encyclopédie) من دار باب الخلق فى قلب القاهرة إلى دار هيئة الكتاب فى رملة بولاك البعيدة  
الناحية والصعبة المواصلات، مع عدم تزويد الدار الأولى ولو بنسخة فرنسية حديثة كبديل لها،  
اضطرت إلى الذهاب إلى رملة بولاك يوم الأربعاء الماضى السابع من مارس ١٩٩٠ للاطلاع  
على بعض المواد اللازمة لى. وفى قاعة المراجع فى الدور الثالث، فوجئت جداً عندما وجدت  
على الأرفف حوالى نصف دائرة المعارف الفرنسية فقط (من حرف A إلى حرف J). ولأننى

(١) أرسلت هذه الشكوى إلى المستولين المذكورين. ورغم أن أدوات الجمعية والجهالة فى ميدان الثقافة ولى  
الصحف الحكومية وصحف المعارضة المتألفة للحكومة يتجاهلون تماماً شكواى وكتاباتى، إلا أننى  
وزعتها أيضاً على العديد منهم (فى الوفد والأهالى والأهرام والأخبار، الخ)، بهدف الضغط الرافض  
والتسجيل والادانة للمستقبل.

أعرف مجلدات هذه الاتسيكلوبيديا جيدا وأتعامل معها منذ الخمسينات، ولأننى كنت قد اكتشفت فى العام الماضى بعد الاطلاع عليها فى دار هيئة الكتاب أنها فقدت فى السنوات السابقة مجلدا أو مجلدين فقط، اضطرت إلى السؤال عن سبب وصول النقص إلى نصف المجلدات وعن كيفية التصرف للمعوز على بقية المجلدات إن وجدت؟

وبعد كثير من السؤال والتقصى، حولنى من الدور الثالث إلى قاعة الاستعارة الداخلية وفهارس الاستعارة فى الدور الخامس (وعنوانها المتبرى الذى يعبر فى حد ذاته عن جهالة من وضعوه، هو: «قسم الارشاد والتوجيه»). ورغم أننى تمعجت جدا من احتمال وجود مجلدات أخرى فى دور آخر، وتمعجت أكثر من احتمال وضعها تحت التعامل بطريقة تقديم طلبات استعارة داخلية لكل مجلد مطلوب ثم انتظار إحضار المجلدات من المخازن واحدا بعد آخر، إلا أننى نفذت أوامرهم وبدأت أبحث فى فهارس الدور الخامس عن رقم دائرة المعارف الفرنسية، فأتضح أن اسمها غير موجود إطلاقا فى تلك الفهارس، لكن من حسن الحظ أن موظف الكتب الموجودة فى ذلك الدور وكذلك موظفة المراجع فى الدور الثالث، تعاملتا معى بطريقة إنسانية، ثم اقترحا أن أذهب إلى قسم الفهارس الموجودة فى الدور الثانى (والتى هى مخصصة للموظفين والمحفوظين وليس للباحثين غير الحكوميين مثلى).

وفى الدور الثانى، عثرنا على اسم دائرة المعارف الفرنسية، بل ورقمين! (رغم أنها نسخة واحدة قديمة وغير كاملة). ورجعت بالرقمين إلى الدور الخامس، وقلت لهم بصراحة إننى أريد معرفة الموجود من بقية مجلدات الاتسيكلوبيديا الفرنسية، وليس مجرد الاطلاع على بعض مجلداتها. وكتبت استعارة داخلية، وانتظرت. لكن بعد فترة، لم أحصل إلا على مجلدين منها! وكان واضحا أنهم بهذا التصرف، بل وبعملية تقسيم الاتسيكلوبيديا إلى مجموعة مجلدات فى قاعة المراجع فى الدور الثالث وعدة مجلدات أخرى فى مخازن الاستعارة الداخلية

فى الدور الخامس، إقفا يعاولون التغطية على ماخاض وتهدد منها - إن لم يكن التغطية أيضا على المزيد من التنبيدات فى المستقبل! كل ذلك بدلا من أن يتركوا تلك النسخة القديمة الناقصة لدار باب الحلق، ويشترى نسخة جديدة كاملة للدار الجديدة فى رملة بولاق!

وإزاء ذلك، بدأت أبحث عن مكاتب المسئولين فى هيئة الكتاب للشكوى إليهم، محتجا بأنه من غير المعقول تقسيم مجلدات دائرة معارف كبرى بين الدورين الثالث والخامس، ومن غير المعقول وضع مجلدات منها للاستعارة الداخلية بالطلبات من المخازن - بل وبعد إسقاط رقمها من فهارس الاستعارة الداخلية! ذلك أن مراجع الاطلاع كالتقاريس ودوائر المعارف، يجب أن تكون متاحة تحت اليد مباشرة على الأرفف - حتى لو كانت فى قاعة الاستعارة الداخلية! بل إن هذا هو النظام الصحيح الذى كان متبعاً منذ إنشاء دار الكتب، والذى لازال متبعاً فى دار باب الحلق. لكن بعد إنشاء هيئة إندار الكتاب التى تسيطر عليها مجموعات المثلثة السطحية والجهالة والتعصب الدينى، ضاعفوا عدد دواليب المراجع إلى عدة عشرات، وكسوا على أرففها مئات ومئات من الكتب الضخمة (وخصوصا الإسلامية)، بحيث اضطروا إلى فصل قاعة مراجع الاطلاع عن قاعة الاستعارة الداخلية!

وأخذت أنتقل بين الدور الثانى والدور الثالث والدور الخامس وغيرها، للتعبير عن شكواى، ولتكرار الرجاء بتجميع ما يوجد من مجلدات الاتسيكلوبيديا المذكورة فى مكان واحد حتى تكون فى متناول من يريد أى مادة من المواد الواردة فيها. وذهبت إلى مكتب الدكتور سمير سرحان، فأتضح أنه مسافر فى إحدى رحلات المتعة فى الخارج باسم الثقافة. وفى مكتبه، واجهت السخرية من سكرتيرة ضخمة التقاطيع شرقية الشكل والتفكير، ضحكت جدا وتهكمت عندما قلت لها إن نسخة الاتسيكلوبيديا الفرنسية المشكو بخصوصها ترجع إلى عام



١٩٧٢ ولا يوجد مثلها تقريبا في مصر! وحولوني إلى وكيل الوزارة المذكور أعلاه، فأتضح أنه غير موجود بالدار! ثم حولوني إلى مدير الدار الأستاذ على عبدالمحسن، فأتضح أنه في لجنة! وحولوني إلى الأستاذ رجب الصعدي، فأتضح أنه في اجتماع ما، أو ربما يكون قد تأخر أتناه تأدية صلاة الظهر! ورغم ذلك، كررت شكواي المذكورة لموظف وموظفة في فهارس الدور الثاني ولموظفات الدور الثالث والدور الخامس، بل وأيضا لموظف طويل وصفيق الوجه والكلام فيما يسمى قسم الارشاد، الخ، وتركت اسمي وعنواني في أكثر من مكتب. ورغم أن أي محاولة للاصلاح أصبحت مستحيلة في كل المجالات في بلادنا المنكوبة عموما، وفي مجال الثقافة والاعلام خصوصا، إلا أنني أكتب هذه الصفحات من أجل تسجيل الوقائع للمستقبل، الذي سنحقق فيه الإحياء الجلوي للعقلية والفكر والثقافة الحقيقية....

(٢)

## المدير الأسود للقهر الثقافي!

الخميس ١٤ ديسمبر ١٩٨٩

... وزير الثقافة فاروق حسني- رئيس اتحاد الكتاب (وركيل مجلس الشورى) ثروت  
أباطة- أمين عام الاتحاد- المستشار القانوني... (١).

.....  
أول أمس الثلاثاء ١٢ ديسمبر ١٩٨٩، ذهبت إلى مقر «اتحاد الكتاب» بشارع حسن صبري بالزمالك لتقديم ثلاثة خطابات باسم رئيس وأمين ومستشار الاتحاد، وأيضا للسؤال عن مصير طلباتي المتكررة لمضوية الاتحاد (منذ سلمت طلبتي الأول إلى السيد/ يوسف السباعي في مارس ١٩٧٠ ثم مرسلاتي من وراء الأسوار إلى من جاء بعده). وقابلني هناك موظف إداري ومعه موظفة صغيرة، فاطلعتهما على أوراق إتيان الشخصية. لكنهما قالتا إن لديهما تعليمات من المدير بعدم استلام أي أوراق أو خطابات من أي أحد، وإن إدارة الاتحاد لا تسلم أي أوراق أو خطابات إلا اضطرارا إذا أرسلت بالبريد (إن وصلت أصلا). ولما حاولت إقناعهما بأنني لأقدم خطابات إلى أعضاء عاديين ولا أطلب أي إجراءات استلام وإنما فقط مجرد التكرم بتوصيلها إلى المختصين، قاما بالاتصال تليفونيا بالمدير الإداري للاتحاد، وأبلغاه عن اسمي وعن أنني «ألم» على تسليم الخطابات! فكلمني تليفونيا وسألني مرة أخرى عن اسمي وعن موضوع الخطابات، فقلت له أنه بيان ثقافي مطبوع سلمته إلى عديد من النقابات والاتحادات ذات الاهتمام الثقافي وإلى كثيرين جدا من الكتاب والمثقفين. وبمجرد أن سمع اسمي (ولا أعرف إذا كان قد عرف من ذلك النجاشي أو عرف فقط أنني لست من أصحاب المظرة والنقطة)، أمر الموظفان الاثنين التابعين له بإرسالتي إليه شخصيا! وفوجئت بأنهما أحضرا على الفور موظفا ثالثا، «اقتادني» إلى المدير الإداري لاتحاد الكتاب- الذي اتضح أنه لا يوجد في مبنى الاتحاد، ولكنه يباشر الإدارة والسيطرة على «اتحاد الكتاب» كوظيفة إضافية

(١) أرسلت منسوخات هذه الشكوى إلى المذكورين، ثم إلى بعض الكتاب والصحفيين وإلى كثيرين ممن يجمعون عن الحريات وحقوق الإنسان في وسائل الحكومة (الأهرام والأخبار والجمهورية) أو المعارضة الرسمية المكلمة للحكومة، وخصوصا في صحف التجمع والبريد والأحرار وما إلى ذلك من أوراق النفاق الفوقاني. لكن طمعا، كالمعتاد، بدون أي مهالة أو تعليق. وكانني ألقيني في ثلاث المهملات في تلك الجهات!

بجانب وظيفته الحكومية الأصلية فى مبنى آخر قريب فى نفس الشارع هو «المجلس الأعلى للثقافة» التابع لوزارة الثقافة!

وبعد أن وصلت إلى مكتبه الحكومى فى المبنى المذكور التابع للوزارة، أطلعته أيضا على أوراق إنبات الشخصية، فقال لى إن الخطابات مغلقة وأنه يريد أولا قراءة ما يوجد بداخلها! فاضطرت إلى أن أقدم له نسخة من ورقة البيان المطبوع المرفق، الذى يتعلق باستيلاء المباحث العامة بشكل غير قانونى على مخطوطة كتابى التاسع من إحدى المطابع ومحاولاتها لمنع طبعه بالتدخل غير القانونى. وبعد الكثير من التشرش بالأسئلة والتعليقات الاستفزازية أو البوليسية، وبعد أن قرأ البيان، قال إنه يرفض السماح لى بتسليم أى خطابات! فسألته عما إذا كان يمكن أن أترك لأحد مسئولى الاتحاد - لمجرد التعريف - نسخة من كتابى الفلسفى الأخير، فقال لى إنه تعليماته هى منع استلام أى أوراق أو خطابات أو كتب، إلخ! وسألته أخيرا عن موضوع عضوية الاتحاد، فأفهمنى أن اليساريين الذين هم فى نظره «أكبر» منى لم يحصلوا على تلك العضوية!

ومن حسن الحظ أنه سمح لى بالتصرف بعد ذلك - كما لو كنت متهمًا أصدر أمره بالافراج عنه! لكن المسألة هنا ليست فقط مسألة تعبير وقائعى عن حاجز أو كوردون الرعب والعزل المفروض حول «اتحاد الكتاب» كنموذج لمخططات وإجراءات قطع التواصل الذهنى والمعنوى بين مرافق الدولة والمجتمع وبين الأغلبية التى توجد وراء أسوار المكاتب الرسمية وشبه الرسمية، والمسألة ليست فقط مسألة تأكيد وقائعى على أن الحكومة من خلال مسئولى وزارة الثقافة تتولى بشكل مباشر السيطرة على المرافق التى يفترض أنها غير حكومية، بما فى ذلك حتى «اتحاد الكتاب» الذى يفترض فيه أن يمثل خيرة المثقفين الذين يجب أن يمارسوا ويحرسوا الفكر وحرية الرأي والتعبير والنشر، لكن المسألة أيضا هى أن هذا النموذج الوقائعى يكشف فى حد ذاته عن أن مسئولى وزارة الثقافة يتخذون موقفا معاديا للثقافة ولحقوق الإنسان ولحقوق التعبير القانونى والتواصل القانونى للأفراد والمعلومات، بل ويفرضون نفس هذا الموقف بالرعب والارهاب على المرافق التى يفترض أنها غير تابعة رسميا للوزارة. ولهذا تندهوت وتندهور الثقافة فى مصر، على أبهى ومن خلال الطاقم المعادى للثقافة الذى يمارس نشاطه من أوكار وزارة الثقافة! (١)

وغنى عن البيان أن المدير الإدارى المذكور لاتحاد الكتاب - الذى هو فى نفس الوقت أحد مسئولى وزارة الثقافة - لم يكن يستطيع أن يفرض مثل هذا النظام وهذه التعليمات وأن يتصرف بمثل هذه الطريقة، ما لم يكن مخولا بذلك من يملكون السلطة. وهذا ما كان يكرره فعلا، مؤكدا أن من لا يعجبه طريقته يستطيع أن يشكوه إلى من يريد! ولا يتسع المجال هنا للإشارة إلى طريقة ذلك المسئول «الثقافى» الحكومى فى التعامل مع بوسائل الرعب البوليسى والاستفزاز والاهانة. لكن المهم أنه يمكن أن نستدل من طريقته هذه ومن وظيفته الكبيرة غير المستحقة فى الوزارة وفى الاتحاد، أنه أحد العسكريين أو عملاء العسكريين السابقين الذين فرضهم نظام العسكرية الأسود الناصرى على الدولة والمجتمع وعلى وزارة الثقافة منذ الخمسينيات.

إن كتاب «معنى الديمقراطية» الذى يتعلق به البيان المرفق، يتضمن عدة وقائع نمطية

(١) بمناسبة هذا النوع من طوائف «الثقافة المضادة»، نشرت الصحف فى ١٥ فبراير (ثم فى ٤/٢) ١٩٩٠ عن ضبط شقة بالزمالك يملكها مدير عام بالمجلس الأعلى للثقافة لم تذكر اسمه، ويستخدمها وكرا لتعاطى المخدرات!

مشابهة عن نظام الاحدار والقهر الشامل في ميدان الثقافة والصحافة الحكومية أو المكملة للحكومة. وللأسف أننى لم أستطع أن أضمنه هذه الواقعة الجديدة بعد أن بدأت عملية طبعه فعلا. لكن رغم أننى محروم- وبسبب نفس هذا النظام التجهيلى الشامل- من النشر فى الوسائل الثقافية والصحفية الجماعية المتاحة للآخرين، إلا أننى سأحاول نشر هذه الواقعة بوسائلى القانونية فى أقرب وقت.

وأرفق إليكم فى هذا الخطاب البريدى، نفس الخطابات التى رفضها المدير الأسود المذكور، وذلك لمجرد تسجيل الوقائع، وبدون أى أمل طبعا فى أن يتخذ مسئولو وزارة الثقافة أو «اتحاد الكتاب» إجراء صحيحا ضد أنفسهم

.....

(٣)

### النقابات الصفراء فى خدمة الشعب

الخميس ١٢ أبريل ١٩٩٠

... مكرم محمد أحمد ومجلس نقابة الصحفيين (١)....

لم أكتب إليكم منذ الشكوى التى استلمتموها فى أكتوبر من العام الماضى، والتى نشرتها فى ملحقات كتابى السابق.

لكن لأن مشاكلى معكم وطلباتى منكم لاتزال مستمرة كما هى بدون حل (هل وحتى بدون رد شكلى)، ولأن النقابة تتصرف كمرفق يخدم النظام التجهيلى اللاديمقراطى القائم ويعبر عن أجندته واتجاهاته المعادية للعقلانية والفكر الحر (باسم اليمن أو باسم اليسار، وباسم الغرب أو باسم الاسلام، وباسم الرأسمالية أو باسم الاشتراكية القومية)، ولأننى رغم حرمانى حتى اليوم من العمل الصحفى أو الثقافى ورغم حرمانى من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين أستعد لإصدار كتابى العاشر الجديد بعد عدة أسابيع ويهمنى أن أضيف إلى ملحقاته هذا الخطاب، لهذا أكتب إليكم هذه الشكوى التى ستصل من خلالكم كالمعتاد إلى سلة المهملات؛  
**أولا - حرمانى من العمل والنشر، بل ومن الترجمة الصحفية والثقافية؛**

رغم شكاواى وطلباتى المتكررة إلى نقابة الصحفيين ومنذ الافراج عنى فى يولييه ١٩٨٧، لم يتخذ المجلسان المتتاليان للنقابة أى إجراء إزاء استمرار السلطات الحكومية والمعارضة المتفاقمة المكملة للحكومة فى حرمانى من العمل الصحفى أو الثقافى (ولو حتى فى مجال الترجمة)، وفى حرمانى من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين. وكان النقيب السابق ابراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام قد استجاب أخيرا لطلباتى فحوى فى عام ١٩٨٨ إلى مايسمى «مركز الأهرام لترجمة والنشر»، ليسمحوا لى هناك من حين لآخر بالاشتراك فى بعض أعمال الترجمة بالقطعة لديهم. لكن اتضح أن مسئولة ذلك المركز هى نوال المعلولى السكرتيرة السابقة لمحمد هيكىل -رجل العهد الناصرى الأسود، وحلقة الاتصال بين عبدالناصر والقرب- ومن ثم رفضت طبعا أى تعامل معى بهجة أنها لاتتعامل إلا مع الماركسيين والمتركسين الناصريين الذين يذكىهم لطفى الخولى وأمثاله!

وفى الانتخابات التالية فى مارس ١٩٨٩، وعدنى النقيب الحالى مكرم محمد أحمد رئيس

(١) سلمت الخطاب إلى نقابة الصحفيين برقم ١٨/١٦٢-٤-١٩٩٠، ثم منسوخاته إلى بعض سلات المهملات الأخرى فى الصحافة الصفراء كالمعتاد.

مجلس إدارة دار الهلال يتكليفى ببعض أعمال الترجمة بالقطعة. وأخيرا، نقلت دار الهلال هذا الوعد فكلفتنى بمقد مؤرخ فى ١٧ مايو ١٩٨٩ بترجمة رواية للكاتب الألمانى هيرمان هيس. ولأن المذكور فرويدى وجرى صوفى بل وعلمى، فقد طلبت مجرد السماح لى باضافة مقدمة من ست صفحات فقط للتبصير المتوازن باتجاه الكتاب، حتى لا يتصور القارئ أننى خدعته باسمى أو باتجاهى المعروف. لكن بعد مجهود عدة شهور من الترجمة الأدبية الصعبة ثم الإعداد للنشر، رفضوا المقدمة شكلا من حيث المبدأ وبدون أى حشيات أو مبررات للاعتراض، فاضطرت إلى الاحتفاظ بالترجمة احتراماً لاسمى وسمعتى الثقافية، مما أدى إلى إهدار وتبديد عملى وجهدى طوال عدة شهور. ونشرت المقدمة المرفوضة فى كتابى السابق لتسجيل هذه الواقعة، وكررت الشكوى بهذا الخصوص لانتفاذ الترجمة وأعطائى مستحقاتى عنها. لكن طبعاً لا حياة لمن يتادى!

وعندما بدأت اتصلااتى مع القصاص جمال الغيطانى فى الأخبار، وعدنى بنشر الترجمة فى السلسلة التى يشرف عليها. لكنه رجع فقال لى إن العجز المتصايب محسن محمد يرفض مبدئياً نشر أى مقدمة باسمى! وهكذا ضاع المجهود الذى بذلته فى عدة شهور.

#### ثانياً- حرمانى حتى من مستحقات نهاية الخدمة:

كما أوضحت تفصيلاً من قبل، كانت المحاكم الابتدائية ثم الاستئنافية قد حكمت لى بالتعويض عن فصلى التعسفى من صحيفة الجمهورية والمساء بحجة الاستقالة المزعومة عام ١٩٦٨، وذلك بعد وقعى عن النشر إذا ذاك وأثناء ترتيب مقدمات إيداعى فى مستشفى المجانين، وفى فترة إيداعى فى المستشفى، انتهزت دار التحرير فرصة عجزى عن الدفاع عن حقوقى وعدم وجود من يدافع عن مصالحى بعد تخلى الهلالى المحامى ومكتبه عن هذا الواجب، فأقامت قضية طعن أمام النقض ألقت به غيابياً وظلماً وعسفاً الحكيمين الابتدائى والاستئنافية الصادرين لصالحى فى عامى ١٩٧٠ و١٩٧١. وبذلك ضاع حتى فى التعويض ظلماً وإهداراً.

ولأننى لم أحصل على أى مستحقات من أى نوع (أو حتى من التأمين والادخار) عن مدة خدمتى فى الصحافة منذ عام ١٩٥٦، بينما العامل الذى تنتهى خدمته فى ورشه يحصل على مكافأة ما، فقد كررت من وراء الأسوار مطالبة دار الجمهورية ببحث موضوع مستحقاتى، ثم كررت هذا الطلب كتابة وشخصياً إلى كل مسئولى الدار بعد الإفراج عنى، لكن بدون أى جدوى. وكررت شكواى بهذا الخصوص إلى مجلس نقابة الصحفيين والنقيب الحالى مكرم محمد أحمد والسكرتيرة الحالية أمينة شفيق، وطلبت منهم على الأقل أن يبرأوا ذمة النقابة من هذه المشكلة بكتابة مذكرة بخصوصها إلى دار الجمهورية. لكنهم تجاهلوا هذه المشكلة تماماً، بل وحاولت السكرتيرة الهستيرية القميئة أن تتشاجر معى لكى أتوقف عن الالتحاق فى هذا الموضوع. وهكذا لم أحصل حتى على مذكرة بخصوص مستحقاتى عن عملى الصحفى السابق منذ عام ١٩٥٦

#### ثالثاً- رفض الدفاع عن حقوقى القانونية:

كنت أرسل إلى مجالس نقابة الصحفيين وإلى مايسمى «لجنة الحريات» فى النقابة الكثير من الشكاوى بخصوص ما أتعرض له من اعتداءات غير قانونية وغير ديمقراطية خلف الأسوار ثم بعد الإفراج عنى. لكن النقابة لم تهتم ولا مرة واحدة حتى بتوجيه رد على خطاباتى وطلباتى. وفى الفترة الأخيرة عندما تعرض كتابى «معنى الديمقراطية» للاعتداء ومنع طبعه بالوسائل الإرهابية فى إحدى المطابع ثم رفضت الشرطة اتخاذ الاجراءات القانونية إزاء بلاغى عما حدث بل حررت بخصوص ذلك محضراً مزوراً باسمى بدون توقيعى واحتجرتنى عدة

ساعات لمحاولة إرغامى على التوقيع على المحضر، شكوت طيعا إلى نقيب ومجلس النقابة وإلى لجنة الحريات المذكرة التى يرأسها الدويش الإسلامى محمد عبدالقدوس ويشترك فيها غوغانيون يساريون وغوغانيون وقديون وأشياء أخرى.

وكانت تلك اللجنة تسارع إلى الضراخ والجحير النقابى والاعلامى والنفع فى الاسماء الانتهازية المصنوعة إداريا، وذلك بحجة الدفاع عن الحقوق القانونية والانسانية إذا تعرض أحد من جوقات الجمعية والجهالة لتعطيل بسيط فى إحدى الرحلات المشبوهة بين مصر والكويت وغيرها من بلدان التعصب القومى الإسلامى. لكن مسئولى النقابة واللجنة المذكورة لم يحاولوا حتى التظاهر بالموضوعية والحياد السياسى والعائدى، فأهملوا شكاوى وطلباتى إهمالا مطلقا، متوهمين أنهم بذلك يشجعون السلطات على المزيد من الاعتداء ويساعدون على منع طبع الكتاب! ذلك أن أذهانهم الصغيرة تفكر فى السياسة بطريقة القتران التى تتصور القلط أقوى الكائنات، والتى لا يصل إدراكها إلى تصور مدى قدرات القوى الأخرى فى موازين الغلبة المعاصرة. لكن الكتاب صدر أخيرا رغم إرادتهم وكفضيحة ضدهم، بدلا من أن يكون لهم شرف الدفاع عن حق إصداره.

ومن ناحية أخرى، كان النقيب السابق إبراهيم نافع الذى تظاهر بالتوسط للافراج عن كتيرير لا يدعى رغم إرادتى فى مستشفى خاصة ثلاثة شهور تحت التحطيم الطبى المكثف والباطل التكاليف، قد وافق على الاستمرار فى تمثيل هذا الدور المزيف فاستجاب لطلبى باشتراك النقابة إلى جانبى فى القضية التى أقيمتها عام ١٩٨٨ لطلب التعويض عن إهداى تزويرا فى مستشفى المجانى سبعة عشر عاما وثلاثة شهور. لكن النقابة كلفت للقيام بهذه المهمة محاميا من اليمينيين المرتبطين بالمرافق الحكومية من «النقابيين» القدامى الذين لا يتعاملون مع وسائل الرأى واليادئ، اسمه عصمت الهوارى. وكانت النتيجة أنه لم يسمح لى بالجلوس معه أو مع أحد فى مكتبه ولا مرة واحدة، بل ولم يسمح للمحامى الشاب الذى كان يرسله لحضور جلسات تلك القضية باسمه كممثل للنقابة بأن يتصل به ويسمع منى أو يتفاهم معى حتى داخل المحكمة فى فترة انتظار دورنا فى الروا! فكان ذلك المحامى يجلس بعيدا عنى، ولا يظهر إلا أمام منصة القضاة عند النداء على اسمى، وذلك لمجرد تسجيل اسم عصمت الهوارى ونقابة الصحفيين وبدون أى كلمة أخرى- لدرجة أن رئيس المحكمة فى الجلسة الأخيرة فى ٢٥ مارس ١٩٩٠ سأل: هل هذه أول مرة تحضر فيها؟ فأكد له أنه يحضر منذ الجلسة الأولى فى العام الماضى! لكن الحقيقة أنه يحضر شكليا ولا يحضر عمليا، كما لاحظ القضاة أنفسهم! فهكذا أراد له مسئولو نقابة الصحفيين، وهكذا أراد له عصمت الهوارى وكيل نقابة المحامين- وكلتا النقابتين تتنافسان فى خدمة الشعب!

#### رابعاً- عدم الاعتراف بشكاواى وطلباتى؛

واضح من طريقة كتابتى لمثل هذه الشكوى، أننى أقصد بها التسجيل بدون أى أمل فى أى إجراء أو استجابة. لماذا؟ لأننى فى شكاواى إلى النقابة بخصوص أى مشكلة منذ فصلى التعسفى فى أواخر الستينات، أبداً عادة بطلبات واضحة متواضعة، ثم أنتظر الاستجابة، أو حتى الرد الذى يبرر أو يفسر الرضى، أو حتى التعليق الذى يبرر أو يفسر عدم الرد. فلا أحصل على أى كلمة محددة من أى أحد! ومعنى ذلك أننى لا أعترض على أن يقوم مجلس النقابة بدور القناة التى تنقل شكاواى إلى سلة المهملات، لكننى أعترض على أن يقوم المجلس بهذا الدور حتى بدون رد أو تفسير. أما وقد تمسكنم باتخاذ هذا الدور منذ أواخر الستينات حتى اليوم، فانه يصبح من المنطقى فى مثل هذه الشكاوى التسجيلية أن أوجه كلمائى إليكم شكلا وإلى قراء الحاضر أو المستقبل مضمونا.

لقد طلبت مثلاً التحقيق في عملية استخدام ابني الفاسد عميل السلطات طارق في مارس ١٩٨٧ في إبداعي ثلاثة شهور في مستشفى بهمان على نفقة النقابة رغم إرادتي تحت التحطيم الطبي المكثف والباهظ التكاليف بالحقن والمقاقير الربية المدمرة للتفكير والذاكرة، والتي كادت تفقدني القدرة على القراءة والكتابة بحيث استمر تأثيرها التخديري عدة شهور تالية، بل وكان من المؤكد أنها ستدمر قدراتي الفكرية لو كانت قد استمرت أكثر من ذلك. وحيث أن هذه العملية التحطيمية التزويرية ضد أحد أعضاء النقابة ورغم إرادته بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة، فقد كررت المطالبة بالتحقيق في ظروف هذه العملية التبيدية التحطيمية، واتهمت في ذلك فيليب جلاب السكرتير العام السابق وأسامة سرايا أمين الصندوق، محارلاً في البداية إبعاد اسم إبراهيم نافع عن الموضوع. كذلك كررت المطالبة بالسماح لى على الأقل بمعرض هذه الطلبات على أعضاء الجمعية العمومية للنقابة.

لكن المجلسين السابق واللاحق وإدارة النقابة، أهملوا انقضاء كل هذه الشكاوى والطلبات، ورفضوا تماماً إفادتي بأى رد أو تعليق بخصوصها، بل ورفضوا حتى إفادتي عن سبب منى من مخاطبة الجمعية العمومية في مثل هذه الموضوعات وفق مانتص عليه للاتعة، ثم عن سبب رفض نشر أى إشارة عن طلباتي ومشاكلى مع نقابة الصحفيين فى مجلتها الصفراء التى صدرت أخيراً تحت شعار التصدى لمشاكل الصحفيين

ونفس هذا التجاهل المطلق والصمت المطبق، اتخذوه إذاً الطلبات والمشاكل الأخرى المذكورة من قبل، كما هو ثابت في شكاواى السابقة المقيدة تواريخها وأرقامها بإدارة النقابة.

#### خامساً - الإهدار الشخصى ومكافحة التواصل:

١- لأن أروق النقاب السياسى والنقابى المتعدد الألوان في مجلس النقابة الذين يهدروننى شخصياً يتعاملون معى في الحقيقة بعقدة الشعور بالذنب والادراك القهرى بأننى جسم الجريمة ودليل الأدانة ضد نفاقهم وجميعياتهم عن حرية الرأى وسيادة القانون، وبأن استمرار حرمانى من العمل ومن النشر في الوسائل المتاحة لهم ولغيرهم هو فضيحة مجسده تكشف عورة الصحافة الصفراء والثقافة الصفراء والسياسة الصفراء في مصر، كنت أكتفى بالتعامل مع المدير الإدارى للنقابة بدلاً من فيليب جلاب أو أمينة شفيق أو أمثالهما. وهذا المدير هو ضابط

بوليس سابق اسمه سعد الدين مصطفى. ورغم أنه ضابط بوليس تحول إلى مسئول إدارى أعلى عن نقابة أصحاب الرأى والكلمة، إلا أنه والحق يقال كان يتعامل معى بطريقة إنسانية مهذبة. وأرسلوا لى أحد الشبان يعاتبني على تعاملى باحترام وبروح ودية مع ضابط بوليس يتولى إدارة النقابة، فقلت له كالمعتاد إننى أتعامل مع الناس وفق مبدأ «العاملة بالمثل»، وإبنى بالنسبة للأشخاص الذين لا يمكن الارتباط بهم برباط سياسى أو عقائدى خاص أفضل الشخص الذى يحمل رخصة رسمية على الأداة الذى يزعهم أو يتوهم أنه مستقل أو متعمر أو معارض.

لكن المثل الشعبى يقول: «رضينا بالهم، والهم مارضيش بينا»! فإذا كنت أنا على استعداد لعدم إقحام معتقداتى ومواقفى السياسية في معاملتى العادية. فإن أمثال هؤلاء الذين تخصصوا وظهروا على المكافحة السياسية والعقائدية للخصوم والأعداء لم يكن يمكن أن يتصرفوا مثلى إلا ظاهرياً. فالترية البوليسية وتقاليد العمل الأمنى عند المذكور وعند غيره من مستخدمي النقابة الذين يكلفونهم بالاختصاصات الأمنية، لا يمكن فى بلادنا ذات الماضى الفرعونى العتيق أن تميز بين الأمن الإنسانى والأمن السياسى والعقائدى. وهكذا تكررت التصرفات «المؤذية» من سعد الدين مصطفى.

مثلاً فى أحد الأيام سمع لى أمين مكتبة النقابة الصغيرة باستعارة كتاب لمدة يومين فقط،

وعرف المدير المذكور بذلك فأهانه وهدهد! وحكى لى الشاب ذلك قائلا إنه كان يتصور أنه «صديقى» وفى مرة أخرى، أخذ يقول رداً على مطالباتى المتكررة بالتحقيق فى عملية تهديد أموال النقابة على محاولة تخطيطى طيها فى يهمان، إنهم قاموا بذلك لعلاجى خدمة لى لمصلحتى! واضطرت إلى مناقشته فى هذا الموضوع، قائلاً له أن عمله «القانونى» السابق يجعله يدرك جيداً أن التحقيق هو الذى يكشف الحقائق، وأنهم فى النقابة لا يملكون حق علاجى أو خدمة مصلحتى ضد إرادتى إلا إذا اعتبرونى ساقط الإرادة عاجزاً عن إدراك ما ينفعنى مما يضرنى! ومثل هذا الموقف يعتبر فى حد ذاته جريمة أخرى! ثم اتضح أيضاً أنه كان يعطى موظفى النقابة الذين لم يعرفونى من قبل انطباعاتاً تتغيراً أو غير مشجع عنى - بما فى ذلك حتى مسئول الجمعية التعاونية للنقابة (وهذا ضابط جيش سابق تعرض للاشتباه والشك قبل نقله إلى هذا العمل، فتحول إلى شخص خاضع مرعوب لا يتعامل مع الناس إلا وفق درجة نفوذهم الإدارى أو التقابى أو الصفىنى أو وفق قيمة مشترياتهم).

لكن رغم تكرار هذه الأنواع من الأنباء الشخصى ومحاولات الدس وإثارة انطباعات التنفير والتصفير، إلا أنه استمر فى تعامله الإنسانى والودى معى ظاهرياً، فكان من الضرورى بحكم قدراتى الضعيفة المعزولة أن أكتفى بالظاهر وأتجاهل تماماً ما يحدث وراء الستار أو وراء الكواليس وكأنه لم يكن.

وبذلكا رجل البوليس «الشاطر» يهتم بأن يعبر لى «سرا» عن دفاعه عن مرشعى وأتباع الحكومة والاسلاميين فى مجلس النقابة وعن هجومه على مرشعى وأتباع المعارضة الآخرين، متوهماً أنه بهذه الطريقة سيدفعنى برد الفعل العكسى إلى تأييد هؤلاء الدجالين المنافقين الذين يرتزقون من لعبة المعارضة الرسمية وتستخدمهم أجهزة الحكومة ضد العقلاية والفكر الحر وضد الديمقراطية الحقيقية! لكنه فى مقابل هذه الثرائ «الخاصة» الكثيرة، كان صوبنا صمتاً مطبقاً وأخرس تماماً فى أى موضوع مفيد لى (حتى بخصوص إجراءات طلب تليفونى)، وفى أى موضوع يستحق الاهتمام منى! فكان يخفى عنى تماماً أى أخبار عن أى ندوة أو مؤتمر أو لجنة يمكن أن أسعى إلى حضورها، وخصوصاً فى الموضوعات المتعلقة بالحريات وحقوق الإنسان، الخ.

ورغم أنني لم أستفد منه أى فائدة إنسانية فى الحصول على أى معلومة تبصيرة عن أى شئ، فقد واصلت طريقتى فى التعامل معى بأقصى ما أستطيع من احترام وود، إلى أن قطع هو إمكانية التعامل. كيف؟ عندما صدر كتابى «معنى الديمقراطية» متضمناً الكثير من وقائع ونصوص شكراوى إلى النقابة (التي كان يعرفها ويقراها فى حينها)، صدرت إليه الإشارة باتخاذ موقف «التجاهل» إزائى. فكنت أوجه إليه كالمعتاد وأقول له «صباح الخير ياسعد بك»، فلا يرد على! فاضطرت إلى تنبيهه. وقلت له إن تجاهل الرد على تحييتى يعنى أن أضر لى عدم ترجيحه التحية له، أى انقطاع التعامل بينى وبينه. وقلت له بصراحة إنه إذا كرر هذا التجاهل، سأنتقم عنه. لكن يبدو أن من يحركونه تصوراً أنهم بذلك يستطيعون تشييط تصرفاته ضدى ومن ثم تصرفات الآخرين أيضاً. فلما كرر تجاهله المذكور، قلت له هذا فراق بينى وبينك. وقد كان، وبدون أن ينبج حتى الآن فى أى محاولة أخرى من وراء الكواليس، لأن قدراته وقدرات من يحركونه ليست هى الأعلى فى هذه الغاية البشرية.

٧- الشخص العادى الذى لا يعرف (وربما لا يتصور) تقاليد ووسائل التحكم فى المعاملات والمعلومات، لن يفهم معنى وأهمية الإشارة التى ذكرتها عن ذلك. وسوف أوضح هذه الحقيقة فى الفقرة الأخيرة بمثال وقائى عما تعرضت له عند طلب تليفونى لمنزلى. لكن يمكن أن أبدأ هنا بالتنبيه إلى أنه إذا عقدت ندوات أو مؤتمرات أو اجتماعات فى النقابة، يمكن ألا تعلن عنها

الثقافة إلا متأخراً أو في آخر لحظة أحياناً، ويمكن ألا يظهر عنها أى إعلان في ملاحظات الثقافة، أو أن يضيع إعلاناتها وسط إعلانات أخرى كثيرة. وهذا يعنى عملياً أن الدعوة إليها والافادة عنها تترك إلى الاتصالات الشخصية المباشرة والحكومة بدقة. ومن ناحية أخرى، يوجد في الثقافة ما يسمى «اللجنة الثقافية». لكن هذه يعطونها لشاب وفدى صغير من محترفي الجمعية في صحيفة الوفد وأيضاً في دار روز اليوسف الحكومية. وهو شاب جهول عن أفزتهم تدهورات السنوات الأخيرة، يجمع بين الفوغائية اليمينية والفوغائية اليسارية والتعصب القومى والتعصب الإسلامى، بحيث يستحيل أن يؤدى خدمة حقيقية للثقافة أو التبصير الفكرى، ويستحيل أن يتعامل ويتعاطف إلا مع أمثاله من الفوغائيين.

وبغض النظر عن الثقافة، نجد أنه حتى «الدرشة» الشخصية في ثقافة الصحفيين- مثل غيرها من الجهات المشبهة- محكومة بدقة. فمثلاً ثقافة الصحفيين التى أنفقت على محاولة تحطيمى طبياً حوالى عشرة آلاف جنيه، لا يكاد يوجد فى أماكن المجلس فيها إلا ستة مقاعد/كراسى أو أقل، منها أربعة أو خمسة توزع أحياناً على بعض المستخدمين فلا تبقى وسيلة للالتقاء. وجلس عدة أعضاء معا ويتبادل الكلام بينهم!! والهديقة الصغيرة التى كانت تظهر فيها أحياناً بعض المقاعد فى مدخل الثقافة، لم تصبح فقط بدون مقاعد، بل إنها تتعرض أيضاً لعمليات «تلقائية» غريبة جداً فى توقيتات بوليسية يلاحظها بوضوح من يمكنه قدرة التفكير ذلك أنه بمجرد ظهور سبب أو موضوع ينتظر أن يشجع على «التجاسس» أو «التجاسس» المؤدى إلى الدردشة، تصدر إشارات «تلقائية» إلى جنائى الثقافة أو غيره من أدوات التنفيذ فتبدأ عملية عزق أو إعادة عزق أو «إصلاح» الهديقة الصغيرة- أى تخريبها خلال الفترة المطلوبة- بحيث تصبح غير صالحة للجلوس فيها!! (ناهيك عن عدم وجود مقاعد كافية أصلاً كما ذكرت!!). أما المجلس المدفوع الثمن فى بوفيه الثقافة، فهو محدود العدد جداً ويعمد عن الأنظار- فضلاً عن أنه يتعرض أحياناً هو أيضاً لعمليات وقف أو تعطيل بجميع كثير!!

وهكذا نجد أنه حتى «الدرشة» التى قد تودى إلى تناقل بعض المعلومات العادية المفيدة- حتى لو لم تطوّر إلى درجة التواصل ذهنى والتفاعل الفكرى وتبادل التنوير الثقافى والتبصير السياسى- تخضع لعمليات المكافحة والتحكم الدقيق من يتحكمون عملياً فى الظروف والملايسات والامكانيات الواقعية وليس من يضعون النظم واللوائح والقرارات الرسمية أو يجمعهمون كثيراً من الحقوق والحريات والثقافة! وهذا يوضح أن العمل البوليسى فى مثل هذه المرافق، لا يتعلق كثيراً- وربما لا يتعلق إلا نادراً- بنشاطات التبليغ والإرشاد السرى والاستطلاع ذهنى أو التقاط المعلومات وما إلى ذلك، ولكنه يتعلق أصلاً وأساساً بمكافحة «الكلمة» («فى البدء كان الكلمة»!) ومكافحة «المعلومة» ومكافحة التواصل الشخصى مع الاهتمام فى مقابل ذلك بالعزل والمعاينة بين الأفراد والابتلاء النفسى وترويج الانطباعات المطلوبة (ومنها انطباعات التنفير أو التصغير والتحقير ضد أشخاص معينين)، الخ.

ومع ذلك، فعمليات المكافحة المطلوبة لا تجري بسهولة. فإذا كانت حتى الكلمة أو المعلومة محكومة بدقة فى ثقافة أصحاب الكلمة والمعلومة الصحفية، فمن حسن حظ الأفراد العقلانيين المستضعفين أمثالى- أن القرى أو الأجهزة والشبكات التى تمارس التحكم الدقيق فى مثل هذه المرافق ليست هى الأقوى ومن ثم ليست هى الأذى. فهناك دقة الموزلة الشمسية المصنوعة من الخشب، وهناك دقة الساعة الحديثة، وهناك دقة الاستوب ووتش، وهناك فوق ذلك أنواع الساعات الالكترونية المتصاعدة الدقة. ودرجة قدرة واتساع وشمول كل قوة، هى التى تحدد



درجة دقتها في التحكم. ثم إن العلاقة بين هذه الدرجات الهرمية من التحكم المحلي والدولي، تشبه العلاقة بين الحيثان والأسماك التي تتلعق أسماكاً تهتلج بدورها أسماكاً أصغر في جوفها أسماك أصغر وأصغر؛ ولولا ذلك، لما استطاع شخص مثلي أن يبقى على قيد الحياة - ناهيك عن أن يكتب وينشر رأيه بأسكانياته الخاصة!

٣- على سبيل المثال، كنت أحاول منذ أوائل عام ١٩٨٨ أن أحصل على تليفون (١). وبسبب نقص المعلومات بعد سبعة عشر عاماً وثلاثة شهور وراء أسوار المجانين، ثم نتيجة أسوار الحرمان من العمل ووسائل التواصل الاجتماعي، سألت سكرتير عام النقابة إذ ذاك فيليب جلاب (صاحب تهريجات يريد مغابراتكو في الأهالي) عما إذا كان من الممكن تقديم تزكية أو توصية من نقابة الصحفيين لاستعجال التليفون المطلوب، فقال لي إن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه، ولأنتى لا أثق فيه، كررت السؤال عن هذا الموضوع لثلاثة من موظفي النقابة، منهم المدير الإداري المذكور ضابط البوليس السابق، فأكدوا لي جميعاً أن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه، وهكذا اكتفيت بالإشارة في طلب التليفون إلى أنني عضو نقابة الصحفيين، بدون اتخاذ إجراءات أخرى.

ثم حدثت أخيراً منذ شهرين مصادفة غريبة - فلتة لسان استثنائية (ترجع إلى تأثير إحدى نفحات أوزيريس إله الخير وليس طبعاً إلى تأثير نفحات سبت إله الشر)! - فقد اضطررتني ظروف عابرة إلى «الدردشة» السريعة مع موظف السويتش في النقابة الأخ إبراهيم النورقي، فحكيت له عن أنني قدمت طلباً للحصول على تليفون منذ أوائل ١٩٨٨ ودفعت الرسوم بدون أي نتيجة حتى الآن. ففوجئت به يقول لي إن هذا مستحيل لأن أعضاء نقابة الصحفيين الذين قدموا طلبات بعد ذلك بأكثر من عام حصلوا على التليفونات! وبعد الاستفسار والبحث والتقصي، اتضح أن النظام الجديد (الذي لم يكن متبعاً في فترة عملي بالصحافة حتى الستينيات) يعطى أعضاء النقابة حق الحصول على تليفونات وفق قائمة مواعيد أسرع كثيراً جداً من القائمة المنزلية العادية، وأن معنى ذلك أنني كان يجب أن أقدم لاستئجار مدينة نصر شهادة تثبت عضويتي بنقابة الصحفيين لأتمتع بهذا الحق! ورغم أن الأخ المذكور الذي دلني بهذه المعلومة المفيدة إلى موضوع الشهادة هو شخص ذو اتجاه إسلامي ويعرف حقيقة اتجاهي، إلا أن إنسانيته دفعته إلى توجيهي بل وإلى محاولة التصرف لمساعدتي في اتخاذ الإجراءات المطلوبة. وهنا تدخل المدير الإداري ضابط البوليس السابق (كما كان قد تدخل مع موظف المكتبة وغيره من قبل)، فلم يحضر الأخ في مواعده الأول، ثم لم يحضر في موعده الثاني، إلخ! لكن المهم أن العملية كانت قد أفلتت من قبض الكتمان، فاستطعت أن أقوم شخصياً باستكمال الإجراءات المطلوبة في الاستئجار، وحصلت على التليفون!

٤- يجب إضافة ملاحظة أخيرة عن جو التعامل «الاستهلاكي» في النقابة. فالنقيب مكرم محمد أحمد والسكرتيرة أمينة شفيق يهتمان جداً باستخدام النقابة في عقد تسهيلات وتخفيضات صفقات السيارات والأثاثات المنزلية للوكس والمتطلبات «الخاصة» الأخرى، رغم

(١) لتسجيل الوقائع، يهمني أن أشير هنا إلى أنني كنت قد قدمت طلباً للحصول على تليفون عام ١٩٦٦ في عهد عبدالناصر، ثم قمت بجهود متكررة في هذا السبيل عام ١٩٦٧ بالاعتماد على مدير مصلحة التليفونات إذ ذاك (وكان اسمه المهندس أحمد فاروق عبدالحميد، وهو ابن خالتي) إلى درجة أننا قابلنا معاً وزير المواصلات إذ ذاك كمال هادي، ولأنتى كنت أسكن في حلوان التي كانت منطقة منخفضة السكان لم يبدأ ازدهارها بعد، فقد فهمت من تعليقاتهم أن المخابرات هي سبب جرماني من التليفون! والحقيقة أنني لم أكن أقصّر قبل ذلك مدى اهتمام الأجهزة الإرهابية الخاصة بعزل وحصر بعض الأفراد وقطع وسائل التواصل معهم خارج الأسوار أيضاً!!

أن النقابة كما ذكرت ترفض أن تشتري عددا كافيا من المقاعد الرخيصة المتواضعة لاستعمال الأعضاء في الأماكن المناسبة كذلك يهتم النقيب والسكرتيرة بتوفير السلع الغذائية الفاخرة المرتفعة الأثمان في الجمعية الاستهلاكية، بينما لاتبدى النقابة أدنى اهتمام بالمطالبات العادية اللازمة للأعضاء العاديين، ولاتبدى أدنى اهتمام بمحاولة تزويد جمعية النقابة بالمواد الغذائية الضرورية والوسائل المعيشية الضرورية لمحدودي الدخل - إلا في النادر وفي توقيتات مفاجئة لا يعرفها إلا المظهريون والموصولون بالمعلومات الخاصة!

ولايسمح المجال بالمزيد من الوقائع والتفاصيل. لكن هذا يكفي ليوضح أن النقابة التي تكافح التواصل الشخصي والتواصل الثقافي بين الأعضاء، لاتستخدم أيضا المتطلبات المعيشية الاجتماعية للأعضاء الكثيرين غير المتيسرين. وبذلك تفتقد دورها الانساني العادي، وليس فقط دورها الثقافي وواجبها في الدفاع عن حقوق المظلومين.

.....

١٢ أبريل ١٩٩٠

(٤)

## اللهو في العاجلة والهول في الآجلة!

الخميس ١٨ يناير ١٩٩٠ (١)

.....

أرجوا التكرم بالاطلاع على البيانين المرفقين. وأنتهز هذه المناسبة لأشير هنا إلى نقطتين: الأولى، أنكم كنتم قد تكرمت بالكتابة عني أثناء وجودي وراء أسوار العباسية، وذلك في يوميات الأخبار بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٢ (ويبدو أن ذلك كان تعليقا على خطاب أرسلته إليكم بالمسجل بريد رمسيس في ٢ مايو ١٩٨٢). وقد اضطرت إلى الرد على التعليق المذكور (بالمسجل بريد الدواوين في ٣ نوفمبر ١٩٨٢). لكن رغم تحفظاتي الكثيرة إذ ذاك، فلاشك أنكم تشكرون على اهتمامكم. والمهم أن الأحداث التالية واستمرار الحرمان الشامل ضد خارج الأسوار حتى اليوم، يمكن أن يوضح لكم حقيقة الموقف إزاء هذه المشكلة. والثانية، أنني لا أملك إلا أن أشير هنا إلى ملاحظة بخصوص ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت من سخرية ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتي فيما أسماه «أهل اليسار»!

ويهمني أن أوضح أن التحرر من الماركسية (الذي كتبت إليكم عنه كثيرا في مئات الأوراق من وراء أسوار العباسية)، هو انتصار حقيقي ودليل قوة للأجهزة السوفييتية والأجهزة الشيوعية الأنمية المرتبطة بها: أولا، لأنهم لولم يكونوا أقوياء وقادرين على التحكم في الموقف دوليا ومحليا، لكان المصير كله قد انهار وانتهن في مثل هذه التغييرات الجذرية الخطيرة. وثانيا، لأن الماركسية (أو الرقسية) مذهب تدميري صنع في لندن كامتداد مضلل وذو شكل علمي زائف للتصورات الدينية والكهنتوية المتوارثة من العصور القديمة والوسطى. ولهذا كان يجب أن يوجه الأستاذ بهجت سخريته إلى اليسار القومي والدني، وضد «الشيوعية المحلولة»، وضد أمثال شاو ويسكو وتيتو وعبد الناصر وحزب التجمع

(١) كتبت هذا الخطاب إلى المعروفة بأخبار اليوم ثناء فتح الله زوجة أحمد بهجت بالأهرام ووزعت منسوخاته إلى عديد من الصحف المصرية والكويتية والسودانية، إلى بعض السفارات الأجنبية.

ومجموعات ليبيا وسوريا وعدن وفلسطين، وليس ضد الشيوعية السوفيتية الأحمية المنتصرة. وعلى كل حال، فحقائق هذه الانتصارات ستضع بعد قرونها المرحلة الحالية المؤقتة التي يقودها جورباتشوف، كمرحلة انتقال بين القديم والجديد. لكن لو كان الأستاذ بهجت أو غيره قد أروحن نفسه قليلا بالاطلاع مثلا على كتابي السابق «المبادئ الفلسفية الجديدة» (مثلا ص ٣٥)، لكان قد أدرك أن هذه تغييرات تخططها الأجهزة السوفيتية منذ عام ١٩٧٦، وتحقق إنجازاتها جديا وبجاح متزايد تدريجيا ضد المعسكر الأنجلو أمريكي الذي صنع القالب الماركسي أصلا في لندن لمكافحة العقلانية الأوروبية الحقيقية والفكر الحر، والذي كان يفرضها على العقلانيين كقالب مضلل يتخذ شكل البديل العصري للقوالب التجهيلية واللاعقلية الدينية المتوارثة. وقد أوضحت الكثير من تفاصيل ذلك في كتابي الجديد «معنى الديمقراطية» المشار إليه في المرفقات.

وعلى غرار العملة المزيفة التي لا تشكل فقط نوعا من الغش والسرقة ولكن أيضا تطرد العملة الصحيحة، نجد أن المذهب الناصد أو الزائف لا يشكل فقط نوعا من الغش والخداع والتضليل ولكنه أيضا يطرد الاتجاه الصحيح والمفيد. وبهذا المعنى، فإن الماركسية أو غيرها من المذاهب التي تحمل لافتات اشتراكية أو عقلانية مزيفة، إنما تثير النفور والتباعد ضد الاشتراكية العلمية الحقيقية ضد العقلانية العلمية الحقيقية وتطردها وتطاردها، ومن ثم فإن التحرر منها يعتبر بلا شك هزئة تاريخية كبرى للأجهزة التي صنعتها وحافظت على استمرار أوضاعها ومغالطاتها بمختلف الوسائل غير المباشرة منذ القرن الماضي.

إلا أن الأجهزة العليا في الغرب (مثل الأجهزة المصرية فيما يسمى نكسة ١٩٧٠) يخطون على هزيمتهم، بينما الغارقون في الأحلام الدينية والقومية في العالم الثالث والاسلامي لا يهتمون بكلمات أعدائهم - الذين يتركون لهم اللهب والمهاترات في العاجلة لأنهم يحكمون قبضتهم على جادة الأجلة.

(٥)

## لا إنسان في جوقات حقوق الإنسان

الحتميس: أول فبراير ١٩٩٠

... محمد إبراهيم كاجل رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١)

كثبت قبل ذلك كثيرا من وراء أسوار مستشفى المجانين في العباسية إلى مختلف الجهات التي ترفع شعارات الدفاع عن الحريات أو الدفاع عن حقوق الإنسان أو ما إلى ذلك، ومنها ما يسمى «جمعية أنصار حقوق الإنسان» و «المنظمة العربية لحقوق الإنسان». الخ. لكن كان ذلك كالمعتاد بدون أي جدوى، حيث لم تتخذ أي جهة منها أي إجراء قانوني أو إعلامي أو معنوي إزاء شكاواي وكتاباتي! (وقد أشرت إلى بعض أسماء المرسل إليهم في الكتاب المرفق

(١) بعد توصيل الخطاب ومرفقاته، تأهت عدة شهور من خلال المتصلين محمد كامل. لكن لم أستطع الحصول على أي رد، وانتهى الموضوع بدون أي جدوى على الإطلاق؛ فربس الجوقة المذكورة كان ذئبرا ناصريا للخارجية، ولا يمكن لهذا الشخص أن يتصرف مع أوضاع أي شيء إلا بناء على تعليمات وإشارات المراكز الحاكمة. هذا وقد وزعت منسوخات الخطاب كالمعتاد على الصحف الحكومية وصحف المعارضة المكشوفة للحكومة، فضلا عن بعض السفارات.

الر

فقد

واقع

الفصل

الخ. ر

إزائي (د)

المذكور بد

القانونية وا

استثنائها لما

ومن النشر في

من الحقوق اليه

التقديمي الثالث ر

نقابة الصحفيين).

استمرار سقوط أهل

قضائي يرد له أهليته.

وإنني إذ أتشرف بـ

حقوقى القانونية والاتس

الفكرية وعن مبادئ السيه

والتي لمجعت في الدفاع ه

لمجعت في أن توفر لى حاله

والتعبير بل والنشر، يهمنى أن

يمكن ومتاح من إجراءات للدا

المسقطه، مع ومن خلال اثاره ه

عموما.

وفي هذا الصدد، أقترح مايلي:

أولا، تشكيل لجنة تختص بمبحث

فى مستشفيات المجانين وإسقاط الأهلية

والقانونية والعملية فى هذا الموضوع.

ثانياً، مساعدتى فى الدفاع عن حقوقى وحقوق المهجرين أمثالى نتيجة تلك القوانين والنظم المجانين، بواسطة إثارة هذه الموضوعات إعلامياً وسياسياً، وبواسطة تشجيع أى صحفي فى منظمته من المؤمنين حقاً بحقوق الانسان على الاتصال بى، وتشجيع أى محامى فى منظمته من المؤمنين حقاً بحقوق الانسان على التطوع بالاشتراك فى الاجراءات القضائية والقانونية التى أوصل اتخاذها بهذا الخصوص.

هذه مجرد أمثلة عما يمكن أن تفعله المنظمة، فى حالة ما إذا قررت الدفاع عن هذا النوع الواضح من الحقوق القانونية والانسانية المهذرة. وفى الجانب المقابل، أرجو أن تسمحوا لى بملاحظة منهجية، هى أن استغراق الجمعيات العربية فى الهستيريا الفلسطينية لا يخدم قضية الدفاع الحقيقى عن حقوق الانسان. ذلك أن الدفاع عن حقوق الانسان يعنى الدفاع عن الحقوق الانسانية للأفراد (أو أحياناً للمجموعات)، بينما الدفاع عن حقوق الشعوب ضد القهر العام الداخلى والخارجى أو ضد الاستعمار والاحتلال هى قضية سياسية واجتماعية أخرى. وفى انتظار أى استجابة أو رد أو اتصال.....

(٦)

## الماركسية الحلاوية فى خدمة العسكرية المصرية

الأربعاء ٣١ يناير ١٩٩٠

... أحمد نبيل الهلالى المحامى ومكتبه<sup>(١)</sup>

أسباب كثيرة ووقائع محددة ليس هنا مجال تمداها (الأنى كتبت عنها كثيراً إليكم وإلى مختلف الجهات من وراء أسوار مستشفى العباسية)، اضطرت منذ عام ١٩٧١ إلى التنصل منكم والمطالبة بسحب وإلغاء توكيلى القديم لكم. لكنكم رفضتم الاستجابة لذلك واستمروتم فى الاحتفاظ بتوكيلى رغم إرادتى، بدون استخدامه فى الدفاع عن مصالحى. وعندما تقرو الافراج عنى وقمت بزيارتى فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ وتعاملتم معى إذ ذاك وفى الشهور التالية بطريقة إنسانية، ابتلعت كتاباتى وطلباتى السابقة ضدكم منذ عام ١٩٧١.

ولأنهم أفرجوا عنى إلى قاعة الطريق بدون موقع اجتماعى أو وسائل اتصال اجتماعى، لم أجد أحداً أوجه إليه توسلاتى لأقامة قضايا تعويض لى إلا أنتم. ورغم ذلك، لم تستجيبوا لتوسلاتى إلا بعد سنة ونصف فى ديسمبر ١٩٨٨ بالنسبة لقضية التعويض عن الإبداع فى مستشفى المجانين برقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ دائرة ٣. تعويضات جنوب القاهرة، وبعد حوالى سنتين فى أبريل ١٩٨٩ بالنسبة لقضية التعويض عن تعذيب السجون والمعتقلات برقم ٥٣٥٧ / ١٩٨٩ دائرة ٣٧ تعويضات جنوب القاهرة.

وقد اتضح لى بعد ذلك أن قضايا التعويض هذه، تعتبر قضايا ووتينية يجرى التعاقد عليها وفق نسب متعارف عليها من التعويض بدون أن يدفع المروكل المحدود الدخل مثلى أى مبالغ مقدمة. لكن للأسف أن ما أعانيه من عزل اجتماعى وحصار شخصى لم ينتج لى إلا متأخراً جداً أن أعرف ما يعيرى فى هذا المجال، وأن أعرف أسماء بعض المخامين الذين درجوا على التعامل بهذه الطريقة. وعلى كل حال، فقد عانيت الكثير من الإهمال منكم ومن مكثيكم طوال الفترة السابقة (إلى درجة تكرار التعرض للمهانة عند محاولة الوصول إليكم

(١) وزعت منسوخات هذا الخطاب أيضاً على المحامين والصحفيين وغيرهم.

شخصياً<sup>(١)</sup>. وعانيت الكثير من أنواع الأخطاء والتقصير في القضيتين المذكورتين مما سجلت وقائعهم عندي (ولا يتسع المجال هنا لتعداد هذه الوقائع، لكنني على استعداد لتقديم قائمة بها عند الطلب). وعانيت الكثير من الإهدار والحرمان من الدفاع عن حقوق الديمقراطية والقانونية والانسائية- رغم تكرار تومساتي واتصالاتي وكتاباتي إليكم، ورغم أنكم تتولون مناصب فيما يسمى لجان الدفاع عن الحريات وما يسمى جمعيات حقوق الإنسان، وتبررون شعاراتكم اليسارية بدعوى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية والقانونية والانسائية التي يستحقها الشيوعيون المظلومون أمثالني أكثر مما يستحقها أصحاب النفوذ والأضواء وأتباع الاتجاهاات العسكرية والارهابية أو الماركسيون القوميون المدعومون من الأجنحة الناصرية في السلطة.

وقد وصل الأمر إلى درجة أنكم وزميليكم فتحي حارس عبده فضل<sup>(٢)</sup> أهملتم ثم رفضتم اتخاذ أي تصرف إزاء المحضر الذي زودته الشرطة باسمي في نقطة الحازندار / الأزيكية في ٢ أكتوبر ١٩٨٩، وإزاء احتجازي عدة ساعات في قسم الأزيكية لمحاولة إرغامني على التوقيع عليه، وإزاء ما تعرضت له أنا وغيري من تهديدات لمنعنا حتى من الحصول على رقم قيد المحضر في قسم الأزيكية لنقوم من جانبنا بالتصرف إزاءه في النيابة- بحيث لم أستطع الوصول إلى ذلك الرقم إلا في يناير الحالي. ١٩٩٠ نتيجة موقف تطوع إنساني من المحامية الأستاذة أسماء اللبثي في مكتب آخر! وعندما ذهبت وحدي إذ ذاك إلى نيابة الأزيكية للاطلاع والحصول على صورة من ذلك المحضر رقم ٤٥٤٤ / ٨٩ إداري الأزيكية، اتضح أنهم أهدروا المحضر المزور السابق وأضافوا إليه تلفيقات جديدة، وهم مطمئنون تماماً إلى عدم وجود من يتصرف قانونياً أو ديمقراطياً إزاء ذلك! وفي نيابة الأزيكية أيضاً، تعرضت لاستفزازات وتهديدات من كاتب النيابة المختص، بحيث لم أستطع حتى كتابة هذه السطور الحصول على صورة رسمية من ذلك المحضر الذي أضيفت إليه تلفيقات كاذبة مضادة لي! لهذه الأسباب السابقة واللاحقة التي أشرت إليها أعلاه (وأشرت إليها أيضاً في كتاب «معنى الديمقراطية» ص ٢١٨)، والتي يمكن أن أقدم وقائعها وتفصيلها وتواريخها عند الطلب، اضطررت إلى البحث عن محامي آخر لتوكيله للدفاع عن حقوقي ومصالحى. لكن للأسف أن اثنين من المحامين اليساريين الذين التجهت إليهم تعرضا لضغوط من المراكز الانتهازية المناهقة لحزب التجمع الناصرى المتمركز، ومنكم شخصياً بحكم نفوذكم في مجلس نقابة المحامين وغيره من المواقع التي وضعكم فيها المتحكمون في المناصب وفي الامكانيات والعلاقات.

ثم شابت المصادفات أن التقيت بواحد من المحامين ذوى الانسانية الحقيقية الفاعلة، وأحد المدافعين عن الحريات والحقوق القانونية والانسائية للضعفاء والمظلومين، باخلاص حرمة من مواقع النفوذ والأضواء في ديكرات النظام القائم (باعتباره نظاماً يمارس الظلم والاضطهاد ولا يعطى السماح أو القبول إلا لأهوات الظلم والاضطهاد من معترفي الشعارات المزيفة والجمعية الفروغائية والدجل السياسى). ذلك هو الأستاذ عبد الحميد نابل. والتعريب أن الأستاذ عبد الحميد كان هو المحامى الوحيد الذى تصدى للدفاع عني وأنا وراء الأسوار فى العباسية،

(١) لاحظ أن المذكور هو ابن شقيق أحد زعماء الجمعية والجهالة الماركسية المرتبطين بالأجهزة المحلية منذ عهد عبدالناصر، والذين كانت قد صنعتهم الأجهزة الانجليزية والفرنسية في أيام هنري كورييل كما أوضحت في الكتاب السابق، واسمه مبارك عبده فضل. وهذا مستخدم غير متعلم من خرجهى كتابات الأثر، حاولوا من قبل ويحاول حزب التجمع الناصرى اليوم أن يجعلوه شيخ الطريقة الماركسية المناهضة للاممية

بدون معرفة شخصية أو سياسية وبدون توكيل أو تكليف مني، لكن فقط بدافع الالتزام الانساني والحقوقى كعضو في لجنة الدفاع عن الحريات في نقابة المحامين عام ١٩٨٠، ورغم أن زملاء في اللجنة وفي مجلس النقابة (ومنهم أنتم ومحمد عصفور وغيره من محترقي الجمعية الاعلامية) لم يشاركوا بأي جهد في ذلك فقد أقام باسمي قضية أمام مجلس الدولة للمطالبة بالافراج عني، وتحصل كل رسوما ومصاريفها وتكاليفها بدون أي مقابل أو نسبة مؤجلة (لأنها لم تكن قضية تعويض ذات عائد متتظر)، وقام وحده في إيتار مهني وديمقراطي وإنساني بكل الجهود والإجراءات اللازمة لها حتى حصل على الحكم المطلوب.

وللاسف وسوء الحظ أننى لم أكن أعرفه ولم أكن أعرف دوافعه الحقيقية، لأننى لم أحصل على أى معلومات عن تلك القضية بل ولم أسمع عنها أصلا إلا بعد سنوات، ولأننى كنت أرفض مبدأ الافراج الطبي عني، ولأن ماسمعت عن عملية إقامة القضية بعد صدور حكمها جعل اسم الأستاذ عبدالحميد نايل يرتبط في ذهني باسم ابني الفاسد الخائن طارق وباسم مكتبكم الذى كنت أطالب بسحب وإلغاء توكيلي القديم له وللأسف وسوء الحظ أيضا أننى لم أعرف الكثير من الوقائع عن إجراءات القضية وعن مواقف الأستاذ عبدالحميد نايل ومواقف الآخرين إزاء القضية إلا منذ حوالي أسبوعين فقط! فلما فشلت في توكيل أحد من المحامين المتفرسين كما ذكرت، كان من المنطقي ومن الضروري أن أتجه إليه وأشكره وأتوسل إليه ليوافق على أن أستصدر توكيلا له. ونتيجة إلحاحي، وافق على ذلك- لكنه اشترط في المقابل ألا أقوم بسحب أو إلغاء توكيلي لكم. وقد اضطرت طبعاً إلى تنفيذ هذا الشرط. ✖

وها أنذا أكتب في هذا الخطاب اعتراضاتي على مواقفكم التي كررتها على أسماعكم وأسماع المتتبعين بكم في كل عملية إهمال أو تقصير، والتي بدأت أحدث عنها صراحة إلى فتحي حارس وغيره من المحامين في مكتبكم منذ أكتوبر الماضي. وإننى إذ أبلغكم أيضا بأننى من ناحية أخرى لن أقوم بطلب أى خدمة قانونية منكم، وأكد الرجاء ألا تتخلوا باسمي أى تصرف من أى نوع لا أوافق عليه. وأسجل هنا أننى في حالة صدور حكم التعويض في القضيتين المشار إليهما، سأدفع إلى مكتبكم ما أرى أنه يتناسب مع الاعتبارات المذكورة. هذا مع ملاحظة أننى كنت أضطر منذ العام الماضي إلى مناقشة بعض المحامين الآخرين للتطوع بحضور بعض الجلسات معي لتعويض مواقف القصور المتكررة منكم.

ولأننى أعرف موقفكم «المحلاوى» ضد الأمية، وأعرف أن مشاغلكم كثيرة جدا في الدفاع عن الارهابيين الناصريين وعن حقوق وحرية أهل فلسطين وعن التحرر المحلاوى من الاستعمار والصهيونية، ومن أجل تجميل ديكورات الحريات المزعومة والحقوق المزعومة للنظام العسكري القومي الاسلامي القائم وليس من أجل حريات وحقوق المظلومين من أصحاب المبادئ الحقيقية مثلى- لهذا لن أطلب منكم أى رد أو تعليق على هذا الخطاب.

والى أن يقضى من يلكون القدرات أمراً كان مفعولاً.....

✖ حاشية مضافاً إلى الكتاب:

بعد شهرين من كتابة هذا الخطاب، استطعت التصرف لالغاء التوكيل المذكور.

هذا ويمكن أن ألخص فيما يلى أهم وقائع الأضرار التي ألحقها بى الهلالى ومكتبه القديم أو الجديد، والتي تناولت تفاصيلها فى أوراق كثيرة:

١- رفض منذ عام ١٩٧٠ اتخاذ أى تصرف لمجرد مساعدتى في الحصول على أمر التقيض الصادر ضدى عند إيداعى في مستشفى المجانين، أو الحصول على أمر الإيداع. ٢- رفض اتخاذ أى تصرف ضد تزويرات هذا الإيداع وللمطالبة بسماع أقوالى والتحقق معى (بل كان يشيع أنهم سمعوا أقوالى، بينما كانت النيابة نفسها تدعى أنها لم تستطع سماع أقوالى لعجزى عن الإدراك!!). ٣- كتب لى بصراحة فى أواخر عام ١٩٧١ يطلب منى التنازل عن أهليتى وإبلاغه باسم الشخص الذى اختاره ليتولى هو إجراءات تنصيبه قيساً على مصالحى!!

٤- رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو شخصى إزاء قضية النقض التى أقامتها دار الجمهورية للصحافة ضدى الحكم الانتخابى والاستئنافى الصادر لصالحى لتعويضى عن فصلى التعمسقى من الدار، بل أو أخفى أخبار هذه القضية بحيث لم أسمع عنها إلا بعد انتهائها بسنوات ١١ ٥- رغم أنه زارنى عدة مرات فى مستشفى المجانين، ومنها زيارة فى فبراير ١٩٨٠ شاهد فيها بنفسه آثار الضرب والاصابة على وجهى واعترف بذلك، إلا أنه رفض على الإطلاق تحرير محضر بهذا الخصوص أو اتخاذ أى إجراء قانونى إزاء هذه الوقائع.

٦- استمر فى الاحتفاظ بتوكيلى القديم رغم إرادتى، ورغم مطالباتى المتكررة بسحب التوكيل منه وشكاواى المتكررة ضده فى خطاباتى إليه وإلى الجهات المختصة، وبدون أن يستخدمه فى أى إجراء للدفاع عن مصالحى. ٧- احتضان وتشجيع ابنى العاق عميل السلطات طارق المهنوى قبل وبعد الإفراج عنى. ٨- تعليقاتى بالعودة المتكررة منذ ١٩٨٧ لتأخير رفع قضية التعويض الأولى أواخر ١٩٨٨، وتأخير رفع قضية التعويض الثانية حتى ١٩٨٩ ٩- ارتكاب أخطاء شديدة وتقصيرات جسيمة متكررة وإهانات أدت إلى عدة تأجيلات فى القضية الأولى، وارتكاب أخطاء حتى فى شكل عريضة دعوى القضية الثانية أدت إلى تعديلها وإعادة تسجيلها، ثم نسيان جلستها الأولى بطريقة كادت تؤدى إلى إسقاطها (لو لم تتح لى المصادفة إمكانية التصرف شخصياً) ١٠- استخدام طريقة الودود الكاذبة فى تعليقاتى أكثر من ثلاثة شهور، لتبرير رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو إنسانى إزاء مشكلة المحضر المذكور المزور باسمى فى قسم الأزيكية بخصوص محاولات منى من طبع كتاب «معنى الديمقراطية»، وما ارتبط بذلك من تهديدات واحتمالات خطيرة. وقد كان هذا الموقف المستمر، والمُندعم بالاستهتار الشخصى المهنى، والمربط بالرفض الصريح للكتاب موضوع المحضر، هو النقطة التى قصمت ظهر البعير.

هذا وقد قال لى أحد المحامين إنه ناقش الهلالى فى هذه النقاط، فلم يرد إلا على نقطة (١)، قائلاً إنه لم يكن يستطيع حضور جلسة النقض إلا بتوكيل خاص بالنقض، وقلت له إن هذا عذر أقبح من ذنب، أولاً - لأن مكتب الهلالى هو الذى استلم عريضة النقض، ومن ثم أصبح مسئولاً عن محاولة التصرف على الأقل بطريقة أو بأخرى إزاء ذلك. وثانياً - لأنه كان يستطيع أن يتصل بى أو بأسرتى للاتفاق على اتخاذ أى إجراء ممكن، ولو لمجرد تسجيل العجز عن التصرف تسجيلاً رسمياً يرتبط بالدفاع عن حقوقى القانونية والإنسانية. وثالثاً - لأن الهلالى أو أحداً من أتباعه لم يحاول على الإطلاق فى الماضى أو فى الحاضر إفادتى بمثل هذا اللرد، مما يعنى أنه أراد استخدام هذه المشكلة «الفقهية الفنية» لتغطية الوقائع الواضحة الأخرى.

(٧)

## قضية مستشفى المجانين

(ملكرة إلى المحكمة)

... المستشار ورئيس الدائرة ٣. تعويضات محكمة جنوب القاهرة الابتدائية (١).

أتشرف بتقديم هذه المذكرة إلى المحكمة، ومرفق بها حافظة تحتوى على صورة رسمية من

(١) قلمت هذه المذكرة فى جلسة الأحد ٢٥ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣. تعويضات، ثم سلمت منسوخاتها إلى الصحف وغيرها.



جميعينات.

حمة مجلس الدولة

جده، وكذلك جهود غيره من

-يون أو في ميدان الصحافة وفي نقابة

-يدل فقط على استمرار تعسف واستبداد السلطات

-الضغوط الخارجية عليها بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور

-حريفة تحطيمية خطيرة سببت لي أضرارا ذهنية شديدة كما أوضحت في

به وفي المرفقات، وأيضا مع اللقائي على قارعة الطريق بدون رد اعتباري وإعادتي

في عملي الصحفي، بل بالاستمرار في حرمانى من حقوق العمل والنشر الصحفي أو الثقافي

في الوسائل المتاحة للآخرين، والاستمرار في إسقاط أهليتي وحرمانى من الحقوق القانونية

والانسانية). لكن الأهم، أن هذا يدل أيضا على أن مختلف الجهات الديمقراطية والنقابية

والقانونية- بما في ذلك الجهات الأجنبية- كانت. تدرك جيدا أنني مودع في مستشفى المجانين

ظلما وتزويرا للتخلص منى كصاحب رأى معروف عبرت عنه فى كتبى ومقالاتى الصحفية منذ

الحمسينات، واعتقلت وحركت وسجنت بسببه سنوات عديدة في الخمسينات وفي الستينات. فموقف إهدار الحقوق القانونية والانسانية في هذه العملية واضح بذاته. بل إن التهمة السياسية التي أودعت بسببها بدون سؤال أو تحقيق في مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا (بتوقيع صهيبي حافظ الذي عاقبته الأنداز أخيراً)، هي تهمة تفضح نفسها بتفحصها. ومادام الأبداء قد قام على إهدار الحقوق القانونية، فقد كان المنطقي أن تترتب عليه الاعتداءات والأصابات والمحاوالت الإجرامية التي تشكل النظام الروتيني العام للحياة في مستشفى المجانين المملوءة بمجانين عدوانيين ومجرمين خطرين وبلطجية ومتسولين وحالات يحركهم التمرورية والمرضون وشبكات الأجهزة السرية ضد المطلوب تصفيتهم أو إخضاعهم.

### ● شهادة الشاهد الثاني

الشاهد الثاني الذي اختارته المحكمة - وهو بيومي قنديل المترجم بدار أخبار اليوم - زارني مرتين. ورغم أنه أوضح في شهادته أنني كنت مودعا في عتبر الخطرين الذين كان يرتصب منهم هو نفسه عند وصوله إلى غرفتي أو انصرافه منها، ورغم أنه أشار إلى مدى الاهدار الذي كنت أعرض له، إلا أنه لا يخفى على عدالة المحكمة أنه كان متحفظا جدا أثناء إدلائه بشهادته، لدرجة أنه حاول أكثر من مرة أن يتجنب الاجابة عن بعض الأسئلة أو الدخول في أي تفاصيل! وقد سألته عن سبب ذلك، فقال لي إنه لم يكن يريد أن يبدو متحيزا لي - علما بأنه جاء أصلا ليشهد لصالحى! أما السبب الحقيقي الذي يجب أن أعلق به هنا على تلك الشهادة المفيدة لكن المتحفظ، فهي أن الشاهد بعد زيارته لي في العباسية يوم ٢٠ يناير ١٩٨٥، حدث في اليوم التالي مباشرة (كما يعرف كثير من الصحفيين وكما تعرف نقابة الصحفيين التي تدخلت رسميا في هذا الموضوع، أنه تعرض للقبض عليه على يد مباحث ونيابة أمن الدولة بحجة سياسية مشكوك فيها، بل واستولت النيابة من منزله عند القبض عليه على عشرات الأوراق الكثيرة المكتوبة بخط يدي والتي كان قد استلمها منى للاطلاع عليها هو وغيره! ولهذا لم يكن غريبا بعد أن لدغ في تلك المرة أن يتخوف من اتخاذ موقف الدفاع الصريح عنى في محكمة علنية - ولو على الأقل من أجل رزقه الذي يحصل عليه من دار تنتمى إلى الحكومة والمهم في هذا التوضيح الواقعي، أن عملية إيداعى تزويرا في مستشفى المجانين كانت ترتبط بهو من الاعتداءات ومن الرعب أصاب الكثيرين من أسرته ومن أصدقائي. ومن زملائي، لا رغامهم على الانقطاع عنى والامتناع عن مساعدتى أو الدفاع عنى. فما بالك بما كنت أعرض له أنا كشخص مطلوب تصفيته وعزله داخل سلخانة حقيقية من المجرمين والمحيورات البشرية، وتحت خطر التحطيم الذهني الجذري بالوسائل الطبية المتخصصة إن لم يكن بالاعتداءات الإجرامية!؟

### ● السؤال الخاص بالأضرار

المجال لا يتسع لأوضح هنا، أنه لولا تصدى بعض الجهات الأجنبية ذات القدرات الدولية للدفاع عنى (كما أوضحت بالوقائع في كتابى الأخير «معنى الديمقراطية» الذى قدمت منه الصفحات المرفقة. والذي أرجو أن أتمكن من تقديمه متكاملا إلى عدالة المحكمة في جلسة اليوم)، لكانت قد انتهت خلال أسابيع أو شهور فقط، نتيجة إحدى حوادث ومحاوالات الاعتداء أو بوسائل الصدمات الكهربائية والحقن الدخنية المدمرة للقدرات الفكرية.

وفي عواطف المرفقات السابقة (وخصوصا المحافظة الثالثة المقدمة في ١٩٨٩/٢/٥)، توجد الكثير من الوقائع عما تعرضت له، وأيضا عن استمرار قدراتى المدعومة في فضح هذه الوقائع وتسجيلها والكتابة عنها إلى مختلف الجهات الرسمية والمختصة وإلى مئات الجهات العامة والخاصة، رغم تكرار محاولات حرمانى من الأوراق ومن أدوات الكتابة والبريد ومن الغرفة

المستقلة، ونجاح بعض تلك المحاولات فعلا خلال فترات شهور مؤقتة (منها مثلا الفترة من يولييه ١٩٧٣ إلى حين وصول الجيش الإسرائيلي إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة في أكتوبر ١٩٧٣). ولا شك أنني كشيوعي، أعتبر نفسي محظوظا تماما لارتباطي بجهات دولية ذات قدرات فعالة نجحت في أن تجهض محاولات الاعتداء على حياتي وعلى عقلي وعلى عرضي داخل سلخانة طبية إجرامية متخصصة، خرجت منها أخيرا بدون أن أفقد أيضا مبادئ وضميري مثل الآخرين الذين يجمعون كثيرا عن أي شئ في أبواق السياسة والصحافة. لكن من ناحية أخرى، فلا شك أيضا أنني تحملت أهوالا وأضرارا بالغة يشيب لهولها الولدان- رغم أنني لازلت على قيد الحياة قادرا على التفكير والتعبير، بل وعلى نشر بعض الكتب بالامكانيات الخاصة

فموقفى الحالي هو إذن موقف الشخص الذى تعرض لاصابات شديدة نتيجة محاولات اغتيال واضحة ومتكررة لكن فاشلة. فالفشل (أو بالأحرى الإفشال والإجهاض) فى محاولات اغتيال حياتى أو عقلى أو اسسمى، يجب ألا يخفى حقيقة المحاولات المذكورة وحقيقة الأضرار التى ترتبت عليها.

وبهذا التوضيح، يمكن أن أقدم فيما يلى إجابة سريعة عن سؤال المحكمة إلى الشاهدين عن أهم الأضرار التى لحقت بى من الإيذاء ظلما وتزويرا فى مستشفى المجانين:-

(١)- التعرض للضرب المخطير ومحاولات التعطيم الجلىدى من يولييه إلى أكتوبر ١٩٧٣، وللضرب المبرح والاصابة بالاتصال الشبكي الجزئى فى عيني فى مايو وأغسطس ١٩٧٧، ومحاربة فعلية للاعتداء الجنسى بعد عملية ضرب مبرح فى ٥ فبراير ١٩٧٨، وللضرب الشديد فى فبراير ١٩٧٩، وللضرب المبرح وإصابة طيلة أذنى اليمنى فى ٥ فبراير ١٩٨٠، ومحاولات ضرب بسكين وبقالب طوب فى ٤ يولييه ١٩٨٠، ولعمليات هجوم مجانية متكررة وكسر لهاب غرفتى مرات متعددة تنهارا أو ليلا (أخطرها حدثت فى ١١ مايو ١٩٨١ وفى ٦ أبريل ١٩٨٢)، وللضرب المخطير والاصابات فى ٢٦ أبريل ١٩٨٣، وللضرب الشديد فى ٢١ أغسطس ١٩٨٤، ثم للضرب والاصابة فى فبراير ١٩٨٧.

(٢)- التعرض لآلام نفسية شديدة ومستمرة لا يمكن وصفها، نتيجة استمرار تحفزات أو محاولات الاعتداء فى كل لحظة من الليل والنهار، واستمرار ظروف المهانة والمعاملة المجانينية وظروف الرعب والوحدة بين أربعة جدران فى غابة وحوش وحيوانات بشرية، فضلا عن سوء المعاملة والرعب من العقاقير والوسائل الطبية التى تطمس العقل أو تلك الشديدة الازهاق ذهنيا التى تعرضت لها فى بعض الفترات.

(٣)- التعرض للعمليات الطبية الروتينية للتعطيم الذهني ومسح أو إضعاف الذاكرة بالصدمات الكهربائية والحقن والعقاقير فى أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٨٧، مما أدى بلاشك إلى إضعاف قدراتى الفكرية وذاكرتى بالنسبة للمستوى الذى كان قبل ذلك مضرب الأمثال.

(٤)- الحرمان من الحرية ومن الحياة الطبيعية ومن العلاقات الاجتماعية (بل والعائلية)، والحرمان من بيتى ومن ولدى الاثنين اللذين كانا طفلين صغيرين، سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، لازتزال آثارها ومضاعفاتها باقية حتى اليوم، إلى درجة نجاح السلطات فى استخدام ابنى الأصغر طارق كعميل لها ضد مصالحى فى مختلف الجهات، وإلى درجة ضياع مصالحى وضياع متعلقاتى وأوراقى وكتبى وأعمالى الثقافية فى تلك السنوات الطويلة- ناهيك عن ضياع بقية شبابه فى سلخانة مجانين خرجت منها فى سن الشيخوخة

(٥)- ضياع حقى فى التعويض عن فضلى التعسفى من صحيفة الجمهورية، حيث كانت محكمة القاهرة الابتدائية قد حكمت لى بأكثر من ألفى جنيه تعويض فى القضية رقم

١٩٦٨/٢٥٦٩ عمال كلى القاهرة، وتأييد هذا الحكم استئنافيا فى القضية رقم ١٩٧٠/٢٦٣١ استئناف القاهرة الدائرة ١٦. لكن بعد إيداعى فى مستشفى المجانين وعدم حضور من يدافع عنى، استطاعت دار الجمهورية أن تستصدر من محكمة النقض حكما غيابيا بالغاء التعويض المذكور، بحيث لم أحصل حتى اليوم على أى تعويض أو معاش عن خدمتى السابقة فى الصحافة وتنفس الطريقة، خسرت قضيتين أخريين وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، أشرت إلى إحداهما فى الكتاب المذكور.

(٦) - إسقاط حقوقى القانونية والانسانية وإسقاط أهليتى منذ عام ١٩٧٠ حتى اليوم، مع ارتباط ذلك بالحرمان من العمل ومن الرزق والحرمان من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، واستمرار الإهيار المذنى الشامل لتحرير وصمة الجنون التى حاولوا إلصاقها بى.

لهذا كله، وللأسباب الأخرى التى لا يتسع المجال لتناولها، أعتقد أن الأستاذ عبداحميد نايل لم يكن مبالغا عندما قال فى شهادته إن التعويض الذى يراه مناسبا عن الأضرار المادية والبذنية والنفسية التى تعرضت لها هو خمسة مليون جنيها

مارس ١٩٩٠

(٨)

## قضية الاعتقال والسجن

(مذكورة إلى المحكمة)

... المستشار رئيس الدائرة ٣٧ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية (١) أشرف بتقديم هذه المذكرة إلى عدالة المحكمة، راجيا أن أفكّن فى جلسة اليوم من تقديم الوقائع عن المواقف اللاإنسانية واللاقانونية التى تعرضت وأتعرض لها من السلطات ومن التابعين للسلطات، والتى تؤكد مدى شراسة عدائها السياسى لى واستمرار إصرارها على أن تلحق بى أكبر ضرر وإيذاء ممكن، وأن ما تعرضت له من إضرار وإيذاء ومحاولات خطيرة فى المعتقلات والسجون منذ الخمسينات كان مترتبا منطقيا على ماذكورت من عدا شرس وإصرار عدوانى، يستهدف التصفية وليس الحجز أو العقاب.

وقد تكرمت عدالة المحكمة فى الجلسة السابقة فى ١٨ يناير ١٩٩٠ بسماع شهادة شاهدين، هما عبد الله الزغبى المحامى، وعامل نقابى سابق اسمه أحمد سالم. ورغم أن شهادة الشاهدين كانت واقية تقريبا، إلا أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من الوقائع والتفاصيل والترتيب الزمنى، مما لا يسمح به ضيق الوقت فى الجلسات، وما لم تسمح به قدرات الذاكرة والاسترجاع الذهني لدى الشاهدين - وخصوصا الشاهد الثانى.

وفيما يلى، سأحاول توضيح أهم وقائع الضرر والإيذاء المادى والمعنوى الذى تعرضت له فى فترة الاعتقال خلال ٥٤ - ١٩٥٦، وفى فترة الاعتقال مع السجن خلال ٦٠ - ١٩٦٤.

**أولا - فى معتقل أبو زعبل:**

(١) - قبضوا على فى خوالى نوفمبر عام ١٩٥٤ فى حملة ضد الشيوعيين والديمقراطيين

(١) قدمت هذه المذكرة فى جلسة الخميس ٢٩ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٩٨٩/٥٣٥٧ جنوب القاهرة دائرة ٣٧ تعويضات، ثم سلمت منسوخاتها إلى الصحف وغيرها.

أعقبت المحاولة الاخوانية للاعتداء على عبدالناصر فى حادث المنشية. وبعد فترة مؤقتة فى التخشيع، نُقلت إلى مايسى «أوردى / أى ملحق ليمان أبو زعبل»، وهو مكان يشبه التأديب غير صالح للحياة كان ملحقا بالليمان المذكور- ولكن معزولا تماما عن بقية الليمان وعن المساجين ومرافق الليمان والموظفين والبشرا وكان يتكون من أربعة عتابر أرضية مهبورة. وقد وُضعت فيه فى الأسابيع أو الشهور الأولى لبدأة افتتاحه، وذلك خلال فترة قصيرة فى عتبر ٢، ثم بعد ذلك فى عتبر ١.

(٢)- لم تكن توجد فى أوردى أبو زعبل مياه، فكانوا يستخدمون مساجين من الليمان فى نقل المياه إلينا فى قنطاس لكل عتبر. وفى الشهور الأخيرة فقط، وصلوا المياه واستكملوا المرحاض الخاص بكل عتبر كذلك لم تكن مصلحة السجون قد استخدمت بعد نظام السرائر الحديدية ذات الأدوار، فكاننا تنام على برش من الليف الحشن المرقع جدا على الأرض- سبب لى ألاما رهيبه فى البواسير استمرت معاناتى منها بعد ذلك حتى الثمانينات ومن ناحية أخرى، كانت الزيارات ممنوعة عنا، كجزء من النظام اللاإنسانى الذى كان مفروضاً علينا كمعتقلين، والذى كان يحرمنا حتى من الحقوق المحدودة التى كانت تسمح بها لاتعة معاملة المسجونين.

(٣)- كنت قد تخرجت عام ١٩٥٣ من قسم الفلسفة بأداب القاهرة. ولأننى كنت أول الدفعة ودرجة الليسانس الممتازة، كان النظام المتبع حتى الدفعة السابقة لى مباشرة بقضى بتعيينى معيدا بالقسم وكذلك بمنحى بعثة الحكومة الفرنسية المخصصة لأول كل دفعة- كلا الامتيازين معاً أو أحدهما. لكن لأسباب سياسية، رفضت السلطات الناصرية الجديدة تعيينى بالجامعة مثل أول الدفعة السابقة (أميرة مطر التى أصبحت بعد ذلك رئيسة قسم الفلسفة). فاضطرت إلى العمل بوزارة التربية والتعليم (بل وخارج القاهرة) إلى حين سفرى لى البعثة التى حصلت عليها من الحكومة الفرنسية لتحضير الدكتوراه فى باريس وفق النظام المتبع. لكن فى عام ١٩٥٤، أصدرت السلطات المصرية أوامرها بمنع من مغادرة البلاد وحرمانى من البعثة الفرنسية أيضا، ثم لم تلبث أن اعتقلتنى ونقلتنى إلى أبو زعبل بدلا من باريس ومن ناحية أخرى، وبسبب أوجهة الاعتقال، لم تلبث وزارة التربية والتعليم أن فصلتنى أيضا، بحيث خرجت من أبو زعبل بدون عمل وأنا أول الدفعة بامتياز!

(٤)- رغم حرماننا فى أبو زعبل من معظم الحقوق الانسانية، كان مسموحا لنا باستلام وقراءة الكتب من متازنا (مع حرماننا من استلام أو قراءة أى صحف). ولهذا أسرعنا إلى استحضار حقيبتين ضخمتين جدا كانتا محتويان على حوالى مائتين من أهم وأثمن الكتب والقواميس والمراجع الأكاديمية لاستخدامهما فى دراساتى العليا وأبحاثى. وقد اتضح أن هذه كانت مجرد مصيدة مؤقتة؛ ففي حوادث الاعتداء علينا عام ١٩٥٥، استولوا على كل تلك الكتب (وعلى كل متعلقاتى الأخرى) وأحرقوها فى حفرة نار هائلة والكثير من هذه الكتب والمراجع النادرة لم أستطع تعويضه حتى اليوم، فضلا عن أن بعضها كانت كتباً تخص دار الكتب المصرية أو غيرها من المكتبات العامة، ومنها مكتبة آداب جامعة عين شمس الناشئة إذ ذاك التى كنت أحضر فيها للدراسات العليا مع الدكتور عبدالرحمن بدوى. وقد اضطرت بعد الافراج عنى إلى كتابة هذه الوقائع إلى تلك المكتبات للتصرف فى طريقة التعويض المطلوبة منى!

(٥)- بالإضافة إلى الظروف المعيشية السيئة جدا المشار إليها، والظروف الشخصية والنفسية السيئة جدا (وأوضاعها الحرمان من الزبارة ومن الصحف ومن الاذاعة، الخ)، وبعد أن اضطرونا بل وشجعونا على الاضراب السلمى عن الطعام للمطالبة بتحسين ظروفنا المعيشية، فوجئنا فى ذلك الوقت من عام ١٩٥٥ بهجوم جنود «بلوكات النظام» التابعين

لمصلحة السجون (وهذا هو الاسم القديم لن يسمون اليوم جنود الأمن المركزي): هجموا علينا مع غيرهم من السجناء وحرس السجون ونحن راقدون في اليوم العاشر تقريباً من الاضراب عن الطعام، واقتادوا البعض - وأنا منهم - إلى خارج الأوردي، بينما اعتدوا بالضرب وبالشوم على البقية الباقية، واستولوا (ومعهم بعد ذلك مجموعات من المساجين عملاء الادارة) على كل كتبنا وملابسنا ومتعلقاتنا، وأحرقوا ما لم يسرق منها في حفر نار حفرت لهذا الغرض بحضور مدير وإدارة الليمان!

ويهمنى أن أذكر هنا واقعة طريفة كان الشاهد عليها (وهو زهدي رسام روزاليوسف) قد حضر يوم الجلسة السابقة للحديث عنها، لكن عدالة المحكمة اكتفت بشاهدين آخرين. هذه الواقعة، هي أن زهدي استطاع في ذلك اليوم أن يتنقل من متعلقاتي: النظارة الطبية والساعة كيف استطاع أن يفعل ذلك؟ وجدهما بجانب يده أثناء هجوم «التتار» (كما كانوا يسمونهم)، فألقاهما في قنطاس الماء، وعندما بدأت الظروف العادية ترجع بعد حوالي شهرين، عثرنا عليهما وقد غطاهما الصدأ طبعاً!

(٦) - في عملية الهجوم الاجرامية المذكورة، اقتادوني أولاً عند بوابة الأوردي أنا ومن وقع الاختيار عليهم (بناء على قائمة مجهزة بمعرفة المباحث العامة والمخابرات الناصرية الجديدة إذ ذاك). وهناك جلدونا واحداً واحداً على «العروسة» جلداً وحشياً غير قانوني، استمرت آثاره على أجسادنا سنوات طويلة، ثم اقتادونا في سلسلة حديدية واحدة إلى تاديب الليمان، حيث وضعونا في زنزين على الأسفلت (بل وبدون أبراش)، وكسونا كل حوالي ١٢ في زنزانة واحدة، بحيث كنا نحاول النوم على أجساد بعضنا تقريباً واستمر هذا الوضع غير المحتمل أسابيع عديدة كأنها سنوات، حتى بعد تراجعنا عن الاضراب عن الطعام في اليوم التاسع عشر؛ بل إنهم بعد إعادتنا إلى الأوردي بعد حوالي شهر، استمروا عدة شهور في ٥٥ - ١٩٥٦ في تاديبنا وحرماننا من وسائل الحياة العادية السابقة في الأوردي. كذلك حاولوا في تلك الفترة أن يفرضوا على المعتقلين نظام القرفصة العبودية عند عرضهم على أي ضابط كبير من الليمان أو من المباحث العامة!

#### ثانياً - فترة سجون القلعة والاسكندرية والواحات:

(١١) - كان قد صدر الأمر باعتقالى مع غيرى في بداية ١٩٥٩، لكنني استطعت الاختفاء إلى أن قبض على في الاسكندرية في ديسمبر ١٩٦٠ في قضية شيوعية شملت أكثر من عشرين آخرين، بقی منهم تمّت الاتهام القضائي حوالي ١٢. وبعد الاسكندرية، عزلوني أنا وشخص آخر فقط (اسمه أبو سيف يوسف كان يستخدم منذ الستينات لاقعة قومية لتعطية الواقع وطمس حقيقة مواقف السلطات إزاء عملائها أو إزاء الشيوعيين المخلصين)، ووضعونا نحن الاثنين فقط في معتقل القلعة في زنزاتين منفصلتين. واستمر هذا الحبس الانفرادي حوالي ستة شهور بحجة إعداد أوراق القضية وكان الحبس الانفرادي في زنزين القلعة نوعاً من التعذيب المرن جداً، إلى درجة أنه لم يكن يوجد في الزنزانة مثلاً حتى جرادل ماء وجرادل بول وفق النظام المتبع في السجون، مما كان يفرض على النزول أن يغط على الباب وينادي السجناء في كل مرة ل مجرد طلب السماح باقتياده للشرب أو للتبول - وذلك كجزء من عمليات الاضخاج والترهيب مع تبرير المشاكسات والمشاكل مع السجناء. وهذا ما حدث فعلاً، حيث تطورت المشاكل في إحدى المرات فهجموا على وريطوني بالحبال والقوى على الأرض عدة أيام!

(٢٢) - بعد الحبس الانفرادي التحطيمي المؤلم الذي استمر حوالي ستة شهور في معتقل القلعة، نقلوني مع بقية المتهمين في القضية المذكورة إلى سجن القناطر. لكن حدث في اليوم

الأول أننى رفضت الاتصاح لنظام القرفصة العبودية عند مرور مدير السجن، مثل بقية المسجونين الماركسيين الذين كانوا قد وُضِعوا وعُدوهم على القرفصة (مع ملاحظة أن المذكور أبرسييف يوسف كان بجانبى إذ ذاك فاسرع إلى تنفيذ أمر القرفصة). وكانت النتيجة أنهم عزلوني مع المتهمين العبوديين فى القضية المذكورة فى جناح آخر فى سجن القناطر، بحجة عزل تلك القضية وحدها! وكانت الظروف هناك سيئة جدا، حيث النوم على برش وبدون إضاءة أو كهرباء، وبدون الامكانيات المعيشية الشخصية التى كان يتمتع بها بقية المسجونين فى القناطر.

(٣) - بعد عدة شهور، نقلونا إلى سجن الاسكندرية بحجة عقد المحكمة العسكرية العليا فى الاسكندرية وليس فى القاهرة (رغم أن المتهمين الماركسيين فى القضايا الكبيرة الذين كان يقبض عليهم من أى مكان كانوا يوضعون فى سجن فى القاهرة). وفى سجن المحضرة بالاسكندرية الذى بقينا فيه من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢، عزلونا وحدا أيضا داخل أحد العنابر. وكان تركيزهم شديدا ضدى شخصيا. وفى إحدى المرات، هجم على السجناءون بأمر ضابط اسمه فاوى وحاولوا إرغامى على القرفصة لفرض هذا النظام على الآخرين، كما حاولوا أن يحلقوا لى شعرى بالقوة بنظام الزيرى. وبعد تكرار مثل هذه المصادمات التى كنت أقسك فيها بموقفى، نقلونا من ذلك العنبر إلى جناح منفصل من السجن، هو جناح «التأديب» الذى خصصه لنا لزيادة ما نتعرض له من عزل وحصار شخصى ونفسى. وفى هذا الجناح وبعيدا عن أنظار أى مسجون، زادت المصادمات معى، خصوصا من ضابط سجن اسمه كميل. ووصل الأمر إلى درجة افتعال مشكلة معى بحجة تكرار التفتيش المهيئ الذى كنا نتعرض له، ومن ثم نقلونى وحدى إلى زنزانة تأديب فى مكان آخر بدون إضاءة وعلى برش على الأرض، مع سوء المعاملة والضغوط غير المحتملة. فاضطرت إلى الاضراب عن الطعام، فزادت المعاملة سوءا. فاضطرت إلى محاولة الانتحار باستخدام زجاج نظارتى الطيبة (ولازال أثر ذلك موجودا فى رسغ يدي اليسرى).

(٤) - فى ١٩٦٢ بعد صدور الأحكام علينا، نقلونا من سجن المحضرة إلى سجن المحارق بالواحات (الوادي الجديد)، وكان نظام التعذيب اليومى الشديد قد انتهى هناك بعد انتهاء مرحلة استخدام العصا فى ترويض الماركسيين المصريين وبدء مرحلة استخدام الجزيرة والاغراء! ومع ذلك، كانت الظروف مرهقة وسيئة جدا فى ذلك المكان القفر الثانى، وبدون إمكانيات رسمية لمتابعة الأخبار والمعلومات (إلا ما تحدده وتسمح به شبكات المباحث والمخابرات وعملآها من أخبار ومعلومات- بما فى ذلك بعض المجلات الأجنبية أحيانا). ونتيجة اتفاقات خاصة بين الأجهزة السوفييتية والأجهزة المصرية كجزء من مخططات الحروب المصرية الاسرائيلية، كان واضحا أننا نمر إذ ذاك بمرحلة التحضير للإفراج عن المعتقلين ثم المسجونين أيضا، وللمحاولة احتوائهم داخل أسنان النظام الناصرى. وهذا الإفراج تنبأت به مسبقا وسائل الأخبار الفرنسية التى وصلتنا إذ ذاك منذ عام ١٩٦٣. وقد تحقق ذلك بالفعل، ووصل إلى الافراج عن المسجونين فى آخر قضية شيوعية كبيرة وهى قضيتنا، حيث خرجت فى أيام زيارة خروشوف إلى مصر عام ١٩٦٤ (بينما كان المفروض أن أقضى بقية العقوبة مع الاعتقال حتى عام ١٩٧١ على الأقل!).

ولأنهم لم يتجسوا فى إخضاعى وترويضى وضمان احتوائى على أساس ثابت، كان المطلوب التخلص منى قبل موعد الافراج الاستثنائى. وبالفعل، فوجئنا قبل ترحيلنا من سجن المحارق فى الواحات بعدة أسابيع فقط- وبدون أى مقدمات أو مبررات فى السجن عموما وفى عنبرنا

نحن بالذات خصوصا- بأن بلوكات النظام الذين كانوا على سور السجن أطلقوا علينا ونحن نقف في فناء العنبر عدة رضاعات، منها رضاعة أصابت الشخص الذي كان ملاصقا لى مباشرة (ويليس نظارة طبية مثلى) واسمه لويس إسحق، فقتلتهما هذا علما بأن الرصاص لا يستخدم في السجن والمعتقلات إلا عند محاولات الهروب أو فى حالات التمرد التى تؤدى إلى اقتحام أبواب السجن، ولأن الشخص المذكور كان مثل زملائه فى منظمات الجمعية والجهالة مجرد ماركسى أعمى العقل عديم التأثير وعديم التفكير، وفى ضوء ما تعرضت له شخصيا بعد ذلك عند حرمانى من العمل الصحفى ومن النشر فى عهد عبدالناصر منذ ١٩٦٧ أثناء سنوات احتواء وتكريم أولئك الماركسيين والمتحزبين، ثم فى ضوء عملية الإقانى تزويرا فى جحيم وأحوال مستشفى المجانين منذ أبريل ١٩٧٠ إلى يولييه ١٩٨٧، ثم استمرار إسقاط أهليتى وحقوقى القانونية والانسانية وحرمانى من العمل ومن الرزق ومن النشر فى الوسائل المتاحة للأخريين حتى اليوم فى عام ١٩٩٠- فى ضوء ذلك كله، يتضح أننى كنت المقصود بتلك الرضاعة المتصدة بدون أى مقدمات أو مبررات، والتى قتلت الشخص الملاصق لى بحيث استمعت نهاية الواحات لأقوالى إذ ذاك لهذا الاعتبار.

وإزاء ما سبق توضيحه، يهمنى أن أختتم المذكرة بتعليق سريع على ملاحظة غريبة جدا أبدأها الشاهد الثانى عامل النسيج المذكور. فقد حاول الرد على سؤال عدالة المحكمة عما إذا كنت قد تعرضت لأضرار مادية أو نفسية أخرى نتيجة اعتداءات السجن والاعتقال، فقال إننى لمخضت نتيجة ذلك فأودعونى فى مستشفى المجانين ١٧ عاما! واضطرت طبعاً إلى الاحتجاج على ذلك الرد! لكن يهمنى هنا أن أقول إن مثل هذه الأقوال كان ينشرها عنى اليسار الناصرى المناق والمتركون الناصريون المنافقون، لتشويهى تحت أدهاء الدفاع عنى! ومن ناحية أخرى، فهذا العامل الغبى الذى اختلطت ذاكرته فخلط بين الستينات والسبعينات، هو مثال نمطى للعس العقلى والجهالة التى تؤدى إلى الإهذاء والتشويه بدافع حسن النية ومحاولة الإفادة، وكما يقول المثل: عدو قل خير من صديق جاهل. وهذا هو السبب فى اتجاه الاتحاد السوفييتى منذ عهد أندريوف ثم فى عهد جورباتشوف إلى التحرر من جهالة الماركسية المصنوعة فى لندن فى القرن الماضى، وإلى التحرر من سمومها الخاصة بحكم العمال ودكتاتورية البروليتاريا والتأميم الشامل، الخ.

مارس ١٩٩٠

(٩)

## الكل باطل وقبض الريح

الجمعة ٦ أبريل ١٩٩٠

..... آسف لأزعاجك بهذا الخطاب الطويل. (١) لكن معلش. فنحن متعارفان شخصيا منذ الستينات، كما أنك دافعت عن اسمى وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، بل ووجهت الإهذاء فى أحد كتبك إلى اسمى. وأظن أن هذا يعطينى الحق فى أن أكتب هنا ما أريد توضيحه- ولو كنوع من التنفيس وليس فقط كنوع من تسجيل الوقائع.

(١) كتبت هذا الخطاب إلى الدكتور غالى شكرى بالأهرام، ثم أرسلت منسوخاته إلى بعض الصحف الأخرى كالمتاد (ومنهم فقيه الولد جمال بنوى).



## « من أجل نشر خبر صغير »

الموضوع يتعلق بكتاب «معنى الديمقراطية». فأنت تذكر أنني بدأت إزعاجك بالاتصالات التليفونية ثم باللقاء في الأهرام يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ١٩٨٩، وذلك لمحاولة نشر خبر - مجرد خبر صغير عن الكتاب الذي كان في المطبعة إذ ذاك. وتكررت الاتصالات التليفونية خلال شهرين، إلى أن التقيت بك مرة ثانية في الأهرام يوم الثلاثاء ١٣ فبراير. (وبهذه المناسبة أنا أعتد على الأجنحة اليومية وليس على الذاكرة في تحديد مواعيد مكالماتي ومقابلاتي). ورغم أنني قلت لك منذ البدء إنه لا أمل في نشر أي خبر صغير عن الكتاب في الأهرام إلا قبل نزوله إلى السوق، لأن مسئولى الأهرام سيتدخلون بعد ذلك موقفا شخصيا وليس فقط سياسيا وعقائديا ضد الكتاب، إلا أنك رفضت هذا الموقف «المتشائم» وتمسكت بضرورة «حسن الظن» فيهم وفي الليبرالية المزعومة للنظام القائم (وهذا متوقع منك طبعاً، وإلا لما سمح لك هؤلاء - بالعمل معهم، ولما سمح لك أولئك بالوصول إلى وسائلهم). وحتى بعد أسابيع من صدور الكتاب، استمرت محاولتك المشكورة لنشر أي خبر عن الكتاب في أي ركن من أركان الأهرام!

وفضلاً عن ذلك، قمت من جانبي بتقديم نسخة من كتاب الديمقراطية مثل كتاب الفلسفة إلى مدير تحريركم سلامة أحمد سلامة، رغم استمرار موقفه السابق غير المتعاطف إزاء عشرات الأوراق التي كنت أرسلها إليه من وراء أسوار العباسية فيرسلها بدوره إلى سلة المهملات! وهذا كان جاري في الحلمية الجديدة وزميلي في الدراسة الجامعية منذ الأربعينات. وكان قد اندس فجأة بدون مقدمات أو اهتمامات سابقة في مجال الصحافة والسياسة، من خلال أخبار اليوم ومن خلال الدوائر الألمانية الغربية المعادية للشيوعية، وذلك في بداية عهد الانقلاب الناصري وعمليات صناعة الكوادر الدينية القومية الجديدة للنظام العسكري القائم. ولهذا، وعلى أساس تربيته الدينية الأزهرية في المنزل، تربع على مكاتب الصحافة بل والتحليل السياسي بتقاليد العلماء المتضاعف للعقلانية وللشيوعية، ومن ثم لم يلتفت أدنى التفاتة إلى كتب زميله القديم الذي كان أول دفعته!

وها نحن الآن في شهر أبريل، دون أي كلمة إفادة إخبارية عن الكتاب، ولو بالرفض والإدانة كما تفعل الليبرالية مع أعدائها! ومع ذلك، أعتقد أنك لازلت على موقف حسن الظن فيهم وحسن الظن في احترام النظام القائم لحقوق الرأي والتعبير وواجبات التغطية الإخبارية والثقافية حتى لكتب الأعداء! وكنت قد وعدتني قبل ذلك في العام الماضي يوم ٣٠ يولييه ١٩٨٩ بنشر مناقشة ثقافية عن كتاب الفلسفة، بل وفي مكاتبي! وأنت تذكر أنني قلت لك يومها إنني شاكر جداً ومكتفي جداً بالخبرين اللذين نشرنا عن ذلك الكتاب في الأهرام، وإنهم نشروا الخبرين في رأيي باعتباره كتاباً ضد الفلسفة الماركسية (أي قبل اتضاح مدى الموقف السوفيتي من الماركسية)، بينما لا يمكن منطقياً أن يسمحوا بالإشارة إلى محتوياته وأنكاره المادية العقلانية - حتى لو غيروا موقف والحرمان الكتسيه ضد اسمي! لكنك أكدت لي أنك ستشتر تعليقاتي على الكتاب، وأن الجو الثقافي يسمح بذلك بحكم ما أتصور أنا! وها أنت ترى أن تقديراتي كانت أقرب إلى الصواب في هذا أيضاً.

أما بخصوص كتاب الديمقراطية، فالجهود المتواصلة التي بذلتها أنت مشكوراً لمحاولة نشر خبر صغير عن الكتاب في الأهرام، قمت أنا بأكثر منها مع مختلف الصحف المصرية الأخرى، بل وبعض مكاتب الصحف العربية بالقاهرة! وتكرم الناقد الأدبي محمد جبريل بنشر خبر خاطف عن الكتاب في صحيفة المساء يوم الجمعة ٤ ديسمبر ١٩٨٩ قبل صدوره، بينما تكرم الأديب المتخصص في الفلسفة عبدالفتاح رزق بنشر خبر مشكور عن الكتاب في مجلة

روزاليوسف يوم ٥ فبراير ١٩٩٩<sup>(١)</sup>. أما فيما عدا ذلك، فلم أتق حتى التعاطف الشخصى أو محاولة التصرف، ولم أحصل إلا على الوعود الكثيرة الكاذبة، التى كنت أدفع فى مقابلها الكثير من تفخيمات التجميل والتوسل لهؤلاء المستأدين غير المثقفين الذين يفرضونهم على صفحات الأدب والثقافة ويصنعون لهم الشهرة الزائفة أو أطماع الشهرة الزائفة- وبعضهم حثالات لم يصلوا حتى إلى مستوى التعليم الجامعى! فقد اتخذ جميع هذه الطبول الجوفاء موقفا شاملا ضد الكتاب- ليس طبعيا بالهجوم أو حتى الامتناع الصريح، ولكن بطريقة النفاق مع التجاهل والتجهيل أو التعامى والتعمية وعدم الاعتراف أو إنكار الوجود! نفس الموقف الذى يقال فى الأمثال عن أسلوب النعامة، التى تحاول عند الفشل أن تدفن رأسها فى الرمال لتتجنب رؤية الأعداء! وكفى إغماض العينين أو التعامى عن الواقع يلقى وجوده!

### ٥ قدرة التعامى بعد عجز الفشل!

وحين أشير إلى التعامى الناتج عن الفشل والهزيمة، فأتنا أعنى ذلك حرفيا! فالأجهزة التى تصنع هؤلاء الأدوات أو العملاء وتعطيهم المناصب واللاقات وتنفخ فى بعض أسمائهم المنكرة موضوعيا فتجعلها بالشهرة الدهمائية طوبلا جوفاء، هى نفس الأجهزة التى حاولت الاستيلاء على مخطوطة كتاب «معنى الديمقراطية» من المطبعة فى الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ١٩٨٩- كما أوضحت فى البلاغ والمحضر الخاص بذلك برقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ قسم الأنكية، والذى أصدرت بيانا عنه إلى مئات الصحفيين والمثقفين والجهات المصرية والأجنبية ونشرته فى ملحقات ذلك الكتاب نفسه. وهى نفس الأجهزة التى دفعها الفشل العلنى الصريح فى تلك العملية المكشوفة فى المطبعة الأولى، إلى التصرف السرى لمنع طبعه فى المطابع التالية التى اتجهت إليها. وحتى عندما نجحت فى جمع حروف الكتاب ثم الاتجاه بالأصل إلى مطبعة ماستر فى الهرم، فوجئت بأنهم علقوا عملية الطبع أسبوعين، ثم اعترفوا أخيرا بأنهم لا يمكن أن يبدأوا فى طبعه إلا بموافقة المباحث! وهذا نوع من التعجيز يشبه المطالبة بلبن العصفور، لأن المباحث لا تملك قانونا حق الرقض أو الموافقة، ولكنها تملك فقط حق المصادرة باذن قضائى، أو الاقتصاد على الارهاب السرى والضغط السرى والحصار السرى، الخ!

ثم وصلت أخيرا إلى مطبعة ماستر بدائية جذا فى السيدة، وبدأت عملية الطبع بالفعل. لكن بعد ملزمتين فقط، توقف الطبع لأسباب واضحة قبل موعدى معهم يوم الخميس ١١ يناير ١٩٩٠. ورغم أن الأسباب كانت غير معلنة، إلا أن الاشارات والحركات وتجمعات الأشخاص ذوى الأشكال المنتقاة كانت معبرة تماما. وأسقط فى يدي، خصوصا بعد أن كان صاحب المطبعة قد استلم منى خوالى ألفى جنيه. ولم أكن أعرف كيف سأصرف معه أو مع المطبعة التالية- إن كان سيتاح لى أصلا الوصول إلى مطبعة أخرى! لكن تحركت خيوط الأحداث والمصادفات من وراء الكواليس (بغض النظر عما إذا كانت هذه الخيوط تصنعها وتحركها أصابع من الأرض أو من السماء، ومن الشرق أو من الغرب أو من محترقى التموده وتبرير الفشل فى العالم الثالث)، فحدثت فى اليوم التالى ١٢ يناير مصادفة غريبة هى تغيير وزير الداخلية السابق زكى بدر، فإذا بطبع الكتاب ينتهى فى ثمانية أيام فقط!!

وكنت أحصل أولا بأول على كل عشرة أو عشرين نسخة يتم تجليدها من الكتاب، فأسرع بها إلى مختلف الجهات الأجنبية التى تهمنى، قبل أن يحدث أى اعتداء غير قانونى جديد على الكتاب! ولم أبدأ توزيع بعض النسخ على بعض الأسماء المنفوخة فى الصحف والمجلات

(١) أثناء مثل هذه الصفحات الاضائية الأخيرة للطبع، تكرم الكاتب الباحث محمد العزب موسى ثم المؤرخ المعروف الدكتور عبد العظيم رمضان بنشر كلمات وأقية مشكورة عن الكتاب.

المصرية الا ابتداءً من فبراير. فالديكورات والمانيكانات الخشبية المفروضة على مراكز الثقافة والصحافة في مصر، بالمراسيم الادارية أو بقانون طفق الغشاء الأجوف فوق سطح الفجر، ينطبق عليهم التعبير القديم القائل: «الكل باطل / vanité / emptiness وقُبضَ الربيع»... «في المآزير هم إلى أعلى، لأنهم من باطل أجمعون»! وقد كان موقفهم واضحا خلال الشهر السابق، بعد أن أطلعوا على البيان الخاص بالكتاب ثم على ملزم الجمع ثم بداية الطبع. كانوا يتسبون- وكانوا متاكدين- من أن الكتاب لن يرى النور. فلما رأى النور، أغضضوا عيونهم عنه، بينما استعد آخرون للبهجة ببعض إشارات المرمطة الساقطة وإسفافات التحقير والتهريج. لكن نتيجة ضغوط ومصادفات أخرى، اقتصر الموقف على مؤامرة الصمت الشامل! فلم يكن الصمت- حتى الصمت- تنازلا منهم، وإنما كان موقفهم الحقيقي أشبه بموقف الثعلب في حكايات لافونتين، عندما «قرر» أن يتجاهل عقود العنب الذي عجز عن الوصول إليه وفشل في نهش عين أتيابها للفرسة!

### ✶ العقرب أشد شراسة عند الموت

على كل حال، الذي يهمني هنا هو موقف أولئك الذين يحركون خيوط هؤلاء المانيكانات الخشبية. فقد عشت معظم عمري في صراع حياة أو موت مع الأجهزة العليا والسفلى للإرهاب والتعطيل ومكافحة العقلانية، فلم أكن أحصل تحت وطأتها على نسمة نفس إلا نتيجة اضطراباتها التمويهية المؤقتة ومخططاتها الطويلة المدى، أو نتيجة ضغوط الأجهزة المضادة لها. فلما فقدت تفوقها الدولي والمعلنى، أصبحت بالاستيناس أشد شراسة وأقصر نظرا وتخطيطا.

وقد علمتني خبرات المارك الميرة المؤلمة معها بعد أن أصبحت تجري على المكشوف منذ إلقائي في سُلخانة مستشفى المجانين، ثم خصوصا في السنوات الأخيرة، ثم في الشهور الثلاثة النهائية التي حاولوا بها تدميرى في جحيم يهمان على نفقة نقابة الصحفيين قبل أن يلتقوني اضطرابا على قارعة الطريق بدون أى عمل أو مورد رزق- علمتني هذه الخبرات الميرة المؤلمة أن الأجهزة العسكرية والبوليسية تعمل بطريقة الأجهزة الفسيولوجية للحشرات السامة العتيقة التي تسرع إلى اللبغ القاتل أو محاولة اللدغ القاتل وهي تحتضر في آخر لحظات حياتها! هكذا يفعل العقرب مثلا وهو يموت، لأنه يتصرف بدوافع آلية بيوكيميائية بدون قدرة على التفكير في أى نتائج أو عواقب أو فوائد أو بدائل، الخ. وهكذا تتصرف الأجهزة العسكرية والبوليسية عند الهزيمة التي قد لا تكون الأخيرة، وبالمزيد من الشراسة عند الهزيمة التي تتصور أنها الأخيرة، لأنها كأجهزة معادية للعقلانية وللإنسانية الأممية تكونت وتوارثت دورها منذ العصور الفرعونية وفق تقاليد وميكانيزمات مبرمجة، ومن خلال أفراد مغرلين ومتنقين غرلة دقيقة وانتقاء دقيقا على أساس طباع أو تطبعات لا إنسانية معادية للعقلانية، مما يجعل دوافعهم وانطباعاتهم وتصرفاتهم أشبه بتلك الدوافع الفسيولوجية الغريزية الآلية التي تجعل العقرب يفرز سمومه الأخيرة حتى على ميسمار الخلاء الذي يسحقها!

بهذه الخبرات الميرة المؤلمة، كنت على يقين من أن الفشل في عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب، والعجز والفشل في محاولات منع طبعه طوال الشهور التالية، لن يكون نهاية المطاف في هذه الاعتداءات أو محاولات الاعتداء.. وبالفعل، زادت عمليات التخريب في طريقة طبع الكتاب التي هي أصلا طريقة الماستر المتواضعة. ثم فوجئنا عند بدء عملية التجليد بأن العدد المطبوع من الأغلفة ينقص ٤٠٠ غلافًا!!

وكنت قد وصلت بعد جهود مضنية إلى اتفاق مع إدارة «توزيع الأخبار» لتتولى توزيع الكتاب وفق النظام المتبع. ورغم أننا تصرفنا لحفض النقص الناتج عن عجز الغلاف، إلا أنهم

فى الأخبار كانوا قد اطلعوا على الكتاب ولاحظوا أن فيه بعض المساس ببعض شخصيات أخبار اليوم، وأن الاتجاه السياسى غير مقبول لديهم، فاستخدموا حجة نقص العدد ورقضوا استلام نسخ الكتاب وتنفيذ العقد، مع أن المفروض أن يستلم التوزيع أى نسخ تقدم له طالما أننا دفعنا التكاليف المطلوبة واضطررنا إلى جمع العدد الباقى من النسخ من عدة جهات كنت قد نقلتها إليها (لأن عملية طبع الناقص من الفلاف تحولت إلى مشكلة تضخمت وتعددت بحيث استغرقت حوالى شهر ونصفاً). وأخيراً بعد تأجيلات أخرى- مع تكرار التأكيد الذى لا مبرر له عن عدم تحمل الطار أى مسئولية فى حالة استيلاء الداخلية على نسخ الكتاب التى يبدو أنهم كانوا يتوقعون الاستيلاء عليها من المخازن قبل نزولها إلى السوق- بدأت إدارة الأخبار الاجراءات الشكلية لعملية توزيع الكتاب بطريقة مضادة مغرضة، لمجرد التظاهر بتنفيذ العقد.

### \* احتكاران حكوميان للتوزيع

كما أوضحت فى الكتاب المذكور عن الديمقراطية، يحتكر عملية التوزيع على بعض فرشات الصحف فى البلاد مركزان حكوميان فقط، هما الأهرام والأخبار، بينما لا يوجد أى مركز احتكارى أو غير احتكارى للقيام بعملية التوزيع أو الوساطة مع بعض المكتبات (رغم أن الكتب ذات القيمة الثقافية تحتاج إلى المكتبات وليس إلى الفرشات)- باستثناء بعض المحاولات الخاصة التى بدأ يقوم بها ما يسمى قطاع المكتبات فى توزيع الأهرام، وبالتصاير تقريباً على مكتبات الأهرام، وهذان الاحتكاران الحكوميان هما اللذان يخدمان ويحكمان عمليات توزيع كل المطبوعات، وأبرزها صحف ومطبوعات المعارضة الرسمية المكملة للحكومة والصحف والمطبوعات الاسلامية المعارضة للنظام الليبرالى المزعوم. لماذا؟ ليس طبعاً نتيجة احترام حرية الرأى أو تعدد الرأى، ولكن خدمة لكل الاتجاهات والبدائل التى تدعم النظام اللاعقلانى الدهماني القائم كنظام قومى دينى عسكرى.

وقد اضطررت إلى الاتجاه إلى دار الأخبار، لأن كتاب الديمقراطية يحتوى على صفحات عديدة عن مواقف أبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام عندما كان نقيباً للصحفيين، وذلك فى عملية القتلى فى جحيم مستشفى بهمان قبل الاقراج عنى، وما ارتبط بذلك من تهديد حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة على محاولة تحطيم أحد أعضاء النقابة بالعقاقير المكثفة والحقن الطبية الرهيبة رغم إرادته فى مستشفى خاص بأهظ التكاليف، ثم ما ارتبط بذلك من استمرار حرمانى من العمل ولو حتى بالترجمة بالقطعة، مع رفض النقابة التحقيق فى ذلك كله، الخ. ولأن مركز التوزيع من حقه أن يطلع على أى كتاب قبل توزيعه (بغض النظر عن دور الأصابع والخيوط السرية فى ميدان الصحافة والثقافة والكتب)، فقد توقعت أن يرفض الأهرام توزيع الكتاب بحجة أنه يمس رئيس مجلس إدارته وليس بحجة الاتجاه السياسى فقط.

وكنْتُ أعرف أن فى إدارة توزيع الأخبار شخصاً سبق أن تعرفت به فى فترة السجن فى الستينات، حيث كان من الشبان الذين «تورطوا» فى التمركز الشخصى ثم أصبح التمركز الناصرى مصدر رزق ووظيفة ولافتة «انتماء» سياسى لهم منذ مرحلة الاحتواء الناصرى المداخن للسوفييت، لكننى لم أكن قد تابعت مدى تدهوره السياسى فى السبعينات بعد أن تولى محمود أمين العالم- رجل الاحتياطى اليسارى فى ترسانة العسكرية المصرية- مسئولية دار أخبار اليوم، ناهيك عن تطورات فى مرحلة حزب التجمع وتيلور الجناح اليسارى للسلطة منذ الثمانينات داخل تقسيمات الحكومة والمعارضة الرسمية المكملة للحكومة. والمهم أننى اتجهت إليه. فلما تهرب منى، اتجهت إلى زملائه فى المكتب. ثم اضطررت إلى الانتظار

والترقب واثقا من أن القدرات التي استطاعت بطريقة أو بأخرى أن تحصى عملية طبع الكتاب، لن تفشل في التصرف للوصول به إلى الاعتراف القانوني من خلال العقد الخاص بالاجراءات الشكلية للعرض على الأقل. وقد حدث هذا أخيرا بعد صعوبات متكررة.

وما يذكر عن مشاكل هذه العملية، أن أحد المسئولين في توزيع الأخبار (واسمه ع.ي.)، حاول إقناعي بوسائل غاية في الطرافة أنه عميل رسمي للدخالية!- ويبدو أنه هو وزملاؤه توهموا من شكليات الاحترام والمجاملة التي أعمالهم بها أنني كنت أقترض فيهم حقا الاخلاص والأمانة والموضوعية، ومن ثم حاولوا أن يسلبوني هذا «الأمل» الذي يؤدي إلى تسهيل أو تشجيع التعامل مع أمثال هؤلاء! وللأسف أنه لم يظهر جو شخصي مناسب يسمح لي بأن أشرح لهم وجهة نظري الصريحة في موضوع العملاء والأدوات، الذي يحتاج إلى وقفة سريعة هنا!

ذلك أنني بعد خروجي من وراء الأسوار، كنت أتعرض لمقابلات عرضية متكررة من بعض الشبان ذوي المظهر اليساري أو المتحرر: كان الواحد منهم يتعرف بي وتبادل الحديث وتتفق على اللقاء فلا يحضرا ثم إذا التقينا مرة أخرى، يقول لي أحدهم إنه لم يحضر خوفا من أن أتصور أنه عميل، أو يقول لي الآخر إن شخصا كان معه في ذلك اليوم فاضطر إلى تأجيل المواجهة خوفا من أن أشك في ذلك الشخص المجهول! الخ، الخ! عبارات معادة كالكلشيهات، لا أعرف إذا كانت ملقنة لهم من ذوي التأثير والنفوذ، أو من بعض معارفهم، أو حتى من الشحنات الانطباعية السائدة في التعامل مع السياسيين المعزولين مثلي. ولم أكن أرد طبعاً على ما تحويه هذه الكلشيهات من اتهامي بالشك أو سوء الظن رغم ترحيبي بالحديث واللقاء الذي يتهرب منه الآخرون، لكنني كنت أقول لهم إن موضوع الشك غير وارد أصلاً في هذا المجال، لأننا لسنا بصدد تكوين حزب سياسي أو جمعية سرية أو الاتفاق على عملية خاصة، وإنهم لو أحضروا معهم أحد الضباط ببللته الرسمية فسوف أرحب به إذا تعامل معي بالطريقة المناسبة! فالاشتراك في قعدة أو محادثة عامة أو في ندوة أو عمل ثقافي عام، هي مسألة تتعلق بقواعد التصرف الثقافي واللياقة الإنسانية ولا تتعلق بإسرار محبوبة يخشى من تسريبها! كذلك كنت أقول لهؤلاء الذين يتحدثون كثيراً عن العملاء والخوف من العملاء، إن العميل الرسمي يشبه الكلب الذي يحمل في رقبته رخصة حكومية، ومن ثم يكون التعامل معه في مثل هذه المجالات أكثر أمناً من التعامل مع كلب غير مرخص. ناهيك عن الكلب الذي لا صاحب له فلا يؤمن جانبه ولا يوجد من يعاسب عنه. ثم ناهيك ناهيك عن الكلب الضال المسعور الذي يطلقه المتخصصون في تدبير الجرائم ذات الشكل المفلوت!

فمن أسوأ أنواع الأفراد في السلوك والتفكير، نوع «الأدوات» الذين يحركهم أصحاب القدرة والتأثير، بينما يتصورون هم أو يزعمون أنهم مستقلون أو مت مردون أو معارضون لا يخضعون لمراكز التحكم كالثور الذي يطلقونه في حلبة المصارعة دون قيود أو توجيهات مباشرة، فيتصور أنه يؤدي رسالة «ثورية» للدفاع عن الحرية! ومن أهم خيرات لعبة التحكم اللاعقل شبيه الحيواني في مستشفيات المجانين، أنهم لا يستخدمون هناك عملاء الإدارة أو عملاء الخدمة الطبية في الجرائم والانفلاتات المكشوفة، ولكنهم يخصصون لذلك نوعاً معيناً من الأدوات الذين يعتبرون رسمياً مجانين «مستقلين» أو «متمردين» أو «مغضوب عليهم»، وذلك على أساس التحكم الدقيق في العلاقات بين هؤلاء الأدوات وضحاياهم المطلوبين، وفي تصرفات ودوافع وانطلاقات هؤلاء وأولئك!

والتاريخ كصراع بين العقل والأعقل، ليس إلا صراعاً بين أجهزة، لكل منها شبكاتة التابعة وأتباعه المهندسين وأيضاً أدواتها المستقلة والمفلوتة والمسعورة. وفي ساحات الصراع، لا

يتحرك إلا من يُسمع لهم أصلا بالتزول إلى الساحة لغرض أو آخر، وباستهداف واع أو بتلقائية عمية أو باحتراف عملي مدفوع الأجر.

### ✽ الأخبار وتوزيع الملايين

نرجع إلى موضوع الأخبار. فقد قلت إنهم كانوا يتوقعون أن تستولى الداخلية على الكتاب بين يوم وآخر؛ في أيام التأجيل قبل استلامه من المطبعة، ثم في أيام التأجيل بعد ذلك في المخازن. وهذا يشبه موقف المطبعة الأولى في كلوت بك التي استلمت مخطوطة الكتاب في سبتمبر من العام الماضي (كما أوضحت في الملحق الخاصة بذلك)، ثم توقفوا عن الجمع لأنهم صدقوا أن ضباط ومخبري المباحث الذين كانوا يترددون على المطبعة ليل نهار، قادرون على كل شيء، ومن ثم ينفقون حتما تأكيداتهم عن إنها هذه العملية وإعادتي وراء الأسوار. فلما اضطر توزيع الأخبار إلى إنزاله إلى السوق في أواخر الأسبوع الأول من فبراير، لم يكن يمكن طبعاً أن يهتموا بعرضه أو بوصوله إلى عدد معقول من مواقع العرض؛ وعندما وافقوا على نشر إعلان عنه يوم ٢٦ فبراير وفق النظام المتبع، كان إعلاناً ميكروسكوبياً لم أستطع أنا نفسي أن أكتشفه إلا بعد تنبيهي إليه بالإشارة باليد!!

ثم بدأت محاولة الاستيلاء على الكتاب من الدار نفسها، بعد أن فشلت محاولات الداخلية في الاستيلاء عليه. ويبدو أنهم تصوروا أن المحاولات السابقة فشلت لأسباب تتعلق بمظاهر وشكليات سيادة القانون واحترام الرأي الآخر، ومن ثم حاولوا التصرف ضد الكتاب في المخازن باستخدام شكليات القانون!! فالحق الموقع بيني وبينهم بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٠ (والذي لم أحصل على صورة فوتوغرافية منه إلا بصعوبة لأنهم كانوا يريدون توقيع عقد من نسخة واحدة يحتفظون بها!!)، ينص على حق الأخبار في الاستيلاء على مرجعيات الكتاب كورق دشت بعد مدة شهر إذا لم يستلمها صاحبها. والذي حدث هو بكل بساطة أنهم لم يسلموا إلى المرجعيات.

ترددت عليهم بهذا الخصوص، فكانوا يطلبون التأجيل. ثم أخيراً أعطوني موعداً يوم الأربعاء ١٤ مارس من الصباح إلى المساء، وانتظرت طوال اليوم لا أغادر المنزل توقعا لتلاعباتهم المحكومة بدقة، فلم يحضر أحد! وناقشتهم في ذلك، فافتعلوا مشاجرة معي لأنني «أدقق» في المواعيد بينما المسائل لا تستحق هذا «التدقيق»!! وأعطوني موعداً آخر يوم السبت ١٧ مارس، ولم يحضر أحد أيضاً! ورغم أنني أكدت لهم مراراً وتكراراً أنه لا يوجد في المنزل غيري، وأن مواعيدي غير مضمونة إلا في المساء، وأنه يجب الاتفاق مسبقاً على موعد أنتظرم فيه ولو طوال اليوم، ورغم أن هذه هي الطريقة التي تتعامل بها أي مؤسسة محترمة والتي تعاملت معي بها مؤسسة الأهرام في الكتاب السابق- رغم ذلك كله حضروا يوم الأحد ١٨ مارس صباحاً، فلم يجلوني طبعاً. فحاولوا الحصول على توقيع بواب العمارة على حضورهم، ولكنني كنت قد توقعت تلاعباتهم فنبهته إلى عدم التصرف معهم بمفرده. وفي نفس اليوم في حوالي الثالثة قبل الموعد الذي أرفع فيه عادة إلى منزلي، رجعت سيارة أخبار اليوم ليسجلوا بذلك أنهم حضروا «مرتين» فلم يجدوا من يستلم المرجعيات! لكن من المصادفات الحسنة أنني كنت قد توقعت ذلك فرجعت قبل وصولهم بدقائق، ففوجئوا بي! وانتهت المشكلة. ومن ناحية أخرى، فتقاليد العمل وليس فقط تقاليد الكتابة في دار أخبار اليوم تستحق التأمل والتحليل.

إن من المعروف أن التوأمين على أمين ومصطفى أمين اللذين نزلا في ميدان الصحافة المصرية مرتبطين بقدرات وثقل الأمريكان والسراي الملكي منذ الأربعينات، هبطا بالمستوى الصلحي في مصر هبوطاً تدهورياً إثارياً جثرياً يذكره ويدركه عينيها ويوضح كل المثقفين

الذين عاشروا فترة الأربعينات والخمسينات. ومن نكد الدنيا أن يضطر المثقف المستنير إلى «المفاضلة» بين نوعين من مخططات التجهيل واللاعقل في الصحافة، أو بين موقفين في مكانة الثقافة الفكرية، هما: موقف الاستعمار المفلور فرنسي فيما يسمى «الاستعمار القديم»، وموقف الاستعمار الأمريكي الدهماني المفلور فيما يسمى «الاستعمار الجديد»! فإذا كان كلا الموقفين «مر» ومرفوض، فيجب ألا تنسى أن «الأمر» أشد من المر ومرفوض أكثر منه. ولهذا ارتفعت أصوات كثيرة من أشخاص «يمينيين محافظين»، تهاجم دهمانية وسطحية وسوقية وإثارية وابتذالية التقاليد الأمريكية والموجات والأبواق الأمريكية الجديدة وأساليبها ووسائلها القطعانية وتأثيراتها الساقطة.

ولاشك أن دار أخبار اليوم هي التي قامت في مصر - وبالنسبة للذهن الاجتماعي المصري - بالدور «الجهامي» الأول في صناعة هذا السقوط الأمريكي الجديد في منحدر التدهور البرجوازي الدهماني المتواصل الذي كان يكتسح العالم، وذلك قبل أن تتسع وتتفاقم نزواته وحمقاته لتشمل الأذاعة والسينما والتلفزيون، الخ، وتتحول إلى تقاليد جديدة للصحافة والفنون بل وأيضاً للثقافة المزعومة، أي تقاليد جديدة لما يسمى الرأي العام والذهن الاجتماعي! وإذا كانت أخبار اليوم هي التي بدأت الشعار الذي ارتبط باسمها (ولا زالت لافتاته تتكرر على مبانيها ومطبوعاتها حتى اليوم) - شعار «صحافة الملايين» - فقد كان المقصود بهذا عملياً تسفيل الصحافة وتسفيل الرأي العام وتسفيل الذهن الاجتماعي، لأن المسألة كانت منذ الخمسينات مهالة بين رأى وذهنية واهتمامات آلاف المثقفين الذين يملكون عيون الإبصار في المجتمع ومن ثم يجب على الملايين أن تملأ حلوهم، وبين رأى واهتمامات ملايين الدهماء الذين يملكون جسم المجتمع ومن ثم يجب ألا يسمح لهم بتحديد الأدوار الاجتماعية. ولهذا استقرت ورسخت هذه التقاليد الدهمانية السوقية في أخبار اليوم أكثر من غيرها من المؤسسات الصحفية، حتى بعد أن أصبحت تقاليد عامة شاملة في مصر وفي العالم. ولهذا تستطيع أن تلمس أساليب الابتذال وذهنية الحثالات في تلك الدار أكثر مما تلمسها في معاملات ونفايات غيرها مما يحمل اسم الصحافة أو الاعلام أو الثقافة.

### ✽ مشاهير النكرات!

وكننت قد سمعت أن في صحيفة الأخبار صفحة مخصصة للأدب والكتب، وأن محررها شاب أديب «مشهور» اسمه جمال الغيطاني. وتأثرت جداً حين نشر لي المذكور خبراً بارزاً عن كتابي الفلسفي السابق قبيل صدوره، بدون أن أقابله أو ألح عليه. وتصورت أنه لابد يمثل الاستثناء الذي يخرق القاعده! وكانت مجلة حكومية كويتية اسمها «العربي» قد نشرت له منذ سنوات نصاً مكرراً من تراث ابن سينا (قدمه باسمه كما لو كان اكتشافاً جديداً)، فتصورت أنه لابد أن يكون قد اهتم بكتابه عن الفلسفة نتيجة تخصص في الفكر والفلسفة مثل الأديب عبدالفتاح زرق! ولم أكن قد عرفت بعد أنه خريج مدرسة «الضنايع» ولم يصل أصلاً إلى التعليم الجامعي، وأنهم فتحوا له الأبواب في الصحافة والأبواب في الصحافة والآداب عندما اختارته أجهزة الجيش «محرراً عسكرياً»، وأن الأجهزة المصرية كانت تدعمه عن طريق رجالها المشهورين، ومنهم نجيب محفوظ الذي أعطاه رخصة الأدب وأعلن أنه خليفته على عرش القصة! ومثل هذه الوسائل المحكومة في مختلف المجالات، وصل إلى منصب المحرر الأدبي، لأن موهبته الكبرى في عصر مكانة العقلانية هي أنه لم يصل إلى الشروط الأولى للثقافة الفكرية وقدرات التعمق العقلاني. ومثل هذه «الموهبة» تتوفر أيضاً في المحرر الأدبي للصحيفة الأخرى الذي يحمل الدكتوراه من كلية دار العلوم الدينية، كما تتوفر في متمرّس تخرج من كلية الصحافة فأصبح مسئولاً عن الثقافة، وغير ذلك من

تنوعت تتفق فى وظيفة التجهيل رغم اختلافها فى مؤهلات التجهيل! تعددت الأسباب والأشكال، والتجهيل واحد.

والهمم أننى بتصوراتى الواهمة عن الفيطانى، لم أكد أبداً طبع كتاب الديمقراطية حتى أسرعته إليه يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٩. (نفس اليوم الذى قابلتك فيه) وقدمت له بروفات الكتاب والغلاف، الخ. وأجيباً أن يتكرم بنشر خبر عنه كما فعل بالنسبة للكتاب السابق. وفوجئت به يسألنى عما إذا كان نقدياً للماركسية هو تجاوب مع الخط السوفييتى الجديد (يقصد أنه ليس تنازلاً عن المبادئ أو ارتداداً عن الشيوعية). ولم أنبهه إلى أنه لم يقرأ ما كتبت عن ذلك فى كتاب الفلسفة ولم يسمع شيئاً عن موقفى الواضح والمعلن فى هذا الموضوع، فقلت له ببساطة إننى لم أقلب على مبادئى وبالتالى لم يكن يمكن أن أنشر مثل هذا النقد الجلدى ضد الماركسية بدون أن أتلقى الضوء الأخضر من السوفييت. واكتفى بأن يهز رأسه الصغير، وأن يؤكد وعده بنشر خبر عن الكتاب! وللأسف أن حسن الظن لم يسمح لى بأن أستنتج أنه نشر الخبر السابق فى يونيو ١٩٨٩ خطأ أو فلتة ارتبطت بتصوره عن أننى انتقلت إلى المعسكر الراض للشيوعية، قبل أن يدرك ما يحدث من تغيرات أيديولوجية فى الفكر الشيوعى السوفييتى.

وهكذا دفعنى حسن الظن إلى أن أصدق وعوده. فتكررت اتصالاتى التليفونية به فى المواعيد التى يحددها، ثم طلب منى الحضور أكثر من مرة. وفى كل مرة كان يؤكد لى وعوده ويخترع عذراً جديداً، فأصدقه. وتصورت أنه بعد تحرير عقد التوزيع مع الأخبار، لن يبقى تبرير لتأجيل نشر الخبر، ولو التزاماً بالموقف التجارى للدار التى يعمل بها. لكنه تهرب من نشر أى خبر أو أى إشارة عن صدور الكتاب، ليؤكد بذلك عملياً الموقف الحقيقى للدار التى يعمل بها، والأجهزة والجهات التى جعلته أديباً ومحرراً أديباً لملايين الدهماء، هذا مجرد مثال غطى للجهود التى بذلتها مع مختلف الصحف لمجرد الوصول إلى أى نوع من الافادة الاخبارية عن الكتاب قبل أو بعد صدوره. ورفضت صحف المعارضة المناقشة المشكلة للحكومة حتى أن تهاجم الكتاب رداً على الوقائع الواردة فيه عنها: الوقائع الخاصة بحزب التجمع وحزب الوفد وصحفيهما، الخ. وتجاهلت دار التحرير الوقائع الواردة ضدها، كما تجاهلت دار الهلال ماورد عن رئيس مجلس إدارتها تقيى الصحفيين الحالى، وما ورد عن مجلة الهلال وروايات الهلال، الخ. وكذلك فى المجلة البوليسية «الفاخرة» التى بددت وتبدد أموال دار المعارف لمجرد الدفاع عن أكلوبة أكتوبر، رفض الحمصانى أو الحماصى وغيره الإشارة بأى كلمة إلى الكتاب. والنتيجة هى أن أحداً لم يسمع عن الكتاب بالخبر، ولم يعثر عليه بالعرض فى الأماكن المعامدة ولولا أننى استطعت الاتفاق مع مكتبتين أو ثلاث (قبل التعاقد مع توزيع الأخبار)، لما بدأت عملية تداول الكتاب. وحتى مكتبة الحاج مدهولى التى تعرض كل التجهيزات الكتب، كادت ترفض الكتاب بعد أن وزعت الدفعة الأولى منه وهى عشرون نسخة. وقد رفضته بالفعل مكتبة أخرى بعد توزيع ثلاثين نسخة منه.

ومن حسن الحظ أننى كنت قد وجهت اهتمامى الأول منذ البدء إلى تقديم كمية كافية من النسخ إلى الجهات الأجنبية، فلم أتأثر كثيراً بموقف الصمت العام أو الرفض العام من الصحافة الصفراء والثقافة الصفراء فى مصر. فجوهر الكتاب هجوم على الدهمانية والاتجاهات القومية الدينية العسكرية خصوصاً فى العام الثالث. ولهذا لم يكن يمكن أن يرحب به الأعداء الذين ركز الهجوم عليهم. وفى المستنقع الكهنوتى المصرى بالذات منذ عصر الدولة الفرعونية القديمة حتى الحملة الفرنسية لم الغزو البريطانى، لم يحدث أى تغير إلا بفعل قوى خارجية أو كرد فعل ضد قوى خارجية. ولهذا تتجه عينى دائماً فيما أكتب إلى الخارج أكثر مما تتجه إلى



الداخل. فالعقلانية لم تصل إلى مصر فى أى عهد من عهود التاريخ إلا قسراً من مواطنها الأوروبية القديمة أو الحديثة.

ومعنى ذلك بوضوح أنهم حتى لو كانوا قد سمحوا بدرجة كافية من التغطية الاخبارية عن الكتاب، أو حتى لو كانوا قد سمحوا ببعض المناقشة أو التغطية الثقافية عن محتوياته، وحتى لو كانوا قد باشروا عملية عرضه للتوزيع بالطريقة التجارية المعتادة بدون تصرف مضاد، لما كان من الممكن رغم ذلك أن يصل توزيعه إلى أكثر من ألف نسخة. فعدد العقلانيين فى مصر لا يزيد كثيراً عن ذلك. (وأنا أتكلم هنا عن مصر، لأن الجهات المختصة فى مختلف البلاد العربية التى ترحب بصحف ومجلات ومطبوعات حزب التجمع المتمركزي رفضت أن ترد بأى رد على العينات التى أرسلتها الشركة القومية للتوزيع من الكتابين، أى أنها رفضت الكتابين عملياً ولكن بطريقة الصمت أيضاً بدون إخطار صريح (1)). فالملايين التى تقرأ الشيخ الشعراوى واعتماد خورشيد ومصطفى أمين، أو تلهث وراء مباريات الكرة ووراء نجوم الرقص والسينما، أو تتعلق بأحلام البقطة التى تملئها قطط المخابرات المصرية المنفوشة الشعر كلها على فتراتها التى تخصصت فى صناعة البطولات الوهمية فى مغامرات «رأفت الهجان» و «ليالى الحلمية»- هذه الملايين وهذه الجماهير لا يمكن أن تملك الرغبة أو القدرة والأهلية على إعطاء أذنها لكتاب عقلانى، ولا يمكن فى أى اقتراح ليبرالى «نزيه» أن تعطى صورتها للعقلانيين! هذا مستحيل طبعاً، ويعتبر منطقياً ضد طبائع الأمور. فالعقلانية لا تنتشر بقدر ما تملك من أصوات، ولكن تنتشر بقدر ما تملك من قوة للتحكم فى جماهير الدهماء التى هى نقيضها المنطقي وتجسيد لقوة اللاعقل فى المجتمع وفى التاريخ وفى الادراك.

### ✽ العقلانية تصنع السوق ولا يصنعها السوق

لم يكن ثمة خوف إذن من احتمال رواج مثل هذه النوعية من الكتب. فالدرس الأول الذى يتعلمه الدارس الحقيقى للفلسفة القديمة، هو أن العقل أو العلم الذى يتوفر لدى «الخاصة» أى المفكرين يقابله اللاعقل واللاتفكير لدى «العامة» أى الأغلبية، وأن العامة قوة يخشى منها لكن يجب ألا يُسمع لها بالتأثير على تحديدات الحقائق والعلوم والأفكار. وكالمعتاد، سرق اللاهوتيون والفقهاء هذه الثنائية الفلسفية واستخدموها تعكسياً، فجعلوا «الخاصة» هم العارفون بأسرار الغيبيات أو المتخصصون فى أسرار نصوص الدين، و «العامة» هم بقية الناس بمافيههم المفكرون العقلانيون وعلماء العلوم الدنيوية مع المؤمنين الدينيين «العوام»! لكن المهم أن ثنائية الأقلية الخاصة والأغلبية العامة استمرت بطريقة أو بأخرى فى مجال الادراك والتفكير فى العصور القديمة والوسطى، قبل أن تطمسها الشعارات الدهمائية الليبرالية التى تعتبر الجميع «أولاد تسعة»، و «أبناء حواء وأدم»، إلخ! وحتى عندما كانت تشتهر لسبب أو لآخر أسماء بعض الفلاسفة أو العلماء فى الماضى أو فى الحاضر، فينتجه العامة إلى اقتناء كتبهم وحفظ أو ترديد بعض عباراتهم للاستعراض الاجتماعى، كانت مواقفهم فى ذلك تشبه موقف «الحمار الذى يحمل أسفارا» فلم يكن يتفرغ لقراءة مثل هذه الكتب- ناهيك عن الوصول إلى فهمها واستيعابها- إلا أقلية ذات قدرات فكرية كافية.

وإذن فموقف رأى العام الدهمائى واللاعقلى الجماهيرى فى مثل هذه الأحوال لا يعتبر مفاجأة للعقلانية، ولكنه يعتبر على العكس تأكيداً وتدعيماً لها، يحدد لها واجبات وإطارات ووسائل العمل الاجتماعى والفردى والفكرى ضد الدهمائية واللاعقل. فحقائق وأفكار العقل والعلم والمنطق لا تقاس بمقاييس الأغلبية والأقلية، ولا تتحدد بتقييمات الملايين وأهواء الرأى العام. (وهذا هو الدرس الذى تهتم الأجهزة السوفيتية اليوم بتلقينه لكوادر السياسيين والباحثين والعقلانيين الأحمق الجذذ الذين سيصنعون مراحل ما بعد جوربا تشوف).

لكن المشكلة التي تحتاج إلى تقييم وإلى إدانة في موضوع خطابي هذا، هي موقف هؤلاء المخصصين وظيفيا وماليا وأديبا لأعمال التغطية الاخبارية والثقافية للكتب والأفكار - حتى كتب وأفكار الأعداء. فالمفروض أن هؤلاء يحصلون على وظائفهم وأرزاقهم وأسمائهم، للقيام بدور عيون الابصار للليل الذهاني الأعشى، ودور التمييز الموضوعي بين ما يستحق الإشارة إليه وما لا يستحق الإشارة إليه في طوفان المطبوعات والأفكار. ومن هنا فإن خيانتهم لهذه المهمة أو عجزهم عن أدائها، يشكل إدانة تاريخية مسجلة لنظام الحكم الذي اختارهم وللمجتمع الذي يمثلونه، ويشكل تكريما مستقبليا لما تأمروا عليه بالتجاهل والتعامي والرفض. فالقدرات التي تتيح لنوعية الأفكار التي نشرتها قدرة الوصول إلى بعض أطراف الساحة العامة، تنجع عادة في الوصول بها بعد ذلك إلى قلب الساحة وربما إلى رأس الساحة. وإذا ذلك يكون الحساب واضحا عن مواقف هؤلاء وأولئك إزاء التجهيل والتعمية على ما لا يمكن اعتباره مجهولا أو غير مرئي في الحاضر، وما لا يمكن اعتباره غير ذي قيمة عند التقييم الموضوعي في المستقبل.

(١٠)

## الشرطة في خدمة الشعب... والمعارضة أيضا!!

الأربعاء ١١ أبريل ١٩٩٠

الأستاذ رئيس نيابة الأزبكية (١)...

يتشرف بتقديم هذا البلاغ إلى سيادتكم اسماعيل عبدالحليم المهدي - كاتب وعضو نقابة الصحفيين، ومقيم بالمئزل رقم ٤ (أ) بشارع الدكتور محمود ابراهيم أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر القاهرة، بطاقة عائلية ٢٥٥٩١ الخليفة ١٩٨٧، وبطاقة نقابية رقم ١٤٣، وتليفون رقم ٦.١٥٣٧.

وأقدم مرفقا بهذا البلاغ: ١- سبع صفحات صورة رسمية لبلاغ ومحضر شرطة الخازندار قسم الأزبكية رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إداري الأزبكية المظنون فيه والمشكو بخصوصه، ومن أوراق المحضر أيضا صورة العقد الموقع بيني وبين المطبعة لطبع كتاب «معنى الديمقراطية» متضمنا استلام العربون و٨ رزم ورق. ٢- نسخة من البيان المطبوع الذي أصدرته في أكتوبر ١٩٨٩ - بخصوص هذا الموضوع وبخصوص تكرار محاولات مني من طبع الكتاب المذكور في المطابع الأخرى - وهو البيان الذي وزعت منه حوالي مائتين وعشرين نسخة على مختلف الجهات المصرية والأجنبية. ٣- نسخة من كتاب «معنى الديمقراطية» موضوع البلاغ والمحضر والبيان، والذي نجحت في إصداره أخيرا في أواخر يناير هذا العام ١٩٩٠ (متضمنا صورة من البيان المذكور في الصفحات من ٢١٢ إلى ٢١٥).

هذا، ويهمني أن أبدأ بالاعتذار عن بعض التطويل الاضطراري في التفاصيل. وإنما يرجع ذلك إلى: أولا، اهتمامي بتسجيل الوقائع للمستقبل، لأن أي بلاغ من هذا النوع ضد الشرطة

(١) قدمت هذا البلاغ إلى النيابة يوم ١٨ أبريل ١٩٩٠، ووزعت منسوخاته الكماتة على مختلف الجهات. وسجلت في محضر تقديم البلاغ ومرفقاته، أن عدم اهتمام النيابة بالتحقيق في وقائع البلاغ، سيجعلني أنتظر أول تغييرات سياسية ملائمة لإعادة المطالبة بالتحقيق.

والأجهزة الخاصة لا يمكن إثباته ماديا إلا عند تغير ظروف الحكم أو تغير السلطات. وثانيا، لأننى أردت تفسير أسباب تأخير بلاغى هذا عدة شهور بعد حدوث الوقائع المبلغ عنها. وبعد هذا الاعتذار، أعرض عناصر البلاغ التى تتكون مما يلى: ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى. ٢- محضر الشرطة الذى رفضت التوقيع عليه. ٣- البحث عن المحضر الذى لا يعبر عن أقوالى. ٤- ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة.

### ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى

فى يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩، تعاقدت على طبع كتابى التاسع وعنوانه «معنى الديمقراطية»، مع مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (درب السهرنج رقم ١٣) تسمى مطبعة الدكتور فيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر. ودفعت المقدم المطلوب، ووردت ٨ رزم ورق كدفعة أولى، وذلك على أساس إنهاء طبع الكتاب فى مدة أقصاها شهر واحد وفق نص العقد. ورغم أننى كنت قد تركت لهم مخطوطة الكتاب للاطلاع عليه قبل التعاقد، إلا أنهم بدأوا بعد أسبوعين بظهورن خوفاهم من الكتاب ويتباطأون فى جمعه. وفى يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩، وبعد أن كنت قد صحت بروفات ثلاث ملازم من الكتاب ووصلوا فى الجمع إلى المزرعة الرابعة، أبلغونى بالتوقف عن جمع الكتاب بحجج تمويهية، لكنهم أفهمونى من ناحية أخرى أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط شديدة من المباحث العامة، وأن من الأفضل لى أن أسحب الكتاب لأننى سأعرض بسببه لأخطار كثيرة- أقلها الاعتقال أو مستشفى المجانين! فأكدت عليهم أن مخطوطة الكتاب راجعها أحد المحامين قبل التعاقد، وأننى أرسلت منسوخات منها إلى عدة جهات مسئولة فى الداخل والخارج بحيث لا تعتبر سرا يحتاج إلى اكتشاف من المباحث العامة أو غيرها، وأننى فى نهاية الأمر أنا المسئول قانونا عن الكتاب وسأتحمل أى خسائر تتعرض لها عملية الطبع دون أن يتحملوا هم أى شئ.

لكنهم استمروا فى التوقف عن جمع الكتاب بحجج شكلية، بحيث اضطرت إلى أن أطلب منهم حسم الموضوع بطريقة من طريقتين: إما استئناف جمع الكتاب بدون تباطؤ، أو فسخ العقد ورد المخطوطة والعربون ورزم الورق لأبحث عن مطبعة أخرى. واتفقنا على حسم الموضوع يوم السبت ٣ سبتمبر ١٩٨٩. لكن فى اليوم المذكور، فوجئت بضاحب المطبعة الطيب فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) ومعه مساعده أو مدير المطبعة عاطف شوقى ومجموعة من العمال الصغار والكبار يلتفون حولى باستغراب، ويحكون لى أن شاهبا حضر إليهم يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ وأثبت لهم أنه ابنى واسمه طارق اسماعيل المهدي يعمل فى مصلحة الاستعلامات الحكومية وغيرها، قال لهم إننى أباه قد صدمتنى سياره ونقلت إلى المستشفى، وإننى طلبت منه إحضار مخطوطة وعربون الكتاب من المطبعة وقالوا لى إنه هددهم وحاول أن يتشاجر معهم، بينما كان رجال المباحث يضغطون عليهم للاستجابة له، فأعطوه كل شئ- بعد تدخل نقطة الحازندار والحصول على رقم تليفونه. ومعنى ذلك أن نقطة الحازندار تعتبر شركة فى جريمة الولد المذكور، تنفيذا لأوامر قسم الأزيكيا والمباحث العامة. وقالوا لى إن المسألة ليست فقط ضغط المباحث وتدخل الشرطة، لكن المسألة أيضا أنهم لم يتصوروا أن تصل خيانة ابن إلى درجة استخدامه بهذه الطريقة المكشوفة ضد أبيه، وخصوصا أنه أخبرهم أيضا بمواعيد حضورى السابقة عندهم للتأكيد على أنه مرسل منى شخصيا. فأفهمتهم أنه ولد عاق فاسد ليس لى اتصال به، وأنه ليس فقط عميلا للسلطات مثل معظم المرتزقة والانتهازيين فى مجال السياسة والصحافة والثقافة، لكن الأنكى أنه عميل للسلطات ضد أبيه الذى يحمل اسمه، وأنهم استخدموه قبل ذلك فى عمليات كثيرة ضدى وضد مصالحى، وذكرتهم بما قالوه لى هم أنفسهم فى المقابلات السابقة عن أننى سأعرض حتما

بسبب هذا الكتاب للاعتقال أو الإبعاد مرة أخرى في مستشفى المجانين، مؤكدا لهم أن هذا الوهم البقيى هو سبب حدوث العملية على المكشوف، لأن زبانية المباحث العامة كانوا متيقنين من أننى لن أبقى أصلا لأفصح هذا الاعتداء. وأبلغ عنه وأطلب التحقيق فيه ثم أنشروا وقائعهم على مختلف الجهات! فقد تمردوا على أن يفترسوا بسهولة أرواح وأعراض وحقوق ومصالح الأفراد المستضعفين مثلى، ولم يدركوا بعد ما حدث من تغيرات فى موازين الظروف والقدرات الدولية ضد قدراتهم «المستقلة» و «السيادية» المطلقة على افتراس الضعفاء «داخليا» بدون «تدخل أجنبى»!

والمهم أننى أفهمتهم أن هناك من يدافعون عني وعن مصالحى، وأننى سأستخدم كل الوسائل القانونية والسياسية الممكنة لاسترجاع المخطوطة والعربون وبقية المتعلقات. فوعودنى بالاتصال تليفونيا بالولد المذكور والتصرف لدى المباحث لاعادة كل شئ لى، فى مقابل إنها هذه العملية والاتبعاد عنهم نهائيا! وأعطوتى موعدا لذلك بعد يومين، أى يوم الاثنين الثانى من أكتوبر ١٩٨٩. ورغم ما قاله لى عن موقف الشرطة، ذهبت بمجرد الانصراف من المطبعة إلى نقطة الحازندار المجاورة وحكيت لأمين الشرطة المختص عن الموضوع، بدون تقديم بلاغ ولكن على أساس انتظار ما سيحدث من المطبعة بعد يومين. واتضح أن نقطة الشرطة كانت على اتصال مستمر بالمطبعة، بدليل أن مدير المطبعة أخبرنى فى المقابلة التالية أننى ذهبت إلى النقطة بعد انصرافى من عندهم!

وفى ذلك اليوم واليوم التالى، اتصلت بالعديد من المحامين والسياسيين والصحفيين والجهات الأخرى، وأبلغتهم عن وقائع الموضوع وعن ضرورة التصرف لتسجيل ما حدث وللدفاع عن حقوقى القانونية.

وفى يوم الاثنين الثانى من أكتوبر ١٩٨٩، ذهبت مع زوجتى إلى المطبعة، بعد أن جهزت وكتبت البلاغ والمرفق الواردين فى أوراق المحضر المذكور، وذلك بخصوص الوقائع السابقة، وفى آخره أننى سأضيف إليه ملحوظة عما سيستجد من وقائع ذلك اليوم. وقالوا لى فى المطبعة إن صاحبها مسافر إلى الاسكندرية. وقال مدير المطبعة عاطف شوقى إنهم استرجعوا مخطوطة الكتاب والعربون ومستعملون لاعادتها لى مقابل فسخ العقد كنا قالوا من قبل، وإنهم يتركون لى تحديد ما أدفعه لهم من تكلفة جمع الأربع ملازم (وتتكلف بالتسعييرة المتفق عليها مائتى جنيه). فقلت له إننى لا يمكن أن أدفع مليشا واحدا فى حالة فسخ العقد من جانبهم، وإن فسخ العقد من جانبهم يعنى أن يتحملوا هم خسائر ذلك. ولكنى وافقت على دفع تكاليف الكليشيات مقابل استلامها.

ومع ذلك، لم أسترجع متعلقاتى فى ذلك اليوم، وبالتالى لم يتم فسخ العقد فى ذلك اليوم. لماذا؟ لأن مدير المطبعة أفهمنى أن صاحب المطبعة رعا يغير رأيه، وأنه يقترح شخصيا أن أنتظر رجوعه من الاسكندرية للحصول على كلمته النهائية فى موضوع فسخ العقد. ولأننى كنت أعرف أن عملية البحث عن مطبعة أخرى ستتعرض لنفس التجارب والتهديدات هى عملية شاقة وغير مفيدة وتضييع للوقت، فقد تعلقت بالأمل المذكور ووافقت على الانتظار!

وكان صاحب المطبعة فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) قد حاول فى المرة السابقة التشاجر معى بحجة أننى عرّضته وعرضت المطبعة للخطر، وأننى كنت سأردى به فى داهية، وأنه يريد أن يتخلص نهائيا من موضوع هذا الكتاب. أما مساعده عاطف شوقى، فقد حكى لى التفاصيل فى ذلك اليوم (أمام زوجتى)، وكيف كان المخبرون وضباط المباحث يكرزون حملاتهم على المطبعة بشكل خطير ومرعب جدا بسبب هذا الكتاب، وكيف كانوا يقومون بعمليات تفتيش غير قانونى للمطبعة ليلا (الدرجة أنه اضطر إلى إخفاء كليشيات الكتاب

في مخبأ بعيد أرواه لي، وأنهم كانوا يؤكّدون لهم في كل مرة أنهم لن يروا وجهي مرة أخرى لأنني سألتقي وراء أسوار الاعتقال أو مستشفى المجانين خلال أيام فقط، وقال لي إن صاحب المطبعة خائف منهم طبعاً على نفسه وعلى أسرته، لأنه لم يتعرض لمثل هذه الحلات من قبل. وعلى أساس ذلك، قال لي ملاحظة شخصية خاصة، هي أن صاحب المطبعة ربما يبدأ وبغير رأيه ويوافق على استكمال جمع وطبع الكتاب، إذا لم تحدث «الداهية» التي يهدد بها رجال المباحث، وإذا توقّف «القلق» الذي يسببونه للمطبعة ليل نهار! وربما يكون عاطف شوقي قد كرر لي هذه الملاحظة «الشخصية الخاصة» ليمتنعني من الادّلاء بأقوال ضد المطبعة في محضر الشرطة المنتظر - الذي كلمت الشرطة والمطبعة مسبقاً عنه والذي سافر صاحب المطبعة للتهرب منه - وخصوصاً أن المذكور قرأ البلاغ واتفقت معه على الإضافة المستجدة في آخر البلاغ والتي كتبها إذ ذاك على مكتبه. وعلى كل حال، فقد دفعني هذا الأمل إلى التركيز في الملاحظة الإضافية للبلاغ على اتهاماتي ضد الولد وتسجيل اعتماد المطبعة لتصفية الموضوع ودبا تنفيذ أو بفسخ العقد.

### ٢- محضر الشرطة الذي رفضت التوقيع عليه

بعد المقابلة المذكورة في المطبعة، ذهبت مباشرة بالبلاغ والمرفق قبيل الساعة الثانية عشرة في ظهر ذلك اليوم الاثنين الثاني من أكتوبر ١٩٨٩ إلى نقطة شرطة الحازندار ومعى زوجتي. وبعد اتصالات وتساؤلات، حولوني إلى أمين شرطة آخر غير الذي قابلته قبل ذلك بيومين. وعرفت في ذلك اليوم أن اسمه فخرى. وأخذ مني ذلك الذي قال إن اسمه الأمين فخرى البلاغ والمرفق وسعني من شفاعة ملخص الموضوع. وسألني نفس السؤال المذكور الذي سأله لي أمين شرطة آخر، وهو: لماذا لم تذهب إلى المباحث العامة لسؤالهم؟ فأجبت بنفس الجواب، وهو أن من غير المعقول أن أذهب إلى المباحث العامة من تلقا نفسي في مثل هذه المشكلة، لكن إذا استدعتني المباحث فمن المؤكد أنني سأذهب إليها. وبخصوص موضوع الكتاب، حاولت أن أطمأنه قائلاً إنه بهاجم المعارضة ولا بهاجم الحكومة، فردّ عليّ ضاحكاً إن «المعارضة جزء من النظام» (يقصد أن فضح الديكورات المشكلة للنظام يعني فضح النظام).

وكان قد أرسل لاستدعاء صاحب المطبعة المسافر فيكتور كيرلس (ماهر) أو مساعده الذي يحل محله. وبعد فترة، حضر عاطف شوقي. فسأله شفاعة أيضاً عن الوقائع التي ذكرتها، فأكد لها عليه أمامي. فطلب منه أن يخبره بأسماء ضباط المباحث الذين كانوا يترددون عليهم، فردّ عليّ ذلك بأنه يريد أن يقول أسماءهم سرا بدون أن أسمع أنا ذلك. فطلب مني أمين الشرطة الجليلوس بعيداً. ولهذا لم أستطع أن ألتقط مما يقول مدير المطبعة إلا كلمات: «مقدم... مقدم...». ومضى أثناء ذلك أكثر من ساعة، بينما زاد جر الرعب واستمرت الاتصالات اللاسلكية بين أمين الشرطة المذكور ورئاسته (وأظن أنها كانت اتصالات مع المسئولين عن النقطة في قسم الأزيكية كما فهمت بعد ذلك)، فخافت زوجتي واعتذرت لي وأسرعت بالتصريف قبل بدء تحرير المحضر!!

وبعد فترة أخرى، بدأ الأمين فخرى عملية تحرير المحضر بسؤالني. وكان يقوم من حين لآخر للاتصال برئاسته. وكنت أتصور أنه يتلقى منهم الأسئلة المعبودة التي وجهها لي، لكن اتضح أنه كان يتلقى منهم أيضاً الأجوبة التي كتبها على لساني، وأنهى المحضر بسرعة، ثم طلب مني التوقيع عليه. فرجوت أن يسمح لي أولاً بالاطلاع عليه قبل التوقيع. فوافق. والمحضر لا يتضمن فقط عبارات سريعة مختزلة ومبتسرة لا تفيد شيئاً عن وقائع الموضوع، بل الأهم أنه يتضمن عبارات تفيد عكس ما ذكرته في أقوالي وفي بلاغي المكتوب، مما يمكن اعتباره تزويراً على لساني، ولم أستطع طبعاً أن أتهمهم بذلك، فاكتمت بأن أقول له إن

الأقوال المكتوبة على لساني لا تعبر عما قلته، ولهذا سأكتفى بما هو مكتوب بخط يدي في البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على المحضر. وناقشني شفاهة في أسباب ذلك، فاضطرت إلى أن أقول له عدة أمثلة، أهمها: أولاً، أن المحضر يتكلم عن موقف المطبعة كما لو كانت قد امتنعت عن تنفيذ عقد الطبع منذ البدء، بينما الذي حدث أنها قامت فعلاً بجمع أربع ملازم من الكتاب قبل أن تضطر إلى التوقف عن ذلك. وثانياً، أن المحضر يقول إن ابني المبلغ ضده طارق «حاول» الاستيلاء على المخطوطة والعربون، بينما الذي حدث أنه استولى عليهما فعلاً ثم اضطر إلى إعادتهما للأسباب التي أوضحتها، وأيضاً في مقابل فسخ العقد. وثالثاً، أن المحضر لا يشير بأي إشارة إلى أنني أنتم ابني بأنه ارتكب ذلك كعميل للمباحث العامة وكعميل لحزب التجمع في نفس الوقت، حيث كان موظفاً بقر حزب التجمع ومستولاً للدعاية فيها. واتصل أمين الشرطة المذكور برئاسته، ثم رجع وأمرني بالانتظار لأن الضابط المقدم رئيس النقطة في قسم الأزيكية أمر باقتيادي إلى القسم لمناقشة موضوع امتناعي عن التوقيع على المحضر!!

ولطعوني أنا ومدير المطبعة حوالي ساعة أخرى في انتظار تنفيذ الأوامر بالانتقال إلى قسم الأزيكية. ولأنني كنت أفكر في نتائج ما يتعرض له مدير المطبعة من تعطيل ومروطة وضغط وتهديد، اقترحت أن أسمع أقواله في المحضر إذ ذاك، لكنهم أجّلوا ذلك، وأخيراً بعد الساعة الثانية، أخذونا نحن الاثنين من نقطة الحازندار بكلوت بك إلى قسم الأزيكية بشوارع الجلاء. كما لو كان مقبرضاً علينا، وفي القسم خرج لنا بعد فترة ضابط برتبة مقدم (رفضوا أن يقولوا لى اسمه واكتفوا بأن يقولوا لى إنه رئيس نقطة الحازندار). وأفهمني أنه كان يتابع تفاصيل أقوالى قبل وأثناء المحضر، وكلمني بطريقة شديدة، وحاول استفزازي أكثر من مرة لكن ليس بالدرجة التي تضطرنني إلى الرد عليه. وسألني مرة أخرى عن اعتراضاتي على المحضر وسبب رفضي التوقيع عليه، فكررت عليه النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، وأن من حقى القانونى أن أكتفى بما هو مكتوب بخط يدي في البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على كلمات لا تعبر عن أقوالى. فقال لى نحن نفهم القانون أكثر منك، فقلت له إننى على الأقل أفهم حقوقى القانونية وأتسلح بها. وعندما حاول أن يهدد مدير المطبعة، قلت له إنى متنازل عن أى اتهام ضد المطبعة وأركز اتهامى ضد ابنى. فأسكتنى ورفض كلامى، قائلاً بصوت مرتفع وفى تهديد صريح إننى لا أشكر ولا أتهم ابنى ولكن أشكر وأتهم المباحث العامة، وإن مدير المطبعة يعتبر شريكاً فى ذلك، وإن المطبعة تستحق العقاب لأنه لم يكن من حقها أن تتعامل مع شخص لا يحمل توكيلاً منى، إلخ! وطعما كان مدير المطبعة يتردد خوفاً، فلم يستطع أن يرد بأى رد، أو أن يكرر أمامه أن نقطة الشرطة نفسها تدخلت فى عملية الاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب! وأمر الضابط بحجزى أنا ومدير المطبعة بحجة «تحويلى مع مخصص» إلى النيابة لسؤالى عن سبب الامتناع عن التوقيع على المحضر! وكان معنى كلماتها عملياً الحجز حتى اليوم التالي على الأقل!!

لكن بعد فترة، خرج إلينا المقدم المذكور من مكتبه مرة أخرى، وأمر أمين الشرطة بالانتقال بنا إلى النقطة والسماح لى بالانصراف على أساس إغلاق المحضر بدون توقيعى. ورجع بنا أمين الشرطة إلى النقطة. وكانت الساعة إذ ذاك حوالي الثالثة مساءً. وأظهر عاطف شوقى ارتياحاً شديداً لأن الموضوع انتهى بدون أن يأخذوا أقواله لكن فى النقطة، فوجئنا بأنهم أمروني بالانصراف بينما أمره هو بعدم الانصراف! وأدركت أنهم أرادوا الانتفاذ به بعد هذه الساعات من المروطة والتهديد، للوصول معه إلى الادلاء بأقوال متنافية للوقائع ولما قاله لهم

شفافة أمامي قبل تحرير المحضر. لكنني لم أكن أستطيع طبعاً أن أبقي رغم إرادتهم لأعرف ماذا سيحدث! بل إنني لم أستطع حتى أن أصل إلى الاطلاع على المحضر إلا بعد عدة شهور كما سأذكرها

### \* البحث عن المحضر الذي لا يظهر عن أقوالى

بعد إلحاح على المحامي أحمد نبيل الهلالى الذى كنت أتعامل معه إذ ذاك بتوكيل قديم، وافق على أن يرسل أحد المحامين الشبان من مكتبه للذهاب معى إلى كلوت بك فى الموعد المحدد يوم الخميس الخامس من أكتوبر ١٩٨٩: أولاً، للاطلاع على ما قد يكون استجد فى المحضر رقم ٢٥١ إدارى نقطة الحازندار بعد انفراهم مدير المطبعة عاطف شوقي. وثانياً، للوصول إلى الرد النهائى من المطبعة برفض أو باستكمال طبع الكتاب. لكن الأمين الذى ذكرته باسم فخري تهرب من أى كلام معنا بحجة أن المحضر غير موجود عنده إذ ذاك، وأن الاطلاع عليه يكون فى النيابة. أما فى المطبعة، فقد كرر فيكتور كيولس أن علاقته انتهت بهذا الكتاب وأنه لا يمكن أن يقف ضد السلطات حتى لو كانت ضد القانون. وطلب منى فى مقابل استرجاع نقودى ومتعلقاتى أن أكتب له فى الايصال أننى أنا الذى طلبت استرجاع المخطوطة والعربون، فرفضت لأنه هو الذى تراجع عن العقد، بدليل أنه يتحمل خسارة جمع أربع ملازم يمانئى جنيداً واقترحت أن أشير فى الايصال فقط إلى عملية فسح العقد بدون تحديد الطرف الذى قام بالفسح. فوافق على ذلك، وأعاد لى نقودى ومتعلقاتى.

وبسبب تكاسل المحامى الهلالى ومكتبه، ذهبت وحدي إلى نيابة الأريكية يوم الأحد الثامن من أكتوبر ١٩٨٩ لمحاولة الاطلاع على المحضر. ولم أكن أعرف إجراءات التصرف، لكنى وصلت أخيراً إلى الكاتب المختص واسمه السيد/ بسيونى. ثم اتضح أخيراً أن النيابة لا تتعامل بأرقام نقط الشرطة ولكن برقم القسم. ولم أكن أستطيع الذهاب إلى قسم الأريكية مرة أخرى بعدما تعرضت له فيه من تهديد ومعاملة قاسية تضطرنى فى مرة تالية إلى الرد. واستطعت الوصول فى ذلك اليوم إلى أحد السادة وكلاء النيابة الذى تعامل معى بطريقة إنسانية وحاول يمانئى بأننى أستطيع الذهاب إلى القسم لمعرفة الرقم، وأننى إذا تعرضت لأى شئ يمكننى إبلاغ النيابة عن ذلك. لكن لأنني لم أكن أملك وسيلة للاتيات ما سأعرض له- ولا حتى بالشعور على شخص شجاع يستطيع أن يكون شاهداً صادقاً- اضطرت إلى تكرار التوسل والإلحاح على المحامى المذكور ومكتبه، ثم على عدد آخر من المحامين.

وأفهمت الهلالى والمحامين الذين أعرفهم، أن التهديدات مستمرة ومتكررة ضدنى وضد الكتاب لمنع طبعه فى المطابع الأخرى، وأن من السهل جداً الحصول على أى أقرال من المطبعة الأولى بل ومن المطابع التالية عنى شخصياً وعن الكتاب بحيث يتحول ذلك المحضر الملحق إلى دليل إدانة ضدنى بدلاً من أن يكون دليل إدانة ضدهم، وأن هذا يسهل بلاشك عملية تنفيذ تهديداتهم باستخدام ابنى الفاسد المذكور (مع أو بدون نقابة الصحفيين) فى إعادتى إلى مستشفى المجانين- كما فعل فى عملية بهمان عام ١٩٨٧، وكما كان مخططاً أن يفعل عند الاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب فى سبتمبر ١٩٨٩. لكن لا حياة لمن تنادى، رغم تكرار توسلاتى وإلحاحاتى- بل وكل يوم أحياناً!!

وفى شهر نوفمبر، قال لى محام شاب إنسان فى مكتب الهلالى اسمه كرم صابر إنه ذهب بنفسه إلى قسم الأريكية لمحاولة الحصول على رقم المحضر المحرر باسمى بدون توقيعى، لكنهم عاملوه هناك معاملة غير عادية أرغمته على التراجع، وأنه لا يد فى هذا الموضوع أن يلعب إليهم محام معروف كالهلالى أو اثنان من المحامين الشبان! وبعد هذه الواقعة ضاعلت التوسل والإلحاح على الهلالى وزميله فى المكتب فتحنى حارس عبده فضل. وبعد عدة أسابيع،

استجاب فتحتي للحاحي واتصل في شهر ديسمبر اتصالا تليفونيا أمامي بقریب له يعمل في الشرطة، فوعده بتسهيل موضوع الحصول على رقم المحضر من قسم الأزيكية. لكنه استمر يماطلني بعد ذلك، بدون أن يفيدني عن سبب عدم وصوله هو أو قريبه إلى رقم المحضر! ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن صحف المعارضة المتنافقة - الوفد والأحالي والشعب والأحرار - لم يرفضوا فقط مثل صحف الحكومة نشر أي إشارة عن أي واقعة من وقائع هذه المشكلة، بل إنهم رفضوا أيضا حتى نشر إعلان تجاري صغير جدا طلعت نشره تجاريا عن هذا الموضوع وأوردت نصه في البيان الخاص بذلك! فقط صحيفة «الوطن» الكويتية أشارت أخيرا إلى هذا الموضوع في خبر مختصر ومشوه يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩.

ومنذ أواخر ديسمبر ١٩٨٩، فقدت الأمل في أي تصرف قانوني أو إنساني من المحامي الهلائي ومكتبه، فبدأت أستعد لقطع علاقتي به. ثم من حسن الحظ أنه حدث في تلك الفترة أنني حصلت يوم الاثنين أول يناير ١٩٩٠ على رقم محضر قسم الأزيكية، عن طريق محامية إنسانة في مكتب آخر تصرفت بتلقائية كريمة، واسمها أسماء اللهي. فأسرعت في اليوم التالي الثلاثاء الثاني من يناير إلى نيابة الأزيكية للاطلاع على المحضر، لكن الموظف المختص كان غير موجود. وفي يوم السبت التالي السادس من يناير ١٩٩٠، ذهبت إلى نيابة الأزيكية وقابلت الموظف المختص للاطلاع على المحضر رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إداري الأزيكية. وعند السماح لي بالاطلاع عليه، لاحظت أن بعض عباراته (بل وربما خط كتابته) تختلف عن بعض عبارات المحضر السابق الذي رفضت التوقيع عليه، وأنه لم يقتصر على تحوير أو إسقاط الوقائع المطلوب طمسها، لكنه أضاف أيضا عدة كلمات سريعة كاذبة على لسان مدير المطبعة! ومعنى ذلك أنهم استخدموا مدير المطبعة في تأكيد عملية التلفيق وتكذيب أو إسقاط الوقائع الهامة فيما حرووه على لساني!

ولما كانت مثل هذه التلفيقات والتكليلات - سواء وضعت على لساني أو على لسان الآخرين - ترتبط بمحاولات حرمانني من النشر ومحاولات منعي من طبع كتبي المتوالية، كما ترتبط بتزييرات إسقاط أهليتي واتهامي بالمرض العقلي، ومن ثم يمكن أن تستخدم في تبرير أي اعداءات جديدة ضدي وضد مصالحي، لهذا كان من الضروري أن أقدم إلى النيابة المختصة بلاغا بخصوص ذلك - ولو للتسهيل للمستقبل. وقد اضطرت إلى الانتظار فترة حتى نجت في توكيل محام جديد، ثم انتظرت حتى استطاع المحامي الجديد أن يستخرج لي صورة رسمية من المحضر، ثم قيل لي إن من الأنسب الانتظار إلى مابعد شهر رمضان. ولهذا تأخر بلاغي.

### \* ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة

يمكن أن أخص فيما يلي أبرز ملاحظاتي عن المحضر المشكوك فيه رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إداري الأزيكية، ٢٥١ نقطة الخازندار بتاريخ الثاني من أكتوبر ١٩٨٩:

١- أن المحضر لم يذكر عملية اقتيادنا إلى قسم الأزيكية ثم رجوعنا من القسم، ولم يذكر موعد سؤال مدير المطبعة الذي حدث في وقت لاحق بعد صرني من نقطة الخازندار. بل إن المحضر يذكر أنه بدأ وانتهى في نفس الساعة! (وهي مكتوبة خطأ بحيث تقرأ ١١م)، مع أنني دخلت النقطة قبيل الثانية عشرة ظهرا، وصرفوني منها في حوالي الثالثة عصرا. ولا أعرف متى حرووا الأقوال المنسوبة إلى مدير المطبعة.

٢- أن المحضر لم يذكر أي إشارة عن وقائع وأسباب رفضي التوقيع على المحضر، وتأكيداتي ومناقشاتي عن أنه لا يعبر عن أقوالي.

٣- أن أمين الشرطة الذي حرر أمامي المحضر المرفوض يوم الثاني من أكتوبر وأخذني من



والى قسم الأزيكية، أفهمنى أن اسمه الأمين فخرى، وأجرى اتصالا تليفونيا أمامى بهذا الاسم الذى أوردته فى بيانى الموزع بخصوص ذلك. أما المحضر الذى حصلت على صورته، فهو منسوب إلى الأمين محمد مصيلحى. ولا أعرف حقيقة اختلاف هذين الاسمين، وهل الاسم الذى سمعته غير صحيح، أم أن المحضر تولا بعد ذلك شخص آخر. لكنى أعرف طبعاً الشخص الذى تعامل معى إذ ذاك.

٤- أن المحضر أسقط تماماً أى إشارة إلى الوقائع التى كررتها فى أقوالى وفى البلاغ المكتوب بخط يدي عن أن المطبعة كانت قد بدأت تنفيذ العقد بالفعل وجمعت عدة ملازم صححت بروقاتها، وأنها أوقفت بعد ذلك عن جمع الكتاب قبل ثم بعد استيلاء الولد على المخطوطة. بل إنه يدعى على لسانى أن المشكلة كلها حدثت عند استيلاء الولد على المخطوطة، بينما يدعى على لسان مدير المطبعة أن شيئاً من ذلك لم يحدث!! وبذلك زحلوا المشكلة إلى شخص لم يسأل فى المحضر، وإلى واقعة حاولوا إنكارها!

٥- أن المحضر الذى أورد على لسان مدير المطبعة أن العملية التى ارتكبها ابنى لم تحدث، وأن المطبعة مستعدة لطبع الكتاب ومستعدة أيضاً لاعادة المخطوطة والعربون، لم يسأله عن سبب الشكوى إذن طالما أن المطبعة مستعدة لأى شئ ولم يحدث أى شئ من أى أحد!! إن هذا يعنى فى الحقيقة أننى أقدم بلاغات أوشكاوى وهمية، وأنشر بيانات عن أحداث وهمية!! ومن ناحية أخرى، لم يسأله المحضر عما إذا كانت المطبعة قد بدأت أو لم تبدأ عملية طبع الكتاب التى ينص العقد المرفق للشرطة على استكمالها فى مدة شهر (أى أنه كان المفروض أن يكونوا قد انتهوا من طبع الكتاب بعد تحرير المحضر بأربعة أيام على الأكثر!!)، ولم يسأله عن سبب توقف المطبعة إذا كانت قد بدأت وعن سبب عدم التنفيذ إذا لم تكن قد بدأت بعد!!

٦- أن المحضر أسقط تماماً أى إشارة إلى ما أوردته فى بلاغى المكتوب بخط يدي وإلى أقوالى الشفاهية وأقوال مدير المطبعة لأمين الشرطة أمامى، عن ضغوطا وتهديدات ضباط ومخبرى المباحث للمطبعة وتكرار تردهم عليها بل وتفتيشها ليلاً. وهذا فضلاً عن أن المحضر لم يشر طبعاً إلى دور الشرطة فى عملية استيلاء الولد على المخطوطة والعربون.

٧- أن المحضر أشار إلى سؤال مدير المطبعة كما لو أنه لم يكن حاضراً أثناء سؤالى وأثناء الادلاء بأقوالى فى نقطة الحازندار ثم قسم الأزيكية. وفى نفس الوقت، لم يحاول مواجهتى به أو بأقواله أثناء أو بعد الادلاء بهذه الأقوال لمناقشتى فيها.

٨- أن المحضر لم يتابع الموضوع بعد ذلك ليعرف ماذا حدث بينى وبين المطبعة يوم الخميس التالى المشار إليه فى المحضر، ولماذا تنازلت المطبعة عن حقها فى تكاليف جمع أربع ملازم (وهى مائتا جنيه) وأعادت لى العربون كاملاً ولم يحاول أن يسمع أقوال صاحب المطبعة المتعاقد معه بعد رجوعه من السفر الهروبى وظهوره يوم الخميس المذكور. ولم يحاول مناقشتى أو مناقشة شهودى أو سماع أقوال أى شخص آخر- بما فى ذلك ابنى المشكوك فيه، بل أغلق المحضر بناء على هذه الكلمات المندودة فقط التى فرضت قرصاً على المذكور عاطف شوقى!

\*\*\*

بناء على هذا كله، أكتب هذا البلاغ لتصحيح وتسجيل الوقائع. وأكرر هنا أن ما حدث بعد ذلك فى المطابع الأخرى (بل وماحدث بعد ذلك أيضاً ضد محاولات التوزيع) يؤكد استمرار هذه الاعتداءات السرية على الحقوق القانونية والإنسانية وحقوق الرأى، رغم أن مغامرى المباحث العامة والشرطة تعلموا من درس الأحداث فى تلك المطبعة الأولى أن قدراتهم لم تعد مطلقة وأن قراراتهم الأراهية لم تعد مضمونة التنفيذ، ومن ثم لم يتصرفوا بعد ذلك بالطريقة التى تتيح لى أن أواجه وقائع واضحة أستطيع الإبلاغ عنها.

## دفاع عن الفلسفة والتخصص الفكري

(ودع على من لا يستحق الرد)

الخميس ٢٦ أبريل ١٩٩٩

في النقوش والكتابات الفرعونية وما بعدها، كانوا يرفضون رفضاً مطلقاً ذكر أسماء أعدائهم مهما كانوا كباراً، ويرفضون رفضاً مطلقاً الإشارة إلى أفكار الآخرين مهما كانت ومهما كانوا- حتى في اتجاه الهجوم واللمن والأدانة! لماذا؟! لأن «الكلمة» في زعمهم (حتى لو كانت لعنة!) تصنع «الخلود»، وهم لا يريدون أن يصنعوا الخلود إلا للفرعونية ولنظامها الكهنوتي الرسمي، وكان المقصود بذلك في الحقيقة، هو إلغاء وقائع التاريخ وإلغاء وجود الأفكار المخالفة ووجود الاتجاهات الأخرى بل ووجود الشعوب الأخرى- كما هو واضح في الآثار والتسجيلات الفرعونية!!

وفي هذا التقليد، كانوا يعبرون عن قدرات حقيقية للتحكم بدرجة كبيرة في الواقع داخل وخارج مصر، وعن قدرات حقيقية على إلغاء أى آثار أو تسجيلات تاريخية أخرى في أى مكان- غير الآثار والتسجيلات الرسمية التى تسمح بها أجهزة الكهنة- وذلك خلال آلاف السنين السابقة على القرون الأخيرة قبل الميلاد، عندما أصبح من المستحيل إلغاء انتشارات شعلة هرميوس، فأصبحت يركزون على قطع التواصل الجغرافى والتاريخى، وعلى ممارسة التحكم الشامل الدقيق فى تحديد ما يمكن وما لا يمكن السماح له أصلاً بالبقاء والانتقال عبر

(١) هذا الموضوع يتعلق بما أوردته فى الكهاين السابقين عن الهيجلية الماركسية. والشخص المشار إليه فى الرد، هو كاتب تستخدمه وزارة الثقافة فى مجلاتها «الثقافية» المضادة للثقافة، بل وفى أعمالها «الثقافية» المزعومة، وتنفخ فى اسمه بعد أن نفخت الهرمونات والعقاقير اللعنية فى جسمه. (ولاحظ أنه يخفى الفترة التى قضاه فى مستشفيات المجانين الخاصة، خضوعاً للسلطات وبدون أى احتجاج أو اعتراض!). ويشترك فى عملية نفخه حزب التجمع ومطربعائه القروغائية وشبكاته اليسارية التابعة للجناح الناصرى المتمركز فى السلطة وفى العسكرية المصرية- التى تستخدم اليسار المتمركز كما تستخدم التعصب الدينى والقومى فى تغطية وترسيخ قواعد الاعتقل والتجهيل والتعمية، باعتبارها الأساس الضرورى لاستمرار نظام القهر السرى والتحكم الذهائى الأعلى.

اسمه إبراهيم فتحى، شقيق المشار إليه من قبل صلاح فتحى قنصوه صهر رجل المخابرات الناصرى المعروف اللواء حسن صبرى الخولى. وإبراهيم طالب طب فاشل منذ آخر الأربعينات وأوائل الخمسينات قبل بداية الازدهار الناصرى (حيث وصل إذ ذاك إلى السنة الأولى ونام فيها!). ولكنه يتوهم (وتدعم السلطات وعملاء السلطات تروحاته مالياً وإدارياً، ويوسائل وزارة الثقافة وغيرها) أنه أصبح بعضلاته البروليتارية وبعضلات شقيقه العسكرية ومنصبه غير المستحق كرئيس لقسم الفلسفة بجامعة الزقازيق (وهو غير متخصص فى الفلسفة!)- يتوهم أنه أصبح من أساطير دكاكين الفكر والثقافة، بل والفلسفة أيضاً! وبهذه الترهات، لم يقتصر على إفراز نفاياته فى مجال الفلسفة (بما فى ذلك ترجمة الأعمال الفلسفية الدقيقة المتخصصة) لكنه أيضاً هاجمنى «شفاهياً» هجوماً شديداً بل وبذيئاً، بحجة أنه يدافع عن ماركس وإنجلز، لأننى نشرت فى كتبي أن الأول فيلسوف مزعوم غير متخصص ولم يصدر عن الفلسفة إلا صفحات معدودة من المغالطات الهيجلية، بينما الثانى الذى لم يتخرج من الجامعة أصلاً أصدر رغم ذلك مئات الصفحات عن الفلسفة! ولهذا، اضطرت إلى الرد هنا- بالطريقة التى تعالج الجوانب الفكرية العامة للموضوع، وليس طبعاً بالانسباق وراء اختراعاته أو تحريضه على معجناته الطينية!

البلدان أو عبر الأجيال من أسماء ومسميات وأفكار واتجاهات، أو أيّ منقولات أو روايات أو كتابات أخرى.

لكن مسألة قدرات التحكم الشامل فيما يُسمح وما لا يُسمح له بالوصول إلى التاريخ المكتوب أو المسجل، كانت مجرد وسيلة تخدم هدفا معينا، هو التعمية والتجهيل ومكافحة العقلانية والتفكير، وفرض اللاعقل والتخريف والقيبية والتعبيد الكهنوتى. ومعنى ذلك منطقيا أن أعداء العقلانية هم فقط الذين يستخدمون ضدنا ضد أسمائنا هذه التقاليد الكهنوتية القديمة، بينما العقلانيون لا يمكن أن يأخذوا بها أو يستخدموها ضد أعدائهم. وهذا واضح فى أننى أذكر فى كتاباتى كل من أدينهم أو أختلف معهم مهما كانت قيمتهم الحقيقية، بينما يتخذون هم إزائى موقف التجاهل والتجهيل - حتى فى أوراقهم الصفراء الحكومية أو شبه الحكومية التى تطفح بالغث والفتاه.

صحيح أن هناك أشخاصا لا يستحقون أن تُخط أسماؤهم حتى بالقلم العادى، وصحيح أن هناك مغالطات وسفسطات وحماقات ذهنية لا تستحق أن يبدل فى تناولها الوقت والاهتمام. لكن لا حيلة لنا فى ذلك حين تضطرنا الضرورات. وأهم هذه الضرورات، هو التوضيح والتعديد، ومكافحة الخلط والتخليط والسلسلة والترحلات الذهنية، ومكافحة التجهيلية كالتجاء وكروحية، وفضح أدوات التجهيلية عموما من خلال عينات لمطية من الأفراد أو من خلال فرد غطى. فهذا واجب موضوعى من واجبات الفلسفة والفكر العقلانى، يشكل غاية فى حد ذاته، ويرتبط فى نفس الوقت بواجبات تبصير من يهتمون بالتبصير وتعديد الأسماء والمسميات.

### معنى التخصص

بعض الأشخاص المنخفضى التفكير، يتصورون أن كلمة «التخصص» تعبر عن التكريم أو المدح، مع أنها مجرد كلمة تعديد أو تقرير وقائعى، قد يستحق المدح والاحترام وقد يستحق الذم والاحتقار. وحتى الكلاب، توجد منها كلاب متخصصة فى الصيد مثلا، وكلاب متخصصة فى الأعمال البوليسية - بل وفى فروع معينة من الأعمال البوليسية. فالتخصص يعنى ببساطة الاجادة المحكمة لأى فن عملى أو نظرى خاص، نتيجة التدريب والتعود عليه بدرجة تتيح ممارسته بتلقائية كافية. ونظام «التلمذة الصناعية» أو «صبيان الحرف»، هو نظام تقليدى قديم ومعروف للتخصص فى الفنون الحرفية والصناعية. وقد كان الحكماء القدماء المشتغلون بالفلسفة وأيضاً بالطب، يركزون كثيرا على أهمية التخصص أو التعليم المتخصص منذ أصغر سن ممكنة، للوصول إلى الاجادة والإحكام والتمكك أو التمكن فى المهنة المطلوبة، سواء كانت عملية أو نظرية، عملا بالمثل القائل إن التعلم فى الصغر كالنقش على الحجر، والتعلم فى الكبر كالنقش على الماء.

وفى مقدمة ابن خلدون - التى أشار فيها كثيرا إلى الكتب العقلانية اليونانية القديمة عن العلوم والفنون وقوانين الادراك والتفكير والاكتساب ذهنى - يكرر ابن خلدون الكثير من الحقائق المعروفة فى التراث القديم عن ضرورة وفوائد التدريب أو التعليم المتخصص منذ الصغر، وكيف أن هذا التخصص المبكر فى أى صناعة حرفية «كالخياطة أو التجارة أو البناء»، وفى أى صناعة «علمية» مثل صناعات «الشعر والنثر والفقه»، الخ، وحتى فى «اللفة أو اللسان»، هو الذى يتيح للذهن أن يكتسب «الملكة» (يفتح الميم واللام) اللازمة للاجادة والإحكام، إلى درجة أن محاولة التخصص فى فن معين بعد اكتساب «ملكة» التخصص فى فن سابق لا تتيح للذهن الوصول إلى نفس الدرجة من الاجادة والإحكام.

وكلمات ابن خلدون عن هذه الحقائق العملية والعلمية القديمة (المدعمة بالمجازات العلمية الذهبية الحديثة)، نجدتها مثلاً في الفصل ٢٢، وعنوانه «فيم حصلت له ملكة في صناعة فقل أن يجيد معها ملكة أخرى» (الباب الخامس عن الصناعات ووسائل الرزق). كذلك نجدتها في فصول عديدة أخرى من الباب التالي: عن الأعاجم واللسان العربي، وأن «اللفة ملكة صناعية»، وكنية «تحصيل الملكة اللسانية»، وعدم اجتماع ملكة الاجادة في «فتى النظم والنثر»، الخ (الباب السادس عن العلوم والفنون). يقول مثلاً: «من كان على القطرة كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها». و«الصنائع وملكاتها لا تزدهم. فمن سبقت له إجادة في صناعة، فقل أن يجيد أخرى». و«أهل العلم الذين ملكتهم فكرة، هم بهذه المثابة. ومن حصل منهم على ملكة علم من العلوم وأجادها، فقل أن يجيد ملكة علم آخر بنفس النسبة» (١١).

ولاحظ أن كلمة «ملكة» في اللغة العربية المؤهلة بالعلوم اليونانية في العصور الوسطى، تعبر عن التملك أو التمكن أو التحكم / الاحكام في الفن. وهي تقابل الكلمة الأوروبية اللاتينية Facultas، للتعبير عن معنى التعليم المتخصص في مستوى الفنون الفكرية الراقية أيضاً. ولهذا، فإن كلمة «ملكة» Faculty (وترجمتها حالياً استعداد ذهني)، إنما تعنى بدقة: «مجموعة العادات والميكانيزمات الذهنية المتخصصة».

### الفلسفة بين العلم والبيغة

هذا المعنى للتخصص، باعتباره اكتساباً مبكراً للعادات والميكانيزمات الذهنية التي تحكم التصرف أو النظر في مجال خاص معين، لا يكابر ولا يماري فيه أحد إذا تحدثنا مثلاً عن فن (أو فرع من فروع فن) الطب البشري أو الطب الحيواني، أو إذا تحدثنا مثلاً عن فنون (أو فروع) الهندسة المعمارية أو الميكانيكية. الخ. فانت لا تستطيع أن تسلم جسمك المريض أو جسم جاموستك المريضة إلى شخص غير متخصص، ولا تستطيع تسليم جهاز من جهازاتك المنزلية (كالتلفزيون أو الفلاجة) إلى شخص غير متخصص. ثم إنك لا تستطيع أن تستخدم في فن الأكروبات / البهلوان أو رقص الباليه أو ما شاكل ذلك، أشخاصاً غير متخصصين. وحتى فنون النشل والاجرام الفنى وفنون الرقص الجنسى والاثارة الجنسية، محتاج إلى «ملكات» ذهنية وسلوكية متخصصة تضاف إلى الملاحظات الجسدية الخاصة. ومع ذلك، فإن الجهلة والتجهيليين وسواقات المدارس أو الكليات والقاصرين عن المهن المتخصصة، لا يطبقون هذه الحقيقة على العمل الثقافى والفكر النظرى، ولا على الفلسفة علم العلوم!

إن أى شخص منخفض التفكير أو أى شخص من هؤلاء السواقات والفواشل والقواصر، يستطيع أن يقرض الشعر أو أن يؤلف قصة أو رواية مسرحية، ويستطيع أن يفرض لنفسه مهنة «النقد الأدبى» لممارسة أى كلام فارغ عن أى كلام فارغ! ليكن! فالأدب ساحة واسعة لم تتحدد لها بعد حدود جامعة مانعة، مما جعلها مباحة لكل من هب ودب من ذوات الاثنى أو من ذوات الأربع، ومن ثم أصبح ما يسمى «النقد الأدبى» بالتبعية مباحاً لكل دابة تدب بدورها حول دابة من دواب «الأدب» المزعوم! ليكن! فلا توجد بعد معايير موضوعية لتمييز الفارغ أو المخلوط في هذا الزكام العمائى المسمى بالأدب أو بتقد الأدب.

لكن الفلسفة ليست فرها من فروع الخطرفة الكلامية في الأدب أو هن الأدب! إن الفلسفة أقدم العلوم البشرية، وهى أم العلوم التى ولدت كل العلوم الراقية علماً بعد علم. صحيح أنها منذ العصور القديمة (فى فترات السماح لها أصلاً بالوجود) تعرضت لاقتحامات وتخليطات

(١١) انظر مثلاً الصفحات ٣٦٤ و ٥٢٢ و ٥٣٠ و ٥٣٤ و ٥٤٠ و ٥٤٢، طبعة دار الشعب.

اللاهوت والفسفة، وتعرضت من أعدائها المكشوفين والمتأففين للدرس والتزييف والتحويل والتسفيه، إلخ. لكن ذلك لم يستطع أن يلقى أو أن يطمس جوهرا المحدد وإطارها الواضح لكل ذى عيتين- بل إنه كان يرجع إلى ويتسبب عن ذلك الجوهر والاطر المطلوب إغاؤها أو طمسها بدرجة أو بأخرى- لأن الفلسفة كعلم كانت ولا تزال هي فن استخدام العقل والمنطق والتفكير فى صناعة العلم الجديد أو المعرفة العقلانية الجديدة فى أى مجال.

فهى علم أو فن التوليد المنطقى للمبادئ والتركيبات العقلانية الشاملة، وللعلوم أو المعارف العقلانية فى الموضوعات أو المجالات التى لم تحسمها العلوم الفرعية. وإذا كان العلم بالمعنى العقلانى العام هو البحث عن الحقيقة، وإذا كانت العلوم الفرعية قد تكونت وتطورت من رحم الفلسفة كالمجازات فرعية فى ميدان البحث العام عن الحقيقة، فقد بقيت لعلم الفلسفة من هذه الوظيفة القديمة مهمة استكشاف فروع جديدة فى مجرى البحث عن الحقيقة، ومهمة توحيد الفروع السابقة تكامليا وتحديد مبادئها الشاملة، ومهمة توجيهها وتنظيمها واستكمالها.

وهذه مهام صعبة دقيقة تدخل فى أرقى أنواع النشاط الفكرى. ولهذا، نجد أنه إذا كان اكتساب الملكات المتخصصة أو العادات والميكانيزمات الذهنية الخاصة المبكرة لازما للعرف والصناعات اليدوية والميكانيكية والفنون السلوكية، لازما بدرجة أكبر للعلوم الرياضية والعلوم الدقيقة والعلوم المتخصصة الأخرى، فهو أكثر لزوما للفلسفة: علم العلوم، أى علم منطق الوجود ومنطق العلوم، أو علم التوليد المنطقى الشامل. كل ما فى الأمر أن علم الفلسفة يحكم وظيفته المذكورة، هو أكثر العلوم حاجة إلى الشمول الموسوعى والتكامل التوحيدي للعلوم. لكن هذا لا يتأتى إلا على أساس درجة كافية من التخصص الفلسفى المنطقى المتعمق.

إن من الضرورى فى أى علم، إلغاء الالتفات باسم التخصص، وإلغاء الحواجز التى تقطع الاتصال المنطقى والترابط المنطقى والانتقال الواسع بين تخصصات العلوم والمعارف. لكن الشمول والتكامل والوحدة بين العلوم لا تنطق إلا من أعماق التخصص، ولا يستطيع أن تتخطى الحدود المتخصصة إلا بقوة رصيدها التخصص. وهذا ينطبق على علم الفلسفة أكثر مما ينطبق على غيرها من العلوم، لأن الفلسفة المتخصصة هى صناعة المبادئ والأصول الأولى لكل العلوم، وصناعة «الأورجانون» أو الأداة المنهجية المنطقية القاعدية لكل العلوم.

فى ضوء ذلك كله، لا يمكن أن نتوقع مثلا من فردريك إنجلز الذى لم يتخرج من الجامعة والذى تربى فى ظل التعصب اللاهوتى الصوفى اللاعقلى للبروتستانتية الألمانية المعادية للقديم (حيث أن البروتستانتية تعتبر من حركات التحطيم اللاعقلى التى تسمى تاريخيا باسم حركات تحطيم الأيقونات iconoclasm)- لا يمكن أن نتوقع منه إنجازات مفيدة فى مئات الصفحات التى كتبها عن الفلسفة، وأشهرها كتب «لودفيغ فيورباخ» و «ضد دورنج» و «جدل الطبيعة» (الذى لم يطبع إلا فى موسكو عام ١٩٧٥ بعد تنقيح مخطوطته غير المستكملة). وإلى جانب هذا الركام «الفلسفى»، ترك كارل ماركس أيضا صفحات قليلة أخرى فى الفلسفة. لكن المهم أنه- باستثناء بعض الأفكار المأخوذة أو المسروقة من فلسفة سابقين أو من باحثين مشتغلين بالفلسفة المتخصصة من ذوى الأسماء المطموسة أو المجهولة- يستطيع أى خبير بالفلسفة أن يدرك من بعض الأمثلة النمطية فى كتابات هذا أو ذاك، أنهما يقتحمان الفلسفة اقتحاما إنكاريا غير متخصص، بل ولا يصلان حتى إلى السفسطة/الفلسفة الراجية (من النوع الذى نجده مثلا فى كتاب أبى حامد الغزالى «تهافت الفلاسفة»). إنهما ببساطة لا يفهمان أصول «الصناعة» الفلسفية، لأنهما لم يتعلماها بالطريقة وبالدرجة التى

تتيح لها أن يتشربا أصولها وميكانيزماتها، وأن يكتبها بذلك ما يمكن تسميته «الملكة» الفلسفية.

## اللاهوت وفروعه اللاعقلية ضد الفلسفة

العجز الفلسفي مفهوم طبعاً بالنسبة لقرديريك إنجلز في كتاباته الكثيرة. لكن انظر في بعض الأمثلة من الكتابات الفلسفية القليلة جداً عند كارل ماركس الذي يقول أعداؤه أيضاً إنه «فيلسوف» و«دكتور في الفلسفة»!

تأمل مثلاً هجماته البهيمية المكررة ضد «الفلسفة»، وأن «الفلسفة شكل من أشكال الدين» (١١)، وأن «الفلسفة تؤكد اللاهوت»، الخ!! ذلك أن الفلسفة كانت ولا تزال منذ العصور القديمة هي التهديد العلماني الوحيد للدين واللاهوت—رغم أنها تعرضت طبعاً ولا تزال للاحتكام والاحتواء والتفريغ والتزييف والتشويه أو الركوب والاستخدام العكسي من الدين واللاهوت. وهذه حقيقة لا يستطيع أن يدركها جيداً إلا الخبير بالصناعة، الذي يستطيع أن يميز بين العملة الصحيحة والعملة الزائفة، أو بين السلعة الصحية والسلعة المغشوشة، أو بين الذهب الحقيقي والذهب المخلوط والمزيف. مثل هذا الشخص الخبير بالصناعة، يحاول دائماً أن يستخلص الصحيح ويستبعد الزائف والمغشوش. ونحن نعرف مثلاً أن الصانع يحاول أن يستخلص أقل القليل من الذهب، حتى من كناسة تراب محل الصياغة الذي يكتبه لهذا الغرض بانتظام! أما الشخص غير المتخصص أو الدخيل على الصناعة، فهو يقع بالضرورة في متزلزل من متزلزلين: إما أن يأخذ الزائف والمغشوش على أنه صحيح، وإما أن يرفض كل شيء لأن بعضه زائف أو مغشوش!

وماركس وإنجلز لم يكتفوا بمعلوماتهما الفلسفية الأساسية إلا من اللاهوت هيجل وغيره من اللاهوتيين والمتصوفة الألمان، أو من أسلافهم أصحاب الفلسفة اللاهوتية المدرسية في العصور الوسطى الذين استمروا يسيطرون على تاريخ الفلسفة في ألمانيا حتى عصر هيجل. فكيف كان يمكن أن يميزا بين الفلسفة كعلم للعقل والعقلانية وبين الدين واللاهوت؟ وهكذا أيضاً فعل السفسطائي الأمريكي وليام جيمس (١٨٤٢-١٩٢٠)، أكبر أبا، ما يسمى بالفلسفة البرجماتية/مذهب الذرائع العملية—بل وباستخدام نفس كليشيهات ماركس ضد لاهوتية الفلسفة ضد أفكار «الجوهر» و«الحقيقة» وما إلى ذلك! لماذا؟ لأن وليام جيمس كان عالم فسيولوجيا، ثم انتقل إلى علم النفس، ثم قفز إلى الفلسفة—بل وتولى مسئولية تدريس الفلسفة في الجامعة لاتخاذ الفلسفة من اللاهوت التقليدي!

كيف؟

بالغالب الفلسفة وراثا للفلسفة، والاكتفاء بعلم النفس اللاعقلي مع منهج الذرائع العملية أو مهادئ التفعيلة الأدائية الذي يشبه ما يسميه ماركس «التطبيق الحسي»!

من أجل ماذا؟

هنا كان وليام جيمس أكثر صراحة من ماركس. فقد أعلن بوضوح أنه يريد أن ينقذ الدين من جموده وعجز الفلسفة التقليدية واللاهوت التقليدي، اللذين أصبحا فاشلين في الدفاع عن الدين أو تبريره أمام تقدم العلم الحديث والعقلانية المادية الحديثة (وهذا هو نفس موقف السفسطائي الإسلامي القديم أبي حامد الغزالي في كتابه «تهافت الفلاسفة»، الذي يعلن أنه موجه بالتجديد ضد ما يسمى «الفلسفة الإلهية» أو «العلم الإلهي» في الفلسفة القديمة، لأنها تستخدم الدهرية والاتحاد عكسياً!!). ذلك أن وليام جيمس لم يكن فقط دخیلاً على الفلسفة—رغم أنه حاول التخصص فيها في أواخر حياته—لكنه أيضاً كان ابن لاهوتي معروف من رجال

**الكتيسة الأمريكية**، هو **وليام جيمس الكبير**! فتش عن اللاهوت! فكما يقولون في ميدان الحوادث الجنائية: فتش عن المرأة، نقول في ميدان الجرائم ضد الفلسفة: **فتش عن اللاهوت**! ثم إن هذه البرجماتية المعادية للفلسفة والمعادية للعقلانية، هي التي انتشرت بعد ذلك لدى أغلبية العلماء التجريبيين غير المتخصصين في الفلسفة، بل وهي التي تبنتها بعد ذلك ودعمتها بالمرطبان الفلسفي الألماني الأمريكي «حلقة فيينا» ذات الرصيد الكنسي النسبوي القديم الذي انتقل إلى الأجهزة الأنجلو أمريكية المعادية للعقلانية وللسوفييت، والتي اشتهرت من فروعها الأمريكية حركة الوضعية المحدثنة التي تنقص صفة المنطق! ومثلها في مصر رجل الأمريكان السابق و«فقيه» الاتجاه الإسلامي العصري زكي نجيب محمود، أحد منظري شعار «العلم والایمان» أو «العقل والقلب»!

والحقيقة أن موقف زكي نجيب محمود من الفلسفة، يشبه كثيرا موقف وليام جيمس الذي يتبنى اتجاه- ما يوضح حقيقة هذه الظاهرة النمطية. فهو مثله لم يتخصص في الفلسفة إلا متأخرا. ذلك أنه تخصص في تدريس الانجليزية من مدرسة المعلمين، واشتغل في المدارس واتصل بالصحافة والأدب، وتلمذ على القراء العشوائيين الإسلامي عباس العقاد (الذي استمر يعتبره قدوة ومثلا أعلى). ثم بدأ منذ الأربعينات يتصل بجامعة لندن، ثم حصل من هناك على ليسانس الفلسفة وبعده على الدكتوراه. وفي لندن، وقع في السفسطة «التجريبية» مثل جيمس، وقال إنه «اكتشف أن الفلسفة التقليدية لا قيمة لها، وأنه «لا توجد مسائل فلسفية ولا موضوع للفلسفة»، وإن «الفلاسفة أفتوا جهودهم في بحث عقيم عن أشياء في الفهم»! ورغم تربيته الرفيعة الدينية حتى الشباب في مصر والسودان، فقد أعلن الحرب السفسطائية على الفلسفة وعلى التراث الفلسفي بحجة رفض الاتجاه الديني الميتافيزيقي للفلسفة باسم الوضعية البرجماتية! ثم مثل أستاذه جيمس أيضا، لم يلبث أن استخدم المرطبان الفلسفي في الدفاع عن الاتجاه الديني وعن التزاوج بين الدين والعلم<sup>(١)</sup>.

وتنتقل الآن إلى الوجودية التي تكمل الثلاث اللاعقلية المعاصرة: **الهيكلية الماركسية، والبرجماتية، والوجودية**. ثلاثة فروع متكاملة ذات أصول سفسطائية قديمة، اشتهرت حديثا بتعريبك ودعم وتحت محكم الترسانة الايديولوجية الأنجلو أمريكية والغربية المعادية للعقل والعقلانية وللفلسفة الحقيقية. ما هو جوهر تكاملها وتشابهاها وراء تنوعاتها الفرعية والشكلية الواسعة؟ هو العداء العام للتراث الفلسفي، وللحكمة كعلم العلوم، وللمنطق الهويات كأساس لموضوعية الحق والتحديد والحتمية، والعداء بشكل خاص للحركة التنويرية العقلانية المادية التي انتشرت في فرنسا وغيرها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.

(١) بنفس الطريقة، يرجع الصدى من خارج الميدان أيضا فأثناء مثل هذه السطور الطيم، جاء نفس الموقف النمطي على لسان شخص قطي من نوع آخر- من حيث أنه يجمع بين الاتجاه الأنجلو أمريكي والتركس الناصري، لكنه لا يرتبط بالثقافة والفكر (ناهيك عن الفلسفة)، وإنما يعتمد في ثقافته على العمل الصحفي والكتابات الصحفية. ذلك هو محمد هيكل، المسئول الاعلامي والداعية الروسي اللصيق لعهد العسكري الأسود! فقد أشار في مسلسلة المكر في أول مايو إلى الفلسفة، ليس فقط باعتبارها قرينة الكهنوت، لكن باعتبارها أيضا قرينة السحرا! ويبدو أنه يقصد سحر وفلسفة العسكري الأسود! وفي نفس اتجاه التخليط السطحي رأيت مقالا في الصحيفة الأسبوعية التجهيلية لحزب التجمع الفروغاني عن الثعالي- الذي ارتبط اسمه بظهور وإهدار المحاولة الأولى والأخيرة في الفكر العربي لتحليل اللولكلوريات اللغوية التقليدية كنوع من أبحاث فقه اللغة (أو فلسفة اللغة). وهذه أدق وأصعب محاولات الفلسفة! فمن الذي كتب عن الثعالي؟ كتب عنه «أديب الملايين» خريج مدرسة الصنائع جمال الفيظاني المذكور في الملحق رقم (٩)!!

فالهيجلية الماركسية والبرجماتية والوجودية- فم التفرعات والامتدادات التالية لكل منها- تنتمي إذن إلى الحركة الحديثة لتحطيم القديم في الفلسفة وإلغاء التراث الفلسفي icon- class in philosophy وكلها أخذت من واعتمدت على السفسطائية اللاهوتية القديمة ثم على هيوم وهيجل حديثا، كما استفادت من وتكاملت مع ماركس وكبير كجورد (وهو لاهوتي أيضا ويعتبر أبا الوجودية). ومن هذا الثالث اللاهوتي اللاعقلي المتناقض والمموء، ظهر أستاذ الفلسفة الألماني التازي الوجودي مارتين هايدجر الذي تولى تدريس الفلسفة وفق إطار النظام الهيتلري النازي، كما ظهر رجل الفلسفة والأدب الفرنسي جان بول سارتر الذي كشف اللعبة حين أعلن بصراحة (هل وهنا في مصر أيضا) أنه وجودي هيجلي ماركسي- حيث البرجماتية متضمنة في التساوية الذاتية للوجودية وللهجلية الماركسية! ذلك أن الوجودية تقوم على نفس الأساس المشترك، وهو إنكار منتهج الحق العقلاني الموضوعي؛ باسم التركيز على الذاتية وعلى نسبية المبادئ والوجود الشخصي وعلى الأحوال النفسية للفرد (وهذا يرجع إلى التقاليد الصوفية القديمة عن «إدراك الأحوال» في مقابل «إدراك العلوم»!).

### الاستاذ لاهوتي والتلميذ غير متخصص في الفلسفة!

نرجع إلى بعض الأمثلة النمطية الأخرى عند ماركس. تأمل مثلا هجومه البيضاوي المكرر ضد «التأمل» Contemplation!! فالتأمل يعني النظر المتفحص أو التفكير الشديد. والفلسفة هي علم التأمل أو التفكير العقلاني الباحث عن الحقيقة. ولا توجد فلسفة بدون تأمل، ولا يوجد شخص تخصص في الفلسفة وتشرب تراثها وميكانيزماتها يرفض التأمل ويمادي التأمل- إلا إذا كان متناقضا سفسطائيا يستخدم وسائل الفلسفة والمنطق ضد جهره وأهداف الفلسفة والمنطق. فمن الممكن أن ترفض نتائج هذا التأمل أو هذا التفكير أو ذاك، لكن ليس من الممكن لباحث فلسفي أن يرفض ويهاجم التأمل أو التفكير نفسه!

وتأمل مثلا الثلاث صفحات التي كتبها ماركس بعنوان «قضايا فيورباخ»! إنه يرفض فيها «تصور الموضوع» Object الذي يتجه إليه إدراك «الذات» Subject، ويرى أن «الشيء الواقع يجب أن ينظر إليه كنشاط حسي أو كتطبيق» وليس من حيث إدراك الذات! هذا تخطيط وسفسطة عمياء لا يقع فيها باحث فلسفي أمين، خصوصا إذا كان يدعي أنه مادي علمي! فمقولة أو ثنائية الذات والموضوع هي القاعدة الأولى لأي إحساس أو إدراك أو تفكير أو تأمل، لأنها لا تعني أكثر من ضرورة التمييز (وليس القطع أو الفصل الحاجز) بين الحاس والمحسوس، والمدرک والمدرک (بكسر الراء ثم بفتحها) أو الناظر الفكري والمنظور إليه فكريا. هذا ينطبق على أي شيء وعلى كل شيء داخل أو خارج الذهن، وفي التجريد والنظرية أو فيما يسميه «النشاط الحسي والتطبيقي»- الذي يكرر الإشارة إليه كثيرا كما لو كان يغني عن العقل والمنطق والتفكير ولا يخدمه ويحدد به!

ثم تأمل أيضا هجومه التخليطي المكرر ضد مقولة أو ثنائية «الموجود» و «التنوع غير الجوهرى» Unessential diversity في المحسوسات مثلا. هذه من أهم مبادئ التراث الفلسفي المنطقي منذ أرسطو، وتستطيع أن تفهم معناها الصحيح حتى عند بعض رجال الفلسفة المدرسية في العصور الوسطى. لكن ماركس- وهكذا أيضا أبو البرجماتية وليام جيمس، بل وكمالات متشابهة جدا- يكرران الهجوم والسخرية والاستنكار الساذج ضد هذه المقولة، مثلها مثل غيرها من العدميين الإنكاريين ومحطمي الأيقونات والآثار الفكرية: هؤلاء الذين زادت واتسعت حملاتهم ضد الفلسفة ضد التراث الفلسفي، كرد فعل ضد ظهور



المادية العقلانية الفرنسية في القرن الثامن عشر، وكثرة فعل ضد التقدم الذي كان منتظراً بالضرورة في المادية العقلانية ترتيباً على ومحاولاً مع تقدم العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة.

يتناول ماركس مثلاً موضوع الفواكه والفاكهة (انظر مايسمي «سر التركيب التأملية» في كتاب «العائلة المقدسة» الذي يحمل اسمه واسم إنجلترا). يقول إن الفيلسوف «التأملية» يستنتج من الفواكه «الواقعية» - كالتفاح والكشمش والفراولة - «المعنى العام» General idea/notion الذي هو معنى أو فكرة «الفاكهة»، وأنه يسميها «باللغة التأملية» باسم «الجوهر»، ومن ثم يعتبر وجود وتنوع التفاح والكشمش والفراولة «غير جوهرية»، بل ويعتبرها «لاشيء» بالنسبة للفاكهة كجوها؛ ثم يزعم أيضاً أن التأمل الفلسفي يضطر من أجل تفسير العلاقة بين الفواكه والفاكهة إلى أن يتصور أن «الفاكهة» هي الوجود الحقيقي الواحد الحى، وأن «التفاح والكشمش والفراولة» هي مجرد «تجليات مختلفة» لذلك الأصل الواحد!! وهذا تزييف وتخريف ضد الفلسفة، حتى لو وجدنا بلوراً لمثل هذه المقالطات عند هيجل وغيره من اللاهوتيين المكشوفين أو الموهين. فأى باحث فلسفى مبتدئ، يعرف أن من إنجازات التراث المنطقي الفلسفي القديم، تحديد العلاقة بين المحسوسات والمعاني أو المقولات أو العلاقة بين الجزئيات والكلّيات، والتدرج بين الأخص والأعم، وكيف يبدأ التجريد من المحسوسات ثم ينتقل إلى المعاني المشتركة بين المدركات، ويتصاعد في المعاني الأعم حتى يصل إلى المعاني الكلية الأعلى (=الأجناس الأعلى). وكان هذا يسمى - حتى في العصور الوسطى - قانون العقل أو قانون المنطق؛ هذه البرقالة المحسوسة أو تلك الهارتقال والتفاح، الخ - هالفاكهة والحضرات، الخ - هالنبات... الخ. لكن ماركس ووليام جيمس وأمثالهما، انطلقوا كالشيران يحطمون خرف التراث المنطقي الفلسفي، لأنهم لم يفهموا معنى الجوهر الكلي والعرض الجزئي (يفتح الرأى)، وأن العلم لا يتم إلا بالتحديد المنطقي أو التصنيف المنطقي الذي يعنى بالضرورة تمييز الجوهرى أو الرئيسى من العرضى أو غير الجوهرى أو الثانوى، وتحديد الكلى والجزئى والأعم والأخص، الخ.

وهنا نضطر إلى التساؤل: ما حكاية دكتوراه الفلسفة إذن التي حصل عليها ماركس، إذا كان يبرطع ويخطب بهذه الطريقة في أفكار المنطق والفلسفة خبط عشواء؟ لو كان ماركس قد ظهر في القرن العشرين (وخصوصاً في النصف الثاني من القرن العشرين)، لقلنا إنه - إن لم يكن واحداً ممن يحصلون على الشهادات العليا المزيفة أو غير المستحقة - فإنه لا بد واحد ممن يدرسون الفلسفة على أيدي أعداء الفلسفة والتجهيليين اللاعقليين الذين يهدرون الفلسفة والتراث الفلسفي باسم العصرية والتحديث، مثل «الأساتذة» البرجماتيين والوضعيين المحدثين والوجوديين (والماركسيين أو المتمركسين)، الخ؛ لكن ماركس حصل على الدكتوراه المذكورة عام ١٨٤١، قبل أن يعم التدهور ويتشرب أعداء الفلسفة وبغيفانات الفلسفة في كراسي الفلسفة. فكيف كان ذلك؟

كان ذلك بأن ماركس تخصص أصلاً في القانون، فدخل كلية الحقوق في جامعة بون، ثم انتقل منها إلى كلية الحقوق بجامعة برلين التي حصل منها على الليسانس في علم القانون أو التشريع jurisprudence. وبطريقة ما - نتيجة العناء والاهدار الألماني القديم للفلسفة ومخططات التفرغ والتشويه والتسفيه الفلسفي في ظل سيطرة اللاهوت الألماني - استطاع ماركس بعد ذلك أن يقفز إلى إحدى الجامعات الإقليمية (واسمها جامعة بينا) فحصل منها على ما يسمى الدكتوراه في الفلسفة مقابل بحث صغير بعنوان «الاختلاف بين فلسفة

ديمقريطس الطبيعية وفلسفة أبيقور الطبيعية<sup>(١١)</sup>

وهكذا نجد أن ماركس لم يحصل فقط على شهادة فى الفلسفة بدون تخصص سابق فى الفلسفة، بل إن البحث الصغير الذى حصل به على تلك الشهادة يدخل فى تاريخ العلم الطبيعى أكثر مما يدخل فى تاريخ الفلسفة، لأن ديمقريطس لم يترك للفلسفة إلا فكرة الذرية الطبيعية التى أدخلها عنه أبيقور وكلاهما لم يترك لنا نصوصا فلسفية، فضلا عن أن أهم أفكار أبيقور الفلسفية التى وصلتنا عن طريق الشاعر الرومانى لو قريطس وغيره هى تلك الخاصة بفلسفة الأخلاق، ولهذا، كان من المنطقى أن يكون ماركس على نفس درجة العجز الفلسفى الذى نلجده عند صديقه إنجلز الذى أخرج لنا مئات الصفحات فى الفلسفة بدون أن يتخصص فى الفلسفة أو فى غير الفلسفة!

وقد قلت إن أبا البرجماتية وليام جيمس، كان ابن قسيس لاهوتى من رجال الكنيسة الأمريكية، وإنه فى نفس الوقت كان متخصصا فى الفسيولوجيا ثم فى علم النفس قبل أن يقفز إلى اقتحام الفلسفة وتطعيم أبقوناتهما. وهذا ينطبق على ماركس وإنجلز أيضا، لأنهما رزعا الفلسفة من أبيهما الروحى هيجل ومدرسته، فأخذوا منه بشكل مباشر جوهر فلسفته اللاهوتية المسماة بالجدلية، وأخذوا منه بشكل غير مباشر - بطريقة رد الفعل العكسى المخاطرة - المادية الشيئية المأروية. بل إن وليام جيمس كان يحكم تخصصه الفسيولوجى والنفسانى، ثم يحكم اشتغاله بعد ذلك بالفلسفة ومحاولة التخصص فيها، أقرب منهما إلى الفلسفة التى حاول هدمها، بينما استغرق ماركس بقية حياته فى إفراز المغالطات والتخيلات فى السياسة وفى الاقتصاد، وترك الفلسفة لصديقه «الجرى» إنجلز!

### السفسطة اجتماع النقيضين

أفلاطون كاد يتعرض للاعدام مثل أستاذه سقراط. لكنه - بخلاف سقراط الذى قرر أن يلقى دمه على الديمقراطية أو الليبرالية الدهمانية فى أثينا - رأى أن يفر بجلده فترة، حيث قادته شبكات التحكم الكهنوتى القديم إلى وكر الأقوى المصرية القديمة التى تركت سموها وأسارها للأعقلية الفخرية فى كثير من كتاباته وأفكاره. ومع ذلك، تستطيع أن تجد فى التراث الأفلاطونى كثيرا من التبر العقلاى القديم، الذى ترجع أصوله إلى ماثورأت وفولكلوريات المدن العقلاية «البحراوية» التى ظهرت فى شمال مصر ثم فى الشام واليونان وغيرها من الألف الرابع قبل الميلاد. ومن أهم هذه الحكم الفولكلورية، أن تدهور الفلسفة وانتشار السفسطة والمغالطة والتخليط الفكرى، هو النتيجة التى تحدث بالضرورة حين «يشتغل بالفلسفة ذوو الأذهان الرضعية غير المجديرين بالفلسف». ولهذا، كان القداماء يضيفون إلى شرط التخصص شرط الاستعداد الفطرى، ويقولون إنه بدون ذلك تصبح العملية مثل محاولة تعليم الأعمى!

وهذا صحيح، وتؤكد الحقائق (المحبوبة أو غير المعلنة) للعلوم الذهنية الحديثة. فإذا كان من الضروري أن تتوفر الاستعدادات الفطرية المطلوبة لدى الأطفال الذين يتلقون التعليم المتخصص فى مجال ألعاب الأكروبات أو رقص البالية أو الغناء، الخ، فكيف لا يكون ذلك

(١١) هذه المعلومات البسيطة المعروفة، توجد مثلا فى مقال دائرة المعارف السوفييتية عن كارل ماركس للباحثة السوفييتية آ. ستيبانوفا! وهذا المقال قديم (ربما من قبل الخمسينات)، أى قبل مرحلة التحرر السوفييتى من الماركسية، كما أننى ترجمته ونشرته عام ١٩٥٧ - قبل أن يتصدى للنزاع عن ماركس والماركسية (وربما قبل أن يسكروا القلم أصلا) هؤلاء الذين يهاجموننى اليوم فى دكاكين البقعة والمجموعة والجهالة! الطبعة السوفييتية للترجمة العربية المذكورة ص ٣-٤.

ضرورة بالنسبة لمن يتخصصون في العلوم الدقيقة وفي الفلسفة علم العلوم؟! لكن يهيدى أن أجهزة التحكم السريّ الشامل التي تركز على مكافحة العقلانية ومكافحة الفلسفة، تتصرف ضد ذلك. فهي لا تتصرف فقط لتضع أعمال الفلسفة في أيدي غير المتخصصين في الفلسفة الذين تدفعهم إلى مراكز الصدارة وكراسي الجامعة، لكنها تتصرف أيضا لتعطى هذه المهام للمتخصصين شكلا ولذوى الدرجات العليا الشكلية، الذين هم عاجزون وقاصرون في الفلسفة موضوعاً. وهذا بالإضافة إلى الانتهازيين المرتزقة على الضائير وعديمي المبادئ، ممن يستمتعون في خدمة أي شيء ضد أي شيء، وبغض النظر عن أي اعتبارات. عدم التخصص، وعدم الأهلية أو انخفاض القدرة الشخصية، وعدم الضمير أو الانتهازية، تعددت الأسباب والنتيجة واحدة!

فمثلاً المتفلسف البريطاني **دافيد هيوم** (١٧١١-١٧٧٦)، رائد الهيكلية البرجماتية الوضعية، الذي أرسى قواعد السفسطة الحديثة ضد الفلسفة التقليدية ضد الأساس الفلسفي للعلوم، كان انتهازياً معروفاً استخدمته الأجهزة البريطانية في مكافحة الفلاسفة العقلانيين الفرنسيين وفي محاولة تحذيرهم من العقلانية اللائدية (قبل استخدام الثورة الدهمانية في ضرب الانطلاق العقلاني في فرنسا). كما قام مثلاً باستصدار مرتب شهري من التاج البريطاني لرئيس الكتيبة جان جاك روسو لمساعدته على التصدي للفلاسفة العقلانيين الفرنسيين، وفي ضوء ذلك، لا يهم كثيراً أن نلاحظ أيضاً أن هيوم لم يتخرج من الجامعة في بريطانيا، وأنه كان موزعاً بين الأدب والفلسفة والقانون والتجارة، ثم قضى عاماً أو عامين في إحدى كليات الجزويت في فرنسا، تعلم فيها من أحد القساوسة، واعتمد عليه (ثم على القسيس البريطاني **بترل** في بريطانيا) في إصدار كتابه الفلسفي الأول قبل أن يبلغ سن الخامسة والعشرين وبعد أن رفضوا السماح له بالتدريس في الجامعة، عمل فترة سكرتيراً للسفارة البريطانية في باريس (في مرحلة تكوين متفجرات الثورة الفرنسية).

أما **هيغل** (١٧٧٠-١٨٣٠) الذي تعتبر فلسفته نسخة ألمانية أشد غلظة وأرضع في اللاهوتية من سفسطة هيوم، فقد درس الفلسفة من خلال الدراسات الكنسية في معهد ديني يشبه الدير اسمه معهد توينج أو توينجن، حصل منه على «دبلوم اللاهوت» عام ١٧٩٣. واستمر بعد ذلك فترة طويلة يقصر كتاباته على الموضوعات الدينية وعلى حياة المسيح، الخ، حتى بدأوا استخدامه مدرسا للفلسفة، ثم أستاذاً للفلسفة ثم عميداً في جامعة برلين عام ١٨٩٢، فانهج إلى السفسطة المتأففة واللاهوت المموه. وكان من أعداء حركة التنوير والعقلانية في فرنسا، ومن أنصار عسكرية نابليون المتصالحة مع الكنيسة (الدرجة أنه أطلق على نابليون اسم الروح الإلهي للعالم!!). ووصل في مغالطاته السفسطائية إلى جريمة لم يصل إليها أي شخص يحمل اسم الفلسفة من قبل - رغم أنها كانت متوارثة طبعاً في تقاليد اللاهوت الصوفي القديم وفي العصور الوسطى ثم في اللاهوت الصوفي الألماني حتى عصر هيغل. تلك هي جريمة إنكار حتمية مبادئ الهوية (أ = أ)، والقول باجتماع النقيضين (أ = ب = ب = أ)!

وهذه إحدى المغالطات اللامنتطقية الكبرى التي أخذها ماركس وانهج عن هيغل، والتي لم تنته في سن الشباب إلى خطورتها - ليس فقط بسبب الموثوقية التي يفرضها تبني دولة كبرى للهيكلية الماركسية إذ ذاك، وليس فقط لأننا لم ندروس هيغل دراسة خاصة إلا متأخراً، بل وأيضاً لأن تلك الجريمة المغالطية الكبرى كانت تقدم لنا في صورة قومية مضلّة، هي صورة اقتران - وليس وحدة أو تساوي أو قائل - النقيضين! من ذلك مثلاً اقتران وجه الحلة بظهرها، أو اقتران وجود أصحاب الأعمال بوجود العمال. فهذا الاقتران يدخل فيما يسمى في المنطق

التقليدي «علاقة التضايك» القائمة على مبادئ الهوية وعدم التناقض، كالعلاقة بين الأم والابن، أو الضعف والنصف، الخ. ولم تنتبه جيدا إلى أن هيجل وماركس وإنجاز يقولون إنه بناء على ما يسمى مبدأ اجتماع التقيضين يمكن أن يكون الشيء موجودا ولا موجودا في نفس الوقت ونفس المكان، وأنه يمكن أن نعكم على قضية منطقية بالحكم «لا» وبالحكم «نعم» معا، والعكس بالعكس (أي أن يكون الشيء لاهو موجود ولاهو غير موجود، وأن يكون الحكم لاهو «لا» ولاهو «نعم»). فهذا هو التخليط المتناقض بالمعنى الحرفي للكلمة، ولتؤكد علوم البدياثيات والعلوم الذهنية، أن مثل هذا التخليط المباشر لا يمكن أن يوجد إلا في الذهنية البديائية وفي الأذهان المتخلفة أو الضعيفة التفكير والمتخففة في الاحساس المنطقي، وكذلك في ظاهرة الأذهان المقسمة إلى شقين محجوبة (فيما يسمى mental Compartmentalisation) أو الأذهان المقسمة انقساميا بطريقة أخرى.

### الدواب الغليظة والأعمال الدقيقة

ترجد إذن- كما أوضحت- ثلاثة أنواع من السفسة والاهدار للفلسفة وللعلقاتية. فبالإضافة إلى السفسطاني الانتهازي الواعي والسفسطاني الأعمى الذي يقع في المغالطات نتيجة عدم تخصصه في الفلسفة والمنطق، يوجد أيضا السفسطاني الوضع الذهن (بتعبير أفلاطون) أي الغليظ التفكير- حتى لو كان قد تخصص شكلا في الفلسفة والمنطق. فإذا اجتمعت هذه الأثافي الثلاث، كانت طامة كبرى!

وعلى غرار وضع الرجل غير المناسب في المكان غير المناسب ليتحول فيه إلى أداة هدم وتدهور، واستخدام الأعمشى أو الأعمش في الأعمال التي تحتاج إلى دقة البصر ليضرب فيها خط عشواء، واستخدام الشخص الغشيم الغليظ اليدين في تشغيل أو إصلاح الأجهزة والساعات الدقيقة ليفسدها رغم إرادته، تنصرف أجهزة مكافحة العفلاتية والفلسفة والثقافة الفكرية بطريقة مشابهة. وفي مصر مثلا، وضعوا برامج الفلسفة في يد شيخ مشايخ الطرق الصوفية أبو الوفا التفتازاني الذي جعلوه مدير جامعة القاهرة. وألقوا به في هذه العملية التدهورية المعادية للفلسفة، أستاذًا قبطيا من أصحاب المصالح الخاصة، ضعيف التخصص في الفلسفة (لأنه لم يشتغل بها إلا من خلال مجال التربية والمعلمين) ضحل المعلومات مختلط الأفكار، يرتبط خطايا بما يسمى الفلسفة الأفروآسيوية المزعومة وباليسار الغوغائي، اسمه مراد وهبة. وفي ظل الظروف التي فرضت هذين الشخصين، يمكن طبعا تصور نوعية القائمين حاليا على بقايا أو أطلال الفلسفة في برامج الثانوية العامة والكليات. لكن الأتكي أنهم بدأوا يستخدمون أيضا في الأعمال الفلسفية أشخاصا غير متخصصين في الفلسفة، بل وبعضهم لم يتخرج من الجامعة أصلا من هؤلاء مثلا، طالب طب فاشل اسمه إبراهيم فتحي، هو الذي كتبت هذا التوضيح ردا على نقاباته التشويهية السفسطانية ضد مناقشاتي لمغالطات هيجل وماركس وإنجاز في الكتابين السابقين.

هذا الشخص فرضوه في ساحة الأدب المباحة كناقذ أدبي، تدعمه وسائل وزارة الثقافة وبعض مسئوليه، كما تدعمه مطبوعات حزب التجمع وجوقات الجمعية والجهالة فيه، مع بعض الجهات الأخرى السرية أو العلنية التي تحركه كما تحرك هؤلاء وأولئك. ولهذا اشترك في عملية الدعم كالمعتاد، الأديب الفرعوني الاسلامي المعروف كاتب التقارير الخاصة لمجيب محفوظ، الذي «نطق» بعبارة تكريم له تعليقا على كتاب أصدره هذا عنه، فتداولت السيارة «نطق» السامي! وساحة الأدب تتسع كما قلت لأي كلام، يتولد عنه بالتالي أي كلام من نفس النوعية أو أدنى، فيسمى نقدا أدبيا. لكن ماذنب الفلسفة في ذلك؟!

إن عملية نفع الشخص المذكور جعلته يقفز أيضا إلى الكتابة عن الفلسفة والثقافة الفكرية. واتضح أنه وصل إلى درجة ترجمة كتاب عن هيجل لأحد أبواق الایدولوجية الغربية المعادية للسوفييت، هو الألماني الأمريكي الجنسية هيرت ماركوز (أو ماركوس الجديد). ويعترف المذكور بأن هذا المتفلسف ذا المظهر المعارض أو اليساري، هو من العملاء أو الأدوات المرتبطين بالمخابرات الأمريكية. لكنه لا يحاول أن يستنتج من ذلك شيئا بخصوص كتابه عن هيجل، الذي كان رسالة دكتوراه قدمها إلى الوجودي النازي هايدجر في ألمانيا. وطبع ترجمة الكتاب في بيروت منذ حوالي خمس سنوات. وبعد خروجي من وراء الأسوار، فشلت في الحصول على أي نسخة منه بأي طريقة شخصية. فقد كان يخفى ماعنده من الطبعة السابقة للكتاب كما لو كان عورة لا يريد أن يراها من يستطيع الحكم عليها!

وكان المحركون قد حركوا سمير سرهان ونهس هيئة الكتاب، فقرر منذ سنوات إعادة طبع ترجمة الكتاب في مصر. وصرف على الفور مبلغ ألف جنيه (= الحد الأقصى!) للمترجم غير المتخصص بل وغير الجامعي - الذي يزعم أن هذا الدعم ناتج عن علاقته الشخصية برئيس هيئة الكتاب! لكن لم يصدر الكتاب بعد هذه السنوات. ويبدو أنهم لا زالوا يحاولون إصلاح بعض عاهاته وعوراته. فترجمة الفلسفة عموما هي عملية صعبة دقيقة تحتاج إلى درجة كبيرة جدا من الاستيعاب والتعمق للفكر الفلسفي بل والشاركة فيه. فما بالك بفلسفة هيجل المعادية للفلسفة!؟

إن هذه تخلط بين الفلسفة والصوفية واللاهوت، وتلمع على حبال اللاعقل الصوفي والرصيد الكنسي اللاهوتي وعلى حبال المصطلحات الفلسفية والمنطقية الخاصة بالعصور الوسطى، وتخفي «أسرارها» الدينية وثقافتها وقفزاتها غير المنطقية بالتحديد الشديد وباستخدام الألفاظ المزدوجة المعنى أو المفرغة من المعنى وبالاتفاف الشديد الذي لا يبيد شيئا، وذلك على أساس الادعاء بأن اللاعقل الصوفي هو العقل الحقيقي وأن الالامتنطق اللاهوتي هو المنطق الحقيقي وأن اجتماع النقيضين ونفي الهوية هو المبدأ الحقيقي للهوية، الخ الخ! فهل يمكن أن تعطى مثلا جهاز تليفزيون مخلوط الأسلاك والأنابيب لصبي ميكانيكي لا يستطيع بالكاد إلا أن يستخدم المفتاح الانجليزى في معالجة الصواميل الغليظة لعجلات السيارات!؟ هذا مستحيل طبعاً! ومع ذلك، فهذا ما يفعلونه اليوم في الفلسفة، باسم الماركسية أو باسم الوجودية أو باسم البرجماتية والوضعية أو باسم الانجماحات الاسلامية والدينية، أو باسم هذه جميعا أو بعضها معا!

### طه حسين والعقاد

في الجيلين السابقين علينا، كانوا حتى الأربعينات والخمسينات يستخدمون العقاد كمشال خادع مضلل، للايهام بأن أي شخص يستطيع أن يكتسب ثقافة كبيرة بالاستغناء عن التعليم وعن الجامعة! وفي ذلك الماضي - خصوصا قبل إنشاء الجامعة في العشرين سنة الأولى من هذا القرن - كانت المعاهد أو المدارس العليا معنودة، لدرجة أن أي شخص كان يستطيع مثلا الاشتغال بالمحاماة بدون دراسة متخصصة للقانون والحقوق، ولكن بمجرد إثبات نجاحه في البنيغة والصياح والخطابة (ولاحظ أن السفطائيين في أثينا القديمة كانوا يحصلون على رزقهم المعيشي من مهنة المحاماة الاجتهادية، وتعليم الناس وسائل الخطابة مع المغالطة والتلاعب بالألفاظ والمعاني أمام القضاة!). ومع ذلك، لم يكن يمكن في تلك الظروف أن يظهر مثقف «عصامي» لم يتخصص دراسيا، إلا بالاعتماد على الثقافة العامة المتخصصة الأوروبية، لأن التعليم الابتدائي والمتوسط في مصر كان يعطيهم الوسيلة إلى ذلك، وهي اللغة

الانجليزية أو الفرنسية.

وبهذه الطريقة، ظهر في مصر أمثال العقاد وغيره من حملة الثقافة الأوروبية. ولم يكن هؤلاء يستطيعون يدركوا قيمة الثقافة الأوروبية التي يحملونها، ومن ثم لم يكونوا يشعرون بالعرفان بالجميل إذا ما. وكان بعضهم طبعاً «كالحمار يحمل أسفارا». لكن حتى هذا النوع، كان رغم ذلك مفيداً للثقافة المصرية. أما اليوم، فلم يعد هذا ممكناً. قوسيلة اللغات الأجنبية تدهورت أو تلاشت في مصر، حتى بالنسبة للجامعيين! فما بالك بمن لم يصلوا إلى الجامعة؟! ثم إن الثقافة الأوروبية نفسها تدهورت تدهوراً جديداً شديداً، وفقدت اتجاهاتها العقلانية واهتماماتها الفكرية العلمية. وبالإضافة إلى ذلك، أغلقت أبواب ونوافذ مصر في وجه الثقافة الأوروبية منذ قيام النظام العسكري الناصري خوفاً من تسرب أي فلتات أو استثناءات عقلانية متحررة؟!، ثم لم تفتح بعض النوافذ في السنوات الأخيرة إلا بعد أن انتهت تماماً بقايا رياح العقلانية والثقافة الفكرية الأوروبية، وبعد أن زاد الغمر وقاض الطوفان بحيث لم يعد يمكن التمييز بين ما يقرأ وما لا يقرأ— إن أمكن أصلاً— تحمل الألمان الباهظة للكتب اليوم! وبذلك، نجد أن ظاهرة «الحمار الذي يحمل أسفارا» في الجيلين السابقين علينا، اختفت في الأجيال التالية، وحلت محلها ظاهرة الحمار الذي لا يحمل شيئاً. وواضح طبعاً أن هذا النوع يضرب ولا ينفع في مجال الثقافة. فإذا كان من الممكن أن نتجع في تجنب فسادات وتغلطات أو مقالات الحمار من النوع الأول، ثم أن نتجع في الوصول إلى بعض الأسفار المفيدة التي يحملها، ثم أن نتجع في التقاط أهم الأفكار المفيدة في تلك الأسفار، فالوقف مختلف بالنسبة للنوع الثاني.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن المفكر العقلاني يستطيع أن يلتقط الفائدة الفكرية حتى من بعض أكرام الثقافات المرتبطة بمصادر ثقافية مناسبة، فيجب ألا ننسى أن رجل الثقافة الذي لم يتخصص في التعليم العالي في الأجيال السابقة كانت أضراره الثقافية بالنسبة للعامة أكثر من فوائده. فالتنازير لا تلتقط الأشياء الثمينة من أكرام المنقولات، ولكن تلتقط أخس وأحط الأشياء.

وفي السنوات الأخيرة بشكل خاص، يحاولون كثيراً الجمع بين طه حسين والعقاد والربط بينهما لأنهما كانا متعاصرين، بل ويزعم البعض أن العقاد قام بدور مماثل لدور طه حسين في حركة التنوير التي انتشرت في مصر منذ بداية هذا القرن! لكن هذا رأى تجهيلي مغالط. فطه حسين كان صاحب فكر شبه عقلاني. وطه حسين— بتشجيع أحمد لطفي السيد ومجموعته— هو الذي أقام أول قسم فلسفة علماني في تاريخ الشرق للفرعوني على تقام قسم الفلسفة في السوربون، هو قسم الفلسفة بأداب القاهرة (قبل مسخه وتصفيته منذ بداية الخمسينات). أما العقاد، فكان من مؤسسي الاتجاه الإسلامي الجديد الذي بدأت صناعته في الشرق بعد الثورة السوفيتية، وكان لاعقياً معادياً للفكر الفلسفي والعقلانية بل وللعلمانية. وهكذا، فإن اعتباره من رواد التنوير العقلاني في مصر، يشبه اعتبار أبي حامد الغزالي عدو الفلسفة فيلسوفاً (كما تزعم مطبوعات الكويت وغيرها من المراكز الإسلامية المرتبطة بالغرب!).

وهذه المقارنة بين طه حسين وعباس العقاد، هي في الحقيقة مقارنه غشبية مفيدة، لأنها توضح أن الأقرب إلى التخصص الأكاديمي (قبل عصر الاهدار الشامل الذي أصاب حتى تقاليد الثقافة الأكاديمية البرجوازية منذ انتقال قيادة الغرب في فترة الحرب العالمية الثانية إلى الأجهزة الأمريكية) يكون أبعد عن الأخطاء الجذرية أو الصارخة في المنهج وفي المبادئ، مهما كانت أخطاؤه في الاتجاهات وفي الجزئيات، بينما الشخص الذي لم يتأسس ثم يتخصص

تعليميا يمكن أن يرتكب أى أخطاء ومغالطات فى النهج وفى المبادئ والأصول وليس فقط فى الاختجاعات والجزئيات.

وفضلًا عما سبق ذكره عن اكتساب «الملكية» المتخصصة، وما يرتبط بذلك من الاختلال المذكور فى نوعية الأخطاء، نجد أن التأسيس النهجى والتخصص الفكرى المبكر - الذى يتيح بالضرورة إمكانات هضم المعلومات والأفكار وامتصاصها فى أعماق العقل - يؤدى بالتالى إلى إطلاق الميكانيزمات العقلية لتطويرها واستكمالها (لا شعوريا وليس فقط شعوريا) وتوليد الإضافات الجذرية لها.

ولهذه الأسباب، كانت أجهزة مكافحة العقلانية (الكنسية ثم الأنجلو أمريكية) تهتم بأن تصنع وتضع فى مراكز الصدارة الثقافية، بل وفى كراسى الجامعات أحيانا، أشخاصا غير مؤسسين وغير متخصصين تعليميا، حتى لو ارتفعت أكوام الأسفار التى يحملونها على ظهورهم. خذ فى ذلك مثلا، ربيب المعاهد الكنسية جان جاك روسو، أبو الرومانتيكية اللاعقلية الحديثة الذى استخدموه ضد معاصريه الفلاسفة التنويريين العقلانيين الفرنسيين (رغم أن التجهيليين والمزيفين يضعونه معهم كما يضعون العقاد مع طه حسين). وخذ مثلا الأديب السياسى الألماني الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٤٦ هيرمان هسه، أحد أباء الدعوة إلى البديل المشرقى (الأفروآسيوى) للحضارة الأوروبية، التى استمدحا من تربيته الكنسية غير المستكملة فى المعاهد اللاهوتية (حيث يتعلمون منذ السنوات الأولى أن المشرق هو موطن السحر ومهبط الأديان).

ثم خذ أيضا المفكر الذى اعتبره أبرز فيلسوف إيطالى وصنعوا له الشهرة كالمعتاد، بنيتو كروتشه (١٨٦٦-١٩٥٢). فهو لم يبدأ فقط تعليمه فى مدرسة دينية كاثوليكية، لكنه أيضا لم يستكمل تعليمه الجامعى. ومع ذلك، انطلق بفرض المجلدات الضخمة فى الفلسفة والمنطق، بل وفى فلسفة التاريخ أيضا فى اتجاه شبه هيكلى، بل وجعله وزيرا للتعليم عام ١٩٢٠. فلما خضعت إيطاليا لموسولنى والنظام الفاشستى، هاجم الفاشيين فى البداية، فهاجموه طبعًا. لكنهم تركوه يفرض مغالطاته فى الفلسفة وفى التاريخ؛ وبمرور البعض ذلك بأن «موسولنى لم يجرؤ على منعه من النشر لأنه فيلسوف كبير»! وهذا كلام مضحك! فالفاشية والنازية لم تكونا تعترفان «بحرية رأى» والحقوق الليبرالية أو سيادة القانون، ولم تكونا تسمحان بأى اتجاه فكرى أو فلسفى مفيد. ولكن موسولنى ترك «العصامى» شبه الهيكلى كروتشه كما ترك هتلر «الدكتور» الوجودى هايدجر لأنهما بخدما العدا للفلسفة والعداء للعقلانية. وبهذا الهدف أيضا، تولى كروتشه المناصب الوزارية بعد موسولنى، وأنشأ أول معهد للدراسات التاريخية فى إيطاليا، إلخ. وفى نفس الوقت، نجد مثلا أن معاصر كروتشه وهايدجر، المفكر الانجليزى روبن جورج كولنجوود (١٨٨٩-١٩٤٣) الذى كان أستاذًا متمعقا للفلسفة وصاحب نظرية جديدة حقا ومفيدة فى فلسفة التاريخ، لم يكد ولا يكاد يسمع عنه أحد!

لكنهم اليوم لم يعودوا فى الغالب يستخدمون هذا النوع غير المتخصص من المفكرين الذين يحملون أسفارا، ليس فقط لأن الأسفار المتاحة حاليا - كما ذكرت - لم تعد ذات قيمة ثقافية تعطى الجواب التوسيمى المطلوب (ولم تعد حتى متوفرة ورقيا!)، بل أيضا وأساسا لأن الترسانة الأيديولوجية البرجوازية المعادية للعقلانية أصبحت تحتوى على وفرة كبيرة وهائلة من أفراد النوع الذى يحمل على ظهره شهادات ودرجات عليا بدون قدرات مناسبة، وربما أيضا بدون تخصص حقيقى، فضلا عن هؤلاء المتخصصين تخصصا ناجحا - لكن فى اتجاه عكسى هو

العداء للفلسفة والعقلانية ذلك أنه إذا كان من الممكن تدريب كلاب بوليسية متخصصة على اكتشاف المخدرات المخبأة مثلًا واسطياد مروجي المخدرات، فإن تجار المخدرات يدعون كلابهم فكسما على استشعار حركة أى شخص يهدد أوكارهم

وقد رأينا كيف أن هايدجر كان يقرئ فى ظل هتلر بنفس الدور الذى كان يقوم به كروتشه فى ظل موسولنى. وهكذا فى بلادنا اليوم، يقوم أساتذة دكتورة أكاديميون (مثل أبو الوفا التفتازانى وجوقة الاسلاميين المتفرنسين) بنفس الدور الذى كان يقوم به عباس العقاد وأمثاله. وتتكامل مع هؤلاء فئة من المسيحيين المتكرسين تلتقطهم الأجهزة الفرنسية من غير المتفرقين فى دراسة الفلسفة (بل وأحدهم وهو أنور عبدالمكك لم يبدأ التخصص فى الفلسفة إلا وهو فى سن الأربعين تقريباً)، ثم تعطىهم الألقاب والوسائل التى تتيح لهم أن يقولوا أى شئ عن أى شئ. لكن يبدو أن الأجهزة المصرية لمكافحة العقلانية والثقافة الفكرية، لازالت كالعنقاء متأخرة عن مراكزها الأجلو أمريكية والفرنسية فى تخليص ميدان الثقافة فى مصر من بقية الفضيعة التى لم تستكمل تعليمها الضرورى!

### معجزة الطين فى الأذهان الوضيعة

قال بمنهجية من لا يمكن أن يدرك قيمة نفسه: كيف تقول عن «الفيلسوف الكبير» هيجل إنه لاهوتى؟ (ولم يخطر على ذهنه أن المسائل الفلسفية والفكرية لاتتعدد بالصيت أو بالتصويت، ولا تتعدد بالدعم السرى والعلمنى أو بالدعم الاعلامى والفوغائى من اليسار أو من اليمين!).

قلت له إنى لا «أقول»، ولكن تاريخ الفلسفة وتاريخ هيجل هو الذى يقول إنه تخرج من معهد دينى وحصل منه على «مايمسى» «ديلموم الفلسفة» وليس «ديلموم الفلسفة»! وبالنسبة لأفكاره، نجد أنه حتى معاصره الأديب جوته كان يأخذ عليه إقحام الدين فى الفلسفة، بينما معظم الملتزمين بالأمانة المهنية فى الفلسفة يؤكدون أنه «لاهوئى» يجمع بين الدين والفلسفة. قال: وكيف تقول إن إلخاز ليس فيلسوفاً لأنه لم يتخرج من الجامعة، بينما تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أساتذة فلسفة كبار فى جامعات العالم؟!

قلت هذا من نكد الدنيا. ذلك أنه من مقارقات التاريخ التدهورى فعلاً، أن مثال هؤلاء من أنصاف المتعلمين- بل وأحياناً من الأميين فى عصور سابقة- كانوا يُستخدمون كمؤسسين للمذاهب وحركات أو اتجاهات واسعة تنتسب إليهم وتعتبرهم معلمين أوائل، لكن هذا لن يستمر فى المستقبل، بعد أن انطلقت شرارة العقلانية اللا دينية فى الاتحاد السوفييتى.

قال: إن ما أقوله أنا فى الفلسفة هو الصحيح، وما تقوله أنت هو الخطأ! وإسأل فى ذلك الدكتور فلان والدكتور فلان والدكتور فلان!

فقلت له: لماذا إذن لم تكتبوا ذلك حتى تصل إلى مناقشته موضوعياً؟ إن مسألة الصواب والخطأ ليست مسألة تصويت، وليست مسألة شطارة فى السفسطة والمكابرة، ولكنها مسألة منطق موضوعى.

قال: فمن الذى يقرر هذا المنطق الموضوعى؟!

قلت إن المنطق الموضوعى والحق الموضوعى يقرره كل من يملك الفكر العقلانى العلمى السليم. فإن لم يوجد عدد كاف من هؤلاء اليوم، فسوف يوجد غداً. فمن حسن الحظ أن القوى المسيطرة على العالم قد انتقلت من واشنطن ولندن وباريس إلى موسكو. لكن لو كانت هذه الملاحظة غير صحيحة كما تقول، فلا أمل على الإطلاق فى حسم الخلاف بين الصواب والخطأ أو بين المنطق الموضوعى والسفسطة وعلى المرء فى هذه الحالة أن يقول مايرضى ضميره إن



وجد

قال: كيف تحدث عن التخصص الفلسفى وأنت لم تصل إلى درجة الدكتوراه فى الفلسفة؟

قلت له هذه مغالطة وسفسطة، لأن موضوع التخصص يختلف عن موضوع الدرجات العليا. فالتخصص ينطبق حتى على الحيوانات، وينطبق على الأطفال وصبيان الصناعات والفنون. لكن لأن العلوم الراقية- ومنها الفلسفة- تحتاج إلى مركّزات تعليمية وثقافية عامة كافية، كان من الضروري أن يتم التخصص فيها فى الجامعة أو المعاهد العليا وليس فى المدارس المتوسطة مثل بعض الصناعات والفنون.

ومن ناحية أخرى، فأتا لست مثل ثعلب لا قوتين أبهى قيمة ما أعجز عن الحصول عليه. فقد حاولت كثيرا وكنت أتمنى أن أحصل على الدكتوراه. لكن هؤلاء الذين يصنعون المسرح الثقافى ويتحكمون فى الأسماء والأشخاص المسموح لهم بالظهور على خشبة المسرح، كانوا يمنعونى فى كل مرة! حدث هذا عندما منعونى من السفر إلى السوربون ثم قيسوا على عام ١٩٥٤ حرمانى من الحصول على البعثة الفرنسية التى كنت قد حصلت عليها باعتبارى أول دفعته والوحيد الحاصل فيها على درجة قسم الامتياز. ويجرد أن خرجت من المعتقل عام ١٩٥٦، حصلت على تقييدى الماجستير (رغم أن الليسانس الذى يتضمن مواد الامتياز الإضافية يعتبر فى الجامعات الأوروبية الكبيرة بمثابة درجة ماجستير). ثم سجلت رسالتى مع المرحوم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى. لكن بعد شهر، بدأوا منذ عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٥٩ حملات الاعتقال والسجن، ويجرد خروجه من الراجات عام ١٩٦٤، حاولت استئناف العمل فى الرسالة. ثم انتهزت فرصة حرمانى من العمل الصحفى وإبعادى من البلاد، فحصلت على موافقة جاك بريك فى باريس عام ١٩٦٨ على استكمال نفس تلك الرسالة عن العقلانية تحت إشرافه. لكن بعد يومين فقط، من موافقته الرسمية، أرغمونى على مغادرة باريس، ولم يسمحوا لى بالانتقال إلى برلين الشرقية، بل طلبوا من الحكومة الألمانية إعادة تى «إداريا» إلى مصر!

وهكذا نجد أن عدم حصولى على الدكتوراه، هو إداة للنظام العسكرى الناصرى وليس لتصغيرا منى، بدليل أننى لم أضيع- ولا أضيع- لحظة واحدة بين جدران منزلى أو على مقاعد دور الكتب أو وراء أسوار السجون والمعتقلات ومستشفيات المجانين، بدون مواصلة دراساتى أو كتاباتى المتخصصة أو لى تخدم تخصصى فى الفلسفة العقلانية، وذلك بالارتكاز على والاستفادة من تخصصى الجامعى الذى لم يكن يمكن بدونه أن أبدأ وأواصل هذا الاتجاه باقتدار فكري أترك للأخمين بعدد درجاته.

ولو كنت قد تأخرت قليلا عن جامعة ما قبل الناصرية، لما كانوا قد تركونى أستكمل تخصصى الجامعى، أو على الأقل لكنت قد تعلمت الفلسفة وفق برنامج مفرغ ممسوخ مضاد للفلسفة والعقلانية، وعلى أبهى «أساتذة» مجرّكين لا يفيدون إلا أعداء الفلسفة، وفى كلا الحالتين، لم يكن العذر أو التبرير سيجدى شيئا. فالتعليل أو التعليل لا يعنى التبرير أو تبرير المفقود. فالشخص الذى يقع فى الجريمة مثلا، قد يكون مضطرا ومعدوما من حيث التعليل، لكنه لا يعتبر من حيث التحديد الموضوعى بريئا. وهكذا الأمر فى التخصص وعدم التخصص.

قال: إن الآلاف يتخرجون من الجامعة بل ويحصلون على أعلى الدرجات بدون أن تصل معرفتهم الفلسفية إلى درجة كافية.

قلت إن هذه أيضا مغالطة وسفسطة. وفي دروس المنطق في المدرسة الثانوية القديمة، كانوا يعلموننا أن كل مصري أفريقي لكن ليس كل أفريقي مصرياً. فإذا قلنا إن تعليم الأيجدية لابد منه لتعلم الكتابة الراقية، فليس معنى ذلك أن كل من يتعلم الأيجدية ينتج بالضرورة في الكتابة الراقية، لكن معناه أن من المستحيل أن يصل الإنسان إلى قدرة الكتابة الجيدة بدون التمكن من استخدام الأيجدية.

إن الذهن غير المتخصص مبكراً في الفلسفة، مثله مثل الذهن الوضيع الغليظ المتخصص شكلاً في الفلسفة، إذا مارس التفكير في أى مشكلة فلسفية أو فكرية دقيقة، لابد أن يقع في المغالطة والسفسطة والتخليط، مثل الذهاب التي تخبط وتطن وتزن على سطح الزجاج لأنها لاتدرك الفرق بين الشفافية والفراغ! فهذه نتائج حتمية لاشتغال هذه الأنواع من الأذهان في مجال الأفكار الدقيقة والعقيدة، تماماً كما يحدث عندما يحاول المفكر أو رجل الفلسفة اقتحام الآلات الداخلية لساعة دقيقة أو جهاز تكنولوجي دقيق.

والمحصلة أو الثمرة التدميرية لهذا الطريق، هي التخلف والتدهور. فالفلاسفة هم الذين استخدموا قدراتهم العقلانية الدقيقة في إنشاء العلوم الجديدة منذ عصور اليونان. هم الذين أنشأوا علوم الهندسة والطب والطبيعة، وأنشأوا منذ القرن السابع عشر أكاديميات العلوم الطبيعية والاجتماعية في لندن وباريس وبرلين وغيرها، وأنشأوا علم الاقتصاد الحديث (آدم سميث وبسيسموندى وجيرمي بنتام وجون ستيوارت ميل) وعلم الاجتماع وعلوم النفس، الخ. لكن طبعاً بعد إنشاء كل علم جديد، كان يظهر بذلك نوع جديد من التخصص لايصلح فيه التخصص الفلسفي (إلا من حيث الأصول المنهجية والايديولوجية والمبادئ الأعلى والأعم). ولهذا، كان الدور الفلسفي الرائد يختفي مع كل تقدم علمي جديد، بحيث لا يذكر ولا يتذكره إلا الدارسون لتاريخ العقل البشري.

وإذا أردت أن تلخص بمجارة واحدة سبب تخلف وتدهور الشرق الفرعوني - حتى في عصور تضخم عضلاته ودهيته العالمة - قلل إن السبب هو عداؤه للفلسفة وحظه للفلسفة، لأن هذا يعني العداوة للعقل والمنطق والتفكير العلمي. هنا الموقف واضح في العصور الفرعونية والبطيية. ثم واضح في المحن التي أصابت المتفلسفين الاسلاميين القلائل، رغم أنهم كانوا يحاولون التوفيق بين الغيبيات الدينية والروحانيات اللاعقلية وبين الفلسفة؛ وهو واضح في الشعار الاسلامي (الموروث من العصور القديمة): «من قنطق فقد تولدق» (١)، وفي قول إمام الفقه المعروف محمد الشافعي مثلاً: «إذا سمعت الرجل يقول إن الاسم غير المسمى لأي إلهاد يهتبه التحديدات المنطقية» نأشدها لنزدقة!.

### القسم والجديد

قال: إذا كان التخصص الجامعي شرطاً مبدئياً ضرورياً كما تقول، فكيف أصبح سقراط وأمثاله فلاسفة قبل ظهور الجامعات؟

قلت إن هذه أيضا سفسطة وتخليط، ودفاع جاهل عن التجهيلية من شخص يعتبر الدفاع عن التجهيلية دفاعاً عن نفسه. فقد كان سقراط وأمثاله منذ العصور القديمة يتخصصون في الفكر الفلسفي أو غيره من أنواع الفكر بمسائلهم الخاصة القديمة، تماماً مثل صبيان الحرف الصناعية الذين كانوا يتخصصون حرفياً في الدكاكين والورش قبل إنشاء المدارس والمعاهد الصناعية. بعضهم يشتغل شخصياً على فيلسوف أو مفكر سابق، أو على معلم شخصي متخصص. وبعضهم كان يتخصص في مدارس صغيرة، مثل مدرسة «الأكادهميا» التي أنشأها أفلاطون، ومدرسة «اللاهيه» التي أنشأها أرسطو (الليكيوم).

وحتى فى مجاهل الجزيرة العربية قبل الاسلام، كانت توجد مدارس صغيرة (مثل مدرسة اليهود فى يثرب)، وكان يوجد الرواة الشفهيون من «الترقيين» أى حفظة الفولكلوريات القديمة وأساطير الأولين وشعراء الرماية (= شعراء الأرباب بطريقة هوميروس وهزويد). وفى النصوص التى وصلتنا عن حياة ابن سينا مثلا، اتضح أن الشيعيين (= الأحميين) ذرى الميول الفارسية المتحررة، كانوا يعتمدون على شبكة من المعلمين المحصورين لكتب الرياضيات والمنطق والفلسفة والطب، هم الذين تلقى ابن سينا تعليمه منزلياً على أيديهم منذ بداية شبابه. أما المنتسبى مثلا، فقد تلقى التعليم ودروس اللغة والحكمة والمنطق فى مدرسة شيعية خاصة فى الشام. ولهذا كانت الحركة الباطنية (= الحركة السرية) الشعبية الشيعية، تسمى أيضا باسم «الحركة التعليمية». وهذا هو نفس الأصل القديم لاسم «المدرسية» Scholasticism، التى تدهور اتجاهها فانقلبت إلى معنى التعاليم اللاهوتية للمصور الوسطى.

وفى كل هذه الأحوال، لم تكن تلك النورس الخصوصية أو المدارس الخاصة تشبه ما نعرفه حالياً عن التقسيمات المدرسية المتأخرة أو نظام «الكتاتيب» البدائية. لكنها كانت تعطى المتلقى كمية وفيرة من التخصص فى الفكر والثقافة والعلوم القديمة، بالقدر المتاح لهم إذ ذاك. وحتى فيما يسمى «العلوم الدينية»، كانوا يشتركون مع المشتغلين بما يسمى «العلوم العقلية» فى إداة هؤلاء الذين «يبدأون» بالاعتماد على أنفسهم فى قراءة الكتب والنصوص القديمة بدون معلم خاص أو مدرسة خاصة. كانوا يسمون من يفعل ذلك باسم «الصعافى» (11)؛ ليس فقط لأنه يحاول التعلم بالاعتماد على الصعافى والأوراق وليس على المعلمين، ولكن أيضا لأن هؤلاء كانوا يعمون بالضرورة فيما يسمى «التصنيف»، أى عدم الترابط فى الكتب والصفحات ومن ثم فى العلوم والمعلومات، مع ابتسارات وأخطاء واختلاطات عمليات النسخ- وأشهرها الخلط فى تشكيل الكلمات التى بدون تشكيل، والخلط بين الحروف قبل الأخذ بنظام تنقيط الحروف (12).

وبالنسبة للفلسفة والعلوم العقلية والثقافة الفكرية- فى المناطق وفى العهد التى كانت تسمح لها بالتواجد السرى أو العلنى- كانوا يهتمون بالأسول والمبادئ والكليات، أكثر مما يهتمون بالجزئيات والتفاصيل. ولهذا كانت عدة سنوات- من الطفولة إلى السادسة عشرة مثلا- تكفى لتزويدهم بالتخصص الفكرى المطلوب. وقد ساعدتهم على ذلك، أن الظروف فى العصور القديمة والوسطى لم تكن تسمح لهم أصلا بتطوير العلوم الفرعية ومن ثم تطوير وإطلاق فيضان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، الخ.

كانوا متخلفين كثيرا فى الجزئيات ووسائل القوة والحياة، لكنهم كانوا متقدمين جدا فى الأسول والمبادئ والكليات التى كانوا يتناقلون ويتوارثون بعضها منذ أقدم العصور. ولهذا كانت عقولهم أكبر، وعضلاتهم أصغر. أما اليوم، فقد حدث العكس؛ لقد فقد المتعلمون إقبالهم فى معاهات العلوم الفرعية وفروع العلوم الفرعية، وغرقوا فى طوفان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، وضاعت عنهم الأسول والمبادئ والكليات. وبذلك تضخمت عضلاتهم التكنولوجية الموهلة، وضمرت عقولهم النظرية الهزيلة، وانطفأت أو عميت عيونهم الفلسفية والمنطقية ففسدت وانهارت حياهم، وحسروا أنفسهم والمالهم!

ولا يوجد سوى حل واحد للخروج من هذا الطوفان اللاعقل، هو الفلسفة العقلانية المتخصصة، القادرة على التكامل مع العلوم والفنون العقلانية المفيدة، لتوجيه البشرية سلوكيا وتفكيريا فى الاتجاه العقلانى العلمى السليم. وهذه مهمة لا تتأتى طرورها إلا عندما تملك أمور البشرية أجهزة عقلانية، تصنع سلطات عقلانية، تطلق العقل والمنطق والعلم.



# فهرس الكتاب

الصفحة

٢

\* تنويه

٤

\* محتويات الكتاب

## خلاصة المقدمة العامة

### عن الايديولوجية وأجهزة السلطة

- كلمة إيديولوجية ص ٥ - المعنى المعاصر للايديولوجية ص ٦ - أجهزة السلطة وأنواع الفكر ص ٧ - الموقف اللاعقل المتوارث ضد الفكر العقلاني ص ٩.

١٢

هذا الكتاب

## (١) الفصول التقديمية للكتاب

### علم الاقتصاد والاشتراكية

١٧

#### الفصل الأول - علم الاقتصاد :

أصل الكلمة ص ١٧ - تعريفات علم الاقتصاد ص ١٨ - التصور الاقتصادي عند أرسطو ص ٢١ - تطور التصورات الاقتصادية ص ٢٤ - الاقتصاد كما يجب أن يكون ص ٢٦ - المنهج بالمعنى المنطقي ص ٢٩ - المنفعة والمفاد ص ٣١ - منهجية علم الاقتصاد ص ٣٥ - الرد على الاقتصاديين البرجوازيين ص ٣٧.

٤٢

#### الفصل الثاني - الاتجاهات التي أسست علم الاقتصاد :

١- اتجاه صناعة الثروة الحكومية ص ٤٢.  
٢- الاتجاه الزراعي أو الفيزيوقراطي ص ٤٤.  
٣- الاتجاه التقليدي السابق ص ٤٦.  
٤- الاشتراكيون الأوائل ص ٤٩ :  
الاشتراكية والشيوعية ص ٤٩ - الطبيعة العقلانية والمشاغبة البدائية ص ٥١ - الاتجاه الاشتراكي قبل ماركس ص ٥٤ - ثالوث الاشتراكيين الأوائل (سان سيمون وشارل فورغيه وروبرت أوين) ص ٥٦.  
٥- الاقتصاديون الراديكاليون (بنتام وسميسوندي، الخ) ص ٥٨ - أكبر الاقتصاديين الراديكاليين (جون ستوارت ميل) ص ٦٠.

٦٤

#### الفصل الثالث - الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي :

الاتجاه العام لماركس ص ٦٤ - التصورات القديمة عن العمل والقيمة ص ٦٧ - مصادر الموقف الماركسي ص ٧٠ - التصورات البرجوازية عن القيمة الاقتصادية ص ٧٢ - التصور الماركسي عن القيمة الاقتصادية ص ٧٥ - تناقضات لا يمكن حلها ص ٧٩ - معادلة القيمة الاقتصادية ص ٨١ - النظام الاقتصادي يحدد نوعية التقييم الاقتصادي ص ٨٤ - الرأسمالية والاشتراكية ص ٨٨.

## (٢) الفصول الأصلية للكتاب الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

الصفحة

- ٩٥ **الفصل الأول- صناعة الجمعيات الاقتصادية :**  
ثلاث قرى أثمرت الحضارة الحديثة ص ٩٥ - صناعة الميكانيزمات ص ٩٦ - الحافظ الفردى ص ٩٨.
- ١٠٠ **الفصل الثاني- «فائض القيمة» بدون «قيمة» :**  
- حقوق الاستثمار الخاص ص ١٠٠ - أسطورة «فائض القيمة» ص ١٠٢ - إنكار القيمة السلعية ص ١٠٤.
- ١٠٧ **الفصل الثالث- تصور جديد للقيمة الاقتصادية :**  
معادلة القيمة الاقتصادية ص ١٠٧ - تعريفات: القيم الاقتصادية ص ١٠٨ - مادة الانتاج الاقتصادي ص ١٠٨ - العمل المبدول أو المقترن ص ١٠٩ - السلعة ص ١١٠ - الميزان الاقتصادي ص ١١١.
- ١١٣ **الفصل الرابع- الاستغلال الرأسمالي والانتساخ الاقتصادي :**  
الطبيعي وغير الطبيعي ص ١١٣ - الاقصاد الرأسمالي ص ١١٤ - أرباح القهر الاجتماعي ص ١١٥ - الانتاج الحقيقي ص ١١٦ - قوة الطلب والانتساخ التدهوري ص ١١٧ - الميزان الاجتماعي للمشتريات والمبيعات ص ١١٩.
- ١٢٣ **الفصل الخامس- لا اقتصاد بدون سوق :**  
السوق والقيم الاقتصادية ص ١٢٣ - ماهر المطلوب من السوق ص ١٢٤ - الاقتصاد كفرع تطبيقي لعلوم الانسان ص ١٢٧ - التحديد العلمى للأمثل الممكن ص ١٢٨ - ثورات الطلب الاجتماعي ص ١٣٠.
- ١٣٢ **الفصل السادس- الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة :**  
التحكم فى حوافز المصلحة الخاصة ص ١٣٢ - التقييم الاقتصادى للأفكار الاستثمارية ص ١٣٤ - الاستثمار الخاص والاقتصاد الاشتراكي ص ١٣٥ - حاشية عن الاقتصاد السرى ص ١٣٨ - «المصلحة» فى القطاعين العام والخاص ص ١٣٩.
- ١٤١ **الفصل السابع- الاتفاقات الانتاجية والاتفاقات غير الانتاجية :**  
الاستهلاك الانتاجى ص ١٤١ - الاستخدام العينى للنقود ص ١٤٢ - الانتاجية المادية والمعنوية ص ١٤٣ - التقييم الانتاجى ص ١٤٤ - حاشية عن السياحة غير الانتاجية ص ١٤٦ - جدوى الاعتبارات الأخلاقية والأهنية ص ١٤٧.
- ١٥٠ **الفصل الثامن- نوعان من الملكية الخاصة للأموال :**  
الاستثمار والاستهلاك ص ١٥٠ - النظام الضريبي المطلوب ص ١٥٠ - الاستثمار الخاص الاشتراكي ص ١٥٢.
- ١٥٥ **الفصل التاسع- النظم الاقتصادية :**  
المنهجية العلمية وفلسفة العلوم ص ١٥٥ - حتميات العصور التاريخية المزعومة ص ١٥٧ - نظم العقل واللاعقل ص ١٥٨ - النظم الاقتصادية ص ١٦١ - خلاصة ص ١٦٣.

### (٣) تذييل اقتصادى

الصفحة

#### (عن معالم خط التدهور البشرى)

- إمساكية أرقام ووقائع غطية ص ١٦٦.

#### (١) أحجام القيمة الاقتصادية تاريخيا :

وحدات النقود فى مصر الفرعونية ص ١٦٧ • وحدات النقود القديمة خارج مصر : إسرائيل ص ١٦٨ - اليونان ص ١٦٨ - الرومان ص ١٦٩ - عهد الاسلام ص ١٦٩ • النقود الأوروبية منذ العصور الوسطى ص ١٧٠ • أهم النقود الدولية فى العصر الحاضر ص ١٧١.

#### (٢) المعالم البارزة للتدهور البشرى الحديث :

الانفجار السكانى المتخلف ص ١٧٢ - الحياة الغاشمة فى العالم الثالث ص ١٧٣ - القرب والتدهور اللاعقلى الشامل ص ١٧٥ - البيئة وانتحار الشربة ص ١٧٧.

#### (٣) مصر المحروسة / المتكوية :

اشتعال الأسعار ص ١٧٨ - الأجور والدخول وأغنياه البركة ص ١٨٢ - السكان والتخلف : الجاهل عدو نفسه ص ١٨٤ - فاقد الشئ لا يعطيه ص ١٨٩.

### (٤) ملحقات ديمقراطية أخرى (عن شمول الاهدار والعداء للثقافة)

- ١- هيئة إهدار الكتاب ص ٢٠١.
  - ٢- المدير الأسود للقهو الثقافى ص ٢٠٣.
  - ٣- النقابات الصفراء فى خدمة الشعب ص ٢٠٥.
  - ٤- اللهو فى العاجلة والهلل فى الأجلة ص ٢١٢.
  - ٥- لا إنسان فى جوقات حقوق الاتمان ص ٢١٣.
  - ٦- الماركسية المحلولة فى خدمة العسكرية المصرية ص ٢١٥.
  - ٧- قضية مستشفى المجانين ص ٢١٨.
  - ٨- قضية الاعتقال والسجن ص ٢٢٢.
  - ٩- الكل باطل وقبض الريح ص ٢٢٦.
  - ١٠- الشرطة فى خدمة الشعب ... والمعارضة أيضا !! ص ٢٣٦.
  - ١١- دفاع عن الفلسفة والتخصص الفكرى ص ٢٤٤.
- \* عن المؤلف.





## تحت الطبع ، الكتاب التالى

عن الايديولوجية الجديدة :

### « نظرية فى فلسفة التاريخ »

\*\*\*

❖ **الفصول التقديمية ( تاريخ ما وراء التاريخ ) :** عن النظريات المعروفة فى فلسفة التاريخ، وعن موضوع ومنهج علم التاريخ، وعن الرد على مؤرخى الأجهزة المناقفة منذ العصور القديمة، مع مناقشة حقيقة الناصرية ومخططات الحرب العالمية الثالثة وسفاسطات محمد هيكمل مؤرخ الوثائق المختارة لأجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية.

❖ **١- « فى » و « عن » التاريخ ٢- الفرعونية وصناعة التدهور ودورات التدهور ٣- الناصرية ومخطط الحرب العالمية الثالثة.**

❖ **الفصول الأصلية للكتاب ( المستوى النوى للتاريخ ولعلم التاريخ ) :** عن نوعية المستوى التاريخي، وعن الكهنوت الفرعوني والشفرة السرية للتاريخ وتقاليد تزييف التاريخ وصناعة التاريخ التدهورى ضد العقلانية وقوى التاريخ الارتقائى، وعن ميكانيزمات التدهور واستخدام الطبايع التدهورية أو صناعة التطبيع التدهورى، وميكانيزمات الارتقاء ودور القطرة الطبيعية الانسانية والعقلانية فى تاريخ البشرية.

❖ **١- المستوى النوى للتاريخ ٢- معنى المصادفة وأرضية المصادفة ٣- منطق التحليل ٤- منهجية البحث فى التاريخ ٥- ميكانيزمات الحركة التاريخية.**

## بنود الكتاب السابق عن «معنى الديمقراطية»

المقدمة العامة للثلاثية.

الفصول التقديمية للكتاب بعنوان الديمقراطية والدياجوجية :

الفصل الأول - الديمقراطية واللاعقل الذهاني. الفصل الثاني - صفقة الليبرالية القاصرة في مصر.

الفصل الثالث - نهضة شخصية وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة.  
الفصول الأصلية:

الفصل الأول - ديمقراطية أثينا وأرستقراطية أسبرطة. الفصل الثاني - التناقض بين المساواة والارتقاء. الفصل الثالث - العقل صانع التاريخ والاقتصاد مادة التاريخ. الفصل الرابع - الديمقراطية وحرية الفرد. الفصل الخامس - الديمقراطية والأرستقراطية وتطور المجتمع. الفصل السادس - الليبرالية البرجوازية وتزويق الديمقراطية. الفصل السابع - إشمولية والدولة. الفصل الثامن - الديمقراطية والطبقة والصراع الطبقي. الفصل التاسع - ملاحظات عامة.

ملحقات عن شمول الاحداث والعناء للثقافة:

أولاً- مقالات أو موضوعات تشبه المقالات : رواية جولدنج عن الغيبيات- ابن خلدون واكتشاف أمريكا - الحركة الماركسية المصرية حركة ديلانية - هيرمان هيسه والبدليل الشرقى - قرابين مستشفيات المجانين - التحكم الذهني والتلقين الذهني وصناعة اللاعقل - أوهام أصدقاء الغرب - ماذا يحدث في المعسكر الاشتراكي؟- الشعر وحب الحياة... الخ.  
ثانياً- خطابات وقائع شخصية : أمر الإبداع في مستشفى المجانين - نقيب المحامين، وجمعيات حقوق الإنسان، الخ. الجمعية الفلسفية. الوفد ومصطفى شردى وسراج الدين وأراجوزات التجمع. الكويت. الحرمان من المستحقات ومن العمل، وموقف المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين الصفراء، الخ. عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب ومحاولات منع طبعه. إذا رأى أحدكم منكراً فليستجله.

## بنود الكتاب الأسبق (الذى صدر فى أول يولييه ١٩٨٩) المبادئ الفلسفية الجديدة،

\* **الفصول النقدية - هيغل والفلسفة الماركسية:**  
الأب لاهوتى والابن غير متخصص فى الفلسفة. لاعقلانية هيغل. جريمة اجتماع النقيضين.  
ثنائية الفكر والمادة. الأخلاق والتاريخ.

\* **هذا الكتاب .**

### \* **الفصول الأصلية :**

**القسم الأول - فلسفة التناقض :**

**أولا - موضوع التناقض والمنطق:**

**ثانيا - التناقض والطريق الثالث :**

الفصل الأول، توضيح عن معنى التناقض. الفصل الثانى، أساليب إهدار التحديد  
التناقضى. الفصل الثالث، الثالث اللامنطقى والثالث الممكن. الفصل الرابع، تدرجات الكم  
واتصالات الكيف. الفصل الخامس، لا ثالث بين الارتقاء والتدهور.

**القسم الثانى - المبادئ الفلسفية الأخرى :**

**أولا - المادة والمادية.**

**ثانيا - مبادئ الأساس الفلسفى للعلوم :**

١- مبدأ اللاتماثل الشامل لكل ماهو موجود ٢- مبدأ الحتمية الشاملة ٣- مبدأ أدنى  
تغير ممكن ٤- الملاء الشامل ٥- مبدأ الغائية فى بعض التكوينات غير العاقلة ٦- مبدأ  
الأساس الحركى الفيزيائى للوجود ٧- مبدأ الضرورة الاتشاقية للأساس الحركى الفيزيائى  
للوجود ٨- مبدأ علاقاتية (بدلا من نسبية) المكان والزمان ٩- مبدأ الالتزام بمنطق الهويات  
فى كل المجالات القابلة للتحقيق المنطقى.

\* **خاتمة عامة - الفلسفة هى جوهر الثقافة :**

الفلسفة والمعرفة. العقلانية والثقافة المصرية. معنى الثقافة والمعتقد. الثقافة الفكرية.  
العصور الوسطى المسيحية. العصور الوسطى الاسلامية. القوة والعقل. الجو اللاتقافى.



## عن المؤلف

\* كتب مترجمة عن الانجليزية والفرنسية مع تعليقات ودراسات تقديمية: صدرت طبعاتها الأولى كما يلي: المبادئ الأساسية للفلسفة (١٩٥٧). كارل ماركس (١٩٥٧). المادية والمثالية (١٩٥٨). المجانين (١٩٦٧). الاخوة الأعداء (١٩٦٧). جرائم الحرب الأمريكية في فينتنام (١٩٦٧).

\* دراسة فلسفية مع آخرين: بعنوان «سارتر مفكرا» (١٩٦٧). وهذا فضلا عن عدد كبير من المقالات الثقافية والفكرية والدراسات في الفلسفة وعلم النفس والفكر الاسلامي، الخ، في صحف ومجلات النساء والجمهورية والكاتب والمجلة والفكر المعاصر والأداب البيروتية وغيرها (في فترتي الخروج من وراء الأسوار في ١٩٥٦-١٩٥٨ و ١٩٦٤-١٩٦٨).

\* كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (فلسفة التناقض والأساس الفلسفي للعلوم): يولييه ١٩٨٩.

\* كتاب «معنى الديمقراطية» (وهو الكتاب الأول في ثلاثية الايديولوجية الجديدة قبل هذا الكتاب الاقتصادي): يناير ١٩٩٠.

\* \* \*

\* تحت الطبع: الكتاب الثالث في هذه الثلاثية عن الايديولوجية الجديدة، بعنوان: «نظرية في فلسفة التاريخ».

\* تحت التجهيز: «دراسات نصوصية عن مقدمة ابن خلدون» (كتبت أصولها الأولى وأرسلت منسوخات فصلها المتوالية إلى رجال الثقافة عبر أسوار مستشفى العباسية في الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦).

\* دراسات مخطوطة في عدة آلاف من الصفحات في اتجاه عقلائي جدي في فلسفة اللغة وفلسفة الأديان (كتبت وأرسلت فصلها المتوالية من مستشفى العباسية منذ عام ١٩٧٨). وتتكون من الموضوعات التالية: المشكلة اليهودية في تاريخ الأديان. دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» في النصوص الفرنسية والانجليزية والعربية (المصرية والبيروتية) الكاملة لأسفار العهد القديم ثم لأسفار العهد الجديد. ثم دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» في النصوص الكاملة للقرآن والحديث (البخاري) والسيرة (ابن هشام). وهذا فضلا عن الدراسات النصوصية لكتاب «تهافت الفلاسفة» للفرزالي مع كتاب «تهافت التهافت» لابن رشد، الخ.

\* مقالات ومناقشات لمختلف الموضوعات: في السياسة والفكر والفلسفة والعلم. وعن حقائق وجرائم الطب الذهني ومستشفيات المجانين. وأهمها، تلك التي بدأت كتابتها وأرسالها كل شهر بانتظام - منذ عام ١٩٨٢ - في خطابات ضخمة بعنوان «دردشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين». ومنها دراسات نقدية لعدد من الكتب (مثل كتاب هونكة عن الحضارة الاسلامية)، ودراسات نصوصية مقارنة لكتاب «كليية ودمنة» و «الأسفار الخمسة» الهندي (مع تقديم عن الأصل اليوناني القديم للقولكوريات العقلانية في آسيا).

رقم الايداع فى دار الكتب : ٤٨١٩ / ١٩٩٠

---



## علم الاقتصاد واشتراكية الاستثمارات الخاصة

● الاتجاه المادي العقلاني الصحيح في فلسفة العلوم ومناهج البحث ، يؤكد على موضوعية وشمول الحقائق والقوانين في العلوم الفيزيائية وفي العلوم الاجتماعية كليهما معاً ، ويرفض سفسطات النسبية الذاتية للعلوم الاجتماعية ، أو طبقية أو محدودية الحقائق في ذلك المجال . فالفرق بين قوانين الرأسمالية وقوانين الاشتراكية الصحيحة ، لا يختلف عن الفرق بين قوانين المرض وقوانين الصحة ، أو بين قوانين الفرق والسقوط وقوانين النمو والطيران .

● انحراف علم الاقتصاد من وظيفة « تدبير معالج الحياة السارة » ( إيكونوميا ) ، إلى وظيفة « اصطناع الثروة » ( كريما تسنيك ) . الاتجاهات التي أسست علم الاقتصاد المعروف : الاتجاه السلمي / التجاري ، والاتجاه الزراعي / الفيزيوقراطي ، وأدم سميث ( مبدأ المصلحة الخاصة ) ، والاشتراكيون الأوائل ، والراديكاليون ( أي دعاة التغيير الجذري ) . الفرق بين الاشتراكية المستنرة والمشاعية الدهائية قبل ماركس . الأصول الدينية للصناعة وتقاليد العداء للملكية الخاصة باسم العمل اليومي . لماذا صُنعت الماركسية في لندن ؟!

● منالطات الماركسية عن القيمة والعمل والأحر والملكية الاستثمارية . الميكانيزمات الرأسمالية ( أي عملياتها المحتمية ) والميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة . نظرية عن القيمة الاقتصادية . وتفنيد خرافة « فائض القيمة » . لا يوجد اقتصاد بدون سوق . الدولة كقيادة لجيش الاستثمار الخاص الاشتراكي . صناعة الاتهامات اللاعقلية للطلب الاجتماعي كجزء من عمليات التدهور الشامل . النظم الاقتصادية بين العقل واللاعقل .

● تذييل اقتصادي وأرقام عامة عن مصر والعالم . ثم ملحقات ديمقراطية .

